جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب المقتضب

صنعة

أبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد
٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الأول

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد فى تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القرّاء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتى من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحقّ لى الآن أن أتحدّث عمّا يأتى :

١ – لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جرّاء وضع أوراق فى غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يَمْثُل بصفحتيه فى مواجهة القارىء فى صدر النسخة وفى أضعافها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثّر فى قراءته فى الكتاب كله . ومن يدرى فلعلّ هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢ – ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفنى كثيرا من الجهد ، وفى الحقّ أنّ ذِكْرَ نصوص سيبويه كان يغنى عن كلّ شرح وتعليق فى أحيان كثيرة ؛ إذ أنّ نصوص سيبويه والمقتضب يفسّر بعضها بعضا .

٣ – لم أعلّق على مسألة فى المقتضب إلا بعد مراجعتها فى كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكفى أن تكون المسألة فى المقتضب ليعرف القارئ مواضعها فى كثير من كتب النحو.

٤ – إذا كان نَشْر المقتضب قد حقّق لى أمنية من أعزّ أمانىّ فقد انشرح صدرى إلى أنّى جعلت مسائل المقتضب على حبل الذراع بما صنعته من الفهارس . إنّ فهارس المقتضب خطوة

فى سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المقتضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة فى الطريق وعلى طرف الثمام لكلّ قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته فى وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . .

محمد عبد الخالق عضيمة

تصدير

بقلم الأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم
رئيس لجنة احياء التراث

من أهم العلوم العربية التي عنى بها المسلمون في صدر الإسلام وعلى مر العصور النحو والصرف ، لما لهما من الأثر في تقويم اللسان ، وصيانة اللغة ، وفهم نصوص الشعر وتوجيه معانى القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف .

ولم يكد ينشأ هذا العلم حتى أخذ ينمو ويتزايد ، وتتشعب فيه الآراء وتختلف المذاهب ، وتعقد له المناظرات ، في الكوفة والبصرة وبغداد ، وفى مصر والقيروان وبلاد الأندلس وغيرها من العواصم العربية التي ازدهرت مدارسها بالعلوم والآداب والفنون .

ثم وضعت فيه الكتب والمصنفات ، وكان أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصيلة كتاب سيبويه وكتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ، أما كتاب سيبويه فقد أخذ حظه من الذيوع والشهرة ، وتدارسه العلماء منذ تأليفه بالشرح والتعليق والنقد وتخريج الشواهد وإعرابها ، وفى العصور الحديثة طبع في مصر وأوروبا ، وتيسر اقتناؤه لطلاب العربية في كل مكان ، وأما كتاب « المقتضب » فإنه على مقدار فضل مؤلفه ومكانته بين علماء اللغة والأدب ، وعلى أنه كان ــ كما يقول محققه ــ « أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة » ، فإنه لم يتدارس إلا في نطاق ضيق محدود ، ولم ينتشر من نسخه إلا القليل ، ولم يعرف الناس عنه إلا ما نقله عنه مؤلفه في كتاب الكامل وابن الشجرى في أماليه ، والسهيلى في الروض الأنف وقلة من العلماء والمصنفين .

وكان الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر من المهتمين بالمبرد وأثره في العلوم العربية ، ووضع رسالة في هذا الشأن نال بها العالمية من درجة أستاذ بدرجة « ممتاز » من كلية اللغة العربية ، وقد اقتضى عمله في هذه الرسالة أن يدرس كتاب « المقتضب » ، فرجع إلى النسخة المصورة منه بدار الكتب ، عن النسخة الوحيدة المحفوظة بمكتبة كيريلى زاده

بالآستانة ، وصحبها سنين طويلة ، فرأت لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية أن تعهد إليه تحقيق هذا الكتاب ، لتنشره ضمن ما تقوم به من نفائس كتب التراث ، لما للمبرد من منزلة بين علماء العربية ، ولما للمقتضب من أثر فى جلاء مذهبه النحوى وبيان ملامحه ومعالمه ، فقام بتحقيقه بما يسر الانتفاع به للدارسين والباحثين .

والأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة من العلماء الذين تخصصوا فى دراسة اللغة والنحو ، وله الأثر المحمود فيهما تدريسا وتصنيفا ، إلى اطلاع واسع وإحاطة شاملة بأصول العربية وفروعها ، وقد ظهر أثر ذلك واضحا فيما قام به من شروح وتعليقات ، وقد اقتضى عمله فى «المقتضب» إحياء كتب ثلاثة قديمة لا تتجاوز القرن الرابع : نقد المبرد لسيبويه ، ورد ابن ولاد عليه فى كتاب الانتصار ، وتفسير المسائل المشكلة فى أول «المقتضب» لسعيد بن سعيد الفارقى لخص هذه الكتب جميعها ، ووشى بها حواشى الكتاب .

هذا ، وقد وضع الأستاذ المحقق لصدر الكتاب مقدمة فى حياة المبرد وآثاره ، تضمنت التعريف بكتبه المطبوعة والمخطوطة ، وبين ما لها من أثر فى الدراسات الأدبية والنحوية ، ثم تحدث عن أسلوب المبرد العلمى وملامحه وخصائصه واصطلاحاته ، وعرض لمذهبه النحوى واتجاهاته وموقفه من القياس والسماع ، كما عرض لذكر الخصومة التى بينه وبين ثعلب وأسبابها ونتائجها ، ثم تعرض لغيره من العلماء الذين نقدوه ، وانتصر له ، واختتم هذه الدراسة بفصل واف عن المقتضب ، ووازن بينه وبين كتاب سيبويه ، وساق كل ذلك فى أسلوب واضح واستقراء شامل .

وقد رأت لجنة إحياء التراث أن فى هذه المقدمة دراسة واعية مستوعبة لحياة المبرد وآثاره ، ومرآة صادقة لعصره وبيان معالمه ومظاهره ، فرأت أن تصدر منها طبعة مستقلة ، يفيد منها دارسو الآداب العربية والمعنيون بتاريخها .

ولعل لجنة إحياء التراث بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل تكون قد بعثت كنزا من كنوز العربية الثمينة ، وجلت حياة شيخ من شيوخ العربية فى زمانه .

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمَّ إنَّا نستعينك ، ونستهديك ، ونتوكَّل عليك ، ونعوذ بك من التكلُّف لما لا نُحْسِن ؛ كما نعوذ بك من العُجْب بما نُحْسِن .

ونصلِّى ، ونسلِّم على خير أنبيائك ، وخاتم رسلك ، سيِّدنا محمَّد ، وعلى آله ، وصحابته..

أمَّا بَعْدُ :

فقد صحِبت المقتضب منذ ربع قرن من الزمان .

استنسخته لمكتبتى ، وقرَّبته من نفسى ، وبقيت حَفِيًّا به ، مُراعيا له ، مقبلا عليه .

وما من شكٍّ فى أنَّه ليس فى تراثنا اللغوىّ المخطوط كتاب يُنازع المقتضب فى أصالته ، أو يُضارعه فى عراقته وضخامته .

فالمقتضب صنعه شيخ من شيوخ العربيّة الذين حملوا لواءها ، ورفعوا منارها فى القرن الثالث الهجرىّ ؛ ألَّفه أبو العبّاس وقد تأصّل تفكيره ، ونضجَت ثقافته ، واستوت معارفه ؛ لذلك كان أنفَس مؤلَّفَاته ، وأنضج ثمراته ، وكان المرآة الصادقة التى تجلو مذهبه النحوىّ فى صورة مُعبِّرة ، واضحةِ القسمات بيِّنةِ الملامح.

* * *

لأبى العبّاس كُتُب أخرى فى النحو ، ولكنَّها رسائل .

أمَّا «المقتضب» فقد جعله كتابا قائما برأسه ، مستغنيا بنفسه ، فلم يُشر فيه إلى غيره ، ولمّا ألّف كتابه (الكامل) بَعْدَ (المقتضب) ، وضمّنه صَدْرا من مسائل النحو ، ما أحال إلا عليه ، ولا أشار إلّا إليه ، وكان يفخِّم أمره فيقول : قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح فى الكتاب «المقتضب» فلم يذكره إلاّ مسبوقا بلفظة : «الكتاب» . وكذلك فعل فى كتابه «المذكَّر والمؤنث» .

وَغَنِىٌّ عن البيان أنَّ «المقتضب» أقْدَم ما وصل إلينا فى النحو ، والصرف بعد كتاب سيبويه .

والمصادر الأُولى – وما أقلَّها – هى النبع الصافى ، والموردِ العذْب ؛ فيجمُل بنا أن نكشف عن منابعها ، ونعبِّد الطريق إليها ، ونيسِّر الاغتراف من مناهلها ، وقطف يانع ثمارها ، وما أحوجَ نفوسَنا إلى أن تستمع لأحاديث هؤلاء الأئمّة ، وأن تعرف كيف يصوِّرون آراءهم بأقلامهم ؟ وكيف يحتجّون لها ، ويدافعون عنها ؟

لقد كان لكتاب سيبويه أثر واضح فى ثقافة الذين جاءوا من بعْد سيبويه ؛ كما كان له تأثير فى مؤلَّفاتهم النحويَّة ؛ لهذا عُنيت فى تعليقاتى ببيان صلة «المقتضب» بكتاب سيبويه .

والإفصاحُ عن هذه الصلة لا يكون بغير سوْق نصوص سيبويه فى كلِّ مسألة عرض لها المبرِّد ، وبهذا يتبيَّن لنا بوضوح مدى اعتمادِ المبرِّد على سيبويه ، ومدى استقلاله . ثمَّ إنَّ كتاب سيبويه ، والمقتضب أقْدم وأضخم ما وصل إلينا من كُتب النحو والصرف ، فالربْط بينهما تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرّجه فى القرنين : الثانى والثالث ، وفى ذلك أيضا كشف عن منابع «المقتضب» ومصادره ، كما يُعتبر ذلك دعامة قويَّة فى الدراسات المقارنة .

لقد بذلت أقصى الجهد فى ذلك حتَّى بلغت نصوص سيبويه التى تضمّنها التعليق على المقتضب قدرا وافرا .

وهذا غير شواهد سيبويه فى المقتضب التى بلغت (٣٨٠) شاهدا ، وغير ما اكتفيت به من الإحالات .

هذا وفى نشر المقتضب تصحيحٌ لمذهب عَلَم من أعلام العربيّة ، فما أكْثَرَ ما نُسب إلى المبرِّد من أقوال تُعارض ما أثبته فى مقتضبه ، وفى ظنِّى أنَّ الذى جرَّ عليه ذلك إقدامُه على نقْد كتاب سيبويه ، وجمْع ذلك فى كتاب .

بينما نراه متَّفقا مع سيبويه ، إذ نرى أقوالا أخرى تَنْسُب إليه خلافَ ذلك ، وليس أدلَّ على هذا من أنَّ سيبويه استشهد للعطف على الموضع بقول الشاعر :

مُعاوىَ إنَّنا بشرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجبال ، ولا الحديدا

فى أربعة مواضع من كتابه ، وجاوزها كلَّها المبرِّدُ فى نقْده للكتاب ، ثمَّ استشهد بهذا البيت للعطف على الموضع فى ثلاثة مواضع من المقتضب ، وبعد هذا كلِّه يقال : إنَّ المبرِّد ردَّ على سيبويه روايته لهذا البيت !.

وقد رأيت أن يَصْحَب نَشْرَ (المقتضب) إحياءُ كتابين لهما به صلة :

أوَّلهما : نقْد المبرِّد لكتاب سيبويه ، وردّ ابن ولَّاد على المبرِّد فى كتابه «الانتصار» وذلك فيما له صلة بالمقتضب .

ونقْدُ المبرِّد هذا لم يطَّلع عليه أبو الفتح ، فتحدَّث عنه فى الخصائص بلسان غيره ، فروى عن أبى علىّ عن أبى بكر بن السرَّاج أنَّ المبرِّد كان يعتذر منه ، ويقول : هذا شىء كنَّا رأيناه فى أيَّام الحداثة فأمَّا الآن فلا .

وقال عنه فى موضع آخر : هو مع قلَّته من كلام غير أبى العبَّاس .

وسيرى القارئ أنَّ المبرِّد لم يرجع عن جميع أقواله فى هذا الكتاب ، كما أنَّ أكثره من نقْد أبى العبَّاس الذى لم يَتْبَعْه فيه غيره .

والكتاب الآخر : «تفسير المسائل المشكلة فى أوَّل المقتضب» لأبى القاسم : سعيد بن سعيد الفارقىّ المتوفىّ سنة ٣٩١ هـ . وكنت أتمنَّى أن يُنشر كاملا ، ولكنَّ الذى حمَلنى على تلخيصه أنَّ الفارقىّ لم يقف عند شرح مسائل المقتضب ، ولو فعل لأحسن وأجْمل ، وإنما أسرف على نفسه ، وعلى قارئه فى الاستطراد إلى الحديث عن الإخبار بالذى ، وبالألف واللام فى مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقليَّة ثمَّ يُبيِّن ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وحَسْبك أن تعلم أنَّه ولَّد من هذه المسألة : (سير بزيد فرسخين يومين) (١٦٦) صورة ، وهذه رياضة عقليَّة عنيفة لا طائلَ تحتها ، وما أشْبَهها بلحْم جمَلٍ غَثٍّ على رأسِ جبَل وَعْر ، لهذا رأيت أن أكتفى بتلخيصه ، وأُعرِض منه الصفْو واللبابَ .

* * *

وقد أعاننى الله فيسر لى معرفة أسباب الاضطراب الواقع فى النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب ، فاستطعت أن أصلحها بوضع كلّ شىء فى مكانه المناسب له ، فالتحم الكلام ،

وارتفع الاضطراب ، وقد حافظت على أرقام نسخة الأصل ، وأثبتُّها ليُعرف ما أصلحته ، ويسهل الرجوع إليها .

وكم تمنَّيت ، ودعوت الله أن يهيِّىء للمقتضب من تنبسط يدُه فى سبيل بعثه من مرقده.

وقد أذن الله بقيام المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه ، وإسهامه فى بعث الثقافة العربيّة ، والإسلامية .

وأمّا مالقيته من عون وتشجيع من السادة : رئيس وأعضاء لجنة إحياء التراث ــ فلهم منّى أجمل الشكر .

سدّد الله خطانا ، وهدانا إلى سبيل الخير والسَّداد .

محمّد عبد الخالق عضيمة

٦ من ذى القعدة ١٣٨٢ هـ
٣١ مارس ١٩٦٣ م

ترجمة حياة أبي العباس المبرد

نسـبه :

كما فى طبقات الزُّبيدى ، وجمهرة أنساب العرب :

«هو محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمَير بن حسّان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد (أو زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثمالة ابن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث»

وفى كتب الطبقات اختلاف يسير فى بعض الأسماء من هذا النسب .

* * *

ويقول ابن عبد ربّه فى العقد : «وثُمالة منزلهم قريب من الطائف وهم أهل رويّة ، وعقول»[1] .

أسرته :

فى الفهرست ص ٨٨ : قال أبو عبد الله محمّد بن القاسم : كان المبرّد من السورحيّين بالبصرة ممّن يكسّر الأرَضين وكان يقال له : حيّان السورحىّ وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوّج المبرّد ابنة الحفصىّ ، والحفصىّ شريف من اليمنيّة .

وفى الفهرست (نشر فلوجل) من السورجيّين بالجيم المعجمة ، ثمّ قال الناشر :

ولم أعثر على معناه على الرغم من محاولاتى الكثيرة للبحث عنه حتّى فى بلاد المشرق .

---

(١) ترجمة المبرد فى هذه الكتب :

طبقات الزبيدى : ص ١٠٨ — ١٢٠ ، معجم الأدباء : جـ١٩ — ص ١١١ — ١٣٢ أخبار النحويين البصريين : ص ٧٢— ٨٠ ، نزهة الألبا : ص ٢٧٩ — ٢٩٣ وفيات الأعيان : جـ ٣ — ص ٤٤١ — ٤٤٧ إنباه الرواه : جـ ٣ — ص ٢٤١ — ٢٥٢ ، اللباب فى الأنساب : جـ ١ — ص ١٩٧ ، معجم الشعراء : ص ٤٤٩ — ٤٥٠ ، جمهرة أنساب العرب : ص ٣٥٦ (وفى الطبعة الثانية ص٣٧٧) ، الفهرست : ٨٧ — ٨٨ ، تاريخ بغداد : جـ٣ — ص٣٨٠ — ٣٨٥ شذرات الذهب : جـ٢ — ص٩٠ — ١٩١ ، مراتب النحويين : ص ٨٣ ، بغية الوعاة : ١١٦ — ١١٧ ، مسالك الأبصار الجزء : الرابع ، طبقات القراء : جـ ٢ — ص٢٨٠ جـ ٣ ص ٢٨٦ .

ولادته ووفاته :

أكثر المؤرّخين على أنه ولد سنة ٢١٠ هـ وذهب بعضهم إلى أنّه وُلد سنة ٢٠٧ .

وأكثر المؤرّخين على أنه تُوفّى سنة ٢٨٥ فى آخرها وقيل سنة ٢٨٦ وانفرد أبو الطيّب فى مراتب النحويّين بأنْ قال : توفّى سنة ٢٨٢ .

والمبرّد لم يُدْرك الخليل، وماذكر فى العقد الفريد[1] من «أنّ محمّد بن يزيد النحوىّ قال : أتيت الخليل فوجدته جالسا على طِنْفَسَة صغيرة فوسّع لى ، وكرهت أن أضيّق عليه فانقبضت ، فأخذ بعَضُدى وقرّبنى إلى نفسه وقال : إنّه لا يضيق سَمُّ الخِياط بمتحابيّن ، ولا تسع الدنيا متباغضين» تصحيفٌ ، وهذا الحديث إنّما كان بين الخليل وتلميذه أبى محمّد اليزيدىّ المتوفّى سنة ٢٠٢ كما ذكر فى خزانة الأدب[2] .

راء المبرد :

لقِيت راءُ المبرد حظًّا كبيرا من عناية الباحثين ، فذُكِرت قصص تُثبت فتحها وأخرى تدلُّ على كسرها ، فيقول ابن خِلّكان : «المبرّد بضم الميم وفتح الباء الموحّدة والراء المشدّدة وبعدها دال مهملة . وهو لقب عُرف به ، واختلف العلماءُ فى سبب تلقيبه بذلك ، فالذى ذكره الحافظ أبو الفرج الجوزىّ فى كتاب (الألقاب) أنّه قال : سئل المبرّد لم لقِّبْت بهذا اللقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أنّ صاحب الشرطة طلبنى للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب إليه ، فدخلت إلى أبى حاتم السجستانىّ ، فجاء رسول الوالى يطلبنى ، فقال لى أبو حاتم : ادخل فى هذا : يعنى غِلاف مُزمّلة فارغا ، فدخلت فيه وغطّى رأسه ، ثم خرج إلى الرسول وقال : ليس هو عندى . فقال : أُخبرت أنّه دخل إليك . فقال : ادخل الدار وفتّشها فدخل ، فطاف كلَّ موضع فى الدار ولم يفطَن لغلاف المزمّلة ، ثمّ خرج فجعل أبو حاتم يصفّق ، وينادى : على المزمّلة المبرّد وتسامع الناس بذلك فلهِجوا به . ثمّ قال : وقيل : إنّ الذى لقّبه بهذا اللقب شيخه أبو عثمان ، وقيل غير ذلك» .

---

(١) انظر العقد بتحقيق الأساتذة أحمد أمين ، أحمد الزين . ابراهيم الابيارى جـ ٢ ص ٣١٦ ونشر المكتبة التجارية بتحقيق الأستاذ سعيد العريان جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٢) جـ ٤ ص ٤٢٦ وفى طبقات الزبيدى ص ٤٤ : قال المبرد : جلس رجل إلى الخليل بن أحمد فقال أحسبنى قد ضيقت عليك فقال له : لاتقل ذلك فإن شبراً من الأرض لايضيق على المتحابين والأرض برحبها لاتسع متباغضين .

وقد ذكر هذه القصة أيضاً القِفْطىّ عن أبى عبيد الله محمّد بن عمران فى كتاب (المقتبس) كما ذكرها ابن فضل الله العمرى فى الجزء الرابع من مسالك الأبصار .

والوزير الأندلسىّ محمدٌ بن هشام المُصْحَفِىّ المتوفى سنة ٤٨١ هـ يضبط الراء بالفتح أيضاً قال : يقال له المبرد بفتح الراء ، ولُقِّبَ بالمبرّد لحسن وجهه ، يقال : رجل مبرد ، ومقسم ، ومُحسن إذا كان حسن الوجه[١] .

أمّا ابن عبد ربّه[٢] فيعلِّل فتح الراء بأن مبعثه سوءُ اختيار المبرّد للشعر البارد فى كتابه (الروضة) قال : «ألا ترى أن محمد بن يزيد النحوىّ على علمه باللغة ، ومعرفته باللسان ـ وضع كتاباً سماه بالروضة ، وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين ، فلم يختر لكلِّ شاعر إلا أبْرد ما وُجد له ، حتّى انتهى إلى الحسن بن هانئ ، فاستخرج له من البرْد أبياتا ما سمعناها ، ولا رويناها ، ولا ندرى من أين وقع عليها ؟ .....

وجُلُّ أشعاره فى الخمريّات بديعة لا نظير لها ، فخطَر بها كلِّها ، وتخطّاها إلى التى جانَسَتْه فى برْده فما أحسبه لحقه هذا الاسم : أعنى المبرّد ، إلّا لبرْده وقد تخيّر لأبى العتاهية أشعارا .

تقتل من بردها » .

وهذا تحامل من ابن عبد ربّه .

وضبطت الراءُ بالشدة والفتحة فى كتاب أبى العبّاس «المذكر والمؤنث» نسخة المكتبة الظاهريّة بدمشق والسيرافىّ[٣] يضبط الراء بالكسر ويقول : «ولمَّا صنّف المازنىّ كتاب الألف واللام سأل المبرّد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب فقال له : قم فأنتِ المبرِّد بكسر الراء : أى المثبِّت للحقّ ، فغيّره الكوفيّون وفتحوا الراء» .

قال الثعالبى فى كتابه (لطائف المعارف) ص ٤٦ :

إن الناس فى سبب تلقيبه بالمبرد على قولين :

---

(١) المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ٣٢٣ .

(٢) العقد جـ ٦ ص ٧٧ — ٧٨ .

(٣) المزهر جـ ٢ ص ٢٦٧ وانظر ياقوت جـ ١٩ ص ١١٢ . ولم يعرض السيرافى لضبطه فى ترجمته للمبرد فى كتابه (أخبار النحويين البصريين) . ونسخة المقتضب التى قرأها السيرافى ليس على الراء فيها إلا الشدة وحدها فى الأجزاء الأربعة .

أحدهما : أنه استحق قول الشاعر فيه :

إن المبرّد ذو بـــرد عـــلى أبيـه ... فى الجد منه إذا ما شئت أو لعب

وقلّما أبصرت عيناك من رجـل ... إلا ومعناه إن فـــكّرت فى لقبه

والآخر : أنه لقب بذلك على الضد ، كما لقّب الغراب بالأعور والمثل يضرب به فى حدة البصر ... » .

ويقول نشوان بن سعيد الحميرى فى كتابه (شمس العلوم ١٤٦) :

المبرّد : لقب محمد بن يزيد النحوى البصرىّ ؛ لأنه كان يدرس فى البرادة .

اتّصل هذا الخلاف بالمحدثين[1] فالشيخ الشنقيطىّ كان متشدّدًا فى كسر الراء وكان ينشد فى ذمّ من فتحها :

والكسرُ فى راء المبرّد واجـــبٌ ... وبغـيرِ هــذا ينطـــق الجهلاء

وقد وقفت على شعرٍ الظاهرُ فيه ضبط الراء بالفتح ليخلو الشعر من عيب السّناد ، وهو قول سليمان بن عبد الله بن محمّد النهروانىّ المتوفى سنة ٤٩٣ هـ[2] :

تقـــول بُنيّـــتى أبتِ تقنّـــعْ ... ولا تطمَحْ إلى الأطمـــاع تعتدْ

وَرُضْ باليأسِ نفسك فهْو أحرى ... وأزْيَنُ فى الـورى وعليـك أعودْ

فـلو كنتَ الخليـــلَ وسيبويهِ ... أو الفـــرّاء أو كنـــت المبرّد

لمـا ساويت فى حىّ رغيفـــا ... ولا تُبْتَـــاعُ بالمـــاء المبـــرّد

وقد يكون المبرد أراد أن يهوّن على نفسه ما تُشعر به الألقاب من ذمّ بما حُكى عنه :

قال الأخفش : أنشدنا أبو العبّاس المبرّد[3] :

لا تـــكرهنّ لقبًا شُهـــرت بِهِ ... فلربّ محظـــوظٍ من اللّقـــبِ

قد كان لقّـــب مرّةً رجـــلٌ ... بالـــوائـــلىّ فعُـــدّ فى العـــرب

* * *

(١) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

(٢) معجم الأدباء جـ ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) معجم الأدباء جـ ١٣ ص ٤٩ .

وما من شكٍّ فى أنّ اشتمال هذا اللقب على هذه الحروف (ب ــ ر ــ د) كان مثار فكاهات سمعها المبرِّد فتقبّلها أحيانًا وضاق عنها صدره أخرى :

لقى بَرْد الخيار الكاتب أبا العبّاس المبرِّد على الجسر فى يوم بارد فقال : أنت المبرِّد وأنا برْد الخيار واليومُ بارد اعْبُرْ بنا لئلا يُصيبَ النّاسَ الفالِجُ[1] .

وقال أحمد بن طاهر : خرجت من منزل أبى الصقر نِصْفَ النهار فى تموّز فقلت : ليس بقربى منزل أقربُ من منزل المبرِّد إذ كنت لا أقدر أن أصل إلى منزلى بباب الشام ، فجئته فأدخلنى إلى حُوَيشة له وجاء بمائدة فأكلت معه لونين طيّبين وسقانى ماء باردا وقال : أحدِّثك إلى أن تنام فجعل يحدّثنى أحسنَ حديث فحضرنى لشؤمى وقلّة شكرى بيتانِ فقلت : قد حضرنى بيتان أنشدهما ؟ فقال : ذاك إليك ـ وهو يظنّ أنّى قد مدحته ـ فأنشدته :

ويومٍ كحرّ الشوق فى صدر عاشق ... على أنّه منه أحــــرُّ وَأَوْمَـدُ[2]

ظللت به عنـــد المبرِّد قائـــلا ... فمـــا زلت فى ألفـــاظه أتبرد

فقال لى : قد كان يسَعك إذا لم تحمَد ألّا تذمّ ، ومالك عندى جزاءٌ إلّا أن أخرجك ، والله لا جلست عندى بعد هذا . فأخرجنى فمضيت إلى منزلى بباب الشام فمرِضت من الحرّ الذى نالنى مدّة فعدت باللوم على نفسى[3] .

نشأته وحياته :

نشأ بالبصرة كما قدّمنا ، ثمّ طُلِب إلى سرّمن رأى من المتوكّل ، وكان سبب حمله من البصرة أنّ المتوكّل قرأ يوما بحضرة الفتح بين خاقان قوله تعالى:(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) بفتح همزة (أنّها) فقال له الفتح : ياسيدى (إنّها إذا جاءت) بكسر الهمزة[4]. فتبايعا على عشرة آلاف درهم وقيل دينار ، وتحاكما إلى يزيد بن محمّد المهلّبى وكان صديقا للمبرِّد فقال : والله لا أعرف الفرق وما رأيت أعجب من أن يكون بابُ أمير المؤمنين يخلو من عالِم متقدّم ، ولا أعرف أحدا يتقدّم فتى بالبصرة يعرف بالمبرِّد . فأمر المتوكّل فجئَ به إلى سُرّ من رأى سنة ٢٤٦ وحضر مجلسه ونال عطاياه[5] .

---

(١) جمع الجواهر فى الملح والنوادر ص ٦٠ . وانظر قصة أخرى فى كتاب خاص الخاص للثعالبى ص ٤٥
(٢) الومد : الحر الشديد مع سكون الريح .
(٣) معجم الأدباء جـ ٣ ص ٩٤ — ٩٥ وتاريخ بغداد ٣ ص ٣٨٥ .
(٤) القراءتان سبعيتان . النشر جـ ٢ ص ٢٦١ .
(٥) الزبيدى ص ١٠٩ — ١١٠ ، القفطى ص ٢٤٣ .

وقد آخى المبرّد بسرّ من رأى بُنْدار بن لرّة وكان يقول عنه : هو سبب غناى ، ويسوق لذلك قصّة طويلة[1] .

ولمّا قُتل المتوكّل سنة ٢٤٧ رحل المبرّد إلى بغداد ، فقدِم بلدا لا عهْد له بأهله ، فاختلّ وأدركته الحاجة ، فتوخّى شُهود صلاة الجمعة ، فلما قُضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفاتحه السؤال ليتسبّب له القول ، فلم يكن عند من حضره عِلْم ، فلمّا رأى ذلك رفع صوته وطفِق يفسّر ، يُوهم بذلك أنّه قد سُئل ، فصارت حوله حلْقةٌ عظيمة ، فتشوّف أحمدُ بن يحي ثعلب إلى الحلْقة ، وكان كثيرا ما يرد الجامعَ قوم خراسانيّون من ذوى النظر فيتكلّمون ويجتمع الناس حولَهم فإذا أبصرهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفاتشهم فإذا انقطعوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم .

فلمّا نظر ثعلب إلى مَنْ حَوْلَ أبى العبّاس المبرّد أمر الزجّاجَ وابن الخيّاط بالنهوض إليه وقال لهما : فُضّا حلْقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلمّا صاروا بين يديه قال له الزجّاج : أتأذن — أعزك الله — فى المفاتشة ؟ فقال له المبرّد : سلْ عمّا أحببت فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجّاج فى وجوه أصحابه متعجّبا من تجويد أبى العبّاس للجواب ، ثمّ سأله عن أخرى ، وأخرى حتّى بلغت مسائلُه أربع عشرة وهو يُجيب عن كلٍّ واحدة منها بما فعله فى المسألة الأولى فلمّا رأى ذلك الزجّاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فلست مفارقا هذا الرجلَ ولابدّ لى من ملازمته والأخْذ عنه ، فعاتبه أصحابه وقالوا له : تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد شُهِر علمه ، وانتشر فى الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ولكنّى أقول بالعلم والنظر[2] .

صــــفاته :

كان غلاما وسيما ، وقد أكثر شيخه أبو حاتم السجستانىّ فى وصف هذا الجمال فقال[3] :

أبرزوا وجهــك الجميل ولامــوا مَنِ افتتَـــنْ
لـــو أرادوا صِيـــانتى ســتروا وجهــك الحسن

(١) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٣٤ .

(٢) الزبيدى ص ١١٨ — ١١٩ القفطى ج ٣ ص ٢٤٩ — ٢٥٠ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٧١ — ٧٢ نزهة الألبا ص ٢٥٢ —٢٥٣ شرح مقامات الحريرى للشريشى ج ١ ص١٢٦

وقال أيضاً :

وقف الجمال بوجهه فسمت له حدق الأنام

وكان ظريف الطبع ، خفيف الروح ، مليح الأخبار ، كثير النوادر ، ويقول عنه القفطيّ «وكان أبو العبّاس محمّد بن يزيد من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكيّة المجالسة ، وكرم العشيرة ، وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخطّ ، وصحّة القريحة ، وقُرْب الإفهام ، ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق — على ما ليس عليه أحد ممّن تقدّمه أو تأخّر عنه» .

وقال ابن خلكان : «وكان المبرّد كثير الأمالى ، حسن النوادر . فممّا أملاه أنّ المنصور أبا جعفر ولّى رجلا على العِميان والأيتام ، والقواعد من النساء اللواتى لا أزواج لهن ، فدخل على هذا المتولّى بعضُ المتخلّفين ومعه ولده ، فقال : إن رأيت — أصلحك الله — أن تُثبت اسمى مع القواعد ؟ فقال له المتولّى : القواعد نساء فكيف أثبتك فيهنّ ؟ فقال : ففى العميان فقال : أمّا هذا فنعم فإنّ الله تعالى يقول (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِى فِى الصُّدُورِ) فقال : وتُثبت ولدى فى الأيتام فقال : وهذا أفعله أيضا فإنه من يكن أنت أباه فهو يتيم ، فانصرف عنه وقد أثبته فى العميان وولده فى الأيتام» وانظر نهاية الأرب ج ٤ ص١٧.

وفى جمع الجواهر والملح[1] : دخل بعض أبناء الملوك على المبرّد وعنده سَلّة حَلْوى قد أعدّها لبعض إخوانه فوجد ابنُه الفرصة فى اشتغال أبيه فأقبل يأكل منها فنظر إليه المبرّد فأنشده :

النـاس فى غفلاتهم ورحى المنيّة تطحَنُ

وللمبرّد مع عقلاء المجانين فى زياراته لهم طرائف كثيرة[2] .

براعته فى الجدل والمناقشة :

يصوّر لنا ذلك الزجّاجُ أحسنَ تصوير فى أوّل لقاء له مع المبرّد قال للمبرّد : «أتأذن — أعزّك الله — فى المفاتشة فقال له أبو العبّاس : سَلْ عمّا أحببت ، فسأله عن

---

(١) ص ٦٢ .

(٢) أنظر معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٥ — ١١٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٣ — ٧٤ والنزهة ص ٢٨٣ والعقد ج ٦ ص ١٦٧ — ١٦٨ .

مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه فنظر الزجّاج فى وجوه أصحابه متعجّبا من تجويد أبى العبّاس للجواب فلمّا انقضى ذلك قال له أبو العبّاس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم قال : فإن قال لك قائل فى جوابنا هذا : كذا ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العبّاس يُوهن جواب المسألة ويُفسده ويعتلّ فيه ، فبقى الزجّاج سادرا لا يُحير جوابا ثمّ قال : إن رأى الشيخ - أعزّه الله - أن يقول فى ذلك فقال أبو العبّاس : فإنّ القول على نحو كذا فصحّح الجواب الأوّل وأوهن ما كان أفسده . فبقى الزجّاج مبهوتا ثمّ قال فى نفسه : قد يجوز أنّه كان حافظا لهذه المسألة مستعدًّا للقول فيها ، فسأله عن مسألة ثانية ففعل المبرّد ما فعله فى المسألة الأولى حتّى سأله أربع عشرة مسألة يجيب عن كلّ واحدة منها بما يُقْنِع ثُمّ يُفْسد الجواب ثمّ يعود إلى تصحيح القول الأوّل »[1] .

وفى كتاب مجالس العلماء صُور من هذه المناقشة التى دارت بين المبرّد والزّجاج[2] . ونقل عنه أنّه قال : لا أتقلّد مقالة متى لزمتنى حُجّة[3] .

* * *

كان المبرّد لا يعلّم مجّانا ، ولا يعلّم بأُجرة إلّا على قدرها :

حكى الزّجاج أنّه كان يخرِط الزّجاج ثم مال إلى النحو وأراد أن يأْخذ عن المبرّد فقال له : ما صنْعتك ؟ قلت : أخرِط الزجاج وكسبى كلّ يوم درهم ونصف ، وأريد أن تبالِغ فى تعليمى وأنا أعطيك كلّ يوم درهما وأشرِط لك أن أعطيك إيّاه أبدا حتّى يفرّق الموت بيننا ...[4] .

وحكى المنذرىّ قال : واختلفت إلى أبى العبّاس المبرّد وانتخبت عليه أجزاء من كتابيه المعروفين بالروضة ، والكامل قال : وقاطعته من سماعها على شىء مسمّى وإنّه لم يأْذَن لى فى قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط[5] .

وعرف عن المبرّد البخل . قال القفطىّ : «وكان المبرّد ممسكا بخيلا يقول : ما وزنت شيئا

---

(١) الزبيدى ص ١١٨ - ١١٩ والقفطى جـ ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) ص ١٦٤ - ١٦٧ .

(٣) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٤) بغية الوعاة ص ١٧٩ وغيرها .

(٥) معجم الأدباء جـ ١٨ ص ١٠١ .

بالدرهم إلّا وزجع الدرهم فى نفسى . هذا مع السعة التى كان فيها ، وكان ثعلب أشدّ منه فى الاستمساك ، وكان المبرّد يصرّح بالطلب ، وثعلب يعرّض ويلوّح» .

وقال أبو بكر بن عبد الملك[1] : «كان المبرّد من أبخل الناس بكلّ شىء ، قال : وقال أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المُثنّى : لا يكون النحوىّ شجاعا . فقيل له وكيف ؟ فقال : ترونه يفرّق بين الساكن والمتحرّك ولا يفرّق بين الموت والحياة .

وقال المبرّد : وأنا أقول : إنّه لا يكون نحوىّ جوادا . فقيل له : وكيف ذلك ؟ قال : ترونه يفرّق بين الهمزتين ولا يفرّق بين سبب الغنى والفقر ! يريد : أنّ الإمساك سبب من أسباب الغنى والعطاء سبب من أسباب الفقر» .

وتبع ذلك أنه كان مقتصدا فى زِيِّه وملبسه فقد ذكر ابن خلّكان أنّه كثيرا ما ينشد فى مجالسه :

يا من تَلَبس أثواباً يَتِيهُ بها ... تِيهَ الملوكِ على بعضِ المساكينِ
ما غيّر الجُلُّ أخلاقَ الحميرِ ولا ... نقْشُ البراذِعِ أخلاقَ البَرَاذِينِ

توثيقه :

وثّقه العلماء وأصحاب الجرح والتعديل :

فى لسان الميزان حـ ٥ ص ٤٣١ : «قال المُفجّع[2] البصرىّ عن المبرّد : اتُّهم بالكذب فى نقل اللغة – وهذا ورد عن المفجّع[2] بإسناد مظلم والمفجّع[2] لا يُعتدّ بجرحه» .

وقال عنه ابن كثير فى البداية والنهاية جـ ١١ ص ٧٩ «كان ثقة ثَبتا فيما ينقله» .

وقال عنه الخطيب فى تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٣٨٠ «كان عالما فاضلا موثوقا به فى الرواية» .

وقال عنه ابن ولّاد فى كتابه الانتصار «وليس هو عندنا ممن يتعمّد الكذب» .

وقد نقلت إلينا قصّتان تتضمّنان اتّهام المبرّد بالوضع والاختلاق :

١ – قال ياقوت[3] : زعموا أنّ أبا العبّاس المبرّد ورد الدِّينَوَر زائرا لعيسى بن ماهان

---

(١) الزبيدى ص ١١٤ .

(٢) فى الأصل «النخع» محرفاً ، وسياق حديثه .

(٣) معجم الأدباء جـ ٣ ص ٣٠ – ٣١ .

فأوّل ما دخل عليه وقضى سلامه قال له عيسى : أيُّها الشيخ ما الشاة المجَثّمة التى نهى النبىّ صلى الله عليه وسلّم عن أكْل لحمها ؟ فقال : هى الشاة القليلة اللبن مثل اللجْبة . فقال : هل من شاهد ؟ قال : نعم قول الراجز :

لم يَبْقَ من آلِ الحُميْـد نَسَمه إلّا عُنَيْزٌ لَجْبَـةٌ مُجثّمـه

فإذا بالحاجب يستأْذن لأبى حنيفة الدينورىّ فلمّا دخل قال له : أيُّها الشيخ : ما الشاةالمجثّمة التى نُهينا عن أكْل لحمها ؟ فقال : هى التى جَثَمت على رُكَبها ، وذُبحت من خلْف قفاها . فقال : كيف تقول وهذا شيخ العراق – يعنى أبا العبّاس المبرّد – يقول : هى مثل اللجْبة وهى القليلة اللبن وأنشده البيتين . فقال أبو حنيفة : أيمان البيْعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه. هذا الشيخ أو قرأه وإنْ كان البيتان إلاّ لساعتهما هذه ! فقال : صدق الشيخ أبو حنيفة فإنّى أنِفت أن أرِد عليك من العراق وذكرى ما قد شاع فأوّلُ ما تسألنى عنه لا أعرفه . فاستحسن منه هذا الإقرار وترك البهت » .

ب – والقصّة الثانية ذكرها الأنبارىّ وغيره[1] فقال :

«وقال أبو عبد الله المفجّع : كان المبرّد لعظَم حفْظه اللغة واتّساعه يُتّهم ، فتواضعْنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها لننظر كيف يُجيب ؟ وكنّا قبل ذلك تماريْنا فى عروض بيت الشاعر :

أبا منذر أفنيتَ فاستبقِ بعضنا حنانيك بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضِ

فقال قوم : هو من البحر الفلانىّ وقال آخرون هو من البحر الفلانىّ فقطّعناه وتردّد على أفواهنا من تقطيعه (ق بعضنا) فقلت له : أيّدك الله تعالى ما القِبَعض عند العرب ؟ فقال : القُطْن يصدّق ذلك قول الشاعر :

كأنَّ سَنامها حُشِىَ القِبَعْضا

قال : فقلت لأصحابى : ترون الجواب والشاهد ، إن كان صحيحاً فهو عجَب ، وإن كان اختلق الجواب فى الحال فهو أعجب » .

ويظهر فى سياق القصّتين أثر الوضع والانتحال . أضف إلى ذلك أنّ المفجّع من أصحاب

---

(١) نزهة الألبا ص ٢٨١ – ٢٨٢ تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٣٨٠ معجم الأدباء جـ ١٩ ص ١١٣ .

ثعلب ، وكان شيعيًا وشاعراً ماجنا ، أكثر من ترديد ألفاظ الفحش فى شعره ، وانظر ترجمته وشعره فى الفهرست ص ١٢٣ واليتيمة ج ٢ ص ١٢٩ – ١٣١ ، ومعجم الأدباء ج١٧ ص ١٩٠ – ٢٠٥ .

وروى عنه أبو الحسن الأخفش فقال[1] : «سمعت أبا العبّاس المبرّد يقول : إنّ الذى يغلَط ثمّ يرجع لا يُعدّ ذلك خطأً لأنّه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنّما الخطأُ البيّن الذى يُصِرّ [فيه صاحبه] على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يُعدّ كذّابا ملعونا » .

وكنّا قدّمنا قوله : لا أتقلّد مقالة متى لزمتنى حجّة .

وروى عنه أيضاً قوله : ربّما روّأت في الحرف سنةً لتصبحّ لى حقيقته[2] .

* * *

شـــعره :

ذكره المرزبانىّ فى معجم الشعراء[3] فقال :

« محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العبّاس الأزدىّ النحوىّ المعروف بالمبرّد :

ذكر أنّه دخل إلى المتوكّل فقال له : يا بصرىّ رأيت أحسن وجها منّى ؟

قال : فقلت ولا أسمحَ راحةً ثمّ تجاسرت فقلت :

جهرتُ بحَلْفـــةٍ لا أتّقيها ... لشكٍّ فى اليمينِ ولا ارتيابِ

بأنّك أحسنُ الخلفـاء وجهًا ... وأسمحُ راحتَيْنِ ولا أحـابى

وأنّ مُطيعكَ الأعلى جُـدُودًا ... ومن عاصاك يهوى في تَبَابِ

فقال لى : أحسنت ، وأجملت فى حسن طبعك ، وبديهتك .

وله فى العلاء بن صاعِد :

للعلاء بنِ صاعدٍ فىّ وصْفٌ ... وثناءٌ مجـــاوزُ المقـــدارِ

باذلٌ مدحَـــه ضنينٌ بمـــا يملك من درهم ومن دينـــار

زرته مُكرها وما كنت من قبـــلُ لمثـــل العلاء بالزوّار

فحصلنـــا على ثنـــاء ومدْح ... وركوب باالليـــل فى طيّار

(١) المزهر ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) مجالس العلماء ص ١٢٣ . روأ فى الأمر : نظر فيه وتعقبه .

(٣) ص ٤٤٩ – ٤٥٠ .

وقوله :

ولو رفع الله عنّا البلا ء لم ندر ما خطَرُ العافية ؟ »

وقال الزُّبيدى[1] : ولم يكن أبو العبّاس محمّد بن يزيد – على رياسته وتفرّده بمذهب أصحابه وإربائه عليهم بفطنته وصحّة قريحة – متخلّفا فى قول الشعر ، وكان لا ينتحل ذلك ولا يعتزى إليه ولا يرسمُ نفسه به ، وله أشعار كثيرة ، منها أبيات يمدح بها عبيد الله ابن عبد الله :

بنفسى أخٌ بَرٌّ شددت به أزْرى	فألفيته حُرًّا على العسر واليسر
أغيبُ فلى منه ثناءٌ ومِدْحــةٌ	وأحضُر منه أحسنَ القولِ والبِشْر
وما ظاهــرٌ إلّا جمــالٌ لصَحْبِه	وناصرُ عافيه على كَلَبِ الدهر
تفرّدت يا خير الورى فكفيتنى	مطالبةً شنعاء ضاق بها صدرى
وأحسن من هذا الحديث ونشره	كتابٌ أتانى مُدْرَجا بيدى نصر
سُررتُ به لمّــا أتى ورأيتُنى	غَنِيت وإن كان الكتاب إلى مصر
وقلت : رعاك الله من ذى مودّة	فقد فُتَّ إحسانا وقصَّر بى شكرى

وممّا كتب به إلى عبيد الله بن عبد الله بعد أن استبطأه وعاتبه[2] :

ياموئِلا للوى الهِمّاتِ والخَطَــر	ومن عمَدتُ لحاجاتى من البشرِ
هل أنت راضٍ بأن يضحى نزيلُكُم	والمستجيبُ لكُم فى حالِ مستتر
صِفْرا من الآمال إلّا من رجائكمُ	ولابسًا بعد يُسْرٍ حُلَّةَ العُسر
قل للأميــر عبيــد الله دام لــه	عزُّ الإمارة فى طول من العُمُر
بدأتَ وعــدا فأنجِــزه لمنتظر	فإنَّ حَقَّ تمــام الوِرْدِ الصدَر
وقد بدا عُودُ شكرى مُورقا فأجِدْ	سُقياه أجْنيك منه يانعَ الثمر
فإنّما يسم الوسمىِّ مبتــــدئا	والولىُّ نبات الروض والزهَر[3]
والسيف يُجْلى فإن لم تُسقَ صفحتُه	نَبا ولم يكُ كالمشحوذة البتر

(١) ص ١١٢ – ١١٣ وانظر القفطى ج ٣ ص ٢٤٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٩

(٢) الزبيدى ص ١١٣ ، القفطى ص ٢٤٨

(٣) تثقيل فعل الحلق العين جائز بقياس واطراد عند الكوفيين ومنه « نهر » فى القرآن الكريم . الوسمى : مطر الربيع الأول. الولى . المطر بعده .

وقــد تقدّم إحسانٌ إلىّ لــكم لمْ أُوتَ فيه من الإغراق فى الشكُر [1]
وفى بقــاء عبيد الله لى خلَفٌ وفيْض راحته المغنى عن المطر

سأل المبرّد بِشْر بن سعد المرثدىّ حاجة فتأخرّت فكتب إليه [2] :

وقاك الله من إخلاف وعــد وهَضْم أُخوّة أو نقض عهْدِ
فأنت المرتجَى أدبا ورأيــا وبينُك فى الرواية من مَعَـدّ
وتجمعنــا أواصِرٌ لازمـاتٌ سداد الرأْى من حَسَب وَوَدّ
إذا لم تأْتِ حاجاتى سِــراعا فقد ضمّنتها بِشْر بنَ سعـد
فأىٌّ النـــاس آمــله لِبِرّ وأرجـوه لحَـملٍ أو لعقْـدِ

وفى العقد الفريد [3] : ولمحمّد بن يزيد :

ياعليــلا أفْدِيك من ألم العِـلّة هل لى إلى اللقاء سبيــلُ
إنْ يَحُلْ دونك الحجــابُ فما يُحْجَب عنّى بك الضنى والعويل

وفيه أيضا [4] وللمبرّد :

ما القُرْب إلّا لمن صحّتْ مودّتُه ولم يَخُنْك وليس القُرْب للنسبِ
كم من قريبٍ دوِىٌّ الصدر مضطَغِن ومن بعيد سليمٍ غير مقترب

وقال المبرّد [5] : لمّا توفّيت والدة القاضى إسماعيل رأيت من وجهه ما لم يقدر على ستْره ، وكان كلٌّ يعزّيه ، وقد كان لا يسلو ، فسلّمت عليه ثمّ أنشدته :

لعمرى لئن غال ريب الزمــان فساء لقــد غال نَفْسا حبيبهْ
ولكنَّ عِلْمى بمــا فى الثوا ب عند المصيبة يُنْسى المصيبهْ

فتفهّم كلامى واستحسنه ودعا بدواة وكتبه ثمّ انبسط وزالت عنه تلك الكآبة والجزع .

---

(١) تثقيل فعل جاء فى هذه القصيدة فى : العسر — العمر — الشكر ، وهما لغتان ، وقد جاء فى القراءات السبعية كثيراً .
(٢) تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٣٨٥ .
(٣) جـ ٢ ص ٤٥١ .
(٤) جـ ٢ ص ٣١٤ .
(٥) معجم الأدباء جـ ٦ ص ١٣٥ — ١٣٦ .

وقال المرزبانيّ[1] : أخبرنا الصُّولىّ قال : أنشدنا أبو العبّاس المبرّد لمحمود بن مروان بن أبي حفصة :

لى حِيلةٌ فيمن ينـــمّ وليس فى الكذّاب حيـلهْ
من كان يَخْلُقُ ما يقـــو ل فحِيلتى فيـــه قليـلهْ

قال المبرّد وقد ناقض هذا الشاعر لأنّه قال : «وليس فى الكذّاب حيله» ثمّ قال : فحِيلتى فيه قليلة ثمّ أنشدنى لنفسه :

إنَّ النَّموم أغطِّى دونَه خَبَرى وليس لى حيلةٌ فى مفترِى الكذبِ

والبيتان فى الكامل جـ٦ ص١٠٢ وأعقبهما بقوله : وقال آخر : إنّ النموم أغطى دونه خبرى .

ثم نَسب هذا البيتَ إليه الأخفشُ.

وله فى وصف نرجسة[2] :

نرجســة لاحظنى طرفُها تُشْبِهُ دينارا على درهمِ

* * *

شـيوخه :

تلقّ العلم عن أشياخ عصره :

فبدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجَرْمىّ وختمه على المازنىّ .

ويقول عن الجَرْمىّ[3] . « وكان أغوص على الاستخراج من المازنىّ وكان المازنىّ أحذ منه » .

وقد جرى ذكر الجرمىّ فى مواضع قليلة من المقتضب.

المازنىّ : يقول المبرّد عنه[4] : «لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبى عثمان بالنحو وقد ناظر الأخفش فى أشياء كثيرة فقطعه » .

---

(١) الموشح ص ٣٥٠ .

(٢) نهاية الأرب جـ ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٥٦ والنزهة ص ١٩٩ .

(٤) معجم الأدباء جـ ٧ ص ١٠٨ .

روى عنه القراءة كما يقول ابن الجزرى ، وروى عنه كتابه (تصريف المازنى) وله روايات كثيرة عنه فى كتب الأدب واللغة كقوله[1] :

«سمعت المازنىّ يقول معنى قولهم : « إذا لم تَسْتَحِ فاصنع ما شئت » أى إذا صنعت مالا يُستحَى من مِثْله فاصنع منه ما شئت وليس على ما يلهب إليه العوامّ » .

وفى مجالس العلماء ص ١١٢ ، ١١٤ ، ١٤٤ ، ١٤٧ صُور من الأسئلة التى كان يوجّهها المبرّد للمازنىّ وجواب المازنىّ عنها .

وتردّد اسم المازنىّ فى المقتضب فيما يزيد عن عشرين موضعا .

أبو حاتم السجستانىّ : قال المبرّد[2] : جئت السجستانىّ وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبغى أن تُهْجَر حلْقته له فتركته مدّة ثمّ صرت إليه .

ويقول عنه أيضا : كان إذا التقى هو والمازنىّ فى دار عيسى بن جعفر الهاشمىّ تشاغل أو بادر (بالخروج) خوفا من أن يسأله المازنىّ عن النحو وكان جمّاعة للكتب يتبحّر فيها وكان كثير تأْليف الكتب فى اللغة .

ولم يجْرِ للسجستانىّ ذكر فى المقتضب .

التَوَّزىّ : قال عنه المبرّد[3] «ما رأيت أحدا أعْلم بالشعر من أبى محمّد التوّزى ، كان أعلم من الرِياشِىّ والمازنىّ وأكثرَهم رواية عن أبى عبيدة » وقد جرى ذكر التوّزى كثيرا فى الكامل والفاضل كما تتضمّن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرّد عن التوّزى ، كما قرأ عليه نوادر أبى زيد (النوادر ص ٣١٧) .

الرياشىّ : قال عنه[4] : أوّل ما سمعت الرِياشىّ ينشد شعراً لمالك بن أسماء بن خارجة :

يا ليت لى خُصّا بداركمْ بدَلًا بدارى فى بنى أسدِ
الخصّ فيه تقَرّ أعينُنا خير من الآجُرّ والكمَد

---

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٤ ج ٧ ص ١٢٤ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٠ — ٧١ ، والنزهة ص ٢٥١ — ٢٥٢ .

(٣) أخبار البصريين ص ٦٥ والنزهة ص ٢٣٢ .

(٤) أخبار البصريين ص ٦٩ .

وقال أيضا[1] : سمعت المازنىّ يقول : قرأ الرياشىّ علىّ كتاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد منّى .

وتردّد اسم الرياشىّ فى الكامل وفى الفاضل كثيرا .

الزيادىّ : له روايات[2] عنه كما تردّد اسمه فى الكامل .

أبو محلّم الشيبانى : اتّصل به المبرّد كما يقول ابن النديم[3] .

الجاحظ : ظلّ المبرّد على صلة به إلى آخر أيّام حياته[4] .

وقد جرى ذِكْره كثيرا فى الكامل وروايات المبرّد عنه كثيرة مستفيضة .

وفى أخبار أبى تمّام ص ٢١٧ أنّ المبرّد قرأ شعر أبى تمّام على أبى مالك عون بن محمّد الكندىّ .



ولم تقف ثقافة المبرّد عند التلقّى من أفواه العلماء بل قرأ ما وصل إليه من كتب السابقين عليه فيقول : قرأت أوراقا من أحد كتابى عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول[5] .

وفى رأيى أن أثر كتاب سيبويه فى نفس المبرّد ، وثقافته أعمق من كلّ أثر ، فقد حلقه وهو حدَث السنّ كما يرويه الزُّبَيْدى ، قال :

وحدّثنى سهل بن أبى سهل البهزىّ وإبراهيم بن محمّد المِسْمعىّ قالا : رأينا محمّد بن يزيد وهو حدَث السنّ متصدّرا فى حلْقة أبى عثمان المازنىّ يُقْرأ عليه كتابُ سيبويه وأبو عثمان فى تلك الحلْقة كأحد مَنْ فيها .

وحدّثنى[6] اليوسفى الكاتب قال : «كنت يوما عند أبى حاتم السجستانىّ إذ أتاه شابٌّ من أهل نيسابور فقال له : يا أبا حاتم إنّى قدِمت بلدكم وهو بلد العِلْم والعلماء وأنت شيخ هذه

---

(١) معجم الأدباء جـ ١٢ ص ٤٥ .

(٢) أنظر أخبار البصريين ص ٦٧ ، والنزهة ص ٢٦٩ .

(٣) الفهرست ص ٦٩ .

(٤) النزهة ص ٢٥٥ — ٢٥٨ معجم الأدباء جـ ١٦ ص ٨٨ ، ١١١ ، ١١٣ .

(٥) مراتب النحويين ص ٢٣ ، معجم الأدباء جـ ١٦ ص ١٤٧ — ٢٤٣ .

(٦) الزبيدى ص ١٠٨ — ١٠٩ والقفطى ص ٢٤٢ .

المدينة وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه . فقال له : «الدين النصيحة إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقرأ على هذا الغلام محمّد بن يزيد ، فتعجّبت من ذلك» .

وبلغ من حِرْص المبرّد على كتاب سيبويه أنّه كان يحتفظ لنفسه «بنسخة نفيسة يضَنّ بها على من يريد نسخها . حكى الزبيدىّ فقال :[1] .

«رحل أبو الحسين محمّد بن ولّاد إلى العراق وفيها أهله لأخْذ كتاب سيبويه عن أبى العبّاس المبرّد ، وكان المبرّد لا يُمكّن أحدا من نسخته ، وكان يضَنّ بها ضَنّا شديدا فكلّم ابنه فيه على أن يجعل له فى كلّ كتاب منه جُعْلا قد سمّاه ، فأجابه إلى ذلك فأكمل نسْخه ، ثمّ إنّ أبا العبّاس ظهر على ذلك بعدُ فسعى بأبى الحسين إلى بعض خَدمة السلطان ليحبسه له ويعاقبه فى ذلك فامتنع منه أبو الحسين بصاحب خراج بغداد وكان أبو الحسين يؤدّب ولده فأجاره منه» .

ويقول الزُبيدى أيضا عن أبى القاسم بن ولّاد[2] وكان عنده كتاب أبى الحسين أبيه الذى انتسخ من أصل أبى العبّاس المبرّد .

والمبرّد يُثْبِت لنفسه سماعا عن العرب فيقول فى الكامل ج ٥ ص ٩٤ : سمعنا العرب ...

* * *

وكان للمبرّد صلات بشعراء عصره ومخالطة لهم ويروى عنهم شعرهم .

روى عن البحترىّ شعره[3] وكانت بينه وبين البحترىّ صداقة وثيقة العُرى ، وألفة سقطت بها الكُلْفة حتّى كتب إليه البحترىّ يدعوه إلى مجلس أُنس فقال[4] .

يومُ سَبْتٍ وعندنا ما كــفى	الحُرَّ طعامٌ والورْد منّا قريبُ
ولنا مجلس عـلى النهـر فيّا	حٌ فسيح ترتاح فيه القلوبُ
ودوام المـدام يُدنيــك ممّن	كنتَ تهوَى وإن جفاكالحبيبُ

---

(١) الطبقات ص ٢٣٦ .

(٢) الطبقات ص ٢٣٩ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٤٩ .

(٤) ديوان البحترى ج ١ ص ٨٦ — ٨٧ .

فأْتنـا يا محمّد بنَ يزيــد ... فى استتار كى لا يراك الرقيب
نطردِ الهمّ باصطبـاح ثلاث ... مُترَعات تُنْشـق بينّ الـكروب
إنّ فى الراح راحةً من جَـوى ... الحُبّ وقلبى إلى الأديبطَروب
لا يَرُعْك المشيبُ مـنىّ فإنّ ... ما ثنانى عن التصابى المشيب

ومدح البحترىّ إسماعيل بن بلبل بقصيدة طويلة وكتب بها إلى المبرّد[1] .

وقال الصولى[2] : حدّثنى محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر النحوىّ قال : قدم عُمارة ابن عَقيل بغداد فاجتمع الناس إليه وكتبوا شعره وعرضوا عليه الأخبار . وقرأ عليه شعراً لجرير .

وتردّد اسم عُمارة بن عَقيل كثيرا فى الكامل[3] .

وفى مواضع كثيرة من الكامل يقول : أنشدنى عبد الصّمد بن المعذّل لنفسه[4] :

وفى الكامل أيضا : أنشدتنى أمّ الهيثم ، وفى الفاضل أيضا[5] .

وفى العقد[6] قال المبرّد : أنشدنى أبو دَهْمان لنفسه ، وفيه أيضا :

«وقال محمد بن يزيد أصابَتنا سحابة جَوْد ثمّ أقلعت سريعا فمرّ بى مانى الموسوس فقال» :

(١) ديوان البحترى جـ ١ ص ١٠٥ — ١٠٦ .

(٢) أخبار أبى تمام ص ٥٩ .

(٣) أنظر جـ ١ ص ١٤١ ، جـ ٢ ص ١٧٣ ، جـ ٣ ص ١٠٧ ، جـ ٧ ص ١٥٧ .

(٤) جـ ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ، جـ ٦ ص ٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، جـ ٧ ص ٦٠ ، ٦١ والأمالى جـ ١ ص ٣٠ ومراتب النحويين ص ٥٣ .

(٥) جـ ١ ص ٩٠ جـ ٧ ص ١٨ الفاضل ص ٢٢ ، ٤٠ .

(٦) جـ ٢ ص ٤٥١ جـ ٦ ص ١٦٩ .

الخصومة بين ثعلب والمبرد

كان بين ثعلب والمبرّد ما يكون بين المتعاصرين من المنافرة واشتهر ذلك حتّى قال بعضهم[1]:

كَفى حزَنا أنّا جميعا ببــلدةٍ ... ويَجْمعنا في أرضها شرُّ مَشْهَدِ

نروح ونغدو لا تَزاورَ بيننا ... وليس بمضروب لنا يومُ موعد

فأبدانُنا فى بــلدة والتقاؤُنا ... عسيرٌ كلُقْيا ثعلبٍ والمبرِّد

بدأ ثعلب هذه الخصومة بإرساله تلاميذَه ليفُضُّوا حلْقة المبرد فى المسجد أوّلَ قدومه بغداد كما ذكرنا .

ويبدو لى أنَّ ثعلبا كان يخشى أن يقدم إلى بغداد من ينافسه الزعامة أو يتغلّب عليه فيظهر دونه .

وقد كان المبرّد منافسا قويّا اقتحم على ثعلب عرينه .

قال أحمد بن فارس اللغويّ (وهو من أنصار ثعلب) : كان أبوالعبّاس ثعلب لا يتكلّف الإعراب فى كلامه ، كان يدخل المجلس فنقوم له فيقول : أقعدوا أقعدوا بفتح الألف[2] .

وهذا وصف آخر من تلميذ له آخر هو ابن المدوِّر قال عنه : ولم يكن مع ذلك موصوفا بالبلاغة ولا رأيتُه إذا كتب كتابا إلى بعض أصحاب السلطان خرج عن طبع العامّة[3] .

وكان من أثر هذا التفاوُت فى الفصاحة والبيان أن أقبل تلاميذ ثعلب على المبرّد وبعضهم ترك صحبته وملازمته كما فعل الزجّاج .

وكان أبو علىّ أحمد بن جعفر النحوىّ خَتَن ثعلب (زوج ابنته) يخرج من منزله وهو جالس على باب داره فيتخطّى أصحابه ويَمضى ومعه دِفتره ومِحْبرته فيقرأ على أبى العبّاس المبرّد

(١) معجم الأدباء جـ ١٩ ص ١١٣ — ١١٤ .

(٢) معجم الأدباء جـ ٥ ص ١١٧ .

(٣) الزبيدى ص ١٥٧ — ١٥٨ معجم الأدباء جـ ٥ ص ١٢١ — ١٢٢ .

كتاب سيبويه فيعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك ويقول له : إذا رآك الناس تَمْضِى إلى هذا الرجل وتقرأ عليه وتتركنى يقولون ماذا ؟ ! ولم يكن يلتفت إلى قوله[1] .

وقال الأخفش الصغير : كنت يوما بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال : إلى أين ؟ ما أراك تصبر عن مجلس الخُلْدى[2] .

وكان المبرّد يحبّ الاجتماع بثعلب وثعلب يكره ذلك .

حكى أبو القاسم جعفر بن محمّد بن حمدان الموصليّ — وكان صديقهما — قال :

قلت لأبى عبد الله الدينورىّ — ختَن ثعلب — : لم يأْبَى ثعلب الاجتماع بالمبرّد ؟

فقال : لأنّ المبرّد حسن العبارة ، حُلْو الإشارة ، فصيح اللسان ، ظاهر البيان ، وثعلب مذهبه مذهب المعلّمين ، فإذا اجتمعا فى مَحْفِل حُكِم للمبرّد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن[3] .

وكان بعض الناس يحبّ أن يُذْكى روح المنافسة بينهما ويُشْعِل نار العداوة حتى لا تخمُد .

جاء رجل إلى ثعلب فقال له : يا أبا العبّاس قد هجاك المبرّد فقال : بماذا ؟ فأنشده :

أقسم بالمبتسَم العــــذْب ومشتكَى الصَّبِّ إلى الصبِّ
لو أخذ النحو عن الــربِّ ما زاده إلَّا عمَى القــلب

فقال : أنشدنى من أنشده أبو عمرو بن العلاء :

يشتمنى عبد بنى مِسْمَــع فَصُنْتُ عنه النفْسَ والعرضا
ولم أُجِبْــه لاحتقارى لــه من ذا يعَضُّ الكلبَ إن عضَّا[4]

* * *

أصبح لكل منهما أنصار وأعوان :

فألّف ابن دَرَسْتَويه كتاب الرّد على ثعلب[5] .

وكان للزجّاج رد على ثعلب .

---

(١) الزبيدى ص ١٥٦ — ٢٣٤ ومعجم الأدباء جـ ٥ ص ١٢٠ ، جـ ٢ ص ٢٣٩ و (ماذا) لاتلزم صدر الكلام .

(٢) معجم الأدباء جـ ٥ ص ١٣٢ (نسبة إلى قصر الخلد وسيأتى شرحه) .

(٣) الزبيدى ص ١٥٨ معجم الأدباء جـ ١٩ ص ١١٨ .

(٤) الأمالى جـ ١ ص ١٤١ الزبيدى ص ١١٣ — ١١٤ معجم الأدباء جـ ٥ ص ١٣٦ — ١٣٧ .

(٥) الفهرست ص ٩٤ .

وألّف أحمد بن فارس الانتصار لثعلب[1] .

وكذلك فعل أبو بكر بن الأنبارىّ فى الانتصار لثعلب[2] .

وممّن انتصر للمبرّد من الشعراء أحمد بن عبد السلام قال[3] :

وكان الشِعْر قد أوْدى فأحيا ... أبو العبّاس داثِر كلّ شعر

وقالوا ثعلب رجل عـليم ... وأين النجم من شمس وبدر

وقالوا ثعلب يُفتى ويُملى ... وأين الثعْلُبانُ من الهِـزَبْر

وهـذا فى مقالك مستحيل ... تُشبِه جدولا وشَلاً ببحـر

وقال الآخر فى مدح المبرّد[4] :

وأوتيتَ عِلْما لا يُحيط بكنهه ... علومُ بنى الدنيا ولا علمُ ثعلبِ

وقال آخر : تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٣٨٣ .

إذا مازتـكما العلماءُ يـوما ... رأت شأوَيْكما متفـاوتينِ

تفسّر كلَّ مقفـلة بحِذْقٍ ... ويستر كلَّ واضحة بغَيْـنِ

كأنَّ الشمس[5] ما تمليه شرحا ... وما يمليه همزةُ بينَ بـينِ

وكثُر اجتماع المبرّد وثعلب فى دار محمد بن عبد الله بن طاهر وأثيرت بينهما مسائل نحويّة كثيرة فى هذه الدار[6] . وغير نحويّة أيضا[7] .

* * *

هدوء المنافسـة بينهمـا :

يروى أنّ ثعلبا نال من المبرّد بكلام قبيح فبلغ ذلك المبرّد فأنشد[8] :

ربَّ من يَعْنيـه حالى ... وهْوَ لا يَجْـرى ببالى

قلبـه مـلآن منّى ... وفـؤادى منـه خالى

فلمّا بلغ ثعلبا ذلك لم تُسمع منه بعد ذلك فى حقّه كلمةٌ قبيحة .

(١) بغية الوعاة ص ١٥٣ .

(٢) معجم الأدباء جـ ٥ ص ١١٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٧٧ — ٧٨ نزهة الألبا ص ٢٨٨ .

(٤) تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٣٨١ نزهة الألبا ص ٢٩٠ .

(٥) تشبيه مقلوب .

(٦) أنظر مجالس العلماء ص ١٠٧ — ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ — ١١٥ — ١١٩ — ١٢٣ — ١٢٤ — ١٢٦ .

(٧) مجالس العلماء ص ٣٤٩ — ٣٥٠ .

(٨) نزهة الألبا ص ٢٨٧ معجم الأدباء جـ ١٩ ص ١٢٠ .

علمهما :

سئل ختن ثعلب كيف صار محمّد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ؟

قال : لأنّ محمّد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه[1] .

وقال أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السّراج فقلت : أيّ الرجلين أعلم ؟ ثعلب أم المبرّد ؟ فقال : ما أقول فى رجلين العالم بينهما[2] ؟

وقال أبو العباس محمد بن عُبَيد الله بن عبد الله بن طاهر : قال لى أبى : حضرت مجلس أخى محمّد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العبّاس ثعلب والمبرّد فقال لى أخى : قد حضر هذان الشيخان فليتناظرا ، قال : فتناظرا فى شىء من علم النحو ممّا أعرفه فكنت أشركهما فيه إلى أن دقّقا فلم أفهم ، ثمّ عدت إليه فلم أعرف ما المجلس ؟ فسألنى فقلت : إنّهما تكلّما فيما نعرف فشركتهما ثمّ دقّقا فلم أعرف ما قالا ، ولا والله يا سيّدى ما يعرف أعلمهما إلّا من هو أعلم منهما[3] .

وقال الصولىّ[4] : ومن جليل من رأيناه وأكثرنا عنه ممّن بعُد صيته ووقع الإجماع عليه إثنان : أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدىّ وأبو العبّاس أحمد بن يحيى الشيبانى رحمهما الله .

وقال أبو بكر بن أبى الأزهر[5] :

أيا طالبَ العلم لا تَجهَلَنْ	وَعُـذْ بالمبرّد أو ثعلب
تَجِدْ عند هذين عِلْمَ الورَى	فلا تَكُ كالجمَلِ الأجْرب
علومُ الخلائقِ مقرونةٌ	بهذين فى الشرق والمغرب

وأثنى المبرّد على ثعلب فقال : أعلم الكوفيّين ثعلب . فذُكر له الفرّاء فقال : ولا يَعْشِره[6] .

---

(١) الزبيدى ص ١٥٦ معجم الأدباء جـ ٥ ص ١٢١ .

(٢) معجم الأدباء جـ ٥ ص ١٣٨ .

(٣) معجم الأدباء جـ ٥ ص ١٣٧ .

(٤) من أخبار أبى تمام ص ٨ .

(٥) وفيات الأعيان جـ ٣ ص ٤٤١ والزبيدى ص ١٥٨ .

(٦) نزهة الألبا ص ٢٩٥ .

وقال الزُّبيدى[1] : وكانا إذا تلاقيا على ظهر الطريق تساءلا وتواقفا ، رحمهما الله .

والمبرّد يصرّح بالأخذ عن ثعلب فى كتابه (شرح لاميّة العرب) المطبوع بهامش أعجب العجب .

ونُسب إلى ثعلب أنّه رثى المبرّد بهذه الأبيات[2] :

ذهب المبرّد وانقضت أيّامُه	وليذهبَنْ إثْرَ المبرّد ثعلبُ
بيت من الآداب أضحى نصفُه	خربا وباقى النصف منه سيخرب
فتزوّدوا من ثعلب فبكأسِ ما	شرب المبرّد عن قريب يشرب
أوصيكمُ أن تكتبوا أنفاسه	إن كانت الأنفاس ممّا تُكتب

* * *

وقد أخذ عن المبرّد وثعلب كثير من الأُدباء وتخرّج على أيديهما كثير من العلماء منهم :

على بن سليمان الأخفش[3] ، وابن كيسان .

ونِفْطَويه[4] .

ومحمد بن ولّاد[5] .

ومحمد بن يحيى الصّولىّ[6] .

وأبو الطيّب محمد بن اسحق بن يحيى الوشّاء[7] .

وعبد الله بن المعتز[8] .

---

(١) الطبقات ص ١٥٨ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٩٣ تاريخ بغداد جـ ٣ ص ٣٨٧ — معجم الأدباء جـ ٥ ص ١١٧ جـ ١٩ ص ١٢٠ وقال ابن خلكان جـ ٣ ص ٤٤٤ هى لابن العلاف وكذلك فى مسالك الأبصار .

(٣) نزهة الألبا ص ٣١٢ ومعجم الأدباء جـ ١٣ ص ٢٥٥ .

(٤) الأمالى جـ ١ ص ٦٩ ومعجم الأدباء جـ ١ ص ٢٥٦ .

(٥) المعجم جـ ١٩ ص ١٠٥ .

(٦) المعجم جـ ١٩ ص ١١٠ والنزهة ص ٣٤٣ وأخبار أبى تمـام ص ٨ .

(٧) صاحب الموشى أو أخبار الظرف والظرفاء وانظره ص ٤ ، ٨ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٧١ ، ٧٧ ، ١١٨ .

(٨) نزهة الألبا ص ٣٠١ وانظر كتاب (ابن المعتز العباسى) ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

نحو ثعلب كما تصوره مجالسه

علق بظنّى بعد أن قرأت الإنصاف للأنبارى أنّ هواه مع البصريّين فعرض مذهب الكوفيّين عرضا يشوبه الضعف ؛ لذلك لم ينتصر للكوفيّين إلّا فى سبع مسائل من ١٢١ مسألة.

أشفقت على مذهب الكوفيّين لأنّه وصل إلينا عن طريق كتب هواها بصرىّ ، ولو صوّرته لنا أقلامٌ كوفيّة لتغيّر تقديرنا له ، ونظرتنا إليه .

ولكنّى بعد أن قرأت مجالس ثعلب ، ونظرت فى معانى القرآن للفرّاء ، ورأيت كيف يعبّر الكوفيّون عن آرائهم ، وكيف يدافعون عنها ، ويحتجّون لها ؟ - أيقنت أنّ صاحب الإنصاف أفصح بيانا ، وأوضح برهانا .

تقرأ فى مجالس ثعلب فيُسْمِعك هَمْهَمَةً لا تَبين ، وغَمْغَمة لا تتّضح . وإليك طرفا من أحاديثه :

يتحدّث فى مواضع متفرقة عن ضمير الشأن فيلقى الكلام على عَواهنه ويُرسله إرسالا :

قال فى ص ١٢٥ «وفى قوله عزّ وجلّ (فإنّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) فإنّه قال : إذا جاء بعد المجهول مؤنّث ذكّر وأنّث ، إنّه قام هند ، وإنّه قامت هند ؛ لأنّ الفعل يؤنّث ويذكّر» .

يقول البصريّون : ضمير الشأن مفرد مذكّر ، ويجوز تأنيثه إذا كان فى الجملة المفسّرة له مؤنّث عمدة كالآية المذكورة .

فهل يريد ثعلب هذا أو يريد شيئا آخر ؟ وما معنى قوله : لأنّ الفعل يُؤنّث ويذكّر ؟

وهل يصحّ إرسال الكلام هنا إرسالا من غير بيّنة واستشهاد ؟ وقال فى ص ٤٢٢ «وقال الكسائى وسيبويه (هو) من (قل هو الله أحد) عماد ، قال الفراء : هذا خطأٌ من قبل أن العماد لا يدخل إلّا على الموضع الذى يلى الأفعال ويكون وقاية للفعل ، مثل : إنّه قام زيد . ثمّ يستعمل بعدُ فيتقدّم ويتأخّر ، والأصل فى هذا مثل : إنّما قام زيد . فالعماد - (ما) وكلّ موضع فعلى هذا جاء يبقى الفعل ، وليس مع (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) شىء يقيه» .

وقال فى ص ٦٦١ : «سئل عن قولهم : إنَّه قام زيد ما تقدّم قبله من الكلام ؟ فقال : هذا مثل قولهم : إنَّه قامت هند ؛ إنَّما تقدّم العماد ههنا – يعنى فى أوّل الكلام – ليعلموا أنَّ الكلام يجيء مذكَّرا ومؤنَّثا» .

هذا هو حديث ثعلب عن ضمير الشأن ، فهل أخذتَ عن شروطه ومواضعه صورة واضحة؟ وهل قدّم إليك من البراهين على قصْره على هذه المواضع ما تطمئنّ به نفسُك ؟

* * *

يرى الكوفيّون أنَّ اسم الإشارة يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل (كان) ، ويسمّونه التقريب ، وهو مذهب عجيب ، فلننظر كيف يُفصح عنه ثعلب ويستدل عليه ؟

قال فى ص ٥٢ – ٥٣ «قال : (هذا) تكون مثالا وتكون تقريبا ، فإذا كانت مثالا قلت : هذا زيد ، هذا الشخص شخص زيد ، وإن شئت قلت : هذا الشخص كزيد ، وإذا قلت : هذا كزيد قائما فهو حال ، كأنَّك قلت : هذا زيد قائما ولكنَّك قد قرّبته ..... قال :

وقال سيبويه : هذا زيد منطلقا ، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ، ولكنّه ذكر زيدا ليُعلَم لمن الفعل ؟

قال أبو العبّاس : (وهذا) لا يكون إلَّا تقريبا وهو لا يعرف التقريب ، والتقريب مثل (كان) إلا أنَّه لا يقدّم فعله كما يقدّم فى (كان) لأنَّه ردُّ كلام فلا يكون قبله شىء» .

وقال فى ص ٥٤ – ٥٥ «إذا جاء واحد لا ثانى له فقيل : هذا القمر وهذا الليل وهذا النهار لم يكن إلَّا تقريبا ......» .

وقال فى ص ٤٢٧ – ٤٢٨ : «وذهب أهل الكوفة الكسائىّ والفرّاء إلى أنَّ العماد لا يدخل مع هذا لأنَّه تقريب ، وهم يسمّون (هذا زيد القائم) تقريبا ، أى قُرب الفعل به . وحكى كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما أىْ الخليفة قادم . فكلَّما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب . من كان من الناس مرزوقا فهذا الصيّاد محروما والصيّاد محروم بإسقاط هذا بمعنىً فقد دخلت لتقرّب الفعل مثل (كان) ...» .

* * *

فى ص ٢٩٨ «قال من جمع كُمَّثْرَيات قال فى التصغير : كُمَيْمِثْرِيَة خفيف وأكثر الكلام كُمَيْثرة وكُمَيْمِثْراة أيضا» .

المعروف أنَّ أوزان التصغير ثلاثة ، فجاءنا بصيغتين جديدتين لم يستند فى إثباتهما إلى سماع ولا إلى قياس .

وفى ص ٥٠٧ «وقال أبو العبّاس : قال الفرّاء : الأيمان ترتفع بجواباتها وهذا موضع هذا وأنشد :

لعَمرُ أبى الواشين لا عَمْرُ غيرِهم لقد كلَّفونى خُطَّةً لا أريدُها»

وهذا مذهب جديد فى رفع المبتدأ لم نسمع به من قبل .

ويمثّل ثعلب لحذف المضاف بقوله : النحْو الكسائىّ ، والفِقْه أبو حنيفة ص ٧٧ ، ولكنّه لا يعرض علينا أنماطا رائعة ، وصُورا بارعة لهذا النحْو الكسائىّ .

* * *

والناظر فى مجالس ثعلب يقف على ألوان كثيرة من الغموض والإبهام ، وعلى أقوال يُرسل فيها القول إرسالا من غير بيِّنة .

وانظر هذه الصفحات ٧٢ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٥ ، ٦٢٤ ، ٦٥٦ .

وشتّان بين هذا وبين ما فى الكامل من وضوح وبيان .

* * *

ولا نستطيع أن ننكر حِذْقَ ثعلب وبصَره بالمعانى ، ونسوق هذه القصّة :

قال العجوزىّ[1] : «صرت إلى المبرّد مع القاسم والحسن ابنى عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لى القاسم : سلْه عن شىء من الشعر . فقلت : ما تقول – أعزّك الله – فى قول أوْس ؟ :

وغيّرها عن وصْلها الشيبُ ، إنّه شفيع إلى بيض الخُدور مُدرَّبُ

فقال بعد تمكّث وتمهل وتمطّق : يريد أنّ النساء أَنِسْن به فصِرْن لا يستترن منه . ثمّ صِرْنا إلى أبى العبّاس أحمد بن يحيى ، فلمّا غَصّ المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابىّ : إنّ الهاء فى (إنّه) للشباب وإن لم يَجْر له ذِكْر لأنّه عُلِم . والتفتّ إلى الحسن والقاسم فقلت : أين صاحبنا من صاحبكم ؟ » .

وكان ابن الأعرابىّ إذا شكّ فى الشىء قال لثعلب : ما عندك يا أبا العبّاس فى هذا ؟ ثقةً منه بغزارة حفظه[2] .

---

(١) معجم الأدباء جـ ٥ ص ١١٤ – ١١٥ والأشباه والنظائر جـ ٣ ص ٢١٨ وانظر ديوان أوس ص ٥ .

(٢) طبقات الزبيدى ص ١٥٧ والمعجم جـ ٥ ص ١٢١ .

تلامذة المبرد

الزّجّاج : أبرز تلامذته ، وإليه انتهت رياسة النحو البصرىّ بعد المبرّد ، وكان أوّلُ اتّصاله بثعلب ثمّ انقطع إلى ملازمة المبرّد كما قدّمنا . ولمّا كَبِرَ المبرّد وضعُف أيّام المعتضد وطُلِب منه تفسيرُ بعض الكتب قال : «إنّه كتاب طويل يحتاج إلى تعب وشُغْل ، وإنّه قد كبِر وضعُف عن ذلك ، وإن رفعتموه إلى صاحبي إبراهيم بن السرىّ رجوت أن يفى بذلك»[1] .

الأخفش على بن سليمان : كان له أثر فى شرح الكامل ، وله روايات كثيرة عن المبرّد ذكرت فى الأغانى ومعجم الأُدباء ، ونوادر أبى زيد .

ويقول فى الكامل جـ ٢ ص ١٢٣ : حدّثنا المبرّد فى غير الكامل .

أبو بكر بن السرّاج : كان أحدث أصحاب المبرّد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثمّ اشتغل بالموسيقى[2] .

محمد بن جعفر الصَّيْدلانىّ : هو صهر المبرّد على ابنته ، وله عنه روايات فى الأغانى ومعجم الأُدباء[3] .

أبو بكر بن أبى الأزهر : هو مستملى أبى العبّاس المبرّد[4] .

ابن كسيان : تتلمذ للمبرّد وثعلب ، وكان يخلط المذهبين : البصرىّ والكوفىّ .

أبو الحسين بن عبد الله بن سفيان النحوىّ : يقول عن المبرّد : ربّما اختصّى بكثير من علمه لا يشركنى فيه غيرى[5] .

هل كان المبرد متعصبا :

قال الأُستاذ أحمد أمين ـ رحمه الله ـ فى ضحى الإسلام جـ ١ ص ٣١٩ :

«وقلنا إنّ المبرّد عربىّ أزدىّ يمانىّ ، وكتاب الكامل يمثّل هذا النوع من العصبيّة القبليّة

---

(١) معجم الأدباء جـ ١ ص ١٤٩ .

(٢) معجم الأدباء ١٨ ص ١٩٧ .

(٣) الأغانى جـ ٤ ص ٤١٥ المعجم جـ١٨ص٩٥ .

(٤) الأمالى جـ١ص٣١ .

(٥) الصاحبى ص٥٧ .

تمثيلا صحيحا . ثمَّ قال : وهو فى كتابه (الكامل) يُعْلِي شأن المهلَّب ، ويتأوَّل له . لقد رُمى المهلَّب بالكذب حتَّى فى حديث رسول الله - صلَّى الله عليه وسلَّم - فهو يذكر أنَّه إنَّما كذب فى الحرب والكذب فى الحرب جائز» .

الذى فى الكامل ج ٨ ص ١٩ : «قال أبو العبّاس : فكان المهلَّب ربَّما صنع الحديث ، ليشدَّ به من أمر المسلمين ، ويضعف من أمر الخوارج» وذكر الحديث ص ٨ : كلُّ كذب يكتب كذبا إلاَّ ثلاثة : الكذب فى الصلح بين الرجلين وكذب الرجل لامرأته يعدها وكذب الرجل فى الحرب يتوعَّد ويهدِّد» فى ص ١٨ .

وأقول : إنَّ المبرِّد ضمَّن الكامل شعرا فى هجاء آل المهلَّب ؛ كما ضمَّنه شعرًا فى مدح آل المهلَّب ، ونذكر طرفا منه :

قال أبو العباس[1] : وقرأت على عُمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير قصيدة جرير التى يهجو فيها آل المهلَّب بن أبى صُفْرة ... ومطلعها :

أقول لها من ليلةٍ ليس طولُها ... كطُولِ الليالى : ليتَ صُبْحَكِ نَوَّرا

وفيها :

فلم تُبْقِ منهم رايةٌ يعرفونها ... ولم تُبْقِ من آل المهلَّبِ عَسْكَرَا

وذكر بيت جَرير[2] :

آل المهلَّب جَذَّ اللهُ دابِرَهم ... أضْحَوْا رمادًا فلا أصْلٌ ولا طَرَف

ثم ذكر بيتًا آخر فى موضع آخر وهو[3] :

والأَزْدُ قد جعلوا المنتوفَ قائدَهم ... فقتَّلتهم جنودُ الله وانْتُتِفُوا

وقد ذكر أبياتا أخرى من هذه القصيدة[4] .

ثمَّ ذكر هجاء أبى حَرْملة العبدىَّ للمهلَّب[5] :

عدِمتك يا مهلَّبُ من أميرٍ ... أمَا تَنْدَى يمينُك للفقيرِ

بدولابٍ أضعتَ دماء قومى ... وطِرْتَ على مواشِكَةٍ دَرور

---

(١) الكامل ج ٧ ص ١٥٧ ، ١٥٩ .
(٢) الكامل ج ٧ ص ٤١ .
(٣) الكامل ج ٣ ص ٢٧ .
(٤) الكامل ج ٦ ص ١٧٩ ، ١٨١ .
(٥) الكامل ج ٨ ص ٨٢ .

وذكر هجاء رجل من تميم للمهلّب مطلعه :

تبعنا الأعور الكذّاب فينا يزجيّ كلّ أربعة حمارا

ج ٨ ص ٨٨ .

وأمّا عن تعصّبه لقومه الأَزْدِ فأقول :

إنَّ الناظر فى كتابه : (نسب عدنان وقحطان) لا يلمح أثرا لعصبيّة . بدأ حديثه عن العدنانيّين ، واستنفد هذا الحديث ثُلثى الكتاب ، ثمّ تكلّم عن اليمن وعن الأزد حديثا موجزا على أنَّ ممّا يستوقف النظر أنَّ المبرّد لم يذكر قبيلته ثُمالة مع مَنْ ذكر من بطون الأزد فلثُمالة إخوة منهم غامد[1] فذكر المبرّد غامدا وأغفل ذكر ثُمالة[2] .

وأعجب من هذا وأغرب أن يَتَّهم علىُّ بن حمزة فى كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) المبرّد بأنَّه كان مُتعصّبا على قبيلته ثُمالة ، ولذلك قال شعرا فى ذمّها ونسبه إلى عبد الصمد بن المعذّل واختار فى الكامل أضعف الروايات رغبةً فى اتّهام ثُمالة بالغدر .

وشعر عبد الصمد بن المعذّل هو قوله :

سألنا عن ثُمالةَ كلَّ حيٍّ فقال القائلون ومَنْ ثُمالة
فقلت محمّدُ بنُ يزيدَ منهم فقالوا زدتنا بهمُ جهالة
فقال لىَ المبرّد خَلِّ قومى فقومى معشرٌ فيهم نَذالة

والمبرّد يقول عن هذا الشعر كما حكاه ابن عبد ربّه[3] : لقد هجانى ببيتين أنضج بهما كبدى .

ولكنّ علىّ بنَ حمزة يُعَقِّب على القصّة التى ذكرها المبرّد فى الكامل ج ٥ ص ١٤٨ بقوله :

«فهجاء أبى العبّاس ثُمالة على لسان عبد الصمد ونَسَب ثُمالة للغدر متّفقان فى المعنى ، وقد وضحت علّة ذلك للمجانين ، والعقلاء بمعرفتها أولى» .

* * *

---

(١) جمهرة أنساب العرب ص ٣٥٥ فى الطبعة الأولى وفى الثانية ص ٣٧٧ جعل (غالباً) .

(٢) نسب عدنان وقحطان ص ٢٢ .

(٣) العقد الفريد ج ٥ ص ٣٠٠ .

ولو رجعنا إلى الكامل أيضا لوجدنا فيه نصوصا للمبرّد فى ذمّ التعصّب المفرط .

علّق على قول الشاعر[1] :

ألّا جعل الله الحىّ اليمانين كلّهم فِدًى لفتى الفتيان يحيى بن حيّانِ

بقوله : «وهذا من التعصّب المفرط . وحدّثنى شيخ من الأزد ثقة عن رجل منهم أنّه كان يطوف بالبيت وهو يدعو لأبيه ، فقيل له : ألا تدعو لأمّك ؟ فقال : إنّها تميميّة ...» .

وفى موضع آخر[2] وصف خلفا الأحمر بقوله : وكان شديد التعصّب اليمن .

* * *

واتّهم ابن أبى الحديد فى شرحه للنهج[3] المبرّد بأنّه يميل إلى رأى الخوارج ، قال : «ونُسب أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد إلى رأى الخوارج لإطنابه فى كتابه المعروف بالكامل فى ذكرهم وظهور الميل منه إليهم» .

وحديث المبرّد عن نافع بن الأزرق صريح فى أنّه كان ينفِر من الخوارج ولا يميل إلى آرائهم . قال :

«وكان نافع بن الأزرق ينتجع عبد الله بن العبّاس فيسأله ؛ فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع إليه فى تفسيرها فقبِله وانتحله ، ثمّ غلبت عليه الشِّقْوة»[4] .

* * *

وإطالة المبرّد فى أخبار الخوارج لم يكنْ مبعثها الميلَ إليهم ، وإنّما كان الغرض منها تسجيلَ طرف من أدبهم القوىّ كما قال المبرّد[5] :

«وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مفردًا لهم . لكنّا نذكر من أمورهم ما فيه معنى وأدب ، أو شعر مستطرف ، أو كلام من خطبة معروفة مختارة» .

ولمّا أنهى حديثه عنهم اعتذر عن الإطالة فى أخبارهم بقوله[6] :

---

(١) الكامل جـ ٤ ص ٢ .

(٢) الكامل جـ ٥ ص ١٨٦ .

(٣) جـ ١ ص ٤٤٧ .

(٤) الكامل جـ ٧ ص ١٥٣ — ١٥٤ .

(٥) الكامل جـ ٧ ص ١٨٣ — ١٨٤ .

(٦) الكامل جـ ٨ ص ١٢٦ .

«قال أبو العبّاس : وهذا الكتاب لم نبتدئه لتتّصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربّما اتّصلَ شئ بشئ ، والحديث ذو شُجون ، ويقترح المقترح ما يَفْسَخ به عَزْمَ صاحب الكتابة ، ويصدّه عن سنّته ، ويُزيله عن طريقه».

***

ومسلك المبرّد فى الفتنة بين سيّدنا علىّ ومعاوية يُشعر بأنّه كان يُؤثر الاعتدال والقَصْد ، فلم يضمّن كتابه شيئا فى ذمّ علىّ أو معاوية وإنّما كان يُمسك عن ذلك عندما يصل إليه.

ذكر كتاب معاوية إلى سيّدنا علىّ ثمّ قال[1] : «وفى آخر هذا الشعر ذمّ لعلىّ بن أبى طالب رضى الله عنه أمسكنا عن ذكره».

ولمّا ذكر جواب علىّ لمعاوية ذكر طرفا من شعر شاعره ثمّ قال[2] : «وبعد هذا ما نُمسك عنه»

وفى الرسائل المتبادلة بين أبى جعفر المنصور ومحمّد بن عبد الله بن حسن العلوىّ قال : «ونختصر ما يجوز ذكره منه ونُمسك عن الباقى فقد قيل : الرواية أحد الشاتمين» — الكامل جـ ٨ ص ٢٧٨ .

وعلّق على شعر الوليد الذى ختمه بقوله :

همو قتلوه كى يكونوا مكانَه ‍ ‍ ‍ ‍ كما غدَرت يوما بكسرى مَرازبُه

«وهذا القول باطل . وكان عروة بن الزبير إذا ذكر مقتل عثمان يقول : كان علىّ أتقى لله من أنْ يُعين فى قتْل عثمان[3] ».

ولمّا ذكَر قولَ الحسن البصرىّ — وفيه كلمة فيها جَفْوة — احتال لها ونبّه عليها فقال[4] : «فأمّا أبو سعيد الحسن البصرىّ فإنّه كان يُنكِر الحكومة ولا يرى رأيهم ، وكان إذا جلس فتمكّن من مجلسه ذكر عثمان فترحّم عليه ثلاثا ولعن قتلَته ثلاثا ويقول : لو لم نلعنهم لَلُعِنّا ، ثمّ يذكر عليّا فيقول : لم يزل أميرُ المؤمنين علىّ — رحمه الله — يتعرّفه النصر ويساعده الظفر حتّى حكّم فلم تُحكم والحقّ معك ؟ ! ألا تمضى قُدُما — لا أبالك — وأنت على الحقّ !».

---

(١) الكامل جـ ٣ ص ٢١٢ .

(٢) الكامل جـ ٣ ص ٢٢٥ . ‍ ‍ (٣) الكامل جـ ٦ ص ١٣٦ . ‍ ‍ (٤) الكامل جـ ٧ ص ١٤٤ — ١٤٥ .

علّق المبرد على قوله (لا أبالك) بقوله : قال أبو العبّاس : «وهذه كلمة فيها جفاء ، والعرب تستعملها عند الحثّ على أخذ الحقّ والإغراء ، وربّما استعملها الجُفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للأمير والخليفة : أُنظر فى أمر رعيّتك لا أبالك . وسمع سليمان الملك رجلا من الأعراب فى سنة جديبة يقول :

ربَّ العبادِ ما لنا ومالكا قد كنتَ تَسْقينا فما بدا لكا

أَنْزِلْ علينا الغيثَ لا أبا لكا

فأخرجه سليمان أحسنَ مخرج فقال : أشهد أنه لا أبا له ولا ولد ولا صاحبة » .

وفى الكامل جـ ٦ ص ٧٦ . «وكان خالد بن عبد الله القسرىّ ـ لعنه الله ـ يلعن على بن أبى طالب رحمة الله عليه ورضوانه على المنبر ....» .

وفى الكامل والفاضل ثناءٌ كثير على سيّدنا علىّ ومعاوية .

وفيما يُرْوَى لنا ما يفيد أنّه كان إلى جانب سيّدنا على . قال له محمّد بن عبد الله بن طاهر بعد مناظرته لثعلب : فكيف قُرِنتم إلى هؤلاء ؟ قال : كما قُرِن معاوية إلى علىّ[1] .

* * *

ويتكلّم المبرّد عن أصحاب الأهواء فيجعل منهم المعتزلة[2] .

---

(١) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٢) الكامل جـ ٧ ص ١٤٣ .

ثناء العلماء والشعراء على المبرد

قال السيرافىّ : «انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمىّ والمازنىّ إلى أبى العبّاس محمّد بن يزيد الأزدىّ»[1] .

وقال أيضا : «سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : ما رأيت أحسن جوابا من المبرّد فى معانى القرآن فيما ليس فيه قولٌ لمتقدم ، ولقدفاتنى منه علم كثير لقضاء ذِمام ثعلب»[2] .

وقال كمال الدين الأنبارىّ : «كان شيخ أهل النحو والعربية»[3] .

وقال ابن خلّكان : «كان إماما فى النحو واللغة»[4]

وقال أبو الطيّب اللغوى : «لم يكن فى وقته ولابعده مثلُه»[5]

وقال نِفْطَويه : «ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد[6] منه» .

وقال عنه ابن جِنّى : «يُعَدّ جَبلا فى العِلْم ، وإليه أفضت مقالاتُ أصحابنا ، وهو الذى نقلها وقرّرها ، وأجرى الفروع والعلَل والمقاييس عليها[7]» .

وقال الأزهرىّ فى مقدّمة التهذيب متحدّثا عن ثعلب والمبرد :

« وكان محمد بن يزيد أعذب الرجلين بيانا ، وأحفظهما للشعر المحدَث ، والنادرة الطريفة ، والأخبار الفصيحة ، وكان أعلم الناس بمذاهب البصريّين فى النحو ، ومقاييسه » .

وقال البحترى فى مدْح المبرّد[8] .

ما نال ما نال الأميرُ محمّـــــد … إلّا بيُمْنِ محمّـــدِ بن يزيـــدِ
وبنـــو ثُمـــالةَ أنجمٌ مسعودة … فعليكَ ضوء الكوكبِ المسعود

---

(١) أخبار البصريين ص ٧٢ .
(٢) أخبار البصريين ص ٧٧ ، النزهة ص ٢٨٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٢ .
(٣) النزهة ص ٢٧٩ .
(٤) الوفيات ج ٣ ص ٤٤١ .
(٥) مراتب النحويين ص ٨٣ .
(٦) أخبار البصريين : ٧٧ النزهة : ٢٨٠ .
(٧) سر الصناعة ج ١ ص ١٣٠ .
(٨) ديوان البحترى ج ١ ص ١٧٧ .

مدح ابن الرومي للمبرد

فى مخطوطة الديوان بدار الكتب المصرية (١٣٩) الورقة ٩١ و٩٢ قصيدة طويلة جدّا لابن الرومىّ فى مدح المبرّد : بدأها بالغزل ثمّ انتقل منه إلى مدح المبرّد وآبائه بصفات كثيرة ، ربّما يكون أسرف فى بعضها . وقلّما ظفِر نحوىّ بقصيدة مدْح طويلة كهذه القصيدة من شاعر كبير معاصر له .

وقد رأى السادة : أعضاء لجنة إحياء التراث بالمجلس الإسلامىّ الأعلى نشْر القصيدة كاملة. وقد أورد البارودىّ طرفا منها فى مختاراته جـ١ ص ٣٤٥ و ٣٤٦ ، وها هى ذى القصيدة كما هى فى مخطوطة الدار :

طرقتْ أسماءُ والركْبُ هُجـودُ ... والمطايا جُنَّحُ الأذْوادِ قُـوْدُ[1]

طرقتنـــا ، فأنالت نائـــلا ... شكْرُهـا لو كان فى التّبْهِ[2] الجُحود

ثمّ قالت وأحَسّـت عجَـبى ... من سُراها حيث لا تسْرِى الأُسود

لا تَعَجّبْ مـــن سُرانا ، فالسُّرى ... عادةُ الأقمار والنّاسُ هُجُود

عجَبى مــن بذلهـا ما بذلتْ ... وسُراها وهْى مِشْماسٌ[3] خَرود[4]

نوّلت وهْى منيـــعٌ نَيْلُهـا ... وسرت وهْى قَطِيعٌ[5] الخَطْو رُوْد[6]

غـــادةٌ لو هبّت الريح لهــا ... آدها من مسّها ما لا يـؤود

يشهد الطّرْفُ المـــراعِى أنّهـا ... سرَقت من قَدّها الحُسْنَ القُدود

---

(١) جمع أقود : ذليل منقاد .
(٢) الفطنة .
(٣) شمس الفرس : منع ظهره .
(٤) الخرود : البكر لم تمس .
(٥) يقال : هو قطيع القيام : منقطع ضعفاً أو سمناً .
(٦) امش على رود : أى سهل .

أمكن الخُمْص ـ وقد خاليتها[1] ـ   من عناق كاد يأْباه النهود

فاعْتَنَقْنَا والحشا وَفْقُ الحشا   ونبا عن صدرها صَدْرٌ وَدُود

ولَعَهْدِى قبلَ هاتيك بها   وَهْى زَوْرَاءُ[2] عن الوصْل حَيُود

تُسْأَل[3]؟ الأَرْىَ[4] فتحكى أنَّها   من ظِباء لا تَدَرَاها[5] الفُهود

ظبيةٌ تصطاد من طافت به   وربّما طاف بك الظبىُ الصَّيود

وأبيها لقد اختال بها   إذ ألمَّت ما يلى أَوْد أُوُود

أرّجت منها فلاةٌ جَرْدة   وأضاءت ووجوهُ الليل سُود

قلت ـ لمَّا عبِقت أرواحها   بالملا[6] : لا درست هذى العهود

أَوَأَنت[7] ابنَ يزيدِ بيننا   أم نسيمٌ بثّه روض مَجُودٌ[8]؟

أىّ ظلٍّ من نعيمٍ فإلى   ليلتى أو كان للظلِّ رُكود[9]

يا لها من خَلْوة[10] أعْطِيتُهَا   او أحقَّت أَوْعَدا الليلَ النُّفُود

أصبحت فَقْدًا وكانت نِعْمَةً   والعطايا حين يُسْلَبْن فُقُود

لا كَنُعْمى ابنِ يزيدِ إنَّها   أبداً حيث يُلاقيها الوُجود

ما جدٌ لم يَسْتَتِبْ[11] قطُّ يدا   وهو إن أَيْدَيْتَ[12] بالشكر صَبُود

ربَّ آباءٍ مراجيحَ[13] له   كلُّهم أَرْوع[14] المحْل طَرود

---

(١) خادعتها .

(٢) مؤنث الأزور بمعنى المائل ، وجملة وهى زوراء فى محل نصب حال سدت مسد خبر المبتدأ المحذوف وجوباً والمبتدأ هو : لعهدى .

(٣) فى الأصل : تسل .

(٤) الارى : العسل وأراد به رضابها .

(٥) تدرى الصيد : ختله .

(٦) الصحراء والمتسع من الأرض .

(٧) فى الأصل اتنا .

(٨) أصابه المطر .

(٩) ثبات .

(١٠) حرف الخاء مطموس فى الأصل لا يعرف أهو جيم أم سين أم خاء .

(١١) استتابه : سأله أن يتوب .

(١٢) أيديته : اتخذت عنده يدا .

(١٣) حلماء ، المفرد مرجاح وقيل : لا واحد له من لفظه .

(١٤) من يعجبك بحسنه وجهارة منظره أو بشجاعته .

حين يعْـرى بطنُ كَحْلٍ[1] كُلُّه ... وظهور الأرض شَهْبـــاءُ[2] جَرود

صُفُن عـــن جَارميهم كـرَما ... وكذا الساداتُ تعفو وتجـــود

يُطْلَب الإغضـــاءُ منهم والنَدَى ... حيث لا تُنْسَى حقوقٌ بل حُقود

ما خَلَوْا مـــن شرف يَبنـــونه ... مُذْ خلت منهم حُجور ومُهـــود

منهمو مَنْ نُصِر الحقُّ بـــه ... إذ من الأوثان للنـــاس عبـود

أيّ قـــرْن بادَ منهم لم يكن ... حقَّه – او أنصف الدهرُ – البُيُود[3]

او تراهم قلت : آسادُ الشَّرَى[4] ... أو سيوفٌ حَسَرتْ عنهـــا الغُمود

شَيَّـــدت أســـلافُه بنيـــانَه ... فوقَ نجْـــد لا تُضاهيه النُّجود

واتَّقى قَوْلَ المســـامين لـــه : ... إنَّمـــا بالإرث أصبحتَ تسود

فسعى يطلب عُلْيـــا أهـــلِه ... سَعْىَ جلْدٍ لا يُخَالِطْه[5] سُمود[6]

سالكا مِنْهاجَهم يتـــلو الهدى ... ، صائبَ السيـــرة ما فيه حُيـــود

كلَّمـــا حُمِّلَ أعبـــاء العُـــلا ... ذَلَّ فى عِزٍّ كما ذلَّ القَعُـــود[7]

فمتى استنهضته استحمشتـــه[8] ... مثل ما يَستحمش النارَ الوَقود

وعـــرته هـــزّةٌ تأْبى لـــه ... أنْ يُرَى فيـــه عن المجـــد خمود

أيُّهـــا الســـائل عن أخـــلاقه ... في الجَدا[9] ذَوْب ، وفى الدينِ جُمود

كم[10] مَرَى الدنيا له إبْسَاسُهُ[11] ... ، واستجاب الدرُّ والدنيا جَدود[12]

---

(١) السماء . (٢) سنة شهباء : لا خضرة فيها ولا مطر .

(٣) باد : ذهب وانقطع وضبط حقه فى الأصل بالضمة .

(٤) الشرى : موضع تنسب إليه الأسد وقيل : هو موضع بعينه تأوى إليه الأسد وحسرت بالبناء للفاعل بمعنى انكشفت هكذا ضبط فى الأصل ويجوز أن يكون مبنياً لما لم يسم فاعله لأن الفعل لازم ومتعد .

(٥) سكن المضارع المرفوع للضرورة . وقد جاء فى القراءات السبعية المتواترة تسكين المضارع المرفوع فى آيات كثيرة كما جاء تسكين الاسم المجرور .

(٦) سمد سمودا : رفع رأسه تكبراً .

(٧) القعود من الإبل : ما يقتعده الراعى فى كل حاجة .

(٨) أحمش النار : قواها بالحطب والقوم : حرضهم .

(٩) العطية .

(١٠) مرى الناقة يمريها : مسح ضرعها فأمرت : در لبنها .

(١١) التلطف وقد جاء المرى والأبساس فى قول الحطيئة :

لقـــد مريتـكم لـــو أن درتـــكم ... يوما يجىء بها مسحى وإبساسى

(١٢) الجدود : النعجة قل لبنها .

لا كقـــوم هـــامدٍ معروفُــهم بل همو مَوْتَى عن العُرْف هُمــو
معشر فيهم تُكولٌ إن نَــوَوْا فِعْلَ خيرٍ ، وعلى الشرِّ مُرود[1]
ليتهم كانوا قُرودا فحكَــوْا شِيمَ الناس كما تَحكى القرود
ولقــد قلت لدهرى إذ غــدا وهْو للأخيار ظلَّامٌ ضَهــود[2]
يَسْـلَم الوغْــد عليـه وله - إن رأى حُرًّا - هَرِيرٌ وشُدود
يا زمانــا عُكِست أحْــوالُه فَسُروجُ الخيــل تعلوها اللُّبـود
إنْ يُجـرِلى ابْنُ يزيدٍ مـــرَّةً منك لا يُلمِمْ بعينىَّ سُهـــود
الثُّمالىَّ ثِمــــالَ المــرتجِى مُطْلِقَ الأصْفادِ[3] والطَّلْقُ الصفُود[4]
أضحت الأزْدُ وأضحى بينهــا جبَلا وهْىَ رِعانٌ[5] وربُــود[6]
ناعشــا مَنْ حَىٍّ منهم ناشِـرا من أجِنَّتــه من القــوم اللحُود
قل لمــن أنكر بغيــا فضْـلَه مثلَ ما أنكرتِ الحقَّ يَهــود
: إنَّمــا عاندت إذ عانــدته حظَّك الأوْفــرَ فابْعَدْ وثَمود[7]
وانَّهَ من يُحْصِى حصــاد إنَّـه ضِعْفُ ما ضَمَّ من الرمل زَرُود[8]
يا أبا العبَّاس : إنِّى رجــل فىَّ عمَّن عاند الحقَّ عُنــود[9]
وبمينــا إنَّك المــرءُ الذى حبُّـه عنـدى سواءٌ والسُّجود
لم أزل قِدْما وقلبى[10] ويــدى ولسانى لك مــذ كنتُ جُنود
شــاهد أنَّك بحــر زاخــر لك من نفسك مَدٌّ بل مُــدود
يُجتنَى دُرَّك رطْبــا ناعمــا فلنــا منــه شُنوف[11] وعُقــود

(١) مفرده مارد : العاق .
(٢) كثير القهر .
(٣) القيود .
(٤) كثير العطاء .
(٥) جمع رعن : أنف الجبل .
(٦) جمع ربد : الحرف الناتىء من الجبل .
(٧) عطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل وهو مذهب لبعض النحويين .
(٨) رمل بين الثعلبية والخزيمية بطريق الحاج من الكوفة .
(٩) ميل .
(١٠) يجيز الأخفش وابن مالك زيادة الواو فى خبر كان وأخواتها وانظر تفصيل ذلك فى همع الهوامع جـ ١ ص ١١٦ .
(١١) جمع شنف وهو القرط .

غير أنّ البحر مِلْحٌ آسِن ... ولأنت المَشْرَبُ العذْبُ البَرود

ولئن أقعدنى عنك الذى ... ساقنى نَحْوَك ما اختير القعود

أنا صاد ذادنى عن مَشْرَبٍ ... سائغٍ يَشْفِى الصَّدَى دهرٌ كَنود[1]

فتنهنهتُ[2] عسايا أنّنى ... إن تَطَعَّمتُك بَدْءً سأعود[3]

ألحَظ الرِيَّ وحَشْوِى غُلَّة ... غير أنْ ليس يُواتينى الوُرود

وبِن البُرْج لَحَاظى مَشْرباً ... أنا مشغوف به عنه مَذُود

فأعِرْنى سبباً يُوردنى ... بحرك الغَمْر أعانتك السُعود

وهو أن تنهض لى فى حاجتى ... نهْضةً يُكوى بها الجارُ الحسود

وتُخَلِّينى لما أمتاحه ... منك فالإشغال بالحبال قيود

أزل السدّ الذى قد عاقنى ... عنك زالت دون ما تَهْوَى السدود

يا أخا النهْض الذى ما مثله ... حين لا تنهض بالقوم الجُدود

لى مديح قلته فى سيد ... لم تزل تُهدى له الشِعْرَ الوُفود

من حَبِير[5] الشعر مَن أسمعه ... فوعاه قال : روضٌ أو بُرود

كلّما أنشده فى محفِل ... ذَلِقُ[6] المِقْوَلِ[7] جَيّاش شَرُود[8]

هيلت الأسماعُ من ألفاظه ... واقشعرّتْ لمعانيه الجُلود

ولَدته فِطنةٌ إنسيّة ... تدّعيها الجنُّ غرّاء وَلود

يتلظى بين وَصْلَىْ شاعر ... لُدَّ[9] قَوْلَ الشِعْر والشعرُ لَدُود

أذعَنَ المدح له فى شاعر ... يَغْزُر المنطق فيه ويجود

فجرى فى القول وامتدّ له ... وتناهى حين ردّته الجدود

فاستمعْ شِعْرى فإن أحمدته[10] ... حين يرعَى الفِكْر فيه ويَرود[11]

---

(١) كفور . (٢) تنهنه : كف .

(٣) حذف فاء الجواب للضرورة أو هو خبر أنى وجواب الشرط محذوف . وهو ضرورة أيضاً .

(٤) أناله . (٥) حسن الشعر . (٦) فصيح . (٧) اللسان .

(٨) سائر فى البلاد .

(٩) الوصل : المفصل ، واللدود : ما يصب بالمسعط من الدواء فى أحد شقى الفم وقد لده أو ألده ولد .

(١٠) أحمدته : وجدته محموداً . (١١) يذهب ويجىء .

فاحتقب حمدى بإسماعيكة ... مِلكا يملكه حِلم وجود

لى فى مدحىَ فيه أمَل ... وبلاغ وله فيه خلود

عارضٌ أمطر غيرى ودعت ... رائدى منه بُروقٌ ورُعود

العلاءُ المبتنى شُمٌّ العلا ... فوقَ ما أثَّل قحطانٌ وهود

وابن من حقَّق تأويلَ اسمه ... فله فى كلِّ علياء صعود

حاجتى ثِقل وقد حُمِّلْتَها ... فاحتَمِلْها لا تكَاءدْكَ كَؤود[1]

وتَعلَّمْ[2] — غيْرَ ما مُستأنَف ... عِلْمَ شيء أيُّها العِدُّ[3] المكُود[4]

أنَّ للمجد سبيلا وعرَةً ... ضيِّقا مَسْلَكُها فيه صعود

وبما يُولِى مَسُودا سيِّدٌ ... أمرَ السيِّدُ فانقاد المسودُ

وبأن أحسن ذا أذعن ذا ... قلَّما قِيْد بلا شىء مقُود

ليس تُثْنَى بالأباطيل الطُّلَى[5] ... لا ، ولا تُوطَأُ بالهزل الخُدود

بل بأن يُنْصِبَ حُرٌّ نفسه ... وبأن يَسْهَر والناسُ رُقود

وبأنْ يَلْقَى بضاحى وجهه ... أوْجُها فيها عَبُوسٌ وصُدود

وبأن يَقْرع بابَى سمْعِه ... ما يقول الكزُّ[6] والهَشُّ[7] الرَّفود[8]

كلُّ ما عدَّدت أثمانُ العلا ... ولما يبتاع منهن نقود

فاتَّخذ عندى — لك الخير — يدا ... تَرْتَهِنْ شُكْرِى بها ما اخضرَّ عود

من أياديك التى لو جُحدت ... مرةً قام لها منه شهود

تُجْتَلَى فى غَمَّةِ الكفر كما ... يُجْتَلَى فى ظلمة الليل العَمُود[9]

وتألَّفنى تألُّفْ صاحبا ... بى أوفا شُكرَ شُكْرٍ لا شَرود

---

(١) عقبة كؤود : صعبة .

(٢) بمعنى اعلم ملازم لصيغة الأمر ينصب مفعولين وسد المصدر المؤول من أن ومعموليها مسدهما .

(٣) العد : من يعد القوم .

(٤) دائم العطاء من قولهم ناقة مكود : دائمة الغزر ، وبئر مكود : لا ينقطع ماؤها .

(٥) الأعناق والمفرد طلاة . (٦) الكز : قليل الخير . (٧) الرخو .

(٨) يحتمل أن يكون فعولا بمعنى مفعول : أى هو معان ومعطى . ويحتمل أن يكون فعولا بمعنى فاعل من رفد الشىء إذا أمسكه .

(٩) السيف .

واستعن فى حاجتى واندُب لهـا[1] ... من به واقت[2] على الناس عَنُود[3]
يسعى فى الحاجـة حـرٌ ماجدٌ ... لا حسودٌ لأخيـه بل حَشود[4]

وقال أحمد بن عبد السلام[5] :

رأيت محمّدَ بن يزيد يسـمو ... إلى الخيْرات في جـاهٍ وقَدْرِ
جليسُ خلائفٍ وغَـذِىٌّ مُلك ... وأعلمُ من رأيت بكلِّ أمْـر
وفتيانيَّـةُ الظـرفاء فيـه ... وأُبهّـةُ الكبير بغيـر كِبْر
وينـثر إن أجـال الفِكر دُرًّا ... وينـثر لؤلؤا من غيـر فـكر

ولبعضهم في ملحه[6] :

وأنت الذى لا يبلغ الوصفُ مدْحَه ... وإن أطنبَ المدّاح مع كلِّ مُطْنِب
رأيتك والفتحَ بنَ خاقان راكبـا ... وأنت عديل الفتْح فى كلِّ موكِب
وكان أمير المؤمنين إذا رنـا ... إليك يُطِيلُ الفِكْر بعد التعجّب
يروح إليـك الناسُ حتّى كأنّهم ... ببـابك في أعلى مِنًى والمحصّب

وقال آخر[7] :

وإذا يقـال مَنِ الفتى كلُّ الفتى ... والشيخ والكَهل الكريمُ العنصرِ
والمستضـاءُ بعِـلْمه وبرأيه ... وبعقله قلت : ابنُ عبْد الأكبر

---

(١) ندبه إلى الأمر من باب نصر : دعاه ، وحثه ، ووجهه .

(٢) انصبت .

(٣) سحابة عنود : كثيرة المطر . وفى الأصل عتود بالتاء .

(٤) من يخف لمعاونة أخيه وإجابة دعوته . وتحق ألف يسعى للوزن .

(٥) أخبار البصريين ص ٧٧ والمعجم جـ ١٩ ص ١١٤ .

(٦) أخبار البصريين ص ٧٨ والنزهة ص ٣٨٩ – ٣٩٠ والمعجم جـ ١٩ ص ١١٩ .

(٧) معجم الأدباء جـ ١٩ ص ١١٩ .

المبـــرد ونقـــد الشعـــر

كان نقده للشعر يتناول جانب المعنى ؛ كما يتناول الجانب اللغوى ، والنحوىّ ، ومن أمثلة ذلك :

١ ـ قال المبرّد : عِيب على الفرزدق قولُه[١] :

يا أُختَ ناجية بن سامة إنّنى   أخشى عليك بَنِىَّ إن طلبوا دمى

وقالوا : ما للمتغزّل وذكر الأولاد والاحتجاج بطلب الثارات ، هلاّ قال كما قال جرير :

« قتلتنا ثمّ لم يُحْيِينَ قتلانا »

٢ ـ وممّا يعاب به أبو تمّام قوله[٢]:

تُثَفّى الحرْبُ منه حين تغلِى   مراجلُها بشيطانٍ رجيمِ

فجعل الممدوح وهو الشيطان الرجيم .

٣ ـ ومن شعر أبى نواس الذى يلمّ قوله فى الرشيد[٣] :

لقد اتّقيت الله حقَّ تُقاته   وجهدت نفسَك فوقَ جُهْدِ المتّقى

وليس هذا البيت الذى أردت ، ولكن ذكرته للذى بعده لأنه معطوف عليه متّصل به وهو قوله :

وأخفتَ أهلَ الشِّرْكِ حتّى إنّه   لتخَافُكَ النُّطَفُ التى لم تُخْلَقِ

هذا البيت بادى العُوار[٤] جدّا ، وقد ردّده فى مكان آخر فقال[٥] :

هارون أَلَّفنا ائتلافُ مودّةٍ   ماتت لها الأحقادُ والأضغانُ

حتّى الذى فى الرحْم لم يك صُورَةً   لفؤاده من خوفه خَفقانُ

---

(١) الموشح ص ١١٥ وديوانه ص ٧٧٨ .

(٢) الموشح ص ٣٠٦ وديوانه ١٤٥ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٦٢ .

(٤) مثلبة العين .

(٥) ديوانه ص ٥٩ — ٦٠ .

وما لم يكن له صورة فكيف يكون له فؤاد ؟ فقد أحال ، وأسرف ، وتجاوز ...

وقد قال أبو نواس[1] شيئا من الشعر فى الأمين اتُّهم فيه لأنَّه قال قولا عظيما لم يتكلَّم بمثله مسلم وهو قوله :

تنــازع الأحمدان الشبْه فاشتبها خَلْقًا وخُلُقًا كما قُدَّ الشِّراكان

اثنان لا فصل للمعقول بينهما معناهما واحــد والعِـدَّة اثنان

ومما أنكر من قوله :

يا أحمدُ المرتجَى فى كلِّ نائبة قم سيِّدى نَعْصِ جبَّار السموات

لأنَّ هذه أعظم جُرأة وأقبح مجاهرة وأشدّ تبغيض إلى العزيز الجبّار - عزَّ اسمه - وأنَّه إيَّاه يقصد بالعصيان .

فى الكامل ج ٤ ص١١٩ - ٢٢٤ : « وقد عابوا على أبى نواس) قوله :

كيف لا يُدْنيكَ من أمَلٍ مَنْ رسولُ الله مِنْ نَفَرِه

وهو لعمرى - كلام مستهجن موضوع فى غير موضعه ؛ لأنَّ حق رسول الله صلى الله عليه وسلَّم - أن يُضاف إليه ، ولا يضاف إلى غيره » .

٤ - وقال أيضا : قد استظرف الناس قول أبى نواس فى قدْر الرقاشىِّ ، ولا أراه حُلْوا لإفراطه ؛ وهو :

ودَهْمــاءَ تُرسِيها رقاشِ إذا شتت مُرَكَّنــةٍ[2] الآذان أمّ عيــال

يَغَصُّ بِحَيْزُومِ البعوضةِ صدرُها وينضَج ما فيها بعـودِ خِلال

وتَغْلى بذِكْرِ النـار من غير حرِّها وتنزلها عقـدًا[3] بغير جِعَال

هى القِدْرُ قِدْرُ الشيخ بكرِ بن وائلٍ ربيعِ اليتامى عامَ كلِّ هـزال

ومثله قوله[4] :

عُتِّقَتْ حتّى لو اتَّصلت بلســـان ناطــق وفم

لا حتبت فى القوم مائلة ثمَّ قصّت قِصّة الأُمم

---

(١) ديوانه ص ٢٥٠ .

(٢) الموشح ص ٢٨٧ . وديوانه ١٧٦ - ١٧٧ وبين الروايتين خلاف . مركنة : عظيمة وفى الديوان مركبة بالباء الموحدة .

(٣) بالضم والكسر : خرقة ينزل بها القدر .

(٤) ديوانه ص ٣٢٤ .

ويستجيده خلق كثير وليس عندى بالمحمود ، لما فيه من الإفراط .

وفى الكامل جـ ٣ ص ١٦٣ – ١٦٤ : « ومن الإفراط : فلو أنّه ما أبقيت منىّ معلّق بعود ثمام ما تأوّد عودها

وأحسن الشعر ما قارب فيه القائل إذا شبّه وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة ، ونبّه فيه بفطنته على ما يخفى عن غيره ، وساقه برصف قوىّ ، واختصار قريب » .

* * *

١ – ومثال نقده اللغوىّ قال : أخطأ محمّد بن يَسير فى قوله[١] :

ولو قنَعتُ أتانى الرزقُ فى دَعـة إنَّ القُنوع الغنى لا كثرةُ المالِ

لأنَّ القُنوع إنّما هو السؤال والقانع السائل ؛ قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) فالمعترّ الذى يتعرّض ولا يسأل ، يقال : قنعَ يقنعُ قُنوعا ، إذا سأل فهو قانع لا غير ، وإذا رضى قيل : قنِع قناعة فهو قَنِع وقانع جميعا .

٢ – ممّا أخطأ فيه أبو العتاهيّة قوله[٢] :

ولربّما سُئِلَ البخيلُ الشىء لا يَسْوِى فتيلا .

لأنَّ الصواب لا يُساوى فتيلا ، من ساواه يساويه .

١ – ومن أمثلة نقده النحوىّ قوله : أنشدنى سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه :

* وقد مضت لىَ عشروناَن ثنتان *

فقلت له : أيُّها الأمير هذا لَحْن ؛ لأنَّ إعرابا لا يدخل على إعراب[٣] .

٢ – وقال : كان أبو نُواس لحّانة فمن ذلك قوله :

فما ضرّها ألّا تكونَ لِجَـرْوَلٍ ولا المُـزَنِى كَعْبٍ ولا لِزِيَادِ

لحن فى تخفيفه ياء النسب فى قوله : «مُزَنِى» فى حشو الشعر وإنّما يجوز هذا فى القوافى[٤]

وقد لحّن عبد الصمد بن المعذّل فى تركه صرف ما ينصرف وخطّأ أبا العتاهية فى صرف (يزيد) فى موضعين من شعره لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيح[٥] .

---

(١) الموشح ص ٢٩٩ .
(٢) الموشح ص ٢٦٢ .
(٣) الموشح ص ٣٥٧ .
(٤) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٧٤ .
(٥) الموشح ص ٢٦٢ .

المبـــرد والشعـــراء المحـدثـون

أفرد للشعراء المحدثين كتابه (الروضة) كما يقول صاحب تاريخ بغداد ، وابن عبدربّه ، وعقد لهم بابا فى الكامل [1] صدّره بقوله :

« قال أبو العبّاس : هذه أشعار اخترناها من أشعار المولّدين حكيمة مُستحسنة يُحتاج إليها للتمثل ، لأنّها أشكلُ بالدهر ، ويستعار من ألفاظها فى المخاطبات ، والخطب ، والكتب »

وعقد لهم بابا [2] آخر عنونهُ بقوله : « وهذا باب طريف من أشعار المحدثين » .

ويقول عن ابن مُنَاذر : فله فى شعره شدّةُ كلام العرب بروايته ، وأدبه ، وحلاوةُ كلام المحدثين بعصره ومشاهدته . (الكامل جـ ٨ ص ٢٠٦) .

وقال فى الكامل [3] أيضا : وليس لقِدَم العهد يُفضَّل القائل ، ولا لِحِدْثان عهد يُهْتَضَم المصيب ، ولكن يُعطَى كلٌّ ما يَستحقّ .

وفيه أيضا [4] وقال بعض المحدثين « وليس بنا قصه حظّه من الصواب أنّه مُحْدَث » . وانظر ما قاله عن أبى العتاهية [5] وعن أبى نُواس [6] .

المبرد والطائيان :

سُئل عنهما فقال [7] :

« لأبى تمّام استخراجات لطيفة . ومعان طريفة ، لا يقول مثلها البحترىّ ، وهو صحيح الخاطر ، حسَن الانتزاع ، وشعر البحترىّ أحسن استواءً وأبو تمّام يقول النادر والبادر ... وما أُشبّه أبا تمّام إلاّ بغائص يخرج الدرّ والمَخْشَلَبة [8] .

ثمّ قال : والله إنّ لأبى تمّام ، والبحترىّ من المحاسن ما لو قِيسَ بأكثر شعرِ الأوائل ما وُجد فيه مثلهُ » .

---

(١) جـ ٤ ص ١٠٢ . (٢) جـ ٨ ص ٢٤٨ . (٣) جـ ١ ص ١٢٨ .
(٤) جـ ٨ ص ١٤٩ . (٥) جـ ٤ ص ١١٢ — ١١٦ . (٦) جـ ٧ ص ٤٠ .
(٧) أخبار أبى تمام ص ٩٦ .
(٨) المخشلبة : خرز أبيض يشبه اللؤلؤ . قال الطيب :

بيـــاض وجـــه يريك الشمس حالـــــكة ودر لفظ يريك الـــــدر مخشلبا

وقال الصولىّ[1] : «حدَّثنى عبد الله بن المعتزّ قال : جاءنى محمّد بن يزيد النحوىّ فاحتبسته فأقام عندى ، فجرى ذكر أبى تمّام . فلم يوفّه حقّه ، وكان فى المجلس رجل من الكتّاب نعمانىّ ما رأيت أحدا أحفظ لشعر أبى تمّام منه ، فقال له يا أبا العبّاس ضَعْ فى نفسك مَنْ شئت من الشعراء ثمّ انظر أيُحسِنُ أن يقول مثل ما قال أبو تمّام لأبى المغيث يعتذر إليه[2]؟ :

شهِدتُ لقـد أقوتْ مغانيكُمُ بعدى ... ومحّت كما محّت وشائعُ من بُرْدِ

وأنجـدْتُمُ من بعـد إتْهامِ دارِكم ... فيـادمعُ أنجِـدْنى على ساكنى نجْدِ

ثمّ مرّ فيها حتّى بلغ إلى قوله فى الاعتذار :

أتانى مَـعَ الرُّكْبَان ظَنٌّ ظننته ... لففتُ لَهُ رأسى حَيَاءً من المجْـدِ

لقد نَكَبَ الغَدرُ الوفاء بساحتى ... إذن وسَرَحْتُ اللمَّ فى مَسْرَحِ الحمْد

فقال أبو العبّاس محمّد بن يزيد : « ما سمعت أحسن من هذا قطّ ما يهضم هذا الرجلَ حقّه إلاّ أحدُ رجلين : إمّا جاهلٍ بعلْم الشعر ، ومعرفة الكلام ، وإمّا عالم لم يتبحّر شعره ولم يسمعه » .

قال أبو العبّاس عبد الله بن المعتزّ : « وما مات إلاّ وهو منتقل عن جميع ما كان يقوله مقرّ بفضْل أبى تمّام وإحسانه » .

وقد أثار دَهشى أن يخلو (الكامل) من شعر للبحترىّ مع ما كان بينهما من الصداقة والألفة ، على حينَ تضمّن شعرا كثيرا لأبى تمّام ، وقد أثنى عليه فى مواضع ، وأحيانا كان يعبّر عنه بقوله : بعض المحدثين[3] .

* * *

وللمبرّد رأى فى الشواعر عبّر عنه بقوله[4] :

« قال أبو العبّاس : وكانت الخنساء وليلى بائنتين فى أشعارهما متقدّمتين لأكثر الفحول. ورُبّ امرأة تتقدّم فى صناعة ، وقلّما يكون ذلك . والجملة ما قال الله عز وجلّ (أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِى الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) ، وقال النبى -صلى الله عليه وسلّم- : « إنّ المرأة خلقت من ضلَع عوجاء ، وإنك إن ترد إقامتها تكسرها ، فدارها تعِن بها »

---

(1) أخبار أبى تمام ص ٢٠٢ .

(2) وفى ديوانه بشرح التبريزى جـ ٢ ص ١٠٩ — ١١٧ .

(3) الكامل جـ ٥ ص ٣٠ ص ٣١ ، جـ ٨ ص ١٤٩ والتعبير عنه باسمه فى مواضع كثيرة .

(4) الكامل جـ ٨ ص ١٨٤ .

أثـر المبـرد في فقـه اللغـة

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقلٍّ غير أنّه لم يصل إلينا .

وقد أكثر فى الكامل من التعرّض لبيان اشتقاق كثير من الكلمات اللغويّه .

وقد يكون أوّلَ من عُنى بالظاهرة اللغويّة ، وهى دوران المادّة حول معنى واحد ، فقد عرض لها فى جملة صور فى الكامِل ، قال[1] :

١ – « الجنين : ما لم يظهر بعْدُ . يقال للقبر . جَنَن ، والجنين : الذى فى بطن أمّه . والمِجنّ :

التُّرْس لأنّه يستِرك ، والمجنون ، المغطّى العقل ، ويُسَمّى الجنّ لاختفائهم ، وتسمّى الدروع الجُنَن لأنّها تستر من كان فيها » .

٢ – قال فى البيت :[2] : « ألستُ أردّ القِرْن يركب رَدْعه »

« فإنّما اشتقاقه من السهم ، يقال : ارتدع السهم ، إذا رجع النصل متأخّرا فى السنْخ ، ويقال : ركب البعير رَدْعه : إذا سقط فدخلت عنقه فى جوفه . فالكلام مشتقّ بعضُه من بعض ، ومبيِّن بعضه بعضًا فيقال من هذا المثل : ذهب فلان فى حاجتى فارتدع عنها : أى رجع . وكذلك . فلان لا يرتدع عن قبيح : والأصل ما ذكرت لك أوّلا » .

٣ – وقال : « وأصل العَقّ[3] القطع فى هذا الموضع ، وللعقّ مواضع كثيرة ، يقال : عقّ والديه يعقّهما إذا قطعهما ، وعققت عن الصبى من هذا ، وقالوا : بل هو من العقيقة وهو الشّعر الذى يُولد الصبيّ به ، يقال : فلان بعقيقته إذا كان بشَعْر الصِّبا لم يحلقه . ويقال :

---

(١) الكامل جـ ٣ ص ٢٣ .

(٢) الكامل جـ ١ ص ١٤٥ .

(٣) الكامل جـ ١ ص ٥٦ ، ٥٧ .

سيف كأنّه عقيقة : أى كأنّه لمعة برق . يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى : أى اللمعة منه فى السحاب . ويقال فلان عُقّت تميمته ببلد كذا : أى قطعت عنه فى ذلك الموضع» .

٤ ـ قال «وإيّاك والغلق والضجر . والغَلَقُ : ضيق الصدر وقلّة الصبر ، يقال فى سوء الخلق: رجل غلِق وأصل ذلك من قولهم : أغلِق عليه أمرُه ، إذا لم يتّضح ، ولم ينفتح ، ومن ذلك قولهم : غَلِقَ الرهْن : أى لم يوجد له تخلُّص ، وأغلقت الباب من هذا[1] » .



وقد عُنى بهذه الظاهرة اللغويّة أبو الفتح بن جِنّىّ فى الخصائص ، كما ألّف أحمد بن فارس كتابه (مقاييس اللغة) لتطبيق هذه الظاهرة فى موادّ اللغة .

وكتاب المبرّد (ما اتّفق لفظه واختلف معناه) له صلة بمباحث فقه اللغة . وسنعرض ـ عند حديثنا عن (الكامل) ـ لبقيّة النواحى العربيّة التى تناولها المبرّد بالدراسة والبحث .

(١) الكامل جـ ٣ ص ٢٣ .

آثار المبرد

الكتب التى ألّفها أبو العبّاس تناولت فروع العربيّة ، وقد عصفَت حوادث الأيّام بكثير منها ، وقد بقى لنا أنفَسُ مؤلّفاته .

الكامل

صورة صادقة لما انطبع فى نفس المبرّد من معارف ، وما تثقّف به من ثقافات : لغويّة ، ونحويّة ، وأدبيّة .

تحدّث أبو الفرج المعافى بن زكريّا بن يحيى بن داود المتوفّى سنة ٣٩٠ هـ فى مقدّمة كتابه (الجليس الصالح الكافى ، والأنيس الناصح الشافى)[1] عن «الكامل» فقال :

«وعمل أبو العباس محمّد بن يزيد النحوىّ كتابه الذى سماه (الكامل) وضمّنه أخبارا ، وقصصا لا إسنادَ لكثير منها ، أودعه من اشتقاق اللغة ، وشرحها ، وبيان أسرارها ، وفِقْهها ما يأتى به مِثْلُه لِسعة علمه ، وقوّة فهمه ، ولطيفِ فكرته ، وصفاء قريحته ، ومن جلىّ النحو والإعراب وغامضهما ما يقلّ وجود من يسدّ فيه مَسدّه ...» .

وشُهرَة الكامل تُغنينا عن التعريف به ، وبيان طريقته فى التأليف . واكتفى ببيان ما كان له من أثر فى تآليف العلماء من بعده ، وما كان من إقبالهم عليه ، وعنايتهم به .

١ ـ شرحه هشام بن أحمد أبو الوليد الوقّشىّ المتوفّى سنة ٤٨٩ وسمّى شرحه (نُكَت الكامل) (بغية الوعاة ص ٤٠٩) .

وجرى ذكر هذا الشرح فى خزانة الأدب فى هذه المواضع :

الجزء الأول : ص ١٠ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

الجزء الثانى : ٣٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٠ .

---

(١) مخطوط بالدار وفى مكتبة الأستاذ السيد صقر نسخة منه .

الجزء الثالث : ٥١٢ .

الجزء الرابع : ١٦٤ ، ٤٥١ .

٢ –شرح ابن السيد البَطَلْيَوْسىّ المتوفَّى سنة ٤٤٤ ، ذكر فى شواهد الشافية فى هذه المواضع : ٣١ ، ٣٥ ، ٧٥ ، ٧٧ .

وفى خزانة الأدب فى هذه المواضع :

الجزء الأوّل : ١٠ ، ١٠٠ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٤ .

الجزء الثانى : ١٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٣٤ ، ٤٥٢ .

الجزء الثالث : ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١٤ ، ٦٥٦ .

الجزء الرابع : ٤٢ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٧ ، ٥٥٣ .

٣ –أبو العبّاس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مَضاء المتوفَّى سنة ٥٩٢ أخذ عن محمّد بن يوسف السَّرَقُسْطىّ ، المتوفَّى سنة ٥٣٨ وقال : اعتمدت عليه فى التفسير (الكامل) للمبرّد لرسوخه فى اللغة العربيّة .

وفى كشف الظنون أنَّ السرقسطىّ هذا شرحَ الكامل .

وسنفصّل القولَ فى التنبيهات على أغاليط الرواة ، ورغبة الآمل .

* * *

كما كان (الكامل) مثالا يُحتذَى فى التأليف .

(المعجم جـ ١٨ ص ١٠٢ ، بغية الوعاة ص ٢٨) الإنباه جـ ٣ ص ٨٢ .

٢ –إبراهيم بن ماهَوَيْه الفارسىّ اللغوىّ له كتاب عارض فيه المبرّد فى كتابه الكامل . قاله المسعودىّ (معجم الأدباء جـ ١ ص ٢٠٩) .

٣ –قال أبو محمّد بن حَزْم : كتاب نوادِر أبى علىّ مُبارِ لكتاب الكامل الذى جمعه المبرّد ولئن كان كتاب أبى العبّاس أكثرَ نحوًا وخبرًا إنَّ كتاب أبى علىّ أكثرُ لغةً وشعرا .

* * *

ويحفظ لنا التاريخ بعض أسماء مَنْ كان يُقْرِئ الكامل ، ومن كان يحفظه ، ويستظهره :

١ ـ قرأ القاضى عياض (الكاملَ) على محمّد بن عبد الله بن الفرّاء الأندلسيّ المتوفى سنة ٥٠٠ (البغية ص ٦٣) .

٢ ـ ألحّ أبو بكر بن القابلة النحويّ على أبي عامر بن عبد الله الأشبيليّ المتوفّى سنة ٥١٠ ـ فى قراءة الكتاب فأجابه ، وأقرأه إيّاه والكاملَ للمبرّد حتّى ختمهما ثمّ عاد إلى انقباضه (بغية الوعاة ص ٢٧٥) .

٣ ـ محمّد بن على السلاقّ المتوفّى سنة ٦٠٥ من أحفظ الناس للكامل وغيره من كتب الأدب (البغية ص ٨٤) .

٤ ـ خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الأندلسيّ المتوفى سنة ٣٥٢ كان يستظهر كتاب سيبويه ، وأدب الكاتب ، والمقتضب ، والكامل (البغية ص ٢٤٣) .

٥ ـ إشراق السوداء العروضيّة المتوفّاة سنة ٤٥٠ مولاة أبي المطرفّ عبد الله بن غَلْبون كانت تحفظ الكامل للمبرّد ، والنوادر للقالى ، وشرحهما (البغية ص ٢٠٠) .

وطُبع الكامل بألمانيا سنة ١٨٦٤ م مع مقدّمة له ، وألحقت به فهارس متنوّعة ، كما تُرجم إلى الألمانيّة سنة ١٩٢٢ م .

وانظر رُواة الكامل فى المكتبة الأندلسيّة (فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخه) ص ٣٢ ، ٣٢٣ .

التنبيهات على أغاليط الرواة

ألّفه أبو القاسم علىّ بن حمزة البصرىّ اللغوىّ المتوفّى سنة ٣٧٥ هـ نبّه فيه على الأغاليط الواردة فى كتاب النوادر لأبى زياد الكلبىّ ، وكتاب النوادر لأبى عمرو الشيبانىّ ، وكتاب النبات لأبى حنيفة الدينورىّ ، والكامل لأبى العبّاس المبرّد ، والفصيح لثعلب . ومنه نسخة فى دار الكتب .

ويقول ابن حمزة فى آخر ما كتبه على الكامل : «هذا آخر ما أخذناه على أبى العبّاس مما لا عذرَ فيه وقد سامحناه فى كثير من الأغلاط. وقد أخذ الناس على أبى العبّاس قبْلنا فى هذا الكتاب وفى غيره فمنهم مخطئٌ ومُصيب ، فممّنْ أخذ عليه فى هذا فأصاب أبو جعفر بن النّحاس . وممّن أخذ عليه فأصاب ، وأخطأ الأخفش» .

ونقد ابن حمزة للكامل يدور حول هذه الأمور :

١ – نقْد فى تفسير بعض الكلمات اللغويّة يبلغ ٤٥ .
٢ – نقْد فى رواية الشعر « ٢٧
٣ – « تاريخىّ وما يتّصل به « ١٧
٤ – « فى شرح بعض الأبيات « ١٥
٥ – « ومُؤاخذتان فى نسبة الشعر لقائله « ٢
٦ – « ثلاث مؤاخذات نحويّة « ٣

ومؤاخذات ابن حمزة النحويّة واهية وسنردّ عليها :

١ – روى المبرّد هذا البيت :

إنَّ اللئين يَسوغ فى أعناقهم زادٌ يُمنُّ عليهمُ للئامُ

ثمّ قال : وروى الفرّاء هذا الشعر (إنَّ اللئين يسوغ فى أحلاقهم) وإنّما كان ينبغى أن يكون فى أحْلُقهم كقولك : فلس وأفْلس وما أشبهه ، ولكنه شبّه باب فَعْل بباب فَعَل كما قالوا : زند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ... الكامل جـ ١ ص ١٩٦ – ٢٠٣ .

فنقده عليّ بن حمزة بقوله :

«وقد أساء أبو العبّاس فى هذا القول ، على أنّه إنّما اتّبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه بأنّ جمْع فَعْل على أفْعال (لا يكون فيما) عدا ستّة الأحرف التى شرطها ، وقد جاء عن العرب الفصحاء غيرُها .

فمن ذلك كهف وأكهاف ، وكفّ وأكفاف ، وثلج وأثلاج .

وقد قالوا : شىء زائد على كذا ، وزَيْد على كذا ثمّ جمعوا زيْدا على أزْياد ، وجمعوا عيْنا على أعيان ، وقَينا على أقيان ، ودَينا على أديان ، وبيتا على أبيات ، وطيرا على أطيار ، وسَيْرا على أسيار ، وسيفا على أسياف ...» .

فخلط ابن حمزة بين فَعْل الصحيح العين ومعتلّه ، والمبرّد إنّما يقصد صحيح العين ، وقد فصّل ذلك فى المقتضب .

٢ ـ قال المبرّد فى الكامل ج ٥ ص ١٥١ : «والفِعّيلى إنّما تُستَعْمل فى الكثرة ، يقال : القِتّيْتَى لكثرة النميمة ... ويقال الهِجّيرَى لكثرة الكلمة المتردّدة على لسان الرجل ... ويقال : كان بينهم رِمّيّا لكثرة الرمْى وكذلك كلّ ما أشبه هذا» .

نقده علىّ بن حمزة بقوله :

«وما كلّ ما أشبه ما حكاه جاء للتكثير ، وقد قالوا : فلانة خِطْب فلان وخِطّيبى التى يخطبها . وقال عمر بن الخطاب : لو استطعت الآذان مع الخِلّيفى لأذّنت» .

وكلام المبرّد صريح فى أنّه يريد بكلّ ما أشبه هذا ما جاء من المصادر على فِعّيلى فهو يفيد التكثير ، فاعتراض ابن حمزة عليه بخِطّيبى للمرأة التى تُخْطَب ليس فى محلّه ولا يقصده المبرّد .

وقد جاءت الخِطّيبى مصدرا أيضا كما فى لسان العرب والقاموس ، والخلّيفى فى كلام سيّدنا عمر مصدر أُريد به المبالغة . قال سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ : «والخلّيفى : كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيّامه فيها» .

٣ ـ استدرك ابن حمزة على المبرّد فيما قاله عن جمع فاعل وصف العاقل على فواعل يقول الشاعر نَهْشل بن حَرِىّ :

لِيَبْكِكِ يزيدَ بائسٌ ذو ضَراعة   وأشعثُ ممّن طوّحته الطوائحُ

والظاهر فى البيت أنَّ الطوائح جمع طائحة . وانظر الخزانة جـ١ ص ١٤٧ ١٤٨ .

أمّا رَد ابن حمزة على المبرّد فى رواية الشعر فأَكتفى منه بمثال واحد :

روى المبرّد هذا البيت فى الكامل بهذه الرواية :

عمرو الذى هشَم الثريدَ لقومه ورجالُ مكّةَ مُسْنِتون عِجافُ

فنقده علىّ بن حمزة بقوله : «والرواية : عمرو العلا ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدًّا ، وعمرو العلا : هاشم وما ينبغى لعاقل من المسلمين أن يَجْهَل هذا البيت ، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ » .

وردّى على هذا بأَنَّ المبرّد روى هذا البيت بالروايتين فى الجزء الثانى من المقتضب فى باب الصفة التى تجعل مع ما قبلها بمنزلة شىء واحد . والمقتضب سبقَ الكاملَ فى التأْليف ، فاقتصر على إحدى الروايتين فى (الكامل) ولم يجهل الرواية الأُخرى كما يزعم ابن حمزة .

طبع كتاب التنبيهات مع المنقوص والممدود للفراء بتحقيق الأُستاذ الميمنىّ .

رغبة الآمل

جهد مشكور وعمل مبرور ذلك الذى قام به نصير اللغة والأَدب ، وشيخ أُدباء عصره الشيخ سيّد بن علىّ المرصفىّ فى كتابه (رغبة الآمل من كتاب الكامل) فإذا أَورد المبرّد بيتا من الشعر أَورد الشيخ المرصفى قصيدته وضبط أَلفاظها وشرحها .

كما كان للشيخ المرصفى نقد على الكامل .

ودار هذا النقد على هذه النواحى :

١ ـ نقد لغوىّ ويبلغ — ٦٠ أخذ من ابن حمزة ـ ٢٢

٢ ـ « فى الرواية يبلغ — ٩٠ أخذ من ابن حمزة ١٥

٣ ـ « تاريخى يبلغ — ٩٠ أخذ من ابن حمزة ٦

٤ ـ « فى شرح الشعر يبلغ — ٢٠ أخذ من ابن حمزة ٩

٥ ـ « فى نسبة الشعر يبلغ — ٢٥

٦ ـ مؤاخذتان نحويّتان ، وسنردّ واحدة منهما .

***

قال المبرّد فى الكامل ج ٢ ص ١٨ : «فإن قال قائل : فما بال يَطأُ ، ويَسع حذفت منهما الواو ومثلهما ثبتت فيه الواوُ ؟ فإنّما ذلك لأنّه كان يفعِل مثل ولى يلى ، وورم يرم ففتحته الهمزة والعين والأصل الكسر فإنّما حذفت الواو ممّا يلزم فى الأصل ، ألا ترى أنّك تقول : ولَغ السبع يلَغ فهذا يفعَل والأصل يفعِل ولكن فتحته الغين ؛ لأنّ حروف الحلْق تفتح ما كان على يفعِل ويفعُل» .

علّق الشيخ المرصفى على قوله (يفعُل) بضمّ العين بقوله : «زيادة من أبى العبّاس أبيته حذفها . قال سيبويه .. تقول وعدته فأنا أعِده وعدا .. ثمّ قال : ولا يجىءُ فى هذا الباب يفعُل بضمّ العين وقد قال ناس من العرب وجَد يجُد... وهذا لا يكاد يوجد» .

وقد وهم الشيخ المرصفى فيما أخذه على المبرّد هنا ، فالمبرّد يريد بقوله : (لأنّ حروف الحلْق تفتح ما كان على يفعِل ويفعُل) أن يذكر قاعدة حروف الحلْق ، وهى أنّها تفتح عين المضارع من فعَل سواء أكان المضارع على يفعِل أم يفعُل ، وليس غرضه أن يقول : إنّ المثال الواوىّ الفاء من (فعَل) يأْتى مضارعه على (يفعُل) حتّى يردّ عليه بكلام سيبويه ، ولو رجعنا إلى المقتضب لوجدنا المبرّد ردّد كلام سيبويه هناك ، ووافقه ولم يخالفه .

نحـو الـكامل :

عقد أبو العبّاس العزْم على أن يشرح ما يعرِض فى كتابه من الإعراب شرحا شافيا كما قال فى صدر كتابه ، وقد أحال على (المقتضب) فى بعض المسائل ، وقد يُوحى صنيعُه هذا بأن انفراد هذه المسائل بالإحالة أن غيرها ممّا ذُكِر فى الكامل ليست على حقيقة الشرح فى المقتضب إن وجدت أو هى غير موجودة .

وأجزم هنا بأنّ كلّ ما فى الكامل من مسائل نحويّة هو فى (المقتضب) فليس فى الكامل أقوال تخالف ما فى المقتضب أو زيادات عمّا فى المقتضب اللهمّ إلّا بعض مسائل طفيفة جرّها إعراب بعض الأبيات . فقد تكلّم عن (كأيّن) فى الكامل ولم يعرض لها فى المقتضب ، وإنّما عقد لـ (كم) أبوابا . وقد تكلّم فى الكامل عن مسائل من المفعول معه لم يعرض لها فى المقتضب.

أدب الـكامل :

أظهر عمَل للمبرّد من الناحية الأدبيّة هو الجمع ، والاختيار . وقد قيل : اختيار الرجل وافد عقله ، وقال إفلاطون: عقول الناس مدوّنة فى أطراف أقلامهم، وظاهرة فى حسن اختيارهم .

وما تفرّق فى أضعاف الكامل من تقسيم تشبيهات العرب إلى مُفرط ومُصيب ، ومُقارب وبعيد ، وذكر ما خرج من باب الاحتيال إلى باب الاستحسان ، ثمّ جعل لجودة ألفاظه ، وحسن رصفه ، واستواء نظمه فى غاية ما يستحسن ج ٧ ص ٣٣ ؛ واهتمامه بما يقال فى معنى واحد ج ٢ ص ١٧٥ ، ج٥ ص ٧٣ ، وإشارته إلى طريف المعانى ج ٣ ص ١٨١ ، ج ٥ ص ١٤٤، ١٤٥ ، وما تعرّض له من فصول النقد الأدبىّ ج ٢ ص ٢١٥ ، ج ٥ ص ١١٨ ، وأخذ المعانى ، وتوليدها ، واستراقات الشعراء ج ٢ ص ٧٢ ، ج ٧ ص ٥٥ ج ٤ ص ١١٢ ، ١٥٩ ، ج ٥ ص ٥١ كلُّ ذلك يدلّ على ذوقه الأدبىّ .

وقد جعل ابن خَلدون (الكامل) من أركان الأدب الأربعة .

بلاغــة الكامل :

عرض لكثير من مباحث علمى المعانى والبيان .

تكلّم عن القلب البلاغىّ ج ٤ ص ٥٨ .

الالتفات ج ٤ ص ١٨٦ ، ج ٦ ص ١٢٨ .

التجريد ج ١ ص ١٩٤ .

اللف والنشر ج ٢ ص ٩٣ .

أقسام الكناية ج ٦ ص ٧١ وأمثلتها ج ١ ص ١٨٧ ، ج ٢ ص ٩٩ ، ج ٣ ص ٨٧ — ٩٤ ١٤٧ ج ٥ ص ٦٦ ، ٢٣٣ ج ٨ ص ١٨٧ .

المجاز العقلىّ ج ٢ ص ١١٩ ، ١٣٠ ، ج ٣ ص ١٩٤ ج ٨ ص ١٢٢ .

المجاز المرسل — ج ١ ص ١٩٦ ج ٤ ص ٤٠ ج ٦ ص ٢٣٦ — ٢٣٧ .

الاستعارة ج ١ ص ٢٠١ ج ٢ ص ٣٣ ج ٣ ص ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١٤٩ .

أمّا حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

عقد له بابا ج ٦ ص ١٤٣ . وعرض لكثير من أنواعه انظر : ج ٣ ص ١٦٦ . ج ٤ ص ٤٧ — ج ٥ ص ١١٠ ، ١٧٦ .

ج ٦ ص ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ .

ج ٧ ص ١٨ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٣ .

الفاضل

نشرته دار الكتب سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنىّ . عثر عليه الأُستاذ فى تَطْوافه بمكاتب الآستانة ضِمْن مجموع ولم يجد ما يرشده إلى اسم الكتاب سوى هذه الجملة فى الخاتمة : «كمل كتاب فاضل المبرّد» .

وذكر ابن النديم باسم (الفاضل والمفضول) وكذلك ياقوت .

والذى يرجّح فى نظرى أنَّ هذا الكتاب للمبرّد ما يأْتى :

١ - كنى المبرّد عن نفسه بقوله : قال أبو العبّاس فى هذه الصفحات : - ٣٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨١ ، ١١٣ وذلك شأْنه فى كُتبه .

٢ - الشيوخ اللذين نقل عنهم فى الفاضل هم شيوخه اللذين نقل عنهم فى الكامل وغيره ، فهو يقول حدّثنى المازنى ، أنشدنى الرياشىّ ، أنشدنى التّوزىّ ، حدّثنى الزيادىّ .

٣ - ويقول فى الكامل: أنشدتنى أُمُّ الهَيْثم الكلابيّة ويقول فى الفاضل :[1] سمعتها تقول :

٤ - رواية هذا المثَل وما قاله عنه فى الفاضل مُوافق لما قاله عنه فى المقتضب فقد قال فى الجزء الثالث ص ٦٣ من الأَصل : ومن ذلك قول العرب : لو ذات سوار لطمتنى ، إنّما أَراد : لو لطمتنى ذات سوار ، والصحيح من روايتهم : لو غير ذات سوار لطمتنى .

وقد وقع فى الفاضل ص ٤٢ بعض تحريف يمكن إصلاحه بما قاله فى المقتضب عن هذا المثل .



سار المبرّد فى هذا الكتاب كما سار فى الكامل من سَوْق النصوص ، وشرح لغوياتها وبعض المعانى الخفيّة ، غايةُ الأمر أنّه أمسك فى (الفاضل) عن التعَرُّضِ للمسائل النحويّة .

وقد جاء فى بعض النصوص كلمةُ (حوائج) ص ١١٢ فلم يعرض لتخطئتها ، وقد خطّأَها فى الكامل جـ ٣ ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

يُفْصِح أبو العبّاس عن غرضه من تأْليف هذا الكتاب فيقول ص ٦٨ :

---

(١) الكامل جـ ١ ص ٩٠ جـ ٧ ص ١٨ ، والفاضل ص ٢٢ .

«قصدنا فيما نَحكيه فى كتابنا هذا حُسْنَ الاختيار، وكثرةُ الاختصار، وذكر مايُستغنى به عن غيره، ويُقنع بمثله عن نظيره، وإنَّما نذكر فى كلٍّ باب أحسن ما رُوى لنا فيه، وأطرفَ ما نُمى إلينا منه»

ويقول فى ص ٨٦ : «قد ذكرنا من هذا الباب صدْرا نخاف على قارئه الملال إن أطلناه، ونحذر منضجرَ يلحقه إن أسهبنا فيه، ويكفى من القلادة ما أحاط بالعنق» ويكرر هذا فى ص٩٩.

ما اتفق لفظه واختلف معنـــاه من القرآن المجيد

رسالة نشرها الأُستاذ الميمنىّ أيضا بالمطبعة السلفيّة سنة ١٣٥٠ هـ صدّرها المبرّد بقوله :

« هذه حروف أَلّفناها من كتاب الله عزّ وجلّ مختلفة المعانى، متقاربة فى القول، مختلفة الخبر» ثمّ يقسّم اللفظ إلى مشترك، ومترادف، ومتباين، ويَسُوق الأَمثلة الكثيرة، ثمّ يقول ص٨:

« وكلٌّ من آثر أنْ يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضَع على ما يقصِد له دليلا؛ لأَنَّ الكلام وُضِع للفائدة والبيان».

ثمّ يبيّن معانى الظنّ فى القرآن، ويذكر لقوله تعالى «إنْ نَظُنُّ إلَّا ظَنًّا» تخريجا عجيبا لم يعرض له فى المقتضب، ولا فى الكامل.

ثمّ يقول : « كلُّ ما جاء فى القرآن من (ومايدريك) فغير مذكور جوابه، وما جاء من (وما أدراك) مذكور جوابه ».

ويستشهد لحذف المضاف، والموصوف، والجواب، البلاغىّ من القرآن والشعر.

نسب عدنان وقحطـــان

أقدم كتاب لأَنساب العرب هو كتاب جمهرة الأَنساب لأَبى المنذر هشام بن الكلْبىّ المتوفَّى سنة ٢٠٦، وما زال مخطوطا كما يقول الأُستاذ بروفنسال فى مقدّمة جمهرة أنساب العرب لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦.

ونجد المبرّد ينقل عن ابن الكَلْبِىّ فيقول : ص ١٨ :

« ونسب ابن الكلْبى قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال : قحطان بن الهميسع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه ».

وقال فى الكامل جـ ٤ ص ١٩٩ « فأمّا قحطان عند أهل العلم فهو ابن الهميسع بن تيمن ابن نبت بن قيدار بن إسماعيل صلوات الله عليه » فزاد (قيدار).

بدأ المبرّد حديثه عن بطون قريش مُشيرا إلى عظماء رجالها، وشعرائها.

ثمّ انتقل إلى غيرها حتّى فرغ من قبائل خِنْدِف، وقيس، ثمّ انتقل إلى ربيعة ثمّ إلى قبائل اليمن على هذا النظام.

والناظر في جمهرة أنساب العرب لابن حزم يرى أنّ كتاب المبرّد ومنهجه بمثابة نواة لكتاب ابن حزم.

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق الأستاذ الميمنىّ أيضا سنة ١٣٥٤ ـ سنة ١٩٣٦ م.

اعجاز ابيات

رسالة صغيرة بمكتبة الأزهر تشمل ٨٤ عجزا، وقد راعى أن تكون أعجازها حِكَما مستقلّة تستغنى عن صدورها، وكان ينسب العجز إلى قائله غالبا، ويسوق ما يختاره من شعر الشاعر متّصلا. بدأ بأَنَس بن مدركة الخثعمىّ، ثمّ بامرىء القيس، وانتهى بالعباس ابن الأحنف، ثمّ أخذ يعبّر عن اسم الشاعر بقوله: قال آخر.

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٧١ ـ سنة ١٩٥١ م فى المجموعة الثانية من نوادر المخطوطات.

شرح لامية العرب

شرح للقصيدة اللاميّة للشَّنْفَرَى، وقد طبعت بمطبعة الجوائب (مع أعجب العجب) للزمخشرىّ وبمكتبة الأزهر.ومكتبة الجامع الأحمدىّ نسخ منها مخطوطة.

رسالة أحمد بن الواثق: نصّها: أطال الله بقاءك، وأدام عزّك أحببت ـ أعزّك الله ـ أن أعلم أىّ البلاغتين أبلغ؟ أبلاغة الشعر أم بلاغة الخطب، والكلام المنثور، والسجع؟ وأيّتهما عندك ـ أعزّك الله ـ أبلغ عرّفنى ذلك إن شاء الله.

وصدّر المبرّد جوابه بقوله: إنّ حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم .. ثمّ أخذ يوازن بين بعض المعانى المشتركة فى أقوال الشعراء كما بيّن بلاغة قول الرسول عليه السلام فى قوله: «كفى بالسلامة داء» وبلاغة القرآن فى قوله (ولكم فى القصاص حياة) وكيف فضل قولهم: القتل أنفى للقتل.

نشر الرسالة والجواب عنها الدكتور رمضان عبد التوّاب سنة ١٩٦٥ بعنوان: البلاغة كما نشرت فى بعض المجلاّت الأوربيّة سنة ١٩٤١.

كتب لم تنشر

المذكر والمؤنث : بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، وفى مكتبتى مصوّرة منها وستطبع قريبا إن شاء الله .

التعازى والمراثى : بالاسكوريال وفى مكتبة الأستاذ محمود شاكر نسخة بالتصوير الشمسىّ وهى تقع فى ٢٦٢ صفحة والكتاب جمع شعرا ونثرا .

الروضة : يبلغ حجمها ثلاثةَ دفاتر كبارا كما فى تاريخ بغداد، جاء ذكرها فى الخزانة جـ ٣ ص ٣٣٠ ، ٤١٨ . وتحدّث عنها ابن عبد ربّه فى العقد . وفى كنايات الجرجانىّ نقل منها ص ٢٩ . وفى الأغانى جـ ٨ ص ٣٥٢ – ٣٥٣ . وفى الإنباه جـ ١ ص ٣٥٠ : «وصف خلفاء العلماء بعلم الشعر وقد أغنانا للمبرّد فى الروضة) عن التطويل فى ذكره »

وقد عثر على نسخة منها الأستاذ الميمنىّ ونقل منها ، وأشار إليها فى تعليقه على (الفاضل) انظر المثل السائر ١ : ٣١٥ ، ومقدمة تهذيب اللغة .

كتب اشارت اليها المراجع

الاعتنان : موضوعه بيان أسباب التهاجِى بين جرير والفرزدق الخزانة جـ ١ ص٣٠٥ . ونقل منه فى جـ ١ ص ٣٦١ ، ٤٨١ ، ٥٣١ ، جـ ٢ ص ٣٥٥ ولم يذكره ابن النديم ، ولاياقوت.

الشافى : لم يذكره ياقوت، ولا ابن النديم . ورد ذكره فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٢٢ فى أداة التعريف ، وذكر فى الأشباه والنظائر جـ ٣ ص ٤

الفتن والمحن : ذكره الصولىُّ فى أخبار أبى تمّام ص ١٥٨ وقرأه على المبرّد ونقل منه .

قال ابن السيد فى الاقتضاب : ص٤٦٩ وأنشد أبو العبّاس فى كتاب الأزمنة :

* نِعْم أخو الهيجاء فى اليوم اليَمِى . *

ويظهر أنّه الأنواء والأزمنة . وانظر شرح شواهد الشافية ص ٧٠

الاختيار : ذكره المبرّد فى الكامل جـ ٨ ص ٢٢٨

شرح ما أغفله سيبويه : ورد ذكره فى الإنتصار فى موضعين ص ١٠١ ، ١٠٥ ؛ انظر الخزانة ٢–١٩٣

الاشتقاق : [نقل عنه ابن خلكان اشتقاق ثُمالة جـ٣ ص٤٤٥ وفى الإنباه جـ٢ ص١٤٠ « وإنما ذكرت (عبد الله بن محمد الأشيرى) فى اللغويّين ، لأنه صنف كتابا هلب فيه (الاشتقاق) الذى صنفه المبرّد، ورأيته فأحسن فيه ، وهو عندى بخطه » توفى الأشيرى سنة ٥٦١.

المقتضب

ألّفه شيخ العربيّة فى وقته فى زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نُضْجُه العقلىّ ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته .

لذلك كان أنْفَس مؤلّفاته ، وأنضج ثمراته .

كُتب المبرّد الأُخرى فى النحْو إنّما هى رسائل صغيرة .

فنقْده لكتاب سيبويه إنّما هو كُتيّب ، وقد أشار فيه إلى بعض كتبه فقال ص ٩٨ من الانتصار : وقد فسّرنا القول فى هذا فى غير هذا الكتاب .

ولمّا ألّف (الكامل) بعد (المقتضب) وضمّنه قدْرا من مسائل النحْو لم يُحِلْ فى النحو إلاّ عليه ، ولا أشار إلاّ إليه ، وكان يُفخِّم شأْنه فيقول :

قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح فى الكتاب «المقتضب» فكان لا يجرى ذكره فى الكامل إلّا مسبوقا بلفظ : (الكتاب) ، وكذلك فعل فى كتابه « المذكّروالمؤنث » .

حكى الرُمّانىّ فقال[1] : ذُكِرَ كتاب (الأُصول) بحضرة ابن السّراج فقال قائل : هو أحسن من (المقتضب) ، فقال أبو بكر : لا تقل هكذا ، وأنشد :

ولو قَبْلَ مَبْكاها بكَيْتُ صَبَــابةً ... بِسُعْدَى شَفَيْتُ النفْسَ قبلَ التَّنَدُّمِ
ولكنْ بَكَتْ قَبْلِي فهيّجَ لِى الْبُكَى ... بُكَاها فقلتُ الفضــلُ للمتقـــدِّم

فهذا القائل إنّما أراد أن يرفع من شأْن أُصول ابن السرّاج بتفضيله على (المقتضب) ، ولو كان للمبرّد كتاب فى النحْو يفوق (المقتضب) لفضّله عليه فى هذا المقام .

* * *

و(المقتضب) أوّل كتاب عالجَ مسائل النحو والصرف بالأُسلوب الواضح ، والعبارة المبسوطة ومن أمثلة ذلك :

---

(١) معجم الأدباء جـ ١٨ ص ٢٠٠ — ٢٠١ والأنساب للسمعانى .

هذا باب المخاطبة

فأوّل كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله ، ذلك قولك ـ إذا سألت رجلا عن رجل ـ : كيف ذاكَ الرجلُ ؟ فتحت الكاف لأنّها للذى تُكلمّ ، وقولك ذاكَ إنّما زدت الكاف على ذا ، وكانت لما تومئ إليه بالقرب . فإن قلت (هذا) فـ(ها) للتنبيه و(ذا) هى الاسم ، فإذا خاطبت زدت الكاف للذى تكلّمه ، ودلّ الكلام بوقوعها على أنّ الذى تومئ إليه بعيد ، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراخى زدت كافا للمخاطبةِ ....

فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاكِ الرجلُ ؟ تكسر الكاف لأنّها لمؤنّث ، قال الله عزّ وجلّ (قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) .

وتقول : إذا سألت رجلا عن امرأة ـ : كيف تلكَ المرأةُ ؟ بفتح الكاف ، لأنها للمذكر.

فإن سألت امرأة عن امرأة ـ قلت : كيف تلكِ المرأةُ ؟ بكسر الكاف من أجل المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟

وإن سألت امرأتين عن رجل قلت: كيف ذا كما الرجل ؟ وإن شئت قلت: كيف ذلكما ؟ ...

وإن سألت رجالاً عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟

وإن سألت نساءً عن رجال قلت : كيف أولئكنّ الرجال ؟

وإن سألت نساءً عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكنّ الرجل ؟ وباللام : كيف ذلكنّ الرجل ؟ .....وانظر جـ ٣ ص ٢٤١ ـ ٢٤٣ .

وانظر ابن يعيش جـ ٣ ص ١٣٤ ـ ١٣٥ تجد ترديدا لما قاله المبرّد هنا .

واستمع إليه يحلّل بعض الأساليب ، قال جـ ٤ ص ٤٩٨ :

« ولو قلت : ما أكْثَرَ هِبَتَكَ الدنانيرَ ، واطعامَكَ المساكينَ كنت قد أوقعت التعجُّب بالفعل ، واتّصل به التعجّب من كثرة المفعول وهو الطعام ، والدنانيرُ التى يهبُها . فكأنّك قلت : ما أكثرَ الدنانير التى تهبها ، والطعام الذى تطعمه . إن أردت هذا التقدير ، وإن

أردت أنّ هيته أو إطعامه يفعلها كثيرا إلّا أنّ ذلك يكون نزرا فى كلّ مرّة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأن هذا شديد بالإيجاز ، لأن قصد التعجب الكثرة ،فإذا تُؤوّل على القلّة فقد زال معنى التعجّب ... » .

وللمبرّد ولَع بتعليل الأحكام النحويّة : فقد وقف وقفة طويلةً ليعلّل لِمَ كانت الأسماء على خمسة أصول ، والأفعال لا تتجاوز الأربعة ؟ ج ١ ص ٢٦٦ – ٢٦٩ . ولم عمل التنبيه فى الحال ولم يعمل فى الظرف ؟ ج ٤ ص ٤٨٢ – ٤٨٣ وغيرُ ذلك كثيرٌ .



والمبرّد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة فى إيجاز فلم يُصطنع له العناوين المطولة ، أو الخفية .

١ – فى المقتضب : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّةٍ دخلت .

وعنون سيبويه لهذا بقوله ج ١ ص ١٩٨ :

« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنّه حال وقع فيه الألف واللام . شبّهوه بما يشبّه من الأسماء بالمصادر نحو قولك : فاه إلى فىّ ، وليس بالفاعل ولا بالمفعول ، فكما شبّهوا هذا بقولك : عَودُه على بدئه ، وليس بمصدر ، كذلك شبّهوا الصفة بالمصدر ، فشذّ هذا كما شذّت المصادر فى بابها حيث كانت حالا وهى معرفة ، وكما شذّت الأسماء التى وضعت موضع المصدر ، وما يشبّه بالشىء فى كلامهم وليس مثلَه فى جميع أحواله كثيرٌ ، وقد بيّن فيما مضى وستراه إن شاء الله تعالى » .

٢ – فى المقتضب : هذا باب الأحرف الخمسة المشبّهة بالأفعال .

وفى سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمَل الفعل فيما بعده وهى من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل ، ولا تصرّف تصرّف الأفعال ، كما أنّ عشرين لا تصرّف تصرّف الأسماء التى أُخذت من الفعل وكانت بمنزلته ولكن يقال بمنزلة الأسماء التى أُخذت من الأفعال وشبّهت بها فى هذا الموضع فنصبت درهما لأنّه ليس من نعتها ولا هى مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ماحمل العشرون عليه ولكنّه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب فى زيد ... » .

٣ ــ وانظر سيبويه فى ترجمة كان وأخواتها جـ١ ص ٢١ ، وماقاله فى جـ١ ص ١٣ ــ ١٤ .

٤ ــ فى المقتضب : هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل .

وفى سيبويه جـ ٢ ص ١٧٢ : هذا باب ذكرك الاسم الذى تبيّن به العدّة كم هى ؟ مع تمامها الذى هو من ذلك اللفظ .

قد يطيل المبرّد فى العنوان قليلا . فيضيف إليه سؤالا كما قال فى جـ ٢ ص ٥٩٧ :

« هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال ، وما بال النون فى كلّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلّا فى هذا الموضع الذى أذكره لك فإنّه لا يجوز حذفها ؟ » .

أو يبيّن الأنواع ، كما قال جـ ٤ ص ٦١١ :

« هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ، ومعرفة قِسمها وتمكّنها ، وامتناع ما يمتنع منها من التصرّف ويقال من الصرف » .

أو يبيّن العلّة ، كما صنع فى جـ ٤ ص ٦٥٠ :

«هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله ، لأنّه قد عمل فيه الفعل فلم يجز أن يعمل فى حرف عاملان » .

أو يذكر شيئاً من أحكامه ، كما فعل فى التعجّب جـ ٤ ص ٤٨٤ :

«هذا باب الفعل الذى يتعدّى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرّف تصرّف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجّب» .

أوجز سيبويه عنوان التعجّب فقال جـ ١ ص ٣٧ :

«هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكّن تمكّنه» .

وقد بسط المبرّد عنوان (ما) النافية جـ ٤ ص ٤٩٩ فقال :

« هذا باب ما جرى فى بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه فى معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى فى غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية » .

أوجز سيبويه عنوان (ما) النافية فقال جـ ١ ص ٢٨ :

« هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثمّ يصير إلى أصله» .

* * *

وقد تكون عبارة المقتضب واضحةً غايةً الوضوح مع إيجازها .

قال : واعلم أنّ كل ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأُخرى لم تحذف غيرها ؛ نحو عيضموز ، وعيطموس .. فكلُّ ما قلَّ من الحذف لم يصلح غيرُه .

ثمّ قال فى تصغير لُغَيْزَى : وقول جميع النحويّين يثبتون الياء فى لُغَيْزَى لأنّهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف ، وقد مضى تفسير هذا .

وعبّر عن هذا سيبويه ج ٢ ص ١١٧ فقال :

« وإذا حقّرت لُغَّيزى قلت : لغيغيز . تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ، لأنّك لو حذفتها احتجت أيضا إلى أن تحذف الألف ، فلمّا اجتمعت زائدتان ان حذفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لأنّ ما يبقى لو كسّرته كان على مثال مفاعيل ، وكانت الأُخرى ان حذفتها احتجت إلى حذف الأُخرى حين حذفت التى إذا حذفتها استغنيت » .

***

وأبو علىّ الفارسىّ قد هضم (المقتضب) حقّه ، وهوّن أمره إن صحّ ما نُقل عنه كما فى نزهة الألبا ص ٢٩١ :

« قال أبو علىّ : نظرت فى كتاب (المقتضب) فما انتفعت منه بشىء إلاّ بمسألة واحدة هى وقوع إذا جوابا للشرط ، فى قوله تعالى : « وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

لو صحّ هذا النقل لنال من منزلة أبى علىّ ، فإنّ سيبويه قد ذكر فى كتابه ج ١ ص ٤٣٥ أنّ (إذا) الفجائيّة تكون رابطة لجواب الشرط . واستشهد بالآية الكريمة التى ذكرها أبو علىّ، والمبرّد ذكرها فى موضعين من المقتضب وما زاد شيئا عمّا قاله سيبويه .

فهل نقول : إنّ أبا علىّ خفى عليه مكانُ الآية فى سيبويه فقال هذا القول المنسوب إليه ؟! أو نقول : إنّه يبعد صدور مثل هذا عن أبى علىّ ؟

كمال الدين الأنبارىّ يشرح السرّ فى أنّ المقتضب لم يُذع بين الناس بأنّ المبرّد لمّا صنّفه أخذه عنه ابن الراوندىّ المشهور بالزندقة ، وفساد الاعتقاد ، وأخذه الناس من يد ابن الراوندىّ وكتبوه فكأنّه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به[1] .

---

(١) أنظر رواة (المقتضب) فى المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ٣٠٧ .

زمن تأليف المقتضب

لم يكن (المقتضب) من تآليف زمن الحداثة والصبا وإنّما ، كان فى زمن الشيخوخة . يدلُّنا على ذلك ما يأتى :

١ ـ المبرّد لم ينتقل إلى بغداد إلّا بعد قتل المتوكّل فى سنة ٢٤٧ فكان فى حدود الأربعين .

وكان الزجّاج يلازم ثعلبا فى وقت قُدوم المبرّد ، ولمّا أرسله ثعلب ليفُضّ حلْقة المبرّد فى المسجد أُعجب بحديث المبرّد فلم يرجع إلى مجلس ثعلب كما قدّمنا .

أمر المبرّدُ الزجّاجَ بإخراج كُتبِ الكوفيّين ، وعدَمِ النظر فيها ، ثمّ أقبل على دراسة المذهب البصرىّ حتّى ثقِفه واستطاع أن يعرف مافى كتب الكوفيّين من ضعْف ، ومامن شكّ فى أنّ هذا يقتضى مُضِىّ مدّة فى الدراسة .

٢ ـ مرض ثعلب ، فذهب الزجّاج ليعودَه ، وقصّ علينا هذه القصّة[1] :

«دخلت على أبى العبّاس ثعلب ـ رحمه الله ـ فى أيّام أبى العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد وقد أملى شيئاً من المقتضب ، فسلّمت عليه وعنده أبو موسى الحامِض وكان يحسُدنى شديدا، ويُجاهرنى بالعداوة ، وكنت ألين له ، وأحتمله لموضع الشيخوخة . فقال لى أبو العبّاس : قد حُمِل إلىّ بعضُ ما أملاه هذا الخُلْدىّ[2] فرأيته لا يطوع لسانُه بعبارة . فقلت له : إنّه لايشكّ فى حُسْن عبارته اثنان ولكنّ سوء رأيك فيه يَعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلّا ألكَن متغلّقا، فقال أبو موسى : والله إنّ صاحبكم ألكن ـ يعنى سيبويه ـ فأحفظنى ذلك ، ثمّ قال الزجّاج : فأمّا نحن فلا نذكر حدود الفرّاء لأنّ خطأه فيه أكثر من أن يُعدّ ولكن هذا أنتَ عمِلت كتاب (الفصيح) للمبتدئ المتعلّم وهو عشرون ورقة أخطأت فى عشرة مواضع فيه ...» . ثم أخذ يسردها ...

---

(١) معجم الأدباء جـ ١ ص ١٣٧ ـ ١٤٣ ، أنباه الرواة جـ ٣ ص ١٤١ .

(٢) بضم أوله وتسكين ثانيه نسبة إلى الخلد قصر بناه المنصور ببغداد سنة ١٦٩ وبنيت حواليه منازل فصارت محلة كبيرة وكان المبرد ينزل هناك ـ معجم البلدان جـ ٢ ص ٣٨٢ .

٣ ـ من هذه القصّة يتبيّن لنا أنّ بَدء تأليف (المقتضب) كان زمنَ شيخوخة أبي موسى الحامض وبعد أن ثقِف الزجّاج مذهب البصريّين ، وأبو موسى الحامض توفّى سنة ٣٠٥ ولم تُفصح كتب التراجم عن تاريخ ولادته ونستطيع أن نتعرّفه مما يأتى :

يفخر أبو موسى الحامض بأنّه صحِب ثعلبا أربعين سنة وثعلب تُوفّى سنة ٢٩١ ، فيكون بدأ مصاحبته سنة ٢٥١ .

وسنّ طالب العربية فى ذلك الوقت كانت تبدأ من ١٥ سنة تقريبا ، فالمبرّد بدأ قراءة كتاب سيبويه على الجَرْمى ولم يتمّه وتُوفّى الجرمىّ سنة ٢٢٥ أى وسنّ المبرّد ١٥ سنة .

وثعلب يقول : طلبت العربيّة سنة ٢١٦ هـ أى وسنّه ١٦ سنة .

ولو قدّرنا للحامض هذه السنّ لكانت ولادته فى حدود سنة ٢٣٥ ، ولكن كلام الزجّاج عنه وكنت أحترمه (لموضع الشيخوخة) يفيد بأنّه أسَنُّ منه ؛ فيظهر أنّه طلب العربيّة وهو كبير والزجّاج ولد سنة ٢٣٦ أو سنة ٢٣٠ على اختلاف الروايات .

ولو كان يكبر الزجّاج بسنة أو سنتين ما قال الزجّاج : «لموضع شيخوخته » فالظاهر أنّه من مواليد سنة ٢٢٥ فيكون صَحِب ثعلبا وسنّه ٢٥ ـ فعلى هذا تبدأ شيخوخته من سنة ٢٧٠ أو ٢٧٥ وكان المبرّد فى العقد السابع عندما بدأ تأليف المقتضب .

وهذا التقدير على فرض أنّ زيارة الزجّاج لثعلب كانت فى بدء شيخوخة أبى موسى الحامض

ولو نظرنا من ناحية أخرى وعرفنا بأنّ الحامض ليس من المعمّرين فتكون شيخوخته بدأت سنة ٢٧٠ وعاش فيها ٣٥ سنة .

يقول ابن حبيب : زمان الغلوميّة سبعَ عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها ، ثمّ زمان الشبابيّة سبعَ عشرةَ سنة إلى أن يستكمل أربعا وثلاثين ، ثمّ هو كَهْل سبعَ عشرةَ سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة ثمّ هو شيخ إلى أن يموت (انظر الخزانة جـ١ ص ٢٩٦) .

نسخة المقتضب

هى نسخة وحيدة فى دار الكتب المصريّة برقم(١٥٢٥) نحو أخذت بالتصوير الشمسىّ عن نسخة مخطوطة بمكتبة (كبرى يلى زاده) بالآستانة مكتوبة بخط مهاهل بن أحمد برسم أبى الحسن محمد بن الحسن الأموىّ وذلك فى سنة ٣٤٧ وقد كتب على أوّل كُلّ جزء من أجزائها الثلاثة وفى آخره بخطّ العلامة أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافىّ ما نصّه : «قرأت هذا الجزء من أوّله إلى آخره . وأصلحت ما فيه ، وصحّحته فى سنة ٣٤٧ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خطّ الكتاب فهو بخطّى» كما كتب ذلك فى أوّل الجزء الرابع .

وفى آخر الأوّل : عارض به نسخته داعيا لمقيّده محمد بن عبد الله بن بركة الناصرىّ .
وفى أوّل الثالث . ممّا ملكه العبد الفقير مصطفى بن علىّ محمد بن عبد الله القيسانى .

وفى آخر الثالث : فى نوبة الفقير إلى الله الراجى من الله عفوه وغفرانه عبد اللطيف بن عبد الرحيم .

هذه النسخة فى أربعة أجزاء والأرقام فيها مسلسلة فى كلّ جزأين معا ، فأرقام الجزء الأوّل والثانى تنتهى برقم ٦٢٤ ثم أضيفت صفحة فيها مسألة ميراث والجواب عنها وأخذت رقم ٦٢٥ .

وأرقام الجزء الثالث والرابع تنتهى برقم ٦٧٩ ، وعلى هذا يكون صفحات النسخة — (١٣٠٣) .

ليست لهذه النسخة خُطبة ، وإنّما تبدأ بعد البسملة بقوله :

«هذا تفسير وجوه العربيّة وإعراب الأسماء والأفعال»

وتنتهى بباب : ما حذف منه المستثنى تخفيفا .

الاضطراب فى النسخة

بكثرة ترديد النظر فى المقتضب استطعت أن أصلح ما فى النسخة المصورة من اضطراب وأضع كلَّ شىء فى مكانه المناسب . وإليك صورا من هذا الاضطراب :

١ ـ ص ١٣٧ من المجموع الأوّل كرِّرَتْ وأخذت رقم ٢٧٧ ولم يتّصل بها ما قبلها كما لم يناسبها ما بعدها ، فهى حشو فى وضْعها الثانى.

٢ ـ ص ٥٥٠ ، ص ٥٩٠ من المجموع الأوّل وُضعت كلٌّ منهما مكانَ الأخرى ويستقيم الكلام بوضْع كلٍّ واحدة فى موضعها كما ستَرى .

٣ ـ ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤ من المجموع الأوّل وضعتا فى غير موضعهما ومكانهُما بعد ص ١٥ من المجموع الثانى .

٤ ـ من ص ٥٢١ إلى ص ٥٦٢ من المجموع الثانى نجد اضطرابا فى ثلاثة مواضع ، ومَبْعَث هذا الاضطراب رفع عشرين صفحة من مكانها ، ووضْعها فى غير موضعها . فأحدث هذا الاضطراب فى المواضع الثلاثة : فى موضع رفعها ، وفى موضعين عند وضْعها فى غير موضْعها لا يرتبط بها ما قبلها ولا ترتبط بما بعدها ويستقيم الكلام بوضْعها فى مكانها ؛ لذلك سيكون نظام نسختنا وترتيبها كما فى ترقيم الأصل هكذا :

٥٢١ ـ (٥٤٢ ـ ٥٤٣ ـ ٥٤٤ ـ ٥٤٥ ـ ٥٤٦ ـ ٥٤٧ ـ ٥٤٨ ـ ٥٤٩ ـ ٥٥٠ ـ ٥٥١ ـ ٥٥٢ ـ ٥٥٣ ـ ٥٥٤ ـ ٥٥٥ ـ ٥٥٦ ـ ٥٥٧ ـ ٥٥٨ ـ ٥٥٩ ـ ٥٦٠ ـ ٥٦١) ٥٢٢ ـ ٥٦٢ .

٥ ـ فى ص ١٤ من المجموع الأوّل عنوان مسائل الفاعل والمفعول به ثمّ نرى الحديث عن البدل وأقسامه .

ومسائل الفاعل والمفعول به وضعت فى الجزء الرابع ص ٣٨٣ ومكانُ هذه المسائل إنّما هو فى إطار هذا العنوان بدليل أنّ الفارقىّ تناول هذه المسائل بالشرح وسمّى كتابه (تفسير المسائل المشكلة فى أوّل المقتضب) .

٦ - صَدْر ص ٣٨٢ من المجموع الثانى يُكمِّل ص ١٦ من المجموع الأوّل .

٧ - عَجُز ص ٣٨١ من المجموع الثانى يكون فى صدر ص ١٧ من المجموع الأوّل .

وفى النسخة بعض ألفاظ ساقطة ويمكن تداركها . والاهتداء إليها .

١ - فى ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المجموع الأوّل بعض ألفاظ ساقطة وتُرك مكانُها خاليا. ويمكن إصلاح هذه السقط من ص ٢٥ - ٢٦ من الأوّل لأنّ هذا الحديث مكرّر فى الموضعين .

٢ - فى تصغير هؤلاء ص ٥٥٧ من الأوّل لم يتمّ حديثه فسقطت بعض الألفاظ ونستطيع أن نعرف هذا السقط ممّا قاله المبرّد فى تصغير هؤلاء عند نقده لكتاب سيبويه وبما قاله ابن سِيْدَه فى المخصّص عندما شرح رأى المبرّد ، وقد سُقت هذه النصوص فى التعليق .

٣ - فى ص ٥٧١ من الثانى قال : «ومن المعرفة الأسماء المبهمة ،وإنّما كانت كذلك لأنّها لا تخلو من أحد أمرين » - ولم يذكرهما ، وسنبيّن فى التعليق ما هما الأمران إن شاء الله ؟

٤ - فى ص ٥١ من الثانى قال : فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتى فى معنى رُبَّ ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد فإنّ فى هذا قولين ؛ولم يذكر القول الثانى .

٥ - فى الجزء الرابع ص ٤٢٤ وجدت اضطرابا سببه سقوط سطر الكلام ، وأكملت السقط من شرح الخوارزمى لقطر الزند حيث ساق هذا النص كاملا .

هل فى النســخة نقص ؟ :

١ - فى المجموع الأوّل خرم فى الرقم المسلسل لا تجد الصفحة التى تحمل رقم ٤٠٤ فلغة هذا الترقيم تُنبئ بأنّ هذا المجموع ينقص ص ٤٠٤ .

ولو احتكمنا إلى ارتباط الحديث واتّصاله لا نجد أثرا لهذا النقص .

فالمبرّد يمثّل هناك للمصدر الميمىّ ، واسمى الزمان والمكان وقد ساق لذلك سبعَ آيات من القرآن وبيتين من الشعر ، وهذا القدْر كافٍ فى التمثيل ، وأعتقد أنّ المقام لا يحتمل أكثر من هذا القدْر حتّى نحكم بأنّ هناك صفحة ساقطة فى أثناء هذا التمثيل .

وقد سبق أن عرض المبرّد لهذا الموضوع فى ص٦١ ومثّل ببيتين وآيتين كما عرض له فى الكامل ومثّل بآيتين وبيتين .

٢ - قال فى بعض المسائل : وسنتكلّم عن ذلك فى باب الوقف ، ولم يعقد فى كتابه بابا للوقف فهل يدلّ ذلك على نقص النسخة ؟

لقد خبَرت المبرّد فى كثير من وُعوده فى الكامل ، وفى المقتضب فتبيّن لى أنه يُسرف فى هذه الوعود .

قال فى الكامل ج٧ ص ١٨ فى تصغير ذيّا وتيّا : «وهذه المبهمة يخالف تصغيرها تصغير سائر الأسماء ، وسنذكر ذلك فى باب نفرده له إن شاء الله تعالى » .

ولم يتكلّم المبرّد عن تصغير المبهمات فى غير هذا الموضع من الكامل .

وعد فى ص ٣٩٢ أن يفرد بابا لمسائل (إذا) ولم يفعل ، وإنّما استعرض نواصب المضارع فى ص ٤١٣ من الثانى وذكر معها(إذا) . كذلك وعد أن يعرض لإعلال ثِيَرَة فى ج١ ص ١٢٢ ولم يفعل.

***

كذلك تبيّن لى أنّ المبرّد فى وُعوده لا يقيّد وعده بزمن الفعل الماضى أو المضارع ، ففى مواضع كثيرة يقول : مضى القول فى هذا ولم يمض وإنّما سيأتى ؛ كما كان منه العكس .

(ا) عقد بابا للتعجُّب فى ص ٤٨٤ من الثانى ويقول فى ص ١٦٩ ومنها فعل التعجُّب ... وقد مضى تفسيره فى بابه .

(ب) عقد بابا لما النافية فى الجزء الرابع ص ٤٩٩ ويقول فى الجزء الثانى ص ١٧٠ وقد ذكرنا الحجج فيها فى بابها .

(ج) عقد لما لا ينصرف بابا فى ص ٢٧٠ : هذا باب ما يجرى وما لا يجرى . من الثانى

وقال فى ص ٤٣ من الثانى : قد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

قال فى ص ١٥٢ : قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

ثمّ قال فى ص ٥٣٢ : وهذا يشرح فى باب ما يجرى وما لا يجرى .

وقال فى الكامل ج٦ ص ٢٤٧ عن صرف زِيزاء وسنذكر هذا فى غير هذا الموضع مفسّرًا . وقدّم ذكره فى ج٦ ص ١٩٨ – ١٩٩ .

تكلم عن الظروف ؛ متصرّفها وغير متصرّفها فى الجزء الرابع ، وقال فى الجزء الثالث ص ٨٨ : «وقد مرّت العلة فى هذه الظروف فى مواضعها » .

***

بقى شىءٌ آخر قد يُشعر بنقص فى النسخة : ذلك أنّ المبرّد لم يذكر فى ختامها ما يدلّ على أنه أنهى القول ، وختم كتابه ، وقد أنهى (الكامل) بما يشعر بالختام .

كما أنّ ناسخ النسخة لم يسجّل تاريخَ فراغه من نسْخها كما هو الشأْن فىغيرها وكما فعل فى الأَجزاء الثلاثة ، والسيرافىّ لم يُثْبت فى آخرها ما أثبته فى آخر كلٍّ جزء من أنّه قرأه وصحّح ما فيه .

وجوابى على هذا : أنّ ذلك يحتمل فَرْضين :

أن تكون الصفحة الأَخيرة التى سجّل فيها ذلك قد سقطت وحدَها ، ويحتمل أن تكون سقطت مع أوراق أُخرى .

وليس عندنا ما يرجّح أحدهما على الآخر ، وعِلْمُ ذلك عند علاَّم الغيوب ، وكلّ ما أستطيع عمَلَهأن أقوم بعمل إختبار لهذه النسخة على ضوء قراءاتى ،فقد عثرت فى قراءاتى على أقوال نُقلت من المقتضب وإشارات إليه فسأَجمع هذه الأَقوال والإشارات وأُبيّن مواضعها فى هذه النسخة .

النقل عن المقتضب والاشـــارة اليه :

١ـ نقل السهيلىّ فى الروض الأُنف جـ ١ ص ٧١ عن المقتضب للمبرّد اشتقاق قريش من التقريش بمعنى التجميع لتجمعهم قُصيّ ، وبالرجوع إلى النسخة نجد هذا الحديث فى ص ٣٢٠ من المجموع الثانى .

٢ ـ فى أمالى الشجرىّ جـ١ ص ٢٤ : أنشد أبو العبّاس محمّد بن يزيد فى المقتضب :

بعـــد اللتيَّا واللتيّـا والتى إذا علتهـــا أَنْفُسٌ تردّتِ

وهذا الشاهد بالجزء الثانى ص ٥٥٨ .

٣ ـ وفى أمالى الشجرىّ أيضا جـ١ ص ٢٥٢ : وأنكر أبو العبّاس ما أجازه سيبويه من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم على الوجه الذى قرره سيبويه ... ، فقال فى المقتضب فى باب الأَفعال التى لا تكون معها إلا أنّ الثقيلة والأَفعال التى لا تكون معها إلّا الخفيفة والأَفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة :

وهذا الباب فى الجزء الثالث ص ٣ وترجمته هناك : هذا باب الأَفعال لا تكون أنْ معها إلّا ثقيلة والأَفعال التى لا تكون معها إلاّ خفيفة والأَفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

٤ ـ وفى الأمالى الشجرية أيضا جـ٢ ص ٢٠٣ ـ٢٠٤ ، نقل عن المقتضب هو فى الجزء الرابع ص ١٠٠ .

٥ ـ ذكر ابن الشجرىّ أيضا جـ١ ص ٣٤٩ قطعة من كلام المبرّد وأخذ يشرحها ولم يقل إنّها من المقتضب واكتفى بقوله : وذكر أبو العبّاس محمد بن يزيد .

وما نقله ابن الشجرى مذكور فى الجزء الثانى ص ٥٩٣ .

٦ ـ نقل أحمد بن فارس فى كتابه الصاحبى ص ٥٠ عن المقتضب تعريف الاسم ، وهذا مذكور فى الجزء الأوّل ص ٤ .

٧ ـ نقل ابن عقيل فى شرح الألفيّة جـ٢ ص ٦٧ عن المقتضب أن(حبّذا) اسم ، وهذا مذكور فى الجزء الثانى ص ٤٢٩ .

٨ ـ فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٥٥٩ نقل عن أمالى الشجرى عن المقتضب البيت .
« بعد اللتيا واللتيا والّتى » ... وقد ذكرناه قبل .

٩ ـ وفى الخزانة أيضا جـ٣ ص ٥٧ أنشد للمبرّد فى المقتضب :

شَـتَّانَ هذا والعِنَـاقُ والنَّوْمْ والمشربُ الدائمُ فى الظِّلِّ الدَّوْمْ

وهذا البيت فى الجزء الرابع ص ٥٩٤ .

١٠ ـ وفى الخزانة أيضا جـ٤ ص ٥٠٧ عن المغنى : قال المبرّد فى مقتضبه : هل للاستفهام ، نحو : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ) . انظر المغنى جـ ٢ ص ٢٩ .

ذكر المبرّد أنّ «هل» تكون بمعنى «قد» فى موضعين من المقتضب : فى الجزء الأوّل ص ٣٠ وفى الجزء الثالث ص ٢٥٤ واستشهد فى الموضعين بالآية المذكورة .

١١ ـ فى نزهة الألبا ص ٢٩١ : قال أبو علىّ : نظرت فى المقتضب فما انتفعت منه بشىء إلّا بمسألة واحدة وهى وقوع إذا جوابا للشرط فى قوله تعالى « وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

ذكر ذلك فى موضعين من المقتضب : فى الجزء الثانى ص ٣٤٣ وفى الجزء الثالث ص ١٥٩ .

١٢ـفى إيضاح علل النحو للزّجّاجى ص ٥١ : فأمّا حدّ أبى العبّاس المبرّد للاسم فهو الذى ذكره فى أوّل المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل وفرس وما أشبه ذلك وانظر الجزء الأوّل ص ٤ .

١٣ـقال فى الكامل جـ٢ ص ١٢ وهذا الباب (تخفيف كأنْ وإنْ) قد شرحناه فى الكتاب المقتضب فى باب إنْ وأنْ بجميع علله .

تكلّم المبرد فى المقتضب على تخفيف أنّ فى الجزء الثانى ص ٣١٨،٣١٩،٣٢٠ باب أنْ ، وفى أوّل الجزء الثالث باب أنّ المفتوحة وتصرّفها ، كما عرض لذلك فى الجزء الأوّل ص ٣٦ ــ ٣٧ ، وتكلّم عن تخفيف كأنّ فى الجزء الأوّل ص ٣٩ .

١٤ ــ قال فى الكامل جـ٢ ص ٢٠٤ بعد أن تكلّم عن الإبدال فى متّعد وتُكأة وتراث ونحوه: وقد فسّرنا هذا على غاية الاستقصاء فى الكتاب المقتضب .

فصّل المبرّد القول فى ذلك فى باب عقده فى الجزء الأوّل ص ٧٨ ــ ٧٩ ــ ٨٠ وعرض له عرضا سريعا فى ص ٥١ .

١٥ ـقال فى الكامل جـ ٢ ص ٢٤٤ : وحروف المقاربة لها باب قد ذكرناها فيه على مقاييسها فى الكتاب المقتضب بغاية الاستقصاء .

وحديث أفعال المقاربة فى الجزء الثالث من المقتضب ص ٥٧ . وعنْونه بقوله : هذا باب الأفعال التى تسمىّ أفعال المقارنة .

١٦ ـقال فى الكامل جـ ٣ ص ١٥ وقد ذكرنا التقرير الواقع بلفظ الاستفهام فى موضعه من الكتاب المقتضب مستقصى .

تحدّث المبرّد عن خروج همزة الاستفهام إلى التقرير وذكر له الشواهد فى الجزء الثالث من المقتضب ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦ كما عرض لذلك فى الجزء الثانى ص ٣٣٩ .

١٧ ـقال فى الكامل جـ ٣ص١٤١: «أو» الشرطية ، وكلّ شىء للفعل ، نحو : الاستفهام والأمروالنهى ، وحروف الفعل نحو إذا وسوف ، وهذا مشروح فى الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

عرض المبرد لذلك فى الجزء الثالث من المقتضب ص ٦٢ – ٦٣ فقال « لو » لا تقع إلّا على فعل...
وتكلّم عن إنْ وإذا وأدوات الاستفهام وطلبها للفعل فى الجزء الثانى ص٣٥٩ – ٣٦٠ – ٣٦١.

١٨ – قال فى الكامل ج ٣ ص ١٩٤ عن تصغير نحو جدْول وأسْود وغزوة : فهذا شرح صالح وهو مستقصى فى الكتاب المقتضب .

وقد كرّر المبرّد هذا الحديث فى مواضع من المقتضب فى الجزء الثانى ص ٥١٤ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ وفى الجزء الأوّل ص ١٠٩ .

١٩ – قال فى الكامل ج ٤ ص ٦ عن اللغتين فى أمر الثلاثىّ المضعّف من الفكّ والإدغام وتحريك لامه عند الإدغام : وقد شرحناه فى الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

وقد ذكر ذلك فى الجزء الأوّل من المقتضب ص ١٨١ – ١٨٢ – ١٨٣ .

٢٠ – قال فى الكامل ج ٥ ص ١٤١ عن منع تقديم معمول صلة أل ولو كان ظرفا : وقد مرّ تفسير هذا مستقصى فى الكتاب المقتضب .

مسائل الصلة والموصول كثيرة فى المقتضب ، الجزء الثالث ص ١٧٥ – ١٧٩ وتفسير الفارقىّ إنّما قام على تفسيرها .

٢١ – قال فى الكامل ج ٦ ص ٢٠٠ عن منع صرف العلم المؤنثْ : فأمّا قياسه وشرحه فقد أتينا عليه فى الكتاب المقتضب .

تحدّث عنه فى مواضع من المقتضب ، فى الجزء الثالث ص ٢٨٠ – ٢٨١ – ٢٨٢ ، ٣١١ .

٢٢ – قال فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن زيزاء إنّه ملحق وهو ملود منصرف ثمّ قال :

وسنذكر هذا فى غير هذا الموضع مفسّرا إن شاء الله ، على أنّا قد استقصيناه فى الكتاب المقتضب .

عقد فى المقتضب للإلحاق فى الألف الممدودة بابين فى الجزء الثانى ص ٥٣٤ وبابا آخر فى أوّل الجزء الثالث كما عرض لذلك فى الثالث ص ٧٢ .

٢٣ – قال فى الكامل ج ٧ ص ٨٩ عن صحة العين فى نحو : حوِل ، وصَيِد : وقد أحكمنا تفسيرها هذا فى الكتاب المقتضب .

بيّن ذلك فى الجزء الأوّل من المقتضب فى موضعين ص ٨٨ - ٨٩ ، ١٠٥ .

٢٤ - وفى اللسان (مثل) نقل تفسير الآية (مثل الجنة التى وعد المتّقون) عن المقتضب وهى فى الجزء الثالث .

أضف إلى هذه المسائل التى تناولها الفارقىّ فى كتابه ، وعددها ١٩ مسألة ، وقد بيّنت مواضعها عند التعليق عليها .

وكثير ممّا نسب إلى المبرّد مذكور فى المقتضب ولم نتعرّض له ههنا لأنّ غرضنا أن نذكر المسائل التى صُرّح فيها بالنقل عن (المقتضب) ، وسترى فى التعليق كثيرا ممّا نسب إليه صوابا ممّا يوافق ما فى المقتضب ، وكثيرا ممّا نسب إليه خطأً ممّا يعارضه ما فى المقتضب .

وإنّما نقطع بأنّ فى النسخة نقْصا إذا وجدنا نصوصا نُقِلتْ من المقتضب ولا توجد فى النسخة .

ويغلب على ظنّى أنّ النقص إن وُجد فلن يكون كثيرا ، لأنّ صفحات الأجزاء الثلاثة الأخيرة متقاربة فى العدد .

فصفحات الجزء الأوّل هى ٢٨٨	وصفحات الجزء الثانى هى ٣٣٥
وصفحات الجزء الثالث هى ٣٤٥	وصفحات الجزء الرابع هى ٣٣٤

أضف إلى هذا أنّنا نجد تكريرا كثيرا فى الجزء الرابع ، ومن أمثلته :

١ - عقد لعَلَم الجنس بابا فى الجزء الرابع ص ٣٧٨ - ٣٨١ .

ثمّ عقد له بابا آخر فى الجزء الرابع أيضا ص ٦٠٣ - ٦٠٦ كرّر فيه ما ذكره أوّلا بعبارات أخرى .

٢ - عقد للإخبار بابا فى الجزء الرابع ص ٦٣٢ - ٦٣٤ كرّر فيه ما ذكره فى باب الإخبار فى الجزء الثالث ص ٧٢ - ٧٤ .

٣ - تكلّم على ما يُبنى من الأفعال وما يُعرب والردّ على الكوفيّين فى قولهم بإعراب فِعْل الأمر فى الجزء الرابع ص ٤٠٩ - ٤١١ كرّر ما قاله فى الجزء الثانى ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

٤ - نواصب المضارع وجوازمه مكرّرة فى الجزء الرابع ص ٤١٢ - ٤١٤ . وفى الجزء الثانى، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٣ .

٥ - لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثّة وتعليل ذلك كرّره فى الجزء الرابع فى ص ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ كما ذكره فى الجزء الثالث ص ٢٤١ .

* * *

النسخة بخطّ النسخ الواضح ، ومضبوطة بالشكل التامّ ويتميّز خطّها بما يأتى :

١ - تضع تحت الياء المتطرّفة نقطتين وذلك نحو : فِي ، وهِي ، وكذلك الألف المتطرّفة التى تكتب ياء نحو : الأُولي .

٢ - تضع شدّة على الدال من نحو : أَردّتُ ، وأَعددّتُ ، وربّما يشير ذلك إلى إدغام المتقاربين .

٣ - الهمزة المفردة بعد ألف تكتب فى النسخة على الألف فنحو : ماء وشاء يكتب هكذا : مأً ، شأً .

* * *

وتصحيح السيرافىّ للنسخة : كان أكثره موجّها إلى ذكر ما سقط من ألفاظها ممّا يتوقّف عليه استقامة الكلام ، وقد بلغ هذا السقط فى بعض المواضع ثلاثة سطور أنظر جـ ٣ ص ٥٩٢ .

ولم يعلّق شيئا له صلة بالناحية الموضوعيّة ولو كان كلام المبرّد مناقضا لما قدّمه ، ومثال ذلك

قال المبرّد جـ ٢ ص ٥٧٠ : وتقول : أىُّ أصحابِك مَنْ إنْ يأْتنا من يضربه أخوه يكرمه لأنّك جعلت الجزاء خبرا على أىّ .

فظاهر كلام المبرّد أنّ «مَنْ» شرطيّة فى قوله : (من إن يأْتنا) ، والمعروف أنّ أدوات الشرط لها صدر الكلام فلا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط أنظر الأشباه جـ ٤ ص ٣٦ .

ونحو قوله تعالى (فأَمّا إنْ كانَ مِنَ المقَرَّبِينَ) (أمّا) نائبة فيه عن أداة الشرط وفعل الشرط.

فجَعْلُ (مَنْ) شرطيّة فى كلام المبرّد لا يستقيم وهو مُعارِض لما ذكره فى غير موضع من المقتضب، فقد جعل (مَنْ) موصولة إذا جاء بعدها (إنْ) الشرطيّة فى جـ ٢ ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، ٣٥١.

السيرافىّ مر على هذا الكلام من غير أن يعلّق عليه إلّا تعليقا واحدا وهو رفع (على) ووضع (عن) مكانها فى قوله : «جعلت الجزاء خبرا على أىّ» .

وفى الجزء الثالث من النسخة ص ١٢ نجد فى الصُّلب هذه العبارة : «وفى نسخة أخرى» .

ويذكر الفارقىّ فى ص ٥٩ أنّه راجع نسخا متعدّدة من المقتضب فى بعض المسائل فوجد ألفاظها متّفقة فى هذه المسألة ، ولذلك استبعد أن تكون نسخته قد وقع فيها غلط فى ألفاظ هذه المسألة . قال :

«وقد كان بعضهم يذهب إلى أنّه غلَط وقع فى النُّسَخ ، وهذا عندى لا يصحّ ، لبعد اتّفاق مثله حتّى تُجمع عليه النسخ كلُّها من غير أن يكون المملى قاله ، ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ويكون بعضها على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلمّا اتّفقت على هذا الوجه علمنا بطلان هذا القول ، وثبت أنّ صاحب الكتاب أملاها» .

والفارقىّ لم يطّلع على نسختنا هذه لأنّ ألفاظها مخالفة لما ذكره من ألفاظ هذه المسألة .

شراح المقتضب :

شرحه أبو الحسن علىّ بن عيسى الرُّمانىّ المتوفى سنة ٣٨٤[١] ولابن دَرَسْتَويه المتوفى سنة ٣٤٧ شرح عليه لم يتمّ[٢] .

وشرحه أبو الحسن على بن أحمد بن الباذش المتوفىّ سنة ٥٢٨[٣] .

وهذه الشروح لم تصل إلينا ، وقد وصل إلينا شرح سعيد بن سعيد الفارقىّ المتوفىّ سنة ٣٩١[٤] لبعض مسائل المقتضب وسمّاه :

تفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب

هذا الكتاب بالتصوير الشمسىّ بمعهد المخطوطات بالجامعة العربيّة ، وقد أخذتُ صورة منه لمكتبتى . تبلغ صفحات هذه النسخة ٧٨ وعدد سطور الصفحة ليس ثابتا ، أحيانا يكون ٣٢ سطرا وأحيانا يصل ٤٠ . أُخذتْ عن نسخة بمكتبة شهيد على بالآستانة وهى بخط أحمد ابن تميم بن هشام اللبلىّ ونسخت سنة ٦١٦ هـ .

تناول الفارقىّ شرح بعض المسائل التى جعلها المبرّد فى صدر كتابه ، وكنّا نقول : إنّ المبرّد أخطأته براعة الاستهلال فى تصديره كتابَه بمثل هذه المسائل الغامضة ، ولكنّ الفارقىّ يرى غير هذا ، فيقول فى خطبة كتابه :

---

(١) معجم الأدباء جـ ١٤ ص ٧٥ بغية الوعاة ص ٣٤٤ والانباه جـ ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) الفهرست ص ٩٤ . الإنباه جـ ٢ ص ١١٤ .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٢٧ .

(٤) تلميذ الرمانى وكثيراً ما يثنى عليه ويدعو له كما كان يفعل ابن جنى مع شيخه أبى على وهما متعاصران وسمع بحلب من ابن خالوية انظر ترجمته فى معجم الأدباء جـ ١١ ص ٢١٧ وبغية الوعاة ص ٢٥٥ وقال ابن الأثير فى اللباب جـ ٢ ص ١٩١ « الفارق بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء فى آخرها قاف هذه النسبة إلى ميا فارقين » . وقال ياقوت فى معجم البلدان جـ ٥ ص ٢٣٥ « ميا فارقين بفتح أوله وتشديد ثانيه ثم فاء وبعد الألف راء وقاف مكسورة وياء ونون — أشهر مدينة فى ديار بكر وجاءت بهذا الضبط فى شعر كثير وأبى الطيب المتنبى » .

«الحمد لله ولىّ كلّ مِنَّة ، ومُولى كلِّ نِعمة ، حمْدا يرتبط مِنْحته ، ويجتلب زيادته ، وصلواته على خير خليقته محمَّد وعترته ، وعلى آله وصحابته ، وسلم تسليما .

ولمّا رأيت توفُّر الرغبة من الناشئين فى زماننا وحِرص المتوسِّطين عن أهل الأدب فى عصرنا على النظر فى كتاب المقتضب ، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه ، وتشعُّب الأفكار فى أمور تَصُدُّ عن تفسير سائره – رأيت أن أفسّر المشكل من مسائله التى جعلها فى صدر كتابه ، وقدّمها فى افتتاح خطابه ، ليصونَه بها عن ابتذال من لم تبلُغ طبقتُه قراءة مِثْله ، ويحوطه فيها من تلاعُب من قصّرت رتبته عن التشاغل بشكْله ، إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضى لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان . غرضه تكثير الرواية ، وهو أبْعد الناس من الدراية . لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخَل أحقُّ وأولى ، وأخْلقُ وأحْرى .

فرأى أبو العبّاس – رحمه الله – أن يقدّم فى كتابه مسائل تَصُدُّ من قصد له عن التعرّض به إلا بعد إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا همَّ بقراءة كتابه اقتدر على ما فرَّعه بما معه ، وحداه ذلك على النظر فيما يوصِّله إليه ، وبعثه على طلب ما يستعين به عليه . فإذا قوِيت بصيرتُه ، وتمكّنت معرفته ، صلح أن يقرأ ما بعدها ، وحسُن أن يتجاوزها إلى غيرها ، ومتى لم يكن معه من أُصول هذه المسائل شىءٌ صرفه ذلك من القراءة له ، وصدّه عن التلاعب به .

ورأيت أن أُقدّم لكلِّ مسألة أصْلا يُعتمد فيها عليه ، ويُرجع عند اللبس إليه ، وأُبيِّن ما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يضيق فروعه وما يتّسع ، وأكشِف المواضع التى خُطِّىء فيها ، وأُبيّن وجه الخطأ ، وما يتخرّج عليه ، وشُبهته التى أصارته إليه ، ولا ندع مُمكنا إلّا أوردناه ، ولا حسَنا إلّا ذكرناه ، فيسهل على من نظر فى كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ، ويقتدر به على أن يَحُلّ الشُّبَه وحْدَه ...» .

ألّف الفارقىّ كتابه لأبى القاسم عبد العزيز بن يوسف .

كتاب الفارقّ كما هو ظاهر من اسمه إنّما تناول شَرْح المسائل التى فى أوّل المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وضعت خطأً فى الجزء الرابع من النسخة التى بدار الكتب .

وقد أضاف إلى هذه المسائل مسألة ليست فى صدر الكتاب ، وقد اعتذر عن ذلك فقال فى ص ٧٣ : «ونظيرها فى التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا فى كتبهم على ضرْب من البيان غيرِ مُستقصى ، وقد كنّا تقصّينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها فى هذا الموضع وإن لم تكن منه ، ولكن حسّن ذلك أنّها نظيرة ما ذكر فيه ، وللعالِم أن يذكر الشىء مع نظيره على جهة التأْكيد والتأْييد، وإنّما قدّمنا هذا القول لئلا يتوهّم علينا الناظرُ فى كتابنا أنّا خرجنا على غرض ألّفناه بإيقاع مسألة فى غير موقعه وليس ذلك إلّا أنّه نظيره ، وغرضنا فى هذا الكتاب بيان المشكل فى أوّل الكتاب ، ونترصّد الإمكان لبيان جميع ما أشكل منه ، ونفرد له كتابا آخر إن شاء الله وبه القوّة» .

ويباهى الفارقّ بكتابه فيقول بعد أن علّل لامتناع وقوع المفعول الأوّل فى باب ظنّ جملة ص ٥٨ :

« وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها فى كتاب فتأمّلْها فإنّ النفع بها كبير عظيم » .

ويقول بعد أن ذكر معانى (جعل) واستعمالها ص ٦٥ : «فتأمّله تجدْ حُسْنه ولا تكاد تجده على البيان والشرح فى كتاب كذلك» .

أعترف أنّ الفارِقّ شرح المسائل التى تناولها بعبارة واضحة ، وقدّم لكلّ مسألة بأَنْ عرض لكثير من القواعد العامّة ولاسيّما أحكام الصلة والموصول ، وتوابع الموصول ، وتوابع الصلة ، وأحكام المصادر ، والمشتقّات فى عملها ، وأعاد بعضَ هذه الأحكام فيما تناوله .

ولو وقف عند هذا لأحسن وأجمل ، ولكنّه أسرف على نفسه وعلى قارئه فى الحديث عن الإخبار بالذى وبالألف واللام فى مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقليّة فى كلّ مسألة، ويبيّن ما يجوز منها ، وما يمتنع . ويكفى أن تعلم أنّه ذكر فى وجوه هذه الجملة الواضحة (سير بزيد فرسخين يومين) ١٦٦ صورة ، ثمّ بيّن ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وختم بها كتابه ، وهذه

هى المسألة التى قدّم عنها اعتذاره لأنّها ليست من مسائل صَدْر الكتاب . والمسألة واضحة فى أنّه يجوز نيابة أحد الظرفين أو الجار والمجرور عن الفاعل ، فلا تحتاج إلى شرح ، ولا إلى جعلها مسألةً مُشكلة ، ولكن الإخبار عن كلٍّ لفظ فيها كانت له ١٥٩ صورة .

كما أسرف فى تقديم بعض ألفاظ المسائل على بعض ، وتغييرِ الإعراب فيها ، والإبدال منها مع التقديم والتأخير ، ثمّ بيان ما يجوز وما لا يجوز .

وهذه رياضة عقليّة عنيفة ، وما أشبهها بلحْم جمَل غَثٍّ على رأس جَبل وعْر ، لهذا رأيت أن أكتفى بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

* * *

ألّف الفارقىّ كتابه بعد وفاة أبى سعيد السيرافىّ المتوفى سنة ٣٦٨ لأنّه قال فى ص ٥٩ (ورأيت فى تعليق بعض من أثق به عن أبى سعيد السيرافىّ ــ رحمه الله ــ قال ...) .

وقد أرّخ الفارقىّ الفراغ من تأليفه فى شهر ربيع الأوّل سنة ٣٧٢ هـ . كما نصّ عليه فى ختام كتابه .

صلة المقتضب بكتاب سيبويه

جميع النحويّين الذين جاءوا من بعد سيبويه تأثّروا تأثّرا كبيرا بكتابه ، واهتدوْا بهديه ، وساروا فى طريقه .

وما زال كتاب سيبويه — على كثْرة ما أُلّف بعده — عظيمَ القدْر ، فلم تتغيّر بهجته ، ولم تخلق جِدّته ، فهو كاللوحة الباسقة وغيره أغصان لها وفروع ، وكالنهر المتدفّق يغذّى فروعه وجداوله .

من أقْدم ما وصل إلينا فى الصرف بعد سيبويه تصريف المازنىّ .

لم يستوعب المازنىّ فى تصريفه كلّ الأبواب الصرفيّة ولا مسائلها .

ولهذا لا أقرّ الأستاذين المحقّقين للمصنف على قولهما فى ج ٣ ص ٢٧٦ :

«وبعد سيبويه جاء أبو عثمان المازنىّ فجمع فى كتابه كلّ مباحث علم التصريف»

وقولهما فى ص ٣١٦ :

«وهو من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو فى أنّ كلاًّ منهما أصل فى علمه ، هذا فى النحو وذاك فى التصريف» .

فى اعتقادى أنّ تصريف المازنىّ إنّما هو صدًى لما فى كتاب سيبويه ، فإذا قال سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ «ألا ترى أنّهم لم يجيئوا بشىء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضريّب» قال المازنىّ فى تصريفه ج ١ ص ١٧٥ : «ولم أسمع من كلام العرب شيئا من الثلاثة بلغ به الخمسة من موضع اللام» .

وإذا وقفنا فى كتاب سيبويه على نصوص متعارضة متضاربة فى الهمزة المتصدّرة أربعةَ أصول فى الأسماء وجدنا صدى ذلك فى تصريف المازنىّ .

قال سيبويه فى جـ ٢ ص ٢٤٣ بزيادة الهمزة إذا لحقت أوّلا متصدِّرة أربعة أحرف فصاعدا .
وقال فى ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ بأصالة الهمزة المتصدّرة أربعة أصول فى الأسماء .

ونجد صورة من هذا الاضطراب فى تصريف المازنىّ .

قال فى جـ ١ ص ٩٩ بزيادة الهمزة المتصدِّرة أربعة أحرف فصاعدا ، ثمّ قال فى جـ ١ ص١٤٤ بأصالة الهمزة المتصدِّرة أربعةَ أصول فى الأسماء .

والآراء التى خالف فيها المازنىّ سيبويه قليلة محدودة .

انظر جـ ١ ص ٢٢٨ جـ ٢ ص ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

ثمّ ألّف المبرّد كتابه (المقتضب) فى النحو والصرف فكان تأثُّره بكتاب سيبويه كبيرا .

لقد جرى ذلك الخليل وسيبويه فى المقتضب فى مواضع تزيد عن المائة ، على حين أنّ المازنىّ جرى ذكره فى مواضع تبلغ العشرين موضعا .

وقد تغلغل تأثير سيبويه فى أعماق المقتضب .

لذلك حرصت على أن أسوق نصوص سيبويه فى التعليق حتىّ يتبيّن لنا مدى استقلال المبرّد ومدى اعتماده على كتاب سيبويه .

وإذا كان الشاهد من شواهد سيبويه نبّهت على ذلك .

شـواهد المقتضب

الشواهد الشعريّة بلغت ٥٦١ شاهدا . أخذا من شواهد سيبويه ـ ٣٨٠ ـ وكان فى القليل ينسب الشعر لقائله وأكثر الشعراء شواهد فى المقتضب هم :

الفرزدق له ٣٠ شاهدا ، فجرير له ٢٩ ، الأعشى ٢٣ ، رؤبة ١٩ ذو الرمّة ، ١٥ العجّاج ١٢ ، امرؤ القيس ١١ ـ أبو النجم ١٠ ، الحطيئة ١٠ ، حسّان ٨ النابغة الذبيانى ٨ .

وما يقوله الدكتور الجندى فى كتابه (ابن قتيبة) ص ٤٢٥ من أنّ المبرّد روَى كثيرا من الشواهد عن الجاحظ فى كتابه المقتضب غير صحيح . فلم يَجْرِ للجاحظ ذكر فى المقتضب مطلقا لا فى شواهده ولا فى غيرها .

وقد استشهد ببعض النثر فقال مستشهدا على زيادة (كان) :

١ - «كقول بعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكَمَلَةَ من بنى عبْس لم يوجد كان مثلُهم» جـ ٤ ص ٤٣٤ .

٢ - «ومن كلام العرب : إنَّه ضَروب رُءُوسِ الدارعين» جـ ٢ ص ٣٩٩ .

٣ - «ومن كلام العرب : إنَّه لَمِنْحَارٌ بوائكها» جـ ٢ ص ٣٩٩ . وهذا من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٥٨ .

وقد استشهد المبرّد بكثير من أمثال العرب وقد خرّجتها فى التعليق .

هل استشهد بالحديث النبوى ؟

١ - قال فى جـ ١ ص ٢١ : وقال أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب - كرّم الله وجهه - : العين وِكاءُ السَّه .

ثمّ قال فى ص ٢٣٨ : وفى الحديث : العينُ وِكاءُ السَّهِ .

والظاهر أنّه أراد بالحديث هنا الخبَر ولم يُرِد الحديث النبوىّ الشريف .

و (العين وكاءُ السَّهِ) حديث روى عن طريق علىّ وعن طريق معاوية وللمحدّثين فيه كلام ذكرناه فى التعليق والمبرّد استعمل الحديث بمعنى الخبر فى المقتضب ، وفى الكامل .

قال فى المقتضب جـ ٤ ص ٥٣٣ : «وفى الحديث : لمّا طعَن العِلْج أو العبْد عمرَ - رحمه الله - صاح : يالله لِلمسلمين» . وذكر هذا الكلام فى الكامل أيضا جـ ٧ ص ٢١٥ .

وقال فى المقتضب جـ ٢ ص ٤٦٤ : «وجاء فى الحديث : أوّل حىّ آلف مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جُهَينة» .

لم يصرّح المبرّد بالحديث النبوىّ إلّا فى موضع واحد :

قال جـ ٢ ص ٤٩١ : «وجاء عن النبىّ - صلىّ الله عليه وسلّم - «ليس فى الخَضْراوات صدقة» .

وهذا الحديث اتَّفق المحدِّثون على تضعيفه ؛ لأنَّ من رُواته الحارِثَ بن نَبْهان .

وانظر ما قيل فى الاستشهاد بالحديث فى الخزانة جـ ١ ص ٤ ـ ٨ . وما كتبه الشّيخ الخضر ـ رحمه الله ـ فى مجلة المجمع .

الشــواهد القرآنية

وشواهد المقتضب القرآنيّة تجاوزت خمسمائة آية :

وكان يبسط القول فى بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحيانا .

وشواهد سيبويه القرآنيّة بلغت ٣٧٣ وذلك كإحصاء الأُستاذ على النجدىّ ناصف فى كتابه عن سيبويه ص ٤٢٥ .

رد المبرد على سـيبويه
أو
مسـائل الغلط

سار المبرّد في نقد كتاب سيبويه على أن يذكر القطعة من كلام سيبويه مشيرا إلى الباب الذى ذكرت فيه ثمّ ينقدها مبتدئًا بقوله : قال محمّد بن يزيد .

والنقد بدأ من الصفحة الثالثة من الجزء الأوّل من كتاب سيبويه وانتهى فى آخر صفحة من الجزء الثانى ص ٥٢٩ ، وكان يتنقّل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة لم يعرض لها وإنّما كان يقف حيثما يرى موضعا للنقد فى نظره ، وهذا النقد يدور على النواحى الإعرابية وفي الرواية والاستشهادوفى العوامل وفى التعبير ، وأحيانا كان يصرّح بأنّ هذا النقد هو رأى الأخفش أو الجرمىّ أو المازنىّ .

وجزّأ المبرّد كتاب سيبويه إلى أجزاء فيقول :

وممّا أصبناه فى الجزء الخامس قوله : ويوافق ذلك ص ١٦٥ من الأوّل .

وممّا أصبناه فى الجزء السابع قوله : ويوافق ذلك ص ٢١٩ من الأوّل .

وممّا أصبناه فى الجزء التاسع قوله : ويوافق ذلك ص ٢٧٨ من الأوّل .

وممّا أصبناه فى الجزء العاشر قوله : ويوافق ذلك ص ٢٨٧ من الأوّل .

ومما أصبناه فى الجزء الثالث عشر قوله : ويوافق ذلك ص ٣٢٢ من الأوّل .

وممّا أصبناه فى الجزء الحادى والعشرين قوله : ويوافق ذلك ص ٤١٤ من الأول .

ثمّ قال : ثمّ قال فى كراسة ستّة وثلاثين : ويوافق ذلك ص ١٤٤ من الثانى .

مسائل النقد بلغت ١٣٣ مسألة ، منها مسألة خاصّة بنقد كلام الأخفش ، ومسألة تكرّرت ، فالباقى : ١٣١ .

خصّ الجزء الأول منها ٨٢ والباقى للجزء الثانى .

وقد أخطأ نظَرُ المبرّد فتجاوز فى قراءته بعضَ الأسطر فى مسألة فجاء نقْده خاطئا .

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ «ويكون على مُفْعَل نحو مُصحَف ، ومُخدَع ، وموسى . ولم يكثر هذا فى كلامهم اسما وهو فى الوصف كثير ، والصفة قولهم مُكرَم ومُدْخَل ومُعْطى .

ويكون على مُفْعُل نحو : مُنْخُل ، ومُسْعُط ، ومُدُقّ ومُنْصُل ولا نعلمه صفة » .

هذا هو نص سيبويه على حقيقته ، ولكنَّ المبرّد تجاوز نظره فى القراءة بعض الأسطر فألحق قوله : (ولا نعلمه صفة) بقوله : (ويكون على مُفْعَل) ، ثمّ نقده بقوله : قال محمّد وهذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصفات لما تصرّف من الفعل نحو : مُكرَم ، ومُخرَج ، ومعطًى وكلّ ما كان مفعولا لأفعل ، وأحسب هذا فى الكتاب غلطا عليه بل لا أشكُّ فى ذلك إن شاء الله .

وقد ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : «هذا غلط . من أبى العبّاس على الكتاب لا على سيبويه .

وقد نظرنا فى عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحا مستقيما على غير ما حكى وليس هو عندنا ممّن يتعمّد الكذب ولكن موضع ظنّنا أنّه تجاوزه نظره » انظر الانتصار ص ٣١٧ .

(ذكرنا سابقا ص ٢٣ أن والد ابن ولّاد نسخ لنفسه كتاب سيبويه من نسخة المبرّد وكان يضَنُّ بها ولا يمكِّن أحدا من نسخها) .

* * *

تكلّم أبو الفتح بن جنِّى فى الخصائص عن نقد المبرّد لكتاب سيبويه وذلك عن طريق روايته عن أبى علىّ عن ابن السرّاج فقال ج ١ ص ٢٠٦ :

«ومن الشائع فى الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العبّاس تتبع به كلام سيبويه وسمّاه مسائل الغلط فحدّثنى أبو علىّ عن أبى بكر بن السرّاج أنّ أبا العبّاس كان يعتذر منه ويقول : هذا شىء كنّا رأيناه فى أيّام الحداثة فأمّا الآن فلا» .

وقال فى ج ٣ ص ٢٨٧ «وأمّا ما تعقّب به أبو العبّاس محمّد بن يزيد كتاب سيبويه فى المواضع التى سمّاها مسائل الغلط فقلّما يلزم صاحبَ الكتاب إلّا الشىء النزر وهو أيضا — مع

قلّته ـ من كلام غير أبي العبّاس وحدّثنى أبو علىّ عن أبى بكر عن أبي العبّاس أنّه قال : إنّ هٰذا كتاب كنّا عملناه فى أوان الشبيبة والحداثة واعتذر أبو العبّاس منه » .

عُذْر أبي الفتح أنّه لم ير الكتاب فتحدث عنه بلسان غيره وأناقشه فى أمرين :

١ ـ الزعم بأنّ النقْد من غير كلام أبي العبّاس يُدْحضه النظر فى هذه المسائل ، فعدّتها كما قدّمنا ١٣١ صرّح المبرّد بما أخذه من نقْد الأخفش والجرمىّ والمازنىّ وغيرهم فى مواضع تقرب من الأربعين ، والباقى هو نقْد لم يتبع فيه غيره .

٢ ـ القول بأنّ المبرّد رجع عن هذا النقْد يردّه الاحتكام إلى المقتضب فقد بقى المبرّد على رأيه فى نقد سيبويه وفى المقتضب فى ٣٤ مسألة من مسائل النقد وبقى فى الكامل على خمس مسائل أخرى .

أمّا المسائل التى يقال إنّه رجع عنها وقال فى المقتضب بخلافها فأشير إليها :

١ ـ إذا سمّى بموصول فيه (أل) لا ينادى عند سيبويه ، وأجاز المبرّد نداءه فى نقده لسيبويه ، ولكنّه قال : فى المقتضب جـ ٤ ص ٥٢٢ :

واعلم أنّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...

ثمّ جعل قول الشاعر :

مِنْ اجْلِكِ يَا الّتى تيَمّتِ قَلْبِى وأنتِ بعيــــدةٌ بالودّ عنّى

ضرورةً كما قال سيبويه .

٢ ـ فى نقده لسيبويه ردٌ على الأخفش الذى جعل الضمير فى نحو : الضاربك ، والضاربى ، فى موضع نصب فقط . فأجاز أن يكون فى محلّ جرّ أيضا كما يقول سيبويه ، ولكنّه فى غير موضع من المقتضب أوجب أن يكون الضمير فى محلّ نصب فقط . (انظر التعليق فى جـ١ ص ٥٥٥) .

٣ ـ خالف سيبويه فى أنّ النون تدغم فى الياء فى نقده لكتابه ، ثمّ قال بجواز الإدغام فى المقتضب (انظر تعليق جـ ١ ص ٢١٨) .

٤ ـ اعترض فى نقدة لسيبويه على عبارة له وهى قوله .

وإنّما تنوّن لأنّه موضع يرتفع فيه المضاف ، وإنّما يحذف التنوين إذا كان فى موضع ينتصب فيه المضاف .

ثمّ عبر بهذه العبارة فى المقتضب جـ ٤ ص ٥٥٠ ـ ٥٥١ .

٥ ـ ردّ على سيبويه نحو قوله : « هو رجل قائما » لأنّ الحال لا تجىء من نكرة دون مسوّغ ولكنّه أجاز ذلك فى المقتضب تعليق جـ ٤ ص ٥٧٨ .

٦ ـ فى مناقشة له مع سيبويه جعل نحو : «هذا خاتمك حديدا » حالا (الانتصار ص ١٠٥ـ ١٠٦) ثم اختار فى المقتضب أن يكون تمييزا جـ ٣ ص ٢٣٩ .

وللمبرّد موقف مضطرب فى وقوع (إلّا) صفة :

مثّل سيبويه لوقوع (إلّا) صفةً بقوله : « لو كان معنا رجل إلّا زيد لهلكنا » فردّ عليه المبرّد بأنّ (إلّا) لا تكون صفةً إلّا إذا صحّ الاستثناء وهو لا يصحّ فى هذا المثال .

(انظر الانتصار ص ١٨٢ ـ ١٨٣) .

ولكنّه فى جـ ٤ ص ٦٦٩ من المقتضب يمثل لوقوع (إلّا) صفة بهذا المثال : (لو كان معنا رجل إلّا زيد لهلكنا) .

فيفيد هذا بأنّه رجع عمّا اشترطه فى نقده لسيبويه ، ثمّ يقول فى ص ٦٧٥ بما يفيد أنّه يشترط لوقوع (إلّا) صفةً صحّةَ الاستثناء ، قال :

« وتقول : هذا درهم غيرُ جيّد ؛ لأنّ غيرا نعت . ألا ترى أنّه لا يستقيم : هذا درهم إلّا جيّد » .

وانظر تعليقنا هناك .

* * *

وفى بعض المسائل نرى المبرّد لا يتعرّض فى المقتضب لكلام سيبويه الذى تناوله بالنقد .

١ ـ مصدر فاعلَ مفاعلة . جعل سيبويه الميم عوضا من ألف فاعلَ فردّ عليه المبرّد فى النقد (الانتصار ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤) .

ثمّ اكتفى فى المقتضب جـ٢ ص ٣٨٣ بقوله : فأمّا فاعلت فمصدره اللازم مفاعلة .. ولم يعرض لما قاله سيبويه ...

٢ - ذكر سيبويه رأيين فى اشتقاق لفظ الجلالة ، فردّ عليه المبرّد بأنّ القول الثانى يعارض الأوّل (الانتصار ص ٢٧٩ - ٢٨٠) .

واكتفى فى المقتضب جـ ٤ ص ٥٢٣ بذكر رأى سيبويه الأوّل .

٣ - نقد مذهب سيبويه فى التسمية بحرف من كلمة (الانتصار ص ٢٤٠ -٢٤١) .

ثمّ ذكر المذاهب فى ذلك فىالمقتضب جـ١ ص ٢٠ وأغفل ذكر رأى سيبويه .

٤ - ردّ على سيبويه فى تمثيله لحذف حرف النداء من النكرة بقولهم :

افتدِ مخنوقُ أصبِحْ لَيْلُ . أطرقْ كَرا . وقال : هو معرفة بالنّداء ، ثمّ مثّل بذلك فى المقتضب جـ ٤ ص ٥٣٧ ولم يعرض لما قاله سيبويه .

٥ - اعترض على تعليل سيبويه نحو : واغلامياه (الانتصار ص ١٥٢-١٥٥) .

ولم يعرض لهذه العلّة فى المقتضب جـ ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ .

٦ - ناقش سيبويه فى تعليله لعلَميّة(بنات أوبر) ،ثمّ لم يتعرّض لهذه العلّة فى المقتضب .

٧ - يرى سيبويه أنّ صيغة فَعّال فى النسب موقوفة على السماع . وردّ عليه المبرّد بأنّها قياس مطّرد (الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢) .

ثمّ تحدّث عن الصيغة فى المقتضب جـ ٣ ص ١٤٥ وأمسك عن الحديث فى قياسيّتها وفى قصرها على السماع .

هذه هى المسائل التى ظاهرها أنّه قال بخلافها فى المقتضب والمسائل التى أمسك فيها عمّا قاله فى النقد .

أمّا المسائل التى بقى المبرّد فيها على رأيه فى نقده لسيبويه وفى المقتضب فهى كثيرة (٣٤) وقد ذكرتها فى مواضعها من التعليق وسقت كلام ابن ولّاد فى الانتصار معها .

وبقيّة المسائل لم يعرض لها المبرّد فى المقتضب لا من قريب ، ولا من بعيد ، ولا نعرف هل رجع عنها أو بقى على رأيه فيها ؟

نعم فى ص ١٨٢ من الانتصار ما يأتى :

« قال أحمد : وجدت بخطّ أبى – رحمه الله – قال : وجدت هذا الباب مضروبا عليه فى كتابه يعنى كتاب محمّد بن يزيد ، وكان قد رجع عنه إلّا أنّه لم يثبت الحجّة التى أوجبت رجوعه فنضرب عمّا ذكرنا ونطويه » .

بمراجعة نصوص نقد المبرّد ومعارضتها على كتاب سيبويه تبيّن لى أمران :

١ – قد أضيف بعضُ هذا النقد إلى نسخة كتاب سيبويه المطبوعة فى بولاق ، وهو هذا النصّ جـ ٢ ص ٢٠٨ :

وزعم الخليل أنّ قولهم ظريف وظروف لم يكسّر على ظريف ؛ كما أنّ المذاكير لم تكسّر على ذكر .

(وقال أبو عُمَر : أقول فى ظُروف هو جمع ظريف كسّر على غير بنائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنّك إذا صغّرت قلت : ظُرَيّفون ولا تقول ذلك فى مذاكير) .

وبالرجوع إلى نقد المبرّد نجده ساق نصّ سيبويه إلى قوله: (لم تكسّر على ذكر) ، ثمّ أتبعه النقد بقوله : قال أبو عمر الجرمىّ : ظروف تكسير ظريف على غير بنائه وليس بمنزلة مذاكير لأنّك لو صغّرت ظروفا قلت ظريّفون ...

ومن المقطوع به أنّ الجَرْمىّ لم يدرك سيبويه ولم يأخذ عنه بلْهَ أن ينقل عنه سيبويه ، وانظر إنباه الرواة جـ ٢ ص ٨٠ .

ويؤكد ذلك تعليق السيرافىّ بهامش سيبويه فقد ذكر كلام الجرمىّ هناك .

٢ – ساق المبرّد نصّا لسيبويه نصّه : « أيّها تشاءُ لك » على معنى قولك : الذى تشاءُ لك ، وإن شئت قلت : « أيها تشأْ لك » فتضمر الفاء .

وبمراجعة هذا النص على ما فى كتاب سيبويه جـ ١ ص ٣٩٧ نجد هناك نقصا . وانظر تعليق السيرافى ص ٤٠٠ ففيه إشارة إلى هذا النقص .

الانتصار لابن ولاد

ألّفه أحمد بن ولّاد صاحب (المقصور والممدود) والمتوفّ سنة ٣٣٢ بدأه بقوله :

«قال أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن ولّاد النحويّ : هذا كتاب نذكر فيه المسائل التى زعم أبو العبّاس محمّد بن يزيد أنّ سيبويه غلِط فيها ، ونُبيِّنها ، ونردّ الشُّبَه التى لحقت فيها ولعلّ بعض من يقرأ كتابنا هذا يُنكر ردّنا على أبى العبّاس وليس ردّنا عليه بأشنع من ردّه على سيبويه فإنّه ردّ عليه برأى نفسه ورأى مَنْ دون سيبويه ومع ردّنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به لأنّه نبّه على وجوه السؤال ، ومواضع الشكوك إلّا أنّه إذا تبين الحقّ كان أولى بنا وأعود بالنفع علينا وبالله التوفيق » .

جعل ابن ولّاد همّه وسدَمه أن يردّ نقد المبرّد ويبطله إلّا فى مسألتين : قال فى ص ١٢٢.

«قال أحمد : الذى ذهب إليه محمّد بن يزيد فى هذا البيت هو الوجه الجيّد فأمّا ما ذهب إليه سيبويه فإنّما يكون البيت حجّة عليه لا على المعنى الأجود وليس بممتنع » .

وقال فى ص ١٥٦ «قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب فى هذا أحسن منه » .

وقد تبيّن لى أنّ ابن ولّاد لم يرجع إلى المقتضب حتى يعرف المسائل التى رجع عنها المبرّد والمسائل الأخرى .

وسأُبيّن كلّ هذا فى التعليق .

ونسخة الانتصار بالمكتبة التيموريّة رقم ٧٠٥ نحو . انتسختْ من نسخة قديمة بخط كوفى ببغداد فى جمادى الآخرة سنة ١٣٤٥ وصحّحها ناسخها فى رجب من السنة المذكورة .

وهى تنقص مقدار عشرة أسطر كما يقول ناسخها فى بعض المسائل والنسخة مشحونة بالتصحيف والتحريف وقد بذلت جهدا كبيرا فى سبيل إصلاحها كما تعذّر علىّ فى بعض المواضع إصلاحها إذ هى نسخة وحيدة . وقد انتسخت لمكتبتى نسخة منها . وعدد صفحاتها ٣٣٤ من الحجم المتوسّط .

كتب للمبرد لا نعرف عنها سوى أسمائها :

ذكرها ابن النديم وياقوت وهي :

الإعراب . إعراب القرآن . أدب الجليس. أسماء الدواهي عند العرب . البلاغة . التصريف[1] احتجاج القراءة . الحثّ على الأدب ، والصدق . الحروف في معاني القرآن إلى طه . الحروف . الخطّ والهجاء . الرسالة الكاملة . الرياض المونقة . الزيادة المنتزعة من سيبويه . شرح شواهد سيبويه[2] . شرح كلام العرب ، وتخليص ألفاظها ، ومزاوجة كلامها .

صفات الله – جلّ وعلا . ضرورة الشعر . طبقات النحويّين البصريّين وأخبارهم . العروض. العبارة عن أسماء الله تعالى . قواعد الشعر . القوافي . المدخل إلى سيبويه . المقصور ، والممدود . المدخل في النحو[3] معاني القرآن ويعرف بالكتاب التامّ . الممادح والمقابح ، معنى كتاب سيبويه ، معنى كتاب الأوسط . الناطق . الوشي .

ذكر ابن الأثير في مقدّمة (النهاية) أنّ المبرّد ممنّ ألّف في غريب الحديث ومثله في كشف الظنون .

(١) هكذا اسمه في الفهرست ، ومعجم الأدباء وسماه ابن خير : (التصاريف) وانظر رواته في المكتبة الإندلسية : فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ٣١٢ .

(٢) ورد في الخزانة جـ ٢ ص ١٩٣ باسم (الشرح) فهل يريد هذا الكتاب أو كتاب : شرح ما أغفله سيبويه ؟

(٣) ذكره ابن خير فيما جلبه أبو علي البغدادي فقال : والمدخل للمبرد في جزء تام ، انظر فهرس ابن خير ص ٣٩٨ وللرماني كتاب « شرح المدخل للمبرد » الإنباه جـ ٢ ص ٢٩٥ .

أسلوب المبرد :

ما ذكرناه من نماذج شعر المبرّد يدلّ على أنّ لأبي العبّاس ذوقا أدبيًّا رفيعا وله قدرة على البيان ، وفصاحة التعبير .

وما نراه له فى الكامل من نُتَف قدّم بها بعضَ الأبواب يشهد بعلوّ كعبه فى الأدب، وحسبنا أنّ البحتريّ يكتب له : .... وقلبى إلى الأديب طروبُ .

***

أمّا أسلوبه العلميُّ فتشيع فيه العبارة المبسوطة والبيان الواضح وقد قدّمنا أمثلة لذلك فيما مضى .

وقد ولع أبو العبّاس بالإكثار من الترادفات فيقول فى ص ١٣٤ من الثالث :

«فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل : أجودها . وأحقُّها بالاختيار ، وأكثرها، وأصحُّها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف » يقصد عند النسب » .

ويثنى على رأى فيقول: قول حسن جميل ، وهذا واضح بيّن جدًّا .

ويضعِّف . آخر فيقول : خطأٌ فاحش . وغَلط بيّن .

وقد كان أبو العباس يمتدح الكلام لوضوحه فيقول فى الكامل جـ١ ص ١٢٨ : فهذا أوضح معنًى ، وأعرب لفظاً ، وأقرب مأخذا ، ويقول فى ص ١٢٩ : فهذا كلام واضح ، وقول عذب وقال فى جـ ٣ ص ١٦٤ فهذا من أجود الكلام ، وأوضحه معنى .

***

٢ – والمبرّد نحويّ لغويّ فقد يستوقفه إحساسه اللغويّ فيستطرد إلى شرح لغويّ فيقول فى المقتضب جـ١ ص ٥٦ :

«تفسير : يقال سلَقه إذا ألقاه على قفاه ، وإذا ألقاه على وجهه قيل بطَحه ، وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل قتّره ، وقطّره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نكَّته » .

***

٣ - والمبرّد مؤلّف فى أنساب العرب ،لذلك كان يعرض لبعض الأسباب فى المقتضب .
لمّا ذكر بيت بُجير بن زُهير :

صبَحناهم بألف مسن سُلَيم   وسبعٍ من بنى عثمانَ وافى

قال : بنو عثمان بن عمرو بن أدّ بن طابخة بن إلياس من مضر . هم مزينة جـ٢ ص ٤٦٥ .

وذكر نسب ثقيف جـ٣ ص ٣٢٠- وعمرو بن شيبان جـ٣ ص ٣٢١ كما عرض لنسب قريش والاختلاف فى تسميتهم بهذا الاسم جـ٣ ص ٣٢٠ وقد أكثر من ذلك فى الكامل جـ١ ص ١٨٩ جـ٢ ص ١٨٢ جـ٣ ص ٨٠ جـ٤ ص ١٩٨-١٩٩ .

* * *

٤ - التزم المبرّد فى المقتضب أن يُعبّر بجمع الجمع (أقاويل) فلم يستعمل(أقوالا) حتّى فى مقام يتطلّب جمع القلّة .

فيقول : ثلاثة أقاويل جـ١ ص١٤٠ جـ٣ ص ١٣٤ جـ٤ ص ٣٦٤ . وهذه الأقاويل الثلاثةجـ١ ص ٧٨ .

ويستعملها فى موضع قولَينْ فقال جـ١ ص ٢٣١ : « و (هَنٌ) فى بعض الأقاويل » .

والخلاف فى لام(هن) لا يتجاوز قولين : لامها واو أو هاء وذكرهما المبرّد فىجـ٢ ص٥٣٧.

وقال عن لغة الفكّ فى أمر المضاعف الثلاثىّ ، نحو : أردد : أجود الأقاويل وليس فيه إلا لغتان : الفكّ . والإدغام جـ ١ ص ١٨١ .

تكرر لفظ الأقاويل فى جـ١ ص ٢٦٦ جـ ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٤٤٧ . جـ ٣ ص ١٨٥ جـ ٤ ص٥٢٥ - ٥٦٥ .

وقال : أجود الأقاويل جـ١ ص ١٧٢ ، ١٤١ ، ١٨١ . أحسن الأقاويل جـ٢ ص ٦١٧ .
بعض الأقاويل جـ١ ص ٢٣١ جـ ٤ ص ٤٩١ أبعد الأقاويل ، جـ٢ ص ٣٦٣ .
أردأ الأقاويل جـ ٣ ص ١٣٥ . أقم الأقاويل جـ ٤ ص ٦٣٩ .

والمبرّد مع الجمهور فى أن تمييز الثلاثة إلى العشرة يكون بجمع القلّة إذ وجد (المقتضب جـ ٢ ص ٤٣٨) .

* * *

٥ ـ التزم المبرّد أنّ يقيّد جميع وعوده بالمشيئة (إن شاء الله) حتّى جعلها فى بعض العناوين فقال جـ ٢ ص ٥٦١ .

« بابُ الحروف التى تكون استفهاما ، وخبرا وسنذكرها مفسّرة فى أبوابها إن شاء الله » .

وقال جـ ٣ ص ٢٥٦ :

« باب من مسائل (أمْ) فى البابين المتقدّمين لنوضّح كلّ باب على حياله ، ونبيّنه من صاحبه إن شاء الله .

ويقولها عند الشروع فيما وعد به ويعبّر عن ذلك بعبارات مختلفة فيقول : ونحن ذاكرو ذلك إن شاء الله جـ ١ ص ١٩٣ ، ٢١٣ ، جـ ٢ ص ٣٣٢ ، ٣٧٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٣ ، ٥٣١ . جـ ٣ ص ٢ ـ ٣٢٤ ، جـ ٤ ص ٣٧٥

ونفسّر لِمَ ذلك إن شاء الله ؟ جـ ٣ ص ٣٦ ، ٢٧١ ، جـ ٤ ص ٣٧٧ ، ٥٤٥ ، ٥٧٧ .

وسنشرح ما ذكرنا إن شاء الله جـ ١ ص ١٤٨ ، ٩٨٠ ، جـ ٢ ص ٥١٦ جـ ٣ ص ١٨١ ، ٢٢٥ ، ٢٧٢ .

وسنبيّن جميع ذلك إن شاء الله جـ ١ ص ١٠٦ جـ ٢ ص ٥٢٨ جـ ٤ ص ٥٩٠ .

ويستعمل المشيئة فى غير ذلك أيضا فيقول :

فقِسْ ما ورد عليك من هذا إن شاء الله جـ ١ ص ٧١ جـ ٢ ص ٣٥٠ جـ ٣ ص ٣٠ .

فقس تُصِبْ إن شاء الله جـ ٢ ص ٤٦٨ ، ٤٩٨ جـ ٣ ص ٢٣١ ، ٢٤٣ .

وقد فسّرت لك باب العَدل لتناول القياس من قُرْب وتميّز بعضه من بعض إن شاء الله جـ ٣ . ص ٣٣٦ ، جـ ٤ ص ٦٢٢ .

وفيما ذكرت ما يدلّ على جميعها إن شاء الله جـ ١ ص ٦٦ ، ٢٥١ جـ ٣ ص ١٦٤ .

وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله جـ ١ ص ٢٢ ، ٩٦ ـ جـ ٣ ص ٢٩٢ .

وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله جـ ٣ ص ٣٣٢ .

وإذا صحّت الأُصول جرت المسائل على الاستقامة إن شاء الله جـ ٤ ص ٤٨٤ .

وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله جـ ٣ ص ٦٠٢

وانظر غير ذلك كثيرا جـ ١ ص ٨٢ ، ٩٨ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، جـ ٢ ص ٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٥٢٨ ، ٥٦٢ جـ ٣ ص٩٨ ، ٣٦ ، ٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٣٤٠ ، جـ ٤ ص ٤٠٤ ، ٤٢٢ ، ٣٩٧ ، ٤٨٧ ، ٦٣٢ ، ٤٥٢ ، ٥٧٣ ، ٦١٨ ، ٦٥٧ .

ووجدت المبرّد فى نقده لسيبويه يقول أيضا :

« وأحسب هذا فى الكتاب غلطا عليه بل لا أشكُّ فى ذلك إن شاء الله (الانتصار ص٣١٧) .

* * *

٦ – كان يؤثر أسلوب الإجمال ثمّ التفصيل فيأْتى مع أنَّ المشدّة بضمير الشأْن والكلام يستقيم من غير ضمير الشأْن فيقول :

١ – أعلم أنّه ما كان كذلك ممّا استوت فيه زيادتان فإنّك فى حذف – جـ٢ ص ٥٠٤ .

٢ – اعلم أنّه ما كان من ذلك لاعلامة فيه فإنّك إذا صغّرته ... جـ٢ ص ٥١٠ .

٣ – فاعلم أنّه من قال أسود : أسيود قال فى معاوية : مُعَيْوِية جـ ٢ ص ٥٥٢ .

٤ – ألا ترى أنّه ما كان على أفْعال نحو : أبيات ، وأجْمال لم تقل فيه إلّا أجَيْمال جـ٢ ص ٥٤٦ .

٥ – لأنّه ما كان على حرفين فلابدّ من ردّ الثالث جـ٢ ص ٥١٢ .

* * *

٧ – أكثر المبرّد فى كتابيه : المقتضب ، والكامل من تكرير لفظتين هما :(فاعلَمْ) ، و (يا فتى) .

فيقول فى المقتضب جـ١ ص ٢٢ : « فقلت : هذا أقومُ فاعلَمْ . وهذا تقومُ فاعلَمْ ، ورأيت تقوَم فاعلم » .

وقال فى جـ٢ ص ٣٧٠ « ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال فى رجل يسمّى بقولك مسامون هذا مُسْلمين فاعلم ... ومثل قولك مسلمين فاعلم عِسْلينٌ فاعلم » .

وقال فى الكامل جـ٥ ص ٣٢ « قولهم : هذه سنين فاعلم وهذه عشرون فاعلم » .

وقال فى المقتضب جـ٣ ص ١٦٤ « فيجوز أن تقول : لقيته كفَّةَ كفَّةَ يا فتى وكذلك هو جارى بَيْتَ بَيْتَ يا فتى » .

وقال فى الكامل جـ٥ ص ٣٣ : « وتقول هذه فلسطين يا فتى ، ورأيت فلسطين يا فتى » .

ويظهر أنَّ المبرِّد استعمل اللفظتين رمْزا للوَصْل وبيان حركة الإعراب أو حركة البناء وقد يستعملها في غير ذلك الغرض .

قال فى الكامل جـ ٦ ص ٥٧ « يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى » ذكر ذلك فى معرض تفسير معنى العَقّ واشتقاقه .

وقد استعمل سيبويه هاتين اللفظتين انظر جـ١ ص ٤٠١ ، جـ ٢ ص ٣٨١ وكذلك ثعلب فى مجالسه ص ٣٢٠ ولكنَّ المبرِّد أكثر من ترديدهما .

❋ ❋ ❋

٨ ــ وللمبرِّد أسلوب كرّر فيه أنَّ المفتوحة على غِرار قوله تعالى : (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) قال :

١ ــ « واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء ، أو واواً وقبلها ألف زائدة وهى طرف أنَّها تنقلب همزة » جـ ١ ص ١٨٧ .

٢ ــ « ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربت زيداً أنَّك لم تفعل زيداً » جـ٢ ص ٤٠٥ .

واعلم أنك إذا قلت : ظننت زيداً أخاك ، أو علمت زيداً ذا مال أنه لايجوز الاقتصار على المفعول الأوّل » جـ٢ ص ٦٠٣ ــ ٦٠٤ .

٤ ــ « قد علمتُ أنَّ زيد إذا أتاك أنَّه سيكرمك » جـ٢ ص ٦١٧ .

٥ ــ « ألا ترى أنَّك إذا قلت : أعطيت زيداً عمراً أنَّ عمراً هو المدفوع » جـ٣ ص١١٦ .

٦ ــ « واعلم أنَّك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق أنَّ أباه ومنطلقا في موضع نصب » جـ ٣ ص ٢٣٠ .

٧ ــ « ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا هذا الرجل أنَّك إنَّما توسّلت بهذا إلى دعاء الرجل » جـ ٤ ص ٥٦٢ .

وقد وقف المبرِّد عند إعراب الآية وقْفةً طويلة عرض هناك لما قاله سيبويه ولما قاله الأخفش ولما قاله الجَرْمِىّ ثمّ اختار له رأيا فى إعرابها .

ولمّا عرض للآية سيبويه جـ١ ص ٥٦٧ مثَّل بمثالين على غِرارها .

والطريف أنّ لملك النحاة الحسن بن صافى رسالة سمّاها (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) وجعل فى صدرها إعراب هذه الآية وقد ذكر الرسالة السيوطىّ فى الأشباه والنظائر وذكرها السخاوى فى كتابه : سفر السعادة .

* * *

٩ – تكرّر فى كلام المبرّد أسلوب الاستثناء من الاستثناء قال :

١ – «فلا يجوز فى قول البصريّين فى الكلام إلّا أنْ توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاء إلّا فى الشعر» جـ ٢ ص ٣٥٧ .

٢ – «لا يصلح فيهنّ إذا اجتمع اسم وفعل إلّا تقديم الفعل إلّا أن يضطرّ الشاعر»جـ ٢ ص ٣٥٩ .

٣ – «لم يكن فى زيد إلّا التنوين إلّا فى قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ) » جـ٢ ص ٥٨٣ .

٤ – «لأنّها لا تكون أسماء إلّا بصلة إلّا فى الاستفهام والجزاء» جـ٣ ص ٤٦ .

٥ – «ولاتقول على النعت : هذا خاتم حديدٌ إلّا مستكرها إلّا أن تريد البدل» جـ٣ ض٢٣٨.

٦ – «وتقول : مررت بثلاثة رجالٍ قيامٍ يا فتى لا يكون إلّا الخفض إلّا على ما يجوز من الحال» جـ ٤ ص ٥٨٢ .

٧ – «والاسم لا يكون إلّا نعتا من هذا الضرب إلّا أن تجعله حالا للنكرة» جـ٤ ص ٥٩٥

٨ – «فليس فيه إلّا الخفض إلّا جواز الحال» جـ٤ ص ٥٨٣ .

٩ – فلا تكون ألف الوصل إلا فيا ذكرت لك من الأسماء إلا الألف التى مع اللام للتعريف جـ١ ص ٢٣٣ .

وقد جاء هذا فى كلام سيبويه أيضا قال جـ ٢ ص ٧٣ :

«لأنّ النمر ليس فيه حرف إلّا مكسور إلّا حرفا واحدا وهو النون وحدَها» (يريد نَمِرِىّ فى النسب) .

* * *

١٠ - وقد حكى المبرّد كثيرا فى كتابه حالة الرفع فى الكلمة فى غير الاستفهام قال :

(١) «لأنَّ فُعول ، وفِعال يعتوران فَعْل الصحيح » جـ١ ص ١٢٣.

(٢) «ألا ترى أنَّ ميْت لو كان فَعْل لكان موت » جـ٣ ص ١٢٥ .

وهذا كثير فى سيبويه انظر جـ٢ ص ٨٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

كما حكى المبرّد حالة النصب فى المصادر قال :

(١) «ويكون المصدر استفعالا نحو :استخراجا ، واستكثارا » ، جـ١ ص ٦٣ .

(٢) «والمصدر اعلوّاطا » جـ١ ص ٦٣ ، ٦٤ وقال : ومصدره افعوّالا جـ٢ ص ٣٨٦ .

(٣) «لأنَّ المصدر على أفعلت إفعالا » جـ١ ص ٩٤ .

(٤) «فالمصدر من ذا استفعالا » جـ٢ ص ٣٨٥ .

(٥) «والمصدر أفعيعالا على وزن استخراجا فى السكون والحركة » جـ ٢ ص٣٨٧ .

ومثل هذا فى سيبويه أيضا قال جـ٢ ص ٢٣٤ : «وأمّا افتعلت فمصدره عليه افتعالا . والمصدر على أفعلت إفعالا » .

* * *

١١ - (قصّة هذا كقصّة هذا) . قد يبدو لنا أنَّ هذا أسلوب مُستحدَث ولكنّه تكرّر فى المقتضب .

١- يقول عن إنَّ وأخواتها : « لأنّها دخلت على الابتداء الخبر وقصّتها قصّة (كان) فى ذلك » جـ٤ ص٤٢٩ .

٢ - « فالقصّة فيه كالقصّة فيما قبله » جـ ٢ ص ٥٦٦ .

٣ - « لأنَّ قصّتها فيه واحدة » جـ ٢ ص ٥٦٧ .

٤ - « فقصّته قصّة فَعَل » جـ ١ ص ٩٣ .

٥ - قال عن لكنْ : « ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلَّا لترك قصّة إلى قصّة تامّة » جـ ١ ص ١٣ .

٦ – «لأنّه فهم القصّة فعنها يُجيب» جـ ٢ ص ٥٧٤ .

٧ – «لأنّ (أنّ) مصدر تُنْبِيء عن قصّة» جـ ٢ ص ٦١٣ .

وقد جاء ذلك فى سيبويه أيضا قال جـ ٢ ص ٣٣ : «وأمّا (كى) فتثقّل ياؤها وقصّتها كقصّة (لو)» وقال فى جـ ٢ ص : وقصّته كقصّته .

وقال جـ ١ ص ٤٨٣ : «فيدأ به مع القصّة التى لا يسأل عنها ... فإنّما يفرغ مّما يقصد قصده بقصّته» .

* * *

١٢ – جاء فى كلام سيبويه والمبرّد إدخال (أل) على (بعض) وعلى (كلّ) :

١ – قال المبرّد : فيجوز أن تعنى بعضا دون الكلّ جـ ٣ ص ٢١٤ .

٢ – فإذا أردت البعض جـ ١ ص ٣١ .

وقال سيبويه جـ ١ ص ٣٧٧ : فالبعض مذكّر .

وقد جاء ذلك فى شعر مجنون ليلى وفى شعر سُحيم عبْد بنى الحسحاس كما ذكرنا فى التعليق.

وانظر كشف الطرّة عن الغرة للآلوسى ص ٥٨ .

ومن عجائب المصادفات أنّ سيبويه والمبرّد منعا من حذف الفاء من جواب (أمّا) وخصّا ذلك بالشعر ثمّ جاء الحذف فى أسلوبهما .

قال المبرّد :

١ – «فأمّا تقديره عندنا أنّ المفعول مقدّم والفاعل مضمر» المقتضب جـ ٣ ص ٥٩ .

٢ – «أمّا قوله (لنبيّنَ لكم ونُقِرُّ فى الأرحامِ ما نَشاءُ) على ما قبله» المقتضب جـ ٢ ص ٣٢٢– ٣٢٣

٣ – فأمّا الموضع الذى تكون فيه مبتدأة وذلك قولك ...» المقتضب جـ ٢ ص ٣٠٠ .

وقال سيبويه جـ ٢ ص ٩ «عن ذِفْرَى» : «فأمّا من نوّنها جعلها ملحقة بهجْرَع» .

وقد احتفل المبرّد فى المقتضب بالمسائل التطبيقيّة فعقد لها أبوابا كثيرة كأن يقول :

مسائل طِوال يُمتحن بها المتعلّمون جـ ٢ ص ٣٤٨ جـ ٤ ص ٣٨٩ .

ويقول : هذه مسائل يَسيرة صدّرنا بها لتكون سُلّما إلى ما نذكره بعدها من مسائل طويلة أو قصيرة معمّاة الاستخراج ج ٣ ص ١٧٣ .

ويقول : ولهذا مسائل غامضة تأتى فى موضعها إن شاء الله ج ٤ ص ٤٩٩ من هذه الأبواب :

مسائل الفاعل ، والمفعول به ج ١ ص ١٤ .

مسائل كم فى الخبر ، والاستفهام ج ٣ ص ٥٤ . مسائل أىّ الاستفهاميّة ج ٢ ص ٥٦٥ . مسائل الصلة والموصول ج ٣ ص ١٧٠ . مسائل أفْعل مستقصاة ج ٣ ص ٢١٩ . مسائل أمْ فى البابين ج ٣ ص ٢٥٦ .

مسائل باب (كان) وباب (إنّ) ج ٤ ص ٤٣٣ .

مسائل (ما) ج ٤ ص ٥٠٤ .

مسائل (لا) ج ٤ ص ٦٥٣ .

مسائل الفاعل ج ٤ ص ٤٦٧ .

ولا يفوتنا أن نذكر أنَّ كثيرا من مسائله كان أقرب إلى الإلغاز والتعمية ، وأنَّ بعض المسائل قد وضعها على الخطإ . ولذلك كتب الزجّاج بخطّه على قوله : «مسائل يُمتحن بها المتعلّمون» زاد الزجّاج قوله : ويغلَط فيها المتعلّمون .

وشرَح الفارقىّ من هذه المسائل ١٩ مسألة ووعد أن يصنع كتابا آخر .

* * *

والطريقة الاستطرادية هى الغالبة فى تأليف المقتضب . تبع هذا أن أعيد حديث بعض المسائل فى مواضع كثيرة .

١ ــ الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرّر فى مواضع كثيرة .

٢ ــ (مَنْ) للعاقل ، و (ما) لغير العاقل ولصفات من يعقل وشواهد ذلك تكرّر فى سبعة مواضع .

٣ ــ دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرّر فى ستة مواضع .

٤ ــ وزن نحو سيِّد ، وكَيْنُونة والاستدلال على ذلك تكرّر فى خمسة مواضع .

٥ ــ أصل دم ، ويد والاستدلال على ذلك تكرّر فى أربعة مواضع .

لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

١ ـ موقفه من لغات العرب : أحيانا كان يشرح اللغتين ، ولا يفاضل بينهما كما صنع فى ما النافية ج ٤ ص ٥٠٠ .

وتارة كان يرجّح لغة على أخرى قال عن اللغة الحجازية فى مُوتَعِد وياتعد ، إنّها قبيحة ج ١ ص ٧٨ وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٠٣ .

ونسب إلى بعض العرب الغَلط فيقول فى ج ١ ص ٢٨٦ عن كسر كاف خطاب جماعة الذكور : وناس من بكر بن وائل يُجْرون الكاف مُجْرى الهاء إذ كانت مهموسة مثلَها وذلك غلط منهم فاحش لأنّها لم تُشْبِهها فى الخفاء الذى من أجْله جاز ذلك فى الهاء وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادث　　　من الدهر رُدّوا فضْلَ أحْلامِكِمْ رَدُّوا

وهذا خطأٌ عند أهل النظر مردود » . وانظر ج ١ ص ١١٤ من الأصل .

ووقع فى كتاب سيبويه نسبة الغلط إلى العرب ج ١ ص ٢١٧ ، ٢٩٠ ج ٢ ص ١٢٧ ، ٢٧٨ ، ٣٦٧ .

كما جاء فى ذلك تصريف المازنىّ ج ١ ص ٣٠٧ .

والمراد بالغلط التوهّم .

مذهب المبرد بين القياس والسماع

تمهيد ـ طغت موجة الخلاف بين النحويّين على كثير من مسائل القياس ، فما أكثر ما يتعثّر دارس النحو فى طريقه من هذه الاختلافات . لقد كان مما قنّنوه هذا الأصل : إنّما يقاس على الكثير لا على القليل ، ثم ترى كثيرا من النحويين يتخطى حدود هذا الأصل ولا ينتهى إلى معالمه ، وهذه أمثلة على ذلك :

١ ـ لا يشكّ إنسان فى كثرة إسم المفعول من الثلاثىّ وقد خالف الرّمانى فى صياغة اسم المفعول من نفع[1] .

---

(١) القياس والسماع للشيخ الخضر والبحر المحيط ج ١ ص ٣١٩ .

٢ – يقول : الرضيّ : فَعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقيسا شرْح الكافية ج ٢ ص ١٥٥

٣ – وقال أيضا : تَفْعال المصدر مع كثرته ليس قياسا مطَّردا الشافية ج ١ ص ١٦٧ .

٤ – فاعِل وفَعّال فى النسب لا يقيسهما سيبويه ج ٢ ص ٩٠ .

٥ – المجاز كثير جدًّا فى كلام العرب ثم نرى من يخالف فى القياس عليه المزهر ج ١ ص ٢١٣ .



وقد نرى فى كلامهم القياس على الشاذّ :

١ – سمع فى جمع هديّة هداوَى فجعل ذلك الأخفش قياسا . الشافية ج ٣ ص ٦١ ، ١٨٢ .

٢ – يقيس الفرّاءُ على ما سمع من عِدوىّ فى النسبة إلى عِدة . الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

ويقول أبو حيّان : وطالما بنى النحويّون الأحكام على بيت واحد أو بيتين .

لقد كان مّما طُعِن به المذهبُ الكوفىّ قياسُه على الشاذّ . قال الأندلسىّ فى شرح المفصّل : «الكوفيّون لو سمِعوا بيتا واحدا فيه جوازُ شىء مخالفٍ للأصول لا عتمدوه ، وجعلوه أصلا ، وبوّبوا عليه بخلاف البصريّين» .

وأقول : لو نظرنا فى مذهب البصريّين لوجدنا مثل هذا القياس عندهم .

قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «وسألت الخليل عن قول العرب : ما أُميلحه فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس لأنَّ الفِعْل لا يحقّر وإنّما تحقّر الأسماء لأنَّها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها فى أشياء كثيرة ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذى تصفه بالملح كأنّك قلت : مليّح شبّهوه بالشىء الذى تلفظ به وأنت تعْنى شيئا آخر نحو قولك : يَطؤهُم الطريق وصِيْد عليه يومان ونحو هذا كثير فى الكلام وليس شىءٌ من الفعل ولا شىءٌ ممّا سُمِّى به الفعل يحقّر إلّا هذا وحْدَه وما أشبهه من قولك : ما أفْعَله» .

فهل رأيت أعجب من هذا ؟ إنَّ ما ذكره سيبويه يصلُح أن يكون علّة وتوجيها لشىء ورد على خلاف القياس أمّا أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مثار الدهش .

ولو كان المسموع من العرب فى تصغير فِعْل التعجب كثيرا كثْرةً تُسوّغ القياس عليه لاحتملنا كُلْفته فكيف والمسموع لفظتان : ما أُميلحه ، وما أُحَيْسنه . انظر الخزانة ج ١ص ٤٧ المغنى ج ٢ ص ١٩٢ .

لقد نادى المبرّد وطالب بعدم الالتفات إلى الشواذّ والنّوادر .

فقال فى الكامل ج ١ ص ١٨٥ «القياس المطّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة » .

وقال أيضا : «إذا جعلت النوادر والشواذّ غَرَضَك واعتمدت عليها فى مقاييسك كثُرت زلّاتك »[1].

* * *

طرد المبرّد القياس فيما يأتى :

١ـ القياس على نحو قُرَشيّ وثَقَفيّ فى النسبّ — المقتضب ج ٣ ص ١٢٤ .

٢ـ مجئ فاعِل وفَعّال فى النسب مقيس . الهمع ج ٢ ص ١٩٨ ونقده لسيبويه .

٣ـ قلب الواو المكسورة أوّلا همزة قياس نحو إشاح . المقتضب ج ١ ص ٨٢ والكامل ٣ ص ٢٢٩ .

٤ـ فُعَل فى سبّ المذكور مقيس . — الكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .

٥ـ حروف الجرّ يقوم بعضها مقام بعض . — الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ .

٦ـ إعمال لكنْ المخفّفة قياس . — المقتضب ج ١ ص ٣٩ .

٧ـ مجئ أَفْعل التفضيل عاريا عن معناه قياس . المقتضب ج ٣ ص ٢١٦ الكامل ج ٦ ص ٩٦ .

٨ـ إعمال إنْ النافية إعمالَ ليس قياس . — المقتضب ج ٢ ص ٦٢١ .

* * *

وقاس على ما يراه غيره قليلا أو شاذًّا فأجاز القياس فيما يأتى :

١ـ جرّ حتى والكاف للضمير . — الهمع ج٢ ص٣٣ شرح الكافية ج٢ ص٣١٩

---

(١) الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤٩ .

٢ ـ الجمع بين فاعل نِعْمَ وتمييزها . المقتضب جـ ٢ ص ٤٣٣ .

٣ ـ القياس على تَغْلَبِي فى النسب بفتح اللام . شرح الشافية جـ ٢ ص ١٩ .

٤ ـ لا خلاف فى أنَّ جُموع الكثْرة لا تُجمع قياسا ولا أسماءُ المصادر ولا أسماءُ الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جَمْعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرّد والرّمانى وغيرهما قياس ذلك . الهمع جـ ٢ ص ١٨٣ .

قال أبو حيّان والصحيح مذهب سيبويه لقلّة ما جاء منه .

* * *

لم يلجأ المبرّد إلى التأويل فيما يأتى :

١ ـ أجاز دخول الفاء فى الخبر فى نحو قوله تعالى (والسَّارقُ والسَّارِقةُ فاقْطَعُوا) الكامل جـ ٦ ص ٢٢ .

٢ ـ تجرّ (مِنْ) الابتدائية الزمان ، كما تجرّ المكان . ابن يعيش جـ ٨ ص ١١ الخزانة جـ ٢ ص ١١ .

٣ ـ يوصف (اللَّهُمَّ) كقوله تعالى (قل اللَّهُمَّ فاطِرَ السمَّوَاتِ والأَرْضِ) المقتضب جـ ٤ ص ٥٢٢ .

* * *

قال فى نقده لسيبويه ص ٧٤ «لا ينبغى أن تَحْمِل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلا» .

١ ـ سمع فى النسب إلى شتاء شَتْوِىّ فجعلوه من شواذّ النسب .

وقال المبرّد : شتاءٌ جمع شَتْوة كصحاف جمع صَحْفة فعلى هذا شَتْوِىّ قياس شرح الشافية جـ ٢ ص ٨٢ .

٢ ـ قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهم إذ هم قريش وإذ ما مِثْلَهم بشَرُ

ليس من تقديم خبر (ما) عند المبرّد وإنّما «مثلَهم» حال وخبر (ما) محذوف . المقتضب ونقد سيبويه .

٣ ـ قول الشاعر : ونَهْنهتُ نفسى بعد ما كدْتُ أفْعَلَهُ . قال سيبويه : الفعل منصوب بأَنْ المحذوفة شذوذا ، وقال المبرد : الأصل أفعلُها ثمّ حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها على لغة من قال : والكرامةِ ذاتِ أكرمكم اللهُ بَهْ وهو أولى من قول سيبويه ... المغنى جـ ٢ ص ١٧٢ الهمع جـ ١ ص ٥٨ .

٤ ـ لا يلحّن العجّاج فى قوله : خَالَطَ مِنْ سَلْمى خَيَاشِيمَ وَفَا المقتضب جـ ١ ص ٢٤٥ .

إسراف المبرد فى رد الروايات

كانت للمبرد رغبة مُلِحّة فى أن تجرى المسائل على نظام مستقيم ، وقياس مطّرد ، فدفعه ذلك إلى أن يُنكِر بعضَ الروايات التى تخالف القياس العامّ ، واستكثر من ذلك حتى عرّض نفسه لأن يقول فيه علىّ بن حمزة فى كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) : «ولو تشاغل أبو العباس بمُلَح الأشعار ، ونُتَف الأخبار ، وما يعرفه من النحو لكان خيرا له من القطْع على كلام العرب وأن يقول : ليس كذا من كلامهم . فلهذا رجال غيره ويااليتهم أيضا يَسْلَمون» .

وقال عنه أبو الفتح بن جِنّى فى (المحتسب) بصدد ردّه روايةَ سيبويه للبيت :

فاليوم أشرب غَيْرَ مستحقِب إثمًا مِنَ اللهِ ولا واغـــــــلِ

«وأمّا اعتراض أبى العبّاس هنا على الكتاب فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنّه حكاه كما سمع ولا يمكن فى الوزن أيضا غيرُه وقول أبو العبّاس : إنّما الرواية : فاليوم فاشربْ فكأنّه قال لسيبويه : كذبتَ على العرب ولم تسمع ما حكيته وإذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السرف فقد سقطت كُلْفة القول معه» . الخزانة جـ٢ ص٢٧٩ جـ ٣ ص٥٣٠

وانظر الخصائص جـ ١ ص ٧٥ ، جـ ٢ ص ٣٤١ ، جـ ٣ ص ٩٦ .

وقال عنه ابن ولّاد فى الانتصار : «فهذا رجل يجعل كلامه فى النحو أصلا وكلام العرب فرعا فاستجاز أن يخطئها إذا تكلّمت بفرع يخالف أصله» .

ونذكر طرفا من إنكار المبرّد على سيبويه وغيرِه بعضَ الروايات :

١ – قال فى الأبيات الآتية فى نقده لكتاب سيبويه :

قد أصبحت أمّ الخِيار تَدّعِى ... علىّ ذنبــــا كلُّه لم أصنعِ

فأقبلت زَحْفا على الركبتين ... فثوبٌ نسيتُ وثوبٍ أجُرّ

ثلاث كلُّهـــن قتلت عمدا ... فأخـزى الله رابعـــة تعــود

قال : أخبرنا أبو عمر الجرمىّ بهذا كلِّه منصوبا وسمعنا بعض ذلك منصوبا من الرواة ص ٢٢

وانظر الخزانة جـ ١ ص ١٧٣ – ١٧٧ جـ ٢ ص ١٩٣ ، ابن يعيش جـ ٣ ص ٧٣ الكافية جـ ١ ص ٣١٧ .

٢ – قال فى الكامل جـ ٣ ص ١٥٠ «وشجى مُخفَّف الياء ومن شدّدها فقد أخطأ والمثل : ويل للشجى من الخلىّ الياءُ فى الشجى مخفَّفة وفى الخلىّ مُثقَّلة» .

٣ – قال فى الكامل جـ ٥ ص ٩٣ ، و ٩٤ : «ماء ولا كصدءاء – مثل حمراء ووزنها فَعْلاءُ وهى بئر واسمها ما ذكرنا عن الأصمعى وأبى عبيدة وكذلك سمعنا العرب تقوله ومن ثقَّل فقد أخطأ» .

وانظر إنكاره للروايات فى الكامل جـ ٢ ص ١٦٠ ، ٢٠٠ جـ ٤ ص ٢٧ – جـ ٦ ص ١٢٤ .

٤ – خطّأ من يوقع الضمير المتّصل بعد لولا : لولاى – لولاه – الكامل جـ ٨ ص ٤٨ – ٤٩ .

٥ – روى سيبويه بيت امرئ القيس جـ ٢ ص ٢٩٧ :

فاليوم أشربْ غَير مُستحقِب ... إثْمـــا من الله ولا واغِـــل

مستشهدا به على تسكين الفعل المرفوع (أشربْ) للضرورة .

ورواه المبرّد فى الكامل جـ ٣ ص ٧١ هكذا :

فاليـوم أُسْقَى غيرَ مستحقب ... إثما من الله ولا واغـــل

وقال علىّ بن حمزة فى التنبيهات : ولم يقل امرؤ القيس إلّا «فاليوم أشربْ» وهذا ممّا اشتهر به من تغييره لروايته ...

بين المـبرد والقراء

هذه الحملة الآثمة على القرّاء بتلحينهم ، وردّ قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواءها نحاةُ البصرة المتقدّمون ثمّ تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأَسْهمَ فيها . فالفرّاءُ ينسب الوهم إلى بعض القرّاء الذين تواترت قراءاتهم فى السبعة . كما كان للكسائى[1] مشاركة فى هذه الحملة .

وقد كان للمازنىّ أستاذ المبرّد نصيب موفور فى قيادة هذه الحملة الآثمة فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعْن على القرّاء ، والسُّخْرية منهم ، وَعَدِّهم من الجُهلاء الذين يَتعلّقون بالألفاظ ، ويَجْهلون المعانى .

وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل فى مقتضبه ما أثبته المازنىّ فى تصريفه من الطعْن على نافع بن نعيم أحد القرّاء السبعة .

وهذه أمثلة من تَطاوُله على القرّاء :

١ ـ قال فى الثانى من المقتضب ص ٤١٦ «وأمّا قراءة من قرأ (ثُمَّ لْيقْطَعْ فَلْيَنْظُر) فإنّ الإسكان فى لام (فلْينظر) جيّد وفى لام (لْيقطع) لحْن ، لأنَّ (ثمّ) منفصلة من الكلمة .

وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرىّ» .

---

(١) أنظر الخزانة جـ ٢ ص ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ . وقال أبو حيان فى البحر المحيط جـ ٥ ص ٤١٩ عن قراءة بمصرخى قال الفراء : «لعلها من وهم القراء فإنه قل من سلم منهم من الوهم» .

وقال الفراء فى كتابه : معانى القرآن : «فقرأها حمزة على هذا المعنى (إلا أن يخافا) ولا يعجبنى ذلك» وهى قراءة سبعية أيضاً أنظر النشر جـ ٢ ٢٢٧ ومعانى القرآن جـ ١ ١٤٥ .

وفى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٢٥٤ : «والزمخشرى فى طعنه على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) مسبوق أيضاً بالفراء فكان ينبغى الرد على الفراء فإنه هو الذى فتح باب القدح على قراءة ابن عامر» وانظر معانى القرآن جـ ١ ص ٣٥٧ — ٣٥٨ .

وفى البحر المحيط جـ ٨ ص ٢٣٢ : «قال خالف ابن هشام البزاز : سمعت الكسائى يقول : من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند السين فلسانه عجمى ليس بعربى» .

قال أبو حيان : «ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان» وقراءة البيان سبعية أيضاً أنظر فصل دال (قد) فى النشر جـ ٢ ص ٣ — ٤ ، و شرح الشاطبية ص ٩٠ — ٩١ .

وقراءة تسكين اللام فى (ثمّ لْيقطع) ، (ثمّ لْيقْضُوا) قراءة أربعة من السبعة . غيث النفع ص ١٧٣ شرح الشاطبيّة ص ٢٥١ ، النشر جـ ٢ ص ٣٢٦ .

٢ ـ فى القرطبي جـ٥ ص٢ «قال أبو العبّاس المبرّد : لو صلّيت خلف إمام يقرأ (وما أنتُمْ بمصرخيِّ) (واتّقُوا اللهُ الذى تَساءلونَ به والأَرْحام) لأخذت نَعْلى ومضيت» . وانظر الكامل جـ ٦ ص ١٥٥ .

والقراءتان سبعيّتان قرأ بهما حمزة .

قراءة (بمصرخيِّ) بكسر الياء المشدّدة هى لغة من لغات العرب.

انظر النشر جـ٢ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ وغيث النفع ص ١٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٣٢ .

وقد دافع عنها بقوّة أبو حيّان فى البحر المحيط . جـ ٥ ص ٤١٩ ـ ٤٢٠ .

وانظر توجيه قراءة (تَساءلونَ بِهِ والأَرْحامِ) فى البحر المحيط جـ ٣ ص ١٥٧ والنشر جـ ٢ ص ٢٤٧ والشاطبيّة ص ١٨١ .

٣ ـ فى الثانى من المقتضب ص ٤٥٣ : «وقد قرأ بعض القرّاء بالإضافة فقال (ثلثمِائةِ سِنينَ) وهذا خطأ فى الكلام غير جائز . وإنّما يجوز مثله فى الشعر للضرورة» .

وهذه القراءة سبعيّة . النشر جـ ٢ ص ٣١٠ ، غيث النفع ص ١٥٥ ، شرح الشاطبيّة ص ٢٤٠ والبحر المحيط جـ ٦ ص ١١٧ .

٤ ـ فى الرابع من المقتضب ص ٥٠٨ : «وقد قرأ بعض القرّاء (واختلافِ الّليْلِ والنّهارِ وَمَا أنْزَلَ اللهُ مِنَ السماء مِنْ رِزْقٍ فأَحْيَا به الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيها مِنْ كُلِّ دَابّةٍ وَتَصْرِيفِ الرياح آياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فعطف على (إنَّ) وعلى (فى) وهذا عندنا غير جائز» .

وقال فى الكامل جـ ٣ ص ١٥٤ عن هذه القراءة مثل ما قاله فى المقتضب وهى من السبعة (غيث النفع ص ٢٣٦ ، شرح الشاطبية ص ٢٧٩ ، النشر جـ ٢ ص ٣٧١ وأشبع القولَ فيها أبو حيّان فى البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٢ ـ ٤٣ .

٥ ـ فى نزهة الألبا . ص ٣٦٥ «حُكِيَ عن المبرّد أنّه قال : ما عرفت أو ما علمت أنّ أبا عمرو لحَن فى صميم العربيّة إلّا فى حرفَين : إحداهما (عَادَ لولَى) والأُخرى (يُؤَدِّهْ إليك) .

وهما من السبعة . النشر جـ ٢ ص ٢٤٠ ، غيث النفع ص ٦٦ والبحر المحيط جـ ٢ ص ٤٩٩ الإتحاف ص٤٠٣ .

٦ـ فى الأوّل من المقتضب ص ١١٤ «فأمّا قراءة من قرأ معائش فهمز فإنّه غلَط ، وإنّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبى نُعَيم ولم يكن له عِلْم بالعربيّة وله فى القرآن حروف قد وُقف عليها» .

كلام المبرّد هنا مأخوذ ممّا قاله المازنىّ فى تصريفه .

وهذه القراءة من الشواذّ (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٢ ، ٢٧٤ وغيث النفع ص ١٠١ . والبحر المحيط . جـ ٤ ص ٢٧١ ، جـ ٥ ص ٤٥٠ ، جـ ٨ ص ١٣ وشواذّ ابن خالويه ص ٤٢ .

٧ـ قال فى الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٦ : «فأمّا قراءة أهل المدينة (هؤلاء بَناتى هُنَّ أطْهَرَ لكم) فهو لحْن فاحش وإنّما هى قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربيّة» .

وهذه القراءة من الشواذّ (شواذّ ابن خالوية ص ٦٠ والبحر المحيط جـ ٥ ص ٢٤٧) وفى كتاب سيبويه جـ ١ ص ٣٩٧ : «وزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحنا وقال : احْتَبى ابن مروان فى هذه فى اللحْن» .

٨ـ منع سيبويه والمبرّد إدغام الراء فى اللام وقد جاء ذلك فى قراءة سبعيّة لأبى عمرو فى قوله تعالى (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يشاءُ) .

انظر سيبويه جـ٢ ص ٤١٢ والمقتضب جـ ١ ص ٢١٢ . والنشر جـ ٢ ص ٢٣٧ والإتحاف ص ١٦٧ ، وغيث النفع ص ٥٨ .

وقد أشبع السيوطىّ فى كتابيه : الاقتراح ، والإتقان القولَ فى الردّ على النحويّين كما تناول ذلك أبو حيّان فى مواضع كثيرة من كتابه : البحر المحيط[1].

* * *

وكان من المبرّد تفضيل لقراءة سبعيّة على أخرى سبعيّة :

١ـ قال فى المقتضب جـ ٤ ص ٤٤١ عن قوله تعالى : (أَوْجَاءُوكُمْ حَصِرتْ صُدُورُهم) : «فأمّا القراءة الصحيحة فإنّما هى : (أَوْ جاءُوكم حَصِرةً صُدُورُهم) .»

---

(١) أنظر رسالة (أبو العباس المبرد وأثره فى علوم العربية) للمؤلف ففيها عرض مفصل لهذا البحث والرد على النحويين .

وهذه القراءة التى جعلها المبرّد هى الصحيحة قراءة يعقوب من العشرة أمّا السبعة فعلى (حَصِرَتْ صُدُورُهم) . النشر ج ٢ ص ٢٥١ ، الإتحاف ص ١٩٣ .

٢ - قال فى الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : «والقراءة الجيّدة : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ منهم) وقد قرئ «إلّا قليلا منهم» .

وقراءة النصب سبعيّة أيضا قرأ بها ابن عامر . النشر ج ٢ ص ٢٥٠ . الشاطبية ص ١٨٤ غيث النفع ص ٧٦ .

٣ - فى المقتضب ج ١ ص ٢٥٩ فأمّا قراءة أبى عمرو : (هَثُّوِّب الكُفَّارُ ما كَانُوا يَفْعَلُونَ) فإنَّ التبيين أحسن ممّا قرأ . وهى سبعيّة (الإتحاف ص ٤٣٥) .

وقال أبو حيّان فى البحر المحيط ج ٤ ص ٨٧ : «وحكى أبو عمر الزاهد فى كتاب اليواقيت أنَّ أبا العبّاس أحمد بن يحيى كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع .

وقال : إذا اختلف الإعراب فى القرآن عن السبعة لم أفضّل إعرابا على إعراب فى القرآن فإذا خرجت إلى كلام الناس فضّلت الأقوى .

قال أبو حيّان : ونِعْمَ السلَفُ لنا أحمدُ بن يحيى . كان عالما بالنحو واللغة متديّنا ثقة» .

وانظر البحر ج ٢ ص ٢٣١ ، ٢٦٥ ، ٥٠٦ ج ٣ ص ٨٨ ، ٤٧٧ . ج ٤ ص ٨٧ ، ١١١

* * *

(ا) كان المبرّد يحتكم إلى صحّة المعنى ويترافع إليه فيقول :

١ - «وهذا باب إنّما يُصلحه ويُفسده معناه فكلُّ ما صلَح به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ ما فسد به المعنى فمردود» ج ٤ ص ٥٩٨ .

٢ - «فإنّما يَصِحُّ هذا ويَفْسُد بمعناه» ج ٤ ص ٥٧٩ .

٣ - «فبالمعنى يَصْلُح اللفظ ، ويَفْسُد» ج ٢ ص ٥٤٢ .

٤ - «فللمعنى صلَح» ج ٤ ص ٦٣١ .

* * *

(ب) وكان المبرّد يرجع فى المقتضب إلى أقوال المفسرين فقال :

١ ـ «وهذا لايعرفه المفسّرون ، ولا النحويّون. لا يعرفون (أم) زائدة» . جـ٣ ص ٢٦٠ .

٢ ـ «فإنّ المفسّرين يقولون فى هذا قولين» جـ ٤ ص ٣٥٢ .

٣ ـ «فقول النحويّين ، والمفسّرين فى هذا واحد» جـ ٤ ص ٤٣٧ .

٤ ـ «وكذلك قول المفسّرين» جـ ٤ ص ٤٤٢ .

٥ ـ «وأمّا المفسّرون فقالوا» جـ ٢ ص ٦١٠ ، وانظر الكامل جـ ٣ ص ٥٧ ـ ٥٨ .

وكذلك كان سيبويه يرجع إلى أقوال المفسّرين أيضا انظر كتابه جـ ١ ص ٤٦٤ ، جـ ٢ ص ٢٣ .

(جـ) أجاز للشاعر أن يراجع الأُصول المرفوضة وكرّر هذا فى المقتضب .

موقف المبرد من الكوفيين

أبو العبّاس زعيم من زُعَماء البصرة حمل لواء النحْو البصرىّ فى وقته ، ودافع دونه .

لم يصرّح باسم الكوفيّين فى المقتضب إلّا فى موضع واحد فى إعراب الأَسماء الستّة جـ ٢ ص ٤٣٦ .

وكان يكنى عنهم بقوم من النحويّين جـ ٢ ص ٤١٣ جـ ٣ ص ٢٦٦ أو ببعض النحويّين جـ ٣ ص ١٤٦ .

أو ببعض النحويّين من غير البصريّين جـ ٢ ص ٣٦٧ .

أو يقول : فإن زعم زاعم جـ ٤ ص ٤٤٦ . ثمّ بعد ذلك يأخذ فى ردّ أقوالهم وتضعيفها .

اصطلاحات المبرد

١ ـ سمّى الحال مفعولا فيها قال جـ ٤ ص ٤٧٧ :

« هذا باب من المفعول ولكنّا عزلْناه ممّا قبله لأنّه مفعول فيه وهو الذى يسمّيه النحويّون الحال » .

وقال جـ ٤ ص ٤٩٩ : « وكذلك الحال هى مفعول فيها » ، وانظر جـ ٤ ص ٤٨٢ .

وسيبويه سمّى الحال خبرًا قال فى جـ ١ ص ٢٢١ : « واعلم أنَّ كلَّ شىء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خَبَر » .

وانظر ص ١٩٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ .

٢ ـ سمّى المبرّد التوكيد المعنوىّ نعتا قال جـ ٣ ص ١٨٨ .

« وكذلك ما نعْته بالنفس فى المرفوع » .

وسمّى الضمير المنفصل المؤكِّد للمتّصل صفة قال جـ ٤ص ٤٢٦ :

« وقد يجوز أن تكون هذه التى بعد (تجدوه) صفة للهاء المضمرة » .

والمبرّد تبع سيبويه فى هذا ففى مواضع كثيرة من كتاب سيبويه كان يسمّى التوكيد نعتا .
انظر سيبويه جـ ١ ص ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥ جـ ٢ ص ٥ .

* * *

٣ ـ يعبّرُ المبرّد عن حذف جواب الشرط بحذف الخبر .

قال جـ ٢ ص ٣٦٤ فى قوله تعالى (ولَوْ أنَّ قُرْآنا سُيِّرَتْ به الجِبَالُ ...) .

وفى قولْ الشاعر : لو قدْ حداهنَّ أَبو الجُودىّ ...

« لم يأت بخبر لِعلم المخاطب » . وكذلك عبّر فى كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٣٠ ونجد هذا التعبير فى مجاز القرآن لأبى عبيدة وفى كلام الأصمعىّ. انظر الأصمعى ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

٤ – يعبّر عن الهمزة بالألف .

قال جـ ٢ ص ٢٩٠ : عن همزة المضارعة :

« والزوائد الألف وهى علامة المتكلّم وحقُّها أن يقال همزة » .

ويقول عن همزة الاستفهام : « ألف الاستفهام » جـ ٢ ص ٣٥٩ .

وقال جـ ٢ ص ٣٦٩ : « باب ألفات الوصل والقطع » . وهنّ همزات على الحقيقة » .

ونجد سيبويه يطلق على الهمزة ألفا أيضا انظر جـ ٢ ص ١٢٢ ، ص ٣٤٤ .

* * *

٥ – يصف الحرف المتحرّك بأنّه حرف حيّ .

فيقول جـ ٢ ص ٥٥٤ « والمتحرّك حرف حيّ » وانظر ص ٥٥١ .

ومثل ذلك فى سيبويه جـ ٢ ص ١١٧ .

* * *

٦ – عبّر المبرّد عن النهى بالنفى فى موضعين .

قال جـ ٤ ص ٤١٤ : (لا) فى النفى .

وقال جـ ٢ ص ٣١١ : « والنصب يجوز من أجل النفى » يريد النهى فى البيت السابق عليه وهذا – إن لم يكن تحريفا عن النهى – اصطلاح له .

وقد عبّر بالنهى فى قوله جـ ٢ ص ٣٣٠ : « و (لا) فى النهى » .

وقال جـ ٢ ص ٤١٦ : فأمّا حرف النهى فهو (لا) .

منهجى فى الشرح والتعليق

قلت فيما مضى إنَّ النحويّين الذين جاءوا من بعد سيبويه قد ترسّموا خطى كتابه ، واهتدَوْا بهديه .

لهذا عُنيت فى تعليقاتى ببيان صِلة (المقتضب) بكتاب سيبويه ، وهذه الصلة ليست موضوعا إنشائيًّا نستوحى فيه الخيال . إنّما بيانها ، والإفصاحُ عنها لا يكون بغير سَوْق نصوص سيبويه فى كلِّ مسألة عرض لها المبرّد ، وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ، ومدى استقلاله .

بذلت فى ذلك أقصى الجهد حتّى بلغت نصوص سيبويه التى تضمّنها التعليق – (١٥٥٠) نصّ .

وما من شكٍّ فى أنَّ المقتضب ، وكتاب سيبويه أقْدم ، وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربْط بينهما إنّما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو ، وتَدرُّجِه فى القرنين : الثانى والثالث فوق أن ذلك فيه كشف عن منابع المقتضب ومصادره التى اعتمد عليها واستمدَّ منها ، كما أنّه يُعتبر دِعامةً قويّةً فى الدراسات المقارنة .

وليس من غرضى فى إخراج المقتضب أن أزهو به ، وأَحُطَّ من قدْر سواه ، فإنّى أُكرم نفسى عن أن أكون كشخص كلّما ترجم لشاعر جعله أشعر الشعراء .

لذلك كلِّه يجمل بنا أن نكشف عن المصادر الأُولى ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، ولا يجمل بنا أن نكتفى بنسبة القول إلى المتأَخِّر وندَع المتقدّم عليه ، فهذا لون من التهاون والإغفال يجافى المنهج العلمىّ ، وأسوق لذلك مثالا :

قال أبو الفتح فى المنصف ج ١ ص ٣٠ – ٣١ : «وفَعْلَلِل : ذكر أبو عثمان أنّه يكون اسما ، وصفة ... وذكر أبو العبّاس أنّه إنّما جاء هذا المثال فى النعت ؛ نحو : جَحْمَرِش ، ونَخْوَرِش».

كلام أبى الفتح : (وذكر أبو العباس ...) يشعر بأنَّ هذا رأى للمبرّد انفرد به ، ولم يَشْرَكه فيه غيْره من السابقين عليه .

ولننظر ماذا قال سيبويه فى هذا ، وما الذى قاله المبرّد من بعده ؟

قال سيبويه جـ ٢ ص ٣٤١ : «ويكون على مثال فَعْلَلِل فى الصفة ، قالوا قهبلس، وجَحْمَرِش وصَهْصَلِق ، ولا نعلمه جاء اسما» .

وقال المبرّد فى المقتضب جـ١ ص ٥٥ : «ويكون على فَعْلَلِل نعتا وذلك قولهم : عجوز جحمرش وكلب نَخْوَرش» .

من هذا العرض يتبيّن لنا :

(ا) أن المبرّد لم يصنع أكثر من اختصار عبارة سيبويه ففى سيبويه زيادة توكيد وهى قوله : (ولا نعلمه جاء اسما) .

(ب) سيبويه مثّل بثلاثة أمثلة لا اعتراض عليها أخذ المبرّد منها مثالا ثمّ جاء بمثال من عنده أخطأ فيه .

فنَخْوَرِش ليس من أبنية الخماسىّ المجرّد وإنّما هو رباعىّ مزيد بحرف على وزن فَعَوْلل وزيادة الواو هنا أصل اتّفق عليه النحويّون ومنهم المبرّد قال فى المقتضب جـ ١ ص ١٠٠ :

«الياء ، والواو لا تقع واحدة منهما أصلا فى ذوات الأربعة إلّا فيما كان مضاعفا ؛ نحو : الوحوحة ، والوعوعة ، وما كان مثله» وجعل الواو زائدة إذا صحبت ثلاثةَ أصول كالياء جـ ١ ص ٤٥ ولم يخالف الجمهور عندما أحصى مواضع أصالتها كما سيأتى .

لذلك كان يجمل بأبى الفتح أن ينسب القول إلى سيبويه لا أنْ يخصّ به المبرّد ، أو يقول : سيبويه ، والمبرّد .

* * *

الرجوع إلى سيبويه فى كلّ مسألة من الصّعوبة بمكان ولا شىء أشقّ منه ، وليس أدلّ على ذلك من أنّه قد خفى بعض ما فى سيبويه على كثير من الأئمّة الأعلام فكيف بغيرهم ممّن لم يبلغ مَبْلغهم ، ولم يدرك شأوهم ؟

وسأضرب لذلك بعض الأمثلة :

(أ) أجاز المبرّد تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثيّ الواويّ في الضرورة وقال إنّ البصريّين أجمعين لا يُجيزون ذلك وهذا نصّه في المقتضب جـ ١ ص ٩٢ : « فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء. هذا قول البصريّين أجمعين ولست أراه ممتنعا عند الضرورة ».

والنحويّون من بعد المبرّد قالوا : إنّ المبرّد انفرد بهذا القول دُونَ البصريّين أجمعين وقال أبو عليّ وأبو الفتح : إنّ المبرّد قد خالف القياس والسماع وإنّه في هذا القول بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول (انظر المنصف جـ١ ص ٢٧٨ ، ٢٨٥).

وتعليقي على ذلك أنّ سيبويه سبَق المبرّد بذلك القول فقد قال في كتابه جـ٢ ص ٣٦٧ « قالوا مخيوط. ولا يُستنكَر أن تجئ الواو على الأصل ».

هذا النصّ في سيبويه قد خفي على المبرّد وعلى غيره ممّن جاء بعده نعم إنّ سيبويه قال في جـ ٢ ص ٢٦٣ — ٣٦٤ عن تصحيح اسم المفعول المذكور : «ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات ».

(ب) حكى الزجّاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة : مشتقّ من أله . أومِنْ (لاه).

فردّ عليه أبو عليّ في كتابه (الإغفال) (كتاب تعقب فيه ماأغفله شيخه الزجّاج) «بأنّ هذا الذى حكاه عن سيبويه سهْو ...

وردّ ابن خالويه على أبي عليّ بأنّه قد صح القولان عن سيبويه ولا يُنكَر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند الزجّاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهوا.

وقد وقعت إلينا مسائلُ جَمّة روى فيها سيبويه الجواب عن الخليل ولم يضمّن كتابه شيئا من ذلك ...

وردّ أبو عليّ في كتابه (نقْض الهاذور) (كتاب ردّ فيه على ابن خالويه) «بأنّ الذى يحكى هذه الحكايات مُتقوِل كذّاب ، ومُتَخوّض أفّاك ، لا يشكُّ في ذلك أحد له أدنى تنبّه وتيقُّظ ، ولم يَصْغَ إلى القبول منه ، والاشتغال به إلّا الأغْمار الأغْفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ، ورواياتهم ...»

والبغدادىّ مع غزارة علمه ، وسعة اطلاعه — روى لنا هذه المعركة الحامية واكتفى بأن يقف موقف المتفرّج فلم يحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى كتاب سيبويه وتحكيمه فى هذا النزاع .

انظر الخزانة جـ٤ ص ٣٤١ — ٣٤٢ .

وأقول : ذكر سيبويه فى جـ١ ص ٣٠٩ أنّ لفظ الجلالة مشتقّ من(أَله) ثمّ ذكر فى جـ٢ ص ١٤٤ : أنّه مأخوذ من (لاه) .

(جـ) صرّح سيبويه بأنّ (مِنْ) إذا كُفّت بما قد تكون بمعنى (ربّما) واستشهد لذلك بقول أبى حيّة النُّمَيرى :

وإنّا لمما نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَربةً   على رأسه تُلقِى اللسانَ مِنَ الفَمِ

انظر جـ١ ص ٤٧٦ — ٤٧٧ .

لم يقف أبو حيّان على كلام سيبويه هذا فقال فى كتابه الارتشاف :

«وزعم السيرافىّ ، والأعلم ، وابن طاهر ، وابن خروف أنّ (مِنْ) إذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى (ربّما) وزعموا أنّ سيبويه يشير إلى هذا المعنى فى كلامه ، وأنكر الأستاذ أبوعلىّ وأصحابه ذلك وردّوه ...) » .

وتبع أبا حيّان ابنُ هشام فى موضعين من المغنى جـ٢ ص ١٠ ، ١٦ وانظر الخزانة جـ٤ ص ٢٨٣ .

وقد سبق ابنُ الشجرىّ فنسب قولَ سيبويه إلى المبرّد فقال فى أماليه جـ٢ ص ٢٤٤ :

«وقد كفّوا (مِنْ) بـ(ما) فقالوا : إنّى لَمِمّا أَفْعَلُ ، قال أبو العبّاس المبرّد : يريدون : لربّما أفعل وأنشد لأبى حيّة النُّمَيرىّ :

وإنّا لمّا نضرب الكبشَ ضَرْبَة   على رأسه تُلقِى اللسانَ من الفمِ

المبرّد ذكر ذلك فى المقتضب جـ٤ ص ٤٨٥ ولكنّه مسبوق بسيبويه .

* * *

حرصت على أن أتتبّع كلَّ ما قاله سيبويه عن المسألة الواحدة فى مواضع متفرّقة من كتابه وكان من أثر هذا التتبُّع أن سجّلت على سيبويه تَناقُضا بين أقواله فى أربعة مواضع وهى :

(ا) الهمزة المتصدّرة أربعةَ أُصول فى الأسماء ؛ نحو : إصْطَخْر ، وإصْطَبْل وابراهيم ، وإسماعيل لسيبويه فيها نصوص يُعارِض بعضُها بعضا .

قال بما يفيد زيادتها فى جـ٢ ص ٢٤٣ .

وقال بما يفيد أصالتها فى جـ٢ ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٤٣٦ .

وانظر تفصيل ذلك فى كتابى : المغنى فى تصريف الأفعال ص ٨٢ –٨٣ .

(ب) الصفات نحو : عطشان ، وسكران ، جعل سيبويه علّةَ منع صرفها مشابهةَ الألف والنون لألفى التأنيث الممدودة . وعدّد وجوه هذا الشبه فى جـ٢ ص ١٠ .

ثمّ جعل النون بدلا من الهمزة فى جـ٢ ص ١٠٨ ، ٣١٤ .

(جـ) الوصف الذى على وزن فَعالِ فى سبِّ الأُنثى . قال عنه سيبويه إنّه مختصّ بالنداء لا يقولون فى غير النداء : جاءتنى خَباثِ ، ولكَاعِ جـ١ ص ٣١١ .

ثمّ قال فى جـ٢ ص ٣٨ : ومّما جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخَباثِ . ويالكاعِ .

(د) قال سيبويه فى جـ١ ص ٢٠٤ إنّ خَلْف ، وأمام ، وتحْت لا تستعمل أسماء إلّا فى القليل أو فى الشعر .

ثمّ قال فى جـ١ ص ٢٠٧ إنّ استعمالها أسماءً أكثرُ وأجْرى فى كلامهم .

ومن عجَبٍ أن يُتابع المازنىّ سيبويه على تناقضه فى المسألة الأُولى . وأن يتابعه المبرّد على تناقضه فى المسألة الثانية والنحويّون يقولون : إنّ المبرّد خالف سيبويه ، وادّعى أنّ النون بدل من الهمزة فى نحو عطشان وما دَروْا أنّ سيبويه قال بذلك فى موضعَين من كتابه .

***

بقى شىءٌ : ماذا أقول عن الأبواب ، والمسائل التى لم أجد لها أصلا فى سيبويه ؟ . أيجوز لى أن أقول : إنّ سيبويه لم يعرِض لها ؟

إنّ لى تَجْرِبةً مع سيبويه ، وهذه التجْرِبةُ لا تُشجّعنى على أن أقطَع بأنّ شيئا ما ليس فى كتاب سيبويه لأنّنى لم أعثر عليه .

لذلك فكلٌّ ما أستطيع أن أقوله : إنّنى لم أعثر عليها فى سيبويه ، فجائز أن يكون سيبويه لم يعرِض لها ، وجائز أن يكون عرَض لها ، ولكنّنى لم أهتدِ إلى مكانها .

وسأقصّ على القارئ بعضا من هذه التجربة :

(ا) عقد سيبويه لـ(إذَنْ) الناصبة للمضارع بابا استوفى فيه كلّ أحكامها وشواهدها فى جـ١ ص ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ .

ونسب إليه النحويّون أنّه يقول :(إذن) جواب وجزاء ، ثمّ اختلفوا فى المراد من الجواب ، والجزاء ، وهل يكون ذلك فى كلّ موضع أو يكون فى غالب أحوالها ؟

رجعت إلى هذا الفصل فلم أجد سيبويه يذكر فيه سوى أنّها جواب ولم يذكر أنّها جزاء فقلت فى نفسى : لو بقى شىء من أحكام (إذن) لم يعرض له سيبويه فى هذا الفصل لكان من المظنون أن يُعاود الحديثَ فيها مرّةً أخرى ، وأقمت على هذا الزعْمِ سنوات ثمّ وقفت فى الجزء الثانى ص ٣١٢ على قول سيبويه : « وأمّا إذن فجواب وجزاء » – ولم يقل فى هذا الموضع أكثرَ من هذه الجملة .

(ب) ذكر ابن سيدهْ فى المخصّص جـ١٣ ص ١٧ ، ٨٩ ، وأبو الفتح فى المنصف جـ١ ص ٥٩ وابن يعيش جـ٥ ص ١٢٢ وغيرهم أنّ تاء بنت ، وأخت للإلحاق بجذع ، وقفل .

هالنى ذلك إذ لم أر إلحاق ثلاثىّ بثلاثى فى غير هذا ثمّ إنّ التاء تدلّ على التأنيث وشأن حرف الإلحاق ألّا يدلّ على معنى .

بحثت كثيرا فى كتاب سيبويه عن هذا فلم أهْتدِ إلى شىء منه ثمّ مضت سنون وعثرت على هذا فى باب الوقف جـ٢ ص ٢٨١ .

فمن كان يَخْطُر بباله أن يعرض سيبويه فى باب الوقف لمسألة فى الإلحاق ؟

* * *

(جـ) بحثت فى باب جمع التكسير عن صيغة فَعَّالة التى تفيد الجمع كجمّالة ، وخيّالة

فلم أعثر على ذلك ثمّ وجدته يقول فى باب النسب جـ٢ ص ٩١ : «وقالوا للذى السيف سَيّاف وللجميع سَيّافة» .

ولا أطيل بذكر أمثلة أخرى .

* * *

٣ ــ كذلك حَرصت على أن يكون تعليقى على كلام المبرّد بعد تتبّع كلّ ما قاله فى المقتضب وفى غيره ممّا يتّصل بهذا الموضوع فأحيانا كنت أرى كلامه مُجْملا فى بعض المواضع ، ومفصّلا واضحا فى موضع آخر فأُحيل المجمل على المفصّل ومثال ذلك .

(ا) قال فى جـ٢ ص ٣٤٣ : «ولإذا موضع آخر وهى الّتى يقال لها حرف المفاجأة ،وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ... وتكون جوابا للجزاء كالفاء» . فظاهر هذا النصّ أنّ (إذا) الفجائيّة حرفٌ لا ظرف .

ولكن مراجعة ما قاله عنها فى موضعين من الجزء الثالث ،ص١٥٨–١٥٩ ، ٢٤١– تقطع بأنّها ظرف عنده . لذلك نحيل قوله : (حرف المفاجأة) على أنّه يريد من الحرف الكلمةَ لا الحرفَ الذى هو قسيم الاسم ، والفعل .

(ب) حديثه عن ناصب اسم المصدر من نحو قوله تعالى : (وَتَبتَّلْ إليهِ تَبْتِيلاً) (والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا) كان مجملا فى الجزء الأوّل .

هل يرى أنّ الناصب له الفعل المذكور لأنّه بمعنى الفعل المحذوف أو الناصب له هو الفعل المحذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ؟

ولكنّه فى الجزء الثالث ص ١٨٤ كان صريحا فى أنّ الناصب هو الفعل المحذوف وقد نسب إليه السيوطى ذلك فى الهمع جـ١ ص ١٨٧ .

أمّا ابن يعيش جـ١ ص ١١٢ ، والرضى فى شرح الكافية جـ١ ص ١٠٤ فقد نسبا إليه أنّ الناصب هو الفعل المذكور .

* * *

وأحيانا كنت أجد تعارُضا وتضارُبا بين أقواله فأُسجّل عليه ذلك ومن أمثلة ذلك :

(ا) جعل المبرّد ألف أَرْطَى للتأنيث فى جـ٢ ص ٥٠٤ .

وهذا يخالف ما أجمع عليه النحويّون من أنّ ألف أَرْطَى للإلحاق بجعفر كما يخالف ما قاله المبرّد فى غير موضع من المقتضب والكامل .

قال فى المقتضب جـ٢ ص ٣٩٢ «ويدلُّك على أنّ الألف ليست للتأنيث أنّك تقول فى الواحدة أرطاة » .

وقال فى جـ٢ ص ٥٢٧ « وذلك قولك فى أَرْطَى أُرَيْطٍ لأنّ أَرْطَى ملحق بجعفر ، وليست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنّك تقول فى الواحد أرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم يدخل عليها هاءُ التأنيث ، لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث » .

وقال فى جـ٣ ص ٢٩٨ : وكذلك أرطى ملحق بجعفر .. وانظر الكامل جـ٦ ص ١٩٩ .

وتقدم لنا متابعته لسيبويه فى نون نحو عطشان .

وما قاله فى اعتراض الشرط على الشرط . وفى كلمة نَخْوَرِش .

٤ ـ المقتضب لم يكتب له حظٌ من الذُيوع والشُهْرة لذلك لصِقَتْ بمذهب المبرّد أقوال كثيرة تخالف ما سجّله فى مقتضبه وبعضها يخالف ما أثبته فى الكامل أيضا . فكان تصحيح مذهب المبرّد وتصفيته ممّا علق به مهمّة أخرى أضيفت إلى إخراج المقتضب .

وأنا ـ علم الله ـ ما وقفت على هذه المسائل عفْوا صفْوا ، ولا وافتنى رَهْوا سَهْوا ، وإنّما كان ذلك ثمرة استقراء كثير من كتب النحو منذ ربع قرن .

لم أقنع فى دراستى لمذهب المبرّد بكتبه المطبوعة ، والمخطوطة وإنّما وجّهت عنايتى إلى استقراء كثير من كتب النحو وجمْع ما تفرّق فى ثناياها من أقوال للمبرّد ثمّ عارضت ماجمعته على ما قاله المبرّد فى كتبه فكان من ثمرة هذه المعارضة الوقوف على هذه المسائل .

ولست أنكر أن يكون للنحوىّ قولان فأكثر فى المسألة الواحدة .

وقد عقد أبو الفتح فى الخصائص جـ١ ص ٢٠٠ ـ ٢٠٨ بابا لذلك .

وبجانب هذا لا نستطيع أن ننكر أنّ اضطرابا كثيرا وقع فى تصوير بعض المذاهب فى الكتاب الواحد وفى الكتابين لمؤلّف واحد ومن أمثلة ذلك :

(١) ينسب الرضىّ إلى الزجّاج أنّه يقول ببناء المثنّى ، وجمع المذكّر (شرح الكافية جـ ٢ ص ١٦١) .

ثمّ ينسب إليه فى موضع آخر أنّه يقول بإعراب المثنى ، وجمع المذكّر (شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٩) .

وابن يعيش جـ٤ ص ١٣٩ يقول : المثنّى معرب عند الزجّاج ، والسيوطى فى الهمع جـ١ ص ١٩ . وفى الاشباه جـ٣ ص ٤ ينسب إلى الزجّاج أنّه يقول ببناء المثنى وجمع المذكر وانظر الإنصاف ص ١٩ .

وفى غَمْرة هذا الاضطراب لا ندرى ، هل المثنى ، وجمع المذكّر معربان أو مبنيان عند الزجّاج ؟

(ب) ينسب الرضىّ إلى المبرّد أنّه يُثنّى جميع المركبات المزجيّة حتّى نحو سيبويه (شرح الكافية جـ١ ص ١٧٣) وهذا يوافق ما فى المقتضب وينسب إليه خلاف هذا فى جـ ١ ص ٢٣٦ .

(جـ) نسب أبو الفتح فى سرّ الصناعة جـ١ ص ١٤٦ إلى المبرّد أنّ المستثنى منصوب بفعل محذوف وهذا يوافق ما فى المقتضب وما فى الكامل أيضا ثمّ نسب إلى المبرّد فى الخصائص جـ ٢ ص ٢٧٦ أنّ (إلّا) هى الناصبة لأنّها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى .

وكذلك صنع ابن يعيش فنسب إلى المبرّد فى جـ٢ ص ٩ أنّ الناصب للمستثنى فعل محذوف دلّ عليه مَجْرَى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى وفى ص ٧٦ نسب إليه أنّ الناصب هو (إلّا) نيابةً عن أستثنى .

(د) يقول أبو الفتح فى الخصائص جـ١ ص ١٨٨ ، جـ٢ ص ٣٨٣ : إنّ مذهب الكوفيين جواز تقديم خبر ليس عليها .

ويقول الأنبارىّ فى الإنصاف فى صدر المسألة ١٨ : ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ومثله فى ابن يعيش جـ ٧ ص ١١٤ وشرح الكافية جـ ٢ ص ٢٧٦ والأشباه جـ ٢ ص ٥٧ ، والأشمونى جـ ١ ص ٢٩٠ .

(هـ) نسب ابن يعيش جـ ٢ ص ٥٢ إلى الأخفش أنّه يقول بقياسيّة المفعول معه ونسب إليه الأشمونى جـ ٢ ص ٢١ أنّه يقول إنّه سماعىّ .

لقد اتَّصلت العناية بكتاب سيبويه جيلا بعد جيل ، وطبقةً بعد طبقة . فشرّق وغرّب ، وملأت شهرتُه الخافِقَيْن ، ولم تَحُلْ هذه الشهرةُ دون أن يُنسب إلى سيبويه ما يخالف ما سجّله فى كتابه ، ومن أمثلة ذلك .

(ا) صرّح سيبويه فى أربعة مواضع من كتابه – وهذا فيما أحصيتُ – بوجوب توكيد المضارع الواقع فى جواب القسم المستكمل بقيّةَ الشروط وعلّل لذلك . انظر ج١ ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ – ج ٢ ص ١٤٩ .

ثمّ ينقل ابن يعيش فى ج٩ ص ٣٩ عن أبى علىّ أنّ التوكيد هنا غير لازم وأنّ ذلك مذهب سيبويه .

وكرّر ذلك فقال فى ص ٤٣ : وزعم أبو علىّ أنّه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك.

(ب) تضعيف آخر الكلمة إنّما يكون فى حالة الوقف فلو ضعّفت الكلمة فى الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ومحلُّه الضرورة . بهذا صرّح سيبويه فى كتابه ج ٢ ص ٢٨٢

والرضىّ فى شرح الشافية ج٢ ص ٣٢٠ يقول : « وليس فى كلام سيبويه ما يدلّ على كونه شاذًّا أو ضرورة ». وقد ردّ عليه البغدادى فى شواهد الشافية ص ٢٤٧ .

(ج) نسب ابن يعيش ج٧ ص ١٤٤ إلى سيبويه أنّ التعجّب من صيغة أَفْعَلَ موقوف على السماع .

ونسب إليه الرضىّ القياس (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٦) .

وكلام الرضىّ يوافق ما فى كتاب سيبويه ج١ ص ٣٧ .

(د) نسب أبو حيّان إلى سيبوية أنّ كاف الجرّ تجرّ الضمير فى اختيار الكلام وردّ عليه البغدادىّ بأنّ ذلك فى ضرورة الشعر (الخزانة ج ٤ ص ٢٧٥) .

وما ذكره البغدادىّ يوافق ما فى كتاب سيبويه ج١ ص ٣٩٢ .

(ه) فى جازم جواب الطلب قولان ذكرهما سيبويه ج١ ص ٤٤٩ .

يرى سيبويه أنّ الجازم هو (إن) الشرطيّة المقدّرة ويرى الخليل أنّ الجازم هو الطلب نفسُه لما قام مقام أداة الشرط ، وقد حكى القولين الرضىّ أيضا شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٧ .

أمّا أبو حيّان فقد جعل مذهب الخليل وسيبويه مذهبا واحدا وهو الجزم بالطلب نفسه (انظر البحر المحيط جـ ١ ص ١٧٥) . ثمّ تبعه ابن هشام فى المغنى جـ١ ص ١٨٧ .

* * *

هذا وقد رأيت من متابعة أحاديث المبرّد أنه كرّر حديثه عن بعض المسائل فى مواضع من المقتضب وفى الكامل ممّا يدلّ على تمسّكه بهذا الرأى ثم ترى بعضهم ينسب إليه خلافَ هذا كما رأيتُ أنَّ بعضهم اعتمد على نصٍّ مبتور للمبرّد فوقع فى هذا الخطإ . ومن أمثلة ذلك :

(ا) البيت :

معـــاوى إنَّنـــا بشَر فأَسجِحْ فلسنا بالجبـــا ل ، ولا الحديدا

استشهد به سيبويه فى أربعة مواضع من كتابه للعطف على الموضع وجاوزها كلَّها المبرّد فى نقده لسيبويه ثمّ استشهد بالبيت فى ثلاثة مواضع من المقتضب للعطف على الموضع أيضا .

ثمّ يقال بعد هذا : إنَّ المبرّد ردَّ على سيبويه روايته لهذا البيت . !

(ب) ذكر المبرّد فى موضعين من المقتضب ثمّ ذكر فى الكامل أيضا أنَّ(ما) النافية يبطل عملها بوقوع (إن) الزائدة بعدها موافقا لسيبويه واستشهد بقول زُهير :

ما إنْ يكادُ يُخلِّيهم لوِجْهتهم تَخالجُ الأَمرِ إنَّ الأَمْرَ مشترَكُ

وبقول الآخر :

فمـــا إنْ طِبُّنـــا جُبنٌ ولكنْ منـــايانا ودولةُ آخرينـــا

ثمّ بعد هذا يقال : إن المبرّد خالف سيبويه فأجاز إعمال (ما) النافية وإن وقعت بعدها (إنْ) الزائدة .

(جـ) كلام المبرّد صريح فى أنَّ تصحيح نحو (فُعُل) من الأَجوف جائز فى الضرورة .قال فى المقتضب جـ ١ ص ١٠٤ : «وقلّما يبلغ به الأَصل وهو جائز ، ولكنّه مجتنب لثقله » وابن يعيش جـ١٠ ص ٨٥ ينسب إلى المبرّد الجواز مطلقا ويسوق نصّ المبرّد المذكور مبتورا فيقف عند قوله : وهو جائز ويترك قوله : (ولكنّه مجتنب لثقله) . ولو ساق النصّ كاملا ما وقع فى هذا الخطإ .

(د) لم يخالف المبرّد سيبويه فى علميّة أسماء الأُسبوع وإنّما خالفه فأجاز تصغيرها ومنع منه سيبويه ونسب إليه السيوطىّ فى الهمع جـ١ ص ٧٤ أنّه خالف سيبويه فى علميّتها .

(هـ) نسب إلى المبرّد أبو حيّان فى البحر حـ ٧ ص ٤٧٧ والسيوطى فى الهمع جـ٢ ص ٧٨ أنّه يرى وجوب توكيد المضارع الواقع بعد (إمّا) وأشار السيوطىّ إلى أنّ الدافع له أنّه لم يقع فى القرآن إلّا مؤكّدا بالنون .

وقد يكون مبعث هذا الوهم أنّ المبرّد بعد أن مثّل فى الكامل بأمثلة أُكّد فيها المضارع بعد (إمّا) وبأمثلة خلت من التوكيد قال : وفى القرآن (فإمّا تَرَيِنَّ من البشَرِ أحَداً) (وإمّا تُعْرِضَنّ عنهم) وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٥٧ .

* * *

ولى وَقْفةٌ مع السيرافىّ : إنّ السيرافىّ له مشاركة فى هذه المسائل التى نُسِبتْ إلى المبرّد وفى المقتضب ما يعارضها ، كيف شارك فى هذا وهو الذى قرأ نسخة المقتضب ، وأصلح مافيها وسجّل ذلك بخطّه على أجزائها الأربعة ؟ !

ربّما تكون قراءته للمقتضب متأخّرة عن أقواله هذه وإذا كانت متقدّمة فقد فاته أن يرجع إلى المقتضب ولا يلزم من قراءته لكتاب كبير كالمقتضب أن تكون كلٌّ مسائله عالقة بذهنه حاضرة فى خاطره .

إنّ السيرافىّ لم يرجع إلى نقد المبرّد لسيبويه ولا إلى المقتضب فى المسألة الآتية :

المبرّد فى نقده لسيبويه أجاز أن يُنادَى ما سُمّى به من الموصول المحلّى بأل (الانتصار ص٢٤٣) .

ثمّ قال فى المقتضب جـ٤ ص ٥٢٣ :

« واعلم أنّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...»

وجعل قول الشاعر :

مِن أجلك يا التى تيّمتِ قلبى ... وأنتِ بخيـــلةٌ بالودّ عنّى

ضرورة كما قال سيبويه .

ثمّ يقول السيرافىّ فى تعليقه على سيبويه جـ١ ص ٣١٠ :

« كان أبو العبّاس لا يُجيز (يا التى) ويطعن على البيت . وسيبويه غير متّهم فيما رواه ».

فالسيرافىّ لم يرجع إلى المقتضب فى هذا ولا إلى نقده لسيبويه أمّا السيوطىّ فى الهمع جـ ١ ص ١٧٤ والأشمونى ، والخُضَرىّ فينسبون إلى المبرّد أنّه يجيز نداء ما سمّى به من موصول محلّى بأل فقد تأثّروا بما ذكره المبرّد فى النقد .

* * *

(ا) القراءات التى عرض لها المبرّد بيّنت نوعها أهى من السبعة أم من العشرة أم من الشواذّ ؟ كما بينت مكانها فى كتب القراءات .

وإذا وجدت من سيبويه ، والمبرّد حَجْرا على بعض الأساليب التى وردت فى السبعة نبّهت على ذلك ، وذكرت شواهده .

* * *

(ب) نسبت الشعر لقائله . وشرحت الشواهد ، وبيّنت مكانها فى دواوين الشعراء ، والمجموعات الأدبيّة ، كما حرصت على أن أشرح الموضوعات الدقيقة شرحا وافيا مع بيان مراجعها فى الكتب الأُخرى .

وبعد

فالحديث عن مسائل النحو يتجاوز كُتبه إلى كثير من كُتب العلوم الأُخرى ففى كتب اللغة نحو كثير وكذلك فى كُتب الأمالى ، والمجالس ، والتفسير ، وعلوم القرآن، والقراءات ، وأُصول الفقه ، والسيرَ كالروض الأُنُفُ وكتب المعارف العامّة كألف يا للبلوىّ . وكليّات أبى أبى البقاء ، وبدائع الفوائد لابن القيّم .

وقد جعلت من همّى وسدَمى ـ أن أتتبّع مسائل النحو أينما وُجدت ، فقرأت كثيرا من هذه الكتب : استقريت مسائلها النحويّة ، وجعلتها على طرف التمام منّى . فتمثّلت قراءاتى فى هذه التعليقات . فمن هذه القراءات رسمتُ خطوطَها ، ونسجتُ خيوطَها .

المقتضب

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال

١/٤

فالكلام كلّه : اسم ، وفِعْل ، وحرف جاء لمعنى . لا يخلو الكلام ـ عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة[١].

والمُعْرَب : الاسم المتمكِّن ، والفعل المضارع . وسنأْتى على تفسير ذلك كلّه إنْ شاء الله .

أمّا الأَسماءُ فما كان واقعًا على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك[٢]

وتعْتَبِرُ الأَسماءَ بواحدة : كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم[٣] .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص٢ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى »

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص٢ : « فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »

(٣) عرض احمد بن فارس فى كتابه « الصاحبى » ص ٥٠ لتعريف المبرد للإسم وناقشه فقال : (فقال المبرد فى كتاب المقتضب : كل مادخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم فان امتنع من ذلك فليس باسم وهذا معارض بكيف ، وإذا وهما إسمان لايدخل عليهما شيء من حروف الجر) .

كما عرض له وناقشه الزجاجى فى كتابه (الإيضاح) ص٥١ فقال :

« فأما حد أبى العباس المبرد للإسم فهو الذى ذكر فى أول المقتضب حين قال : الإسم ما كان واقعاً على معنى : نحو : رجل وفرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، ويعتبر الإسم بواحدة : كل مادخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس بإسم . وليس غرض أبى العباس هاهنا تحديد الإسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المتبدىء فذكر أكثر مايعم الأسماء المتمكنة وقوله : مادل على معنى هو الذى أخذه ابن السراج وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص . . .

وقد أخذ على المبرد أيضاً فى هذا الحد قوله : مادخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم وقيل : إن من الأسماء مالا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك .

والمناضل عن أبى العباس فى هذا جوابان : أحدهما ما قدمنا ذكره وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة .

وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ،والنصب والجرّ[1] .

فأمّا رفع الواحد المعْرب غير المعتلّ فالضَّمُّ ؛ نحو قولك : زيدٌ ، وعبدُ الله ، وعمرٌو .

ونصبه بالفتح ،نحو قولك/ : زيداً ، وعمروًا ، وعبد اللهِ .   ١/٥

وجرّه بالكسرة ؛ نحو قولك : زيدٍ ، وعمرٍو ، وعبدِ الله .

* * *

فهذه الحركات تسمّى بهذه الأسماء إذا كان الشئُ مُعْرَبا ، فإن كان مبنيًّا لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو : حيثُ ، وقبْلُ ، وبعْدُ – قيل له مضموم . ولم يُقَل مرفوع ؛ لأنّه لايزول عن الضم .

و«أيْن» و «كيف» يقال له مفتوح ، ولا يقال له منصوب ، لأنّه لا يزول عن الفتح .

ونحو : هؤلاءِ ، وحذَارِ ، وأمسِ مكسورٌ ، ولا يقال له مجرور ، لأنّه لا يزول عن الكسر وكذلك مِنْ،وهلْ ،وبلْ يقال له موقوف ، ولايقال له مجزوم[2] . لأنّه لا يزول عن الوقف .

= والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . أقول : أن حد أبى العباس هذا . . غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب / بل يخرج منه ماخرج بعلته ، ويبقى الثانى على حاله . . »

وانظر فى حد الإسم الأشباه جـ ٤ ص ١٣٧ – ١٣٨ والصاحبى ص٤٩ – ٥١ والإيضاح ص ٤٨ – ٥١

(١) فى سيبويه جـ ١ ص٣ ، وليس فى الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس فى الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل فى المضاف إليه معاقب التنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص٢ – ٣ : «وهى تجرى على ثمانية مجار : على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والكسر ، والضم ، والوقف . . وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، لافرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل

وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين مايبنى عليه الحرف بناء لايزول عنه . . .

فالنصب ، والجر ، والرفع ، والجزم لحروف الإعراب . . . وأما الفتح والكسر ، والضم ، والوقف فللأسماء غير المتمكنة » .

سيبويه والمبرد يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء وهو مذهب البصريين . قال الرضى فى شرح الكافية جـ ٢ص٣ : « التمييز بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء ، وسكونهما فى اصطلاح البصريين متقدميهم ، ومتأخريهم تقريباً على السامع . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب فى المبنى ، وعلى العكس ولا يفرقون بينهما » وانظر الأشباه جـ ١ ص١٦٢

وقد تبين لى أن المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء وأما سيبويه فقد وقع منه ذلك كثيراً .

قال المبرد فى المقتضب جـ ٣ ص ٧٤ من الأصل : « فالهاء فى قولك فيها مخفوض »

وإذا ثَنَّيْت الواحد أَلحقْتَه ألفاً ، ونوناً فى الرفع .

أمّا الألف فإنّها علامة الرفع ، وأمّا النون فإنها بدَل من الحركة والتنوين اللذين كانا فى الواحد . فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً ، فعلامته ياءٌ مكانَ الألف وذلك قولك : جاءنى الرجلان ، ورأيت/ . الرجليْن ، ومررت بالرجلين .

1/6

يستوى النصب ، والجرّ فى ذلك ، وتُكْسَر النون من الاثنين لعلّة[1] سنذكرها مع ذكر استواء الجرّ ، والنصب فى موضعها إن شاء الله.

* * *

فإن جمعت الاسم على حدّ التثنية أَلحقته فى الرفع واواً ، ونوناً .

أمّا الواو فعلامة الرفع ، وأمّا النون فَبدلٌ من الحركة والتنوين اللّذين كانا فى الواحد . ويكونُ فيه فى الجرّ ، والنصب ياءٌ مكانَ الواو . ويستوى الجرّ ، والنصب فى هذا الجمع ؛ كما استويا فى التثنية ؛ لأنّ هذا الجمع على حدّ التثنية ، وهو الجمع الصحيح[2].

وإنّما كان كذلك ؛ لأنّك إذَا ذكَرت الواحد ؛ نحو قولك : مُسْلِم ثُمّ ثَنَّيْتَهُ أَدّيْتَ بناءه كما

= وقال فى جـ ٤ ص ٤١٣ : « فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم نوناً فقلت : أنتن تفعلن ، وهن يفعلن »

وقال فى جـ ٤ ص ٥١٧ : « فالفصل بينهما أطراد البناء فى كل منادى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه وإن كان ذلك الرفع غير إعراب » .

وقال فى جـ٤ ص ٣٤٦ : « فى قول من قال : ياحار فرفع »

وقال فى الكامل جـ ٢ ص ٢٢٠ فى البيت : « على حين ألهى الناس جل أمورهم » :

« وقوله : (على حين ألهى الناس) إن شئت خفضت حين وإن شئت نصبته . . . »

وانظر سيبويه جـ ١ ص ٤ ، ٣٠٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٤٠١ ، ٤١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٨٩ ، جـ ٢ ص ٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٣ ، ٥ — ٦ ، ١٠ ، ٦١ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٥ .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤ : واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب . . . وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهى النون وحركتها الكسر » .

وسيختار المبرد رأى الأخفش فى أعراب المثنى وجمع المذكر فى الجزء الثانى ص ٤٣٥ — ٤٣٧ من الأصل .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤ — ٥ : « وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون . . . » .

كان ، ثُمَّ زدت عليه ألفاً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً فإذا جمعته على هذا الحدّ أدّيت بناءه أيضاً ، ثُمَّ زدت عليه واواً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً ، ولم تغيّر بناء الواحد عمّا كان عليه .

١/٧ وليس هكذا سائر الجمع ؛ لأنّك تكْسِير الواحدعن بنائه / ؛ نحو ـ قولك : درهم ، ثُمَّ تقول: دَرَاهِم : تفتح الدال ، وكانت مكسورة ، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء بألف تُدْخلها . وكذلك أكْلُب ، وأَفْلُس ، وغِلْمان .

فلذلك قيل لكلّ جمع بغير الواو ، والنون : جمع تكسير . ويكون إعرابه كإعراب الواحد؛ لأنّه لم يأْتِ على حدّ التثنية .

* * *

ونون الجمع الذى على حدّ التثنية أبداً مفتوحة .

وإنّما حرّكت نون الجمع ، ونون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين . فحركت نون الجمع بالفتح لأنّ الكسر ، والضّم لا يصلحان فيها . وذلك أنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياءٍ مكسور ما قبلها ، ولا يستقيم توالى الكسَرات والضّمّات مع الياء والواو ، ففتحت .

وكسرت نون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين على أصْل ما يجب فيهما إذا التقيا . ولم تكن فيهما مثل هذه العلّة فتمتنع[1].

* * *

وإذا جمعت المؤنّث على حدّ التثنية فإنّ نظير قولك : مسلمون فى جمع مسلم أن تقول فى مسلمة : مسلمات ، فاعلم .

١/٨ / وإنّما حذفت التاء من مسلمة ؛ لأنّها علَم التأْنيث ، والألف والتاء فى مسلمات علَم التأْنيث ومحال أن يدخل تأْنيث على تأْنيث .

فإذا أردت رفعه قلت : مسلماتٌ فاعلم ؛ ونصبه وجرّه : مسلماتٍ .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٥ « ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الإثنين كما أن حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلف فيهما » ويحسن أن تكون عبارة المقتضب : ولم تكن فيها .

وانظر تعليل ذلك فى الأشباه والنظائر جـ ١ ص ١٠٦ — ١٠٧ .

يستوى الجر ، والنصب ؛ كما استويا فى مسلمِينَ ، لأَن هذا فى المؤنّث نظير ذلك فى المذكّر[1] .

وإنّما استوى الجرّ والنصب فى التثنية، والجمع ؛ لاستوائهما فى الكناية[2] . تقول : مررت بك ، ورأيتك . واستواؤهما أنّهما مفعولان ؛ لأنّ معنى قولك : مررت بزيد : أى فعلت هذا به . فعلى هذا تجرى التثنية ، والجمع فى المذكر ، والمؤنّث من الأَسماء .

فأمّا الأَفعال فإنّا أخّرنا ذِكْرها حتّى نَضَعها فى مواضعها . بجميع تفسيرها إن شاء الله .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٥ « ومن ثم جعلوا تاء الجمع فى الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التى هى حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون ، لأنها فى التأنيث نظيرة للواو والياء فى التذكير فأجروها مجراها » .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤ « لأن الجر للإسم لايجاوزه والرفع قد ينتقل إلى الفعل . فكان هذا أغلب وأقوى » .

وانظر تعليل الأشباه والنظائر جـ ١ « ص ١٩٨ — ١٩٩ ، أسرار العربية ص ٤٩ — ٥٠ — ٥١ — ٥٣ .

هذا باب الفاعل

وهو رَفْع . وذلك قولك : قام عبدُ الله ، وجلس زيدٌ .

وإنَّما كان الفاعل رفْعاً لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت ، / وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل ، والفعل بمنزلة الابتداء ، والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ .

والمفعول به نصب إذا ذكرت مَن فعَل به . وذلك لأنَّه تعدّى إليه فعل الفاعل .

وإنَّما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ؛ ليُعْرَف الفاعل من المفعول به ، مع العلّة التى ذكرت لك[1] .

فإن قال قائل : أنت إذا قلت : قام زيد ، فليس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل .

فإنَّ الجواب فى ذلك أن يقال له : لمّا وجب أن يكون الفاعل رفعاً فى الموضع الذى لا لَبْسَ فيه للعلّة التى ذكرنا ولما سنذكره من العِلَل فى مواضعها فرأيته مع غيره علمت أنَّ المرفوع هو ذلك الفاعل الذى عهدته مرفوعاً وَحْدَه وأنَّ المفعول الذى لم تعهده مرفوعاً .

وكذلك إذا قلت : لم يقم زيد ، ولم ينطلق عبد الله ، وسيقوم أخوك .

فإن قال قائل : إنَّما رفعت زيدا أوّلا لأنَّه فاعِل ، فإذا قلت : لم يقم فقد نفيت عنه الفِعْل فكيف رفعته ؟ .

قيل له : / إنَّ النفى إنَّما يكون على جهة ما كان موجباً ؛ فإنَّما أعلمت السامع من الذى نفيت عنه أن يكون فاعلا ؛ فكذلك إذا قلت : لم يضربْ عبدُ الله زيدا عُلِم بهذا اللفظ مَنْ ذكرنا

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ١٤ « ضرب عبد الله زيداً فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع فى ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل » .

وانظر تعليل ذلك فى أسرار العربية ص ٧٧ — ٧٨ وفى الأشباه جـ ١ ص ١٠٦ .

أنّه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنّه ليس بمفعول ؛ ألا ترى أن القائل إذا قال : زيد فى الدار فأردت أن تنفى ما قال أنّك تقول : ما زيد فى الدار : فتردّ[1] كلامه ثمّ تنفيه . ومع هذا فإنّ قولك : يضرب زيد (يضرب) هى الرافعة فإذا قلت : لم يضرب زيدٌ (فيضرب) التى كانت رافعة لزيد قد رددْتها قبله ، و(لمْ) إنّما عملت فى (يضرب) ولم تعمل فى (زيد) وإنّما وجب العمل بالفعل . فهذا كقولك : سيضرب زيد إذا أخبرت ، وكاستفهامك إذا قلت : أضربَ زيد ؟ إنّما استفهمت فجئت بالآلة التى من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فِعْل . ولكنّك إنّما سألت عنه هل يكون فاعلا ؟ وأخبرت أنّه سيكون فاعلا . فللفاعل / فى كلٍّ هذا لفظ واحد يُعْرَف به حيث وقع . وكذلك المفعول ، والمجرور ، وجميع الكلام فى حال إيجابه ، ونفيه .

١/١١

وسنضع من الحجج المستقصاة فى مواضعها أكثر من هذا[2] ؛ لأنّ هذا موضع اختصار وتَوْطئة لما بعده إن شاء الله .

---

(١) يعنى تعيد ذكره . يقال أيضاً فى ص ١٥٩ ، فالجواب فى هذا قد قدمنا بعضه ونردده هاهنا ونتمه .

(٢) سيعقد المبرد بابا لمسائل الفاعل والمفعول به فى الجزء الرابع ، ونقلته إلى الجزء الأول .

هذا باب حروف العطف بمعانيها

فمنها (الواو) . ومعناها : إشراك الثانى فيما دخل فيه الأوّل ؛ وليس فيها دليل على أيّهما كان أوّلا ؛ نحو قولك : جاءنى زيد وعمرو ، ومررت بالكوفة والبصرة . فجائز أن تكون البصرة أوّلا ، كما قال الله عزّ وجلّ : (وَاسْجُدِي وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ)[1] والسجود بعد الركوع[2] .

ومنها (الفاء) . وهى توجب أنّ الثانى بعد الأوّل ، وأنّ الأمر بينهما قريب ؛ نحو قولك : رأيت زيدا ، فعمرا ، ودخلت مكّة فالمدينة[3] .

١ / ١٢

و (ثُمّ) مثل الفاء ؛ إلّا أنّها أشدّ تراخيا . تقول : ضربت زيدا / ثمّ عمروا ، وأتيت البيت ثُمّ المسجد[4] .

ومنها (أو)[5] وهى لأحد الأمرين عند شكّ المتكلّم ، أو قَصْده أحدَهما . وذلك : قولك أتيت زيدا أو عمروا ، وجاءنى رجل أو امرأةٌ .

هذا إذا شكّ ، فأمّا إذا قصد فقوله : كل السمك ، أو اشرب اللبنَ : أى لا تجمع بينهما ، ولكن اختر أيّهما شئت ؟ . وكذلك أعطنى دينارا ، أو اكسنى ثوبا .

---

(١) آل عمران : ٤٣ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٤ « وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر » ، وانظر أيضاً سيبويه جـ ١ ص ٢١٨ والكامل للمبرد جـ ٤ ص ١٢٤ ، جـ ٧ ص ١٠٣ .

(٣) وفى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٤ « والفاء وهى تضم الشىء كما فعلت الواو غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه فى أثر بعض » وانظر جـ ١ ص ٢١٨ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران وجعلت ثم الأول مبدوءاً به » .

(٥) فى سيبويه جـ ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك قولك : مررت برجل أو امرأة فأو أشركت بينهما فى الجر وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر وسوت بينهما فى الدعوى » .

وقد يكون لها موضع آخر ، معناه : الإباحة[1] . وذلك قولك :جالس الحسن ، أو ابنَ سيرين ، وائت المسجد أو السوق : أى قد أذِنتُ لك فى مجالسة هذا الضرب من الناس ، وفى إتيان هذا الضرب من المواضع .

فإن نهَيْت عن هذا قلت : لا تُجالسْ زيدا أو عمرا : أى لا تجالسْ هذا الضرب من الناس . وعلى هذا قول الله عزّ وجلّ (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)[2].

* * *

و (إمّا) فى الخبر بمنزلة (أو) ، وبينهما فَصْل .

وذلك أنَّك إذا / قلت :جاءنى زيد، أو عمرو وقع الخبر فى (زيد) يقينا حتّى ذَكَرت (أوْ) فصار فيه وفى عمرو شكّ ؛ و (إمّا) تبتدئ بها شاكًّا . وذلك قولك : جاءنى إمّا زيدٌ ، وإمّا عمرو : أى أحدهما . وكذلك وقوعها للتخيير ؛ تقول : اضرب إمّا عبدَ الله ، وإمّا خالدا . فالآمر لم يشُكَّ ولكنَّه خيَّر المأمور ؛ كما كان ذلك فى (أوْ) . ونظيره قول الله عزّ وجلّ : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورا)[3] وكقوله : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء)[4] .

1/13

* * *

ومنها (لا) . وهى تقع لإخراج الثانى ممّا دخل فيه الأوّل . وذلك قولك : ضربت زيدا ، لا عمروا ، ومررت برجل ، لا امرأة[5] .

* * *

---

(1) فى سيبويه جـ 1 ص ٤٨٩ « تقول جالس عمرا أو خالدا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه ، فى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .

وتقول كل لحما أو خبزاً أو تمراً كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء . .

وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزاً أو لحما أو تمراً كأنه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء ونظير ذلك قوله عز وجل (ولا تطع منهم آثماً أو كفورا) : أى لاتطع أحداً من هؤلاء » . وقال فى جـ 1 ص ٤٩١ « ولو قلت : أو لاتطع كفوراً انقلب المعنى » وسيعقد المبرد لأو بابا فى الجزء الثالث وفيه بيان أوسع .

(2) سورة الإنسان : ٢٤ .

(3) الإنسان : ٣ .

(4) سورة محمد عليه السلام : ٤ وسيبسط المبرد حديث إما فى الجزء الثالث ، وانظر الكامل جـ ٣ ص ١٥٥ — ١٥٦ .

(5) فى سيبويه جـ 1 ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل لا امرأة أشركت بينهما (لا) فى الباء وأحقت المرور للأول وفصلت بينهما عند من التبس عليه فلم يدر بأيهما مررت ؟ » .

ومنها (بَلْ) ومعناه : الإضراب عن الأَوّل ، والإثبات للثانى ؛ نحو قولك : ضربت زيدا ، بل عمروا ، وجاءنى عبد الله ، بل أخوه ، وما جاءنى رجل ، بل امرأة[1] .

ومنها (لكنْ) . وهى للاستدراك بعد النفى . ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلّا لترك قصّة إلى قصّة تامّة ؛ نحو قولك : جاءنى زيد لكنْ عبدُ الله لم يأْت / ، وما جاءنى زيد لكنْ عمرو ، وما مررت بأَخيك [لكنْ عدوِّك . ولو قلت : مررت بأَخيك[2]] لكن عمرو لم يجز[3] .

١/١٤

ومنها (حتّى) ولها باب على حِياله .

ومنها (أَمْ) وهى فى الاستفهام نظيرة (أَوْ) فى الخبر . ونذكره فى باب الاستفهام إنْ شاء الله .

فهذه الحروف – حروف العطف – تُدْخِل الثانى من الإعراب فيا دخل فيه الأَوّل[4] .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٢١٦ « ومنه أيضاً ما مررت برجل صالح بل طالح وما مررت برجل كريم بل لئيم أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل (فى الإجراء على المنعوت . . . » .

وفى المغنى جـ ١ ص ١٠٣ : وإن تقدمها أمر أو إيجاب فهى تجعل ماقبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشىء وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ماقبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها . . . . » .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٢١٦ « ومثله مامررت برجل صالح ولكن طالح أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه فإن قلت مررت برجل صالح ولكن طالح فهو محال لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب ولكنها يثبت بها بعد النفى » .

(٤) سيعقد لحتى بابا فى الجزء الثانى ولأم بابا فى الجزء الثالث .

هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول

وتقول : أعجبنى ضربُ الضاربِ زيدا عبدَ الله[1] . رفعت (الضرب) ؛ لأنَّه فاعل بالإعجاب ، وأضفته إلى (الضارب) ، ونصبت (زيدا) ؛ لأنَّه مفعول فى صلة الضارب ،
٤
٣٨٢

(*) العنوان لمسائل الفاعل والمفعول ولكن الحديث عن البدل وأقسامه .

وبعد أن ذكر ثلاثة أقسام من البدل انتقل فجأة إلى القلب المكانى فى قسى . ونجد فى ص ٣٨١ من المجموع الثانى عنواناً للقلب المكانى وفى بدء حديثه عن قسى ينتقل إلى بدل الغلط فى ص ٣٨٢ ثم إلى مسائل من الفاعل والمفعول .

ومما لاشك فيه أن مسائل الفاعل والمفعول مكانها هنا ويؤكد ذلك تأليف سعيد الفارقى فقد سمى كتابه ، (تفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب) وبدأ بالمسألة الأولى وهى المذكورة فى عجز ص ٣٨٢ من المجموع الثانى (الجزء الرابع) .

وقد رأيت أن أكتفى بنقل مسائل الفاعل والمفعول أما نائب الفاعل ومسائله والمسائل الأخرى فأبقيتهما فى الجزء الرابع لأن هدفنا أن يستقيم الكلام ، ويرتفع الاضطراب وإن كنت اعتقد أن نائب الفاعل ومسائله وما بعدها مما كان فى صدر الكتاب كما يشهد بذلك صنيع الفارقى فى كتابه .

(١) هذه هى المسألة الأولى فى تفسير سعيد بن سعيد الفارقى . وهى واضحة فى كلام المبرد ، ولكن الفارقى بسط فيها يقول وذكر كثيراً من القواعد العامة التى ينبنى عليها القول فى كثير من المسائل الآتية . ونلخص حديثه فيما يأتى :

(ال) الموصولة اسم فى صورة الحرف ثم أخذ يستدل على إسميتها . واسم الفاعل اسم فى صورة الفعل ودليل ذلك . مايوصل به الألف واللام . ولم كانت صلتها وصفاً وخالفت بقية الموصولات ؟ . محل الصلة من الموصول كمحل الجزء من الكلمة ؛ والحرف من اللفظة ، لذلك لايصح أن يدخل فى الصلة ما ليس منها ، ولايخرج عنها ماهو منها . تابع ما فى الصلة من الوصل ، والتوكيد ، والعطف والبدل من الصلة . لماذا اشترطوا فى جملة الصلة اشتمالها على عائد يرجع إلى الموصول ؟ لايتقدم شىء من الصلة على الموصول ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض إذ لم تبلغ الصلة من شدة اتصالها منزلة الكلمة الواحدة ، صلة الموصول الحرفى لاتشتمل على ضمير يرجع إلى الموصول . المصدر على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله عليه ، وهو ما كان واقعاً موقع الأمر نحو ضربا زيداً ، وضرب آخر يجرى مجرى الصلة والموصول ، فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، ولايفصل بينه وبينه وذلك ما كان فى تأويل أن والفعل .

المصدر يعمل معرفة ونكرة ، واسم الفاعل لايعمل إذا كان بمعنى الماضى

المصدر يضاف للفاعل ، وللمفعول ، ولايضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول ، وعلة ذلك . يجوز حذف فاعل المصدر ، ولايجوز ذلك فى اسم الفاعل .

شبه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به وبيان ذلك .

يجوز أن ترفع عبد الله على أن يكون فاعل الضرب والضارب مفعوله . =

ونصبت (عبدَ الله) بالضرب الأوّل، وفاعله الضارب المجرور، وتقديره: أعجبنى أن ضربَ الضاربُ زيداً عبدَ الله. فهكذا تقدير المصدر.

وتقول: سرّنى قيامُ أخيك؛ فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل. وتقديره: سرّنى أن قام أخوك.

٤ / ٣٨٣

/ وتقول: أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمروا. وإن شئت قلت: ضربُ زيدٍ عمرو إذا كان عمرو ضرب زيدا؛ تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل. وإن نوّنت، أو أدخلت فيه ألفا ولاما جرى ما بعده على أصله، فقلت: أعجبنى ضربٌ زيدٌ عمروا. وإن شئت نصبت (زيد) ورفعت عمروا، أيُّهما كان فاعلا رفعته، تقدّم أو تأخّر.

وتقول أعجبنى الضَرْبُ زيدٌ عمروا. فممّا جاء فى القرآن منوّنا قوله: (أَوْ إِطْعَامٌ فِى يوْم ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)[1] وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام:

لقــد علمتْ أُولَى المُغِيرةِ أَنّنِى ... لحِقتُ فلم أَنكُلْ عنِ الضَّربِ مِسْمَعا[2]

= لايجوز أن تقدم (زيداً) على الضارب، لأنه من صلة الألف واللام، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول.

لايتقدم (عبد الله) الذى هو مفعول الضرب على زيد، لأن زيداً آخر صلة الضارب وعبد الله خارج عن الصلة، لأنه من صلة المصدر ولا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة، ولا على ماهو منها.

يجوز أن تقدم عبد الله على الضارب، فتقول: أعجبنى ضرب عبد الله الضارب زيداً، لأن عبد الله مفعول الضرب والضارب زيداً فاعله وكلاهما فى صلة الضرب، ولا يمتنع تقديم بعض الصلة على بعض.

لايتقدم زيد على الضرب، لأنه من صلة الألف واللام، وكذلك لايتقدم عبد الله على الضرب، لأن المصدر بتأويل أن والفعل

الضمير المنصوب العائد على ال الموصولة لا يجوز حذفه، بخلاف العائد على الذى ونحوه، وتعليل ذلك. ثم عرض للخلاف فى حذف المعطوف وحذف المؤكد.

(تلخيص ماقاله الفارقى فى تفسيره ص ١ – ٧).

(١) سورة البلد: ١٤، ١٥.

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٩٩ على اعمال المصدر المحلى بأل. فقد نصب (مسمعاً) بالضرب.
قال الأعلم: «ويجوز أن يكون منصوباً بلحقت. واعمال الثانى أولى، ولذلك اقتصر عليه سيبويه».
يجوز أن تكون المغيرة وصفاً للخيل المغيرة، وهو أجود، لأن استعمالها معه أكثر.
ويجوز أن تكون وصفاً للجماعة. والنكول: الرجوع جبناً. =

أراد عن ضربِ مِسْمَع ، فلمّا أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعمل عمَلَ الفعل .

ومثله قوله :

وهُنَّ وُقُـوفٌ ينتظرْن قَضـاءه   بضاحى عَذاةٍ أَمْرَهُ وهْوَ ضامِزُ(1)

/ أى ينتظرن أن يقضى أمره ؛ فأضاف القضاء إلى ضميره .

4
―――
284

ومثل ذلك : عجبت من ضرْبِ النّاسِ زيدا إذا كان مفعولا ، وترفعه إذا كان فاعلا ، على ما وصفت لك . وتصيّر الناس فى موضع نصب ، لأنّهم مفعولون .

= ومسمع : هو ابن شيبان أحد بنى قيس بن ثعلبة . كان قد خرج مطالباً بدماء .

والمعنى : قد علم أولى من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم ، ولحقت سيدهم مسمعاً فلم أرجع عن ضربه بسيفى .

والبيت لمالك بن زغبة الباهلى شاعر جاهلى (الخزانة جـ ٣ ص ٤٤٠) ونسبه سيبويه للمرار .

كلام المبرد صريح هنا فى أن المصدر يعمل منكراً ، ومعرفاً ، كما يرى سيبويه ذلك .

ولكن ابن الحاجب ، والرضى ، والبغدادى فى الخزانة ينسبون إلى المبرد منع عمل المصدر المحلى بأل مخالفاً لسيبويه .

فى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٨٣ « وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً . . . والمبرد منعه ، قال : لاستفحال الإسمية » .

وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٤٣٩ .

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه لم يعرض لنقد شىء مما قاله سيبويه .

(١) فى أمالى ابن الشجرى حـ ١ ص ١٩١ : « ينتظر قضاءه : أمره ، وهو وروده بهن . والضاحى من الأرض : الظاهر البارز . والعذاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة النبت . والضامز : الرجل الساكت . شبه الحمار الوحشى به لإمساكه عن النهاق .

وفى البيت فصل بالظرف الأجنبى بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : (بضاحى عذاة (متعلق بوقوف أو بينتظرن ، فهو أجنبى من المصدر الذى هو قضاء . فوجب لذلك حمل المفعول على فعل آخر ، كأنه لما قال : (ينتظرن بضاحى عذاة) أضمر يقضى فنصب به أمره » .

وفى المغنى لابن هشام جـ ٢ ص ١٢٥ « الباء متعلقة بقضاءه لابوقوف ولا بينتظرن ، لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبى ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجرى وغيره . . . » .

البيت للشماخ من قصيدة زائية قال عنها الأصمعى : ماقيلت قصيدة على الزاى أجود من قصيدة الشماخ فى صفة القوس وهى بديوانه ص ٤٣ – ٥٣

وقد صحف هذا البيت تصحيفات كثيرة فى كتب النحو واللغة . فروى ضامر بالراء المهملة فى السيوطى ص ٣٠٢ وفى بعض نسخ المغنى كما صحفت عذاة وهى بالعين المهملة والذال إلى غداة بالغين المعجمة والدال المهملة فى نسخ المغنى، وشراحه، وعرفوها =

وتقول : أعجبنى دقُّ الثوبِ القصّارُ ، وأكلُ الخبزِ زيدٌ ، ومعاقبةُ اللصِّ الأميرُ . فهذا لا يصلح إلّا أنْ يكون الأخير هو الفاعل .

وتقول : ما أعجب شىءٌ شيئا إعجابَ زيدٍ ركوبُ الفرسِ عمرو . فنصبت (إعجابا) بالمصدر ، وأضفته إلى زيد . فالتقدير : ما أعجب شىءٌ شيئا ، كما أعجب زيدا أنْ ركبَ الفرَسَ عمرو ؛ لأنّك أضفت الركوب إلى الفرس ، و (الفرس) مفعول ؛ لأنّ عمروا ركبه ، و (زيد) المفعول ؛ لأنّ الركوب أعجبه .

***

وتقول : سرّنى والمُشْبِعَه طعامُك شَتْمُ غلامِك زيدا[1] ، بالنصب ، والرفع فى (زيد) على ما تقدّره ، من أن يكون فاعلا ، / أو مفعولا .

٤ / ٣٨٥

وتقول : أعجب إعطاءُ الدراهم أخاك غلامُكَ (إيّاك) . نصبت (إيّاك) بأعجب وجعلت (غلامُك) هو الذى أعطى الدراهم أخاك .

***

= بأنها من صلاة الفجر إلى طلوع الشمس و كذلك فى طبعتى لسان العرب والديوان وهى فى أمالى الشجرى عداة بالعين المهملة ، والدال المهملة . وأخطأ شارح الديوان فجعل (أمره) مضاف إليه وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو عداة .

وقد ضبط (أمره) بالرفع فى طبعتى لسان العرب وهو خطأ .

(١) المسألة الثانية من تفسير الفارقى ص ٨ — ١٠ وتلخيصها :

(والمشبعه طعامك) ، المشبعه معطوف على ياء المتكلم فى سرنى ، والهاء ضمير منصوب عائد على أل ، و (طعامك) فاعل المشبع .

وفاعل (سر) هو المصدر (شتم) وهو مضاف إلى الفاعل أو المفعول .

فلو جعلته مضافاً الفاعل نصبت زيداً ، ولو جعلته مضافاً للمفعول رفعت زيداً .

يجوز أن تقدم الشتم وما اتصل به على (المشبعه) فتقول (سرنى شتم غلامك زيداً والمشبعه طعامك ، وجاز ذلك ، لأنه الفاعل ، ولا يجوز تقديمه على سر ، لأن الفاعل لايتقدم على فعله .

لايتقدم (والمشبعه) على سر ، لأن المعطوف لايتقدم على المعطوف عليه .

لايتقدم (زيداً) على الشتم ، لأن المصدر فى تأويل أن والفعل .

لايتقدم (طعامك) على (المشبعه) لأنه فى صلة أل .

لايجوز أن يفصل بين (طعامك) وبين (المشبعه) بالشتم ، لأنه لا يجوز أن يدخل فى الصلة ما ليس منها ، تقدير أصل المسألة : سرنى ورجلا أشبعه طعامك أن شتم غلامك زيداً .

وتقول : ضَرْبَ الضاربِ عمروا المكرمَ زيدا أحبُّ أخواك[1]. نصبت (الضرب) الأوّلَ بأحبّ ، وجررت (الضارب) بالإضافة ، وعدّيته إلى عمرو ؛ ونصبت (المكرم) بالضرب الأوّل . والضرب الأوّل مُتعدٍّ ؛ فإن أردت ألّا تعدّيه قلت : ضَرْبَ الضاربِ المكرمِ زيدا أحبُّ أخواك . وهذا كلّه فى صلة الضرب ؛ لأنّك أضفته إلى الضارب . وسائر الكلام إلى قولك (أحبّ) متّصل به .

* * *

وتقول : سرَّ الشاربُ المطعمه طعامَك شَرابَك زيدا[2] .

---

(١) المسألة الثالثة من تفسير الفارق ص ٨ – ٩ – ١٠ وتلخيصها :

ان أجريت الكلام على حقه قلت : أحب أخوك ضرب الضارب عمرواً المكرم زيداً .

وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما أبو العباس .

والوجه الآخر هو قوله : وإن أردت ألا تعديه قلت : ضرب الضارب المكرم زيداً أحب أخواك هذا على أن تجعل (المكرم) وصفاً للضارب فتجره كما هو مجرور ، وتكون قد حذفت مفعول الضارب ، ومفعول الضرب جميعاً . فإذا أردت بيان أصل الكلام قلت : أحب أخواك ضرب الضارب المكرم زيداً .

التفريع فى المسألة : يجوز أن يكون المفعولان جميعاً فى صلة الضرب فيكون (عمروا) مفعول ضرب ، و (المكرم زيداً) صفة لعمرو .

ويجوز أن تنصب (عمروا) بالضارب ، وتجعل (المكرم) صفة له فيكونان جميعاً فى صلة الضارب .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة الضارب لم يجز تقديم المكرم على عمرو ، لأنه صفة والصفة لاتتقدم على الموصوف إلا على جهة البدل .

ولا يجوز أن تقدم زيداً على المكرم ، لأنه من صلته .

وعلى هذا لا يجوز أن تقدمهما ، ولا أحدهما على الضارب ، لأنهما من صلته .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة المصدر جاز أن يتقدما جميعاً على الضارب .

فتقول : ضربا عمرواً المكرم زيداً الضارب أحب أخواك .

ان رفعت (عمروا) كان رفعه على أحد وجهين : ١ – أن تجعل فى الضارب ضميرا منصوباً يعود إلى الألف واللام و (عمرو) فاعل الضرب و (المكرم زيدا) مفعول الضرب ويجوز فى المكرم حينئذ الرفع أيضاً على أنه صفة لعمرو .

ب – أن تجعله فاعل المصدر ، وتجعل الضارب مفعول المصدر أضيف إليه المصدر .

ولابد على هذا على الوجه من أن يكون (المكرم زيدا) مرفوعاً صفة لعمرو .

ثم تحدث فى إسهاب عن مراتب الاتصال وجعلها خمس درجات : الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة . ثم اتصال المركب ، ثم الصلة والموصول ، ثم المضاف والمضاف إليه ، ثم العامل ومعموله .

(٢) المسألة الرابعة من تفسير الفارق ص ١٠ – ١٢ وتلخيصها :

قال الفارق: بيان هذه المسألة أن يكون (سر) فعل ماض وفاعله الشارب وآخر صلة الشارب قولك (شرابك) و(زيدا) =

ﻓ (الشراب) ينتصب بـ (الشارب) . و (المطعم) يرتفع بالفعل الذى فى (الشارب) . ونصبت (الطعام) بالفعل الذى فى (المطعم) وكلّه اسم واحد .

٤/٢٨٦ وتقول : ظننت الذى الضاربُ أخاه زيدٌ عمروا[1]. فالذى فى / موضع نصب بظننت ، و (عمروا) مفعول ثان . وقوله : الضارب أخاه زيد(الضارب) مبتدأ و (زيد) خبره . وهما جميعا فى صلة الذى . وإنّما اتّصلا بالذى للهاء التى فى قولك أخاه ؛ لأنّها ترجع إلى الذى .

= مفعول سر وتقول إذا أردت بيانه: سر عمرو زيدا. والهاء من المطعمه تعود إلى الألف واللام من الشارب والمطعمه فاعل الشارب وطعامك مفعول لمطعمه والمطعم فى صلة الشارب ، لأنه فاعله .

التفريع على المسألة : يجوز تقديم (شرابك) على المطعمه طعامك زيدا (فتقول : سر الشارب شرابك المطعمه طعامك زيدا ، لأن الشراب من صلة الشارب وهو مفعول والمطعمه من صلة الشارب وهو فاعله ويجوز تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض ، ولا يجوز تقديمه على الشارب ، لأنه من صلته وكذلك تقديم (طعامك) على المطعمه وكذلك لايجوز تقديم (شرابك) على (طعامك لأن (طعامك) هو آخر صلة المطعم و (شرابك) ليس من صلته وإنما هو من صلة الشارب ، ولايدخل شىء من صلة موصول فى صلة موصول آخر .

ويجوز تقديم (زيد) على الشارب ، لأنه مفعول سر وليس داخلا فى شىء من الصلات ويجوز تقديمه أيضاً على سر ، لأن (سر) فعل متصرف .

ثم تكلم عن الإبدال من الشارب ومن المطعم ، ثم غير الإعراب فى بعض الكلمات ، وبين حكم التقديم ، والتأخير فى ذلك ثم قال : تقدير أصل المسألة :

سر رجل شرب رجل أطعمه طعامك شرابك زيدا .

(١) المسألة الخامسة من الفارق ص ١٣ — ١٥ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (ظن) فعل ماض والتاء فاعلها ، و (الذى) بكماله اسم هو مفعول ظننت الأول ، و (عمروا) هو المفعول الثانى . وفى (الضارب (ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، و (أخاه) مفعول الضارب وهو آخر صلة الضارب . فإذا تم الضارب إسماً صار مبتدأ فى صلة الذى و (زيد) خبر (الضارب) والجملة صلة الذى ، والعائد إلى الذى الهاء فى أخاه وآخر صلة الذى قوله : زيد .

التفريع على المسألة : لايجوز حذف الهاء من أخاه ، ولا أن تجعل موضعها كافاً .

فإن ذكرت الهاء مع الضارب جاز . فتقول : ظننت الذى الضاربه أخاك زيد عمروا .

وتفسيره : أن يكون فى الضاربه ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، والهاء مفعوله وهى عائدة إلى الذى ، وأخاك بدل منها وزيد خبر والجملة صلة الذى .

وبعد أن بين حكم الإبدال من الضارب ، ومن الذى ، وحكم وصفهما ، والعطف عليهما قال لايجوز تقديم زيد على الذى ، لأنه من صلته . كذلك لايجوز تقديم أخاه على الضارب ولا على الذى . ويجوز تقديم عمروا على ظننت . ويجوز رفع عمرو مع تقديمه على الابتداء ، وجملة ظننت خبره ويكون فى ظننت ضمير محذوف هو مفعولها الأول و (الذى (مفعولها الثانى أو تكون ظن ملغاة وخبر عمرو الذى .

ولو قلت : قام الذى ضربتْ هندٌ أباها لم يجز[1] ؛ لأنّ «الذى» لا يكون اسما إلّا بصلة ، ولا تكون صلته إلّاكلاما مستغنيا ؛ نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه ؛ نحوفى الدار زيد . ولا تكون هذه الجمل صلة له إلّا وفيها ما يرجع إليه من ذكْره. فلو قلت : ضربنى الذى أكرمت هند أباها عنده ، أو فى داره لصلح لمّا رددت إليه من ذكره.

ونظير الذى ما ، ومن، وأىّ وأل التى فى معنى الذين وكلّ موصول ممّا لم نذكره فهذا مجراه

ولو قلت : ضرب مَنْ أبوك منطلق زيدا لم يجز . فإن جعلت مكانَ الكاف هاء وقلت : أبوه صحّت المسأَلة بالراجع من ذكره .

وكذلك بلغنى ما صَنعت ، لأنّ ههنا هاء محذوفة والمعنى : ما صنعته .

/ وكذلك رأيت مَنْ ضربتَ ، وأكرمتُ مَنْ أهنتَ . فى كلّ هذا قد حذفت هاءً . وإنّما حذفتها ؛ لأنّ أربعة أشياء صارت اسما واحدا ؛ وهى :

٤ــــ
٣٨٧

الذى ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فخفّفتَ منها . وإن شئت جئت بها .

وإنّما كانت الهاءُ أولى بالحذف ؛ لأنّ (الذى) هو الموصول الذى يقع عليه المعنى ، والفعل هو الذى يوضّحه . ولم يجز حذف الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يكون إلّا بفاعل ، فحذفت المفعول من اللفظ ، لأنّ الفعل قد يقع ولا مفعولَ فيه ؛ نحو قام زيد ، وتكلّم عبد الله ، وجلس خالد . وإنّما فعلت هذا بالمفعول فى الصلة ؛ لأنّه كان متّصلا بما قبله ، فحذفته منه كما تحذف التنوين من قوله :

ولا ذاكِرَ اللهَ إلّا قليلا[2]

---

(١) فى الفارق ص ١٣ قام الذى هند ضربت أباها . وقال : لايجوز ، لأن ضمير الفاعلة من ضربت يرجع إلى هند ، والهاء فى أباها يرجع إلى هند ، فقد صار الكلام لاعائد فيه يرجع إلى الذى . فبطلت المسألة . وتصح هذه المسألة عندى بأن تجعل الضمير من أباها يعود إلى الذى فتقول : قام الذى هند ضربت أباه وكذلك لو قلت : قام الذى هند ضربت أباها عنده ، أو فى داره ، أو بسببه ، أو ما أشبه هذا صحت المسألة .

(٢) صدر البيت : فألفيته غير مستعتب . وقد ذكره المبرد بتمامه فى الجزء الثانى . والبيت من شواهد سيبويه جـ ١ ص٨٥ استشهد به على حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين . وقال الأعلم : «وفى حذف التنوين لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد اضربن . والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم . . وأحسن مايكون حذف التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل لأن النعت والمنعوت كالشىء الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه » .

وما أشبهه . ولو كان منفصلا لم يجز حذفه ؛ لأنّ الضمير قد خرج من الفعل وصار في حيّز الباء . وكذلك : الذى ضربت أخاه زيد ، لا يجوز حذف [الهاء من] الأ خ كما حذفت الهاء من الأوّل لما ذكرت لك .

* * *

4/388 / وتقول : سَرَّ دَفْعُك إلى المعطى زيدا دينارا درهما القائمَ فى داره عمرو[1] . نصبت

= ألفى : بمعنى وجد : يتعدى إلى مفعولين ، واستعتب : طلب العتاب ، والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من العهود ، وعاتبته على تركها ، فوجدته غير طالب رضائى .

والبيت لأبى الأسود الدؤلى والشعر قصة (انظر الخزانة جـ ٤ ص ٥٥٤ – ٥٥٧) وشواهد المغنى للسيوطى ص ٣١٦ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٨٣ (. . وديوان أبى الأسود ص ١٢٢ – ١٢٣ .

(١) المسألة السادسة فى الفارق ص ١٥ – ١٩ وتلخيصها :

قال سعيد الفارق : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (سر) فعلا ماضياً ، و (دفعك) مصدر مرفوع لأنه فاعل سر ، و (إلى المعطى) من صلة المصدر و (المعطى) صلة وموصول وآخره قولك : ديناراً . وقولك (درهماً) من صلة الدفع وهو آخر صلته ، والقائم مفعول سر ، وهو صلة وموصول . وقولك : فى داره من صلة وهو آخر صلته والهاء من داره تعود إلى الألف واللام .

والدفع يصح أن يقوم به سرور القائم ، لأن القائم اسم لما يصح أن يسر ويحزن . ولو جعلت موضعه مالا يصح فيه السرور لم يجز ، لاتقول : سر دفعك إلى زيد درهماً قيام عمرو ، لأن القيام ليس مما يصح أن يسر ويحزن .

وكذلك لايصح (أعجب قيامك قعودك) ، لأن القيام وإن صح أن يقع به وعنده العجب لغيره ، فليس القعود مما يصح أن يعجب . فصار هذا باطلا من جهة المعنى ، لامن جهة اللفظ . فهذا بيان ما ذكره أبو العباس رحمه الله .

التفريع على المسألة : يجوز أن يتقدم قولك (دينارا) على قولك (زيدا) ، لأنهما فى صلة الألف واللام ، ولايمتنع تقديم بعض الصلة على بعض . لايجوز أن يتقدم قولك (درهما) على ماقبله من قولك (دينارا) وزيدا ، لأن الدرهم فى صلة المصدر ، والدينار فى صلة المعطى ، ولا يجوز أن يتقدم ماهو فى صلة اسم على ماهو فى صلة اسم آخر .

يجوز أن يتقدم (القائم) على الدرهم ، ولايتقدم (عمرو) على القائم ، لأنه فاعله ، وهو فى صلة الألف واللام . وكذلك الحكم فى تقدم (فى داره) على القائم لا يجوز .

يجوز أن يتقدم (القائم) على المصدر الذى هو (دفعك) ، لأنه مفعول سر والمصدر فاعل سر ، ولا بأس فى تقديم المفعول على الفاعل ، ويجوز تقديمه على سر أيضاً ، لأنه فعل متصرف . لايتقدم قولك درهماً على دفعك ، لأنه من صلته ، ويجوز أن يتقدم على قولك : (إلى المعطى) ، لأنهما جميعاً فى صلة المصدر . ولا يتقدم (المعطى) على الدفع ، لأنه فى صلته والمصدر فى معنى أن والفعل .

ولايتقدم (دفعك (على سر ، لأنه فاعله .

ثم انتقل إلى الابدال من الدفع ، والعطف عليه ، ووصفه ، وتوكيده .

وفعل مثل ذلك فى القائم ، والمعطى .

ثم انتقل إلى بيان الأخبار عن ألفاظ هذه المسألة ، فبدأ ببيان الأخبار عن المصدر ، وتكلم عما يجوز الأخبار عنه من المصادر ، ومالا يجوز فيه ذلك ، كما تكلم عن الأخبار فى بقية ألفاظ المسألة .

(القائم) بسرّ ، ورفعت (عمروا) بقيامه . ولو قلت : سرّدفْعُك إلى زيد درهما ضربَك عمروا كان محالا ؛ لأنَّ الضرب ليس ممّا يسرّ . وكذلك لو قلت : أعجب قيامُك قعودَك كان خطأ . ولو قلت : وافق قيامُك قعودَ زيد لصلَح . ومعناه أنّهما قد اتّفقا فى وقت واحد . فلو أردت معنى الموافقة التى هى إعجاب لم يصلح إلّا فى الآدميّين .

وتقول : اشتهى زيد شتْما عمرو خالدا . كأنّك قلت : أن يشتم عمرو خالدا .

وكذلك الألف واللام . فإن لم تنوّن ، ولم تدخل ألفا ولامًا ، أضفت المصدر إلى الاسم الذى بعده ، فاعلا كان أو مفعولا ، وجرى الذى بعده على الأصل .

وقد فسّرنا هذا فيما مضى من ذكرنا هذا الباب[1]

وتقول : أعجبك ضربُ زيد عمروا ، إذا كان زيد فاعلا ، وضَرْب زيدٍ عمرو إذا كان زيد مفعولا . ونحوه وقال الشاعر :

/ أفْنَى تِلادِى وما جمّعتُ مِنْ نَشَبٍ   قَرْعُ القواقيزِ أفْواهُ الأَباريق[2]   ٤/٣٨٩

التقدير : أن قرعت القواقيزَ أفواهُ الأباريق . وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيزفاعلا.

---

(١) انظر ص ١٥ .

(٢) قال ابن هشام فى المغنى جـ ٢ ص ١٢٣ « الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حيث قيل : أنه ضرورة كقوله : أفنى تلادى . . .

فيمن رواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك فى النثر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روى بالرفع مع التمكن من النصب وهى الرواية الأخرى . وذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول . وصح الوجهان ، لأن كلا منهما قارع ومقروع

والبيت للأقيشر الأسدى انظر الخزانة جـ ٢ ص ٢٨٢ والعينى جـ ٣ ص ٥٠٨ والسيوطى ص ٣٠١ وإصلاح المنطق ص ٣٣٨ ومبادئ اللغة للإسكافى ص ٥٨ .

القواقيز : الكئوس الصغيرة جمع قاقوزة وقد قالوا فيها قازوزة وروى القوارير .

هـذا بـاب

ونقول فى مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون

الضاربَ الشاتمَ المكرِمَ المعطِيَهُ درهما القائمُ فى داره أخوك سوطا أكرمَ الآكِلُ طعامَه غلامُه زيدٌ عمروا خالدٍ بكرا عبدَ اللهِ أخوك[1]. نصبت (الضارب) بأكرم ، وجعلت ما بعد

---

(١) المسألة السابعة من تفسير الفارق ص ١٩ – ٤٣ .

لقد أطال الفارق فى تفسيره لهذه المسألة حتى أمل . وأرى أن ألخص إعراب هذه المسألة فى كلمات قبل أن أسوق طرفا من كلام الفارق .

(الضارب) مفعول أكرم . و (الشاتم) مفعول الضارب ، و (المكرم) مفعول الشاتم)، و (المعطية) مفعول المكرم، و (سوطا) مفعول مطلق للضارب ، و (طعامه) مفعول الآكل ، و (درهما) مفعول ثان لمعطيه ، و (الآكل) فاعل أكرم و (القائم) فاعل المعطيه ، و (غلامه) فاعل الآكل .

و (أخوك) الأولى فاعل القائم .

(زيد) بدل من القائم . (عمروا) بدل من المكرم . (بكرا) ، بدل من الشاتم . (عبدالله) بدل من الضارب (خالد) بدل من الهاء فى غلامه . (أخوك (الثانية بدل من الآكل .

وفى هذه المسألة أمور من الفصل بين الموصول وصلته لاتجوز ، ولكن الفارق يعتذر عن المبرد بأن هذه المسائل للامتحان ، ولايشترط أن تكون مسائل الامتحان كلها على الصحة بل يوضع بعضها على الصحة وبعضها على الخطأ وعلى الممتحن أن يعرف وجه الصواب ، ووجه الخطأ . وإليك طرفا من حديثه .

وقال سعيد بن سعيد الفارق : أول من تسرع إلى تخطئة أبى العباس فى هذه المسألة –فيما حكى لنا الشيوخ – أبو إسحاق الزجاج، فاتبع قول أبى العباس : يمتحن فيها المتعلمون بقوله : ويغلط فيها المعلمون .

وهذا عندى سهو من الزجاج وغفلة ، لأنه قد كان عارفاً بأبى العباس ، وسعة علمه ، بصيراً به ، وبثقوب فهمه . وقد كان واجباً عليه مع ذلك أن يحسن الظن به ، ويحمل القول له ، إذ كان الغلط فى هذه المسألة أظهر من أن يخفى على مثله . . لاسيما وهو واضعها ، ومخترعها . . فإنما ذلك اعتماد منه بدليل قوله : هذه مسائل يمتحن بها المتعلمون فجعلها امتحاناً لسواه . . لمن يلتمس علم كتابه ، ويحاول فهم خطابه . وليس من شرط الممتحن أن يمتحن بصواب ، ولا من شرطه أن يمتحن بخطأ . بل الأولى أن يمتحن بالجمع بين الأمرين ليكون أدل على منزلة الممتحن إذا وردت عليه الأشياء الملتبسة فرق بينها ، وألحق كل قبيل ببابه . . وإذ قد ثبت هذا فلم يخطىء أبو العباس رحمه الله والمخطىء من خطأه ، إذ لم يفهم غرضه فى إيراده مسائل الخطأ مع مسائل الصواب فأبو العباس على صواب وإن كانت المسألة خطأ .

على أنا لو سلمنا لأبى إسحاق ومن وافقه تسليم نظر لكان لأبى العباس عندى مخلص عما نسبوه إليه ، ومخرج مما نقضوه عليه ، تقوى به شبهته ، ويكون خارجاً بمذهبه فى المسألة إلى مذهب كثير من الكوفيين ، وإلى مذهب رآه أبو الحسن الأخفش . ونحن نبينه عند انتهائنا إلى المسألة ، ليعلم أن هذا مذهب قد قيل وسبق إليه . . يحتاج عندى قبل الكلام على هذه المسألة أن نقدم مقدمة تكون مثالا للناظر فيها يقيس عليه ، وأصلا يرجع فى إدراكها إليه .

الضارب فى صلته إلى قولك : أكرم . فصار اسما واحدا ، والفاعل هو الآكل ، وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة . وهذه الأسماء المنصوبة بدل من الضارب ، والشاتم ، والمكرم . و (خالدٍ) المجرور بدل من الهاء فى غلامه والمرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرتهم . وتقديرها : كأنّك قلت : أكرم الآكلُ طعامَه غلامُه الرجلَ الذى ضربَ / سوطا رجلا شتم رجلا أكرم رجلا أعطاه درهما رجلٌ قام فى داره أخوك .

٤ / ٣٩٠

فمن ذلك ما كررناه . . وهو أن كل اسم موصول إذا أبدلت مما فى صلته فإن البدل مما فى الصلة داخل فى الصلة . وإن أبدلت منه فبدله خارج عن صلته ، ولايكون إلا بعد تمام صلته .

ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض ، ويتأخر بعضها عن بعض . ولا يجوز أن تتقدم هى ، ولابعضها على الموصول . فهذه جملة تكفى فى البيان عن صواب هذه المسألة وخطئها . .

ذكر الصلة والموصول وموقع البدل . قال سعيد بن سعيد الفارقى : أول ذلك البيان عن آخر كل صلة وتمام كل موصول . وطريق هذا إذا أردته بسهولة أن تقصد إلى الموصول الأخير فتبينه . وفى المسألة ست موصولات : فأربع منصوبة ، وإثنتان مرفوعتان . فإذا قصدت إلى الأخير ، وهو قولك : الآكل طعامه غلامه — ففاعل الآكل قولك (غلامه) . ومفعوله قولك طعامه) . . وقولك (غلامه) هو آخر صلة الآكل . فقد تم الآكل اسماً بتمامه . وهو مرفوع ، لأنه فاعل أكرم . فلو أبدلت منه لوجب أن يقع البدل بعده . وكذلك إن أبدلت مما فى صلته وجب أن يقع بعده أو فيه ، لاتفصل بينهما ، لأن ما فى الصلة من الصلة . فلايفصل بما ليس منها . فلو أبدلت من الهاء فى غلامه المجرور لقلت : أكرم الآكل طعامه غلامه خالد فذكرته بلافصل . وقدفصل أبو العباس بينهما بمنصوب هو بدل من بعض الموصولات . وهذا أحد وجوه الفساد والغلط . . فأما الموصول الذى قبله وهو الضارب ففيه خمس موصولات . وبيانها أن تبدأ بالأخير وهو القائم فى داره أخوك . فأخوك فاعل القيام وفى داره ظرف القيام . . فلو أردت أن تبدل منه لم يكن إلا بعده بلافصل وقد أوقعه أبو العباس بعد سوطا . .

وقد أوقع أبو العباس البدل من المكرم بعد سوطا . وهذا أيضاً وجه آخر من وجوه الغلط فى المسألة ، لأن سوطا ليس من صلة الشاتم ، و (المكرم) من صلة الشاتم ولايفرق بين الصلة والموصول بما ليس منها . . فإن أبدلت من الضارب أوقعته بعد (سوطا) ولا يجوز إيقاعه إلا كذلك . . فقد بان لك بما بيننا بوجه الغلط فى المسألة . .

لو بنيت المسألة على الصحة لوجب أن تقول : الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم فى داره أخوك زيد عمرا بكرا سوطا عبد الله أكرم الآكل طعامه غلامه خالد أخوك . .

وقد عقد الفارقى فصولا لهذه المسألة نكتفى منها بذكر عناوينها .

ذكر الفاعلين فى المسألة ، ذكر الابدال فيها . ذكر التثنية والجمع (ثنى ، وجمع الموصولات فى المسألة) ، ضرب من تفريعها فى الابدال . ذكر تحصيل الخطأ فيها ، ذكر الانتصار له (ذكر فيه أن الفصل بين الصلة والموصول والإبدال من الموصول قبل تمام صلته مذهب الأخفش) ، وذكر الإبدال وما يتقدم منها وما يتأخر ، تفريع فى المسألة فى التقديم والتأخير . ذكر التصرف فى العوائد بالنقصان والزيادة ، ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض وتأخيرها . ذكر الأخبار عن المسألة . ذكر المسألة المفرعة » .

وما أطال الفارقى فى مسألة كهذه المسألة فقد كتب عنها ٢٤ ص و كتابه يقع فى ٧٨ ص .

ولو قلت : أعجب ضَرْبُ زيدٍ غلامَه خالدًا عمرًا بكرٍ لم يجز ؛ لقولك : (بكر) وَحْدَه . والمسألة — إذا حذفته منها — صحيحة . وذلك لأنَّك إذا قلت : أعجب ضرْبُ زيدٍ غلامَه خالدا عمرا نصبت (عمرا) بأعجب ونصبت (خالدا) فجعلته بدلا من (الغلام) . فإن جئت (ببكر) فجررته فإنَّما تجعله بدلا من الهاء فى غلامه والهاءُ هى زيد . فقد أحلت حين جعلت زيدا بكرا ، وفصلت بين الصلة والموصول .



ولو قلت : ظننت بناء الدارِ الساكنِها المُعْجِبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه مُعْجِبا بكرا[1] كان جيِّدا ، إذا جعلت (معجبا بكرا) هو المفعول الثانى فى ظننت ، ولم تذكر الباقى . فإن ذكرت الباقى جعلته اسما قبل المفعول الثانى فرفعته ؛ لأنَّ قولك (الساكنها) صفة للدار وما بعده داخل فى صلته ، والصلة والموصول اسم واحد ؛ ألا ترى أنَّك تقول : جاءنى عبدالله ، ورأيت زيدا ، فإنَّما تذكر بعد جاءنى ورأيت اسما واحدا فاعلا أو مفعولا .

---

(١) المسألة الثامنة من تفسير الفارق ص ٤٣ — ٤٨ .

وتلخيص إعراب المسألة أن تقول : (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ، و (الساكنها) صفة الدار ، (المعجبة) فاعل (الساكنها) و (القائم) فاعل المعجبة ، و (الذاهب) فاعل القيام ، و (أخواه) فاعل الذاهب ، و (معجبا) المفعول الثانى لظننت و (بكرا) مفعول لمعجبا ونسوق طرفا من كلام الفارق .

قال سعيد ابن سعيد الفارق : تفسير هذه المسألة على الأصول التى تقدمت أن يكون قولك (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ، ويكون (الساكنها) صفة الدار ، وهو صلة وموصول آخرها قولك : أخواه من قبل أن قولك (الذاهب إليه أخواه) اسم موصول و (أخواه) هما فاعلا الذهاب والهاء فى أخواه تعود إلى الألف واللام من الذاهب و(إليه) من تمام الكلام يعمل فيه الذاهب . والجميع فى موضع اسم مفرد كأنك قلت : (زيد) ثم يصير بعد ذلك بكماله اسماً فى صلة القائم وهو فاعل القيام والهاء فى (عنده) تعود إلى الألف واللام فى القائم فقد تم اسما موصولا . . وهو فاعل الإعجاب والهاء من المعجبة تعود إلى الألف واللام منه فقد تم المعجبة اسما موصولا . . وهو فاعل السكنى كأنك قلت : الساكنها خالد ، والعائد إلى الألف واللام من الساكن الهاء كأنك قلت : التى سكنها زيد فقد تم الساكن اسماً موصولا وصار فى موضع الوصف للدار كأنك قلت : ظننت بناء الدار الحسنة معجباً زيدا فبناء الدار مبتدأ قبل دخول ظننت . .

وأما قوله : فإن ذكرت الباقى جعلته اسماً قبل المفعول الثانى فهو على ما قال من قبل أن بناء الدار مصدر وفاعله إذا ذكر فى صلته فلا يجوز ذكره إلا فى أحد موضعين : إما أن تذكره بعد قولك : أخواه وهو منتهى صلة الساكنها فتكون قد ذكرت فاعل البناء بعد وصف الدار المضافة إليه ولا بأس بذلك ، لأن جميعه فى صلة البناء .

وإما أن تذكره قبل الساكنها بعد راء الدار فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف فجرى مجرى مر بغلام هند زيد العاقلة . وهو يضعف فى المجرور ، ويقوى فى غيره لما يقتضيه المجرور من شدة اتصاله بما عمل فيه أو بما عمل فيه العامل فيها قبله مثل عمله . ولكن لابأس بذلك ، لأنه ليس بفصل بين عامل الجر ومعموله الأول ، وإنما هو بينه وبين وصف ما عمل فيه وذلك =

وتقول / جاءنى القائمُ إليه الشاربُ ماءه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ[1] (فالقائم إليه) اسم واحد وهذا كلُّه فى صلته .

٤
٣٩١

وكذلك لو قلت : جاءنى الذى اللذان ضرباه القائمان إليك كان الذى جاءك واحدا ، وهذا الكلام من صلته بمنزلة قولك: جاء الذى أبوه منطلق ، وجاءنى الذى أبوه غلامُه زيدٌ إذا كان

= يسهل قليلا ، لأنه لما تطرق على الوصف التأخر عن العامل إلى مرتبة ثانية ، ولم ينازع فى الأولى – ساغ أن تفرق بينه وبينه أيضاً بما يقتضى مرتبة أولى من العامل وهو الفاعل ، ولايجوز ذكر الباقى قبل المصدر ، لأنه لايتقدم معموله عليه ، لأنه فى تأويل أن والفعل . . . ولايجوز أن تذكره بعد ذكرك بكرا ولا بعد معجباً ، لأن جميع هذه ليست من صلة البناء الذى هو المصدر وإنما هو خارج عن صلته والباقى فى صلته فلا يفرق بين ماهو من صلته وبينه بما ليس من الصلة .

فلو لفظت بالفاعل قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المعجبة القائم عنده الذاهب إليه أخواه زيد معجباً ، فيكون زيد فاعل البناء كأنك قلت ، إذا زدته وضوحاً برفع الصلة وجعل المفرد مكانها : ظننت بناء الدار الحسنة زيد معجباً بكرا أى ظننت أن بنى الدار الحسنة زيد معجباً بكرا ، وإنما حذفت الباقى من أصل المسألة لما قدمنا من جواز ذلك فى المصدر دون الفعل واسم الفاعل فهذا بيان ما أراده أبو العباس فى المسألة .

ثم أخذ يعقد فصولا للمسألة نكتفى بذكر عناوينها .

ذكر التفريع عليها من جهة البدل (تكلم على الإبدال فى كل موصول منها) .

ذكر تقديم بعض الصلة على بعض ممتنعة وجائزة ثم قال :

ذكر تقدير الأصل فى المسألة بناء دار سكنها رجل أعجبه رجل قام عنده رجل ذهب إليه أخواه معجب بكرا ثم أدخلت عليه ظننت ثم أردت تعريف الدار فأدخلت عليها الألف واللام ووجب لذلك أن تصفها بالمعرفة أيضاً فنقلت الفعل إلى الإسم وأدخلت عليه الألف واللام ليصح وصف المعرفة به ففاعل السكن المعجب وفاعل الإعجاب القائم وفاعل الذهاب أخواه . ذكر تقديم الموصلات بعضها على بعض فى المسألة . ذكر الأخبار فى هذه المسألة بالألف واللام وبالذى وبين مايجوز الإخبار ومالايجوز الإخبار ء، فى ألفاظ هذه المسألة .

(١) المسألة التاسعة من تفسير الفارق ص ٤٨ – ٥٢ وتلخيصها :

الإعراب: (القائم) فاعل جاءنى، و (الشارب) فاعل القائم ، و (الساكن) فاعل الشارب ، والضارب (فاعل الساكن ، و (زيد) فاعل الضارب .

قال سعيد بن سعيد الفارق : تفريع هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن تبدأ بالموصول الأخير وفى المسألة أربع موصولات . . (فالضارب أخاه زيد (صلة وموصول ، و (أخاه) مفعول الضارب والهاء فيه تعود إلى الألف واللام ، و(زيد) فاعل الضارب . فقد تم إسما بكماله صلة وموصولا ، وصار فى صلة ماقبله بمنزلة زيد و (الساكن) اسم موصول و (داره) مفعول الساكن ، والهاء فى داره ترجع إلى الألف واللام من الساكن وفاعل الساكن (الضارب) فقد تم الساكن إسما موصولا ، وصار بمنزلة عمرو وهو فى صلة القائم على أنه فاعل القيام و (إليه) من صلته على سبيل البيان ، والهاء فى (إليه) تعود إلى الألف واللام .. فقد تم القائم إسماً مفرداً صلة وموصولا وهو فاعل جاءنى كأنك قلت : جاءنى زيد . ثم عقد هذه الفصول : ذكر التفريع عليها من جهة العائد . ذكر التفريع بالبدل فيها . ذكر التفريع على المسألة بما يصح أن يتقدم ، ويتأخر . ذكر التفريع بها من جهة الإخبار .

الغلام للأب ، فإنّما الصلة موضّحة عن الموصول وفى هذه المسائل ما يدلّك على جميع ما يرد عليك فى هذا الباب إن شاء الله .

***

١/١٤ / وتقول : ضربت زيدا أخا عمرو ، فإن شئت جعلت (أخا عمرو) صفة ، وإن شئت جعلته بدلا .

وتقول : ضربت أخاكَ زيدا ، فلا يكون (زيد) إلّا بدلا ، لأنّه اسم علَم ، وإنّما الصفات تحْلية الشيء ؛ نحو الظريف ، والطويل ، وما أشبه ذلك ممّا أخِذ من الفِعْل أو نُسب ، نحو الفلانىّ ، والتميمىّ ، والبكرىّ ، وما اعتوره شيء من هذين المعنَيَيْن .

١/١٥ والبدل يجوز فى كلّ اسم معرفةً كان أو نكرةً مظهرا كان أو مضمر / إذا كان الأوّل فى المعنى أو كان بعضه .

فأمّا بدل المعرفة من المعرفة فكقولك : مررت بأخيك عبدِ الله .

ونظير بدل المعرفة من المعرفة نحو قول الله عزّ وجلّ : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) .

وبدل المعرفة من النكرَة[1] كقولك : مررت برجل زيدٍ . كأنّك نَحّيت الرجل ووضعت (زيدا) مكانَه . فكأنّك قلت : مررت بزيد ، لأنّ ذلك الرجل هو زيد فى المعنى : ونظير هذا قول الله (وَإِنَّكَ لَتَهْدِيْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ)[2] .

وبدل النكرة من المعرفة كقولك : مررت بزيدٍ رجلٍ صالح ؛ وضعت الرجل فى موضع زيد ؛ لأنه هو فى المعنى . ونظير هذا قول الله عز وجلّ : «لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ»[3] .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٢٤ « أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله كأنه قيل له بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله»

(٢) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) سورة إقرأ : ١٥ ، ١٦

وأمّا بدل بعض الشيء منه للتبيين[1] فنحو قولك : ضربت زيدا رأسَه وجاءنى قومك بعضُهم أراد أن يبيّن الموضع الذى وقع الضرب به منه ، وأن يُعْلمك أنّ بعض/القوم جاء لا كلُّهم . ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)[2] لأنّ فرض الحج إنّما وقع منهم على المستطيع[3] .

1/16

وقد يجوز أن يُبدل الشيءُ من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ؛ لأنّه يقصد قصْدَ الثانى ؛ نحو قولك : سُلِب زيدٌ ثوبُه ؛ لأنّ معنى سلب : أخذ ثوبه . فأُبدل منه لدخوله فى المعنى .

ولو نصبت الثوب كان أجود إذا لم ترد البدل .

ومثل ذلك قول الله عزّ وجلّ (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[4] ؛ لأنّ المسألة وقعت عن القتال . ومثل ذلك قول الأعشى يُنشد كما أصف لك :

لقد كان فى حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتــه تَقَضِّى لُباناتٍ ويَسْأَمُ سائِمُ[5]

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٧٥ – ٧٦ « ويكون على الوجه الآخر الذى أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذى رأى منهم فيقول : ثلثيهم أو ناسا منهم . . مثله قوله عز وجل (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لأنهم من الناس .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) يشير المبرد إلى منع أن يكون من استطاع فاعلا للمصدر لما يترتب على ذلك من فساد المعنى إذ يكون المعنى حينئذ : ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع عن الحج (انظر المغنى ٢ ص ١٢٣ حاشية الصبان جـ ٢ ص ١٧٧ ، البحر المحيط جـ ٣ ص ١٠ – ١١) .

(٤) البقرة : ٢١٧ ، وأنظر سيبويه جـ ١ ص ٧٥ والكامل جـ ٦ ص ١٢٢ .

(٥) استشهد به سيبويه فى جـ ١ ص ٤٢٣ على رفع الفعل يسأم .

والمبرد استشهد به هنا على بدل الاشتمال ، واستشهد به فى الجزء الثانى على رفع الفعل (يسأم) ونصبه قال : فيرفع ويسأم ، لأن عطفه على الفعل وهو تقضى فلايكون إلا رفعا ومن قال تقضى لبانات قال : ويسأم بالنصب ، لأن تقضى اسم فلم يجز أن تعطف عليه فعلا فأضمر أن ليجرى المصدر على المصدر . اسم كان مستتر أى لقد كان الأمر (ثويته) الأصل ثويت فيه فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل . اللبانات : الحاجات .

والبيت للأعشى من قصيدة طويلة فى ديوانه ص ٧٧ – ٨١ وانظر أمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٦٣ .

فى حول ثواء : هذا تركيب كان أبو عمرو يعيبه ويقول : لا أعرف له معنى ولا وجها يصح به وعن أبى عبيدة يريد لقد كان فى ثواء حول فقلب وأبدل ثواء من حول (رغبة الأمل جـ ٦ ص ٢١) .

اراد : لقد كان فى ثواء حول ، فأوقع الفعل على الحول ، وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنّما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله[1] ‎٤ / ٣٨٢‎ بدلا . ويُروى : تُقَضَّى لُبانات ويَسْأَم .

وللبدل موضع آخر وهو الذى يقال له : بدل الغلط . وذلك قولك . مررت برجل حمارٍ ، أراد أن يقول : مررت بحمار ، فإمّا أن يكون غِلط فى قوله : مررت برجل ، فتدارك ، فوضع الذى جاء به وهو يريده فى موضعه ، أو يكون كأنّه نسِى ، فذكر[2] .

فهذا البدل لا يكون مثلُه فى قرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثلُه فى الكلام غلطا أو نِسْيانا ، فهكذا إعرابه .

---

(١) نقلنا من الجزء الرابع ما كان حقه أن يكون هنا . وانظر كيف التحم الكلام ورفع الاضطراب واكتملت الجملة الواحدة فقد كان المفعول الثانى لجعل فى الجزء الرابع .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٢١٨ « وذلك قولك : مررت برجل حمار فهو على وجه محال وعلى وجه حسن فأما المحال فإن تعنى أن الرجل حمار ، وأما الذى يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت » وانظر ص ٧٥ من سيبويه أيضاً .

هذا باب
ما كان لفظه مقلوبا

٤/٣٨١

فحق ذلك أن يكون لفظه جاريا على ما قلب إليه

١/١٧

فمن ذلك قِسِيّ ، وإنّما وزنها (فُعُول)[١] ، وكان ينبغي أن يكون...قُوُوس[٢]؛ لأنّ الواحد قَوْس وأدنى العدد فيه أَقْواس والكثير قِياس ، كما تقول : ثوب وأثواب وثياب ، وسوط وأسواط وسياط . وكذلك جميع هذا الباب الذى موضع العين منه واو .

فأمّا قُوُوس فجارٍ على غير ما تجرى عليه ذوات الواو ؛ نحو : كعب وكعوب ، وصقر وصقور ، فكرهوا واوين بينهما ضمّة فقلبوا .

وكان حقّ فَعْل من غير المعتلّ أن يكون أدنى العدد فيه (أَفْعُل) ؛كقولك : كعب وأَكْعُب، وكلْب وأَكلُب ، وصقْر وأَصْقُر . فلهذه العلّة قلب إلى (أَفْعَال) فقيل : أَبْيات ، وأَثْواب . إذْ كان ذلك قد يكون فى غير المعتلّ من فَرْخ وأَفْراخ . وزَنْد وأزناد ، وجَدّ وأجداد فإن احتاج إليه شاعر ردّه إلى الأصل كما قال :

* لكلِّ دَهْرٍ قد لبستُ أَثْؤُبا[٣] *

فهذا نظير فُعُول فى الواو . .

---

(١) فعول هو وزن الأصل وأما وزن قسى الآن فهو فلوع .

(٢) نقلنا هذا من الجزء الرابع ، لأن هنا مكانه وانظر كيف استقام الكلام فجزءا الجملة الواحدة كانا مفرقين فى الجزء الرابع والأول ، وقد يقول قائل : كان حق الإعراب أن تكون لفظة (قووس) بالنصب لأنها خبر يكون . والجواب من هذا أن سيبويه والمبرد قد يحكيان حالة الرفع كثيراً فى كتابيهما وسيأتى لذلك نظائر كثيرة فيما ننقله .

(٣) استشهد به سيبويه فى جـ ٢ ص ١٨٥ على جمع ثوب على أثوب تشبيهاً بالصحيح والكثير تكسيره على أثواب استثقالا لضمة الواو فى أفعل ولذلك همزت الواو فى أثوب ورواية سيبويه : لكل عيش وكذلك رواه المبرد فيما سيأتى ، ورواية المازنى لكل دهر .

يصف الشاعر نفسه بأنه قد تصرف فى ضروب العيش وذاق حلوه ومره . أنظر المنصف جـ ١ ص ٢٨٤ ، ونسبه فى اللسان (ثوب) إلى معروف بن عبد الرحمن وذكر بعده :

حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباً   أملح لا لذا ، ولا محببا

ومن المقلوب قولهم (أَيْنُق) فى جمع ناقة . وكان أصل هذه أَنْوُق والعلّة فيه كالعلّة فيما وصفنا[1] .

1/18 فلو سمّيت بأَيْنُق رجلا لم تصرفه إلّا فى نكرة ؛ لأنّه أَفْعُل على / مثال أَقْتُل .

* * *

ومن ذلك (أَشْيَاءُ) فى قول الخليل[2]: إنّما هى عنده (فَعْلاءُ) . وكان أصلها شَيْئاء يا فتى فكرهوا همزتين بينهما ألف فقلبوا ؛ لنحو ما ذكرت لك من خطايا كراهةَ ألفين بينهما همزة ، بل كان هذا أبْعَد ، فقلبوا فصارت اللام التى هى همزة فى أوّله ، فصار تقديره من الفعل : (لَفْعَاء) ولذلك لم ينصرف ، قال الله عزّ وجلّ: (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاء إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ)[3] ولو كان (أَفْعالا) لا تصرف كما ينصرف أَحْياءُ وما أشبهه[4] .

وكان الأخفش يقول : (أَشْياءُ) (أَفْعِلاءُ) يا فتى ، جُمع عليها (فَعْل) ؛ كما جُمِع سَمْح على سُمَحاء ، وكلاهما جمع لفعيل ؛ كما تقول فى نصيب : أَنْصباءُ ،وفى صديق : أَصْدِقاءُ ، وفى كريم : كُرَماءُ ، وفى جليس : جُلَساء . فسَمْح وشَىْءُ على مثال (فَعْل) فخرج إلى مثال فَعيل .

قال المازنىّ[5] : فقلت له : كيف تُصَغِّرُهُنّ ؟فقال : (أُشَيَّاءُ) . فسألته : لمَ لمْ تردّه إلى الواحد ؟ إنّه أَفْعِلاءُ ، فقد وجب عليه فلم يأْتِ بمُقْنِع . وهذا ترك قوله ؛ لأنّه إذا زعم أنّه أَفْعِلاءُ فقد وجَبَ عليه / أن يصغّر الواحد ثمّ يجمعه ، فيقول فى تصغير أشياء على مذهبه : شُيَيْئَات فاعلم ، تقدير : فُعَيْلاتُ ولايجب هذا على الخليل لأنّه إذا زعم أنّه (فَعْلاءُ) فقد زعم أنّه اسم واحد فى معنى الجمع ، بمنزلة قَوْم ، ونفَر ، فهذا إنّما يجب عليه تصغيره فى نفسه . فقد ثبت قول الخليل بحجّة لازمة . 1/19

---

(١) لسيبويه رأيان فى أينق قال عنها فى جـ ١ ص ٢١٧ وفى جـ ٢ ص ٣٣٣ : أنها مما حذفت عينه وعوض عنها الياء فوزنها على هذا أيفل . وقال فى جـ ٢ ص ١٢٩ : « ومثل ذلك أينق إنما هو أنوق فى الأصل فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا ، فوزنها على القلب أعفل » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٩ « وكان أصل أشياء شيئآء ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو » .

(٣) المائدة : ١٠١ .

(٤) يرى الكسائى أن أشياء على وزن أفعال ومنع الصرف للتوهم بأن الهمزة للتأنيث .

(٥) سؤال المازنى للأخفش فى تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٠٠ . وعبارته : فسألته عن تصغيرها .

وممّا يؤكِّد ذلك السماعُ : قولُ الأَصمعيّ - فيما حدّث بهِ علماؤنا -:[1] أنَّ أعرابيًّا سمع كلام خلَف الأَحمر فقال : يا أَحمرُ ، إنَّ عندك لأَشاوَى فقلب الياء واوا ، وأخرجه مُخْرَج صحراء وصحارَى ، فكلٌّ مقلوب فله لفظه .

(١) هو المازنى وانظر تصريفه جـ ٢ ص ١٠٠ . بيان هذا الاستدلال : أشياء كسرت كما يكسر فعلاء إسما كصحراء تقول فى جمع صحراء صحارى بالياء المشددة ويجوز تخفيف الجمع بحذف إحدى الياءين فتقول صحارى ويخفف الجمع مرة أخرى بقلب الكسرة فتحة فتقول صحارى و كذلك كسرت أشياء تقول فيها : أشايي بثلاث ياءات والياء الأولى عين الكلمة والثانية بدل من الألف والثالثة بدل من الهمزة حذفت الياء الأولى من المشددة للتخفيف ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصار الجمع أشايا على وزن لفاعى، ثم قلبت الياء واواً شذوذاً فصار أشاوى .

وانظر الإنصاف المسألة ١١٨ ، وابن يعيش جـ ٩ ص ١١٧ ، والمنصف جـ ٢ ص ٩٤ — ١٠١ ، وشرح الرضى للشافية جـ١ ص ٢٩ والمخصص جـ ١٦ ص ٦٣ ، ٩٢ ، جـ ١٧ ص ١١٦ . والمغنى فى تصريف الأفعال .

هذا باب اللفظ بالحروف

قال سيبويه[1] : خرج الخليل يوما على أصحابه فقال : كيف تلفظون بالباء من (ضَرَبْ) والدال من (قَدْ) وما أشبه ذلك من السواكن ؟ فقالوا : با ، دال ، فقال : إنَّما سمَّيتم باسم الحرف ، ولم تلفظوا به . فرجعوا فى ذلك إليه فقال : أرى ــ إذا أردتُ اللفظ به ــ أن أزيد ألف [الوصل][2] فأقول (اِبْ) ، (اِدْ) ، / لأنَّ العرب إذا أرادت الابتداء بساكن زادت ألف الوصل فقالت : اِضربْ ، اُقتلْ إذا لم يكن سبيل إلى أن تبتدى بساكن .

1/20

وقال : كيف تلفظون بالباء من (ضَربَ) والضاد من (ضُحَى) ؟
فأجابوه كنحو جوابهم فى الأوّل فقال : أرى ــ إذا لُفِظ بالمتحرّك ــ أن تزاد هاءٌ لبيان الحركة كما قالوا : ارمه (وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَه)[3] فأقول : بَهْ ، ضُهْ وكذلك كلُّ متحرّك . وبعدهذا ما لا يجوز فى القياس غيرُه .

فإن سمَّيت بحرف من كلمة فإنَّ فى ذلك اختلافا[4] .

---

(١) أنظر سيبويه جـ ٢ ص ٦١

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) سورة القارعة ١٠ .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٦٤ « وإن سميت رجلا بالضاد من ضرب قلت : ضاء وإن سميته بها من ضراب قلت : ضى وإن سميته بها من ضحى قلت : ضو ، وكذلك هذا الباب كله وهذا قياس قول الخليل ومن خالفه رد الحرف الذى يليه » .

وقد عرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لهذا الكلام فقال ص ٢٤١ – ٢٤٢ : « قال محمد : « وهذا خطأ فاحش أيضاً ونقض لما أصل عليه ، لأنك إنما تتوهم ماحذف منه بالحركات والحرف إذا لم تدر ما أصله ؟ فأما إذا عرفت أنه ضارب من ضرب لم ترد إلا راء ضرب وباءها ، لأنه منها حذف وقد عرفت ذلك و (ما) و (فى) و (لو) لم تدر ماحذف منهن . فرددت مثل مافيهن ، ألا ترى أنك تصغر حرا فتقول : حريح لقولك : أحراح وتقول فى رجل اسمه ذو : هذا ذوا قد جاء لقولك ذوات» .

وقد رد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : لم يرد الخليل – رحمه الله – بذكر الباء من ضرب هذه الجملة بعينها وإنما جعل ضرب مثالا والباء من ضرب ، ومن ذهب واحد ، كما أنه لم يقصد إلى الباء بعينها دون الضاد ودون كل حرف مفتوح فجعله حرفاً مفتوحاً فى مثال من الأمثلة ، لأن حروف المعجم ليست لها حركات تستحقها فى ا ب ت . قبل تأليفها فى أبنية الكلام . فلذلك مثلها فى بناء من الأبنية لتراها

فإن سمّيت بالباء من (ضرَبَ) فإنّ بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول : هذا إبٌ فاعلم . وهذا خطأٌ فاحش ؛ وذلك أنّ ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرّك ، ولا نصيبَ لها فى الكلام ؛ إنّما تدخل ليوصَل بها إلى الساكن الذى بعدها ؛ لأنّك لا تقدر أن تبتدئ بساكن . فإن كان قبلها كلام سقطت .

وقال غيره : أرى أن أقول : (رَبٌ) فاعلم فأَرُدّ موضع العين من ضربَ فقيل له : أرأيت ما تثبت عينه ولامه ، وفاؤه محذوفة من غير المصادر التى فاؤها واو ؛ نحو : عِدة ، وزِنة ؟.

فاعتلّ بما قد وُجد من غيرها وذلك قولهم : ناس المحذوف موضع الفاء ولا نعلم غيره . ويدلُّك على ذلك الإتمام إذا قلت : أُناس . فإنّما هو فُعال على وزن غراب مشتقٌ من أَنِس ، وإنسان فِعْلان[1] وهذا واضح جدًّا .

1/21

قال أبو الحسن : ضَبٌ كما ترى فيحذف موضع العين كما فعل فى(مذْ) لأنّ المحذوف فى (منذ) موضع العين .

وكذلك (سَهٌ) إنّما المحذوف التاء من أستاه قال الشاعر :

ادْعُ أُحَيْحًا باسمه لا تَنْسَهْ إنّ أُحَيْحًا هِيَ صِئْبَانُ السَّهْ[2]

متحركة أو ساكنة فى بناء الكلمة فلو قال : إذا سميت بباء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. والباء لافتحةلها ولا كسرة ولاضمة فى الأصل إلا أن تكون مبنية فى كلمة ، لكان كلاماً غير محقق ولا محصل فى الظاهر وإنما يحصل على وجه من التأويل فترجع إلى ماقال : ولو سمينا بالباء من ضرب أو من ذهب فكان قياسهما واحدا.ويدل على أنه لم يرد الكلمة بعينها ، وإنه لم يأت بها إلا على سبيل المثال أو المخاطب لا يعلم أنها الباء من ضرب ، ولو وصلها آخر من حروف ضرب على قول الأخفش ضب وعلى قولغيره رب وكذلك لو سمى رجلا بالباء من عذب فقال عب أو ذب كان الأمر كذلك فى الأشكال فالإتيان بكل حروفها أقيس لها . . .»

(١) إنسان على وزن فعلان فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٥٠ وانظر الخلاف فى ذلك فى الإنصاف ص ٤٧٩ – ٤٨١ . الخلاف فى لفظ ناس فى أمالى الشجرى جـ ١ ص ١٢٣ – ١٢٥ ونهاية الأرب جـ ٢ ص ٥ – ٧ .

(٢) استشهد به فى سيبويه فى جـ ٢ ص ١٢٢ على أن السه محذوف العين وروايته هناك : أن عبيداً هىصئبانالسه . الصئبان جمع صئاب : بيض البرغوث والقمل . يريد أنهم فى الدناءة والخسة كصئوابالاست ، وفى الأصل صبئان وهو تحريف ورواية المنصف كرواية المقتضب انظر جـ ١ ص ٦٢ . والبيت غير منسوب .

وقد قال أمير المؤمنين : علىّ بن أبى طالب كرّم الله وجهه : (العَيْنُ وِكاءُ السَّه)[1]

والقول الأول لأبى عثمان المازنى ، ثم رأى بعدُ إذا سمى بالباء من «ضربَ فليردَّ الكلام كلّه فيقول : (ضَرَبٌ) كما ترى ، ولايحذف ؛ لأنّه إذا آثر أن يردّ رَدّ على غير علّة .

ولو سمَّيت رجلا (ذو)[2] لقلت : هذا (ذوًا) فاعلم ؛ لأنّ أصله كان (فَعَلا) . يدلُّك على ذلك : ذواتا ، وقولك : هما ذوَا مال .

---

(١) جعله المبرد هنا من كلام سيدنا على وجعله فيما يأتى (ص ٢٣٧ من الأصل (حديثاً ، والسيوطى فى الجامع الصغير ج ٢ ص ٥٩ ضعف هذا الحديث برواية الإمام أحمد فى مسنده عن على كرم الله وجهه وصححه برواية البيهقى عن معاوية وضعف الروايتين ابن حجر فى بلوغ المرام ص ٢٨ وانظر كشف الخفا للعجلونى ج ٢ ص ٧٧ ونصب الراية للزيلعى ج ١ ص ٤٥ ص ٤٥ والجوهر النقى لابن التركمانى فى ج ١ ص ٢٩ .

ويظهر أنه يريد بالحديث الخبر ولايريد به الحديث المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٣ «لو سميت رجلا (ذو) لقلت هذا ذوا : لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول هاتان ذواتا مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل كما أن (أبوان) دليل على أن (أبا) فعل كان الخليل يقول هذا ذو بفتح الذال لأن أصلها الفتح » (ذو عند الخليل فعل) .

هـذا بـاب

ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة

إذا سمّيت رجلا (لِيَقُمْ) أو (لم تَقمْ) أو (إنْ تقمْ أقمْ) فالحكاية / لأنّه عامل ومعمول فيه إذا جئت بالعامل معه . [1/22]

وإن سمّيته (أَقِمْ) أو(تَقُمْ) وليس معهما (لمْ) أعربت فقلت : هذا أقومُ فاعلم ، وهذا تقومُ فاعلم ، ورأيت تقومَ فاعلم ؛ لأنّه ليس فيه فاعل . ورددت الواو لأنّها حذفت فى الفعل لالتقاء الساكنين فلمّا تحرّكت الميم رجعت .

وإن سمّيته (قُمْ) أو (بِعْ) قلت : هذا قُومٌ على وزن فُعْل ،وهذا بِيعٌ على وزن دِيْك يافتى لأنّ الأسماء لا تنجزم . وإذا تحرّكت أواخرها ردّ ما حذف لالتقاء الساكنين . وإن سمّيته (أَقِمْ)قلت : هذا أقيمُ قد جاء . لا تصرفه للزيادة التى فى أوّله[1] .

وإن سمّيته (رَزيدا) حكَيْته . فإن حذفت زيدا وسمّيته بالفِعْل وحدَه قلت : هذا رأى مثل قفًا ، وعَصا ، تردّ الهمزة وهى عين الفعل وتردّ الألف . لأنّ الأسماء لا تنجزم .

وهذه جُمَل تدلُّ على أبوابها إن شاء الله .

وهذه حدود التصريف ، ومعرفة أقسامه

وما يقع فيه ، من البدَل ، والزوائد ، والحذْف ، ولابدَّ / من أن يُصدَّر بذكر شىء من الأبنية ؛ لتعرف الأوزان ، وليعلم ما يبْنى من الكلام ،وما يمتنع من ذلك . [1/23]

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٦١ « وإن سميت رجلا قل أو خف أو بع أو قم قلت : هذا قول قدجاء وهذا بيع قد جاء وهذا خاف قد جاء وهذا أقيم قد جاء (فى المطبوعة بتنوين أقيم وهو خطأ) : لأنك قد حركت آخر حرف وحولت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى فإنما حذفت هذه الحروف فى حال الأمر لئلا ينجزم حرفان فإذا قلت قولا أو خافا أو بيعا أو أقيموا أظهرت التحرك فهو ههنا إذا صار إسماً أجدر أن يظهر » .

هذا باب
ما يكون عليه الكلم بمعانيه

فأَقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد[1]. ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه . لأنّه مستحيل . وذلك أنّه لا يمكنك أن تبتدئ إلّا بمتحرّك ، ولاتقف إلّا على ساكن .فلو قال لك قائل : الفِظ بحرف ، لقد كان سألك أن تُحيل ؛ لأنّك إذا ابتدأت به ابتدأت متحرّكا ، وإذا وقفت عليه وقفت ساكنا ، فقد قال لك : اجعل الحرف ساكنا متحرّكا فى حال .

ولكن سنذكر اللفظ بالحروف ساكنِها ومتحرّكها فى موضعه[2]، ليوصل إلى المتكلّم به إن شاء الله .

فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلّم به وحدَه .

فممّا جاء على حرف ممّا هو اسم (التاء) فى قمْت/ إذا عنى المتكلّم نفسه ، أو غيره من ذكر أو أنثى ، إلّا أنّها تقع له مضمومةً ذكرا كان أو أنثى ، ولغيره إذا كان ذكرا مفتوحة ، وإن كانت أنثى مكسورة .

١
٢٤

و(الكاف) من نحو : ضربتك ، ومررت بك ، تنفتح للمذكر ، وتنكسر للمؤنّث .

و(الهاء) فى ضربته ، ومررت به ، ولها أحكام نبيّنها إن شاء الله .

وذلك أنّ أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة[3]؛ لأنّ الهاء خفيّة . فتُوصِل بها الواو إذا

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد » .

(٢) سيأتى ذلك فى الجزء الرابع .

(٣) حديث المبرد هنا عن هاء الغائب حقه أن يكون فى صفحة ٢٧٩ من الأول فقد عقد لهاء الغائب بابا عنونه بقوله : هذا باب الإضمار الذى يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله . . ثم قال : فأصل هذا الضمير أن تتبع هاءه واو . الإسم الهاء وحدها والواو تلحقها لخفاء الهاء » .

لما ذكره المبرد فى هذه الصفحات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ مذكور هناك بمعانيه وشواهده مع اختلاف يسير فى بعض العبارات فهو تكرير لما قاله هناك فلذلك لم أنقله واكتفيت بالبيان عنه .

وصلت ، فإن وقفت لم تُلحق الواو لئلاً يكون الزائد كالأصليّ . وذلك قولك : رأيتُهُو يافتى ، وَرَأَيْتَهَو يا فتى ، فتلحق بعد المضموم والمفتوح .

فإن كانت قبلها كسرة جاز أن تُتبعها واوا ، أو ياء أيّهما شئت .

أمّا الواو فعلى الأصل الذى ذكرت لك ، وأمّا الياء فلقرب الجوار ، لأنّ الضمّة مستثقلة بعد الكسرة ، والناس عامّةً للكسرة ، والياءُ بعدها أكثر استعمالا .

فأمّا أهل الحجاز خاصّةً فعلى الأمر الأوّل فيها يقرأون (فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو الأَرْضَ)[1] لزموا الأصل . وهما فى القياس على ما وصفت لك .

فإن كانت هذه الهاء[2] بعدواو ، أو ياء ساكنتين ، أو ألف فالذى يُختار حذف حرف اللين بعدها[3]. تقول: عليهِ مال يا فتى بكسر الهاء من أجل الياء التى قبلها كما فعلت ذلك للكسرة .

ومن لزم اللغة الحجازيّة قال : عليهُ مالٌ .

وتقول : هذا أبوه فاعلم (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)[4] .

وإنّما حذفت الياء ، والواو ، لأنّ الهاء خفيّة ، والحرف الذى يلحقها ساكن ، وقبلها حرف لين ساكن فكره الجمع بين حرفى لين ساكنين لا يفصلهما إلّا حرف خفىّ .

وإن شئت ألحقت الياء . والواو على الأصل ، لأنّ الهاء حرف متحرّك فى الحقيقة .وذلك قولك على قول العامّة : عليهى مال ، وعلى قول أهل الحجاز : عليهو مال (فَأَلْقَى عَصَاهُو فَإِذَا هِىَ)[5] . وهذا أبوهو فاعلم .

---

(۱) القصص : ۸۱ .

فى سيبويه جـ ۲ ص ۲۹۳ – ۲۹٤ « باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة اضمار أعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو : لأنها فى الكلام كله هكذا ، إلا أن تدركها هذه العلة التى أذكرها لك وليس يمنعهم ما أذكره لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة لأنها خفية كما أن الياء خفية وهى من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة . وذلك قولك : مررت بهى قبل ، ولديهى مال ، ومررت بدار هى قبل . وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ولديهو مال ويقرأون فخسفنا بهو وبدار هو الأرض » .

(۲) فى أصل المقتضب : الياء .

(۳) فى سيبويه ج ۲ ص ۲۹۱ « فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ؛ لأن الهاء من مخرج الألف والألف تشبه الياء والواو تشبهها فى المد وهى أختهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر وذلك قولك : عليه يافتى ولديه فلان ورأيت أباه قبل وهذا أبوه كما ترى وأحسن القراءتين (ونزلناه تنزيلا) و (إن تحمل عليه يلهث) « وشروه بثمن بخس » و « خذوه فغلوه » والإتمام عربى » .

(٤) الشعراء : ٤٥ .

(٥) الشعراء : ۳۲ .

فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المدّ واللين فأنت مخيّر :إن شئت أثبتّ ، وإن شئت حذفت[1] .

أمّا الإثبات فعلى ما وصفت لك ، وأمّا الحذف ، فلأنّ الذى قبل الهاء ساكن وبعدهاساكن وهى خفيّة .فكرهوا أن يجمعوا بينهما ؛كما كرهوا الجمع بين الساكنين .وذلك قولك :/ (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ)[2] وإن شئت قلت (مِنْهُوآيَاتٌ) ،وعنهو أخذت . فهذا جملة هذا .

1/26

* * *

واعلم أنّ الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرّك ، حذف الياء والواو اللتين. بعد الهاء ؛ إذ لم يكونا من أصل الكلمة . فمن ذلك قوله :

فإنْ يكُ غثًّا ، أو سَمِينا فإنّنِى سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِى لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا[3]

وقال آخر :

أوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِى عن وَلِيَّتِه ما حَجَّ ربَّهُ فى الدنيا ولا اعْتَمَرا[4]

وقال آخر :

وما لهُ منْ مَجْدٍ تَلِيدٍ ،وما لهو من الريح فَضْلٌ لاالجَنُوبُ ولاالصَّبَا[5]

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ « فأن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء فى الوصل وقد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفى نحو الألف فكما كرهوا التقاء الساكنين فى أيد ونحوها كرهوا ألا يكون بينهما حرف قوى وذلك قول بعضهم : منه ياقى وأصابته جائحة والإتمام أجود ، لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك » .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٠ على حذف الياء فى الوصل من قوله (لنفسه) للضرورة . يقول إنه يقدم لضيفه ماعنده من القرى ، ويحكمه فيه ليختار منه أفضل ماتقع عليه عيناه ، فيقتنع بذلك .

والبيت لمالك بن خزيم الهمدانى وقيل هو مالك بن حريم بالحاء المهملة وانظر الكامل ج ٤ ص ١٠٥٤ والأصمعيات ص ٥٦ —٦٢ والسمط ص ٧٤٩ والاقتضاب ص ٤٣٥ والوحشيات ص ٢٥٩ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من قوله (ربه) للضرورة (معبر الظهر) كثير الشعر فى امتلاء . الولية : البرذعة . ومعنى ينبى عن وليته : يجعلها تنبو عنه لسمنه وكثرة وبره ، وكان ينبغى أن يقول : ينبى وليته عن ظهره . ولكنه قلب .

وصف لصاً يتمنى سرقة بعير لم يستعمله صاحبه فى سفر لحج أو عمرة فينصبه .

نسبه سيبويه لرجل من باهلة وانظر شواهد الكشاف ص ١١٠ والضرائر ص ٨٢

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من الضمير فى (وماله من مجد) للضرورة. ورفع الجنوب والصبا

وأشدّ من هذا فى الضرورة أن يحذف الحركة كما قال :

فَظِلتُ لدَى البيتِ العَتِيقِ أُرِيغُهُ   ومِطْوايَ مُشْتاقان لَهْ أرقانِ[1]

* * *

فأمّا ما كان من هذه الحروف التى جاءت لمعان ، فهى منفصلة بأنْفُسها ممّا بعدها وقبلها، إلّا أنّ الكلام بها / منفردةً محالٌ ، كما وصفت لك. فإنّ منها :

1/27

(كاف التشبيه) التى فى قولك : أنت كزيد ، ومعناه : مثل زيد،

و(اللام) التى تسمى لام المِلْك ؛ نحو هذا لِعبد الله ولَك. تكون مكسورة مع الظاهر : ومفتوحة مع المضمر : لعلّة قد ذكرت فى موضعها.

وهى التى فى قولك : جئت لأُكرمَك ؛ لأنّ الفعل انتصب بإضمار (أنْ) ، و(أنْ) والفعل مصدر . فقد صار المعنى جئت لإكرامك.

ومنها (الباء) التى تكون للإلصاق ، والاستعانة.

فأمّا الإلصاق فقولك مررت بزيد ، وألمت بك ،وأمّا الاستعانة فقولك : كتبت بالقلم ، وعمل النجّار بالقَدوم .

= على البدل ، من فضل ويجوز جرهما على البدل من الريح وجعل أبو الفتح حذف الواو من الضمير هنا ضعيفاً فى القياس والاستعمال جميعاً أنظر الخصائص جـ ١ ص ٣٧١ ، ج٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .

والبيت للأعشى هجا رجلا بأنه لئيم الأصل لم يرث مجداً ولم يكسب خيراً وضرب له المثل بقلة خيره بنى حظه من الريحين : الجنوب والصبا وقد يتأول على معنى أنه لاخير عنده ، ولا شر كما يقال : فلان لاينفع ، ولايضر ؛ لأن الصبا عندهم لاتأتى بخير والبيت من قصيدة طويلة هجا فيها الأعشى عمرو بن المنذر الديوان ص ١١٣ — ١١٥ .

(١) جعل المبرد تسكين الهاء من قوله (له) للضرورة الشعرية ونقل أبو الفتح فى الخصائص ج ١ ص ١٢٨ عن الأخفش أن تسكين الهاء فى هذا النحو لغة أزد السراة وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ بنوعقيل وبنو كلاب يجوزون تسكين الهاء من نحو (له) فظلت : الأصل فظللت فحذفت العين ويجوز فتح الظاء وكسرها . وأريغه : بمعنى أطلبه . ومطواى : بمعنى صاحباى مثنى مطوى وضمير الغائب للبرق .

والبيت ليعلى الأحوال الأزدى وقيل لغيره . الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ — ٤٠٥ والخصائص ج ١ ص ١٢٨ .

* * *

اختلاس حركة هاء الغائب الذى جعله سيبويه ، والمبرد من الضرورة الشعرية جاء فى آيات كثيرة فى القراءات السبعية المتواترة نذكر طرفاً منها :

(١) « فبهداهم اقتده » : بكسر هاء اقتده وصلا من غير إشباع من السبعة . غيث النفع ص ٩٣ النشر ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) لايأتيكما طعام ترزقانه : غيث النفع ص ١٣٦ . النشر ٢ — ٢٩٥ .

ومنها (واو) القسم التى تكون بدلا من الباء ؛ لأنّك إذا قلت : بالله لأفعلنّ فمعناه : أحلف بالله . فإذا قلت : والله لأفعلنّ فذلك معناه ؛ لأنّ مخرج الباء ، والواو من الشفة[1].

ومن ذلك (الكاف) التى تلحق آخر الكلام لا موضع لها ، نحو كاف ذاك[2] ، ورُويدك[3] و(أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ)[4].

وقولهم : أَبْصِرْكَ زيدا[5] .

وهذه الحروف كثيرة إلّا أنّا نذكر منها شيئا يدلّ على سائرها .

---

٣ – فألقه إليهم : بالاختلاس سبعية غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ – ٣٣٧ .

٤ – وأن تشكروا يرضه لكم : بالاختلاس فى (يرضه) سبعية غيث النفع ٢٢٠ . النشر ٢ – ٣٦٢ .

٥ – يؤده إليك ، لا يؤده إليك : بالاختلاس فى يؤده فيهما سبعية . غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ – ٢٤٠ .

٦ – ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . بالاختلاس أيضاً سبعية . غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .

* * *

كذلك جاء إسكان هاء الغائب فى القراءات السبعية فى آيات كثيرة نذكر طرفاً منها :

١ – نوله ما تولى ونصله جهنم : الإسكان فى قوله ، ونصله عن السبعة غيث النفع ص ٧٨ . النشر ٢ – ٢٥٢ .

٢ – أيحسب أن لم يره أحد : الإسكان فى السبعة غيث النفع ص ٢٧٧ . النشر ٢ – ٤٠١ .

٣ – يؤده إليك . لا يؤده إليك . الإسكان فى السبعة فيهما غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ – ٢٤٠ .

٤ – ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . الإسكان فى هاء (نؤته) من السبعة غيث النفع ص ٧٠ الأتحاف ص ١٧٩ .

٥ – فألقه إليهم : بالإسكان سبعية . غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ – ٣٣٧ .

٦ – وإن تشكروا يرضه لكم : بالإسكان سبعية . غيث النفع ص ٢٢٠ – النشر ٢ – ٣٦٢ . وانظر الروض الأنف جـ ١ ص ١١٦ .

(١) سيفرد حديثاً لحروف الجر فى الجزء الرابع فنرجىء التعليق عليها إلى موضعها .

(٢) سيأتى حديثها بتفصيل .

(٣) سيعقد لها باباً فى الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ٦٢ .

(٥) سيأتى حديثها مفصلا .

هذا باب

ما جاء من الكلم على حرفين

1/28

فمن ذلك (مَنْ) وهى لمن يعقل تكون فى الخبر ، والاستفهام ، والمجازاة .

وتكون فى الخبر معرفةً ، ونكرةً . فإذا كانت معرفة لزمتها الصلة ، كما تلزم الذى .

وإذا كانت نكرة لزمها النعت لإبهامها .

فأمّا كونها فى الاستفهام فكقولك : مَنْ ضربك ؟ ومَنْ أخوك ؟

وأمّا المجازاة فقولك : مَنْ يأْتنى آته .

وأمّا فى الخبر فرأيت مَنْ عندك .

وأمّا كونها نكرةً فقولك : مررت بمَنْ صالحٍ كما قال :

يا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنا رُحْنَ على بَغْضائهِ واغْتَدَيْنَ[1]

ألا ترى أنّها فى جميع هذا واقعة على الآدميّين .

ومنها (ما) وهى سؤال عن ذات غير الآدميّين ، وعن صفات الآدميّين .

وتقع فى جميع مواضع (مَنْ) ، وإن كان معناها ما وصفت لك .

وذلك قولك فى الاستفهام : ما عندك ؟

فليس جواب هذا أن تقول: زيد ، أو عمرو ، وإنّما جوابه أن تُخْبِر بما شئت مِنْ / غير الآدميّين ، إلّا أن تقول : رجل فتخرجه إلى باب الأجناس .

1/29

---

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ على أن (من) نكرة لوقوعها بعد رب ، وهى هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها . والبيت لعمرو بن قميئة يقول : نحن محسدون لشرفنا وكثرة مالنا والحاسدون لاينالون منا أكثر من إظهار البغضاء لعزنا وامتناعنا .

وفى كتاب سيبويه (رحنا) بألف بعد النون والصواب حذفها : لأنها نون النسوة وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣١١ وتفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب ص ٢٤ وابن يعيش ج ٤ ص ١١ ونسب لعمرو بن لأى فى معجم الشعراء ص ٢١٤ والوحشيات ص ٩ .

ويكون سؤالا عن جنس الآدميّين إذا دخل فى الأجناس ، أو تجعل الصفة فى موضع الموصوف كما تقول : مررت بعاقل . ومررت بحليم ، فإنّ (ما) على هذه الشريطة - تقع على الآدميّين لإبهامِها . قال الله عزّ وجلّ (إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)[1] . فـ (ما) ههنا للآدميّين ، وكذلك تقول : رأيت ما عندك فى معنى الذى .

وتقول : ما تصنع أَصْنعْ على المجازة .وقد قيل فى قوله عزّ وجلّ ، معناه : أو مِلْك أيمانهم ، وكذا قيل فى قوله عزّ وجلّ : (وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا)[2] أى وبنائها ، وقالوا : والذى بناها .

وأمّا وقوعها نكرةً فقوله :

رُبَّ ما تكره النفوسُ من الأَمْر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[3]

* * *

واعلم أنّه لايكون اسم على حرفين إلّا وقد سقط منه حرف ثالث ، يُبَيِّن لك ذاك التصغيرُ والجمع .

فالأسماءُ على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة .

والأفعال على أصلين : على ثلاثة ، وأربعة ، ونذكر هذا فى موضعه[4] .

* * *

ومّما / جاء على حرفين من الحروف التى جاءت لمعنى والأسماء الداخلة على هذه الحروف قولهم (قَدْ). ١/٣٠

وهى تكون اسما إذا كانت فى موضع حَسْب ، نحو قولك : كأَنْ قَدْ[5] ، ونحو قولك : قَدْكَ من هذا : أى حسْبُك .

وتكون حرفا جاء لمعنى . فإذا كانت كذلك فلها موضعان من الكلام :

---

(١) المؤمنون : ٦ ، والمعارج : ٣٠ .

(٢) الشمس : ٥ . وما ذكره هنا عن (ما) سيكرره كثيراً فى المقتضب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ ، ٣٦٢ على أن (ما) نكرة لوقوعها بعد (رب) وفى الخزانة ج ٢ ص ٥٤١ ولا يجوز أن تكون (ما) كافة : لأن الضمير قد عاد عليها من قوله : له فرجه ، والفرجة : بالفتح فى الأمر وبالضم فى الحائط ونحوه مما يرى .

والمشهور أن البيت لأمية بن أبى الصلت كما نسبه إليه سيبويه وغيره وجاء فى ديوانه ص ٥٠ وقدجاء البيت أيضاً فى شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ص ٣٦ .

(٤) سيأتى فى ص ٤٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ .

(٥) أجاز أبو الفتح فى قول النابغة :

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

أن تكون (قد) حرفاً وحذفت الجملة بعدها أى كان قد زالت وأن تكون (قد) إسماً بمعنى حسب . الخصائص ج ٢ص٣٦١ والخزانة ج ٣ ص ٢٣٦ ، ٦٢٨ .

أحدهما : أن تكون لقوم يتوقَّعون الخبر ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟

فيقول لك : قد جاء .

وتقول : لمّا يأْتِ فيقول لك : قد أتى .

وتكون فى موضع (ربّما)[1] كقوله :

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُه   كأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[2]

وقوله :

وقدْ أَقُودُ أَمَامَ الخيلِ سَلْهَبَةً   يَهدِى لها نَسَبٌ فى الحَىِّ مَعلومُ[3]

* * *

ومنها (هَلْ) وهى للاستفهام ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟

وتكون بمنزلة(قد) فى قوله عزّ وجلّ (هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) ؛ لأنّها تخرج

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر . . وتكون قد بمنزلة (ربما) » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ على أن (قد) بمنزلة ربما وقال الأعلم : أصلها توقع ما مضى فنقلت إلى توقع المستقبل فى معنى ربما .

مصفراً أنامله : أى ميتاً ، وخص الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع ، وفيها أظهر . والفرصاد : التوت . شبه الدم بحمرة عصارته والفاعل مؤنث مجازى تذكير الوصف .

وفى الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ « زعم ابن مالك أن مراد سيبويه أن (قد) مثل ربما فى التقليل لافى التكثير ورد عليه أبوحيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التى فيها (قد) بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية فى كل الأحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض مافهمه ابن مالك وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) فى التكثير فقط ويدل عليه إنشاد البيت ، لأن الإنسان لايفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة ، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة » وكذلك قال الزمخشرى . نسب البيت الأعلم إلى شماس الهذلى ، وقال البغدادى لم أره فى أشعارهم من رواية السكرى ، وأقول راجعت ديوان الهذليين طبع الدار فلم أر لشماس شعراً فيه ، وكذلك ليس له شعر فى كتاب (التمام) فى تفسير أشعار هذيل لابن جنى البغدادى : البيت لعبيد ابن الأبرص من قصيدة رواها الأصمعى فى الأصمعيات مطلعها :

طاف الخيال علينا ليلة الوادى   من آل أسماء لم يلمم بميعاد

وأقول : رجعت إلى الأصمعيات طبع دار المعارف فلم أجد فيها كلمة لعبيد . وهذه القصيدة فى ديوان عبيد ص ٢٥ — ٢٦ والبيت الشاهد تداوله الشعراء وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ — ٥٠٥ .

(٣) يقال : فرس سلهب ، وسلهبة للذكر : إذا عظم ، وطالت عظامه . يهدى بها : يقدمها .

فى الأصل : الحى وكذلك فى ديوان علقمة وفى الخيل لأبى عبيدة ص ٦٥ وفى شرح المفضليات لابن الإنبارى ص ٨٢٠ وذكر فى الهامش الرواية الأخرى وصححها السيرافى فى الأصل إلى الخيل .

والبيت لعلقمة بن عبيدة من قصيدة فى المفضليات ص ٣٩٧ — ٤٠٤ ، وفى ختام ديوانه .

١/٣١

عن حدّ الاستفهام[1]، تدخل عليها حروف/ الاستفهام ؛ نحو قولك : أَمْ هل فعلت ؟ وإن احتاج الشاعر إلى أن يُلْزِمها الألف فعَلَ كما قال :

سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنا ... أَهلْ رأوْنا بسَفْحِ القُفِّ ذى الأَكَمِ[2]

***

ومنها (مِنْ) وأصلها ابتداء الغاية ؛ نحو سرت من مكّة إلى المدينة . وفى الكتاب :(من فلان إلى فلان) فمعناه : أنَّ ابتداءه من فلان ، ومحلَّه فلان .

وكونُها فى التبعيض راجعٌ إلى هذا . وذاك أنَّك تقول : أخذتُ مال زيد ، فإذا أردت البعض[3] قلت : أخذت من ماله ، فإنَّما رجعت بها إلى ابتداء الغاية .

وقولك : زيد أفضل من عمرو إنَّما جعلت غاية تفضيله عمرا . فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنَّه فوقه[4] .

---

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٥١ : « وتقول : أم هل فإنما هى بمنزلة قد . . » وقال فى ص ٤٩٢ : « وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد » .

وسيكرر المبرد ذلك فى الجزء الثالث .

(٢) الشدة : الحملة ، والباء بمعنى عن . القف : جبل ليس بعال فى السماء .

البيت لزيد الخيل ، انظر الخصائص — ٢ ص ٤٦٣ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٠٨ ج ٢ ص ٣٣٤ ، والمغنى فى (هل) ج٢ ص ٢٩ ، الخزانة ج ٤ ص ٥٠٦ .

(٣) يمنع الأصمعى دخول (ال) على كل ، وبعض وقد جاء فى شعر مجنون بنى عامر :

لايذكر البعض من دينى فينكره ... ولا يحدثنى أن سوف يقضينى

انظر الأغانى ج ٢ ص ٤٢ كما جاء فى شعر سحيم عبد بنى الحسحاس . وأدخل سيبويه أل على بعض فى ج ١ ص ٢٧٧ كما جاء

انظر الأغانى ج ٢ ص ٤٢ كما جاء فى شعر سحيم عبد بنى الحسحاس . وأدخل سيبويه أل على بعض فى ج ١ ص ٢٧٧ كما أدخل المبرد أل على كل ج ٣ ص ٢١٤ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وكذلك هو أفضل من زيد . إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم ، وجعل زيداً الموضع الذى ارتفع منه أو سفل منه » .

عرض المبرد فى نقده لسيبويه لما قاله سيبويه هنا فقال : « قال محمد : هذا غلط ؛ لأنه يجوز أن تقول : أنت أفضل من جميع الناس ، ومعناه أنت تفضل زيداً ، وتفضل جميع الناس وإنما (من) ها هنا موصلة ليست على جهة تبعيض ولكن ابتداء غاية ، وذلك أنك تعرف تقدمه فى الفضل من فضل زيد ولولا معرفتك بمقدار أفضل زيد لم تدر مافضل من تفضله عليه ؟ » .

ورد عليه ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قوله : أن (من) فى قولك : هذا أفضل من زيد لابتداء الغاية فلا يصح ؛ لأن الابتداء يقتضى الانتهاء ويكون الفضل واقعاً على مابين الغايتين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سرت من مكان كذا إلى مكان كذا فالسير قد وقع على مابين الغايتين . فأما الغايتان فربما دخلتا فى الفعل ، وربما لم تدخلا وأما ما بينهما فالفعل واقع عليه لا محالة . ومثال ذلك أنك إذا قلت : أكلت من رأس السمكة إلى ذنبها فقد يدخل الرأس ، والذنب فيما أكل ، وقد لايدخلان فيه فيلزمه على هذا إذا جعل (من) فى قوله : =

وأمّا قولهم . إنّها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا[1]. وذاك أنّ كلّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنّما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما جاءنى من أحد ، ومارأيت من رجل . فذكروا أنّها زائدة . وأنّ المعنى : مارأيت رجلا ،وما جاءنى أحد ، وليس كما قالوا / وذلك ؛ لأنّها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفى بواحد دون سائرجنسه تقول : ما جاءنى رجل ،وما جاءنى عبد الله . إنّما نفيت مجىء واحد ؛وإذا قلت :ما جاءنى من رجل فقد نفيت الجنس كلّه ، ألا ترى أنّك لو قلت : ما جاءنى مِنْ عبد الله لم يجز ، لأنّ عبد الله معرفة ، فإنّما موضعه موضع واحد .

1/32

* * *

= هو أفضل من زيد لابتداء الغاية أن يكون الفضل واقعاً على غير زيد، وليس هذا المراد فى هذا الكلام، ألا ترى أنه لو كان معناه ما ذكر ثم جئنا باللفظ مطابقاً فقلنا : ابتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ها هنا مفضول غير زيد ، وزيد طرف له وغاية ، وليس يريدون ذلك فى قولهم : هو أفضل من زيد ، ولا أن يفضلوا على سوى زيد .

فإذا لم تكن (من) ها هنا لابتداء الغاية ، ولا زائدة فلم يبق إلا ماقاله سيبويه من التبعيض : لأن هذه وجوهها فى الكلام .

فإن قال : فما وجه التبعيض ؟

قيل له : وجهه يتبين لك إذا قلت : أنت أفضل الرجال وأفضل رجل وأنت تريد العموم بذلك . فإن أدخلت (من) فقلت : أنت أفضل من رجل وأنت تريد العموم لم يجز ، وإنما تفضله على رجل واحد إذا أتيت بمن ، وكذلك وجهه أحسن وجه ، وثوبك أنظف الثياب ، وأبوك أكرم الآباء . فإن أدخلت (من) على هذا كله صار مخصوصاً ، ودخله معنى التبعيض ، ولم تكن مفضلا للإسم على جميع الجنس لكن على بعضه ، وذلك إذا قلت : وجهك أحسن من وجه ، وثوبك أنظف من ثوب ، وأبوك أكرم من أب فإنما تفضله على واحد لا على الجميع .

فإن قال : فنحن نقول : زيد أفضل من الآباء ، أو أفضل من الرجال . قيل له : إن قلت زيد أفضل من الآباء ، أو من الرجال على معنى أفضل الرجال لم يجز ، وإنما فضلته على جماعة من الجنس أو على جماعة منه غير مستوعبة له ، وكأنك قلت : زيد أفضل من الرجال الذين تعلم ، أو من جميع الرجال الذين تعلم فإن أدخلت (من) فقد عاد إلى معنى التبعيض . . وإنما دخلت (من) ها هنا لتفرق بين العموم والخصوص وإذا كانت فارقة بين معنيين لم يجز إسقاطها إذا أردت أن تعمم ، ولذلك قال سيبويه فى هذا الفصل : ولا يجوز إسقاطها فى هذا الموضع . . . » .

أنظر الانتصار ص ٣١٣ — ٣١٦ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ وقد تدخل (من) فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما (إلا أنها تجر ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتانى من رجل ، وما رأيت من أحد . لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بمن . . . » .

والمبرد صرح فى موضعين من الجزء الرابع بأن (من) تكون زائدة قال ج ٤ ص ٤٥٣ : « وأما الزائدة التى دخولها فى الكلام كسقوطها فقولك : ما جاءنى من أحد ، وما كلمت من أحد . . فهذا موضع زيادتها إلا أنه دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف » وقال فى ص ٦٧٣ : « وذلك قولك : ما جاءنى من أحد إلا زيد على البدل ، لأن (من) زائدة وإنما تزاد فى النفى ولا تقع فى الإيجاب زائدة » .

ومنها (قَطْ) ومعناها حَسْب وهى اسم وقولك : قطْك فى معنى قولك : حَسْبُك[1] .

* * *

ومن هذه الحروف (فى) ومعناها : ما استوعاه الوِعاءُ ؛ نحو قولك : الناس فى مكان كذا، وفلان فى الدار .

فأمَّا قولهم :فيه عَيْبَان فمشتقٌ من ذا ، لأنَّه جعله كالوعاء للعيبَيْن .والكلام يكون له أصل ثُمّ يتَّسع فيه فيما شاكل أصله . فمن ذلك قولهم : زيد على الجبل . وتقول :عليه دَين ، فإنَّما أرادوا أنَّ الدَّيْن قد ركبه وقد قهره[2] .

1/32

وقد يكون اللفظ واحدا ويدلّ على اسم ، وفِعل[3]؛ نحو قولك : زيد / على الجبلِ يا فتى ، وزيد علا الجبلَ . فيكون (علا) فِعْلاً ، ويكون حرفا خافضا ، والمعنى قريب .

ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتِّفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فأمَّا اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهو الباب ، نحو قولك :

قام ، وجلس ، وذهب ، وجاء ، وجمل ، وجبل.

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد ؛فنحو جلس وقعد ، وقولك : بُرٌ وحنطة ، وذراع وساعِد

اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فقولك . ضربت مثلا ، وضربت زيدا ، وضربت فى الأرض ، إذا أبعدت .

وكذلك وجدت تكون من وِجْدان الضالَّة ، وتكون فى معنى علمت ؛كقولك وجدت زيدا كريما ، وفى معنى الموجِدة ، نحو وجَدت على زيد[4] .

فهذا عارض فى الكتاب ثُمّ نعود إلى الباب .

* * *

(1) فى سيبويه ٢ : ٣٥ : « قط كحب ، وإن لم تقع فى جميع مواقفها ولو لم تكن إسماً لم تقل : قطك درهمان . . . » .

(2) سيأتى هذا الحديث مرة أخرى فى حروف الجر .

(3) انظر الكامل جـ ١ ص ١٤٥ .

(4) المبرد كتاب مطبوع سماه : ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد صدره بهذا الكلام من قوله ، ومن كلامهم إلى قوله : وجدت على زيد وزاد هناك أمثلة أخرى .

وقال سيبويه جـ ١ ص ٧ – ٨ « باب اللفظ للمعانى » أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو ذهب ، وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة»

ومنها (لَمْ)[١] وهى نفى للفعل الماضى . ووقوعها على المستقبل من أجل أنّها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزمَ إلّا لمُعرَب . وذلك قولك : قد فعل ،فتقول مكذِّبا : لم يفعلْ ؛فإنّما نفيت أن يكون فَعَل / فيما مضى .

(١/٣٤)

والحروف تدخل على الأفعال فتنقلها ؛ نحو قولك : ذهب ومضى فتخبر عمّا سلف ، فإن اتّصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع ، نحو : إنْ جئتنى أكرمتك ، وإن أكرمتنى أعطيتك فإنّما معناه : إن تكرمنى أعطك .

* * *

ومن هذه الحروف(لَنْ)[٢] وإنّما تقع على الأفعال نافيةً لقولك : سيفعل ، لأنّك إذا قلت : هو يفعل جاز أن تخبر به عن فِعْل فى الحال ، وعمّا لم يقع ، نحو هو يصلّى ، أى هو فى حال صلاة ، وهو يصلّى غدا . فإذا قلت : سيفعل ، أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع ، فإذا قلت :لن يفعل فهو نفى لقوله : سيفعل ؛ كما أنّ قولك :ما يفعل نفى لقوله :هو يفعل .

* * *

ومنها (لا) وموضعها من الكلام النفى . فإذا وقعت على فِعْل نفته مستقبلا .وذلك قولك : لا يقوم زيد ، وحقّ نفيها لما وقع موجبا بالقسم ، كقولك : ليقومَنّ زيد فتقول : لا يقوم يا فتى . كأنّك قلت : والله ليقومنّ فقال المجيب : والله لا يقوم / وإذا وقعت على اسم نفته من موضعه ؛ كقولك : لا رجلَ فى الدار ، ولا زيدٌ فى الدار ولا عمروٌ ، ويفرد لهذا باب يستقصى فيه[٣] إن شاء الله .

(١/٣٥)

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٥ « و (لم) وهى نفى لقوله : فعل » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٥ « و « (لن) وهى نفى لقوله : سيفعل » .

حديث المبرد عن (لن) هنا وفيما سيأتى موافق لما يقوله سيبويه من أن (لن) حرف لنفى المستقبل وابن هشام فى المغنى ينسب إلى المبرد القول بأن (لن أفعل) مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع ويبطل كلام ابن هشام أن المبرد سيرد فيما يأتى على الخليل فى زعمه بأن (لن) مركبة من لا وأن هذا نص كلام المغنى جـ ١ ص ٢٢١ « ولن أفعل كلام تام وقول المبرد : إنه مبتدأ حذف خبره : أى لا الفعل واقع مردود بأنه ١٥ ينطق به . » .

(٣) حديث لا النافية للجنس سيأتى فى الجزء الرابع .

ولوقوعها زائدةً فى مثل قوله « لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ»[1] أى ليعلم كما قال الراجز :

وما أَلومُ البِيضَ أَلَّا تَسْخَـرَا   لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرَا[2]

* * *

ومن الحروف ما يُستجمع فيه مَعانٍ :

فمن ذلك (مَنْ) لها أَربعة مواضع كما ذكرت لك .

ومن ذلك (ما)[3] لها خمسة مواضع :

تكون جزاءً فى قولك : ما تصنعْ أَصنعْ .

وتكون استفهاما فى قولك : ما صنعت ؟

وتكون بمنزلة الذى فى قولك : أرأيت ما عندك؟ : إِلَّا أَنَّها فى هذه المواضع اسم ، ووقوعها على ذات غير الآدميّين نحو قولك ـ إذا قال ما عندك ؟ فرس ، أَو حمار ، أَو مال ، أَو بُرٌّ ،

وليس جواب قوله : ما عندك ؟ زيد ، ولا عمرو . وقد خبرّتك بعمومها فى قوله (إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)

وأَمّا وقوعها لصفَات الآدميّين فكقولهم/ : ما زيد ؟ فيقول : شريف ، أَو وضيع .

ولها موضعان تقع فيهما وليست باسم ، إِنّما هى فيهما حرف :

فأَحدهما : النفى ، نحو قولك : ما زيد فى الدار ، وما يقوم زيد .

والموضع الآخر هى فيه زائدة مؤكّدة لا يخل طرحها بالمعنى ، كقول الله عزَّ وجلَّ (فَبِمَا رَحْمَةٍ) وكذلك (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)[4] .

* * *

---

(١) الحديد : ٢٩ .

وفى سيبويه : جـ ٢ ص ٣٠٦ « وأما (لا) فتكون كما فى التوكيد واللغو . قال الله عزوجل : « لئلا يعلم أهل الكتاب » أى لأن يعلم وتكون « لا » نفياً لقوله : يفعل ولم يقع الفعل فتقول : لا يفعل » .

(٢) الشمط : الشيب . والقفندر : القبيح المنظر واستشهد به أبو الفتح على زيادة « لا » أيضاً الخصائص جـ ٢ ص٢٨٣ وانظر مجالس ثعلب ص ١٩٨ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ٢٣١ والمخصص جـ ٢ ص ١٥٧ وجمهرة ابن دريد جـ ٣ ص ٣٣٤، ٣٧٠ واللسان والأضداد لابن الأنبارى . والرجز لأبى النجم .

(٣) انظر ص ٤١ – ٤٢ وسيبويه جـ ٢ ص ٣٠٥ .

(٤) آل عمران : ١٥٩ . النساء : ١٥٥ .

ومن الحروف التى يستجمع لها معَانٍ (أنْ) الخفيفة لها أربعة مواضع[1] :

فمن ذلك الموضع الذى تنصب فيه الفعل ، فمعناها : أنّها والفعلَ فى معنى المصدر .وذلك قولك : يسرنى أن تقوم يا فتى . معناه : يسرّنى قيامك ، وأُريد أن تذهب يا فتى . إنّما هو : أُريد ذهابَك . ولا يقع فى الحال . إنّما يقع مع الفعل المستقبل لما بعْدُ ، نحو يسرّنى أن تذهب غدا ، ومع الفعل الماضى لما قد فرط ، نحو يسرّنى أنْ ذهبت ، وأن كلمت زيدا ، لأنَّ معناه ما مضى .

وتكون مخفّفة من الثقيلة[2] ، نحو قولك / علمت أنْ زيدٌ خيرٌ من عمرو ، ومعناه : علمت أنَّ زيدا خيرٌ من عمرو .

١ / ٣٧

والفصل بين (أنْ) خفيفةً ،وبين (أنْ) المخفّفة من الثقيلة أنَّ الخفيفة لا تقع ثابتةً ، إنّما تقع مطلوبةً أو متوقّعة ،نحو أرجو أنْ تذهبَ ، وأخاف أنْ تقومَ . فإذا وقعت مخفّفة من الثقيلة وقعت ثابتةً على معنى الثقيلة ؛ نحو أعلم أنْ ستقومُ ،على معنى قولك : أنّك ستقومُ . ولا يصلح : أرجو أنّك ستقوم ، لأنّه لم يستقرّ عنده ، لأنَّ الثقيلة إنّما تدخل على ابتداءٍ مستقرٍ[3] .

فأمّا (ظننت) فإنَّ الثقيلة ، والخفيفة يجوزان بعدها تقول : ظننت أنّك منطلق ، تخبر أنَّ هذا قد استقرّ فى ظنّك ، كما استقرّ الأوّل فى عِلْمك .

ويجوز للتشكُّك أن تقع على الخفيفة ، لأنّها ترجع إلى معنى أرجو : وأخاف . ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ)[4] .

* * *

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٥ « فأن مفتوحة تكون على وجوه : فأحدها أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها » ، وانظر جـ ١ ص ٤٠٧ .

(٢) حديث أن المخففة فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٠ – ٤٨١ وسيتحدث عنها المبرد فيما يأتى بتفصيل وعن معانى أن خفيفة ومخففة .

(٣) فى سيبويه ١ : ٤٨٢ : « ولذلك ضعف : أرجو أنك تفعل ، وأطمع أنك فاعل » .

(٤) القيامة : ٢٥ .

١/٣٨ وتقع (أنْ) فى/ موضع (أىْ) الخفيفة للعِبارة والتفسير[1] كقوله عزَّ وجلَّ : (وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ[2] . معناه : أى امشوا .ولا تقع إلّا بعد كلام تامّ ؛ لأنّه إنّما يفسّر بعد تمامه .

وتقع زائدةً توكيداً[3] ، كقولك : لمّا أنْ جاء ذهبت . والله أنْ لو فعلت لفعلت . فإن حُذِفتْ لم تُخلِلْ بالمعنى . فهذه أربعة أوجه .

* * *

وكذلك المكسورة تقع على أربعة أوجه[4] :

فمنهنَّ الجزاء ، نحو إنْ تأْتنى آتك .

ومنهنّ أن تكون فى معنى (ما) ، نحو إنْ زيد فى الدار : أى ما زيد فى الدار .

وقال الله عزّ وجلّ (إِنِ الكَافِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ) وقال (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً)[5] .

وتكون مخفَّفة من الثقيلة[6] . فإذا كانت كذلك لزِمتها اللام فى خبرها لئلاَّ تلتبس بالنافية . وذلك قولك : إنْ زيدٌ لمُنْطلقٌ .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٩ « هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل « (وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة (أى) لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » .

(٢) سورة ص : ٦ .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٥ « ووجه آخر تكون فيه لغواً نحو قولك لمـا أن جاءوا ذهبت وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك » وأعاد ذلك فى جـ ٣ ص ٣٠٦ .

(٤) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٧٥ « وأما أن فتكون للمجازاة وتكون أن يبتدأ ما بعدها فى معنى اليمين وفى اليمين كما قال الله عز وجل (إن كل نفس لمـا عليها حافظ) . (إن كل لمـا جميع لدينا محضرون) وحدثنى من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك : أن زيد لذاهب . . وهذه أن مخلوفة وتكون فى معنى (ما) قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا فى غرور) أى ما الكافرون إلا فى غرور ، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء فى قولك : إنما وذلك قولك : ما أن زيد ذاهب وقال الشاعر : وما أن طبنا جبن . . » وانظر جـ ٢ ص ٣٠٥ من سيبويه أيضاً .

(٥) الملك : ٢٠ ، والثانية الكهف : ٥ .

(٦) فى سيبويه جـ ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذاهب وإن عمرو لخير منك لمـا خففها جعلها بمنزلة لكن خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التى هى بمنزلة (ما) التى ينفى جعلها بها ومثل ذلك (إن كل نفس لمـا عليها حافظ) إنما هى لعليها حافظ وقال تعالى (وإن كل لمـا جميع لدينا محضرون) إنما هى لجميع و (ما) لغو وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ، (وإن نظنك لمن الكاذبين) وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمنطلق وأهل المدينة يقرءون (وإن كلا لمـا ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . . . ، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شىء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف وأما أكثرهم فأدخلوها فى حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها فى حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) » .

وقال الله عزّ وجلّ (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[1] .

فإن نصبت بها لم تَحْتج إلى اللام ؛ نحو إنْ زيدا منطلق ؛ لأَنَّ النصب قد أبان . وجاز/ النصب بها إذا كانت مخفَّفة من الثقيلة ، وكانت الثقيلةْ إنَّما نصبتْ لشبهها بالفعل،فلمّا حُذف منها صار كفِعْل محذوف ، فعَمَلُ الفعل واحدٌ وإن حُذِف منك كقولك : لم يَكُ زيد منطلقا وكقولك : عِ كلاما .

وأمّا الذين رفعوا بها فقالوا : إنَّما أشبهت الفِعْل فى اللفظ ، لا فى المعنى . فلمّا نقصت عن ذاك اللفظ الذى به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأَنَّ موضع (إنَّ) الابتداء ؛ ألاترى أنَّ قولك : إنَّ زيدا لمنطلق إنَّما هو زيد منطلق فى المعنى . ولمّا بطل عملها عاد الكلام إلى الابتداء ، فبالابتداء رفعته لا بإنَّ ،وما بعده خبره . وهذا القول الثانى هو المختار .

وليس كذا (كأَنَّ)[2] إذا خفّفت ، لأَنَّك إذا قلت : (كأَنَّ) تشبّه . فإذا خفّفت فذلك المعنى تريد .

وقولك (لكنَّ) بمنزلة إنَّ فى تخفيفها[3] وتَثقيلها فى النصب والرفع وما يختار فيهما ؛ لأَنَّها على الابتداء داخلة .

ـ وتكون (إنْ) زائدة فى قولك : ما إنْ زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذى /كان فى قولك : ما زيد منطلقا .. كما يمتنع (إنَّ) الثقيلةُ بها من النصب فى قولك : إنَّما زيد أخوك .

---

(١) الطارق : ٤ وقراءة تشديد (لما) ليس لها تخريج سوى أن تكون (أن) نافية ولما بمعنى إلا ، انظر البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٥٤ وجـ ٧ ص ٣٣٤ وإعراب القرآن للعكبرى جـ ٢ ص ١٥٢ والكشاف جـ ٤ ص ٢٠٢ والمغنى جـ ١ ص ٢٢٠ وقراءة تخفيف الميم من لما تكون (أن) فيها مخففة وما زائدة والقراءتان سبعيتان (غيث النفع ص ٢٧٥ والنشر جـ ٢ ص٣٩٩)

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٤٨٠ كما ينصبون فى الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا يريدون معنى كأن ولم يريدوا الاضمار وذلك قوله : كأن وريديه رشاء خلب . . وإن شئت رفعت فى قول الشاعر : كأن وريداه رشاءا خلب . . » وانظر الكامل جـ ٢ ص ١٢ .

(٣) يرى المبرد جواز أعمال لكن المخففة كما صرح بذلك هنا وفيما يأتى من الجزء الرابع ويرى سيبويه إهمال لكن المخففة قال فى جـ ١ ص ٤٨١ « ولو أنهم إذا حذفوا جعلوه بمنزلة إنما كما جعلوا أن بمنزلة لكن لكان وجهاً قوياً » وانظر ص ٢٨٣ وقد نسب إلى يونس ، والأخفش جواز أعمال لكن المخففة . وانظر ابن يعيش جـ ٨ ص ٨٠ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص٣٣٥ والبحر المحيط جـ ١ ص ٣٢٦ — ٣٢٧ .

فمن ذلك قوله :

فما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكنْ مَنايـانـا ودَوْلـةُ آخِرينا[1]

* * *

فقد ذكرنا من الحروف والأسماء التى تقع على حرفين ما فيه دليل على تأويل ما كان مثله ممّا لم نذكره إن شاء الله .

ونذكر من الآلات التى على ثلاثة أحرف ما يدّل على ما بعده .

من ذلك (عِنْد)[2] ومعناها الحضرة ؛ نحو قولك : زيد عندك . فإن قلت : عند فلان عِلْم ، أو عنده مال : أى له مال وإن لم يكن بحضرته ، فإنّما أصْله هذا ، وإن اتّسع ؛ كما تقول : على زيد ثوبٌ ، فهذا صحيح . فإن قلت: عليه مالٌ ، فتمثيل ؛ لأنّه قد ركبه[3].

ومن هذه الحروف (لَدُنْ) وهى اسم فمعناها عند . يدلُّك على أنّه اسم دخول الآلات كقولك : مِنْ لدنك ؛ كما تقول : من عندك .

ومنها (أيّان) وأصله الثلاثة وإن / زادت حروفه . ومعناه : متى[4] ؛ كقوله عزّ وجلّ (يَسأَل أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ)[5] .

فهذه الحروف تفتح لك ما كان من هذه الآلات.

---

(١) استشهد به سيبويه على أن (أن) زائدة كفت (ما) النافية عن العمل ، كما تكف (ما) أن عن العمل فى قولك : إنما جـ ١ ص ٤٧٥ جـ ٢ ص ٣٠٥ .

الطب : العلة والسبب : أى لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المتنيه ، وانتقال الدولة عنا . والشعر لفروة بن مسيك ، الخزانة جـ ٢ ص ١٢١ ، جـ ٤ ص ٤٨٧ والوحشيات ص ٢٧ — ٢٨ .

صرح المبرد هنا وفيما يأتى من الجزء الثانى بأن (أن) الزائدة تكف (ما) النافية عن العمل ، كما صرح بذلك أيضاً فى الكامل جـ ٤ ص ١٠ ، وذكر هذا البيت فى المواضع الثلاثة ، والعجيب بعد هذا كله أن ينسب الرضى إلى المبرد بأنه يرى أعمال (ما) النافية مع زيادة (أن) بعدها . قال فى شرح الكافية جـ ١ ص ٢٤٦ : « وقد جاءت (أن) بعدها غير كافة شذوذاً وهو عندالمبرد قياس » .

ولم يعرض المبرد فى نقده لسيبويه لهذا .

(٢) سيتحدث المبرد عن الظروف بتفصيل .

(٣) انظر الكامل جـ ١ ص ١٤٥ .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٢ « ألا ترى أن لو أن إنساناً قال معنى أيان ؟ فقلت : متى ، كنت قد أوضحت »

(٥) القيامة : ٦ .

هذا باب
الأبنية ومعرفة حروف الزوائد

اعلم أنَّ الأسماء التى لا زيادةَ فيها تكون على ثلاثة أجناس : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة ، وعلى خمسة ، لا زيادةَ فى شىء من ذلك . ونحن مفسّروه بأقسامه وأوزانه ، وذاكرون ما يلحقه من الزوائد بعد الفراغ من الأصول ، وكم مبلغ عدده من الزوائد ؟

فأمّا الأفعال فتكون على ضربين : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة أحرف بلا زوائد ، ثمّ تلحقها الزوائد . وسنخبر عن ذلك ، وعن امتناعها أن تكون خمسة ؛ كما كانت الأسماءُ ، ونُخبر عمّا وقع من الأسماء والأفعال على حرفين ما الذاهب منه ؟ ولم ذهب ؟ إن شاء الله .

فأوّل الأبنية ما كان -/ من الأسماء على ثلاثة أحرف ، والحرف الأوسط منه . ساكن .

لا يكون اسم غيرُ محذوف على أقلَّ من ذلك[1] . وذلك أنّه لابدّ لك من تحريك الأوّل ؛ لأنّك لا تبتدئ بساكن ، ويتحرّك الآخر ، لأنّه حرف الإعراب .

فأوّل ذلك ما كان على (فَعْلٍ) ، وهو يكون اسما ونعتا .

فالاسم نحو : بكْر ، وكَعْب ، والنعت قولك : ضخْم ، وجزْل[2] .

ويكون على (فِعْل) فيهما . فالاسم : جِذْع ، وعِجْل ، والنعت نِقْض ، ونِضْو[3] .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٤ « واعلم أنه لايكون اسم مظهر على حرف أبدا ، لأن المظهر يسكت عنده ليس قبله شىء ولا يوصل إلى ذلك بحرف ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ماليس باسم ولا فعل وإنما يجىء لمعنى والإسم أبدا له من القوة ما ليس لغيره » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٥ « ويكون فى الأسماء والصفات فالأسماء ، مثل صقر وفهد وكلب والصفة ، نحو صعب ، وضخم ، وخدل) .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو العكم ، والجذع ، والعلق ، والصفات ، نحو نقض وجلف ونضو وهرط وصنع » . النقض : المهزول من السير ناقة أو جملا ، وكذلك النضو .

ويكون على (فُعْلٍ) فيهما . فالاسم خُرْج ، وقُفْل . والنعت مُرّ ، وحُلْو[1] .

ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم جَمَل ، وجَبَل . والنعت بطَل ، وحَسَن[2] .

ويكون على (فَعِلٍ) فيهما . فالاسم فخِذ ، وكتِف . والنعت فرِح ، وحذِر[3] .

ويكون على (فَعُلٍ) فيهما . فالاسم : رجُل ، وعضُد ، والنعت حذُر ، ونَدُس[4] .

ويكون على (فُعُلٍ) فيهما . فالاسم نحو : طُنُب ، وعُنُق ، والنعت جُنُب ، وشُلُل[5] .

/ ويكون على (فِعَلٍ) فيهما . فالاسم ضِلَع ، وعِنَب . والنعت ، عِدًى ، وقِيَم[6] .

ويكون على (فِعِلٍ) فى الاسم . ولم يأت ثَبْتاً[7] إلّا فى حرفين : وهما إبِل ، وإطِل .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو البرد والقرط ، والخرض ، وأما الصفات فنحو المر. يقال ناقة عبر أسفار ويقال رجل جد أى ذو جد ، والمر ، والحلو » .

(٢) فى سيبويه « فالاسم ، نحو جبل ، وجمل ، وحمل . والصفة نحو حدث ، وبطل ، وحسن وعزب ووقل » .

(٣) فى سيبويه « فالأسماء ، نحو كتف ، وكبد ، وفخذ ، والصفات ، نحو حذر ، ووجع ، وحصر » .

(٤) فى سيبويه « فالأسماء ، نحو رجل ، وسبع ، ، وعضد ، وضبع . والصفة نحو حدث ، وحذر ، وخلط ، وندس : الندس : الفهم .

(٥) فى سيبويه « فالإسم الطنب ، والأذن ، والعنق ، والعضد ، والجمد ، والصفة ، الجنب ، والأجد ، ونقد ، ونكر قال سبحانه (إلى شىء نكر) والأنف ، والسجح » . الجار الجنب : جارك من غير قومك ، الشلل الخفيف المريع .

(٦) فى سيبويه « فالأسماء ، نحو الضلع ، والعوض ، والصغر ، والعنب ولانعلمه جاء صفة إلا فى حرف من المعتل يوصف به الجماع وذلك قولهم : قوم عدى ولم يكسر على عدى واحد ولكنه بمنزلة السفر والركب » وكذلك قال بن السكيت فى اصلاح المنطق ص ٩٩ وزاد أبوالفتح قولهم : مكان سوى ومنزل زيم واستشهد له بشعر النابغة . المنصف جـ ١ ص ١٧ — ١٩ وزاد البطليوسى فى الاقتضاب ص ٢٧٢ — ٢٧٤ أمثلة أخرى .

وقال أبو حيان فى البحر المحيط جـ ٨ ص ٥٦ فى قوله تعالى (قل ما كنت بدعاً من الرسل) قرأ عكرمة وأبو حيوة . بدعا بفتح الدال جمع بدعة وهو على حذف مضاف وقال الزمخشرى ويجوز أن يكون صفة على فعل كقولهم دين قيم ولحم زيم . وهذا الذى أجازه أن لم ينقل استعماله عن العرب لم نجزه ، لأن فعل فى الصفات لم يحفظ سيبويه إلا عدى . وأما قيم فاصلة قيام وقيم مقصور منه ولذلك اعتلت الواو فيه إذ لو لم يكن مقصوراً لصحت كما صحت فى عوض وحول وأما قول العرب : مكان سوى وماء روى ورجل رضى وماء صرى وسبى طيبة فتأولة عند البصريين لا يثبتون بها فعلا فى الصفات ، وانظر المخصص جـ ٢ ص ٧٩ جـ ١٢ ص ٥٢ .

(٧) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢١٥ « ويكون فعلا فى الاسم ، نحو إبل وهو قليل لا نعلم فى اسماء والصفات غيره » .

زاد أبو الفتح فى المنصف جـ ١ ص ١٨ ألفاظاً أخرى .

وفى الاقتضاب ص ٢٧٣ وأما أطل فزيادة غير مرضية ، لأن المعروف أطل بالسكون ولم يسمع محركاً إلا فى الشعر » .

ويكون على (فُعَلٍ) اسما، ونعتا . فالاسم صُرَد ، ونُغر . والنعت حُطَم ، ولُبَد، وكُتَع ، وخُضع[1] قال :

قدْ لَفَّها الليلُ بسَوَّاقٍ حُطَمْ[2]

وقال الله عزَّ وجلَّ (أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا)[3] .

ولا يكون فى الكلام (فِعُل)[4] فى اسم ، ولا فِعْل .

ولا يكون فى الأسماء شىءٌ على (فُعِل)[5] .

فهذا جميع بناءات الثلاثة بغير زوائد .

ونذكر الزوائد ، والبدل ، ثمَّ نرجع إلى بناءات الأربعة إن شاء الله .

---

(١) فى سيبويه « فالأسماء ، نحو : صرد ونغر وربع والصفة ، نحو حطم ولبد ، قال الله عز وجل : « أهلكت مالا لبدا » ورجل ختع وسكع » .

صرد ونغر طائران . رجل خضعه : يقهر أقرانه . رجل كتع : مشمر فى أمره .

(٢) استشهد به سيبويه فى جـ ٢ ص ١٤ على أن حطما وصف غير معدول ، رجل حطم وحطمة : إذا كان قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض ، ويضرب مثلا لوالى السوء . قائله الحطم القيسى وينسب لأبى زغبة الخزرجى وللأخنس بن شهاب التغلبى ، انظر أنساب الخيل لابن الكلبى ص ٥٨ واللسان والكامل جـ ٧ ص ٢٥٢ .

(٣) البلد : ٦ .

(٤) فى أصل المقتضب : (فعل (بضم الفاء وكسر العين ، وهو خطأ فى الشكل .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٥ « واعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فعل ولايكون إلا فى الفعل وليس فى الكلام فعل » .

هذا باب
معرفة الزوائد ومواضعها

وهى عشرة أحرف : الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ، والهاء[1] ، واللام ، والميم .

فأمّا الألف فإنّها لا تكون أصلا فى اسم ولا فِعْل ، إنّما تكون زائدة[2] ، أو بدلا . ولا تكون أبدا إلّا ساكنة . ولا يكون ما قبلها أبدا إلّا منها / : أى إلّا مفتوحا ؛ لأنّ الفتحة من الألف ، والضمّة من الواو ، والكسرة من الياء .

والألف لا تزاد أوّلا ؛ لأنّها لا تكون إلّا ساكنة ، ولا يُبتدأ بساكن ، ولكن تزاد ثانيةً فما فوق ذلك .

فأمّا زيادتها ثانيةً فقولك : ضارِب ، وذاهب ؛ لأنّهما من ضرب ، وذهب .

وتزاد ثالثةً فى قولك : ذهاب ، وجمال .

ورابعةً فى قولك : حُبْلى للتأنيث ، والإلحاق ، وغير ذلك فى مثل عطشان ، وسكران .

---

(١) صرح المبرد بأن الهاء حرف من حروف الزيادة فى هذا الباب وبين مواضع زيادتها ثم صرح مرة أخرى فى باب حروف البدل (الذى يلى هذا الباب) بأن الهاء من حروف الزوائد وفى الجزء الثالث ص ١٥٠ من الأصل قال : « فأما أمهات فالهاء زائدة ، لأنها من حروف الزوائد » .

هذا الكلام الصريح من المبرد يقابله إصرار من كثير من النحويين على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة . فى سر الصناعة لابن جنى « أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة . . وهذه مخالفة منه للجماعة ، وغير مرضى منه عندنا ، وذلك أن الدلالة قد قامت على زيادة الهاء فازيدت فيه الهاء قولهم : أمهات . . . » .

وكذلك قال بن يعيش فى شرح المفصل جـ ٩ ص ١٤٣ ، والرضى فى شرح الشافية جـ ٢ ص ٣٨٢ والأشمونى جـ ٣ ص ٣٠٥ وصاحب التصريح جـ ٢ ص ٣٦٢ والبغدادى فى شرح شواهد الشافية ص ٣٠١ . وما وقفت على كتاب نحوى ينسب إلى المبرد غير هذا : تشامب عمرو إذ تشامب خالد . . . ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(٢) تكلم سيبويه على زيادة الألف فى هذه المواضع جـ ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣١٧ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ١١٢ .

فهذا موضع جُمَل . فإنّما نذكر ما يدلّ على الموضع ، ثمّ نرجع نستقصى فى بابه إن شاء الله .

وتزاد خامسةً فى مثل حَبَنْطًى ، وَزَعْفران .

وسادسةً فى مثل قَبَعْثَرَى[1] .

***

فَأَمَّا الياءُ فتزاد أوّلا[2] فيكون الحرف على يفعَلْ ، نحو يَرْمَع ، ويَعْملة ، وفى مثل قولك يربُوع ، وَيَعْسُوب .

وتزاد ثانيةً فى مثل قولك : جَيْدَر ، وَبَيْطَر .

وثالثةً فى مثل سَعِيد ، وعِثْيَر .

ورابعةً مثل قنديل ، ودِهْليز . وما بعد ذلك كالألف .

وتزاد للنسب مضعفةً ، نحو قولك : تميمىّ ، وقيسىّ .

وتزاد للإضافة إلى نفسك ، نحو غلامِى وصاحبِى .

1/45 / ـ وتقع فى النصب ، نحو ضربنِى ، والضاربِى .

وتقع دليلا على النصب ، والخفض فى التثنية ، والجمع ، نحو مسلمَيْن ومسلِمين .

***

وأمّا الواو فلا تزاد أوّلا[3] كراهة أن تقع طرفا ، فيلزمها البدل ولكن تزاد ثانية فى مثل حَوْقل ، وكَوْثر .

وثالثةً فى مثل ضَروب ، وعجوز .

ورابعةً فى مثل تَرْقُوَة .

وخامسةً فى مثل قَلَنْسُوة ، كالألف والياء .

---

(١) قبعثرى : الجمل العظيم . الحبنطى : الغليظ القصير البطن . وألف قبعثرى زائدة للتكثير ، وليست للالحاق .

(٢) تكلم سيبويه على زيادة الياء فى جـ ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ .

وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ١٠١ الجيدر : القصير . اليرمع : حجارةرخوة . اليعملة : الناقةالنجيبة . اليربوع : دابة معروفة . اليعسوب : أمير النحل .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٤٧ « لأن الواو لا تزداد أولا أبدا » + ٣٤٩ .

وزيادة الواو فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٨ (٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

وفى تصريف المازنى جـ ١ ص ١١٢ . الحوقل : الضعيف . الترقوة : عظم بين النحر والعاتق .

وتزاد دليلا على رفع الجمع فى مثل قولك : مسلمون . ولهامواضع نذكرها فى باب البدل إن شاء الله .

* * *

وأمّا الهمزة[1] فموضع زيادتها أن تقع أوّلا ؛ نحو أحمر ، وأحمد ، وإصْلِيت[2] وإسْكاف .

وكذلك فى جمع التكسير ؛ نحو أفْعُل كأكْلُب ، وأفْلُس ؛ وأفعال كأعْدال ، وأجْمال .

وفى الفعل فى قولك : أفعلت ؛ نحو أكرمت ، وأحسنت . وفى مصدره فى قولك : إكراما، وإحسانا . فهذا موضعها .

وقد تقع فى غير هذا الموضع فلا تجعل زائدةً إلّا بثبت . نحو قولك : شَمْأَل ، وشَأْمل[3] يدلّك على زيادتها قولك : شمَلتَ الريح فهى تشْمُل شُمولا .

* * *

١/٤٦ والميم بمنزلة الهمزة[4] ؛ إلّا أنّها من زوائد الأسماء ؛ وليست من زوائد الأفعال / ولكن موضعها كما ذكرت لك أوّلا .

فمن ذلك مَفْعول ، نحو : مَضْروب ، ومَقْتول .

وإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف لحِقت اسم الفاعل والمفعول ؛ نحو : مُكرِمْ ومُكرَم ، ومنطلق ، ومنطلَق به ، ومستخرِج ، ومستخرَج منه .

وتلحق فى أوائل المصادر ، والمواضع ؛ كقولك : أدخلته مُدْخَلا ، وهذا مُدْخَلنا . وكذلك مَغْزًى ومَلْهًى . فهذا موضع زيادتها .

---

(١) زيادة الهمزة فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ .
وفى تصريف المازنى جـ ١ ص ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٤٩ .

(٢) سيف أصليت : صقيل (ابن يعيش جـ ٦ ص ١٢٣ (وهو من أمثلة سيبويه جـ ٢ ص ٣١٦ ، ٣٤٥ .
الإسكاف : الصانع .

(٣) فى ابن يعيش جـ ٦ ص ١١٨ « وقد زيدت الهمزة ثانية قالوا شأمل للريح ، فالهمزة زائدة ووزنه فاعل لقولهم : شملت الريح إذا هبت شمالا ولا نعلمه جاء صفة وفيه لغات قالوا شمل بسكون الميم وشمل بفتحها وشمال » .
وفى سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٢ « ومثل ذلك شمأل وشأمل تقول شملت وشمال » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٤٤ « الميم بمنزلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولا فوضع زيادتها كوضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا فى الإسم والصفة » .

فإن وقعت غيرَ أوّل لم تُزَدْ إلّا بثَبَت ؛ نحو قولهم : زُرْقُم ، وفُسْحُم[1] ؛ إنّما هو من الأزرق ، وفُسْحُم منسوب إلى انفساح الصدر .

وكذلك دُلامِص[2] : الميم زائدة ، لأنّهم يقولون : دَليص ، ودِلاص . فتقديرها : فُعَامِل.

* * *

وأمّا النون فتلحق فى أوائل الأفعال إذا خبّر لمتكلّم عنه وعن غيره ؛ كقولك : نحن نذهب .

أو تلحق ثانيةً مثل ؛ مَنْجَنِيق[3]، وَجُنْدُب[4] .

وتلحق ثالثةً فى حَبَنْطًى[5] وَدَلَنْظًى[6] .

ورابعةً فى رَعْشَنٍ ، وَضَيْفَنٍ ؛ لأنَّ رَعْشَن من الارتعاش / ، وضَيْفَن إنّما هو الجائى مع الضيْف[7] .

1/47

وتزاد مع الألف فى غضبان ، وسكران .

ومع الياءات ، والواو ، والألف ، فى التثنية ، والجمع ، فى رجلَيْن ، ومسلِمين ، ومسلمون . وكذلك الألف فى رجلان .

وتزاد علامةً للصرف فى قولك : هذا زيدٌ ، ورأيت زيدًا .

---

(١) المكان الواسع بمعنى المنفسح وانظر سيبويه جـ ٢ ص ٣٢٨ والمنصف جـ ١ ص ١٥٠ — ١٥١ . والأولى أن تكون عبارته : إنما هو من الزرقة .

وقد عقد السيوطى فى المزهر فصلا خاصاً بهذه الألفاظ جـ ٢ ص ١٦٥ .

(٢) الدرع اللينة البراقة وانظر سيبويه جـ ٢ ص ٣٢٨ ، ٣٥٢ وتصريف المازنى جـ ١ ص ١٥١ .

(٣) من آلات الحرب وزنه فنعليل بدليل جمعه على مجانيق سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٤ شرح الشافية للرضى جـ ٢ ص ٣٥٢ والروض الأنف جـ ٢ ص ٣٠١ والمنصف جـ ١ ص ١٤٦ ، ١٤٨ .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جندب وعنظب زائدة ، لأنه لا يجىء على مثال فعلل شىء إلا حرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه » ثم قال « وأما جندب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جدب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه » .

(٥) العظيم البطن .

(٦) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٥١ « والدلنظى وهو الغليظ كما قالوا دلظة بمنكبه وإنما هو غلظ الجانب » . وانظر المنصف جـ ٣ ص ١١ .

(٧) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٢٧ « وتلحق رابعة فيكون على فعلن فى الصفة قالوا رعشن وضيفن وعلجن ولانعلمه جاء اسما » .

وفى الفعل، مفردةً، ومضاعفةً، فى قولك : اضربَنْ زيداء أَو اضربَنّ عمروا. ففى هذا دليل.

* * *

وأمّا التاءُ فتزاد علامةً للتأْنيث[1] فى قائمة، وقاعدة. وهذه التاءُ تبدل منها الهاءُ فى الوقف.

وتزاد مع الأَلف فى جمع المؤنث فى مسلمات، وذاهبات.

وتزاد وحدها فى افتعل، ومفتعل؛ نحو اقتدر، وافتقر.

ومع السين فى مستفعل؛ نحو مستضرب، ومستخرج.

وتزاد مع الواو فى مَلَكُوت، وَعَنْكَبُوت[2]. ومع الياء فى عِفْرِيت[3].

وتزاد فى أوائل الأَفعال يُعنى بها المخاطب، مذكّرا كان أَو مؤنّثا، والأُنثى الغائبة.

فأَمّا المخاطب / فنحو : أَنت تقوم، وتذهب، وأَنتِ تقومين، وتذهبين.

والأُنثى الغائبة؛ نحو : جاريتك تقوم، وتذهب.

وتقع زائدةً فى تفعّل، وتفاعل. فأَمّا تفعّل فنحو تشجّع وتقرّأَ.

وأمّا تفاعل، فنحو : تغافَلَ، وتعاقل.

* * *

وأمّا السين فلا تلحق زائدة إِلّا فى موضع واحد، وهو استفعل، وما تصرّف منه[4].

* * *

والهاءُ تزاد لبيان الحركة، ولخفاء الأَلف[5].

فأَمّا بيان الحركة فنحو قولك : ارمه (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ) و (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ)[6].

وأمّا بعد الأَلف فقولك : يا صاحباه، وياحسرتاه.

* * *

فأَمّا اللام فتزاد فى ذلك، وأُولئك، وفى عَبْدَل تريد العَبْد[7].

١ / ٤٨

---

(١) زيادة التاء فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٤٧.
وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١٠٢، ١٠٤، ١٣٩.

(٢) عنكبوت فعللوت سيبويه ج ٢ ص ٣٣٧، ٣٤٨.

(٣) الداهية، وزنه فعليت سيبويه ج ٢ ص ٣٢٦، ٣٤٨.

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما السين فتزاد فى استفعل » + ٣٣٢، ٣٣٣.

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٢ « وأما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة.. وبعد ألف المد فى الندبة والنداء، نحو وا غلاماه ويا غلاماه ».

(٦) القارعة ١٠، الأنعام : ٩٠.

(٧) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « واللام تزاد فى عبدل وذلك ونحوه ».
وانظر تصريف المازنى ج ١ ص ١٦٥، ١٦٦ والخصائص ج ٢ ص ٤٩.

هذا باب حروف البدل

وهى أحدَ عشر حرفا. منها ثمانية من حروف الزوائد / التى ذكرناها، وثلاثة من غيرها[1] (1/49)

وهذا البدل ليس ببدل الإدغام الذى تقلب فيه الحروفُ ما بعدها .

فمن حروف البدل حروف المدّ واللين المُصَوِّتة . وهى الألف ، والواو ، والياء .

فالألف تكون بدلا من كلٍّ واحدة منهما ؛ كما وصفت لك .

وتكون بدلا من التنوين المفتوح ما قبله فى الوقف ؛ نحو رأيت زيدا ، ومن النون الخفيفة ؛ لأنّها كالتنوين إذا انفتح ما قبلها ؛ تقول اضرِبَنْ زيدا فإذا وقفت قلت : اضربا[2]. وفى قوله : (لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ)[3] والوقف (لنسفعا) .

* * *

والواو تكون بدلا من الألف الزائدة فى فاعِل، وفاعِلة ، فى التصغير والجمع[4] ؛ كقولك: ضُوَيرِب ، وضَوارِب .

ومن الهمزة إذا انضمّ ما قبلها ، وكانت ساكنة ؛ نحو جُؤْنة[5] ولُؤْم ، ومن الهمزة المبدلة لالتقاء الهمزتين فى التصغير والجمع . وذلك قولك فى آدم : أُوَيْدِم ، وأَوادِم .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٣ « هذا باب حروف البدل . . وهى ثمانية أحرف من الحروف الأول وثلاثة من غيرها » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٣ « والالف تكون بدلا من الواو والياء ، إذا كانتا لامين فى رمى ، وغزا ، ونحوهما ، وإذا كانتا عينين فى قال ، وباع . . وإذا كانت الواو فاء فى ياجل ونحوه والتنوين فى النصب تكون بدلا منه فى الوقف ، والنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً » .

(٣) العلق : ١٥ .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٤ « وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاء فى موقن ، وموسر ، ونحوهما وتبدل مكان الياء فى عم إذا أضفت ، نحو عموى وفى رحى رحوى ، وتبدل مكان الهمزة وقد بينا ذلك فى باب الهمز ، وتبدل مكان الياء إذا كانت لاما فى شروى ، وتقوى ، ونحوهما وإذا كانت عينا فى كوسى ، وطوبى ، ونحوهما . . وتكون بدلا من الألف فى ضورب ، وتضورب ، ونحوهما ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت : ضويرب ودوينق فى ضارب ، ودانق ، وضوارب ، ودوانق إذا جمعت ضاربة ودانقاً ، وتكون بدلا من ألف التأنيث الممدودة إذا أضفت أو ثنيت ذلك قولك حمراوان وحمراوى »

(٥) الجؤنة : ظرف لطيب العطار .

١/٥٠ وتكون بدلا من الياء / إذا انضمَّ ما قبلها وكانت ساكنة ؛ نحو قولك : مُوقِن ، ومُوسِر ؛ لأنَّها من أيقنت ، وأيسرت . فإن تحرَّكت ، أو زالت الضمّة رجعت إلى أصلها ؛ تقول : مَيَاقِن ، ومَيَاسِير .

ولها في باب فَتْوى ، وطُوبَى ما نذكره في موضعه إن شاء الله[1].

* * *

والياء تكون بدلا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهي ساكنة . وذلك قولك : ميزان ، وميعاد ، وميقات ؛ لأنّه من وزنت ، ووعدت ، ومن الوقت . فإن زالت الكسرة ، أو تحرّكت رجعت إلى أصلها . وذلك قولك : مَوَازِين ، ومَوَاعِيد ، ومواقيت .

وتُبدَل من الواو إذا كانت رابعة فصاعدا ؛ نحو أغزيت ، واستغزيت ، وغازيت .

وتُبدَل مكانَ أحد الحرفين إذا ضوعفا في مثل قولك : دينار ، وقيراط . فإنّما الأصل تثقيل النون والراء ؛ ألا ترى أنّهما إذا افترقا ظهرا ، تقول : دنانير وقراريط[2].

١/٥١ وكذلك تقول : أمللت ، وأمليت ، وتقضّيت من القِضّة[3]، وتَسَرَّيْت . والأصل / تسرّرت ، وتقضّضت .

* * *

وأمّا الهمزة فإنّها تبدل مكانَ كلِّ ياء ، أو واو تقع طرفا بعد ألف زائدة[4] . وذلك قولك: سَقَّاءٌ ، وغزّاءٌ .

---

(١) سيأتي في ١٦٥ من الأصل .

(٢) في سيبويه جـ ٢ ص ٣١٣ « وأما الياء فتبدل مكان الواو فاء وعينا ، نحو قيل وميزان ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلمين ومسلمين ومن الواو والألف إذا حقرت أو جمعت في بهاليل وقراطيس وبهيليل وقريطيس . .

وتبدل إذا كانت الواو عيناً ، نحو لية . . ومن الواو وهي عين في سيد ونحوه . .

وقد تبدل من مكان الحرف المدغم ، نحو قيراط ألا تراهم قالوا : قريريط ودينار ألا تراهم قالوا : دنينير . . . »

وانظر الكامل جـ ١ ص ٢٢٨ .

(٣) انقض الطائر وتقضض وتقضى : إذا هوى من طيرانه ليسقط على شيء ، وانقض البازي على الصيد وتقضض : أسرع في طيرانه .

والقضض : الحصى الصغار جمع قضة بالكسر والفتح . والقضة : أرض منخفضة ومن معانيها الفضة .

وانظر الكامل جـ ٦ ص ١٦٩ .

(٤) في سيبويه جـ ٢ ص ٣١٣ « فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاء ، وشقاء ، ونحوهما . وإذا كانت الواو عينا في أدؤر ، وأنؤر ، والتؤور ، ونحو ذلك ، إذا كانت فاء ، نحو أجوه ، وإسادة ، وأعد » .

وتبدل مكانَ إحدى الواوين إذا التقيا فى أوّل كلمة . وذلك قولك فى تصغير واصِل : أُوَيْصِل .

وكذلك تصغير واعِد : أُوَيْعِد .

فإن انضمّت الواو كنت فى بدلها وتركِه مخيّرا . وذلك قولك فى وُجوه : أُجُوه . وإن شئت : وُجُوه . وكذلك وُرْقة ، وأُرْقة[1] . ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ)[2] إنّما هو فُعِّلت من الوقت .

***

والتاءُ تُبدَل من الواو والياء فى مُفْتعل وما تصرّف منه[3] ؛ نحو متعدّ ، ومتّزن ، ومتّبس من اليبس . فهذا موضعها فيها .

وتُبدل من الواو خاصّة فى قولك : تُراث ، إنّما هو من ورِثت ، وتُجاه فُعال من الوجه . وكذلك تُخَمة ، وتُكأَة فُعَلة .

وتَيْقُور[4] فَيْعُول من الوقار .

فهذا موضع جُمَل وتوطئة لما بعده .

***

وأمّا الهاءُ فتُبدَل من التاء الداخلة للتأْنيث[5] ؛ نحو نَخْلَة ، وتمرة . إنّما الأَصل التاءُ والهاءُ يبدل منها فى الوقف .

***

---

(١) الأصمعى : إذا كان البعير أسود يخالط سواده بياض كدخان الرمث (شجر) فتلك الورقة فإن اشتدت ورقته حتّى يذهب البياض الذى فيه فهو أدهم .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٤ « وإما التاء فتبدل مكان الواو فاء فى أتعد ، وأتهم ، وأتلج ، وتراث ، وتجاه ، ونحو ذلك ، ومن الياء فى افتعلت من يئست ، ونحوها وقد أبدلت من الدال والسين فى ست وهذا قليل ومن الياء إذا كانت لاما فى أسنتوا وذلك قليل » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٦ « وقد دخلت على المفتوحة كما دخلت الهمزة عليها وذلك قولهم : تيقور وزعم الخليل أنها من الوقار كأنه حيث قال العجاج :

فَإِنْ يَكُن أَمْسَى البِلَى تيقُورِى

أراد : فإن يكن أمسى البلى وقارى وهو فيعول » .

وانظر تصريف المازنى وشرحه جـ ١ ص ٢٢٧ ، جـ ٣ ص ٣٩ .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١٣ « وأما الهاء فتكون بدلا من التاء التى يؤنث بها الإسم فى الوقف كقولك ، هذه طلحة ، وقد أبدلت من الهمزة فى هرقت وهرت ، وهرحت الفرس تريد أرحت . . . » .

١ / ٥٢

/ والميم تبدل من النون إذا سكنت وكانت بعدها الباءُ[١]؛ نحو قولك : عَنْبَر ، ومِنْبَر . وشَنْباءُ فاعلم .



والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك : غَضْبان ، وعطشان[٢] ، إنّما النون ، والألف فى موضع ألِفَىْ حمراء يافتى ؛ ولذلك لم تقل: غضبانة ، ولا سكرانة ؛ لأنّ حرف تأنيث لا يدخل على حرف تأنيث . فكذلك لا تدخل على ما تكون بدلا منه .

ولهذه العلّة قيل فى النسب إلى صنعاء ، وبَهْراء : صَنْعانِىّ ، وبَهْرانىّ . ونشرح هذا فى باب ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

فهذه ثمانية أحرف من حروف الزوائد .



فأمّا الثلاثة التى تبدل وليست من حروف الزوائد فأحدها : (الطاءُ) وهى تبدل مكانَ التاء فى مُفْتَعِل ، وما تصرّف منه إذا كان قبلها حرف من حروف الإطباق[٣].

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والميم تكون بدلا من النون فى عنبر وشنباء ونحوهما إذا سكنت وبعدها باء وقد أبدلت من الواو فى فم وذلك قليل » .

الشنب عذوبة فى الأسنان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنياب .

(٢) كلام المبرد هنا صريح فى أن نحو غضبان ، وسكران نونه بدل من همزة التأنيث وأعاد هذا الحديث فى ص ٢٢١ من الأصل قال : « وكذلك فعلان الذى له فعلى إنما نونه بدل من الألف التى هى آخر حمراء » ولكنه فيما مضى فى ص ٤٧ من الأصل قال : وتزاد مع الألف فى غضبان وسكران وفى الجزء الثالث ص ٢٩٤ من الأصل جعل النون فى نحو غضبان مشبهة لألف التأنيث قال : « وإنما امتنع من ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة اللاحقة بعد الألف للتأنيث فى قولك حمراء وصفراء » ثم أخذ يعدد وجوه الشبه بينهما .

فهل تقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟ !

وقد وجدت فى كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب قال فى ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ « وكذلك فعلان الذى له فعلى عندهم ، لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صارت بمنزلة الهمزة التى فى حمراء وقال فى ج ٢ ص ٣١٤ « والنون تكون بدلا من الهمزة فى فعلان فعلى » وقال فى ج ٢ ص ١٠ « وذلك ، نحو عطشان ، وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء » ثم أخذ يعدد وجوه الشبه . والرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٥٣ والأشمونى فيما لا ينصرف نسبا إلى المبرد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من الهمزة .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والطاء منها (التاء) فى افتعل إذا كانت بعد الضاد فى افتعل ، نحو اضطهد وكذلك إذا كانت بعد الصاد فى مثل اصطبر ، وبعد الظاء فى هذا وقد أبدلت الطاء من التاء فى فعلت إذا كانت بعد هذه الحروف وهى لغة لتميم قالوا : فحصط برجلك . . . » .

وحروف الإطباق الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء . وذلك قولك : مُصْطبِر ، ومضطَّهد ، ومظَّلِم وهو مفتعِل من الظلم .

وأمّا ما تصرّف منهنّ / للإدغام فنى بابه نذكر . 1/52

* * *

ومتهنّ (الدال) . وهى تبدل مكان التاء فى مُفتعِل ، وما تصرّف منه[1] إذا كان قبلها حرف مجهور من مخرجها ، ومما يدانيها من المخرج ؛ نحو الذال ، والزى ، وذلك قولك فى مُفْتعِل من الزّين : مزدان ، ومن الذّكْر : مُدّكر .

* * *

والحرف الثالث (الجيم) وهى تبدل إن شئت مكانَ الياء المشدّدة فى الوقف البيان ؛ لأَنّ الياء خفيّة . وذلك قولك : تَميمِجّ فى تميمىّ ؛ وعَلِجّ أى علىّ[2] .

---

(1) فى سيبويه جـ 2 ص 314 « وأما الدال فتبدل من التاء فى افتعل إذا كانت بعد الزاى فى ازدجر ، ونحوها » .

(2) فى سيبويه جـ 2 ص 314 « وأبدلوا الجيم من الياء المشددة فى الوقف ، نحو علج وعوفج يريدون : على وعوفى » . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ص 212 — 215 .

هذا باب
معرفة بنات الأربعة التى لا زيادة فيها

فمنها ما يكون على (فَعْلَل) ، فيكون اسما وصِفة[1] . فالاسم نحو جعفر ، ونهْشل .

والنعت ، مثل سَلْجَم[2] ، وسلْهَب[3] .

ويكون على (فُعْلُل) فيهما . فالاسم ؛ نحو البُرْثن ، والتُرْتُم[4] .

والصفة ؛ نحو قولك رجل قُلْقُل[5] ، وناقة كُحْكُح[6] .

ويكون على (فِعْلِل) فيهما[7] . فالاسم الزِبْرِج والخِمْخِم[8] .

والنعت الِّطْلِط[9] وهو قليل .

1/54 ويكون على / (فِعْلَل) فيهما[10] . فالاسم درهم . والصفة هِجْرَع .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء نحو جعفر ، وعنبر ، وجندل والصفة سلهب ، وخلجم ، وشجعم » .

(٢) الطويل من الخيل ومن النصال ومن الرجال .

(٣) الطويل أيضاً .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٥ فالأسماء نحو الترتم والبرثن والحبرج والصفة نحو الجرشع والصتتع والكندر » فالترتم من أمثلة سيبويه وقد ذكره أيضاً أبو الفتح فى المنصف جـ ١ ص ٢٥ ولم تذكره المعاجم اللغوية التى بين أيدينا .

(٥) خفيف .

(٦) مسنة .

(٧) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء ، نحو الزبرج والزئبر والخفرد . والصفة عنفص ، والدلقم ، وخرمل ، وزهلق

(٨) الضرع الكثير اللبن ونبت له شوك .

(٩) الناقة الهرمة . ومثل أبو الفتح بأمثلة كثيرة ثم قال . . وإنما أكثرت من هذا ، لأن أبا العباس ذكر أن فعللا فى الصفة قليل (المنصف جـ ١ ص ٢٥) وقد ذكر سيبويه أربعة أمثلة ذكرناها .

(١٠) فى سيبويه « فالأسماء ، نحو قلعم ، ودرهم ، والصفة : هجرع ، وهبلع » ومن معانى هجرع الطويل ، والأحمق ، والجبان . فى إصلاح المنطق ص ٢٢٢ : قال الأصمعى : وليس فى الكلام فعلل مكسور الفاء مفتوح اللام إلا درهم ورجل هجرع . ومثله فى مجالس ثعلب ص ١٧٩ .

ويكون على (فِعَلٍ) غيرَ مضاعِف فى النعت[1] خاصّة . وذلك قولهم : سِبَطْر[2] وقمِطْر[3] .

واعلم أنّه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلُّها متحرّكة إلّا وأصله فى الكلام غير ذلك فيحذف . وذلك قولهم : (عُلَبِط)[4] ونحوه . وإنّما أصله عُلابِط .

وكذلك (هُدَبِد)[5] إنّما أصله هُدابِد . وذلك جميع بابه .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « ويكون على مثال فعل فالأسماء نحو القطحل والصقعل والعلملة والصفة المزبر والسبطر والقمطر » فقد أثبت سيبويه فعلا فى الأسماء ولم يثبته المبرد .

(٢) طويل ممتد .

(٣) الشديد . وانظر المنصف ج ٣ ص ٣ وقال الرضى فى الشافية ج ١ ص ٥١ : ما يصان فيه الكتب .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فليس فى الكلام من بنات الأربعة على مثال تفلل ، ولا فعلل ولا شىء من هذا النحو لم نذكره ، ولافعلل إلا أن يكون محذوفاً من مثال فعالل ، لأنه ليس حرف فى الكلام تتوالى فيه أربع متحركات ، وذلك علبط إنما حذفت الألف من علابط والدليل على ذلك أنه ليس شىء من هذا المثال إلا ومثال فعالل جائز فيه تقول : عجالط وعجلط وعكالط وعكلط ودوادم ودودم » .

رجل علابط وعلبط : ضخم عظيم .

(٥) الهدابد والهدبد : اللبن الخاثر جدا ، وهو أيضا عمش يكون فى العينين .

هذا باب

معرفة بنات الخمسة من غير زيادة

وهى على أربعة أمثلة :

منها (فَعَلَّل) ، وهو يكون اسما ونعتا[1] .

فالاسم نحو : السَّفَرْجَل . والصفة نحو شَمَرْدَل .

ويكون على (فُعَلِّل) فيهما[2] .

فالاسم ، نحو الخُزَعْبِلة . والصفة ، نحو الخُبَعْثِن ، والقُذَعْمِلة[3] .

ويكون على (فِعْلَلّ) غيرَ مضاعف . فيكون اسما ، ونعتا[4] .

فالاسم قِرْطَعْب .والنعت جِرْدَحْل[5] ، وحِنْزَقْر[6] .

1/55 /ويكون على «(فَعْلَلِيل) نعتا[7] . وذلك قولهم :عجوز جَحْمَرِش[8] ، وكلب نَخْوَرِش[9]

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٤١ « فالإسم سفرجل ، وفرزدق ، وزبرجد . وبنات الخمسة قليلة . والصفة ، نحو شمردل وهمرجل ، وجمندل » . الشمردل : الفتى السريع من الإبل .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٤١ « ويكون على فعلل فى الاسم ، والصفة ، وذلك نحو قذ عمل وخبعثن والإسم ، نحو قذعملة» . الخزعبلة : الفكاهة والمزاح .

(٣) الخبعثن من الرجال : القوى الشديد . فى المنصف جـ ١ ص ٣١ فالإسم الخزعبلة والصفة : الخبعثن ، والقذعمل وقيل قذعملة إسم . وفى المنصف جـ ٣ ص ٥ : يقال : ما أعطانى قذعملة ، وقذعملا : أى لم يعطنى شيئاً ويقال : القذعملة : الضخم من الإبل . وانظر شرح الشافية للرضى جـ ١ ص ٥١ . وفى اللسان : « القذعمل والقذعملة : القصير الضخم من الإبل ، وما فى السماء قذعملة : أى شىء من السحاب . ما عنده قذعملة ، ولا قرطعبة أى ليس له شىء » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٤١ « فالاسم نحو قرطعب وحنبتر والصفة نحو جردحل وحنزقر » يقال ما فى السماء قرطعب أى سحابة وقال ثعلب هو دابة .

(٥) الضخم من الإبل . (٦) القصير الدميم .

(٧) فى سيبويه جـ٢ص ٣٤١ « ويكون على مثال فعلل فى الصفة . قالوا قهلبس ، وجحمرش وصهلصق ، ولانعلمه جاء إسماً » .

(٨) الجحمرش : العجوز المسنة . ذكر المازنى فى تصريفه أن أوزان الخماسى المجرد تكون أسماء وصفات ولكنه لم يمثل لفعلل إسماً . وقال أبو الفتح فى شرحه جـ ١ ص ٣٠ « وفعلل : ذكر أبو عثمان أنه يكون إسماً وصفة . . وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال فى النعت . . » ولم ينفرد المبرد بهذا القول وإنما تبع سيبويه كما ذكرنا نصه .

(٩) كلب نخورش : كبر وخلش . وعد المبرد هذه الكلمة من الخماسى المجرد خطأ ، فإن الواو زائدة بيقين ، فإنها لا تكون حشواً مع ثلاثة أصول فصاعداً إلا زائدة وفى المنصف جـ ١ ص ٣١ « نخورش : ليس عندى من بنات الخمسة ، لأن فيه الواو والواو لا تكون أصلا فى ذوات الخمسة » وانظر شرح الشافية جـ ٢ ص ٣٦٤ .

هذا باب
معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل[1]
وكيف تعتبر بها فى أصلها وزوائدها

ونبدأ بالأسماء الصحيحة .

فإذا قيل لك : ابْنِ مِنْ ضرب مثلَ (جعفر) فقد قال لك : زد على هذه الحروف الثلاثة حرفا . فحقُّ هذا أن تكرِّر اللام ، فتقول : ضَرْبَبٌ فاعلم ؛ فيكون على وزن جعفر ، وتكون قد وضعت الفاء والعين فى موضعهما ، وكرّرت اللام حتّى لحِق بوزن فَعْلَل ، ألا ترى أنّك تقول إذا قيل لك : ابن مِنْ ضرب مثل قَطَّع : ضَرَّبَ فاعلم ؛ لأنّه إنّما قال لك : كرِّر العين ، فإنّما زدت على العين عينا مثلها .

ولو قال لك : ابن لى من ضرب مثل صَمَحْمَح لقلت : ضَرَبْرَب ؛ لأنّه إنّما قال لك : كرِّر العين / واللام ، فأجبْته على شَرْطه .

ولو قال لك : ابنِ لى من ضرب مثل جَدْول لقلت : ضَرْوبٌ فاعلم ؛ لأنّه لم يقل لك ألحقه بجعفر ، إنّما اشترط عليك أن تلحقه بما فيه واو زائدة ، فزدت له واوا بحِذاء الراء .

وكذلك لو قال لك : ابنِ لى من ضرب مثل كوثر لقلت : : ضَوْرَبٌ فاعلم ، فاحتذيت على المثال المطلوب منك .

ولو قال : ابنِ لى من ضرب مثل حَيْدَر لقلت : ضَيْرَبٌ فاعلم .

ولو قال : ابنِ لى من ضرب مثل سَلْقَى لقلت : ضَرْبَى ، وقلت لنفسك : ضَرْبَيْتُ مثل قولك : سَلْقَيْتُ .

(١) عقد المازنى فى تصريفه بابا لهذا عنونه بقوله :
هذا باب ماقيس من الصحيح على ماجاء من الصحيح من كلام العرب جـ ١ ص ١٧٣ .

فهذا يجرى فى الزوائد ، والأصول على ما وصفت لك .

وإنّما ذكرنا هذا الباب توطِئَةً لما بعده .

تفسير : يقال : سلَقه : إذا ألقاه على قفاه[1] . وإذا ألقاه على وجهه قيل : بطحه . وإذا ألقاه على أحد جُنْبَيْه قيل : قتَّره ، وقطَّره . وإذا ألقاه على رأسه قيل نكَّتَه .

---

(١) فى اللسان : سلقه سلقا وسلقاة : طعنه فألقاه على جنبه وربما قالوا سلقيته سلقاة وانظر الكامل جـ ٤ ص ٢٣٠ فقد ذكر كل هذه المعانى هناك .

هذا باب

معرفة الأفعال: أصولها وزوائدها

/فالفعل فى الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضيا : — ١/٥٧

يكون على (فَعَلَ) ، فيشترك فيه المتعدّى وغيرُ المتعدّى .

وذلك نحو : ضَرَب ، وقَتَل فهذا مُتعدٍّ ، وجلس وقعد . لما لا يتعدّى .

ويكون على (فَعِلَ) فيهما . فما يتعدّى فنحو : شرِب ، ولقِم .

وأمّا ما لا يتعدّى فنحو : بطِر ، وخرِق .

والفعل الثالث لما لا يتعدّى خاصّةً ، إنّما هو للحال التى ينتقل إليها الفاعل وذلك ما كان على (فَعُلَ) نحو : كرُم ، وظرُف ، وشرُف .

فأمّا ما كان على (فَعِلَ) فاللازم فى مستقبله (يَفْعَل)[1] تقول : شرِب يشْرَب ، وعلِم يعلَم .

* * *

وما كان على (فَعُل) فاللازم (يَفْعُلُ) ؛ نحو كرُم يكرُم ، وظرُف يظرُفُ .

وأمّا ما كان على (فَعَلَ) فإنّه يجئ على (يَفْعِل) ، و(يَفْعُل) ؛ نحو : يضرِب ، ويقتُل .

وإن عرض فيه حرف من حروف الحلق جاز أن يقع على/(فَعَلَ يَفْعَل) . وذاك إذا كان الحرف من حروف الحلق عينا أو لاما . — ١/٥٨

فأمّا العين فنحو : ذهب يذهب ، وطحنَ يطحَن . وأمّا موضع اللام فصنَع يصنَع ، وقرأ يقرَأُ[2].

* * *

---

(١) تكلم سيبويه على الأفعال الثلاثية ومضارعها وأوصافها ومصادرها فى أبواب كثيرة بدأها بقوله جـ ٢ ص ٢١٤ هذا بناء الأفعال التى هى أعمال تعداك إلى غيرك . . . » .

(٢) انظر سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٢ .

وهذه الأفعال التى على ثلاثة أحرف تختلف مصادرها لاختلافها فى أنْفُسها ؛ لأنّ المصدر إنّما يجرى على فِعْله .

فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كلّ فِعْل منها إلّا على طريقة واحدة ، ولم تختلف مصادرها .

وذاك أنّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنّما يخرج لزائد يلحقه ، إلّا أن يكون من بنات الأربعة ، فيكون فى الأربعة أصلا ؛ كما كانت بنات الثلاثة .

فأمّا بنات الثلاثة فإنّ الهمزة تلحقها أوّلا ، فيكون الفعل على (أفْعَل) ؛ نحو : أخرج ، وأكرم .

ويكون المستقبل، نحو : يُخْرِج ، ويُكْرِمُ ، وكان الأصل أن يكون وزنه(يُؤَفْعِل) ،فحذفت الهمزة ؛ لأنّه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع .

فلمّا كانت زائدة/ وكانت تُلْزِم مالا يقع فى الكلام مثلُه حذفت . وأُتْبِعتْ حروفُ المضارع الهمزةَ[1] ؛ كما جرَيْن فى باب وعد[2] مَجْرى الياء .

١/٥٩

ويكون المصدر على (إفْعَال) وذلك قولك : أكرم يُكْرِم إكراما ، وأحسن يُحْسِن إحسانا .

***

ويكون على (فاعَلْت)[3] فيكون مستقبله على وزن مستقبل (أفْعَلت)[4] قبل أن يحذف . وذلك قولك : قاتل يُقاتِل ، وضارب يُضارِب .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٠ « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة فى يفعل ، ويفعل وأخواتهما كما تثبت التاء فى تفعلت وتفاعلت فى كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة فى باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا فى كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذى من نفس الحرف ، لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل » .

(٢) يشير بذلك إلى علة حذف الواو من مضارع وعد . والعلة هى استثقال اجتماع الياء مع الواو فى المضارع المبدوء بالياء ، نحو يوعد فحذفت الواو للتخلص من هذا الثقل فقيل يعد ، وليس فى المضارع المبدوء بالهمزة ، أو بالنون ، أو بالتاء ثقل إذ لم يجتمع فيه ياء وواو ولكن حملت الصور الثلاث التى لا ثقل فيها على الصورة التى فيها ثقل وهى المضارع المبدوء بالياء فحذفت فاء الفعل فى المضارع فى كل صوره .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٨ — ٢٣٩ « اعلم أنك إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليك حين قلت فاعلته ومثل ذلك ضاربته ، وفارقته ، وكارمته » .

(٤) لا يريد الوزن الصرفى وإنما يريد الاتفاق فى عدد الحروف ، والحركات وسيكرر هذا فيما يأتى .

ومعنى (فاعَل) إذا كان داخلا على (فعَل) أنَّ الفعل من اثنين ،أو أكثر .وذلك ،لأنَّك تقول : ضربت ، ثمّ تَقول : ضارَبت . فتخبر أنّه قد كان إليك مثلُ ما كان منك وكذلك شاتمت .

فإن لم يكن فيه (فعَلَ) فهو فِعْل من واحد ، نحو : عاقبت اللص ،وطارقت نعلى[1] .

والمصدر يكون على (مفاعَلة) ؛ نحو : قاتلت مُقاتلة ، وشاتمت مُشاتمة .

ويقع اسم الفعل على فِعال ، نحو القِتال ، والضِراب[2].

* * *

واعلم أنَّ الفعلين إذا اتَّفقا فى المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر[3]؛ لأنَّ الفعل

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٩ « وقد تجىء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين ، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت وذلك قولهم : ناولته ، وعاقبته ، وعافاه الله ، وسافرت ، وظاهرت عليه » و طارق الرحل نعليه إذا أطبق نعلا على نعل فخرزتا

وانظر الكامل جـ ٣ ص ٨٨ — ٨٩ .

(٢) جعل الفعال هنا اسم الفعل وجعله فى الجزء الثانى مصدر وهو يريد باسم الفعل المصدر ص ٣٨٣ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٤ « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ، لأن المعنى واحد وذلك قولك : اجتوروا تجاورا ، وتجاوروا اجتوارا ، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد . ومثل ذلك انكسر كسرا . . وقال الله تبارك وتعالى « والله أنبتكم من الأرض نباتاً) ، لأنه إذا قال : انبته فكأنه قال : قد نبت . وقال عز وجل (وتبتل إليه تبتيلا) ، لأنه إذا قال : تبتل فكأنه قال : بتل . . . » .

وانظر الكامل جـ ٨ ص ٢١ .

ماذا يراه المبرد فى ناصب تبتيلا ، ونباتاً فى الآيتين ؟ وهل بينه وبين سيبويه خلاف فى هذا ؟

الذى أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محذوف ، بدليل قوله هنا : فكأن التقدير والله أعلم — والله أنبتكم فنبتم نباتاً » .

وقوله فى الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل « ولكن المعنى والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبتم نباتاً » .

ويشهد لهذا أيضاً سياق الحديث فى الجزء الثالث فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حذف فيها الفعل الناصب للمصدر (صنع الله ..) ثم قال : ومثل هذا — إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر — قوله عز وجل (وتبتل إليه تبتيلا) وليس بين سيبويه والمبرد خلاف فى هذه المسألة .

وقد عبر عن ذلك السيوطى فى الهمع جـ ١ ص ١٨٧ بقوله :

« الثانى أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه » .

أما ابن يعيش ، والرضى فينسبان إلى المبرد القول بأن الناصب هو الفعل المذكور . فى ابن يعيش جـ ١ ص ١١٢ « أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور ، لاتفاقهما فى المعنى وهو رأى أبى العباس المبرد والسيرافى . .

وبعضهم يضمر لها فعلا من لفظها . . أى أنبتكم فنبتم نباتاً . . وهو مذهب سيبويه » .

وانظر شرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٠٤ ففيه مثل ما يقوله ابن يعيش .

١/٦٠ الذى ظهر فى معنى فعله الذى ينصبه / . وذلك نحو قولك : أنا أدَعُك تركًا شديدًا ،وقد تطَوَّيت انطواءً ، لأنّ تطوّيت فى معنى انطويت . قال الله عزّ وجلّ : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً)[1] لأنّ تبتَّل وبتَّل بمعنى واحد . وقال : (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا)[2] .

ولو كان على أنبتكم لكان إنباتا ، قال امرؤ القيس :

وَرُضْتُ فذلَّتْ صَعْبَةً أَىَّ إِذْلَالِ[3]

ولو كان على ذلَّت لكان : أىَّ ذُلٍّ . لكن رُضْتُ فى معنى أذللت .

* * *

ويكون الفعل على (فعَّل) فيكون مستقبله على (يُفَعِّل)[4] ؛ لأنّه فى وزن فاعَل ، وأفْعَل. فلذلك وجب أن يكون مستقبله [كمستقبَلهما][5] .

والمصدر على (التفْعِيل) ؛ نحو : قطَّعت تقطيعا ، وكسَّرت تكسيرا .

* * *

وهذه الأفعال الفصل بين فاعلها ومفعولها كسرةٌ تلحق الفاعل قبل آخر حروفه ، وفتحةُ ذلك الحرف من / المفعول ؛ نحو قولك : مُكرِم ومُكرَم ، ومُقاتِلٌ ، ومُقَاتَلٌ ، ومُقطِّع ومُقطَّع . ١/٦١

وما كان من المصادر التى فى أوائلها الميم ، أو أسماء المواضع التى على ذلك الحدّ ، أو الأزمنةِ فعلى وزن المفعول ؛ لأنّها مفعولات .

فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل ، والزمان والمكان مفعول فيهما ، وذلك قولك أنزلته

---

(١) المزمل : ٨ .

(٢) نوح : ١٧ .

(٣) صدره : (فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا) . صار تامة بمعنى رجع . والحسنى : مصدر بمعنى الإحسان أو اسم تفضيل مؤنث الأحسن : أى إلى الحالة الحسنى . وذلت الدابة : سهلت وانقادت فهى ذلول . وصعبة مفعول رضت . وأى اذلال . أى مفعول مطلق عامله رضت ، لأن معنى رضت أذللت .

والشعر لامرىء القيس من قصيدة اشتملت على شواهد نحوية كثيرة .

الخزانة ج ١ ص ٢٨ ، ١٥٨ ، ج ٤ ص ٢٤ — ٢٥ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٦٩ — ٢٣٥ .

(٤) سيعيد هذا مرة أخرى .

(٥) تصحيح السيرافى .

مُنْزلا . قال الله جلَّ وعزَّ: (لَيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلا يَرْضَوْنَهُ)[1] و (بِاسْمِ اللهِ مَجْرٰىها ومُرْسَاهَا)[2].

وتقول : هذا مقاتَلُنا : أى موضع قتالنا ، كما قال :

أُقاتِلُ حتَّى لا أرَى لى مُقاتَلا   وأَنجو إذا غُمَّ الجَبانُ من الكَرْبِ[3]

وتقول : سرَّحته مُسرَّحا ، أى تسريحا . قال :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِىَ القَــوافى   فلاعِيًّا بِهِنَّ ، ولا اجتلابا[4]

* * *

ويكون الفعل على (افْتَعَلَ) فيكون مستقبله على (يَفْتَعِلُ) .

والمصدر (الافْتِعال) ، ويكون الفاعل (مُفْتَعِلا) . على ما وصفت .

* * *

ويكون على (انْفَعَلَ) وهو فى وزن(افْتَعَل) ، ويكون المستقبل (يَنْفَعِل) / على وزن (يفْتَعِل) ١/٦٢ وهو بناءٌ لا يتعدّى الفاعل إلى المفعول .

ومصدره (الانْفِعال) على وزن (الافْتِعال) .

وفاعله (مُنْفَعِل) . ولا يقع فيه (مفعول) إلَّا الظرفان : الزمان والمكان . تقول : هذا يوم مُنْطلَق فيه .

---

(١) الحج : ٥٩ — فى البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٨٤ « والأولى أن يراد بالمدخل مكان الدخول ، أو مكان الإدخال . ويحتمل أن يكون مصدراً » .

(٢) هود : ٤١ — يحتمل مجراها ومرساها أن يكونا مصدرين أو اسمى زمان أو مكان . الكشاف جـ ٢ ص ٢١٦ البحر المحيط جـ ٥ ص ٢٢٥ .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٠ على أن مقاتلا مصدر ميمى بمعنى قتال وقال الأعلم : (يجوز أن يكون اسم مكان والمعنى أقاتل حتى لا أرى لى موضعاً للقتال لغلبة العدو وظهوره أو لتزاحم الأقران ، وضيق المعترك عن القتال وأفر منهزماً إذا لم يكن بد من ذلك ، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب والجبن فلم يقدر على الفرار ، وطلب النجاة » .

نسب البيت سيبويه إلى مالك بن أبى كعب وانظر الأشباه جـ ١ ص ١١٩ والخصائص جـ ١ ص ٣٦٧ ، جـ ٢ ص ٣٠٤ وحماسة البحترى ص ٥٣ والفاضل للمبرد ص ٥٤ وشرح التبريزى لحماسة جـ ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) استشهد به سيبويه فى موضعين جـ ١ ص ١١٩ على أن مسرحى مصدر ميمى بمعنى تسريحى ، واستشهد به فى جـ ١ ص ١٦٩ على حذف الفعل الناصب لقوله عيا واجتلاباً سكن الياء من (القوافى) للضرورة .

يقول أنا أطلق القوافى من عقالها اقتداراً عليها . وفسر الأعلم قوله (ولا اجتلاباً) بقوله : لا أسرقها من شعر غيرى . وأرى أن يكون المعنى أيضاً : لا استكره القافية على موضعها وإنما تأتى إلى طوع الخاطر .

والبيت لجرير وانظر ديوانه ص ٦٢ .

و(يَنْفعِل) يكون على ضربين[1]: فأحدهما : أن يكون لما طلوع الفاعل ، وهو أن يرومه الفاعلُ فيبلغَ منه حاجَته . وذلك قولك : كسَرته فانكسر ، وقطعته فانقطع .

ويكون للفاعل بالزوائد فِعْلا على الحقيقة ؛ نحو قولك : انطلق عبد الله . وليس على فعَلْته.

* * *

وفي هذا الوزن إلّا أنّ الإدغام يدركه ؛ لأنّك تزيد على اللام مِثْلَها ، وذلك قولك :احمرَّ ، واخضرَّ)[2] .

وأصله احْمَرر .

يتبيّن ذلك لك إذا جعلت الفعل لنفسك ، وقلت : احمرَرْت ، لأنّ التضعيف يظهر إذا سكن آخره فيصير[3] احمررت على وزن انفعلت وافتعلت ، والفاعل / منه مُحْمَرّ وأصله مُحْمَرِر ،وهو فِعْل لا يتعدّى الفاعل ؛ لأنّ أصل هذا الفعل إنّما هو لما يحدث في الفاعل ، نحو احمرَّ ، واعورَّ .

١/٦٣

فان وقع ذلك للمكان أو الزمان قلت : مكان مُحْمَرّ فيه ،ومُعْورّ فيه .

ويكون المصدر على مثال (افْعِلال) ، نحو : الاحمرار والاصفرار ، فذلك على وزن الافْتِعَال والانْفِعَال .

* * *

ويكون الفعل على مثال (اسْتفْعَلْت) ، نحو استخرجت ، واستكثرت .

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٢ : « فمن ذلك (انفعلت) ليس في الكلام انفعلته نحو : انطلقت ، وانكشت ، وانجردت ، وانسلت ، وهذا موضع قد يستعمل فيه (انفعلت) وليس مما طاوع فعلت ، نحو كسرته فانكسر ولا يقولون في هذا : طلقته فانطلق ولكنه بمنزلة ذهب ومضى . . . . » .

وانظر تصريف المازني جـ ١ ص ٧١ .

(٢) في سيبويه جـ٢ ص٢٤٤ « وليس في الكلام افعللته ، ولا افعنلته ، ولا أفعالته ، ولا افعنليته وهو ، نحو احمررت، واشهاببت » .

وقال في ص ٢٤٣ « واحمررت احمراراً » وانظر تصريف المازني جـ ١ ص ٧٨ — ٨٠ .

(٣) في تصريف المازني جـ ٢ ص ٢٠٧ : « فاللام الأولى أصلها التحريك إلا أنها أدغمت في التي بعدها » . وانظر المنصف جـ ١ ص ٩٠ .

ويكون مستقبله على (يَسْتفْعِل) ؛ نحو : يَسْتخْرِج ، ويَسْتكْثِر.

ويكون المصدر (اسْتِفْعَالا) ؛ نحو : استخراجا ، واستكثارا[1] . ـ

والفاعل مُسْتخْرِج ، والمفعول مُسْتخْرَج .

ويكون على مثال : (افْعَنْلَلْت)[2]، و(افْعَوْعَلْت)[3]. إلَّا أنَّ (افْعَنْلَلْت) ملحَقة فنحتاج إلى أن نعيد ذكرها فى باب الأَربعة . وذلك قولك : اقْعَنْسَس ، وفى افْعَوْعَل : اغْدَوْدَن .

والمصدر كمصدر (اسْتفْعَلْت) . تقول من (افْعَنْلَلْت) : (افْعِنْلالا) ، ومن (افْعَوْعَلْت) (افْعِيعَالا) . تقلب الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، وسكونها .

* * *

ويكون / على (افْعَوَّلْت) ؛ نحو : اعْلوَّطْت ؛ تقول : اعْلوَّط الرجل ، إذا ركب دابَّته فضمَّ بيديهِ على عنقها إذا خاف السقوط[4] . (1/64)

والمصدر (اعْلِوَّاطا) . تصحّ الواو ؛ لأَنَّها مشدّدة ، وكلَّما صحَّت الواو فى الفعل صحّت فى المصدر .

* * *

ويكون على (افْعَالَلْت)[5] فيكون على هذا الوزن ؛ إلَّا أنَّ الإدغام يدركه .ولأَصل أن يكون على وزن استخرجت وما ذكرنا بعدها . وذلك قولك : احمارَرْت ، واشهابَبْت ، واحمارّ الدابّة واشهابّ .

---

(١) باب استفعلت فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٩ وتصريف المازنى جـ ١ ص ٧٧ .
وقول المبرد : نحو استخراجاً واستكثاراً حكاية لحالة النصب ، ونظيره قول سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٣ ومصدر افتعل افتعالا .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٢ « وليس فى الكلام احرنجمته ، لأنه نظير انفعلت فى بنات الثلاثة . زادوا فيه نوناً وألف وصل زادوهما فى هذا ، وكذلك افعنللت ، لأنهم أرادوا أن يلفوا به احرنجمت » .

(٣) باب افعوعلت فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤١ وتصريف المازنى جـ ١ ص ٨١ .
اقعنسس : رجع وتأخر . اغدودن النبت : طال .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٢ « واعلوط إذا جد به السير . . واعلوطه إذا ركبه بغير سرج » وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ٨٢ ، والمنصف جـ ٣ ص ١٣ .

(٥) سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٢ وتصريف المازنى جـ ١ ص ٧٨ .

والمصدر (افْعِيلال) على وزن استخراج . وذلك قولك : احمارَّ احميرارا . وهذا الوزن أكثر ما يكون عليه الاسم حروفاً ، ولا يوجد اسم على سبعة أحرف إلّا فى مصدر الثلاثة والأربعة المزيدة .

* * *

ويكون الفِعْل على (تَفعَّلَ) فيكون على ضربين : على المطاوعة من (فعَّل) فلا يتعدّى ؛ نحو قولك : قطَّعته فتقطَّع ، وكسَّرته فتكسَّر . فهذا للمطاوعة[1] .

1/65 ويكون على الزيادة / فى فِعْل الفاعل ؛ نحو : تقحَّمت عليه ، وتقدَّمت إليه .

والأصل إنَّما هو من قحَّمته فتقحَّم ، وقدَّمته فتقدَّم .

والمصدر (التَفَعُّل) ، نحو : التقَدُّم ، والتقَحُّم

فإذا كان على زيادة غير (فَعَّلَ) كان مثل تكلَّم ومثل ما يقول النحويّون : إنَّه يخرج من هيئة إلى هيئة[2] ؛ نحو : تشجَّع ، وتجمَّل ، وتصنَّع .

* * *

ويكون على (تَفَاعَل)[3] كما كان (تَفَعَّل)؛ لأنَّ هذه التاء إنَّما لحقت فعَّل وفاعَل فى الأصل . فيكون على ضربين .

أحدهما: المطاوعة .وذلك نحو : ناولته فتناول . وليس كقولك : كسَرْتُه فانكسر ؛ لأنَّك لم تخبر فى قولك : انكسر بفعل منه على الحقيقة ، وأنت إذا قلت : قدَّمته فتقدَّم ،

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفعل ، نحو كسرته فتكسر ، وعشيته فتعشى ، وغديته فتغدى » .

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٠ « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه فى أمر حتى يضاف إليه ، ويكون من أهله فإنك تقول : تفعل وذلك تشجع ، وتبصر ، وتحلم ، وتجلد ، وتمرأ . . .) .

(3) قال سيبويه فى باب ما طاوع جـ ٣ ص ٢٣٨ « وفى فاعلته فتفاعل وذلك : نحو : ناولته فتناول ، وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال » .

وقال فى ص ٢٣٩ « وقد يجىء تفاعلت ليريك أنه فى حال ليس فيها من ذلك تفاعلت ، وتعاميت ، وتعاييت ، وتعاشيت ، وتجاهلت . . . » .

وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ٩١ .

وناولته فتناول تخبر أنّه قد فَعَلَ على الحقيقة ما أردت منه . فإنّما هذا كقولك :أدخلته فدخل .

ويكون على ضرب آخر . وهو أن يظهر لك من نفسه ما ليس عنده وذلك ؛ نحو تعاقل، وتغابَى ، وتغافل كما قال :

إذَا تَخَازَرْتُ وما بِى مِنْ خَزَرْ[1] .

والمصدر (التَّفَاعُل) على وزن / التفعُّل .

فنى ما ذكرنا دليل على كلّ ما يرد عليك من هذه الأفعال إن شاء الله .

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٩ على أن تفاعل تكون بمعنى أن يظهر الفاعل أن أصله حاصل له وهو منتف عنه قال : « فقوله : وما بى من خزر يدل على ما ذكرنا » .

تخازر : نظر بمؤخر عينه ، ولم يتكلم الأعلم عن هذا الرجز .

وبقية الرجز فى أمالى القالى جـ ١ ص ٩٦ وفى سمط اللآلىء جـ ١ ص ٢٩٩ .

وانظر المخصص جـ ١ ص ١١٩ ، جـ ١٤ ص ١٨٠ والاقتضاب ص ٤٠٩ والجواليق ص ٣٢١ .

وينسب هذا الرجز إلى أرطاة بن سهية ، وإلى غيره أيضاً .

هذا باب

معرفة أَلِفات القطع وأَلِفات الوَصل

وهنّ همزات فى أوائل الأَسماء ، والأَفعالِ ، والحروفِ

فما كان من ذلك أصليًا فهمزته مقطوعة ، لأَنّها بمنزلة سائر الحروف . وكذا إذا ألحقت بغير ما استثنيته لك . وذلك نحو قولك فى الهمزة الأَصليَّة : أب ، وأخ ، والزائدةِ : أَحْمَر ، وأَصْفَر تقول : رأيت أباك ، وأخاك ، وأحمر ، وأصفر .

وفى الأَفعال الهمزة الأَصليّة ؛ نحو همزة أَكل ، وأَخَذَ . والزائدة همزة أَعْطى . وأَكرم . تقول : يا زيد أَحْسِنْ ، وأَكْرِمْ .

فأَمّا الهمزة التى تسمّى ألف الوصل فموضعها الفِعْل[1] . وتلحق من الأَسماء أسماءً بعينها مختلّة . والمصادرَ التى أفعالُها فيها أَلفُ / الوصل .

١ / ٦٧

وإنّما دخلت هذه الأَلف لسكون ما بعدها . لأَنّك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن ؛ فإذا وصلت إلى التكلّم بما بعدها سقطت[2]

وإنّما تصل إلى ذلك بحركة تُلقى عليه ، أو يكون قبل الأَلف كلام فيتّصل به ما بعدها . وتسقط الأَلف ؛ لأَنّها لا أصل لها ، وإنّما دخلت توصّلا إلى ما بعدها ؛ فإذا وصل إليه فلا معنى لها .

فآية دخولها فى الفِعل أن تجد الياء فى (يَفْعَل) مفتوحة[3] . فما كان كذلك فلحقته الأَلف

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٧١ « الألف الموصولة وأكثر ما تكون فى الأفعال » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألفات إذا كان قبلها كلام حذفت ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن الألف » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٧١ « وأما كل شىء كانت ألفه موصولة فإن نفعل منه ، وأفعل ، وتفعل مفتوحة الأوائل » .

فهى ألف الوصل . وذلك قولك : يَضرب ، ويَذهب ، ويَنطلق ، ويَستخرج . وذلك قولك : يا زيد اضربْ ، ويا زيد انطلقْ ، ويا زيد استخرجْ .

فإن انضمّت الياءُ فى (يَفْعل) لم تكن الألف إلّا قطعا . وذلك نحو : أَحسن ، وأكرم ، وأعطى ؛ لأنّك تقول : يُكرِم ، ويُحْسِن ، ويُعْطِى . تكون الألف ثابتة ؛ كما تكون دال دحْرج ؛لأنّحروف المضارعة تضم فيها ؛ كما تنضمّ مع الأصول فى مثل قولك/ : يُدَحرِج ويُرامى. 1/68

فكلّ ما كان من الفِعْل ألفُه مقطوعةٌ ، فكذلك الألف فى مصدره ؛ تقول : يا زيد أكْرِمْ إكراما ، وأحْسِنْ إحسانا .

وإذا كانت فى الفعل موصولة فكذلك تكون فى مصدره . تقول : يا زيد اِستخرج استخراجا، وانطلق انطلاقا .

وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدئَ مكسورةً[1]. تقول : اِعلم ، اِنطلق .

فإن كان الثالث من (يَفْعل) مضموما ابتُدئت مضمومةً . وذلك لكراهيتهم الضمّ بعد الكسر ؛ حتّى إنّه لا يوجَد فى الكلام إلّا أن يَلْحَق الضمُّ إعرابا ، نحو قولك : فخِذٌ كما ترى. فكرهوا أن يلتقى حرف مكسور وحرفٌ مضموم لا حاجزَ بينهما إلّا حرفٌ ساكن . وذلك قولك فى ركض يرْكُض ، وعدا يَعْدُو ، وقتل يقتل إذا استأْنفت : أُركُضْ برجلك . أُعْدُ يا فتى ، أُقْتُلْ .

وكذلك / للمرأة . تقول : اُقْتُلِى ؛ لأنّ العلّة واحدة . تقولها لها : أُغْزِى أُعْدِى ؛ لأنّ الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء ، ولكنّ الواو كانت فى يَعْدُو ساكنة ، والياءُ التى لحقت للتأنيث ساكنة. فذهبت الواو لالتقاء الساكنين ، والأصل أن تكون ثابتة ، فاستؤنفت ألف الوصل مضمومةً على أصل الحرف ؛ لأنّ يغْدو بمنزلة يقتل[2] 1/69

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا فى الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها وذلك قولك : اقتل ، استضيف ، احتقر ، احرنجم . وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد . . . » .

(2) أجاز بعضهم الكسر وهو ضعيف . أنظر الأشمونى جـ ٣ ص ٣٥ وشرح لامية الافعال ص ٤٧ .

وكذلك تقول : أُسْتُضْعِفَ زيد . أُنْطُلِقَ به . أُقْتُدِرَ عليه . وقد مضى تفسير هذا .

وأمّا وقوع ألفات الوصل للأسماء[1] فقولك : ابن ، واسم ، وامرؤ ، كما ترى .

فأمّا (ابن) فإنّه حرف منقوص مُسكّن الأوّل فدخلت لسكونه . وإنّما حدث فيه هذا السكون لخروجه عن أصله . وموضع تفسيره فيما نذكره من بنات الحرفين[2] .

وكذلك (اسم) .

فإن صغّرتهما أو غيرهما ممّا فيه ألف الوصل من الأسماء - سقطت الألف ؛ لأنّه يتحرّك ما بعدها فيمكن الابتداءُ به . وذلك قولك : بُنَيٌّ ، وسُمَيٌّ . تسقط الألف وتردّ ما ذهب منهما .

/ وأمّا (امرؤ) فاعلم فإنّ الميم متى حرّكت سقطت الألف . ١/٧٠

تقول هذا مَرْءٌ فاعلم ، وكما قال تعالى (يَحُولُ بَيْنَ المرْءِ وَقَلْبِهِ)[3] ، وهذا مُرَيْءٌ فاعلم.

ومن قال : امرؤ قال فى مؤنّثه : امرأة ، ومن قال : مَرْءٌ قال فى مؤنّثه : مَرْأَة .

واعلم أنّك إذا قلت امرؤ فاعلم ابتدأت الألفَ مكسورة ، وإن كان الثالث مضموما ؛ وليس بمنزلة اُرْكُضْ[4] ، لأنّ الضمّة فى اُرْكُضْ لازمة ، وليست فى قولك امرُؤ لازمة لأنّك تقول فى النصب رأيت امرأً ، وفى الجرّ مررت بامرِئٍ فليست بلازمة .

وأمّا قولنا : إذا تحرّك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه سقطت ألف الوصل .

فمن ذلك أن تقول : اِسْأَلْ فإن خفّفت الهمزة فإنّ حكمها - إذا كان قبلها حرف ساكن - أن تحذف فتلقى على الساكن حركتها ، فيصير بحركتها متحرّكا . وهذا نأتى على تفسيره فى

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٣ « هذا باب كينونتها فى الأسماء ، وإنما تكون فى أسماء معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام وليست لها أسماء تطلب فيها كالأفعال هكذا أجروا ذا فى كلامهم » .

(٢) سيأتى فى ص ٩٢ .

(٣) الأنفال : ٢٤ .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٧٣ « فجميع هذه الألفات مكسورة فى الابتداء وإن كان الثالث مضموماً نحو ابنم ، وامرؤ ؛ لأنها ليست ضمة تثبت فى هذا البناء على كل حال إنما تضم فى حال الرفع فلما كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال ، نحو اقتل ، استضعف ، لأن الضمة فيهن ثابتة » .

فى باب الهمزة إن شاء الله[1] . وذلك قولك : سَلْ ؛ لأنّك لمّا قلت : : اسألْ ـ حذفت الهمزة فصارت :إسَلْ / فسقطت ألف الوصل لتحرّك السين . قال الله عزّ وجلّ (سَلْ بَنِى إسْرَائِيلَ)[2]. (1/71)

ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عينا ؛ نحو : قال ، وباع ، لأنّك تقول : يقُول ، ويبِيع فتحوّل حركة العين على الفاء .

فإذا أمرت قلت : قُلْ ، وبِعْ ؛ لأنّهما متحرّكتان .

ولو كانتا على الأصل لقلت : قْوَلْ ، وبْيَعْ على مثال قتلَ ، وضَربَ . يَقْوُل ، ويَبْيع على مثال يقتل ، ويضرب ، ولقلت : أقْوُلْ ؛ كما تقول : اُقْتُلْ ، وقلت : إبْيِعْ ؛ كما تقول : اِضْربْ لسكون الحرف .

ومن ذلك ما كانت فاؤه واوا ووقع مضارعه على (يَفْعِل) ؛ لأنّك تحذف الواو التى هى فاءٌ ، فتستأنف العين متحرّكة ، فتقول : عِدْ ، وزِنْ ؛ لأنّهما من وعَد ، ووزن ، يَعِدُ ، ويزِنُ ففاؤهما واو تذهب فى (يَفْعِل) . وإنّما الأمر من الفعل المستقبل ، لأنّك إنّما تأمره بما لم يقع. وكلّ ما جاءك من ذا فعلى هذا فَقِس[3] إن شاء الله.

* * *

ومن ألفات الوصل الألف التى تلحق مع اللام للتعريف / وزعم الخليل أنّها كلمة بمنزلة (قَدْ)[4] تنفصل بنفسها . وأنّها فى الأسماء بمنزلة (سوف) فى الأفعال . لأنّك إذا قلت : جاءنى رجل فقد ذكرت منكورا ، فإذا أدخلت الألف واللام صار معرفة معهودا . (1/72)

---

(١) سيأتى فى ص ١٥٤ .

(٢) البقرة : ٢١١ .

(٣) الفاء زائدة ونظيرها قول النمر بن تولب : (وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى) وسيأتى حديثه . وانظر البحر المحيط جـ ٥ ص ١٧١ فى قوله تعالى (فبذلك فليفرحوا) .

(٤) حديث المبرد عن (ال) إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه فقد تكلم عنها سيبويه فى موضعين جـ ٢ ص ٦٤ ، ص ٢٧٢ وكلامه يفيد بأن أداة التعريف هى (ال) والخلاف بينه وبين الخليل فى الهمزة أزائدة هى أم أصلية ثم وصلت لكثرة الاستعمال وهذا هو ما فهمه ابن مالك فى كلام سيبويه . وصاحب التصريح ينسب إلى المبرد القول بأن أداة التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها ، وبين همزة الاستفهام (التصريح جـ ١ ص ١٤٨) وفى شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٢٢ – ١٢٣ (وذكر المبرد فى كتاب (الشافى) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام » . وانظر الأشباه جـ ٣ ص ٤ .

وإذا قلت : زيد يأْكل فأنت مُبْهِم على السامع ، لا يدرى أهو فى حال أَكْل أم يُوقع ذلك فيما يستقبل ؟ فإذا قلت : سيأْكل ، أو سوف يأْكل فقد أبنت أنّه لما يستقبل .

ولو احتاج شاعر إلى فصل الأَلف واللام لاستقام ذلك . وكان جائزا للضرورة ، كما يجوز مثله فى(سوف) ، و(قلّما) ، و(قَدْ) ، ونحوها من الحروف التى تكون أصلا للأَفعال كما قال حيث اضطرّ الشاعر :

صددتِ فأَطْوَلتِ الصدودَ وقَلَّمَا ... وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ(1)

وإنّما (قلّما) للفعل . وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطرّ :

دَعْ ذا وعجِّلْ ذا وألْحِقْنا بِذَلْ ... بِالشَّحْم إنَّا قد مَلِلْناه بَجَلْ(2)

ففصل/ الأَلف واللام على أنّه قد ردّهما فى البيت الثانى .

1/73

وقد شرحت لك أنَّ هذه الأَلف إذا اتّصلت بالاسم الذى فيه كلام قبله سقطت إذ كانت زائدة ، لسكون ما بعدها . تقول : أستخرجت من زيد مالا؟ إذا كنت مستفهما ؛ لأَنّ ألف

= أعاد المبرد حديث (ال) فى الجزء الثانى ص ٣٧٨ فقال : ومن ألفات الوصل الألف التى تلحق مع اللام للتعريف ، وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة مما بعدها فجعلت معها اسماً واحدا بمنزلة (قد) .

(1) استشهد به سيبويه فى موضعين جـ ١ ص ١٢ ، ٤٥٩ على أنه ضرورة لوقوع الاسمية بعد قلما لأن (ما) تكف الفعل (قل) ولا يقع بعد قلما إلا الجملة الفعلية . وكذلك استشهد به المبرد هنا وقال فى الجزء الثانى ص ٣٤١ من الأصل : « تقول قل رجل يقول ذلك فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال فتقول : قلما يقوم زيد » .

من هذا يتبين لنا بوضوح أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد فى قلما ولا فى أن البيت ضرورة . وابن هشام فى المغنى ينسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه وجعل (ما) فى قلما زائدة ووصال فاعل الفعل .

أنظر المغنى جـ ٢ ص ٨ والخزانة جـ ٤ ص ٢٨٧ .

ولم يتناول نقد المبرد لسيبويه هذه المسألة .

والبيت للمرار الفقعسى كما نسبه إليه الأعلم وغيره وإن وقع فى كتاب سيبويه أنه لعمرو بن أبى ربيعة . وجاء تصحيح الفعل أطول شاذاً قياساً .

(2) استشهد به سيبويه فى موضعين جـ ٢ ص ٦٤ و ٢٧٣ على أنه أراد : بالشحم ففصل لام التعريف من الشحم لما احتاج إليه فى الضرورة ثم أعادها فى الشحم لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر . وفى العينى جـ ١ ص ٥١٠ وضبط شراح الكتاب : بَجَل جعل الباء حرف جر والجل هو السائل المعروف ثم قال : وهذا أقرب للمعنى ويكون معنى مللناه ، عافيناه وعين الفعل مفتوحة على هذا ، و (بجل) فى الرواية المشهورة اسم فعل بمعنى حسب .

والبيت لغيلان بن حريث .

الاستفهام لمّا دخلت سقطت ألف الوصل ، فمن ثَمَّ ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة . قال الله عزّ وجلّ (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ)[1] فذهبت ألف الوصل .

فإن لحقت ألفُ الاستفهام ألفَ الوصل التى مع اللام لم تحذف[2] ؛ لأنّها مفتوحة ، فلو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فَصْل ، ولكنّها تجعل مدّة .فتقول : آلرجل قال ذاك ؟ آلغلام ضربك؟ وكذا حكم كلّ ألف وصل تقع مفتوحةً . ولا نعرفها مفتوحةً إلّا التى مع اللام ، وألف (اَيم) التىَ تقع فى القسم ؛ فإنّك إذا استفهمت عنها قلت : آيْمُ الله لقد كان ذاك ؟

والعلّةُ الفرقُ بين الخبر والاستخبار .

(١) المنافقون : ٦ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٠ فإن قيل : فما بالهم قالوا الحمر فيمن حذف همزة أحمر فلم يحذفوا الألف لمـا حركوا اللام ، فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة ، نحو أحمر ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت ، وإذا استفهمت ثبتت فلما كانت كذلك قويت » .

وقال فى جـ ٢ ص ٢٧٣ « وصارت فى ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف شبهت بألف أحمر ، لأنها زائدة ، كما أنها زائدة وهى مفتوحة مثلها ، لأنها لمـا كانت فى الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا ومثلها من ألفات الوصل الألف التى فى آيم ، وآيمن . . » .

١/٧٤

هذا باب
تفسير بنات الأربعة من الأسماء[1] والأفعال بما يلحقها من الزوائد

فالاسم من بنات الأربعة يكون على مثال (فُعْلُول) . وذلك ؛ نحو قولك : عصفور ، وزُنْبُور فالواو وحدَها زائدةٌ .

ويكون على مثال (فِعْلِيل) ؛ نحو دِهْليز ،وقنديل .

ويكون على مثال (فِعْلال) ؛ نحو سِرداح[2] ، وحِمْلاق[3] .

ويكون على مثال (فُعالِل) ؛ نحو عُذافِر[4] ، وعُلابط[5] .

وتلحق الأفعالَ الزوائد . فيكون على مثال (تَفَعْلَل) . وذلك ؛ نحو : تدحرج ، وتَسَرْهَف

وهذا مثال لا يتعدّى ؛ لأنّه في معنى الانفعال[6] وذلك قولك : دحرجته فتدحرج ،وسرهفته فتَسَرْهَف[7] .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٥ : « هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة . . » استعرض فيه مواقع حروف الزيادة فى الرباعى كما عقد للمزيد الخماسى باباً أيضاً ص ٣٤١ ، وجهد سيبويه فى أبنية المزيد وأمثلتها مالا يدرك شأوه .

(٢) الناقة الطويلة والضخم من كل شىء .

(٣) حملاق العين : باطن أجفانها التى يسوده الكحل .

(٤) الأسد ، والشديد من الإبل .

(٥) الضخم .

(٦) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٨ « ونظير ذلك (فى المطاوعة) فى بنات الأربعة على مثال تفعلل نحو دحرجته فتدحرج وقلقلته فتقلقل ومعددته فتمعدد » . وفى المنصف جـ ١ ص ٩٣ « وقلما توجد متعدية » .

(٧) فى المنصف جـ ٣ ص ٤ « يقال : سرهفه ، وسرعفه ، وسرهده ، وسرهجه . . إذا نعمه وأحسن غذاءه » .

ويكون بالزوائد على مثال « افْعَلَّل »[1] وذلك ، نحو احْرَنْجَم ، واخْرَنْطم[2]

وألف هذا موصولة ؛ لأنَّك إذا قلت : يَحْرَنْجِم فتحت الياء .

وقد مضى تفسير هذا . وفيما كُتِب لك دليل على المعرفة بموضع الزوائد .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٢ « وليس فى الكلام أحرنجمته ، لأنه نظير انفعلت فى بنات الثلاثة زادوا فيه نوناً وألف وصل كما زادوهما فى هذا . . » .

(٢) فى المنصف جـ ٣ ص ١٤ « يقال : اخرنطم ، إذا غضب » . احرنجم : اجتمع .

هذا باب
ما كان فاؤه واوا من الثلاثة

اعلم أنَّ هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل) سقطت فى المضارع . وذلك قولك : وعدَ يَعِدُ، ووجَد يَجِد ، ووسَم يَسِم .

وسقوطها ؛ لأنَّها وقعت موقعا تمتنع فيه الواوات .

وذلك أنَّها بين ياء وكسرة[1] وجُعِلت حروف المضارع الأُخَر توابعَ للياء ؛لئلاَّ يختلف الباب ولأنَّه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها ؛ إذ كان مجازُها واحدا .

وقد بينت لك أنَّه إذا اعتلَّ الفِعْل اعتلَّ المصدر إذا كان فيه مِثْلُ ما يكون فى الفعل.

فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (فَعْلٍ) ثبتت واوه ؛ لأنَّه لا علَّةَ فيها . وذلك قولك : وعدته وَعْدا ، ووصلته وصْلا .

وإن بنيت المصدر على (فِعْلَة)[2] لزمه حذف الواو ؛ وكان ذلك للكسرة فى الواو ، وأنَّه مصدر فِعْل معتلّ محذوف .

وذلك قولك : وعدته عِدَةً ، ووزنته زِنَةً .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٣٢ « فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا ياجل وييجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها . . » .

وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ والكامل جـ ٢ ص ١٦ — ١٧ ؛ والانصاف ص ٤٥٨ — ٤٦٢ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٨ « فأما فعلة إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ، لأن الكسر يستثقل فى الواو فاطرد ذلك فى المصدر وشبه بالفعل إذ كان الفعل تذهب الواو منه ، وإذ كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً . . فإذا لم تكن الهاء فلا حذف ، لأنه ليس عوض . . . » .

وفى تصريف المازنى جـ ١ ص ١٨٤ « ويكون المصدر على فعلة محذوف الفاء . » .

وكذلك فى ابن يعيش جـ ١٠ ص ٦١ والأشباه والنظائر جـ ١ ص ١٠٨ والتصريف الملوكى ص ٣٤ ، ونزهة الطرف فى علم الصرف الميدانى ص ٢٨ ، وذكر ابن الشجرى فى أماليه قولين : قال فى جـ١ ص ٣٧٧ : المصدر على فعلة وقال فى جـ٢ ص ٧ المصدر على فعل ومثله فى الأشمونى ، والرضى رأى انفرد به . انظر شرح الشافية جـ ٣ ص ٨٩ .

وكان الأصل وِعْدَة ، ووِزْنَة / ، ولكنَّك ألقيت حركة الواو على العين[1] ؛ لأنَّ العين كانت ساكنة ، ولا يُبتدأ بحرف ساكن . (1/76)

والهاءُ لازمة لهذا المصدر ؛ لأنَّها عِوَض مما حذف ؛ ألا ترى أنَّك تقول : أكرمته إكراما ، وأحسنت إحسانا . فإن اعتلَّ المصدر لحقته الهاءُ عِوَضا لما ذهب منه . وذلك قولك : أردت إرادةً ، وأقمت إقامةً . ولو صحَّ لقلت فيه : أقْوَمْت إقْوَاما ، ولم تحتج إلى الهاء . وكذلك عِدة ، وزِنة .

ولو بنيت اسما على (فِعْلَة) غيرَ مصدر لم تحذف منه شيئاً ؛ نحو قولك : وِجْهة[2] ؛ لأنَّه لا يقع فيه فعَل يَفْعِل ، وإن كان فى معنى المصادر .

وإنَّما اعتلَّ المصدر للكسرة ، واعتلال فِعْله .. فإن انفرد به أحدهما لم يَعْتَلِلْ ، ألا ترى أنَّك تقول : وعدته وَعْدا .

ومثل ذلك خِوان ، لم تنقلب واوه ياءً ، لأنَّه ليس بمصدر .

وكذلك الجِوار لا يعتلّ ، لأنَّه مصدر جاورت ؛ فيصحّ كما صحّ فِعْله .

وتقول : قمت قياما ، فيعتلّ المصدر لاعتلال فعله ، والكسرة/ التى فيه . ولو قلت : قلت قَوْلا لصحّ المصدر ؛ لأنَّه لا علَّةَ فيه ، وهو بمنزلة (وَعْدا) من وعدت . (1/77)

***

فإن كان الفعل على (فَعِلَ) كان مضارعه صحيحا إذا كان على (يَفْعَل)

وذلك قولك : وجِل يَوْجَل ، ووحِل يَوْحَل ، ووَجِعَ الرجل يَوْجَع ، لأنَّ الواو لم تقع بين ياء ، وكسرة .

---

(1) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وإنما جاز فيما كان من المصادر مكسور الفاء إذا كان فعلة لأنه بعدد يفعل ووزنه فيلقون حركة الفاء على العين . . . » .

(2) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وقد أتموا فقالوا : جهة فى وجهة وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها فى الفعل وبعدها الكسرة فبذلك شبهت فأما فى الأسماء فتثبت قالوا : ولدة ، وقالوا لدة كما حذفوا علة . . فإن بنيت اسماً من وعد على فعلة قلت وعدة » .

والمبرد مناقشة لسيبويه فى ضعة رد عليها ابن ولاد فى الانتصار ص ٣٠١ — ٣٠٣ .

وثباتُ الواو بعد الياء إذا لم تكنْ كسرة غيرُ مُنْكَر كقولك : يَوْم ، وما أشبهه . وقد استنكر ذلك بعضهم . وله وجه من القياس . فقالوا : يَيْجَل ، وَيَيْحَل . وليس ذلك بجيِّد ، لأَنَّ القلب إنَّما يجب إذا سكن أوَّل الحرفين ، نحو : سيِّد ، وميِّت . وأصلهما سَيْوِد ، ومَيْوِت ؛ لأَنَّه من ساد يسود ، ومات يموت . وكذلك لَيَّة . إنَّما هى لَوْية ، لأَنَّها من لويت .

وقال قوم : نكسر أوائل المضارعة ، لتنقلب الواو ياءً ؛ لأَنَّ الواو الساكنة إذا انكسر ماقبلها انقلبت ياءً ، كما ذكرتلك فى ميزان ، وميعاد ، فقالوا: نقول : يِيْجَل ، ويِيْحَل[1] .

ولو كسروا الأَحْرُف الثلاثة :الهمزة والتاء والنون ، لكان قياسا على قولك بالكسرفى باب فَعِل كلّه إذا/ قلت : أنا إعْلَمُ ، وأنت تِعْلَمُ . ولكن لمّا كسروا الياء فى ييجل علمنا أنَّ ذلك ؛ لتنقلب الواو ولولا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح لإدخالهم الكسر فى الياء .

1/78

وقال قوم- وهم أهل الحجاز - : نُبدلُها على ما قبلها فنقول : ياجَل ويا حل . وهم الذين يقولون : مُوتَعِد ، ومُوتَزِن ، ويا تَعِد ويا تَزِن .

وهذا قبيح ؛ لأَنَّ الياء والواو إنَّما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما ، وكلّ واحدة منهما فى موضع حركة ؛ نحو : قال ، وباع ، وغزا ، ورمى .

فأَما إذا سكنا وقبلَ كلٍّ واحدة منهما فتحةٌ فإنَّهما غير مُغيَّرتين ؛ نحو قولك : قَوْل ، وبَيْع . وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغيرا ؛ كقولك : رَمْى ، وغَزْو .

وإنّما القياس ، والقول المختار يَوْجَل ، ويَوْحَل . وهذه الأَقاويل الثلاثة جائزة على بُعْد .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٧ « وأما وجل يوجل ، ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون : يوجل فيجرونه مجرى علمت وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون فى توجل : هى تيجل وأنا أيجل ونحن نيجل وإذا قلت : يفعل فبعض العرب يقولون ييجل كراهية الواو مع الياء شبهوا ذلك بأيام ، ونحوها وقال بعضهم : ياجل فابدلوا منها ألفاً كراهية الواو مع الياء كما يبدلونها من الهمزة الساكنة وقال بعضهم : يِيجل كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقلب الواو ياء . . » وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢ والكامل جـ ٢ ص ١٧ ، جـ ٣ ص ١١٧ ، و جـ ٦ ص ٨٤ .

هذا باب
ما لحقته الزوائد من هذا الباب

اعلم أنّك إذا قلت : افْتعَل ، ومُفْتَعِل وما تصرّف منه فإنَّ / الواو من هذا الباب تقلب فيه تاءً[1] .. وذلك الاختيارُ ، والقولُ الصحيح .

1/79

وإنّما فعلوا ذلك ؛ لأنَّ التاء من حروف الزوائد والبدل . وهى أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة .

فإن قلت : [إنَّ السين من حروف البدل فسنبيِّن أنَّ السين ليست من حروف البدل][2] ، وإنّما تلزم استفعل ، وما تصرّف منه . وقد مضى تفسير هذا[3] .

وقد كانت التاءُ تبدل من الواو فى غير هذا الباب فى مثل قولك : أَتْلَجَ وإنّما هو من ولج[4] .

وكذلك فلان تُجاه فلان ، وهو فُعال من الوجه ، والتراثُ من ورِثت . والتُخَمة من الوخامة . وهذا أكثرُ من أن يُحصَى . فلمّا صرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها ؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها . وكانت بعدها تاءٌ لازمة ، فقلبوها تاءً ، وأدغموها فى التاء التى بعدها . وذلك قولك : اتّعد ، واتّزن ، ومُتّعِد ، ومُتّزِن ، ومُتّجِل من وجِلت .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٦ – ٣٥٧ « باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات . . وذلك فى الافتعال وذلك قولك متقد ومتعد ، واتقد ، واتعد واتهموا فى الاتعاد ، والاتقاد من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء فلما كانت هذه الأشياء تكتنفها مع الضعف الذى ذكرت لك صارت بمنزلة الواو فى أول الكلمة وبعدها وأوفى لزوم البدل . . . » .

وقال فى ص ٣١٤ « وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء فى اتعد ، واتهم . واتلج . . ومن الياء فى افتعلت من يئست ونحوها » .

وانظر الكامل جـ ٢ ص ٣٠٣ – ٣٠٤ .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) انظر ص ٦٠

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٧ « وقد أبدلت فى أفعلت وذلك قليل غير مطرد من قبل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة تحولها فى جميع تصرفها فهى أقوى من افتعل فمن ذلك قولهم : أتخمه وضربه حتى أتكأه وأتلجه يريد أولجه وأتهم لأنها من التوهم » .

وكانت الياءُ من قِبَلِ الزوائد مخالفةً للواو فيما فاؤه واوٌ وذلك قولك : يَبِس ويَيْبَس إذا قلت : يَيْبِس ويَيْئِس وكذلك ما كان (فَعَلَ) منه مفتوحا ، نحو يعَرَ الجَدْيُ يَيْعِر[1] ، وينعَ يينِع ، لم تحذف الياء/ لوقوعها بين الياء والكسرة ، لأنَّه ليس فيها ما فى الواو . فلذلك ثبتتْ ؛ كما ثبتت ضاد يضرب ، وعين يَفْعَل .

1/80

فمن قال فى ييبس ، وييئس : يَيْبَس ، ويَيْأَس فهو على قياس من قال : يَوْجَل .

وبعضُ ما يقول : يا جَل يقول : ياءس ويابَس . وهذا ردئٌ جداً .

فإذا صرت إلى باب (يَفْتَعِل) ، و(مُفْتَعِل) صارت الياءُ فى البدل كالواو تقول : مُتَّبِس ، ومُتَّئِس .

وإنَّما صارت كذلك ، لأنَّ الياء إذا انضمَّ ما قبلها صارت واوا ، لسكونها ، فالتبست بالواو ولأنَّ الواو إذا انكسر ما قبلها صارت ياءً ؛ ألا ترى أنَّك تقول : مُوْسِر ، ومُوْقِن . فتقلب الياء واوا ؛ كما فعلت ذلك بالواو فى ميزان . فقد خرجنا فى (مفْتَعل) إلى باب واحد فأمَّا من يقول : يا جل فإنَّه يقول : ياتئِس ، ويا تزِن ، وموتئِس ، وموتزِن .

فإذا أراد(افتعل) قال : ايْتزَن الرجل . ويقول : ايْتَبَس إذا أرادوا افتعل من اليبس . ويقيس هذا أَجْمعَ على ماوصفت لك وهو قول أهل الحجاز[2] . والأصل والقياس ما بدأنا به .

***

والضَّمَّة مستثقلة فى/ الواو ، لأنَّها من مخرجها ، وهما جميعا من أقلّ المخارج حروفا . ونبيِّن هذا فى بابه[3] إن شاء الله .

1/81

---

(١) صوت .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٧ « وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلة فقالوا : ابتعد كما قالوا : قيل وقالوا : يا تعد كما قالوا : قال وقالوا : موتعد كما قالوا : قول » .
وقد عرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لهذه المسألة قال ص ٣٢٤ :
« قال محمد : وليس يا تعد بمنزلة قال : لأن واو قال فى موضع حركة (واو) يا تعد ساكنة ولكن قلبوها كما قلبوا واو يوجل فى قولهم يا جل » ورد عليه ابن ولاد بقوله : « قال أحمد : قوله له : أنهم قلبوا واو يا تعد ألفا كما قلبوها ، فى يا جل صحيح وليس مخالفاً لما قال سيبويه ، لأنه ذكر أنهم جعلوا هذه الواو تابعة لحركة ما قبلها فصيروها ألفا لانفتاح الحرف الذى قبلها فحصل هذه علة لقلبها ، وإنما أتى محمد بمسألة نظيرها ولم يأت بعله لقلبها والإعلال لهما جميعاً ما ذكره سيبويه .. » وانظر ص ٣٢٥ .

(٣) سيأتى فى هذا الجزء .

فمتى انضمت الواو من غير علّة فهمزها جائز[1]. وذلك قولك فى وُجوه: أجوه ، وفى وُعِدَ : أُعِدَ .

ومن ذلك قوله (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ)[2] إنّما هى فُعِّلت من الوقت ، وكان أصلها وُقِّتت .

وأمّا قولنا : إذا انضمت لغير علّة ، فإنّ العلّة أن يحدث فيهاحادث إعراب .وذلك قولك : هذا غَزْوٌ وَعَدْوٌ .

ويكون لالتقاء الساكنين كقولك :اخشَوُا الرجل (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ)[3] (وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بيْنَكُمْ)[4] .

وإنّما وجب فى الأوّل ما لم يجب فى هذا ، لأنّ الضمّة هناك لازمة .

تقول : وُعِدَ ، فلا تزايلها الضمّة ما كانت لما لم يُسمّ فاعلُه .

وفى قولك : وُجوه لا يكون على غير هذه البِنْية . وكذلك كلّ ما كانت ضمّته على هذه البِنْية .

---

(١)حديث المبرد هنا عن همز الواو المضمومة ضمة لازمة موافق لكلام النحويين ويقول أبو الفتح فى الخصائص جـ ١ ص ١٣٩ . . « أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضماً لازماً ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة كما أبدلت الواو الأصلية ، نحو أجوه واقتت ، وذلك نحو الترهوك والتدهور والتسهوك . لا يقلب أحد الواو – وإن انضمت ضماً لازماً – همزة من قبل أنها زائدة فلو قلبت فقيل : الترهؤك لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو » والمبرد فى نقده على سيبويه اعترض على قوله « وإذا جمعت ورقاء اسم رجل قلت : ورقاوون فلم تهمز » قال محمد : « والهمز فى موضع الواو الأولى جائز ، وذلك لأنها واو انضمت بمنزلة واو أدور جمع دار فأنت فى الهمز وتركه بالخيار وهذا قول أبى عثمان المـــازنى إذا أردت همزت للضمة لا لأنك أثبت الهمزة التى كانت فى الواحدة » ورد ابن ولاد فقال : « فى هذه المسألة جوابان : أحدهما يوافق فيه المراد وهو أن يكون قوله تهمز (أى) بالهمزة التى كانت فى الواحد ولم يحتج ههنا إلى ذكر همز الواو إذا انضمت ، لأنه ليس بابه وقد ذكره فى مواضع أخر .

والجواب الآخر أنه لا يجوز همزها على ذلك ، لأن الهمز إنما ترك فيها فرقاً بينها وبين ما هى أصل أو مبدلة من الأصل كهمزة قراء ، ورداء ، وكساء ؛ لأنك تقول فى هذا : كساءان.ورداءان وفى النسب : كسائى ، وردائى وإن سميت رجلا فجمعت قلت : كساءون بالهمز هذا الوجه فيها فأما حمراء ، وورقاء فإنك تبدل مكان الهمزة واو ؛ لأنها زائدة للتأنيث وجعل ذلك فرقاً بينها وبين ما هو من نفس الكلمة أو عوض من حرف من نفس الكلمة وأنت إذا همزته لانضمامه كان اللفظ بتركه على حاله وبهمزه لانضمامه واحداً وبطل ما أرادت العرب من الفرق ألا ترى أنهم يقولون حمراوى فى النسب وفى الاثنين حمراوان وفى الجمع حمراوات وإذا سميت رجلا حمراء قلت : حمراوان كما قلت ورقاوون » الانتصار ص ٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) التكاثر : ٦ .

(٤) البقرة : ٢٣٧ .

١/٨٢ فأمّا من ضمَّ للإعراب فإنَّ ضمّته/ لِعَلّة ، متى زالت تلك العلّة زالت الضمّة . تقول : هذا غَزْوٌ . ورأيت غَزْوًا ، ومررت بغزْوٍ . فالضمّة مفارقة .

وكذلك ما ضُمَّ لالتقاء الساكنين ؛ إنّما ضمّته إذا وقع إلى جانب الواو ساكن ، نحو اخشَوُا الرجل . فإن وقع بعدها متحرّك زالت الضمّة ؛ نحو قولك : اخشَوْا زيدا، واخشَوْا عبدالله.

* * *

فإن انكسرت الواو أوّلا فهمزها جائز[1]. ولا تهمزها مكسورةً غيرَ أوّل ، لعلّةٍ نذكرها إن شاء الله .

وذلك فى قولك وِسادة : إسادة ، وفى وِشاح : إشاح .

* * *

وإن التقت فى أوّل الكلمة وَاوَان ليست إحداهما للمدّ لم يكن بُدٌّ من همز الأُولى[2] ؛ إذْ كنت مخيّرا فى همز الواو إذا انضمّت .

وذلك قولك فى تصغير واصِل : أُوَيْصَل . وكان أصلها : وُوَيْصِل ؛ لأنَّ فى واصل واوا، ١/٨٣ وألف فاعِل تبدل فى التصغير واوا . تقول فى ضارب / : ضُوَيرب .

---

(١) عرض سيبويه لعلة قلب الواو المضمومة همزة فى ج ٢ ص ٣٥٥ ثم قال :

« وليس ذلك مطرداً فى المفتوحة ولكن ناساً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت ، أولا كرهوا الكسرة فيها . . . » .

فى تصريف المـــازنى ج ١ ص ٢٢٨ — ٢٢٩ « واعلم أن الواو إذا كانت أولا وكانت مكسورة فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطرداً فيها » .

وقال المبرد فى الكامل ج ٣ ص ٢٣٩ « وكل واو وقعت مكسورة أولا فهمزها جائز » من هذا يتبين لنا أن المـــازنى لم يزد شيئاً على ما فى كتاب سيبويه وأن المبرد هو الذى يرى همز الواو المكسورة أولا قياساً .

وفى شرح الشافية ج ٣ ص ٧٨ « المـــازنى يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً أيضاً والأولى كونه سماعياً » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « وإذا التقت الواوان أولا أبدلت الأولى همزة ولا يكون فيها إلا ذلك ؛ لأنهم لمـــا استثقلوا التى فيها الضمة فأبدلوا وكان ذلك مطرداً إن شئت أبدلت ، وإن شئت لم تبدل لم يجعلوا فى الواوين إلا البدل لأنهما أثقل من الواو والضمة فكما اطرد البدل فى المضموم كذلك لزم البدل فى هذا » وانظر تصريف المـــازنى ج ١ ص ٢١٧ — ٢١٨ والكامل ج ١ ص ١٩٥ وشرح الشافية للرضى ج ٣ ص ٧٦ — ٧٧ .

وجمع التكسير بمنزلة التصغير . وذلك قولك فى جمع ضاربة : ضوارب . فتقلب الألف واوا ، فاجتمعت فى واصل واوان إذا صغّرته ، أو جمعت واصلة ، تقول فى جمعها : أواصِل .

وكذلك تصغير وَاقِد .

ولو قيل لك : ابْنِ مِنْ وعد مثل (فَوْعَل) لقلت : أَوْعَد . وكان أصلها وَوْعَد ؛ لأنّ واوا من الأصل ، وبعدها واو (وفَوْعَل) ، فهمزت الأُولى على ما وصفت لك .

وأمّا قولنا :(إلّا أن تكون الثانية مدّة) فإن المدّة الألف ، والياءُ المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها .

فإذا التقت واو فى أوّل الكلام إلى جانبها واو ، والأُولى مضمومة -فإن شئت همزت الأُولى لضمّها ،ولايكون ذلك لازما ؛ لأنّ الواو التى هى مدّة ليست بلازمة . وذلك إذا أردت مثل قُووِل زيد ، وهو فُوعِلَ من قاولت ومن وعدت تقول : ووُعِدَ زيد . وإن شئت همزت الواو لضمّها ، وليس من أجْل اجتماع / الواوين ؛ لو كان لذلك لم يجز إلّا الهمز ، ولكنّ المدة بدل من ألف واعَدَ ، وليست بلازمة ، إنّما انقلبت واوا لمّا أردت بناء ما لم يسمّ فاعله . ومثل ذلك قول الله عزّ وجلّ (مَاوُورِىَ عَنْهُمَا مِنْ سَوآتِهِمَا)[1]؛ ولو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائزا.

وأمّا الياءُ فلا يلحقها من الهمز ما يلحق الواو لخروجها من العلّة وصحّتها فيما تعتلّ فيه الواو من باب وعدت .

$\frac{1}{84}$

(١) الأعراف : ٢٠ .

هذا باب

ما كانت الواو أو الياء منه فى موضع العين من الفعل

فإذا كانت واحدة منهما عينا وهى ثانية فحكمها أن تنقلب ألفا فى قولك : (فعَلَ) . وذلك نحو قولك : قال ، وباع .

وإنّما انقلبت ، لأنّها فى موضع حركة ، وقد انفتح ما قبلها . وقد تقدّم قولنا فى هذا .

١/٨٥ فإذا قلت : (يَفْعل) فما كان / من بنات الواو فإنّ (يفعل) منه يكون على (يَفْعُل)[1] كما كان قتل يقتل ، ولا يقع على خلاف ذلك[2] . لتظهر الواو . وذلك قولك : قال يقول ، وجال يجول ، وعاق يعوق .

وكان الأصل يَعْوُق ، ويَجْوُل مثل يقتل . ولكن لمّا سكنت العين فى (فَعَلَ) سكّنت فى (يفْعُل) ، لئلاّ يختلف الفِعْلان . ألاترى أنّك تقول : دُعِيَ ، فتقلب الواو ياء لكسرة ماقبلها . فإذا قلت : يُدْعَى كانت ألفها منقلبة من ياء . ويدلّك على ذلك قولك : هما يُدْعَيان ، فإنّما انقلبت فى يُدْعَيان إتباعا لدُعِيَ ، فكذلك ما ذكرت لك . وتبيّن هذا فى موضعه بغير ماذكرنا من الحجج إن شاء الله .

وإذا قلت : (يَفْعل) فى(فَعَلَ) من الياء كان على (يَفْعِل) كما كان ضرب يضرب . ولم يُبْنَ على[غير][3] ذلك[4] لتسلم الياء . وذلك قولك : باع يبيع ، وكال يكيل ، فأُسكنت الياء من الأصل من قولك : يَبْيِع ، ويَكْيِل .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٠ « وإذا قلت يفعل من قلت ، قلت : يقول ، لأنه إذا قال : فعل فقد لزمه يفعل . وإذا قلت : يفعل من بعت قلت : يبيع ألزموه يفعل حيث كان محولا من فعلت ليجرى مجرى ما حول إلى فعلت وصار يفعل لهذا لازماً إذ كان فى كلامهم فعل يفعل فى غير المعتل » وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ٢٤٥

(٢) جميع أفعال الأجوف الثلاثى الواوى العين والمفتوحها جاءت من باب نصر ولو كان حلق اللام (انظر شرح الشافية جـ ١ ص ١٢٦) .

(٣) تصحيح السيرافى .

(٤) نسب فى حاشية اللامية ص ٢٠ إلى المبرد أن شاه يشاه من باب فتح وسيبويه يرى أنها من باب علم ، وظاهر كلام المبرد هنا أن الأجوف لم يأت منه شىء من باب فتح .

فإذا قلت : (فَعَلْت) من الواو لزمك أن تلقى حركة العين على الفاء ، كما فعلت ذلك فى / (يَفْعُل) ، وتسقط حركة الفاء ، إلّا أنّك تفعل ذلك بعد أن تنقلها من (فَعَلْت) إلى (فَعُلْت) لتدلّ الضمّة على الواو ؛ لأنّك لو أقررتها على حالها لاستوت ذوات الواو وذوات الياء . وذلك قولك : قُلْتُ ، وجُلْت .

1/86

فإن قال قائل : إنّما قُلْتُ (فَعُلْت)فى الأصل وليست منقلبة . قيل له : الدليل على أنّها فَعَلت قولك : الحقُّ قُلْته ، ولو كانت فى الأصل (فَعُلْت) لم يتعدّ إلى مفعول . لأنّ (فَعُلت) إنّما هو فعل الفاعل فى نفسه ؛ ألا ترى أنّك لا تقول : كرُمته ، ولا شرُفته ، ولا فى شىء من هذا الباب بالتعدّى .

وإذا قلت : (فَعَلْت) من الياء نقلتها إلى (فَعِلْت) لتدلّ الكسرة على الياء ؛ كما دلّت الضمّة على الواو . وذلك قولك : بِعْت ، وكِلْت .

فإن قال قائل : ما تنكر من أن تكون فَعِلت فى الأصل[1] ؟

قيل : لأنّ مضارعها يَفْعِل . تقول : باع يَبِيع ، وكال يكيل .

ولو كانت «فَعِلَ» لكان مضارعها (يَفْعَل) ؛ نحو شرب يشرب ، وعلم يعلم .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٩ « وأما قلت فأصلها فعلت معتلة من فلمت وإنما حولت إلى فعلت ليغيروا حركة الفاء » . .

جمهور النحويين يرون أن ضمة فاء نحو قلت إنما كانت بعد تحويل الفعل إلى صيغة فعل وكسرة فاء نحو بعت إنما كانت بعد تحويل الفعل إلى فعل ثم نقلت حركة العين إلى الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة .

وانظر تصريف المــازنى جـ ١ ص ٢٣٤ — ٢٤٢ وابن يعيش جـ ١٠ ص ٧١ ونزهة الطرف ص ٢٨ ولابن مالك طريقة أخرى نلخصها فيما يأتى :

(أ) إذا كان الأجوف من باب علم نقلت حركة العين إلى الفاء كخفت وهبت ، فكسرة الكاء تدل على حركة العين إذ بها تتميز صيغ الأفعال الثلاثية .

(ب) إذا كان الفعل من باب كرم وهو فعل واحد عند البصريين (طال) ضمت الفاء عند لإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وتدل هذه الضمة على حركة عين الفعل .

(جـ) إذا كان الفعل الأجوف من باب نصر ضمت الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة من غير تحويل ، لتدل هذه الضمة على أن العين المحذوفة واو لمــا تعذرت الدلالة على حركة العين نحو قلت قلن .

(د) إذا كان الأجوف من باب ضرب كسرت الفاء لتدل هذه الكسرة على أن العين المحذوفة ياء نحو بعت ، بعن ، بعنا .

وقد ارتضى الرضى هذه الطريقة وأفاض فى نقد طريقة الجمهور (شرح الشافية جـ ١ ص ٦٩) .

1/87 — وقد تدخل فَعِل على ذوات الياء والواو ، وهما عينان ، كما دخلن عليهما وهما لامان فى قولك : لِقِىَ ، وشَقِىَ ، وغَبِىَ ،وذلك قولك : خِفْتُ ، وهِبْتُ ؛ إنَّما فَعِلت فى الأَصل ، يدلُّك على ذلك يخاف ، ويهاب .

فإن قال قائل : فلم لاتَنْقَلِبُ خِفْتُ إلى(فَعُلْتُ) ؛لأنَّها من الواو فتنقلها من (فَعِل) إلى(فَعُل) ؟

قيل : إنَّما جاز فى (فَعَل) التحويل ؛ لاختلاف مضارعه ؛ لأنَّ ما كان على (فَعَل) وقع مضارعه على (يَفْعِل) ، و(يَفْعُل) و(يَفْعَل) إن كان فيه حرف من حروف الحلق ؛ نحو : صنع يصنع ، وذهب يذهب .

وما كان من فَعِل(فيَفْعَل) لازم له . وقد ذكرت لك لزوم الفِعْلِ بعضِه بعضا فى اعتلاله وصحّته ؛ أعنى المضارع والماضى .

هذا باب

اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل

فإن بنيت فاعلاً من قلت ، وبعت لزمك أن تهمز موضع العين[1] ؛ لأنَّك تبنيه من فِعْل معتلٍّ ، فاعتلّ اسم الفاعل / لاعتلال فِعْله ، ولزم أن تكون علّته قلبَ كلٍّ واحد من الحرفين همزة ، وذلك قولك : قائل ، وبائع ؛ وذاك أنّه كان قال : وباع ، فأُدخلت ألف (فاعِل) قبل هذه المنقلبة ؛ فلمّا التقت ألفان ــ والألفان لا تكونان إلّا ساكنتين لزمك الحذف لالتقاء الساكنين ، أو التحريك . فلو حذفت لالتبس الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، تقول فيهما : قالٌ : فحرّكت العين لأنّ أصلها الحركة ، والألف إذا حُرّكت صارت همزة . وذلك قولك : قائل ، وبائع .

1/88

فإن قلت فما بالك تقول : هو عاوِر غدا وجملك صايدا غدا من الصَّيَد ؟

قيل : صحّ الفاعل لصحّة فِعْله ؛ لأنّك تقول عَوِر ، وصَيِد ، وحول ، وصيِد البعير يصْيَد فتقول : ما باله يصحّ ولا يكون كقال ، وباع ؟

قيل : لأنّه منقول ممّا لابدّ أن يجرى على الأصل لسكون ما قبله . وما بعده . وذلك قولك : اعورّ ، واحولّ[2] ؛ فإنّما عور ، وحوِل منقول من هذا ؛ ألا ترى / أنّك تقول : : اختار

1/89

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٣ « اعلم أن فاعلا منها مهموزاً العين وذلك أنهم يكرهون أن يجىء على الأصل مجىء مالا يعتل فعل منه ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف وكرهوا الإسكان ، والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو ، والياء إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف ، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء ، وسقاء حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف وذلك قولهم : خائف ، وبائع » وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ٢٨٠ .

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦١ « وأما قولهم عور يعور وحول يحول وصيد يصيد فإنما جاءوا بهن على الأصل ؛ لأنه فى معنى مالا بد له من أن يخرج على الأصل ؛ نحو أعوررت ، واحوللت ، وابيضضت ، واسوددت فلما كن فى معنى مالا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن » . صيد البعير : لوى عنقه من علة به ويقال للمتكبر أصيد .

وانظر تصريف المازنى جـ ١ ص ٢٥٩ فقد كرر عبارة سيبويه ، والكامل جـ ٧ ص ٨٩ .

الرجلُ ، وابتاع ، ثمّ تقول : اعتونوا ، وازدوجوا ، فيصحّ ؛ لأنّه منقول من تعاونوا ، وتزاوجوا[1] ؛ لأنّ هذا لا يكون للواحد .

***

فإن بنيت (مفعولا) من الياء أو الواو ، قلت فى ذوات الواو : كلام مَقُولٌ ، وخاتم مَصُوغ . وفى ذوات الياء : ثوب مَبِيع ، وطعام مَكِيل ، وكان الأصل مكْيُول ، ومقْوُول ، ولكن لمّا كانت العين ساكنة كسكونها فى يقُول ، ولحقتها واو مفعول ، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين .

ومَبِيع لحقت الواو ياءٌ وهى ساكنة ، فحذفت إحداهما ؛ لالتقاء الساكنين .

فأمّا سيبويه ، والخليل فإنّهما يزعمان أنّ المحذوف واو (مَفْعول) ؛ لأنّها زائدة . والتى قبلها أصليّة ، فكانت الزيادة أولى بالحذف . والدليل على هذا عندهما مَبِيع ؛ فلو كانت الواو ثابتة والياءُ ذاهبة لقالوا : مَبُوع .

١/٩٠ وأمّا / الأخفش فكان يقول : المحذوفة عين الفعل ؛ لأنّه إذا التقى ساكنان حذف الأوّل ، أو حرّك لالتقاء الساكنين . فقيل للأخفش : فإن كان الأوّلُ المحذوفَ فقل فى مبيع : مَبُوع ؛ لأنّ الياء من مَبِيع ذهبت والباقية واو مفعول .

فقال : قد علمنا أنّ الأصل كان مَبْيُوع ، ثمّ طرحنا حركة الياء على الباء التى قبلها ؛ كما فعلنا فى يَبِيعُ ، وكانت الياءُ فى مبْيُوع مضمومة ، فانضمّت الباءُ ، وسكنت الياء ، فأبدلنا من الضمّة كسرة لتثبت الياءُ ، ثمّ حذفنا لالتقاء الساكنين ، فصادفت الكسرةُ واو مفعول ، فقلبتها ؛ كما تقلب الكسرةُ واوَ ميزان ، وميعاد . وقوله : (أبدلنا من الضمّة كسرة لتثبت الياءُ) إنّما يريد كما فُعِل فى (بِيْض) ، لأنّ بِيضا أصله (فُعْل) جميع (فعلاً) جمع أفْعَل الذى يكون نعتا ؛ كقولك: أحْمر وحُمْر ، وأصْفَر ، وصُفْر فكذا القياس فى أبْيض / ١/٩١ ولكن أبدلوا من الضمّة كسرة[2] .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « ومثل ذلك اجتوروا ، واعتونوا حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ، ولا تعتل فيه وذلك قولهم : تعاونوا وتجاوزوا » وأعاد ذلك فى ص ٣٦٣ وانظر تصريف المازنى ج ١ ص ٣٠٥ فقد ردد كلام سيبويه .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « يعتل مفعول منهما كما اعتل فعل ؛ لأن الاسم على فعل مفعول كما أن الاسم على فعل فاعل فتقول مزور ، ومصوغ وإنما كان الأصل مزوور فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا فى يفعل وحذفت واو مفعول لأنه لايلتقى=

فقيل للأخفش : قد تركت قولك ، لأنّه يزعم أنّه يَفعَل ذلك فى الجمع ، ولا يفعله فى الواحد ، لعلّه، نذكرها فى باب الجمع إن شاء الله ، وكان يقول : لو صغت (فُعْلا) من البياض تريد به واحدا لقلت : بُوْض .

فأمّا سيبويه والخليل وغيرهما من النحويّين البصريّين فيقولون :(مَعيشة) يجوز أن تكون (مَفْعُلة) ، ويجوز أن تكون (مَفْعِلة) .ولكنْ تقلب ضمّتها كسرة حتّى تصحّ الياءُ ، كما قالوا فى بِيْض.

وكذلك قولهم فى دِيك ، وقيل يجوز أن يكون (فِعْلا) . ويجوز أن يكون(فُعْلا) ، لا يفرُقون فى ذلك بين الواحد والجمع .

. فإذا اضطُرّ شاعر جاز له أن يردّ مَبيعا وجميعَ بابه إلى الأَصل ، فيقول : مَبْيُوع ؛ كما قال علْقمة بن عَبَدة :

حتّى تَذكّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يومُ الرَّذاذِ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ[1]

/ وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

1/92

وكأنّها تُفّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ[2]

= ساكنان وتقول فى الياء مبيع ، ومهيب أسكنت العين وأذهبت واو مفعول ؛ لأنه لايلتقى ساكنان وجعلت الفاء تابعة الياء حيث أسكنتها كما جعلتها تابعة فى بيض » . –

عرض المــازنى فى تصريفه لخلاف الأخفش وسيبويه ثم قال : « وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس » جـ ١ ص ٢٨٧ – ٢٨٨ .

وانظر أمالى الشجرى جـ ١ ص ٢٠٤ ، ٢٠٩ وابن يعيش جـ ١٠ ص ٦٦ ، ٧٨ والخصائص جـ ٢ ص ٦٦ ، ٤٧٧ .

(١) جعل المبرد تصحيح نحو هذا جائزاً للضرورة ولم يقل أنه لغة لبعض العرب كما قال سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٣ : « وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع » وكذلك قال المــازنى فى تصريفه جـ ١ ص ٢٨٦ وأبو الفتح فى الخصائص جـ ١ ص ٢٦٠ – ٢٦١ .

الرذاذ : المطر الخفيف . والدجن : الباس الغيم وظلمته .

يقول إن هذا الظليم ظل يرعى ثم تذكر بيضه فى أدحية وهيجه المطر الخفيف فبادر إليه فهو أشد لعدوه . والبيت لعلقمة بن عبدة من قصيدة طويلة فى المفضليات ص ٣٩٧ – ٤٠٤ وفى ديوانه ص ١٢ وانظر الخزانة جـ ٤ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ و ٥٢١ .

(٢) هذا الشطر فى تصريف المــازنى جـ ١ ص ٢٨٦ ونصه : « قال أبو عثمان وسمعت الأصمعى يقول سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول سمعت فى شعر العرب » . وانظر الخصائص جـ ١ ص ٢٦٠ – ٢٦١ .

وقال آخر :

نُبِّئْتُ قومَك يزْعمونك سيِّدا وإخالُ أنَّك سيِّدٌ مَغْيُونُ[1]

فأمّا الواو فإن ذلك لا يجوز فيها ، كراهيَةً للضمّة بين الواوين ؛ وذلك أنّه كان يلزمه أن يقول : مَقْوُوْل ، فلهذا لم يجز فى الواو ما جاز فى الياء .

هذا قول البصريّين أجمعين ، ولست أراه ممتنعا عند الضرورة[2] ، إذ كان قد جاء فى

---

(١) مغيون بالغين المعجمة من قولهم غين على قلبه إذا غطى . وروى بالعين المهملة أى مصاب بالعين والرواية الأولى هى الوجه . والبيت للعباس بن مرداس وانظر شواهد الشافية ص ٣٨٧ — ٣٨٨ ذكر هناك سبب إنشاد القصيدة وأمالى الشجرى جـ ١ ص ١١١ ، ٢١٠ ، والوحشيات ص ٢٣٨ ، والأغانى جـ ٦ ص ٣٤٢ — ٣٤٣ .

(٢) كلام المبرد صريح فى أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاثى إنما يجوز فى ضرورة الشعر وكذلك نقل عنه الشجرى فى أماليه جـ ١ ص ٢١٠ أما أبو الفتح فينسب إلى المبرد أنه يجيز ذلك مطلقاً ويرد عليه بأن هذا من قبيل الشاذ فى القياس والسماع وهو بمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول قال أبو الفتح فى المنصف جـ . ص ٢٧٨ « والشاذ فى القياس والاستعمال جميعاً ما أجازه أبو العباس من تتميم مفعول من ذوات الواو التى هى عين ؛ لأنه أجاز فى مقول مقوول ، وفى مصوغ مصووغ قال : لأن ذلك ليس بأثقل من سرت سؤورا وغارت عينه غوورا قال أبو على : فسبيله فى هذا سبيل من قال : قام زيدا ؛ لأنه خارج عن القياس والاستعمال » .

وقال فى ص ٢٨٥ « وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم قال أبو على : وهذا خطأ ؛ لأنه يجيز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع فقياسه قياس من قال ضربت زيد » وفى الهمع جـ ٢ ص ٢٢٤ وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرد » وفى الأشمونى جـ ٣ ص ٣٥٨ نسبة الجواز المطلقة إلى المبرد أيضاً .

وقد وقفت فى كتاب سيبويه على نص يفيد أنه يجوز إتمام المفعول من الأجوف الواوى الثلاثى وإن كان المبرد نفسه يقول : إن رأى البصريين أجمعين عدم جواز ذلك وهذا هو نص سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٦ — ٣٦٧ « وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قالوا مخيوط ولا يستنكر أن تجىء الواو على الأصل » أما ابن يعيش فقد أخطأ فى ناحيتين : نسب إلى سيبويه أنه روى شيئاً عن العرب من إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوى الثلاثى ثم نسب الجواز المطلق إلى المبرد قال فى شرحه على المفصل جـ ١٠ ص ٨٠ « لا يتمون مفعولا من الواو فلا يقولون : مقوول هذا هو الأشهر وحكى سيبويه أنهم يقولون ثوب مصوون . وأنشدوا :

* والمسك فى عنبره المدووف *

والأشهر المصون والمدوف . وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو » ويكفى فى الرد على ابن يعيش أن نسوق كلام سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٣ — ٣٦٤ « ولا نعلمهم أتموا الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة » .

والمبرد فى رأيه هذا إنما جرى على قاعدة عامة ، كررها كثيراً فى المقتضب والقاعدة هى أنه يجوز فى الضرورة الشعرية رد جميع الأشياء إلى أصولها قال فى ص ١٣٢ من الأصل : ولو اضطر شاعر لرده (باب قضايا) إلى أصله كرد جميل الأشياء إلى أصولها فى الضرورة وانظر ص ١٣٥ وغيرها وقال فى ص ١٣٧ ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها .

الكلام مثله ، ولكنّه يعتلّ لاعتلال الفِعْل . والذى جاء فى الكلام ليس على فِعْل ، فإذا اضطرّ الشاعر أجرى هذا على ذاك .

فممّا جاء قولهم : النُّؤُور ، وقولهم : سرت سُؤُورا ونحوه ، قال أبو ذؤيب :

وغيّرَ ماءُ المَرْدِ فاها فلَوْنُـهُ   كلَوْنِ النُّؤور وَهْىَ أدْماءُ سَارُها[1]

وقال العجّاج :

كأنَّ عَيْنَيهِ مِن الغُؤُورِ[2]

وهذا أثقل من (مَفْعول) من الواو / لأنّ فيه واوين وضمّتَيْن . وإنّما ثَمّ واوان بينهما ضمّة . $\frac{1}{93}$

---

(١) المرد : ثمر الأراك . النوور : دخان الفتيلة يتخذ كحلا للوشم . الأدماء من الظباء : البيضاء التى تعلوها جدد فيها غبرة فإن كانت الظباء خالصة البياض فهى الآرام .

وسارها : أصله سائرها بمعنى باقيها فحذفت العين .

والبيت لأبى ذؤيب الهذلى أنظر ديوان الهذليين جـ ١ ص ٢١ والقصيدة ص ٢١ - ٣٢ ، وروى هناك وسود وقال السكرى : « كان ينبغى أن يقول وهى آدم سارها وقال الأصمعى أراد وهى آدم » . لم يبين لنا الأصمعى ، ولا السكرى وجه تأنيث أدماء فهى خبر سببى يراعى فى تذكيره وتأنيثه ما بعده .

أرى أن يكون توجيه البيت كما يأتى :

(أ) اكتسب سارها التأنيث بسبب إضافته إلى ضمير المؤنثة فأنث الوصف الرافع للك .

(ب) أشار إليه ابن الشجرى فى أماليه جـ ١ ص ٢١٠ بقوله « سارها بدل من هى » وفى كلام ابن الشجرى أمران يحتاجان إلى بيان .

(أ) فى جعل سارها بدلا من هى فصل بين البدل والمبدل منه .

(ب) الكثير أن يراعى البدل فى التذكير والتأنيث ، لأنه المقصود بالحكم والمبدل منه فى نية الطرح والجواب عن الأول أن الفصل بين البدل والمبدل منه جائز وقد جاء فى قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع » الكامل جـ ٦ ص ١٢٣ ويقول أبو حيان فى البحر المحيط جـ ٢ ص ٣٥٧ : « الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر جائز » .

والجواب عن الثانى أن مراعاة المبدل منه قد جاءت فى شعر الأخطل :

إنّ السيوفَ غُدُوَّها وَرَواحَها   تركتْ هوازنَ مِثْلَ قَرْنِ الأعْضَبِ

وإن كان الكثير مراعاة البدل .

ويجوز أن يكون سارها بدلا من الضمير المستتر فى أدماء .

(٢) من أرجوزة للعجاج فى وصف جمل وبعده .

بعد الأنى وعـــرق الغرور   قلتان فى لحدى صفا منقور

الأنى : الإعياء ، الغرور : كسور الجلد ، والقلت : نقرة فى الحجر . أنظر : أراجيز العرب ص ٨٨ ، وديوانه ص ٢٦ - ٣١ .

هذا باب
ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال

اِعلم أنَّ أصل الفعل من الثلاثة(فَعَلَ) فمتى لحقته زائدة فإنَّها تلحقه بعد اعتلاله ،أو صحّته .

فما كان معتلاًّ وقبل يائه أو واوه حرف متحرّك ، فقصّتُه قصّة (فَعَلَ) فى الانقلاب .وإن كان قبل كلّ واحد منهما ساكن طرحتَ حركةَ حرف المعتلّ على الساكن الذى قبلها لئلا يلتقى ساكنان ؛ لأنّك إذا سلبت المعتلّ حركته سكن ،وأبدلته ؛ لأنَّ الزيادة إنَّما لحقته بعد أن ثبت فيه حكم البدَل .

فمن ذلك أن تُلحقه الهمزة فى أوّله فتقول : أقام ، وأصاب ،وأجاد ، ونحو ذلك[1] . والأصل أقْوم ،وأجودَ ، كما أنَّ أصل قال قَوَل ، وأصل باع بَيَع . فطرحت حركة الواو ، والياء على موضع الفاء من الفعل ، وقلبتَ التى تطرح حركتها إلى الحرف الذى حركتها منه : إن كانت مفتوحة / قلبتها ألفا ، وإن كانت مضمومة قلبتها واوًا ، وإن كانت مكسورة قلبتها ياءً .

١/٩٤

وذلك قولك : أقام للفتحة .

وتقول فى المضارع : يُقِيمُ ؛ لأنَّ أصله يُقْوِم . فهذا مثل يَقُوْل لأنَّ أصله يَقْوُل على وزن يقتل . الياءُ والواو فى ذلك سواءٌ .

***

فإن بنيت منه مصدرا قلت : إقامة ، وإرادة ، وإبانة ، وكان الأَصل إقْوامة ، وإبْيَانة ،

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٢ « هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة . . فإن كان الحرف الذى قبل الحرف المعتل ساكناً فى الأصل ولم يكن ألفاً ، ولا واواً ، ولا ياء فإنك تسكن المعتل ، وتحول حركته على الساكن وذلك مطرد فى كلامهم ؛ وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذا لحق الحرف الزيادة كما اعتل ولا زيادة فيه . . وذلك أجاد ، وأقال ، وأبان ، وأخاف ، واستغاث ، واستعاذ » .

ولكنَّك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل ، فطرحت حركة الواو « أو الياء » على ما قبلها . فصارت ألفا ؛ لأنّها كانت مفتوحة ، وإلى جانبها ألف الإفعال . فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين[1] .

فأمّا سيبويه والخليل فيقولان : المحذوفة الزائدة . وأمّا الأخفش فيقول : المحذوفة عين الفعل ، على قياس ما قال فى مَبِيع . كلا الفريقين جارٍ على أصله[2] .

والهاءُ لازمة لهذا المصدر[3] عِوَضا من حذف ما حذف منه : لأنَّ المصدر على أفْعلت إفْعالا ؛ نحو قولك : أكرمت إكراما ، وأحسنت إحسانا / . فكان الأصل أقْوَمت إقْوَامًا فلمّا لزمه الحذف دخلت الهاءُ عِوَضا مما حذف ؛ إذ كانت الهاءُ لا تمتنع منها المصادر ، إذا أردت المرّة الواحدة . ويكون فيها على غير هذا المعنى والعِوض ؛ كقولهم : بِطْريق ، وبطاريق ، وزِنْدِيق وزناديق ، فإن حذفت الياء دخلت الهاءُ فقلت : بطارقة وزنادقة ؛ لأنَّ الجمع مؤنَّث ، فأدخلت الهاء ؛ لأنَّها تدخل فيما هو موضع لها ؛ ألا ترى تقول : صَيْقَل وصياقلة ، وحِمار وأحْمِرة .

1 — 95

وكلُّ ما لزمه حذفٌ من هذا الباب بغير هذه الزائدة فحالهُ فى العِوَض كحال ما لحقته الزيادة التى ذكرناها .

وذلك قولهم : استقام استقامة ، واستطاع استطاعة ؛ لأنّه كان فى الأصل اسْتَطْوَع اسْتِطْواعا ؛ كما تقول : استخرج استخراجا . فلمّا حذفت لالتقاء الساكنين عوّضت .

فأمّا قولك : انقاد انقيادا ، واختار اختيارا ، فإنّه على تمامه ؛ لأنَّ الياء المنكسر ما قبلها منفتحةٌ فى هذه المصادر ، فإنّما هى بمنزلة الياء فى النصب فى أواخر الأسماء ، والأفعال إذا كان

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٦ « فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلتا كما اعتلت أفعالهما ، لأن لزوم الاستفعال ، والأفعال لا ستفعل وأفعل كلزوم يستفعل ويفعل لهما . . » .

(2) أنظر تصريف المازنى جـ ١ ص ٢٩١ .

(3) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٤ — ٢٤٥ « وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل قال الله عز وجل (لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) .
وقالوا : اخترت اختياراً فلم يلحقوه الهاء لأنهم أتموه وقالوا أريته إراء مثل أقته إقاماً لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا » .

١/٩٦ ما قبلها مكسورا ؛ نحو قولك : رأيت قاضيا يا فتى ، ويريد أن يقضى / فاعلم ، ولكنّها تنقلب فى الانقياد ، ونحوه من الواو ، فيكون هذا اعتِلالًا .

وذلك أنّ قولك :(قياد) من انقياد مثل قيام الذى هو مصدر قمت ، فانقلب على جهة واحدة .

وفى هذه الجملة ما يدلّ على ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

***

فإن بنيت شيئا من هذه الأفعال بناء ما لم يُسمّ فاعلُه فإنّك تُجريها مُجرَى الثلاثة فى القلب ، وتُسلم صدرها ؛ لأنّها فى إلحاق الزوائد كالصحيح من الأفعال .وذلك قولك فيما كان من (أفْعَل) : قد أُقِيمَ عبدُ الله . فتلقِى حركة الواو على ما قبلها : لأنها كانت قَبْلُ : أُقْوِم عبد الله ؛ مثل أُخْرِج ، فحوّلت الحركة على القاف فانكسرت القاف .وسكنت الواو فانقلبت ياءً ،لسكونها وكسرة ما قبلها . والأصل فى هذا ما ذكرت لك فى باب (أفعل) .

١/٩٧ فإن قلت : قد اُختِيرَ ، واُنقِيدَ ضممت ألف الوصل ؛ لأنّ حقّ هذا الكلام أن يكون / افتعل ، وانفعل ؛ ولكنّك طرحت حركة العين على ما قبلها كما فعلت فى قِيل ، وبِيعَ ، لأنّ (تِير) من اختير ،و(قِيد) من انقيد بمنزلة قِيل ، وبِيع . وقد مضى القول فى هذا .

وكذلك اُسْتُفْعِل ؛ نحو اسْتُطِيع .

ومن كان قوله : قد بُوعَ ، وقُولَ فعل ههنا كما فَعَلَ ثَمَّ .

ومن رأى الإشمام أشمّ ههنا ، فالمجرى واحد[1] .

---

(١) سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٣ « وإذ قلت : افتعل وانفعل قلت : أختير وانقيد فتعتل من افتعل فتحول الكسرة على التاء كما فعل ذلك فى قيل » .

وانظر اللغات فى قيل وبيع ، فى ص ٣٦٠ .

هذا باب

الأسماء المأخوذة من الأفعال

اعلم أنّ كلّ اسم كان على مثال الفعل ، وزيادتُه ليست من زوائدِ الأفعال ، فإنّه منقلبُ حرف اللين كما كان ذلك فى الأفعال ، إذ كان على وزنها وكانت زيادته فى موضع زيادتها .

والنحويّون البصريّون يرون هذا جاريا فى كلّ ما كان على هذا الوزن الذى أصفه لك .

ولست أراه كذلك ، إلّا أن تكون هذه الأسماءُ مصادرَ فتجرى على أفعالها.

أو تكون أسماءً لأزمنة الفعل ، أو لأمكنته الدالّة على الفِعْل .

فأمّا ما صيغ منها / اسما لغير ذلك فليس يلازمه الاعتلال ؛ لبعده من الفِعْل[1]. وسنأتى على شرح ذلك إن شاء الله .

1/98

تقول فى (مَفْعَل) ـ إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما ـ : مَقال ومَباع ، لأنّه فى وزن أقال ، وأباع . فالميم فى أوّله كالهمزة فى أوّلِ الفعل ؛ فلم تخف التباسا ، لأنّ الميم لا تكون من زوائد الأفعال .

فإن بنيت منه شيئاً على مُفْعَل قلت : مُقال ومُراد؛ كما كنت تقول : يُقال ، ويُراد .

---

(١) عرض الرضى فى غير موضع من شرح الشافية لشرح مذهب جمهور البصريين ومذهب المبرد فقال جـ ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥ : « فالثلاثى المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مباينا بوجه وذلك كالحرف الزائد الذى لا يزاد فى الفعل كيم مقام ، ومقام . ومستقام فإنها فى الأصل كيحمد ، ويحمد ، ويستخرج لكن الميم لا تزاد فى أول الفعل أو كالحروف التى تزاد فى الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك فى الفعل بمثلها نحو تباع على وزن تفعل ، بكسر التاء وفتح العين فإنه يوازن اعلم لكنه ليس فى الفعل تاء مزيدة فى الأول مكسورة وأما نحو تعلم فهى لغة قوم .

وقال المبرد : المزيد فيه الموازن للفعل إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل كالمقام فإنه موضع يقام فيه وكذا المقام ، بضم الميم : موضع يفعل فيه الإقامة فعل ما ذهب إليه مريم ، ومدين ليسا بشاذين وإن كانا مفعلا لعريهما عن معنى الفعل وكذا تفعل من البيع بكسر التاء ينبغى أن لا يعل بل يقال تبيع . . . » .

وإن لم يكن ذو الزيادة الإسمى مباينا للفعل بوجه ، نحو أبيض ، وأسود ، وأدون منك ، وأبيع ونحو أبيع على وزن اصبع ونحو تبيع على وزن ترتب منه فلا يعل شىء منها » .

فإن صغت اسما لا تريد به مكانا من الفعل ، ولازمانا للفعل ، ولا مصدرا قلت فى (مَفْعَل) من القول : هذا مَقْوَل ، ومن البيع : مَبْيَع ؛ كما قالوا فى الأسماء : مَزْيَد . وقالوا : إنَّ الفُكاهة مَقْوَدةٌ إلى الأذى[1] .

وعلى هذا قالوا : مَرْيَم ، ولو كان مصدرا لقلت : مَراما ، وهذا مَرامك إذا أردت الموضع الذى تروم فيه ، وكذلك الزمان .

وعلى هذا استخرت مُستخارا فى معنى الاستخارة / وانقدت مُنقادا فى معنى قولك : انقيادا .

١/٩٩

* * *

واعلم أنَّ المصدر واسم المكان والزمان بزيادة الميم فى أوائلها يكون لفظها لفظَ المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفِعْل[2] . وذلك ؛ لأنَّها مفعولات . وذلك نحو قوله : « وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِى مُنْزَلا مُبَارَكًا »[3] « وبِاسْمِ اللهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا »[4] ، وما أشبه ذلك .

فأمَّا الفاعل منها فيجرى على وزن (يُفْعِل) ، إلاّ أنَّ الميم فى أوّل اسمه مضمومة ، ليفصل بين الاسم والفعل .

والمفعول يجرى على مثال ؟ يُفْعَل ، إلاَّ أنَّ الميم فى أوّله [مضمومة] لأنَّه اسم ، والميم آية الأسماء فيما كان من الأفعال المزيدة ، وذلك قولك للفاعل : مُقِيم ، ومُرِيد ، لأنَّ فعله يُقِيم ، ويُرِيد .

والمفعول مُقام ، ومُراد ، على مثال يُقام ، ويُراد .

فإن كانت هذه الميم فى اسم ولم يكن بها على مثال الفعل فالاسم تامٌّ .

وذلك قولك : رجل مِقْوَل ، ومِخْيَط ، ومِشْوَار ، ، من الشارة والهيئة ، ومِسْوَك . فيتمّ ؛ لأنّه إنّما اعتلّ الاسم لإجرائه على الفعل ، فلمّا خرج عن ذلك كان على أصول الأسماء[5] .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٤ « وقد قال قوم فى مفعلة فجاءوا بها على الأصل كما قالوا : أجودت فجاءوا بها على الأصل وذلك قول بعضهم ان الفكاهة لمقودة إلى الأذى وهذا ليس بمطرد » مفعلة هنا للسبب .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٠ « هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة . . فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول » .

(٣) المؤمنون : ٢٩ .

(٤) هود : ٤١ ومجراها بضم الميم سبعية أيضاً ، الاتحاف ص ٢٥٦ : وانظر ص ٧٥ من المطبوع .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٧ « وسألته عن مفعل لأى شىء أتم، ولم يجر مجرى أفعل فقال: لأن مفعلا انما هو من مفاعل=

ولو /بنيت مثل جعفر من قلت وبعت لقلت : قَوْلَل وبَيْعَع . فإن قال قائل : هذا مما تلزمه العلّة ، لأنّه على مثال دحرج ، قيل له : يمتنع هذا من العلّة لشيئين : [1/100]

أحدهما : الإلحاق بدحرج ؛ لأنّ الملحق بالأصلىّ يقع على مثاله .

والعلّة الأُخرى : أنّ الياء والواو ، لا تقع واحدة منهما أصلا فى ذوات الأربعة ، إلّا فيما كان مضاعفا؛ نحو الوَحْوَحَة[1]، والوَعْوَعَة[2]، وما كان مثله . فلهذا امتنعتا من العلّة فى هذا البناء ونبيّن هذا فى موضعه بعد مقدّمته إن شاء الله .

فإن كانت الياء والواو بعد حرف متحرّك ، لم تُلْقَ على ما قبلهما حركةُ واحدة منهما[3] ، لأنّ قياس المتحرّك الذى قبلهما قياسُ قاف قال ، وباء باع وذلك قولك . اختار الرجل ،وانقاد وأصلهما اخْتَيَر وانْقَوَد ؛ لأنّ اختار انفعل من الخير ، وانقاد انفعل من القوْد فصارت أواخرها كقال ، وباع . فما كان يلزم فى ذلك فهو فى هذا لازم فهذه جملة كافية فيما يرد عليك من بابها إن شاء الله .

***

فإن كانت زوائد الأسماء كزوائد الأفعال / لم يكن فى الأسماء إلّا التصحيحُ ؛ لئلاّ يلتبسا وذلك أنّك لو بنيت (أَفْعَل) من القول والبيع اسما لقلت : أَقْوَلُ ، وأَبْيَعُ يا فتى ، كما تقول : زيد أَقْوَلُ الناس ، وأَبْيَعهُم ؛ لئلاّ يلتبسا بمثل أخاف ، وأراد ، وما أشبهه[4] . [1/101]

= ألا ترى أنهما فى الصفة سواء تقول مطعن ، ومفساد فتريد فى المفساد من المعنى ما أردت فى المطعن وتقول المخصف، والمفتاح فتريد فى المخصف من المعنى ما أردت فى المفتاح وقد يعتوران الشىء الواحد ، نحو مفتح ، ومفتاح ومنسج ، ومقول ومقوال فإنما أتمت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مفعال أبداً . . » .

وعلل المازنى بتعليل الخليل جـ ١ ص ٣٢٣ .

أما المبرد فيعلل الصحة بأنه اسم ليس فيه معنى الفعل فلا يحمل عليه فى الإعلال .

(١) ترديد النفس فى الحلق من شدة البرد .

(٢) صوت الذئب والكلاب .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٢ وإذا كان الحرف قبل المعتل متحركاً فى الأصل لم يغير ولم يحتل الحرف من تحول إليه كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك نحو اختار ، واعتاد ، وانقاس . جعلوها تابعة حيث اعتلت وأسكنت كما جعلوها فى قال ، وباع ، لأنهم لم يغيروا حركة الأصل كما لم يغيروها فى قال ، وباع . . » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٤ « ويتم أفعل اسماً وذلك: هو أقول الناس وأبيع الناس وأقول منك، وأبيع منك وإنما =

وعلى هذا تقول : أَقْوِلة وأَبْيِعة ، لئلاَّ يلتبس بقولك : أَبِيع وما أشبهه .

وكذلك أبيناء[1] ؛ لأن ألف التأنيث لا يُعتدّ بها فالكلام بغير الألف إنما هو افْعَل

فهذا ممّا لا اختلافَ فيه بين النحويّين .

فإن كانت الزائدة لا تبلغ به مثالَ الأفعال ، فإنَّ الاسم يعتلّ عند سيبويه ، والخليل ، وغيرهما من البصريّين .

وكذلك إذا كان بينه وبين مثال الأفعال فصل بحركة .

فيقولون : لو بنينا مثل (تِفْعِل) من القول لقلنا : تِقِيْل . وكان أصله تقْوِل ، ولكنّا ألقينا حركة الواو على ما قبلها ، فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياءً .

فلو قلناه من البيع لقلنا : تِبِيع .

وكذلك لو بنينا (تُفْعُل) منهما لقلنا : تُقُوْل وتُبُوْع ؛ كما يقولون فيما لحقته الميم ، وليس بمشتقّ من الفعل مصدرا ولا مكانا .

وقالوا : فُعِل هذا : لأنَّ زيادته من زيادة الأفعال ، والحركةُ قد رفعت اللبس .

1/102 / ولا أراه كما قالوا ؛ لأنّه ليس مبنيّا على فِعْل فتلحقه علّته ، ولا هو على مثاله .

= أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقال، وأقام؛ ويتم فى قولك : ما أقوله وأبيعه ؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس . . » .

وانظر تصريف المـازنى جـ ١ ص ٣١٥ – ٣١٦ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٦ « وكذلك أهوناء ، وأبيناء ، وأعيياء وقد قالوا : أعياء وقد قال بعض العرب : أبيناء فأسكن ، وحرك الباء كره الكسرة فى الياء كما كرهوا الضمة فى الواو فى فعل من الواو فأسكنوا . . » .

هذا باب
ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء

فما بنيته من ذلك على (فَعَلٍ) وجب فى عينه الانقلاب . وذلك قولك : دار ، وباب ، وساق ، وما أشبهه[1] .

وإنّما انقلبت ؛ لأنّها متحرّكة وقبلها فتحة ، فصارت فى الأسماء بمنزلة قال ، وباع ، فى الأفعال .

فإن قال قائل : لمَ لمْ تَجْرِ على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فَرْق ، كما فُعِل ذلك فيما لحقته الزوائد ؟

قيل له : الفصل بينهما أنّ الأفعال فيما لحقته الزوائد تُلْقِى حركةُ عينها على ما قبله ، وتسكّن ؛ وهذه لم تُلقَ حركة عينها على غيره ، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد ؛ لأنّ ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف ، فيلتبسَ بالفعل ؛ لأنّه لا يدخله خفض ، ولا تنوين وما كان على ثلاثة فالتنوين ، والخفض فصل بينه وبين الفعل ، فقد أُمن اللبس.

/ وأصل انقلاب الياء ، والواو فى (فَعَل) واحد ، اسما كان أو فِعْلا ، لأنّ القالب لهما الفتحةُ قبلهما ، وأنّهما فى موضع حركة . فهذا بمنزلة قفًا ، وغزا . (1/102)

والأفعالُ فى (أَفْعَل) وما أشبهها تقلب ، وتُلْقَى الحركة على ما قبلها ، ولا يكون ذلك فى الأسماء لأنّ (أَفعل) وما أشبهه ممّا يسكن فاؤه إنّما يبنى على (فَعَلَ) ، فيعتلّ بعلّته. والأسماءُ مصوغة على غير تصرّف ، فإنّما يلزمها صحّة الياء والواو .

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٨ « هذا باب ما جاء فى أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف . . اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك إن كان يكون مثاله وبناؤه فعلا فهو بمنزلة فعله يعتل كاعتلاله فإذا أردت فعل قلت : دار وناب وساق فيعتل كما يعتل فى الفعل لأنه ذلك البناء وذلك المثال فوافقت الفعل كما توافق الفعل فى باب يغزو ويرمى . . وكذلك فعل . . . » .

وإذا سكنا[1] فإن كان شيء من هذا على (فَعْل) صحَّت واوه وياؤه ، لسكونهما . وقد تقدّم القول فى هذا وذلك ؛ نحو : قَوْل ، وبَيْع .

ونذكر سائر الأمثلة التى على ثلاثة أحرف إن شاء الله .

وكذلك ما بنى على مثال لا يكون عليه الفعل ؛ نحو (فُعَل) فإنّك تقول فيها من القول : قُوَل ومن البيع : بُيَع ؛ كما قلت : صُوَر ، ونُوَم ، ونحو ذلك . وما كان على (فِعَل) ؛ نحو بيعَ ، وحِوَل .

وكذلك لو بنيت من واحد منهما مثل (إِبِل) لقلت من القول : قِوِل ،ولم تقلب ، لأنّها متحرّكة ، ومن البيع ؛ بِيِع[2] .

104/10 / فإن بنيت منهما مثل (فُعُل)[3] فإنَّ الياء تسلم فيه ، نحو قولك : رجل صَيُود ، وقوم صُيُد ، ودجاجة بَيُوض ، ودجاج بُيُض .

ومن أسكن فقال فى رُسُل : رُسْل لما نذكره بعد هذا الباب . قال فى صُيُد : صِيدٌ ، وفى بُيُض : بِيضٌ ؛ لأنّه فُعْل فيلزم فيه ما يلزم فى جمع أَبْيض .

ومن بناه من الواو فإنّه يختار الإسكان ؛ كما قال فى رُسُل : رُسْل ،وفى عَضُد : عَضْد ؛ كراهةً الضمّة فى الواو، على ما تقدّم به قولنا . فيقول فى فُعُل من القول : قُول ؛ كما تقول فى جمع خِوان : خُوْن ، والأصل قُوُل ، وخُوُن[4] .

---

(1) فى الأصل : وإذا سكن ما قبلهما .

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٨ « وأما فعل منها فعل الأصل ليس فيه إلا ذلك لأنه لا يكون فعلا معتلا فيجرى مجرى فعله . . وذلك قولهم : رجل نوم ورجل سولة ولومة وعيبة . . وكذلك فعل قالوا : حول وصير وبيع وديم وكذلك إذا أردت نحو إبل قلت : قول وبيع » .

(3) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٩ « وأما فعل من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل ، لأن الياء وبعدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها . وذلك نحو غيور ، وغير ، فإذا قلت : فعل قلت غير ، ودجاج بيض ومن قال رسل فخفف قال بيض ، وغير . . . » .

(4) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٨ « فأما فعل فإن الواو فيه تسكن ، لاجتماع الضمتين ، والواو فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة فى الواو فى أدؤر . وقؤول وذلك لقولهم : عوان وعون ، ونوار ونور ، وقوول وقوم قول وألزموا هذا الإسكان إذا كانوا يسكنون غير المعتل ، نحو رسل ، وعضد ، وأشباه ذلك . . . » .

فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها .

وقلَّما يبلغ به الأصل ، وهو جائز ، ولكنَّه مجتنب ؛ لثقله[1] ، ولأنَّ الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور فى مثل هذا الباب . [فممّا جاء على الأصل][2] قول العجّاج :

وفى الأكُفِّ اللامعاتِ سُوُرْ[3]

وقال الآخر :

أَغَرُّ الثنايا أَحَمُّ اللثـــــاتِ تَمْنَحُهُ سُوُكَ الإسْحِلِ[4]

وأمّا ما كان من هذا على (فَعِلٍ) أو (فَعُلٍ) فإنَّه يعتلُّ ، فتنقلب واوه وياؤه ألفا ؛ كما اعتلّ / خافٌ ، وطالٌ ؛ لأنَّ المعتلَّين فى موضع حركة وقبل كلٍّ واحد منهما فتحة[5] .

1/105

---

(١) الظاهر من كلام المبرد أن تصحيح نحو فعل من الأجوف جائز فى الضرورة كما تفيده هذه العبارة وبدليل استشهاده بالشعر على هذا وبدليل قوله (ولكنه مجتنب لثقله (وابن يعيش ينسب إليه الجواز فى غير الشعر قال فى ج ١٠ ص ٨٥ :

« واستعمال الأصل الذى هو الضم ههنا من ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند أبى العباس جائز فى غير الشعر قال : فان جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز » . فقد ساق ابن يعيش نصا عن المبرد هو فى المقتضب وترك قوله : ولكنه مجتنب لثقله .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) صدره – عن مبرقات بالبرين وتبدو – واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ على تثقيل فعل فى الشعر .

أبرقت المرأة : تحسنت وتزينت . البرين : جمع برة : وهى الخلخال . تبدو . تظهر وفاعله ضمير المبرقات والفسل معطوف على مبرقات وجملة فى الأكف اللامعات سور ، حال من فاعل تبدو ، والربط محذوف أى منها . يقول : قد مضى دهر بعد شبابك فقد حان أن تكف عن النساء التى تتزين بزينتها وتظهر بها للرجال .

والبيت لعدى بن زيد وليس للعجاج وانظر شواهد الشافية ص ١٢١ – ١٢٤ .

(٤) أغر : أبيض . الحمة : لون كبين الدهمة والكتة . والسوك : جمع سواك . والإسحل : شجر كيتخذ منه المساويك . والبيت من شواهد تصريف المازنى ج ١ ص ٣٣٨ ، وذكر فى المخصص ج ١١ ص ١٩٢ غير منسوب ونسبه اللسان (سوك) إلى عبد الرحمن بن حسان .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وكذلك فعل ذلك خفت ورجل خاف ، وملت ورجل مال ، ويوم راح فزعم الخليل أن هذا فعل حيث قلت فعلت كقولهم : فرق وهو كرجل فرق ونزق وهو رجل نزق وقد جاء على الأصل كما جاء فعل قالوا : رجل روع ورجل حول . وأما فعل فلم يجيئوا به على الأصل كراهية فى الضمة على الواو ... » .

فأمّا القَوَد ، والصَيَد والخَوَنَةُ ، والحَرَكة ، وما كان نحو ذلك من باب فُعِلٍ ؛ نحو رجل حَوِل ، وعَوِر ، فإنّ هذا يفسّر فى باب ما يبلغ به الأصل إن شاء الله .

وأمّا العَوَرَ ، والحَوَلَ ، والصَّيَد ، مصدر الأصْيد فإنّما صحت لصحّة أفعالها ، ليكون بينها وبين ما اعتلّ فِعْله فصل ؛ وكما قلنا : إنّ هذه الأفعال من عوِر وحوِل إنّما هى منقولة من أعْوَرّ واحْوَلّ ، نقول إنّ مصادرها منقولةٌ من مصادره .

هذا باب
ما اعتلت عينه مما لامه همزة

وذلك نحو قولك : جاء يجيء ، وساء يسوءُ ، وشاء يشاءُ .

فما كان من هذا على فَعِلَ يَفْعَل فهو بمنزلة خاف يخاف .

وما كان منه على فَعَل يَفْعِل فهو بمنزلة / باع يبيع ؛ وذلك لأنّ الهمزة ليست من حروف العلّة فالواو والياء قبلها بمنزلتهما قبل سائر الحروف ، ولكنّا أفردنا هذا الباب لنبيّن مايلحق الهمزة من القلب فى فاعِلٍ ونحوه ، وما يدّعى فيه من التقديم والتأخير ، وتبيّن اختلاف النحويّين فى ذلك إن شاء الله .

1/106

اعلم أنّك إذا بنيت من شيء من هذه الأفعال اسما على (فاعِل) اعتلّ موضعُ العين منه ، فهمز على ما وصفت لك فى قائل ، وبائع . فإذا همزت العين التقت هى واللامُ التى هى همزةٌ فلزم الهمزةَ التى هى لامُ القلبُ إلى الياء ؛ لكسرة ما قبلها ، لأنّه لا يلتقى همزتان فى كلمة إلّا لزم الآخرةَ منهما البدلُ والإخراج من باب الهمز . فنقول : جاءٍ كما ترى . وكان الأصل جائِئٌ فقلب ؛ لما ذكرت لك . وكذلك شاءٍ ، وساءٍ .

فهذا قول النحويّين أجمعين إلّا الخليل بنَ أحمدَ[1] ، فإنّه كان يقول : قد رأيتهم يفرّون إلى القلب فيما كانت فيه همزة واحدة ؛ استثقالا لها ، فيقدّمون لام الفعل ، ويؤخّرون الهمزة التى هى عين فيما / لا يهمز فيه غيرُها ؛ ليصير العين طرفا فيكون ياءً ، وذلك قوله :

1/107

لاثٍ به الأشاءُ والعُبْرِىُّ[2]

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٨ « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : جاء ، وشاء ، ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال : الزموا ذلك هذا ، واطرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٢) ذكره سيبويه فى موضعين من كتابه جـ ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ على أن أصل لاث لاوث ثم قلب قلبا مكانيا فقدمت الثاء على الواو ثم قلبت الواو ياء . =

وقال :

فَتَعَرَّفونى إنّنى أنا ذاكمو شاكٍ سلاحى فى الحوادث مُعْلِمُ[1]

يريد شائك أى ذو شوكة .

قال : فلمّا التقت همزتان كان القلب لازما ، فأَقول : جائِىٌ فاعلم ،وشائِىٌ يافتى .فالهمزة التى تلى الأَلفَ إنما هى لام الفعل التى لم تزل همزة ، والمتأَخِّرةُ إنّما هى عين الفعل التى كانت تهمز للاعتلال إذا كانت إلى جانب أَلف . وعضى على هذا القياس فى كلٍّ ما كان مثل هذا فى واحد أو جمع .

وكلا القولين حسن جميل[2] .

--- الأشاء : صغار النخل ، الواحد أشاءة . العبرى : ماكينبت من الضال على شطوط الأنهار وهو منسوب إلى العبر وهو شاطىء النهر .

واللاث : الكثير الملتف . وصف مكانا مخصبا كثير الشجر . والرجز للعجاج . أنظر شواهد الشافية ص ٣٦٩ — ٣٧٠ وديوانه ص ٦٦ — ٧٢ .

(١) ذكره سيبويه فى موضعين جـ ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ الشاكى : التام السلاح ، وقيل معناه : الحاد السلاح . شبه بالشوك . وروى بكسر الكاف ففيه قلب مكانى والأصل : شاوك . وقيل الأصل شاكك من الشكة وهى السلاح . كرهوا اجتماع المثلين ، فأبدلوا الكاف الثانية ياء ، ثم أعل إعلال قاض وروى بضم الكاف فيحتمل أمرين : الأصل شوك على وزن فعل ثم قلبت الواو ألفا ، أو الأصل شاوك أو شائك ثم حذفت العين فوزنه فال .

والمعلم : اسم فاعل من أعلم نفسه فى الحرب بعلامة .

والبيت الطريف بن تميم العنبرى . أنظر شواهد الشافية ص ٣٧٠ ، والأصمعيات ص ١٤٠ — ١٤١ ، والاقتضاب ص ٤٦٤ ، والبيان جـ ٣ ص ٦٩ .

(٢) فى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٥٣ « وكلا القولين حسن جميل » . وهى عبارة سيبويه . جـ ٢ ص ٣٧٨ .

هذا باب

ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة

على مثال فَعِلٍ ، وفَعُلٍ ، وما كان منها فى ثانى حروفه كسرة ،

وما كان من الأفعال كذلك .

اِعلم أنّه يجوز إسكانُ الحرفين من المضموم ، والمكسور[1] فى الموضعين اللذين حدّدتهما استثقالا للكسرة والضمّة .

وذلك قولك فى عَضُد : عَضْد ، وفى حُمُر : حُمْر ، وفى فَخِذ : فَخْذ . /

1/108

والفعل تقول فى علِم : عَلْمَ ، وفى كرُم : كرْمَ .

ولا يجوز فى مثل ذَهَبَ أن تسكّن ، ولا فى مثل جَمَلٍ[2] . لا يسكّن ذلك اسما ولا فِعْلا ، لخفّة الفتحة ، وثقلِ الكسرة والضمّة ؛ ألا ترى أنّك تقول : هذا زيْد ، ومررت بزيْد ، وتبدل فى النصب من التنوين ألفا تقول : زيدا ، لأنّ الفتحة لا علاج فيها . ولذلك تقول : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ يا فتى ، ولا تحرّك الياء المكسور ما قبلها بضمّة ولا كسرة . وتقول : رأيت قاضيا . وتفسير هذا فى باب مصطفَوْن[3] بما يزيده إيضاحا .

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٧ « باب ما يسكن استخفافا . . وذلك قولهم فى فخذ : فخذ ، وفى كبد كبد ، وفى عضد : عضد ، وفى الرجل رجل ، وفى كرم الرجل : كرم ، وفى علم : علم وهى لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم . . . »

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٨ « وأما ما توالت فيه الفتحتان فانهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء » .

وانظر الكامل جـ ٧ ص ٩٤ .

(3) سيأتى فى ص ٢٦٩ من الأصل .

هذا باب
جمع الأسماء المعتلة عيناتها

وما يلحقها مما هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين[1]

$\frac{1}{109}$ ويجب التصدير فى هذا الباب أن نبدأ بذكر الأسماء الصحيحة التى لازوائد فيها / وما يلحقها من الزوائد التى تسمّى الملحقة ، والزوائد غير الملحِقة ، واجتماع الجمع ، والتصغير .

اعلم أنّ الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصليّة ، أو فيها حرف مزيد ، فإنّ جمعها على مثال تصغيرها فى الأصل ؛ فإن خرج من ذلك شئ فلِعلّة موجبة .

إذا جمعت اسما على مثال جعفر ، أو قِمْطَر ، أو جُلْجُل ، فإنّ تصغيره جُعَيْفِر ، وقُمَيْطِر [وجُلَيْجِل] ؛ لأنّ العدد أربعة ، وتصغيرُ الأربعة على مثال واحد ، اختلفت حركاته ، أواتّفقت ، زائدا كان أو أصليًا .

فالأصليّة ما قدّمنا . والزوائد فى قولك رَغيف : رُغَيِّف وفى عَجوز ؛ عجيز . وفى مثل جَدْول جُدَيِّل . وإن شئت قلت: جُدَيْول ؛ لأنّها متحرّكة ، وإن كانت زائدة كما قلت فى أسْود : أُسَيِّد ، وأُسَيْوِد . والقلب أجودُ ، لأنّ واو جدول مُلْحِقة ، والملحِق حكم الأصلىّ ؛ ألا ترى أنّك تقول : جَداول ، كما تقول : أساوِد .

$\frac{1}{110}$ وإنّما كانت الأربعة / مستوية فى التصغير على اختلاف حركاتها ؛ لأنّ التصغير مثال يخرج إليه ؛ كما أنّ الثلاثة على مثال واحد ، وإن اختلفت حركاتها . ألا ترى أنّك تقول فى عُمَر : عُمَيْر ، وكذلك عَمْرو ، وكذلك جَمَل ، ومِعًى[2] . وكلّ ما كان من الثلاثة .

---

(١) لم يتحدث فى هذا الباب عن جمع الأسماء المعتلة عيناتها وإنما تحدث عن ذلك فى أبواب أخرى ستأتى ، وحديثه هنا لم يخرج عن مقدمات سيعاد حديثها فى باب التصغير .

(٢) المعى واحد الأمعاء وهى المصارين وفى الحديث : المؤمن يأكل فى معى واحد . . وهو من أمثلة تصريف المازنى جـ ١ ص ١٧ وسيبويه جـ ٢ ص ١٧٩ .

وإن كان الاسم على خمسة أحرف أصليّة ، أو فيها زائدة ، فإنّ التصغير على ما كان فى الأربعة[1] .

تقول فى تصغير سَفَرْجَل : سُفَيْرِج . وتحذف اللام الأخيرة وإن كانت من الأصل ؛ لأنّ التصغير تناهى دونَها .

وتقول فى تصغير قَلَنْسُوة : قُلَيْسِية إن حذفت النون ، وقُلَيْنِسة إن حذفت الواو ؛ لأنّ الزيادتين إذا استوتا كنت فى حذف إحداهما بالخيار أيّها شئت[2] .

فإن كانت إحداهما للإلحاق أو لعلامة ، أقررتَها وحذفت الأُخرى ، إلّا أنّه يجوز لك العِوَض فى الجمع والتصغير من كلّ ما حذفت . وذلك أنّك إذا صغّرت اسما على خمسة ورابعه أحد الحروف الثلاثة المصوّته (وهى الياء ، والواو ، والالف) ، فإنّ جمْعه وتصغيره غير محذوف فيهما شىء . وذلك قولك فى مثل دينار دنانير[3] إذا جمعت ، ودُنَيْنِير إذا صغّرت ، وفى قنديل : قناديل وقُنَيْدِيل ، وفى سُرحوب[4]: سراحيب ، وسُرَيحيب ، وفى بِرْذون : / بَراذين وبُرَيْذِين . تُقرّ الياء ياءً ، وتقلب الواو والألف إلى الياء ؛ لأنّ كلّ واحدة منهما تقع ساكنة بعد كسرة .

1
———
111

والعِوض أن تقول فى تصغير سفرجل : سُفَيْرِيج إن شئت وفى الجمع : سفاريج . فتجعل هذه الياء عِوَضا ممّا حذفت ، ودليلا على أنّك حذفت من الاسم شيئاً ، فهذا غير ممتنع فعلى هذا تقول فى قلنسوة فيمن حذف النون : قُلَيْسِيَّة وقَلاسِىّ . ومن حذف الواو قال : قُلَيْنِيسة وقَلانيس .

فأمّا قولنا فيما كان على أربعة أحرف : إنّ تصغيره من باب جمعه ، فإنّما تأويل ذلك أنّك

---

(1) سيأتى فى التصغير .

(2) قال عنها فى الجزء الثانى ص ٥٢٤ « كما أن قلنسوة لما كانت فى وزن قمحدوة كانت النون بحذاء الأصل والواو بحذاء الواو الزائدة فكان قلينسة أقيس من قليسة » .

وفى سيبويه جـ ٢ ص ١١٥ « إن شئت قلت قليسية وإن شيئت قلت قلينسة كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع » .

(3) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢٧ « ومن ذلك أيضاً قيراط ودينار تقول : قريريط ، ودنينير لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم ألا تراهم قالوا : دنانير وقراريط وكذلك الديباج فيمن قال : ديابيج ، والديماس فيمن قال دماميس . . . »

(4) الطويل .

إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثا ، وكسرت ما بعده ، فإن عوّضت فى التصغير عوّضت فى الجمع ، وإن تركته محذوفا فى أحدهما فكذلك هو فى الآخر ؛ لأنّك إذا صغّرت ألحقت حرف اللين ثالثا ، وكسرت ما بعده .

والفصل بين التصغير والجمع ، أنّ أوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع مفتوح ، وحرف لين الجمع ألف / ، وحرف لين التصغير ياء[١] .

١ / ١١٢

فإن قلت : فما بالك تقول فى ضارب : ضُوَيْرب ، وأنت لا تقول فى جمعه : ضوارب ؟

قيل له : الأَصل أن يقال فى جمعه : ضَوارب ، ولكنّه اجتنب للَّبْس بين المذكّر والمؤنّث ؛ لأنّك تقول فى جمع ضاربة : ضوارب[٢] .

***

وما كان من باب فاعِل فإنّما هو اسم مبنىّ من الفعل ، أو على جهة النسب . فأمّا ما كان من الفعل منه فهو الباب؛ نحو : ضارِب ، وقاتِل ، وشاتِم .

وأمّا ما كان على جهة النسب فنحو فارس ، ودارِع ، ونابِل : أى ذُو فرس ، وذو درع ، وذو نَبْل . وليس فيه (فَعَل) فهو (فاعِل) .

وما كان للمرأة فعلى هذا ؛ نحو ضربت ، وشتمت ، وقتلت .

فلمّا كان جمع فاعلة فواعل اجتنبوا مثل ذلك فى المذكّر ، وعدلوا به عن هذا الباب ؛ لكثرة أبنية المذكّر فى الجمع .

ولو احتاج إليه شاعر لردّه إلى الأَصل فجمعه على فواعِل :

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٠٦ « واعلم أن تصغيرَ ما كان على أربعة أحرف إنما يجىء على حال مكسره للجميع فى التحرك والسكون ، ويكون ثالثه حرف لين ، كما أنك إذا كسرته لجمع كان ثالثه حرف لين إلا أن ثالث الجمع ألف ، وثالث التصغير ياء ، وأول التصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ، وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون فى مثل حاله لو كسرت لجمع . . »

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٠٦ – ٢٠٧ « وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر على فواعل وإن كان لمذكر أيضاً ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز فى الآدميين من الواو والنون فضارع المؤنث . . وقد اضطر فقال فى الرجال وهو الفرزدق : وإذاء الرجال رأوا يزيد . . » .

وانظر الكامل جـ ٤ ص ١٨٩ ، جـ ٨ ص ٩٨ .

ألا تراهم قالوا فى جمع فارس: فوارس، إذ كان / مثل هذا مطَّرحا من المؤنَّث . وكذلك هالك فى الهوالك لمَّا أردت الجنس كلَّه . قال الفرزدق حيث احتاج إليه :

١ / ١١٣

وإذا الرجالُ رأَوْا يزيدَ رأيتهمْ / خُضُعَ الرِّقابِ نَوَاكِسَ الأَبصارِ[1]

---

(١) خضع بضمتين : جمع خضوع مبالغة خاضع ، ويحتمل أن يكون خضع بضمه فسكون جمع أخضع ، وهو الذى فى عنقه تطامن من خفة ، وهذا أبلغ من الأول . ونواكس : جمع ناكس ، صفة العاقل . وهو المطأطىء رأسه .

والمبرد عرض لذلك فى الكامل أيضا جـ ٤ ص ١٨٩ قال : «فى هذا البيت شىء يستطرفه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتا على فواعل ، لئلا يلتبس بالمؤنث . لا يقولون ضارب وضوارب ، وقاتل وقواتل ، لأنهم يقولون فى جمع ضاربة : ضوارب ، وقاتلة قواتل، ولم يأت ذلك إلا فى حرفين : أحدهما فى جمع فارس فوارس ، لأن هذا مما لم يستعمل فى النساء فأمنوا الالتباس . ويقولون فى المثل : هو هالك فى الهوالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل ، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبدا إلا فى ضرورة» وانظر جـ ٨ ص ٩٨–٩٩ كما أعاد ذلك فى الجزء الثانى ص ٤٩٣ كما سيأتى . من هذا يتبين لنا أن ما قاله المبرد فى كتابيه موافق لكلام سيبويه . والرضى فى شرح الشافية جـ ٢ ص ١٥٣ يقول : «وذكر المبرد أن فواعل فى فاعل الغالب أصل وأنه فى الشعر سائغ حسن» .

والبغدادى فى شرح شواهد الشافية صـ ١٤٣ يعلق على كلام المبرد فى الكامل بقوله فتأمله مع ما نقلوه عنه .

وانظر الخزانة جـ ١ ص ٩٩ فقد أوصل الكلمات التى جمع فيها فاعل العاقل على فواعل إلى إحدى عشرة ، وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٢٥ ، وسيبويه جـ ٢ ص ٢٠٧ .

والبيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها آل المهلب وهى فى ديوانه ص ٣٧٤ – ٣٨٠ .

هذا باب

جمع ما كان على أربعة أحرف وثالثه واو، أو ياء، أو ألف

فما كان من ذلك أصلا ، أو ملحقا بالأصلىّ ، أو متحرّكا فى الواحد ،فإنّه يظهر فى الجمع[1] وذلك قولك – فيما كان أصلا وكان متحرّكا فى الواحد – :أساود إذا جمعت أَسْوَدَ ، وأصايد إذا جمعت أَصْيد ، وقد جعلت كلّ واحد منهما اسما[2] .

وأمّا ما كان متحرّكا فى الواحد وهو زائد فقولك فى جَدْوَل : جداول ، وفى قَسْوَر : قساور ، وفى عِثْيَر : عثاير .

وأمّا ما كان أصلا وهو ساكن فى الواحد فقولك فى مَقَال : مَقاوِل ؛ لأنّه من القول ، وفى مَباع : مبايِع ، لأنّه من البيع .

وإن جمعت (يَزِيد) اسم رجل قلت : يزايد . قال الفَرَزْدَقُ[3] :

وإنّى لَقوّامٌ مَقاوِمَ لم يكن ... جَرِيرٌ ولامَوْلَى جَرِيرٍ يُقُومُها

فإن /جمعت اسما على أربعة وثالثه حرف لين زائد ساكن ، فإنّك تهمز ذلك الحرف فى الجمع وذلك قولك فى رسالة : رسائل ، وفى عجوز : عجائز ، وفى صحيفة : صحائف[4] .

١/١١٤

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « واعلم أن كل شىء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بناء بنات الأربعة ، وألحق ببنائها فإنه يكسر على مثال مفاعل ، كما تكسر بنات الأربعة وذلك ، نحو جدول وجداول ، وعثير وعثاير ، وكوكب ، وكواكب ، وتولب وتوالب ، وسلم وسلالم » .

(٢) لأن النعت يجمع على فعل .

(٣) نسبه أبو على الفارسى وابن سيده فى المخصص ج ١٤ ص ٢١ إلى الفرزدق أيضاً وصحح الشنقيطى نسبته إلى الأخطل وهو فى ديوانه ص ٩ .

كما نسبه إلى الأخطل البحترى فى حماسته ص ٣٣٧ وذكره المازنى غير منسوب ج ١ ص ٣٠٦ . وانظر الأمالى ج ٣ ص ٧٧ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٦ – ١٩٧ « فاذا كسرته على فعائل قلت : جنائز ورسائل وكنائن وعمائم . والواحدة جنازة وكنانة وعمامة ورسالة .

وإنّما فعلت ذلك ؛ لأنّ هذه الأحرف لا أصل لها ، فلمّا وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحرّكة ، ولادخلتها الحركة فى موضع أبدلتْ لما قبلها . ثمّ تحرّكت كما تحرّك لالتقاء الساكنين ، فلزمتها الهمزة ، كما لزمت قضاءً ؛ لما سنبيّنه فى موضعه إن شاء الله .

فأمّا (معيشة) فلا يجوز همز يائها ؛ لأنّها فى الأصل متحرّكة ، فإنّما تردّ إلى ما كان لها ؛ كما ذكرت لك فى صدر الباب .

فأمّا قراءة من قرأ (معائِش) فهمز فإنّه غَلط ، وإنّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبى نُعَيْم ، ولم يكن له علم بالعربيّة ، وله فى القرآن حروف وقد وقف عليها[1] .

وكذلك قول من قال فى جمع مصيبة : مصائب إنّما هو غلط[2] ، وإنّما الجمع مصاوب، لأنّ مصيبة مُفْعِلة ، فعلى هذا يجرى وما أشبهه .

= وما كان على فعالة فهو بهذه المنزلة . . وذلك حامة وحائم ودجاجة ودجائج :

وما كان على فعالة فهو كذلك . . وكذلك فعولة لأنها بمنزلة فعيلة فى الزنة والعدة وحرف المد وذلك قولهم : حمولة وحمائل وحلوبة وحلائب وركوبة وركائب » .

(١) المبرد فى تلحينه هذه القراءة إنما هو مردد لما قاله المازنى فى تصريفه .

قال المازنى جـ ١ ص ٣٠٧ « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش (بالهمز فهى خطأ فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع ابن أبى نعيم ولم يكن يدرى ما العربية . وله أحرف يقرأها لحنا نحوا من هذا وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو غلط » .

وهذه القراءة من الشواذ ، وليست من المتواتر (شواذ ابن خالويه ص ٤٢) .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٧ « فأما قولهم : مصائب فإنه غلط منهم وذلك أنهم توهموا فى مصيبة فعيلة وإنما هى مفعلة ... وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف » .

ومراد سيبويه بالغلط التوهم وقد تكرر منه مثل ذلك فى كتابه .

هـذا بـاب

ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين

١/١١٥

وذلك نحو : سيِّد ، وميِّت ، وهيِّن ، وليِّن ؛ لأنَّ هذا البناء إنَّما هو (فَيْعِل) من ياء أو واو .

فأمَّا ذوات الواو منه فهيِّن[1]، وميِّت ، وسيِّد ، لأنَّه من ساد يسود ، ومات يموت . وأمَّا ليِّن فمن الياء .

والحكم فيهما واحد فى بنائهما على باب (فَيْعِل)؛ لأنَّهما مشتركان فى العلَّة ، فخرجا إلى باب واحد خلافاً على الصحيح[2] وذاك أنَّه لا يكون فى الصحيح (فَيْعِل) ، إنَّما نظير هذا البناء من الصحيح (فَيْعَل) نحو رجل جَيْدَرٍ[3] وزينب ، وخيفق[4] .

فهذا البناءُ من المعتلّ نظيره ماذكرت لك من الصحيح .

وقد يكون للمعتلِّ البناءُ الذى له نظير من الصحيح على غير لفظه . ويكون له البناء لا يقابله فيه الصحيحُ .

فممَّا كان من المعتلّ على خلاف لفظه فى الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم فى فاعِلٍ من الصحيح : فَعَلَة ؛ نحو : كاتب وكَتَبَة ، وحافظ وحَفَظَة ، وعالم وعلَمَة .

---

(١) هين من الهوان عينه واو وأما هين بمعنى لين فعينه ياء ومنه المثل إذا عز أخوك فهن . لأن العرب لا تؤمر بالهوان (اللسان ومعجم الأدباء جـ ١ ص ١٤٢) .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧١ — ٣٧٢ « وكان الخليل يقول : سيد فيعل ولم يكن فيعل فى غير المعتل ، لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل . ألا تراهم قالوا : كينونة والقيدودة . . فأصلها فيعلولة وليس فى غير المعتل فيعلول مصدرا وقالوا : قضاه فجاءوا به على فعلة فى الجمع ولا يكون فى غير المعتل للجمع .. وقال غيره هو فيعل ، لأنه ليس فى غير المعتل فيعل وقالوا غيرت الحركة .. وقول الخليل أعجب إلى . . » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ٩ — ١٠ .

(٣) القصير .

(٤) الخيفق : الفلاة الواسعة ، ومن الخيل والنوق السريعة .

ونظير هذا من المعتلّ (فُعَلَة) مضموم الأوّل ، وذلك قولك فى قاضٍ : قُضاة ، ورامٍ ورُماة / [١/١١٦] وغازٍ وغُزاة ، وشارٍ وشُراة .

وما كان للمعتلّ خاصّةً دون الصحيح قولهم : كان كَيْنُونة ، وصار صَيْرورة . فأصل هذا إنّما هو(فَيْعَلولة)، ولا يكون(فَيْعَلُول) إلّا فى ذوات الواو والياء .فإن قال قائل : إنّما وزنه (فَعْلُول) ؛ لأنَّ اللفظ على ذلك ، قيل له : الدليل على أنّه ليس بفَعْلُول[1] وأنّه على على ما ذكرنا أنّه ليس فى الكلام فَعْلُولٌ بفتح الفاء ، وأنّه او كان على ماوصفتم لكان اللفظ كَوْنُونَة ؛ لأنّه من الواو ، ولكنت تقول فى قيدود : قَوْدُود بالواو ؛ لأنّه من القَوْد ولكنه لمّا كان يجوز لك أن تقول فى ميّت : مَيْت ، وفى هيِّن : هَيْن ، وكذلك جميع بابه ، استثقالا للتضعيف فى حروف العلّة ، جعلت الحذف فيما كثر عدده غالباً ، فقلت : قيدود ، وكينونة ، فحذفته ، من قيّدود ، وكيّنونة[2]/ وكان الأصل كَيْونُونة ؛ كما أنّ أصل سيِّد [١/١١٧] سَيْوِد ؛ لأنّه (فيعِل) من ساد يسود ، فلزم فيه من الإدغام والقلب ما لزم فى سيّد ؛ لأنّ صدور هذه الأسماء كسيِّد ، وإن كانت مفتوحة .

فإذا جمعت سيِّدا ، أو ميّتا ، أو ما كان مثلهما ، فإنّ النحويّين يرون همز المعتلّ الذى يقع بعد الألف[3] وذلك قولك: سيائد ، وميائت . فإن قال قائل : ما بالهم همزوا ، وإنّما هى عين ، وقد تقدّم شرطهم فى باب معيشة أنّه لا يُهمز موضعُ العين ، وإنّما يهمز ما كان من هذا زائدا ؟

فإنّ قولهم فى هذا إنّما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلّة ، وقُرْب آخرها من الطرف ، ولأنّهم جعلوا هذه الألف بين واوين ، أو ياءين ، أو ياء وواو ، فالتقت ثلاثة أحرف كلّها ليّنة ، فكأنّها على لفظة واحدة ، وقربت من الطرف ، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء

---

(١) سيأتى حديثه فى ص ١٥١ ومكررا فى مواضع كثيرة .

(٢) جاء هذا الأصل فى قول الراجز :

يا ليت أنا ضمنا سفينة … حتى يعود الوصل كينونة

أنظر شواهد الشافية ص ٣٩٢ والمنصف جـ ٢ ص ١٥ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٣ – ٣٧٤ « فاذا جمعت سيداً وهو فيعل . . نحو عين همزت وذلك عيل وعيائل ، وخير وخيائر لما اعتلت ههنا فقلبت بعد حرف مزيد فى موضع ألف فاعل همزت حيث وقعت بعد ألف . . »

١ / ١١٨

بعد ألف ، وإنّما تُقلب كلٌّ واحدة منهما همزة ، ففعلوا هذا لما قبلها ، ولقربها من الطرف/ ، ألا ترى أنَّ الواحدة منهما إذا كانت طرفا أُبدلت وذلك : قولك غزّاءٌ ، وسقّاءٌ ، وإنّما هما من غزوت ، وسقيت ، فكانتا ياءً ، أو واوا .

وكذلك جميع هذا الباب .

وقالوا : إن وقع بينها وبين الطرف حرف صحيح لم تُهمز[1] وذلك قولهم فى طاووس : طواويس ، وفى بيّاع : بيابيع . ولا تكون إلاّ ذلك ؛ لبعدهما من الطرف ، كما لا يكون فى باب قَضاء وسقّاء إلّا الهمز .

فهذا قول جميع النحويّين فيما تباعد من الطرف .

وأمّا ما ذكرنا من باب جمع سيّد ، وميّت فإن أبا الحسن الأخفش كان لا يهمز من هذا الباب إلاّ ما كانت الألف فيه بين واوين . نحو قولك فى أوّل – وزنه أفعل ففاؤه من لفظ عينه – : أوائل .

وكذلك يقول فى فَوْعَل من قلت ، وجلت : قَوائل ، وجوَائِل . فيجعل علّته فى همز الواو ،

١ / ١١٩

لقربها من الطرف نظيرا لما / ذكرناه أنّه إذا التقت الواوان أوّلا همزت الأُولى منهما . فكان يجعل هَمْزَ الأُخرى من هذا الباب واجباً . وإن كانت الألف قد حالت لاجتماع الواوين والقرب من الطرف .ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت ياءان . أو ياءٌ ، وواو ، ويقول : لأنّه لو التقت الياءان ، أو الياءُ والواو لم يلزمنى همز .

والنحويّون أجمعون غيره لا يختلفون فى إجراء الياء ، والواو ، والياءين مُجْرى الواوين فى هذا الباب ، كما صدّرنا به فى أوّل الباب .

وعلّتهم فى ذلك ما وصفنا من التقاء المتشابهة وذلك .لأنّهم يُنجيزون فى النسب إلى راية ،

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٥ « باب ما يجرى فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر على الأصل فمن ذلك فيعال نحو ديار وقيام وديور وقيوم تقول دياوير وقياويم ، ومثل ذلك عوار تقول : عواوير.ولا تهمز هذا كما تهمز فعاعل من قلت وخالفت فعال فعلا كما يخالف فاعول نحو طاووس وناووس علورا إذا جمعت فقلت : طواويس ونواويس . . . » .

وغاية : رائىٌّ ، وغائىٌّ ، فيهمزون لاجتماع الياءات إن شاءوا . ولهذا باب نذكره فيه فلذلك ذكرنا أحد وجوهه ليُستقصى فى موضعه[1] إن شاء الله .

وإنَّما أخّرنا تفسير هذا ، ليقع بابا على حِياله مُستقصى . والقول البيِّن الواضح قول النحويِّين[2] لاقول أبي الحسن الأخفش ؛ ألا ترى أنّه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفا ما يلزمك من همز الواو / إذا وقعت طرفاً بعد الألف ، وأنّ الياء والواو تظهران إذا وقع الإعراب على غيرهما ؛ نحو سِقاية ، وشَقاوة . (1/120)

وليس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا لقيها واو أوّلَ الكلمة ولا ممّا يناسبه .

والدليل على ذلك أنّهما جميعا إذا تباعدتا من الطرَف لم يكن همز . وهذا يدلُّ [على] أنّه من أجل الأواخر ، لا من أجل الأوائل .

ولو بنيت مثل (فَيْعال) من كلت فقلت : كَيَّال لقلت فى الجمع : كيابيل ، فلم تهمز ؛ كما تقول : طواويس .

---

(1) سيأتى فى ص ١٤١ من الأصل .

(2) فى المنصف جـ ٢ ص ٤٥ « ويدل على صحة مذهب الخليل وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثمان فى هذا الفصل عن الأصمعى من أنهم يقولون فى جمع عيل عيائل بالهمز ، ولم يجتمع فيه واوان .

فإن قال قائل منتصراً لأبى الحسن : أن همزهم عيائل من الشاذ فلا ينبغى أن يقاس عليه ، قيل : إنما كان يكون هذا شاذا لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره فى كثير من المواضع ثم رأيتهم قد همزوا عيائل . فبهذا كان يمكن أن يقال : أن همزه شاذ فأما ولم نرهم صححوا نظيره وفى الياء ما فى الواو من الاستثقال فى كثير من المواضع فليس لك أن تحكم بشذوذه بل إذا جاء السماع بشىء وعضده القياس فذلك ما لانهاية وراءه وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن فى رفع الفاعل وهذا ما لا يقول به أحد » .

هذا باب

ما كان من الجمع على وزن فعل وفعال مما اعتلت عينه

اعلم أنَّ ما كان من هذا من ذوات الواو فإنَّ الأجود فيه أن تصحَّ الواو وتظهر ، وذلك قولك على قَوْل من قال فى جمع شاهد : شُهَّد فى صائم : صُوَّم ، وقائل قُوَّل . وكذلك جميع هذا الباب.

وقد يجوز أن تقلب الواو ياءً وليس بالوجه ، ولكنْ تشبيها بما اعتلَّت لامه . وذلك أنَّك تقول فى جمع عاتٍ : / عُتِيٌّ لا يصلح غيرُه إذا كان جمعا . ١/١٢١

فلمّا كان هذا الباب يقرُب من الطرَف جاز تشبيهه بهذا الذى هو طرَف فتقول فى صائم : صُيَّم[1] ، وقائل : قُيَّل . والوجه ما ذكرت لك أوّلا ، وإنَّ هذا تشبيه ومجاز .

فإن بنيته على (فُعّال) ظهرت الواو[2] ، ولم يجز إلّا ذلك ، لتباعدها من الطرف. وذلك قولك : صائم وصُوّام ، وقائل وقُوّال .

وهذا كنحو ما ذكرت لك فى الجمع الذى قبله فى صحّته إذا تباعدَ من الطرف .

فأمّا ما كان من الياء فجارٍ فى البابين جميعا — فُعَّل — وفُعّال — على الأصل .

تقول : قوم بُيَّعٌ ، وبُيّاعٌ ، لا يكون إلّا ذلك .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٠ « ولكنها تقلب ياء فى فعل وذلك قولهم فى صوم ، وقيم فى قوم ، وقيل فى قول ، ونيم فى نوم لما كانت الياء أخف عليهم ، وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم : عتى فى عتو ، وجثى فى جثو ، وعصى فى عصو ، وقد قالوا أيضاً : صيم ونيم كما قالوا عتى وعصى » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٠ « ولم يقبلوا فى زوار ، وصوام ، لأنهم شبهوا الواو فى صيم بها فى عتو إذا كانت لاما وقبل اللام واو زائدة وكلما تباعدت من آخر الحرف بعد شبهها وقويت وترك فيها إذا لم يكن القلب الوجه فى فعل ولغة القلب مطردة فى فعل » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ٤ .

وكذلك إن بنيت واحدا من الواو على (فُعَّل) لم يجز القلب ؛ لأنَّ الوجه فيما اعتلت لامه فكانت واوا الثبات فى الواحد ؛ نحو قولك : عتا يعتو عُتُوًّا . قال الله عزَّ وجلَّ (وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا)[1] .

فالواحد إذا كان [الواو فيه عينا][2] لازم لموضعه . وذلك قولك: رجل قُوَّل ؛ كما تقول : رجل حُوَّل قُلَّب ، لا يكون إلَّا ذلك[3] .

---

(١) الفرقان : ٢١

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٦ « باب ما أتم فيه الاسم . . وذلك فعل ، وفعال ، نحو حول . وعوار » .

هذا باب

ما كان من الجمع على فِعَلة

[١/١٢٢] / اعلم أنّ كلّ ما كان من هذا الجمع من بنات الياء ، والواو اللتين هما عينان فإنّ الياء منه تجرى على أصلها . والواو إن ظهرت فى واحدة ظهرت فى الجمع .

فأمّا ما ظهرت فيه فقولك : عَوْد وعِوَدة ، وثَوْر وثِوَرَة .

وأمّا ما قلبت فيه فى الواحد فقولك : دِيمه ودِيَم ، وقامة وقِيَم[1]

فأمّا قولهم : ثِيَرَة فله علّة أخّرناها ؛ لنذكرها فى موضعها إن شاء الله[2] .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « وقد كسروا الفعل فى هذا الباب على فعله . . وذلك قولهم : عوذ وعودة . . وقالوا : زوج وأزواج ، وزوجة ، وثور وأثور وثورة وبعضهم يقول ثيرة » . وانظر تصريف المازنى ج ١ ص ٣٤٤ وقال سيبويه فى ج ٢ ص ٣٦٩ « وإذا قلت فعلة فجمعت ماق واحدة الواو أثبت الواو . . وكذلك قولك كوز وكوزة وعود وعودة وزوج وزوجة . . وقد قالوا ثورة وثيرة قلبوها حيث كانت بعد الكسرة واستثقلوا ذلك . . وهذا ليس بمطرد يعنى ثيرة » فى الخصائص ج ١ ص ١١٢ « وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور وهو القطعة من الأقط » .

(٢) قال فى ص ٢٠٠ : « كما كنت تقول فى الثاء والواو ثورة » . . ولم يذكر غير ذلك .

هذا باب

جمع ما كان على فَعْل من ذوات الياء والواو اللتين هما عينات

فأدنى العدد فيه (أفْعال) إذ كان يكون ذلك فى غير المعتلّ ؛ نحو : فرخ وأفراخ ، وزَنْد وأزْناد .

فأمّا ما كان من الواو فنحو قولك : صَوت وأصوات ، وحَوض وأحواض ، وثوب وأثواب[1]

وما كان من الياء فشَيْخ وأشياخ ، وبيت وأبيات ، وقَيْد وأقياد[2] .

فإذا جاوزت الثلاثة إلى العشرة فقد خرجت من أدنى العدد .

فما كان من الواو فبابه فِعال[3]. وذلك قولك :ثوب وثياب ، وحوض وحياض ، وسوط / وسياط . تنقلب الواو فيه ياءً لكسرة ما قبلها ، ولأنّها كانت فى الواحد ساكنة .

1/123

فإن كانت فى الواحد متحرّكة ظهرت فى الجمع ، نحو قولك: طويل وطِوال ، وما كان مثله .

أمّا ما كان من الياء فإنّك تقول فيه إذا جاوزت أدنى العدد فُعُول[4]؛ لأنّ فُعول ، وفِعال يعتوران (فَعْل) من الصحيح . وذلك قولك : كَعْب وكُعوب ، وفَلس وفلوس . ويكونان معا فى الشىء الواحد ؛ نحو كِعاب وكعوب ، وفِراخ وفُروخ .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٤ — ١٨٥ « وإنما منعهم أن يبنوه على أفعل كراهية الضمة فى الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال وله أيضاً فى ذلك نظائر من غير المعتل ، نحو أفراخ وأفراد » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٥ : « وذلك قولك بيت وأبيات ، وقيد وأقياد ، وخيط وأخياط ، وشيخ وأشياخ ، وذلك أنهم كرهو الضمة فى الياء كما يكرهون الواو بعد الياء » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٨٥ « وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على فعال وذلك قولك : سياط ، وثياب ، وقياس . تركوا فعولا كراهية الضمة فى الواو والضمة التى قبل الواو فحملوها على فعال » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص١٨٦ « وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على فعول وذلك قولك : بيوت ، وخيوط ، وشيوخ ، وعيون ، وقيود . وذلك لأن فعولا وفعالا كانا شريكين فى فعل الذى هو غير معتل فلما ابتز فعال بفعل من الواو دون فعول لما ذكرنا من العلة ابتزت الفعول بفعل من بنات الياء حيث صارت أخف من فعول من بنات الواو فكأنهم عوضوا هذا من إخراجهم إياها من بنات الواو » .

وكلام المبرد : لأن فعول وفعال . . وفعل حكى هذه الأوزان فى حالة الرفع ومثل هذه الحكاية يقع كثيراً فى كتاب سيبويه ، والمقتضب .

فلمّا استبدّت الواو بِفِعال كراهيةَ الضمّتين مع الواو خُصَّت الياءُ بفُعول لئلاّ يلتبسا.وذلك قولك : شيخ وشُيوخ ، وبيت وبُيوت ، وقَيْد وقُيود .

فإن قال قائل : فلِمَ لمْ يُفصل بينهما فى العدد الأقلّ ؟

فإنّ الجواب فى ذلك أنّهما تظهران فى(أفْعَال) ؛فتعلم الواو من الياء .وذلك قولك : أبيات، وأحواض . فكلٌّ واحد منهما يبيّنٌ من صاحبه ؛ كما / كان فى بيت ،وحوض .

١
١٢٤

وإن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب (فَعْل) ؛ونحوه على (أَفْعُل) جاز ذلك ؛لأنَّ باب (فَعْل) كان فى الصحّة لأَفْعُل ؛ نحو : كَلْب وأَكْلُب ، وكَعْب وأَكْعُب . وكذلك ما كان نظيرا لهذا إذا اضطرّ ؛ كما قال :

لكلِّ عيْشٍ قد لبِستُ أثْوُبا[1]

ومثل ذلك عَيْن وأَعْيُن ، وأعْيان جيّد على ما وصفت لك ؛ قال :

ولكنَّنى أَغْـــدو علىّ مُفاضَةٌ   دِلاصٌ كأَعْيان الجَرادِ المنظَّمِ[2]

ومثل أعْيُن ، وأثوب قوله :

أنعَتُ أعْيَارًا رَعَيْن الخَنْزَرا   أنْعَتُهنّ آيُـــرًا وكَمَرَا[3]

ومثل أعْيان قوله :

يا أَضْبُعًا أكلْت آيارَ أَحْمِرةٍ   فَفِى البطونِ وقدْ راحتْ قراقِيرُ[4]

---

(١) سبق فى ص ٢٩ من المطبوع .

(٢) استشهد به سيبويه فى جـ ٢ ص ١٨٦ على جمع عين على أعيان .

المفاضة : الدرع السابغة كأنها أفيضت على لابسها . الدلاص : الدرع الصقيلة البراقة . شبهحلقها فى الدقة ، والزرقة ، وتقارب السرد بعيون جراد نظم بعضه إلى بعض .

والبيت غير منسوب فى سيبويه وفى المنصف ونسب اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المدان وسيعيده فى الجزء الثانى من المقتضب .

(٣) استشهد به سيبويه فى جـ ص ١٨٥ على جمع إير على فعل ، كما قالوا : أثوب والقياس أن يكسر على أفعال.

الخنزر : هضبة فى ديار بنى كلاب ذكرها ياقوت . الكمرة : رأس الذكر والجمع كمر ولم ينسب البيت فى سيبويه ولا فى اللسان لقائل معين .

(٤) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٨٦ على جمع أير على آيار وهو الموافق للقياس. الأضبع جمع ضبع وهى مؤنثة فجمعها على أفعل لذلك .

هجا قوماً فجعلهم فى عظم البطون وأكل خبيث الطعام كضباع أكلت ما ذكر فراحت بطونها تصوت . نسبه اللسان (أير) إلى جرير الضبى .

القرقرة : صوت البعير والاسم القرقار . فى نوادر أبى زيد ص ٧٦ « قال أبو الحسن : الذى حفظناه عن أبى العباس المبرد وغيره : ياضبعا وبعضهم يرويه : يا أضبعا » .

هذا باب

ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده

/ وذلك نحو : وَقال ، وبايَع[1] ، لأنَّ قبل الياء والواو ألفا ، فلو قلبتها لصرت إلى علَّة بعد علَّة . فلا يجوز أن تغيِّر حرف اللين بطرْح حركته على ما قبله ، إذا كان الذى قبله من حروف اللين . (1/125)

ومن ذلك ما كان على فُعَّل ، وفُعَّال ، وفَعَّال ، وأَفْعَال[2]. وذلك قولك : رجل قُوَّل ، وقوم قُوَّال ، ورجل قَوَّال ، وبَيَّاع . وكذلك أَقْيَاد . وأَحْوَال . وكلٌّ ما سكن ما قبله من هذا المنهاج ولم نذكره فهذا قياسه .

وأمّا قولهم : أَهْوِناءُ ، وأَبْيِناءُ ، وأَخْوِنة[3] ، وأَعْيِنة جمع عِيان: وهى حديدة تكون فى الفَدَّان[4] فإنما صُحِّحن لأنَّ أَوّلهنّ زيادة الفعْل ، فصُحِّحن ، ليفصلَ بين الإسم والفعل. وقد مضى تفسير هذا[5] .

ومن هذا الباب ساير ، وتساير القوم ، وتقاولوا ، وتبايعوا[6] .

كلٌّ يجرى مَجْرًى واحدا ، وكلٌّ ما لم نذكره فهذا مجراه إذا كان على هذا .

---

(1) فى سيبويه جـ ص ٣٦٢ « ولا يعتل فاعلت ، لأنهم لو أسكنوا حذفوا الألف والياء والواو فى فاعلت وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه من باب قلت وبعت ، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف ، والالتباس » .

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٦ « باب ما أتم فيه الاسم . . وذلك فعل وفعال ، نحو سول ، وعوار ، وكذلك فعال ، نحو قوال ومفعال ، نحو مشوار ، ومقوال ، وكذلك التفعال . . . »

(3) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٦ « وكذلك أهوناء ، وأبيناء ، وأعيياء وقد قالوا: أعياء وقد قال بعض العرب : أبيناء فأسكن الياء وحرك الباء كره الكسرة فى الياء كما كرهوا الضمة فى الواو » .

(4) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٩٢ « العيان : حديدة تكون فى متاع الفدان » . والفدان : كسحاب هو المحراث وانظر اللسان .

(5) تقدم فى ص ١١٠ من المطبوع .

(6) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٢ « وكذلك تفاعلت ، لأنك لو أسكنت الواو ، والياء حذفت الحرفين وكذلك فعلت ، وتفعلت . . .

هذا باب

ما اعتل منه موضع اللام

١/١٢٦ / اعلم أنَّ كلَّ ما كان من هذا على (فَعَلَ) فكان من الواو فإن مجرى بابه (يَفْعُل)[1] ، لا يجوز إلَّا ذلك ، لتسلم الواو ؛ كما ذكرت لك فى باب ما اعتلَّت عينه . وذلك قولك : غزا يَغْزُو ، وعدا يَعْدُو ، ولها يلهو .

فإن كان من الياء كان على «يَفْعِل» ؛ لأَنْ تَسْلَم الياءُ ؛ كما ذكرت لك فى باب العين. وذلك نحو: رمى يرمى ، وقضى يقضى ، ومشى يمشى[2] وتعتلّ اللام فتسكن فى موضع الرفع منهما ؛ كما تقول : هذا قاضٍ فاعلم ؛ لأَنَّ الضمّة والكسرة مستثقلتان فى الحروف المعتلَّة .

فأمَّا فى النصب فتحرّك الياءُ ، لما قد تقدّمنا بذكره فى الفتحة . وذلك كقولك : أُريد أَنْ ترْمِىَ يا فتى ، وأَنْ تغزوَ فاعلم كما تقول : رأيت قاضياً ، وغازيا .

فإن لحق شيئا من هذه الأَفعال الجزمُ فآيةُ جزمها حذفُ الحرف الساكن ؛ لأَنَّ الجزم حذف فإذا كان آخر الفعل متحرّكا حذفت الحركة ، وإذا كان ساكنا حذف الحرف الساكن . تقول : لم يغزُ ، ولم يرْمِ ؛ كما تفعل بالأَلف إذا قلت : لم يخشَ .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٠ «فيكون فى غزوت أبدا يفعل ، وفى رميت يفعل أبدا» وانظر ص ٢٥٤ من سيبويه أيضاً .

(٢) الناقص الحلق العين الواوى اللام من فعل يجوز أن يأتى مضارعه من باب فتح وقد جاءت منه أفعال بالوجهين من باب نصر ومن باب فتح .

فى المخصص جـ ١٤ ص ٢١٢ «وقالوا فى الانفراد : زهاهم السراب يزهاهم لم يذكر أهل اللغة إلا هذا وذكر سيبويه يزهوهم.

وقالوا فى الاشتراك والمجىء على الأصل مرة وعلى ما يوجبه حرف الحلق أخرى : نحوت ظهرى إليه انحاه وأنحوه أى صرفته ، وشحوت فى أشحاه ، وأشحوه أى فتحته ، وبعوت أبعو وأبعى بعوا أى أجرمت وجنيت ، وسحوت الطين عن الأرض أسحاه وأسحوه أى قشرته ، ومحوت اللوح أمحاه وأمحوه . ولعله قد جاء غير هذا وإنما أورد ما يحيط به علمى» .

وإن كانت عين الناقص اليائى اللام حلقية جاز أن يأتى من باب فتح ، نحو : سعى يسعى ، ونهى ينهى ، ورعى يرعى ، ونأى ينأى .

وانظر شرح الرضى للشافية جـ ١ ص ١٢٦ .

واعلم أنّ (فَعِلَ)[1] يدخل عليهما وهما لامان ؛ كما دخل عليهما وهما عينان وذلك قولك : شقِيَ الرجل، وغَبِيَ من الشقوة ، والغباوة ، وخشِيَ يا فتى من الخشية .

فإذا قلت : (يَفْعل) لزمه يَخْشَى ، ويَرْضَى . فإن أردت نصبه تركته مسكّنا ؛ لامتناع الألف من الحركة ؛ كما تقول : رأيت المثنىّ فلا يحرّك .

وإن أردت الجزم حذفتها ؛ كما وصفت لك من حكم هذا الفعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٠ « واعلم أن فعلت قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عينات وذلك شقيت ، وغبيت » .

هذا باب
ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال

اعلم أنّ الزوائد تلحقها كما تلحق الصحيح فتقول : أعطى الرجل ومعناه : ناول ،والأصل عطا يعطو ، إذا تناول ؛ كما تقول : غزا الرجل ، وأغزيته ، وجرى الفرس ، وأجريته .

ويكون على (اسْتَفْعَلَ) ، و(فاعَلَ) ، و(افْعَوْعَلَ) ، وجميع أبنية الفِعْل ،إلّا أنّك إذا زدت فى الفعل فصارت ألفه رابعة استوى البابان : لخروج بنات الواو إلى الياء ؛ لأنّك إذا قلت : (يَفْعل) فيما فيه / الزيادة من هذا الباب انكسر ما قبل الواو ، فانقلبت ياءً ؛ كما تنقلب واو ميزان ؛ لسكونها ، وكسرة ما قبلها ، وذلك قولك : يُغْزِى ، ويُعْدِى ، ويَسْتَغْزِى ونحو ذلك .

١/١٢٨

فعلى هذا يجرى أغزيت ، واستغزيت ؛ كما أنّك تقول : دُعِىَ ، وغُزِى فتقلب الواو ياءً .

وتقول فى المضارع : هما يُدْعَيان ، ويُغْزَيان ؛ لأنّ الفعل إذا لزم فى أحد وجهيه شىءٌ اتّبعه الآخر لئلاّ يختلفَ ، إذ كان كلٌّ واحد منهما يُبْنَى على صاحبه .

فإن قال قائل : ما بال تَرَجّى ، وتَغَازَى يرجعان إلى الياء وليس واحد منهما يلحقه فى المضارع كسرة . لأنّك تقول: ترجّى يَتَرَجّى ، وتَغَازَى يَتَغَازَى، فلم قلت: تَغَازينا ، وترجّينا ؟ .

قيل : لأنّ التاء إنّما زادت بعد أن انقلبت الواو ياء[1] .

ألا ترى أنّك تقول : رَجّى يُتَرَجّى ، وغَازَى يُغَازِى ، ثمّ لحقت التاء .

والدليل على ذلك أنّ غازى لا يكون من واحد ، ويتغازى على ذلك لا يجوز / أن تقول : تغازى زيد حتّى تقول : وعمرو ، وما أشبهه .

١/١٢٩

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٦ « باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء » وذلك إذا كان فعلت فيه على خمسة أحرف فصاعدا وذلك قولك : أغزيت وغازيت واسترشيت وسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء ، لأنك إذا قلت : يفعل لم تثبت الواو للكسرة فلم يكن ليكون فعلت على الأصل وقد أخرجت يفعل إلى الياء وأفعل وتفعل ونفعل .

قلت فما بال تغازينا ، وترجينا وأنت إذا قلت يفعل منهما كان بمنزلة يفعل من غزوت . قال : الألف بدل الياء ها هنا التى أبدلت مكان الواو وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجيت . . . » .

وانظر الكامل جـ ٢ ص ٤٤ .

هذا باب
بناء الأسماء على هذه الأفعال

المزيد فيها وغير المزيد فيها ، وذكر مصادرها ، وأزمنتها ، ومواضعها[1]

اعلم أنّ كلّ اسم بنيته من فِعْل من هذه الأفعال التي هي (فَعَل) فبناءُ الاسم فاعِل ، كما يجرى فى غيرها . فتقول من غزوت : هذا غازٍ[2] فاعلم ، ومن رمَيت : هذا رامٍ يا فتى ومن خشِيت : هذا خاشٍ فاعلم .

واعتلاله كاعتلال فِعْله إذا قلت : هو يغزو ، ويرمى فأسكنتهما فى موضع الرفع ، وقلت : لم يغز ، ولم يرمِ فحذفتهما فى موضع الجزم . والعلّة فى فَاعِل أنّك تسكّن الياء فى موضع الرفع والخفض ، فتقول : هذا غازٍ ، ومررت بغازٍ ، وكذلك حكم كلّ ياء انكسر ما قبلها وهى مخفّفة .

فأمّا فى موضع النصب فتقول : رأيت قاضيا ، وغازيا ، لخفّة الفتحة ؛ كما كانت تقول فى الفعل : لن يغزوَ ، وان يرمىَ يا فتى ، فتحرّك أواخر الأفعال بالفتح ، لما قد تقدّم تفسيره .

/ وكلّما[3] زاد من هذه الأفعال شىء فقياسه قياس غيره من الفعل الصحيح ، إلّا أنّك تسكّن آخره فى الرفع والخفض ، كما كان اعتلال فِعْله ، وتفتحه فى النصب على ما وصفت لك . وذلك قولك — إذا بنيت من هذا الفعل شيئا على (أَفْعَل) — : أعطى وأغزى ، وهو يُعْطِى ويُغْزِى ، وان يُعْطِىَ ، ولن يُغْزِىَ .

1/130

وكذلك استعطى ، وهو يَسْتَعْطِى ، وان يَسْتَعْطِىَ ، ورأيت مستعطيا . فعلى هذا مجرى جميع هذه الأفعال .

---

(١) العنوان كما ترى لاسم الفاعل ، والمصدر ، واسمى الزمان والمكان . ولكنه لم يتكلم إلا على اسم الفاعل ، وحديثه عن أوزان المصادر الثلاثية ، والزائدة عن الثلاثة سيأتى فى الجزء الثانى وقد مضى حديثه عن صياغة المصدر الميمى ، واسمى الزمان والمكان فى ص ٧٤ ، ١٠٨ وسيأتى أيضاً فى الجزء الثانى ص ٤٠٣ — ٤٠٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ : « واعلم أن هذه الواو لا تقع قبلها أبدا كسرة إلا قلبت ياء وذلك نحو : غاز وغزى ونحوهما » .

(٣) فى الأصل (وكل ما) .

هـذا بـاب
مـا بنى مـن هـذه الأفعـال اسـمًا

على فَعِيل ، أو فَعُول ، أو فِعال ، أو فَعْلَل ، وما أشبه ذلك

اعلم أنَّك إذا قلت من رميت : رَمْيًا فاعلم على مثال جعفر[1] فأردت جمعه فإنَّك تقول : رَمَايٍ فاعلم . تلتقى فى آخره ياءان يُذهب إحداهما التنوينُ ؛ لالتقاء الساكنين ؛ كما أنَّك إذا قلت : قاضٍ فاعلم حذفت الياء لالتقاء / الساكنين ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، ويلحقها التنوين وهو ساكن ؛ فتذهب لالتقاء الساكنين .

١/١٣١

وتقول : بعيرٌ مُعْيٍ وإبل مَعايٍ[2] ؛ لأنَّك إنَّما جئت بعد الألف بحرف أصلىّ . فإذا قلت من هذا شيئاً أصله الحركة لم يلزمك فى الجمع همزه .

وقد مضى تفسير هذا فى باب الياء والواو اللتين هما عينان[3] .

وأمّا قولهم : إبل مَعَايَا فليس هذا لازما ، ولكنَّه يجوز ذلك . كلّ ما كان آخره ياءً قبلها كسرةٌ: أن تبدلها ألفا بأن تفتح ما قبلها ، وذلك قولهم : مِدْرَى ومَدارَى ، وعذراءُ وعَذَارَى .

وكذلك كلّ ما كان مثله . والأصل مدارٍ وعذارٍ ، ولكنَّه جاز ذلك[على] ما وصفنا، لأنَّ الفتحة والألف ، أخفُّ من الكسرة والياء ، ولم تَخف التباسا ، لأنَّه لا يكون شىءٌ من الجمع أصل بنائه فتح ما قبل آخره ، ولذلك لم يجز فى مثل « رامٍ » فاعلم أنْ تحمله على الفتح وتُثبت مكانَ يائه ألفا ؛ لأنَّه كان يلتبس براميَ ، وغازَى ، فهذا جائز هناك ، ممتنعٌ فى كلِّ موضع دخله التباس .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٧ : « وأما فعلل من رميت فرميا ، ومن غزوت غزوى ، والجمع غزاو ، ورماى . لا يهمز لأن الذى يلى الألف ليس بحرف الإعراب ، واعتلت الآخرة ، لأن ما قبلها مكسور » .

(٢) فى اللسان : « أعيا السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وأبل معايا : معيية . قال سيبويه : سألت الخليل عن معايا . فقال الوجه معاى ، وهو المطرد ، وكذلك قال يونس » .

(٣) انظر ص ٩٦ .

فإن بنيتهْ بناء (فَعِيلة) ، أو (فَعِيل) الذى يكون مؤنَّثا ، أو ما كان جمعه كجمعها لزمك الهمز ، والتغيير ، من أجْل الزيادة : كما ذكرت لك فى باب صحائف ، وسفائن .

وكذلك فِعالة / ، وفُعالة ، وفَعُول ، وكُلُّ مؤنَّث على أربعة أحرف ثالث حروفه حرف لين وما جمعته على جمعه . ([1]/[132])

وذلك قولك إذا جمعت مثل رَمِيّة أو رماية : رَمَايا ، وقضيّة قضايا[1] وكان الأصل : هذا قضائى فاعلم ، ورمائى فاعلم ؛ كقولك : صحائف ، فكرهوا الهمزة ، والياء ، والكسرة ، فألزموه بَدَل الألف ، ولم يجز إلّا ذلك ؛ لأنّه قد كان يجوز فيما ليست فيه هذه العلّة ، فلمّا لزمت العلّة كان البدل لازما ، فلمّا أبدلت وقعت الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياء ، لأنّ مَخْرَج الهمزة يقرب من مَخْرَج الألف ، فكان كالتقاء ثلاث ألفات ، فلذلك قالوا: مطايا ، وركايا .

ولو اضطرّ شاعر لردّه إلى أصله ؛ كردّ جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة[2] . وسنبيِّن ذلك بعد فراغنا من الباب إن شاء الله .

وتقول فى (فُعْلُول) من رميت ، وغزوت : رُمْيِىّ ، وغُزْوِىّ ، وفى الجمع : رَمَايِىّ ، وغَزَاوِىّ . لا تهمز فى التباعد من الطرف خاصّة / فإن قلت فَعِيلة ممّا لامه مهموزة ، أو ما يلحقه فى الجمع ما يلحق فَعِيلة ؛ نحو : فُعالة ، وفِعالة وفَعُولة اعتلّ اعتلالَ ما وصفت لك . وذلك قولك : خطيئة ، فإن جمعتها قلت : خطايا[3] . ([1]/[133])

وكان أصلها أن تلتقى همزتان فتقول : خَطَائِئ فاعلم ، فأبملت إحدى الهمزتين ياءً ، لئلّا تلتقى همزتان . فلمّا اجتمعت همزة وياءٌ ، خرجت إلى باب مطيّة وما أشبهها .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٤ « وذلك قولك : مطية ومطايا ، وركية وركايا ، وهدية وهدايا فإنما هذه فعائل كصحيفة وصحائف وإنما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها فى مثل مفاعل فتبدل ألفا ، وذلك نحو مدارى ، وصحارى والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال فلما التى حرفان معتلان فى أثقل أبنية الأسماء ألزموا الياء بدل الألف إذا كانت تبدل ولا معتل قبلها » . الأصل قضائى قلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الياء ألفا فصار قضاءا ثم قلبت الهمزة ياء فصار قضايا .

(٢) جاء ذلك فى قول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب فى يوم بدر :

فــــا برَحت أقدامنــــا فى مكاننــــا ثلاثتنــــا حتّى أزيروا المنــــبائيا

والقصيدة فى سيرة ابن هشام : الروض الأنف جـ ٢ ص ١١٢ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول جيايا وسوايا » وانظر تصريف المــازنى جـ ٢ ص ٥٤ — ٥٥ . والإنصاف ص ٤٧٤ — ٤٧٩ .

واعلم أنّ كلَّ ما ظهرت الواو فى واحدة فإنّها تظهر فى جمعه .

ليس[1] إنَّ التى تظهر فى الجَمْع تلك الواوَ ، ولكنَّك تبدل من همزته واوا ؛ لتدل على ظهور الواو فى الواحد ، إذ كان قد يجوز أن تبدل الهمزة واوا فى البابِ الذى قبله ، وإن كان الاختيار الياء . وذلك فى قولك فى إداوة : أَدَاوَى ، وهِراوة : هَرَاوى[2] .

وقد قال قوم فى جمع شَهِيّة . شَهاوَى[3] . فهذا عندهم على قياس من قال فى مطيّة : مَطاوَى[4]. وليس القول عندى ما قالوا ، ولكنّه جمع شَهْوَى . وهو مذهب أكثر النحويّين.

1/134 وكان الخليل[5] يرى فى هذا الجمع الذى تلتقى فيه علّتان / من باب مطايا ، وأداوَى ،الذي تجتمع فيه همزة ، وحرف علّة القلب ؛ كما كان يرى فى باب جاءٍ ذلك لازما ، إذ كان يكون فى غيره اختيارا . وكذلك هذا البابُ ، إذ كنت تقول فى شوائع : شواعٍ على القلب أن يكون هذا لازما فيما اجتمعت فيه ياءٌ ، وهمزة .

قال الشاعر :

وكأنَّ أُولاها كِعابُ مُقامِرٍ ضُرِبتْ على شُزُنٍ فهنّ شَوَاعِى[6]

---

(١) اسم ليس ضمير الشأن .

(٢) فى سيبويه جـ ص ٣٨٥ « وأما ما كانت الواو فيه ثابتة ، نحو أداوة ، وعلاوة ، وهراوة فإنهم يقولون فيه : هراوى ، وعلاوى ، وأداوى . ألزموا الواو ههنا ، كما ألزموا الياء فى ذلك » أنظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ٦٣ .

(٣) فى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٦٤ — ٦٦ « قال أبو عثمان : وقد قالوا : شهية وشهاوى فجعلوها بمنزلة ما ظهرت فى واحده الواو وهذا شاذ فإن قال قائل : شهاوى جمع شهوى فقد قال قولا لا يجوز » .

قال أبو الفتح « شهاوى فى هذا القول فى أنه جمع شهوى بمنزلة حبلى وحبالى . وحمل شهاوى على أنه جمع شهوى قوى حسن لأنه ليس فيه حمل على الشذوذ .

قال العجاج « فهى شهاوى وهو شهوانى » .

(٤) وفى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٥ « وقد قال بعضهم هداوى فأبدلوا الواو ، لأن الواو قد تبدل من الهمزة » .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول : جيايا وسوايا . وأما الخليل فكان يزعم أن قوله : جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٦) البيت فى المنصف جـ ٢ ص ٥٧ غير منسوب ونسبه اللسان (شاع — شزن) إلى الأجدع بن مالك . كعاب المقامر : رءوس العظام التى يلعب بها . الشزن : الغليظ من الأرض . والمعنى كأن أولى الخيل المغيرة قداح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت . والشاهد فى قوله شواعى والأصل شوايع فقلبت اللام على العين .

فكان يقول فى جمع خطيئة : خطائى[1]، فاعلم ؛ لأنّها الهمزة التى كانت فى الواحدة . وإذا كانت الهمزة فى الواحد لم يلزمها فى الجمع تَغيير ؛ لأنّ الجمع لم يجلبها ، ألا ترى أنّك لو جمعت جائية لم تقل : إلّا جَواء فاعلم . لأنّك إنّما ودت الهمزة التى كانت فى الواحدة

وكذلك لو بنيت (فَعْلَل) من جاء يا فتى لقلت : جَيْأَى ، وتقديرها : جَيْعَى[2] .

فإن جمعت قلت : جَيَاء فاعلم ؛ لأنّ الهمزة لم تعرض فى جمع ، إنّما كانت فى الواحد كالفاء من جعفر ، فقلت فى الجمع كما قلت : / جعافِر[3] .

١ / ١٣٥

فهذا أصل هذا الباب : إنّ التغيير إنّما يلزم الجمعَ إذا كان الهمزة مجتلبا فيه ، ولم يثن فى واحده .

وكان الخليل يجيز خطايا ، وما أشبهه على قولهم فى مِدْرَى : مَدَارَى ، وفى صحراء : صَحارَى لا على الأصل ، ولكنّه يراه المخفّة أكثر . ألاَ ترى أنّه إذ أثبتَ الألف أبدل من الهمزة ياءً ، كما يفعل ؛ لئلاّ تقع همزة بين ألفين لشبه الهمزة بالألف.

واعلم أنّ الشاعر إذا اضطرّ ردّ هذا الباب إلى أصله وإن كان يرى القول الأوّل ، لأنّه يجوز له للضرورة أن يقول : ردَد فى موضع ردّ ، لأنّه الأصل كما قال :

الحمدُ لله العَلِىِّ الأَجْلَلِ[4]

---

(١) الخليل فى جمع خطيئة إذا قلب قلبا مكانيا لايقف عنده بل يقلب كسرة الهمزة فتحة ثم الياء ألفاً ثم الهمزة ياء .
فى المنصف جـ ٢ ص ٥٦ « فأما الخليل فإنه يرى أن خطايا ، ورزايا ، وما كان نحوهما قد قلبت لامه التى هى همزة إلى موضع ياء فعيلة فكأنها فى التقدير : خطايىء ثم قلب الهمزة فصارت موضع الياء فصارت خطائى فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها فى قول عامة النحويين .

فسألت أبا على عن هذا فقلت : هلا أقرأ الهمزة بحالها فقال : خطاء ، لأنها لام وهى من الأصل ، وليست عارضة فى جمع ، كما يقول فى جمع جائية : جواء ، لأنها ليست عارضة فى جمع . فقال : أن اللام لما قلبت فجعلت فى موضع الهمزة لعارضة فى الجميع أشبهتا فجرى عليها حكمها فغيرت كما تغير العارضة فى الجمع . . » وانظر الانصاف ص ٤٧٤ – ٤٧٩ وشرح الشافية جـ ٣ ص ٥٩ – ٦٣ .

(٢) من عادة النحويين إظهار الهمزة بالتعبير عنها بالعين .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعلل من جئت ، وقرأت فإنك تقول فيه : جيأى ، وقرأى . فإذا أجمعت قلت : قراء وجياء لأن الهمزة ثابتة فى الواحد وليست تعرض فى الجمع . . » . وانظر ص ١٦٩ من سيبويه أيضاً .

(٤) مطلع أرجوزة لامية لأبى النجم العجلى والشاهد فى فك إدغام المثلين للضرورة ، والقياس الأجل . وهذه اللامية مشروحة فى كتاب الطرائف الأدبية للأستاذ الميمنى ص ٥٧ – ٧١ وانظر شواهد الشافية ص ٤٩١ .

وكما قال :

أَنِّى أَجُودُ لأَقْوامٍ وإِنْ ضَنِنُوا[1]

ويجوز له صرف ما لا ينصرف ؛ لأَنَّ الأَصل فى الأَشياء أن تنصرف . فإذا اضطرّ إلى الياء المكسور ما قبلها أن يعربها فى الرفع والخفض فعل ذلك ؛ لأَنَّه الأَصل ؛ كما قال ابن الرُّقَيَّات :

لا بارَكَ اللهُ فى الغوانِىِ هــلْ يُصبِحْنَ إِلَّا لهنَّ مطَّلَبُ[2]

1/136 / لأَنَّ غوانى فواعل ، فجعل آخرها كآخر ضوارب .

وقال الآخر :

قد عجبت منِّى ومنْ يُعَيْلِيَا لَمَّا رأَتْنِى خَلَقًا مُقْلَوْلِيا[3]

لأَنَّه لمّا بلغ بتصغير يَعلى الأَصلَ صار عنده بمنزلة يَعْلَم لو سمّيت به رجلا ؛ لأَنَّه إذا تمّ لم ينصرف . فإنّما انصرف باب جوارٍ فى الرفع والخفض ، لأَنَّه أنقص من باب ضوارب فى هذين الموضعين .

---

(1) استشهد به سيبويه فى موضعين ج 1 ص 11 ، ج 2 ص 161 وصدره :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى

مهلا : مفعول مطلق حذف عامله . عاذل منادى مرخم عاذلة ، وجواب الشرط محذوف أى أن ضنوا لم أضن . وقال سيبويه ج 2 ص 226 « وقالوا ضننت ضناً كرفقت رفقاً وقالوا ضننت ضنانة كسقمت سقامة » وانظر إصلاح المنطق ص 211 والمخصص ج 15 ص 58 .

يصف نفسه بالجود حتى ولو كان من يجود عليه بخيلا حريصاً .

وانظر شواهد الشافية ص 490 وسيأتى فى موضعين آخرين .

والبيت لقعنب بن أم صاحب الغطفانى .

(2) استشهد به سيبويه ج 2 ص 59 على تحريك الياء من الغوانى وإجرائها على الأصل للضرورة . والبيت لابن قيس الرقيات من قصيدة فى صدر ديوانه ص 1 – 6 ، وروايته :

« فى الغوانى فما » ، فليس فيه ضرورة .

أنظر الخصائص ج 1 ص 262 – ج 2 ص 347 والمنصف ج 2 ص 67 ، 81 والكامل ج 8 ص 181 والسيوطى ص 211 وسيأتى فى الجزء الثالث أيضاً ، وشواهد الشافية ص 490 .

(3) استشهد به سيبويه ج 2 ص 59 على إجراء يعليا على الأصل للضرورة وهو تصغير يعلى اسم رجل ، ويعلى يمنع الصرف مكبراً ومصغراً العلمية ، ووزن الفعل ، كان القياس أن يقول : يعيل بالتنوين كما فى جوار ، وغواش . والمقلولى : الذى يتململ على الفراش حزناً .

وهذا الرجز غير منسوب فى سيبويه وكذلك فى تصريف المازنى ج 2 ص 68 ، 79 ، وفى اللسان (قلى) ونسبه أستاذنا الشيخ النجار فى تعليقه على الخصائص ج 1 ص 6 إلى الفرزدق وهو ليس فى المطبوع من ديوانه .

وكذلك قاضٍ فاعلم. لو سمّيت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأنَّ التنوين يدخل عوضا ممّا حذف منه.

فأمّا في النصب فلا يُجْرَى ؛ لأنّه يتمّ فيصير بمنزلة غيره ممّا لا عِلّةَ فيه.

فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحقُّه -إذا حرّك آخره في الرفع والخفض- ألاَّ يُجْرِيَه، ولكنّه يقول: مررت بجواريَ كما قال الفرزدق:

فلو كان عبدُ الله مولى هجَوْتُه ... ولكنّ عبدَ الله مولَى مَواليا[1]

فإنّما أجراه للضرورة مجرى مالا علّةَ فيه.

فإن احتاج إلى / صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة، فيصير بمنزلة غيره ممّالاعلّةَ فيه ؛ كما قال: 1/137

فَلَتَأْتِيَنْكَ قصائدٌ وليَرْكَبَنْ ... جيشٌ إليك قوادمَ الأكْوارِ[2]

ألا ترى أنّه في قوله: (مولى مواليا) قد جعله بمنزلة الصحيح ؛ كما قال جرير:

فيوما يُجارِيْن الهوى غيرَ ماضِيٍ ... ويوما تُرى منهنّ غُولٌ تغَوّلُ[3]

---

(1) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٥٨ على إجرائه موالى على الأصل للضرورة، والقياس موال والبيت للفرزدق لعبد الله بن أبي إسحق النحوى وكان يلحنه فهجاه وهو ليس في ديوانه المطبوع.

(2) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة في قوله فليأتينك. وليفقن. الكور: الرحل. وقادمته العودان اللذان يجلس بينهما الراكب.

يقول: والله لأغيرن عليك بقصائد الهجو، ورجال الحرب، وجعل الجيش يدفع القوادم، لأنهم كانوا يركبون الإبل في الغزو حتى يحلوا بساحة العدو فجعل الجيش هو المزعج للإبل المرتحلة الدافع لها وروى بنصب الجيش ورفع القوادم، لأنها المتقدمة والخيل مقودة خلفها فكأنها الدافعة الجيش إليهم والسابقة له نحوهم. وهذا على رواية: وليفقن. أما على رواية: وليركن فليس فيها إلا رفع الجيش.

والبيت للنابغة الذبيانى من قصيدة في ديوانه ص ٣٢ وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٦٨ ورغبة الآمل جـ ٤ ص ٦٦ وسيعيده في الجزء الثالث من المقتضب.

(3) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء في ماضي للضرورة.

وفي المنصف جـ ٢ ص ٨٠ وحكى أبو على عن أبي العباس أن أبا عثمان كان ينشده.

فيوما يوافين الهوى ليس ماضياً. فهذا لا ضرورة فيه.

المعنى: يوافقن الهوى منهن، ولا أصبو، ولا آتى مالا يحل، ويوما يهجرون فيذهبن لذة الصبا واللهو. والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٥٥ — ٤٥٧. وروى هناك: غير ماضيا.

وانظر الخصائص جـ ٣ ص ١٥٩ وأمالى الشجرى جـ ١ ص ٨٦ والأعلم.

وقال الكُمَيْت :

خَرِيعُ دَوَادِىَ فى مَلْعَبٍ   تَأَزَّرُ طَورا وتُلقى الإزارا

ويكفيك من هذا كلّه ما ذكرت لك : من أنّ الشاعر إذا اضطرّ ردّ الأشياء إلى أصولها .

فأمّا قوله :

* سماءُ الإلهِ فوقَ سَبْعِ سَمائيا *

فإنّه ردّ هذا إلى الأصل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه جمع سماءً على فعائل ، والذى يُعْرف من جمعها سماوات .

والثانى : أنّه إذا جمع سماءً على فعائل فحقُّه أن يقول : سمايا ، لأنّ الهمز يعرض فى الجمع بدلا من الألف الزائدة فى فَعال وترجع الواو التى هى همزة / ، فى سماء ، لأنّ سماءً إنّما هو فَعال من سموت . فتصير الواوُ ياءً لكسرة ما قبلها ، كما صارت واو غزوت ياءً فى غازٍ ، فتلتقى همزة ، وياءٌ ، فيلزم التغيير كما ذكرت لك ، فردّها للضرورة إلى سمائيا ثُمّ فتح آخرها وكان حقّ الياء المنكسر ما قبلها أن تسكّن ، فإذا لحقها التنوينُ حَذفت لالتقاء الساكنين ، فحرّك آخرها بالفتح ، كما يفعل بالصحيح الذى لا ينصرف .

١/١٣٨

فهذه ثلاثة أوجه : جمَعها على فعائل ، وتركَها ياءً ، ومنَعها الصرف .

وأمّا ما كان من هذا الباب كأوّل فى بابه فعِلّته فى الهمز كعلّة أوّل ، إلّا أنّ الهمز يلزم ذوات الياء ، والواو ، والتغيير .

تقول فى (فَعَّل) من حَيِيت : حَيّا . وكذلك (فَعْلَل) : اللفظان سواءٌ .

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٦٠ على إخراج دوادى على الأصل والقياس دواد .

الخريع : الناعمة مع فجور . والدوادى : الأراجيح مفردها دوداة ومعنى تازر طورا وتلقى الأزار : أى لا تبالى لصغر سنها كيف تتصرف لاعبة . والبيت للكميت وا نظر الخصائص جـ ١ ص ٣٣٤ وتصريف المازنى جـ ٢ ص ٦٨ .

(٢) صدره : (له ما رأت عين البصير وفوقه) ، واستشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٥٩ على إجراء سمائيا على الأصل .

وانظر الخصائص جـ ١ ص ٢١١ — ٢١٢ والمنصف جـ ٢ ص ٦٨ — ٦٩ فلم يزد أبو الفتح على كلام المبرد شيئاً .

والبيت لأمية بن أبى الصلت من قصيدة تشتمل على توحيد الله ، وقصص بعض الأنبياء وهى فى ديوانه ص ٧٠ — ٧٢ وفى الخزانة جـ ١ ص ١١٩ .

فأمّا (فعّل) فإنّك ثقّلت العين - وهى ياء - ؛ كما ثقّلت عين قطّع ، فانفتح ما قبل الياء التى هى لام وهى فى موضع حركة ، فانقلبت ألفا.

ولا يكون اسم على مثال (فَعَّل) إلّا أن تصوغه معرفةً ، فتنقله من (فعّل) . فأمّا قولهم (بقّم) فإنّه اسم أعجمىّ . فلو سمّيت به رجلا لم تصرفه / فى المعرفة ؛ لأنّه وقع من كلام العرب على مثال لا تكون عليه الأسماء ، فلم يكن بأمثلَ حالا من عربىّ لو بنيته على هذ المثال .

1/139

فأمّا قولهم : (خَضَّم) - للعنبر بن عمرو بن تميم[1] - فإنّما هو فِعْل منقول ، وهو غيرمنصرف فى الاسم .

وهذا شىءٌ ليس من هذا الباب ، ولكن لمّا ذُكِر وصفنا حاله . ثمّ نعود من القول إلى الباب .

وأمّا (فَعْلَلٌ) من حييت فإنّ العين ساكنة ، واللامان متحرّكان ، فأُدغمت العين فى اللام الأُولى ، وأبدلت الثانية ألفا .

فإن جمعت (فعْلَل) فتقدير جمعه : (فعَالل) ؛ كما قلت فى قَرْدَد : قَرادِدُ[2] .

وإن جمعت (فَعَّل) فتقدير جمعه : (فَعاعِل) ؛ كما تقول فى سُلَّم : سلالم وأيّهما جمعت يلزمه الهمز . ليس من أجل أنّ فيه زائدا ، ولكنّه لالتقاء حرفين معتلّين ، الألفُ بينهما كما ذكرت لك فى أوائل .

فتقول فيهما : حيَايا . وكان الأصل حيائى ، فلزم ما لزم مطيّة فىقولك : مطايا . وكذلك لو قلت : فعاعل من جئت / لقلت : جَيايا[3] .

1/140

وكان الأصل جيائِئٌ . فكنت تبدل الثانية ياءً ، كما فعلت فى قولك : هذا جاءٍ فاعلم ، ثمّ تذهب إلى باب مطايا .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٧ « لا يصرفون خضم وهو اسم العنبر بن عمروكبن تميم» وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) القردد : الأرض الغليظة .

(٣) الأصل : جيايء . تقلب الياء الثانية همزة لتوسط الألف بين الياءين ثم تقلب الهمزة الثانية ياء فيصير جيائى ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة والياء ألفا فيصير جياءا فتقلب الهمزة ياء فيصير جيايا .

فإن قلت : (فَعالِل) ، و(فَعاعِل) من شويت واويت ، قلت : شوايا ، ولوايا[1] فتُظْهِر الواو ؛ لأنَّ العين واو ؛ كما أظهرت الياء فى حييت ، وجيت[2] —

فإن قلت : (مَفْعَل) من شويت أو حييت ، قلت : مَشْوًى ، ومَحْيًا .

فإن جمعت قلت : مَشاوٍ ، ومَحايٍ . فلم تهمز ، لأنَّه لم يعرض ما يهمز من أجله ، وإنَّما وقع حرفا العلَّة الأَصليَّان بعد الأَلف .

فإن بنيت منه شيئا على(مفاعيل) ، أو(فَعاليل) أو ما أشبه ذلك لم يصلح الهمز أيضا . وذلك قولك : مَشاوِىّ ومَلاوِىّ ؛ لبعد حرف العلَّة من الطرف وقد تقدَّم تفسير هذا فى باب طواويس[3] .

فإن كان مكانَ الواو ياءٌ ففيه ثلاثة أقاويل :

1/141 تقول فى (فعاليل) ، أو (مفاعيل) من حييت : حياوىّ . أبدلت / من الياء واوا ؛ كراهية اجتماع الياءات ؛ كما قلت فى النسب إلى رحى : رَحَوِىّ .

ويجوز أن تبدل من إحدى الياءات همزة ، فتقول : حيَائِىّ فاعلم . وهو الذى يختاره سيبويه[4] .وليست الهمزة بمنزلة ما كنت تهمز قَبْلُ ، فيلزمك التغيير من أجلها ، لأنَّك فيه مخيَّر ، وإنَّما هى بدل من الياء ، وهى بمنزلة الياء لو ثبتت .

ومن أجرى الأَشياء على أُصولها فقال فى النسب إلى رحى : رحِيّ ، وإلى أميَّة : أُمَيِّىّ، ترك الياء هنا على حالها ، فقال : حَيَايِىّ .

وبهذه المنزلة . النسب إلى راية ، وآية ، وما كان مثلهما .

---

(1) الأصل شوايى قلبت الياء الأولى همزة لتوسط ألف فعالل أو فواعل حرفى علة ، ثم قلبت الكسرة فتحة فانقلبت الياء الثانية ألفا فصار شواءا ثم قلبت الهمزة ياء فصار شوايا وكذلك الأمر فى لوايا .

(2) يظهر أن أصلها جئت فخففت الهمزة فصارت ياء .

(3) انظر ص ١٢٦ — ١٢٧ .

(4) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من رميت فرمائى والأصل رمايى ولكنك همزت كما همزت فى راية ، وآية حين قالوا : رائى وآئى فأجريته مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف ، كما أجريت فعليلة مجرى فعلية ومن قال : راوى فجعلها واوا قال : رماوى ومن قال : أميى وقال : آيى قال رمايى فلم يغير وكذلك فعاليل من حييت ومفاعيل » .

يجوز إقرار الياء مع ياء النسب الثقيلة ، فتقول : رائيٌّ ، وآييٌّ . وتبدل الهمزة إن شئت : وتقلبها واوا . وهي أجود الأقاويل عندي . وسيبويه يختار الهمزة[1] .

فأمّا ما كان من الياء مثل شَوَيْت إذا قلت : (فعاعيل) فلا يجوز إلاّ شواويّ[2] فاعلم .

وذاك ؛لأنّ الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفرّ إليها من الياء التي هي أصل ، فلمّا كانت ثابتة لم يجز أن يتعدّى إلى غيرها .

وهذا الباب يرجع بعد ذِكْرنا شيئا من الهمز وأحكامه ، وشيئا من التصغير والنسب، ممّا يجرى وما يمتنع من ذا إن شاء الله .

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ٧٦ «وسألته عن الإضافة إلى راية ، وطاية ، وثاية ، وآية ، ونحو ذلك فقال : أقول : رائى ، وطائى ، وثائى ، وآئى وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف والألف تشبه بالياء فصارت قريبا مما تجتمع فيه أربع ياءات فهمزوها استثقالا وأبدلوا مكانها همزة ، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة ، لأنهم كرهوها ها هنا ، كما كرهت ثم وهي هنا بعد ألف كما كانت ثم وذلك نحو ياء رداء . ومن قال : أمييّ قال : آييّ ورايِيّ بغير همزة، لأن هذه لام غير معتلة وهي أولى بذلك ، لأنه ليس فيها أربع ياءات ولأنها أقوى . . . ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت ثاوى ، وآوى ، وطاوى ، وراوى جاز لك كما قالوا : شاوى فجعلوا الواو مكان الهمزة » .

(٢) فعاعيل من شوى شواوى تبقى الواو الثانية ولا تقلب همزة لبعدها من الطرف ، كما في طواويس وإذا خففت الياء المشددة قلبت الواو همزة ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفا ، ثم أبدلت الهمزة واوا فيصير شواوى .

هذا باب

ذوات الياء التى عيناتها ولاماتها ياءات

1/142

وذلك نحو قولك : عَيِيت بالأمر ، وحَيِيت .

فما كان من هذا الباب فإنّ موضع العين منه صحيح ؛ لأنّ اللام معتلّة ، فلا تَجمع على الحرف علّتان ، فيلزمه حذف بعد حذف ، واعتلال .

فالعين من هذا الفعل يجرى مجرى سائر الحروف . تقول : حَيِيت ، ويَحْيا ؛ كما تقول : خَشِيت ، ويَخْشَى .

وكذلك إن كان موضِعَ العين واو ، وموضع اللام ياءٌ ، فحكمه حكم ما تقدّم ، وذلك نحو : شوَيْت ، واوَيْت ، يَشْوِى ، ويَلْوِى ، كما تقول : رميت ، ويرمى ولاتقلب الواو فى شَوَى ألفا؛ كما قلبتها فى قال[1] ، ولكن يكون شوَيْت بمنزلة رميت ، وحَيِيت ، بمنزلة خشِيت .

وتقول : هذا رجل شاوٍ ، ورجل لاوٍ وحايٍ بغير همزة ؛ لأنّ العين لاعلّةَ فيها . ولايلزم الخليل قلب هذا ، لأنّه بمنزلة غير المعتلّ .

وتقول فى المفعول : مكان مَحْيِيّ فيه ، ومَشْوِىّ فيه ؛ كما تقول : مرمىّ فيه ، ومقضىّ فيه . تجربة على هذا .

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٧ « اعلم أن الواو ، والياء لا تعلان واللام ياء أو واو ، لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون ، وإلى الالتباس والاجحاف . . . » .

هذا باب

ما كانت عينه ولامه واوين

1/143

اعلم أنّه ليس من كلامهم أن تلتقى واوان إحداهما طرف من غير علّة . فإذا التقت عين ولام كلاهما جاز ثباتها إذا كانت العين ساكنة ؛ لأنّك ترفع لسانك عنهما رَفْعةً واحدة للإدغام. وذلك قولك قُوّة ، وحُوّة[1]، وصُوّة[2]، وبكّنّ قُوّ ، والحَوّ ، ونحو ذلك .

فإن بنيت من شىء من هذا فِعْلا لم يجز أن تَبْنيه على (فَعَلَ) . فتلتقى فيه واوان ، لأنّك لو أردت مثل غزوت أغزو لقلت : قَوَوت أَقْوُو ، فجمعت بين واوين فى آخر الكلمة ، وهذا مطّرح من الكلام ؛ لما يلزم من الثقل والاعتلال .

فإنّما يقع الفِعْل منه على فَعِلتُ ؛ لتنقلب الواو الثانية ياءً فى الماضى ، وألفا فى المستقبل . وذلك قولك : قوِىَ يَقْوَى ، وحِوِىَ يَحْوى . فإذا قلت كذلك صرّفت الواو الثانية المنقلبة ياءً تصريفَ ما الياءُ من أصله ، ما دمت فى هذا الموضع .

1/144

فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثَباتَ الياءين فى حَيِيت / ، ونحوه ؟ . فلأنّ الواو مخالفة للياء فى مواضعها ؛ ألا تراها تُهمز مضمومةً إذا التقت الواوان أوّلا ، ولا يكون ذلك فى الياء .

فإن أخرجتَ الواو التى تلاقيها واو من هذا المثال حتّى يقعا منفصلتين ثبتتا للحائل بينهما وذلك قولك – إن أردت مثل احمارّ – احوَاوَى الفَرس ، واحواوت الشاة : فترجع الواوان إلى أصولهما ؛ لأنّه لا مانعَ من ذلك .

---

(1) الحوة : سواد إلى الخضرة .

(2) الصوة : جماعة السباع ، وحجر يكون علامة فى الطريق .

(3) فى سيبويه جـ 2 ص 389 « فإنما يجىء أبدا على فعلت على شىء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان فإنما يصرفون المضاعف إلى ما كينقلب الواو ياء . . . » .

وانظر تصريف المازنى جـ 2 ص 209 .

وإنّما نَدُلّ فى هذا الموضع على الأَصل ؛ لأَنَّه موضع جُمَل ، ونأْتى على تفسيره فى موضع التفسير والمسائل إن شاء الله .

***

اِعلم أنَّه لا يكون فِعْل ، ولا اسم موضع فائه واو ، ولامه واو . لا يكون فى الأَفعال مثل وَعَوْت[1] .

وأَمّا الياء فقد جاء منها لخفَّتها . وذلك قولك : يَدَيْت إليه يَدًا[2] . وهو مع ذلك قليل ؛ لأَنَّ باب سلَس ، وقلَق أقلّ من باب ردّ . فلذلك كثُرَ فى الياء مثل حييت ، وعييت ، وقلّ فيا وصفت لك .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا فى حرف واحد ألا ترى أنه ليس مثل وعوت فى الكلام » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ٢١٣ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٠ « وقد جاء فى الواو كما جاءت العين واللام ياءين وأن تكون فاء ولاما أقل كما كان سلس أقل وذلك قولهم : يديت إليه يدا » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ٢١٥ .

وفى المخصص جـ ١٢ ص ٢٣٦ « صاحب العين – أيديت عنده يدا من الإحسان قال أبو على هو من باب استحجر الطين وأشعر الجنين أى أنه لم يستعمل بغير الزيادة » .

وفى اللسان « أيديت عنده يدا ويديت لغة » .

هذا باب

ماجاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل[1]

لأنَّه لو كان فِعْلا للزمته عِلَّة بعد علَّة . فرُفِض ذلك من الفعل ؛ لما يعتوره من العلَل . وذلك نحو : غاية ، وراية ، وثاية[2] .

فكان حقّ هذا أن يعتلّ منه موضع اللام ، وتصحح العين ، كما ذكرت لك فى باب حيِيت ، فيكون (فَعَلة) منه على مثال حَيَاة ، ولكنَّه إنَّما بُنِى اسما ، فلم يجر على مثال الفعل . هذا قول الخليل .

وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أنَّ غير الخليل ولم يُسمّهم كان يقول : هى فَعْلَة[3] فى الأصل وكان حقّها أن تكون أيّة . ولكن لمّا التقت ياءان قلبوا إحداهما ألفا كراهيةَ التضعيف . وجاز ذلك ؛ لأنّه اسم غير جارٍ على فِعْل .

وقول الخليل أحبّ إلينا .

***

وممّا رفض منه الفعل لما يلحقه من الاعتلال (أوّل)[4] . وهو (أفْعَل) . يدلُّك على ذلك قولهم : هو أوّل منه ، كقولك : هو أفضل منه ، وأفضل الناس ، وأنّ مؤنثه الأُولى/ ؛ كما تقول : الكُبْرى والصُّغْرى . ولكن كانت فاؤه من موضع عينه ، ومثل هذا لا يكون فى الفعل .

1/146

***

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٨ « وهذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل فى الكلام ، لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال ، والالتباس . . . » .

(٢) الثاية : حجارة تكون حول الغنم للراعى يثوى إليها . (المنصف جـ ٣ ص ٧٢) .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٨ « وهذا قول الخليل وقال غيره إنها هى آية ، وأى فعل ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما ؛ لأنهما تكرهان ، كما تكره الواوان . . . » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٦ « ومما جاء على فعل لايتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو : وآه وويح » . وانظر الخصائص جـ ١ ص ٣٩٢ — ٣٩٣ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ٢٠٢-٢٠٣ .

ومّا لا يكون منه فِعْل (يوم) و(آءة) ؛ لما يلزم من الاعتلال[1]

***

واعلم أنَّ اللام إذا كانت من حروف اللين ، والعين من حروف اللين فإنَّ العين تُصحَّح ، ولا تعتلّ ، وتُعلّ اللام ، فتكون العين بمنزلة غير هذه الحروف ؛ لئلاَّ تجتمع على الحرف علَّتان وقد مضى تفسير هذا فى باب حييت[2] . وإنَّما ذكرناها هاهنا لمجىء هذه الأسماء على ما لا يكون فعلا ، ولا اسما مأخوذا من فِعْل.

***

فلو بنيت من حييت (فَعَلَة) أو من قوِيت لقلت : قَوَاة .. وحَيَاة ؛ كما تقول من رميت : رَماة . فتكون الياء [أو الواو] التى هى عين بمنزلة غير المعتلّ.

***

فأمّا قولهم : (شاءٌ) كما ترى[3] فإنَّ فيه اختلافا :

يقول قوم : الهمزة منقلبة من ياء ، وأنَّها كانت فى الأصل شاى كما ترى ، فأُعلَّت العينُ وهى واو من قولهم : / شُوىٌّ وقُلبت الياءُ همزة ؛ لأنَّها طرف وهى بعد ألف . فكان هذا بمنزلة سقَّاء وغَزَّاء . فيقال لهم : هلاَّ إذا أُعلَّت العين صحَّحت اللام ، ليكون كباب غاية ، وآية ؟ ألا ترى أنَّهم لمَّا أعلُّوا العين صحَّحوا اللام ؛ لئلاَّ تجتمعَ علَّتان ؛ فقالوا : آى ، وراى جمع راية ، قال العجَّاج :

1 / 147

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٦ « وسألته عن اليوم فقال : كأنه من يمت وإن لم يستعملوا هذا فى كلامهم كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل ، وياء تدخلها الضمة فى يفعل كراهية أن يجتمع فى يفعل ياءان فى إحداهما ضمة مع المعتل فلما كانوا يستثقلون الواو وحدها فى الفعل رفضوها فى هذا لما يلزمهم من الاستثقال فى تصريف الفعل » .

(٢) أنظر ٣ ص ١٤٨ .

(٣) (شاء) فيها شذوذ بسبب اجتماع اعلالين فيها : قلب العين ألفا ، وقلب اللام همزة ويرى سيبويه أنها اسم جمع لشاة من غير لفظها ، كرجل ، ونفر ، لأن لام شاة هاء ولام شاء ياء بدليل قولهم فى التصغير شوى وفى النسب شاوى ، ويرى غير سيبويه أن أصل « شاء (شاة) فقلبت الهاء همزة ، كما قلبت فى ماء فهو اسم جمع لها من لفظها ، وقولهم فى التصغير : شوى يحتمل أن يكون مخفف الهمزة ، كما فى نبى ، وبرية وهذا هو نص سيبويه جـ ٢ ص ١٢٦ : « وأما الشاء فان العرب تقول فيه شوى ، وفى شاة شويهة والقول فيه أن شاء من بنات الياءات ، أو الواوات التى تكون لامات وشاة من بنات الواوات التى تكون عينات ولامها هاء . . والدليل على ذلك هذا شوى وإنما ذا كامرأة ونسوة . . ومثله رجل ، ونفر » .

وانظر المنصف جـ ٢ ص ١٤٤ — ١٤٦ .

وخَطَرتْ أيدى الكُمَاةِ ، وخَطَرْ رايٌ إذا أورده الطعْنُ صَدَرْ[1]

ونظير ذلك قولهم فى جمع قائم : قيام ، وفى جمع ثوب : ثِياب ، فلمّا جمعوا رَوِىّ قالوا : رِواءٌ فاعلم ، فأظهروا الواو التى هى عين لمّا اعتلت الياءُ ، وهى فى موضع اللام .

ولا اختلاف فى أنّه لا يجتمع على الحرف علّتان[2] .

وزعم أهل هذه المقالة فى (شاءٍ) يا فتى أنّه واحد فى معنى الجمع ولو كان جمع شاة وعلى لفظها لم يكن إلّا شِياه ، لأنّ الذاهب من شاة الهاءُ ، وهى فى موضع اللام يدلُّك على ذلك قولهم : شُوَيْهة فى التصغير .

وزعم أنّ الهمزة منقلبة من حرف لين لقولهم: شَوِىٌّ فى معنى/ الشاء وفساد قولهم ما شرحت لك. 1/148

وأمّا غير هؤلاء فزعم أنّ (شاءً) جمع شاة على اللفظ ؛ لأنّ شاة كانت فى الأصل شاهة ، على قولك شُويهة ، والظاهر هاءُ التأنيث ، فكرهوا أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد ، فى الوقف ، فأبدلوا من الهاء همزة فقالوا : شاءٌ فاعلم ، لقرب المخرجين ؛ كما قالوا : أرَقتُ ، وهرَقت ، وإيَّاك ، وهيَّاك ، وكما قالوا : ماءٌ فاعلم ، وإنّما أصله الهاءُ ، وتصغيره مُوَيْه فاعلم وجمعه أمواه ، ومياه .

وذهب هؤلاء إلى أن شوىّ مخفّف الهمزة كما تقول فى النبىّ ، والبريّة ، ويفسّر هذا فى باب الهمز مستقصى إن شاء الله .

وهذا القول الثانى هو القياس .

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٨٩ وفى تعليق الخصائص جـ ١ ص ٢٦٨ — ٢٦٩ « وخطرت أيدى الكماة : أى تحركت أيديهم فى القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر راويات بدم الأعداء » .

واستشهد به المازنى فى تصريفه جـ ٢ ص ١٤٤ .

وهو من أرجوزة للعجاج يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وانظر ديوانه ص ١٥ — ٢١ .

(٢) فصل القول فى ذلك الرضى فى شرح الشافية جـ ٣ ص ٩٣ — ٩٤ .

بـاب الهمـز

اعلم أنّ الهمزةَ حرف يتباعد مَخْرَجه عن مخارج الحروف ، ولا يَشْرَكه فى مخرجه شىءٌ ، ولا يُدانيه إلّا الهاءُ والألف. ولهما علّتان نشرحهما إن شاء الله .

أمّا الألف فقد تقدّم/ قولنا فى أنّها لا تكون أصلا ، وأنّها لا تكون إلّا بدلاً أو زائدة . وإنّما هى هواءٌ فى الحلق يسمّيها النحويّون الحرف الهاوىّ .

1/149

والهاءُ خَفيّة تقارب مَخْرَج الألف ، والهمزة تحتهما جميعا . أعنى الهمزة المحقّقة فلتباعدها من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنّها نبرة فى الصَّدْر ، جاز فيها التخفيف ، ولم يجز أن تجتمع همزتان فى كلمة سوى ما نذكره فى التقاء العينين اللتين بِنْية الأولى منهما السكون، ولا يجوز تحريكها فى موضع البتّة.

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة وأردت تحقيقها قلت : قرأ الرجل ، وسأل عبد الله . كذا حقّ كلّ همزة إذا لم تُرد التخفيف.

فإن أردت التخفيفَ نحوتَ بها نَحْوَ الألف، لأنّها مفتوحة ، والفتحة من مَخْرَج الألف[1]، فقلت : قرا يا فتى.

والمخفّفة بوزنها مُحقّقةً ، إلّا أنّك خفّفت النبرة ، لأنّك نَحَوْت بها نَحْوَ الألف ، ألا ترى أنّ قوله :

• أان رأتْ رجلا دعْشى أَضَرَّ بِهِ[2]

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ « اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فانك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققة غير أنك تضعف الصوت ، ولا تتمه وتخفى ، لأنك تقربها من هذه الألف » .

(٢) تمامه : (ريب المنون ودهر مفسد خبل (. واستشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٦٧ على أن الهمزة المخففة بزنة المحققة . ولولا ذلك لانكسر البيت لأن بعد الهمزة نونا ساكنة فلو كانت همزة بين بين فى حكم الساكنة لالتقى ساكنان فى الحشو ولا يكون ذلك فى الشعر إلا فى القوافى

فى وزنها او حقّقت/ فقلت : أأن . وتحقيقها إذا التقتا ردىء جدًا ، ولكنّى ذكرته ؛ لأمثّل لك. [1/150]

فإن كانت قبلها فتحةٌ وهى مضمومة نَحَوْت بها نَحْوَ الواو[1]؛ لأنَّ الضمّة من الواو فى محلّ الفتحة من الألف . وذلك قولك : لؤم الرجل إذا حقّقت . فإذا خفّفت قلت : لوم الرجل الوزن واحدعلى ما ذكرت لك .

فإن كانت مكسورةً وما قبلها مفتوحٌ نحَوْتَ بها نَحْوَ الياء[2] . وذلك يئس الرجل . والمخفّفة ــ حيث وقعت ــ بوزنها محقّقةً ، إلّا أنَّ النبر بها أقلّ ؛ لأنّك تزيحها عن مخرج الهمزة المحقّقة .

فإن كانت مضمومة وقبلها فتح أو كسر ، فهى على ما وصفنا يُنْحَى بها نَحْوَ الواو .

وكذلك المكسورة يُنْحَى بها نَحْوَ الياء ، معَ كلّ حركة تقع قبلها .

فأمّا المفتوحة فإنّه إن كانت قبلها كسرة جعلت ياءً خالصة[3]؛ لأنّه لا يجوز أن يُنحى بها نَحْو الألف ، وما قبلها مكسور ، أو مضموم ، لأنَّ الألف لا يكون ماقبلها إلاَّ مفتوحا . وذلك قولك فى جمع مِئْرة[4] من مأرت بين القوم : أى أرّشت بينهم : مِئَر .فإن خفّفت الهمزة قلت : مِيَر ، تُخَلِّصُها ياءً .ولايكون تخفيفها إلاّ على ما وصفت لك للعلّة التى ذكرنا .

= أأن : الهمزة الأولى للاستفهام ، والمصدر المؤول مجرور بلام العلة أو من التعليلية والتقدير : أصلت ، لأن رأت رجلا هذه صفته .

ورأت بمعنى أبصرت . والأعشى هو الذى لا يبصر بالليل ، وجملة أضر به حالية أو صفة ثانية لرجلا . أنظر شواهد الشافية ص ٣ ح ٣٣ .

والبيت للأعشى من قصيدة فى ديوانه ص ٥٥ — ٦٣ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٤ «وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة» .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٣ «وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة ، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة . . . .» .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٤ «اعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فانك تبدل مكانها ياء فى التخفيف وذلك قولك فى المئر : مير وفى يريد أن يقرئك : يقريك» .

وانظر الكامل جـ ٤ ص ٩٦ .

(٤) المئرة بكسر الميم وسكون الهمزة ، النحل والعداوة وفعله كمنع .

١/١٥١ وإن كان ما قبلها مضموما وهى/ مفتوحة جعلت واوا خالصة[1] والعلّةُ فيها العلّةُ فى المكسور ما قبلها إذا انفتحت . وذلك قولك فى جمع جُؤْنة[2] : جُؤَن مهموز .

فإن خفّفت الهمزة أخلصتها واوا ، فقلت : جُوَن .

***

واعلم أنّ الهمزة إذا كانت ساكنة فإنّها تقلب - إذا أردت تخفيفها - على مقدار حركة ما قبلها[3] وذلك قولك فى رأْس ، وجُؤْنة ، وذئب - إذا أردت التخفيف - : راس ، وجُونة ، وذِيب ، لأنّه لا يمكنك أن تنحو بها نَحْوَ حروف اللين ، وأنت تخرجها من مُخْرِج الهمزة إلّا بحركة منها . فإذا كانت ساكنة فإنّما تقلبها على ما قبلها . فتخلصها ياءً ، أو واوا ، أو ألفا .

***

وكان الأخفش يقول : إذا انضمّت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياءً ، لأنّه ليس فى الكلام واو قبلها كسرة ، فكان يقول فى يَستهزئون - إذا خفّفت الهمزة - : يَستهزِيون .

وليس على هذا القول أحد من النحويّين[4] . وذلك : لأنّهم لم يجعلوها واوا خالصة ؛ إنّما هى همزة مخفّفة . فيقولون : يستهزيون ، وقد تقدّم قولنا فى هذا

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ «وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوا ، كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسورا ، وذلك قولك فى التؤدة : تودة ، وفى الجؤن : جون ، وتقول غلام وبيك إذا أردت غلام أبيك وإنما منعك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل أنها مفتوحة فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة» .

(٢) الجونة : الحقة يجعل فيها الحلى . الكامل ٤ - ٩٦ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ «وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفا وذلك قولك فى رأس وبأس وقرأت : راس باس وقرات وإذا كان ما قبلها مضموما فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوا وذلك قولك فى الجؤنة والبؤس والمؤمن : الجونة والبوس والمومن ، وإن كان ما قبلها مكسورا أبدلت مكانها ياء كما أبدلت مكانها واوا إذا كان ما قبلها مضموما وألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا وذلك الذئب والمئرة ذيب وميرة» .

فى الكامل ج ٢ ص ١٧٨ : «والثأر : ما يكون لك عند من أصاب حميمك من الترة ومن قال ثار فقد أخطأ» بما قصد تخطئة من جعله من الأجوف ولا يريد منع تخفيف الهمزة ، وفى ديوان حسان ص ٣٣٩ :

لتسمعن وشيكا فى ديارهم * الله أكبر ياثارات عثمانا

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ «وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فانك تصيرها بين بين وذلك قولك : هذا درهم أختك ، ومن عند أمك . وهو قول العرب ، وقول الخليل» .

واعلم أنّه ليس من كلامهم/ أن تلتقى همزتان فتحقّقا جميعا ؛ إذ كانوا يحقّقون الواحدة. 1/152

فهذا قول جميع النحويّين إلّا عبدَالله بن أبى إسحق الحضرمىّ ، فإنّه كان يرى الجمع بين الهمزتين . وسأذْكر احتجاجه وما يلزم على قوله بعد ذِكرنا قولَ العامّة .

النحويّون يرون إذا اجتمعت همزتان فى كلمتين كلٌّ واحدة منهما فى كلمة تخفّف إحداهما

فإن كانتا فى كلمة واحدة أبدلوا الثانية منهما . وأخرجوها من باب الهمزة[1] .

أمّا ما كان فى كلمة ؛ فنحو قولهم : آدم ، جعلوا الثانية ألفا خالصة ؛للفتحة قبلها .

وقالوا فى جمعه : أوادِم ، كما قالوا فى جمع خالد : خوالد ، فلم يرجعوا بها إلى الهمز.

وقالوا فى (فاعِل) من جئت ، ونحوه : جاءٍ كما ترى ، فقلبوا الهمزة ياءً ، لأنّها فى موضع اللام من الفعل ، وموضعُ العين تلزمه الهمزة لاعتلاله ؛ كما قلت فى فاعِل من يقول : قائل . فلمّا التقت الهمزتان فى كلمة قلبوا الثانية منهما على ما وصفنا .

فإذا كانتا فى كلمتين فإنّ أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأُولى[2] منهما وعلى ذلك قرأ/ فى قوله عزَّ وجلّ (فَقَدْ جاء أَشْرَاطُهَا)[3] إلّا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع الساكن . 1/153

وكان يحقّق الأولى إذا قرأ (أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ)[4] ويخفّف الثانية ،ولايلزمها البدل ، لأنّ ألف الاستفهام منفصلة . وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كلّ حال ، ويقول : لأنّ البدل لا يلزم إلّا الثانيةَ ؛ وذلك لأنّ الأُولى يُلفظ بها ، ولا مانعَ لها ، والثانية تمتنع من التحقيق من أجل الأُولى التى قد ثبتت فى اللفظ .

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٨ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا فى كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة . . » .

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٧ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فان أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما . . كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا . ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبى عمرو وذلك قولك (فقد جا اشراطها) – (ويازكريا إنا نبشرك) ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب وهو قولك (فقد جاء أشراطها ، ويا زكريا إنا . . وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له لم ؟ فقال : إنى رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان فى كلمة واحدة أبدلوا الآخرة وذلك جاء وآدم ، رأيت أبا عمرو أخذ بهن فى قوله عز وجل (يا ويلتا أألد وأنا عجوز) وحقق الأولى وكل عربى » .

(3) محمد عليه السلام : ١٨ .

(4) هود : ٧٢ ، وفيها قراءات كثيرة سبعية أنظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ وغيث النفع ص ١٣٠ .

وقول الخليل أقيس ، وأكثر النحويّين عليه .

فأمّا ابن أبي إسحق فكان يرى أن يحقّق في الهمزتين[1] ، كما يراه في الواحدة ، ويرى تخفيفها على ذلك ، ويقول : هما بمنزلة غيرهما من الحروف ، فأنا أجريهما على الأصل ، وأخفّف إن شئت استخفافا ، وإلّا فإنّ حكمهما حكم الدالين ، وما أشبههما . وكان يقول في جمع خطيئة – إذا جاء به على الأصل – : هذه خطائِئُ ويختار في الجمع التخفيف ، وأن يقول : خطايا ، ولكنّه لا يرى التحقيق فاسدا .

***

واعلم أنّ الهمزة المتحرّكة إذا كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيفها ، فإنّ ذلك يلزم فيه أن تحذفها ، وتلقى حركتها / على الساكن الذي قبلها ، فيصير الساكن متحرّكا بحركة الهمزة[2] .

١/١٥٤

وإنّما وجب ذلك ؛ لأنّك إذا خفّفت الهمزة جعلتها بَيْنَ بَيْنَ ، قد ضارعت بها الساكن ، وإن كانت متحرّكة .

ووجه مضارعتها أنّك لا تبتدئها بَيْنَ بَيْنَ ؛ كما لا تبتدئ ساكنا . وذلك قولك : منَ ابوك ، فتحرّك النون ، وتحذف الهمزة ، ومنِ اخوانك .

وتقرأ هذه الآية إذا أردت التخفيف (اللهُ الَّذى يُخْرِجُ الخَبَ فِى السَّمٰوَاتِ)[3] وقوله (سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ)[4] .

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٩ – ٤١٠ « وأما الهمزتان فليس فيهما ادغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرى أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدا فلا يجريان مجرى ذلك وكذلك قاله العرب وهو قول الخليل ويونس وزعموا أن ابن أبي اسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردىء فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو ردىء » .

(٢) في سيبويه جـ ٢ ص ١٦٥ « واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها ، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها وذلك قولك : مَن ابوك ، ومن امك ، وكم ابلك إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب ، والأم ، والإبل . . ومثله في قولك في المرأة : المرة ، والكمأة الكمة .. وقد قال الذين يخففون (ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخب في السموات) حدثنا بذلك عيسى وإنما حذفت الهمزة ههنا ، لأنك لم ترد أن تتم وأردت إخفاء الصوت » .

وانظر الكامل جـ ٣ ص ٨٧ ، جـ ٥ ص ٢١٥ – ٢١٦ .

(٣) النمل : ٢٥ ، وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ١٠٩) .

(٤) البقرة : ٢١١ .

إنّما كانت اسألْ فلمّا خفّفت الهمزة طرحت حركتها على السين ، وأسقطتها ، فتحرّكت السين ، فسقطت ألف الوصل . ومن قال : هذه مَرْأَة كما ترى فأراد التخفيف قال : مَرَة فهذا حكمها بعد كلّ حرف من غير حروف اللين .

❋ ❋ ❋

فأمّا إذا كانت بعد ألف ، أو واو ، أو ياء فإنّ فيها أحكاما :

إذا كانت الياء ،والواو مفتوحا ما قبلهما فهما كسائر الحروف . تقول فى جَيْأَل : جَيَل .

وكذلك إذا كانت واحدة منهما اسما ، أو دخلت لغير المدّ واللين .

وتقول فى فَوْعَل من سألت : سَوْأَل / فإن أردت التخفيف قلت : سَوَل كما قلت فى الياء. 1/155

وكذلك ما كانت فيه واحدة منهما اسما ، وإن كان قبل الواو ضمّة . أو قبل الياء كسرة . تقول فى اتبعُوا أمره : اتبعُوَ مره ، وفى اتبعى أمره : اتبعِيَ مره ، وفى اتبعوا إبلكم : اتبعِي بلكم[1] .

لا تبالى أمفتوحةً كانت الهمزة ، أم مضمومة ، أم مكسورة .

فإن كانت الياء قبلها كسرة وهى ساكنة زائدة لم تدخل إلّا لمدّ ، أو كانت واو قبلها ضمّة على هذه الصفة لم يجز أن تطرح عليها حركة ، لأنّه ليس ممّا يجوز تحريكه[2] وذلك نحو : خطيئة ، ومَقْرُوءة ، فإنّ تخفيف الهمزة أن تَقلبها كالحرف الذى قبلها ، فتقول فى خطيئة : خَطِيَّة ، وفى مَقْرُوءة : مقروّة .

---

(1) فى سيبويه جـ 2 ص 166 « وتقول فى حواية حوبة ، لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة ببنات الأربعة وإنما هى كواو جدول ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول : حوائب فإنما هى بمنزلة عين جعفر وكذلك سمعنا العرب الذين يخففون يقولون : اتبعو مره ، لأن هذه الواو ليست بمادة زائدة فى حرف الهمزة منه فصارت بمنزلة واو يدعو وتقول : اتبعى مره صارت كياء يرمى حيث انفصلت ولم تكن مدة فى كلمة واحدة مع الهمزة » .

(2) فى سيبويه جـ ص 166 « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو ، أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء ببناء وكانت مدة فى الإسم والحركة التى قبلها منها بمنزلة الألف أبدل مكانها واو أن كانت بعد واو ، وياء أن كانت بعد ياء لاتحذف فتحرك هذه الواو ، والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التى مثل ماهو من نفس الحرف من الياءات، والواوات ، وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات . . » .

وإنّما فعلت ذلك ؛ لأنّك لو ألقيت حركة الهمزة على هذه الياء وهذه الواو لحرّكت شيئا لا يجوز أن يتحرّك أبدا ؛ لأنّها للمدّ ، فهو بمنزلة الألف ، إلّا أنّ الإدغام فيه جائز ، لأنّه مما يلدغم ، كما تقول : عدوّ ، ودلىّ ، ومغزوّ ، ومرمىّ . وأما الألف فإن الإدغام فيها محال[1] وهى تحتمل أن تكون الهمزة بعدها بين بين ، كما .

١/١٥٦ احتملت الساكن المدغم فى قولك : دابّة/ ، وشابّة ؛ لأنّ المدّة قد صارت خلَفا من الحركة ، فساغ ذلك للقائل . ولولا المدّ لكان جمع الساكنين ممتنعا فى اللفظ .

فتقول – إذا أردت اتبعا أمره فخفّفت –: اتبعا امره فتجعلها بَيْنَ بَيْنَ . وكذلك مضى إبراهيم ، وجزى أمّه ، لأنّ الألف لا تكون إلّا ساكنة ، فلو طرحت عليها الحركة لخرجت من صورتها ، وصارت حرفا آخر .

وتقول فى نبيء – إذا خفّفت الهمزة –: نبىّ كما ترى . هكذا يجرى فيا لم تكن حروف ليّنة أصليّة ، أو كالأصليّة .

وهم فى نبيء على ثلاثة أضرب[2] :

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف ، لأنك لو حذفتها ، ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التى ذكرل لك لتحولت حرفا غيرها فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفاً ويغيروها ، لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخففوا ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم . . . » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢٦ « فأما النبى فإن العرب قد اختلفت فيه : فمن قال النبآء قال : كان مسيلمة نبيء سوء وتقديرها نبيع . . ومن قال أنبياء قال نبى سوء كما قال فى عيد حين قالوا : أعياد عيد وذلك ، لأنهم ألزموا الياء ، وأما النبوة فلو حقرتها لهمزت وذلك قولك : كان مسيلمة نبوته نبيئة سوء ، لأن تكسير النبوة على القياس عندنا ، لأن هذا الباب لايلزمه البدل وليس من العرب أحد إلا هو يقول تنبأ مسيلمة وإنما هو من أنبأت » .

وقال أيضاً فى جـ ص ١٧٠ « وقالوا نبى ، وبرية فألزمها أهل التحقيق البدل وليس كل نحوها يفعل به ذا إنما يؤخذ بالسمع وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل ردىء » .

وانظر الكامل جـ ٦ ص ١٢٥ – ١٢٦ .

همز النبي قراءة سبعية لنافع فى جميع القرآن . فى أتحاف فضلاء البشر ص ١٣٨ قرأ النبيين والنبيون والأنبياء والنبى والنبوة بالهمز نافع على الأصل لأنه من النبأ . .

وانظر النشر جـ ١ ص ٢١٥ وغيث النفع ٣٩ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ وشرح الشاطبية ص ١٤٩ .

وفى الكامل جـ ٦ ص ١٢٥ – ١٢٦ يختار فى النبي التخفيف . .

أمّا من خفف فقال نبيّ وجعلها كخطيّة فإنّه يقول : نُبَآءٌ ، فيردّها إلى أصلها ، لأنّها قد خرجت عن فعيل ، كما قال :

يا خاتِمَ النُّبَآءِ إنَّكَ مُرْسَـلٌ بالحقّ كلُّ هُدَى السبيلِ هُداكا[1]

ومن قال : نبيٌّ فجعلها بدلا لازما ، كقولك : عِيد وأعْياد ، وكقولك: أَحَد فى وَحَد فيقول أنبياءُ ، كما يقول : تقيٌّ وأتقياءُ ، وشقيٌّ وأشقياءُ ، وغنيٌّ وأغنياءُ .

وكذلك جمع فَعِيل الذى على هذا الوزن .

وكذلك يقول/ من أخذه من قولك : نبا ينبو ، أى مرتفع بالله ، فهذا من حروف العلّة ، فحقّه على ما وصفت لك . ١/١٥٧

وإن خفّفت الهمزة من قولك : هو يَجِيئُك ، ويَسُوءُك قلت : يجيُك ، ويسوُك ، تحرّك الياء والواو بحركة الهمزة ، لأنّهما أصلا فى الحروف . فهذا يدلُّك على ما يرد عليك من هذا الباب .

واعلم أنّه من أبى قول ابن أبى إسحق فى الجمع بين الهمزتين فإنّه إذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفا زائدة ، ليفصل بينهما ، كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء ، والنون الثقيلة إذا قلت : اضربْنانِّ زيدا[2] .

فتقول : (آإذَا كُنّا تُرَابًا)[3] وتقول : (آأنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ)[4]

---

(١) خاتم بفتح التاء وكسرها وقد قرىء بهما فى السبعة فى قوله تعالى (وخاتم النبيين) بفتح التاء اسم للآلة كالطابع وبالكسر اسم فاعل .

والبيت للعباس بن مرداس واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ وفى الكامل ج ٦ ص ١٢٦ والبيت مطلع قصيدة ذكرها ابن هشام فى السيرة – الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ « ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام ، وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا ، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا أخشيْنان ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة » .

(٣) الرعد – ٥ ، والنمل : ٦٧ ، وقراءة إدخال الألف بين الهمزتين سبعية (غيث النفع ص ١٤٠ . الاتحاف ص ٢٦٩ – ٢٧٠) .

(٤) المائدة : ١١٦ – والقراءة أيضاً سبعية . غيث النفع ص ٨٨ .

ومثل ذلك قول ذى الرّمة :

فياظبيةَ الوَعْساء بيْنَ جُلاجِلٍ وبيْنَ النَّقا آأنتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ[1] ؟

***

وإنّما نذكر هاهنا من الهمزة ما يدخل فى التصريف .

اعلم أنَّ الهمزة التى للاستفهام إذا دخلت على ألف وصل سقطت ألف الوصل ؛ لأنّه لا أصلَ لها ، وإنّما أُتى بها لسكون ما بعدها ، فإذا كان قبلها كلام وصل به إلى الحرف الساكن سقطت الألف / وقد تقدّم القول فى هذا ، إلاَّ الألف التى مع اللام فإنّك تبدل منها مدّة مع ألف الاستفهام ، لأنّها مفتوحة ، فأرادوا ألاَّ يلتبسَ الاستفهام بالخبر[2]. وذلك قولك — إذا استفهمت — : آبْنُ زيد أنت ؟ ، (أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ)[3] .

١/١٥٨

وألف (اَيْم) التى للقسم ، و(اَيْمُنْ) بمنزلة ألف[4] اللام : لأنّها مفتوحة وهى ألف وصل . فالعلّة واحدة .

وكلّ ما كان بعد هذا فما ذكرناه دالّ عليه .

***

فإذا التقت الهمزتان بما يُوجبه البناءُ نحوُ بنائك من جئت مثلَ (فَعْلَل) قلبت الثانية ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، كما وصفت لك فى الهمزتين إذا التقتا : من أنّه واجب أن تقلب الثانية منهما إلى الحرف الذى منه الحركة ، وأنّهما لا تلتقيان فى كلمة واحدة فيُقرا جميعا ، فتقول : جَيْأَى على وزن جَيْعَى[5] .

---

(١) الوعساء : موضع بين الثعلبية والخزيمية ويقول ياقوت : انها شقائق رمل متصلة . جلاجل : موضع ويروى بالحاء غير المعجمة . النقاء ، الكثيب من الرمل . وأراد شدة التقارب بين الظبية والمرأة فاستفهم استفهام شاك مبالغة فى التشبيه . آأنت : مبتدأ حذف خبره والتقدير آأنت هى . أنظر شواهد الشافية ص ٣٤٧ .

والبيت لذى الرمة واستشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ١٦٨ وهو من قصيدة فى ديوانه ص ٦١٢ — ٦٢٥

(٢) انظر ص ٨٤ .

(٣) انظر سورة ص : ٦٣ .

(٤) انظر ص ٨٥ .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٩ « وسألت الخليل عن فعلل من جئت فقال : جيأى وتقديرها جيعى كما ترى » .

وفى تصريف المازنى ج ٢ ص ٨٨ « وتقول فى فعلل من جئت وسؤت جيئى وسوأى فتبدل الهمزة الثانية ياء ثم تقلبها ألفاً لانفتاح ماقبلها » .

فإن قال قائل : فما بالك تجمع/ بين الهمزتين فى كلمة واحدة إذا كانتا عينين فى مثل فعّل وفعّال . وذلك قولك : رجل سَئّال وقد سُئِّل فلان . ولا تفعل مثل ذلك فى مثل جعفر ، وقِمَطْر ؟ .

1/159

فالجواب فى هذا قد قدّمنا بعضه ، ونردّهُ هاهنا ونتمّه .

إنّما التقت الهمزتان إذا كانتا عينين فيما وصفنا . لأنّ العين إذا ضوعفتْ فمحال أن تكون الثانية إلّا على لفظ الأُولى ، وبهذا عُلم أنّهما عينانِ . ولولا ذلك لقيل : عين ، ولام ، ومع هذا أنّ العين الأُولى لا تكون فى هذا البناء إلاّ ساكنةً ، وإنّما ترفع لسانك عنهما رَفْعةً واحدة للإدغام .

فإن قال : فأنْت إذا قلت: قِمَطْر فاللام الأُولى ساكنة ، فهلاّ وجب فيها وفى الّتى بعدها ما وجب فى العينين ؟

قيل : من قِبَل أنّ اللام لا تلزمه أن تكون اللام الّتى بعدها على لفظها ، وإن جاز أن تقع . ولكن العين هذا فيها لازم ، ألا ترى أنّ قِمَطْرا مختلفة اللامين بمنزلة جعفر ، ونحوه .

فإذا قلت من قرأت مثل (قِمَطْر) قلت : (قِرَأْيٌ) فاعلم[1] ، تصحّح الياء/ ، لأنّه لا تلتقى همزتان .

1/160

فإن قيل : فلم قلبتها ياءً وليست قبلها كسرة ؟ .

فإنّما ذلك ، لأنّك إذا قلبتها إلى حروف اللين كانت كما جرى أصلُه من حروف اللين . فالياء ، والواو إذا كانت واحدة منهما رابعةً فصاعدا . أصليّةً كانت أو زائدة ، فإنّما هى بمنزلة ما أصله ياءٌ ؛ ألا ترى أنّ أغْزيت ، وغازيت على لفظ . راميت ، وأحييت .

وقد تقدّم قولنا فى هذا[2] . ونُعيد مسائل الهمز مع غيرها ممّا ذكرنا أُصوله فى موضع المسائل والتصريف إن شاء الله .

* * *

(١) فى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٢٥٢ « وتقول فى مثل قطرة من قرأت قرأى كما ترى » .

(٢) أنظر ص ١٣٦ .

واعلم أنَّ قوما من النحويّين يرون بدل الهمزة من غير علَّة جائزا ، فجيزون قَرَيْت ، واجْتَرَيْت في معنى قرأت ، واجترأت .

وهذا القول لا وجهَ له عند أحد ممّن تصحّ معرفته ، ولا رسْم له عند العرب .

ويُجيز هؤلاء حذف الهمزة لغير علَّة إلَّا الاستثقال .

وهذا القول فى الفساد كالقول الذى قبله .

وهم يقولون فى جمع برىء الذى هو بُرآءُ على كريم وكرماء ، وبِراءٌ على كريم وكِرام .

$\frac{1}{161}$ فهؤلاء الذين وصفنا يقولون/ بُراءٌ فاعلم ، فيحذفون الهمزة من برآء ، ويقولون : الهمزة حرف مستثقل ، فنحذفه ؛ لأنَّ فيما أبقَينا دليلا على ما ألقَينا .

ويشبّهون هذا بفاعِل إذا قلت : رجل شاكُ السلاحَ .

وليس ذا من ذلك فى شىءٍ ، لأنَّه من قال : شاكُ السلاحَ فإنَّما أدخل ألف فاعِل ، وبعدها الألف التى فى الفعل المنقلبة وهى عين ، فتحذف ألف فاعِل ، لالتقاء الساكنين .

وقد قال لهم بعض النحويّين : كيف تقولون فى مضارع قَرَيْت ؟

فقالوا : أقْرَا[1] ـ فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ؛ لأنَّ من قلب الهمزة فأخلصها ياءً لزمه أن يقول : يَقْرِى ، كما تقول : رميت أرمى ؛ لأنَّ فعَل يَفْعَل إنَّما يكون فى حروف الحلق .

ولو جاز أن تقلب الهمزة إلى حروف اللين لغير علَّة لجاز أن تقلب الحروف المتقاربة $\frac{1}{162}$ المخارج فى غير الإدغام ؛ لأنَّها تنقلب فى الإدغام ، كما تنقلب الهمزة لعلَّة . فإن فُعِل/ هذا لغير علَّة فليفعَلْ ذلك .

---

(١) فى الخصائص ج ٣ ص ١٥٣ – ١٥٤ « وحدثنا أبو على قال : لقى أبوزيد سيبويه فقال : سمعت العرب تقول : قريت وتوضيت فقال له سيبويه : كيف تقول فى أفعل منه قال : اقرأ : وزاد أبو العباس هنا : فقال له سيبويه : فقد تركت مذهبك أى لو كان البدل قوياً للزم أن تقول أقرى كرميت أرمى » . وفى خزانة الأدب ج ٤ ص ٣٤٢ « قال أبو على : فأما نحن فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيبويه مالم يثبت فى كتابه إلا حكايتان أو ثلاث : إحداهما عن محمد بن يزيد عن أبى زيد عنه ، وهى : أن محمد بن السرى روى عن محمد بن يزيد أنه قال : لقى أبو زيد سيبويه فقال أبو زيد لسيبويه : إنى سمعت من العرب من يقول : قريت ، وتوضيت بالياء فيبدل الياء من الهمزة فقال : فكيف تقول : أفعل منه ؟ قال : اقرا ، وينبغى أن تقول : أقرى . . » .

ولكن إذا اضطرّ الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيُخلِصها على الحرف الذى منه حركة ما قبلها ؛ كما يجوز فى الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت . فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسّان :

وكنتَ أذَلَّ منْ وَتِدٍ بِقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجِى[1]

إنّما هو من وَجَأْت .

وقال الفرزدق :

راحتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيّةً فارْعَىْ فَزَارةُ لاَهناكِ المَرْتعُ[2]

وقال حسّان بن ثابت :

سالتْ هُذَيْلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً ضَلّتْ هُذَيلٌ بما قالتْ ولم تُصِبِ[3]

فهذا إنّما جاز للاضطرار ؛ كما يجوز صرف مالا ينصرف ، وحذف مالايحذف مثله فى الكلام .

وقد يقال فى معنى سألت : سِلْت أَسال مثل خِفْت أخاف ، وهما يتساولان . كما يختلف اللفظان والمعنى الواحد ، نحو قولك : نهَض ،ووثب . فإنّما هذا على ذلك لا على القلب .ولو كان / على القلب كان فى غير سألت موجودا ؛ كما كان فيها . فهذا حقّ هذا .

1/163

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٧٠ على إبدال الياء من همزة وأجيء للضرورة .

وجأت الوتد : ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة فى الرأس . الفهر : الحجر ملء الكف .

البيت لعبد الرحمن بن حسان يهجو عبد الرحمن بن الحكيم بن العاص . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة ، وجعل الوتد بقاع مبالغة فى الوصف بالذل . وانظر الكامل جـ ٥ ص ١٦ وشواهد الشافية ص ٣٤١ — ٣٤٤ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٧٠ على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة . راحت : بمعنى رجعت . والرواح والغلو عند العرب يستعملان فى المسير أى وقت كان من ليل أو نهار . المرتع : مصدر ميمى . فزارة : منادى .

والبيت للفرزدق قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة الفزارى فهجاهم ودعا على قومه بأن لايهنأوا النعمة بولايته . وانظر الكامل جـ ٥ ص ١٦ — ١٧ وديوانه ص ٥٠٨ .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٣٠ ، ١٧٠ على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة ، وقال المبرد فى الكامل جـ ٥ ص ١٨ « وأما قول حسان : سألت هذيل . . فليس من لغته سلت اسأل مثل خفت أخاف . . لأن هذا من لغة غيره » والسهيلى فى الروض الأنف جـ ٢ ص ١٧٣ — ١٧٤ رأى خالف فيه سيبويه والمبرد .

والبيت لحسان بن ثابت من شعر ذكر فى سيرة ابن هشام وذكر فى ديوانه هذا البيت مفردا ص ٦٣ وانظر شواهد الشافية ص ٣٣٩ — ٣٤٠ .

هذا باب

ما كان على فُعْلَى مما موضع العين منه ياء

أمّا ما كان من ذلك اسما فإنّ ياءه تُقلب واوا ؛ لضمّة ما قبلها . وذلك نحو قولك : الطُّوبَى ، والكُوسى . أخرجوه بالزيادة من باب بِيض ونحوه .

فإن كانت نعتا أبدلت من الضمّة كسرة ؛ لتثبت الياء ؛ كما فعلت فى بِيْض ، ليفصلوا بين الاسم والصفة ، وذلك قولهم : (قِسْمَةٌ ضِيزَى)[1] ، ومِشْية حِيكَى . يقال: هو يَحِيك فى مِشْيَته ، إذا جاء يتبختر . ويقال : حاك الثوبَ ، والشِّعرَ يحوكه .

فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون هذا (فِعْلَى) ؟

قيل له : الدليل على أنّه (فُعْلَى) مُغَيَّرَ مَوْضِع الفاء أنّ (فِعْلى) لا تكون نعتا ، وإنّما تكون اسما ؛ نحو مِعْزَى ، ودِفْلَى[2] ، و(فُعْلَى) يكون نعتا كقولك : امرأة حُبْلَى ، ونحوه .

فإن قال قائل : من أين زعمت أنّ الطوبَى ، والكُوسَى اسمان[3] ؟

فمن قِبَل أنّ هذا البناء لا يَكْمُل نعتا / إلّا بقولك : من كذا . تقول : هذا أفْضل من زيد ، وهذه أفضل من زيد ، فيكون (أفْعَل) للمؤنّث والمذكّر ، والاثنين والجمع ، على لفظ واحد .

(1/164)

فإذا قلت الأفْضَل والفُضْلَى ، ثنّيتَ وجمعت ؛ كما فصلت بين المؤنّث والمذكّر .ولهذا باب يفرد مستقصى فيه مسائله[4] .

---

(١) النجم : ٢٢

(٢) شجر مر أخضر ، حسن المنظر .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧١ « هذا باب ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فعلى إذا كانت اسما وذلك الطوبى ، والكوسى ؛ لأنها لاتكون وصفاً بغير ألف ولام ؛ فأجريت مجرى الأسماء التى لاتكون وصفاً وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فعل منها يعنى بيض وذلك قولهم : امرأة حيكى ويدل على أنها فعلى أنه لايكون فعلى صفة ومثل ذلك (قسمة ضيزى) فإنما فرقوا بين الإسم ، والصفة فى هذا كما فرقوا بين فعلى اسما ، وبين فعلى صفة فى بنات الياء التى الياء فيهن لام . . . » .

(٤) باب مسائل افعل مستقصاة فى الجزء الثالث .

فلما ذكرت لك جرت مَجْرَى الأسماء .

* * *

فإن كان هذا الباب من الواو ، جرى على أصْله اسما وصفةً .

فأمّا الاسم فنحو قولك : القُولَى ، والسُودَى[1] تأنيث قولك : هذا أسْوَد منه ، وأقْول منه ؛ لأنّ هذا إذا ردّ إلى الألف واللام خرج إلى باب الأكبر والكُبْرَى .

وإن كان نعتا لم يلزم أن يكسر ما قبل واوه ، إنّما لزم الكسر فى(فُعْل) ممّا كان من الياء ، ألا ترى أنّك تقول فى جمع أسْوَد : سُود ، خلافا لأبْيض وبِيض. فكذلك تسلم الواو من هذا اسما ، وصفة[2] .

---

(١) منع التعجب من الألوان والعيوب فى الجزء الرابع ص ٤٩١ من الأصل كما سيأتى ويجوز أن يكون أسود منه من السيادة فلا يكون فى كلامه تعارض .

(٢) أنظر الكامل جـ ٣ ص ١٤٨ .

هذا باب

ما كان على فعلى وفعلى

من ذوات/ الواو ، والياء اللتين هما لامان

١/١٦٥

أمّا ما كان على فَعْلَى من ذوات الياء فإنَّ ياءه تُقلب واوا إذا كان اسما ، وتُترك ياءً على هيئتها إذا كان نعتا .

فأمّا الاسم فالفَتْوَى ، والتقوى ، والرعْوَى[1] .

وأمّا النعت فنحو قولك : صَدْيا ، ورَيّا ، وطَيّا .

ولو كانت (رَيّا) اسما لكانت رَوَّى . وذلك ، لأنَّك كنت تقلب اللام واوا ، والعين واوا ؛ لأنَّها من روِيت . فتلتقى الواوان فيصير بمنزلة قُوَّل .

* * *

وأمّا ما كان من الواو فإنَّك لا تغيّره اسما ولا صفة .

تقول فى الاسم : دَعْوَى ، وعَدْوَى .

والصفة مثل شَهْوَى . وإنّما فعلت ذلك لأنَّ الصفة تجرى هاهنا على أصلها ؛ كما جرت الصفة من الياء على أصلها .

وأمّا الاسم فلا تقلب من الواو ؛ لأنَّ هذا باب قد غلبت الواو على بابه ، فإذا أُصيبتْ الواو لم تُغَيّر ، لأنَّ الياء تنقلب إلى الواو[2] .

* * *

(١) فى الأصل الدعوى المشهور أن (دعا) واوى اللام ، وذكر القاموس أن دعيت لغة فى دعوت ، وذكر اللسان الحديث : « أنى أدعوك بدعاية الإسلام » . وأرجح أن تكون الدعوى محرفة فى سيبويه والمقتضب عن (الرعوى) لأنهما ذكرا دعوى فى الواوى اللام بعد هذا . وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٥٧ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٤ « هذا باب ماتقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم . . وذلك فعلى إذا كانت اسما أبدلوا مكانها الواو ؛ نحو الشروى ، والتقوى ، والدعوى ، والفتوى . وإذا كانت صفة تركوها على الأصل ، نحو صديا ، وخزيا ، وريا ولو كانت ريا اسما لقلت : روى ؛ لأنك كنت تبدل واوا موضع اللام وتثبت الواو التى هى عين .

وأمّا ما كان من هذا الباب على/ (فُعْلَى) فإنّ واوه تنقلب ياءً إذا كان اسما ؛ كقولك: الدنيا، والقُصْيا. [1/166]

والنعت يجرى على أصله ، ياءً كان أو واوا ؛ كما وصفت لك فيما مضى من النعوت .

وذوات الياء لا تتغيّر هاهنا ؛ كما أنّ ذوات الواو لا تتغير فى (فَعْلَى) . فعلى هذا يجرى التصريف فى هذه الأبواب[1] .

وأمّا قولهم : القُصْوَى فهذا ممّا نذكره مع قولهم : الخونَة ، والحَوَكَة .

و : قد علمتْ ذاك بَناتُ أَلْبُبِهْ [2]

وحَيْوَة ، وضَيْوَن[3] . وغير ذلك ممّا يبلغ به الأصل إن شاء الله .

= وأما فعلى من الواو فعلى الأصل : لأنها إن كانت صفة لم تغير كما لم تغير الياء ، وإن كانت اسما ثبتت ، لأنها تغلب على الياء فيما هى فيه أثبت وذلك قولك : شهوى ، ودعوى . فشهوى صفة ، ودعوى اسم » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٤ « وأما فعلى من بنات الواو فإذا كانت اسما فإن الياء مبدلة مكان الواو ؛ كما أبدلت الواو مكان الياء فى فعلى فأدخلوها عليها فى فعلى ، كما دخلت عليها الواو فى فعلى لتتكافأ وذلك قولك : الدنيا ، والعليا ، والقصيا وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل ؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام فإذا قلت : فعلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة وهو أجدر أن يجىء على الأصل إذ قالوا : القصوى فأجروه على الأصل وهو اسم . .

وتجرى فعلى من بنات الياء على الأصل اسما ، وصفة ؛ كما جرت الواو فى فعلى صفة واسما على الأصل .

وأما فعلى منهما فعلى الأصل صفة واسما . تجريهما على القياس ؛ لأنه أوثق ما لم تتبين تغييراً منهم » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٦١ — ١٦٣ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٦١ ، ٤٠٣ على فك الإدغام فى اللبه للضرورة ، ولم يتكلم عنه الأعلم . وفى المنصف جـ ٣ ص ٣٤ قال أبو العباس الهاء عائدة على الحى وروى اللبه على وزن أفعله ولاذكره المازنى فى جـ ١ ص ٢٠٠ ، ٢٧٥ وروى(البب) وفى اللسان : بنات البب : عروق فى القلب يكون منها الرقة ، وقيل لاعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأبى له ذلك بنات البى . . وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٢٩٢ ، وسيعيد المبرد ذكره فى الجزء الثانى .

(٣) الضيون : السنور الذكر ، وشذوذه من وجهين : صحة الواو ومجيئه على فيعل بفتح العين وهو بناء يختص به الصحيح .

هذا باب

المسائل فى التصريف مما اعتل منه موضع العين

تقول : إذا بنيت (فُوعِلَ) من سرت : سُويرَ .

فإن قال قائل : هلّا ادّغمتَ الواو فى الياء ؛ كما قلت فى لَيَّة وأصلها لَوْيَة ؛ لأنّها من لويت يده ، ولأنَّ حكم الواو والياء إذا التقتا والأُولى منهما ساكنة ، أن تقلب الواو إلى الياء ، وتدغم إحداهما فى الأُخرى ، فأَمَّا ما كان من هذا ياؤه / بعد واوه فنحو : لَوَيْته ، وشَوَيْته ١٦٧/أ لَيَّة ، وشَيًّا إنّما كانا لَوْيَة ، وشَوْيا ؛ لأنَّ العين واو ، وكذلك (مَرْمِىّ) فاعلم إنّما هو مَرْمُوْى ؛ لأنَّ اللام ياءٌ وقبلها واوُ مَفْعول .

وأمّا ما كانت الياءُ منه قبل الواو : فنحوُ سَيّد ، ومَيْت[1] ؛ لأنَّه فى الأَصل سَيْوِد ، ومَيْوت .

فإذا قال : فلمَ لم يكن فى (سُويِرَ) مِثْلُ هذا ؟

فالجواب فى ذلك أنَّ واو (سُويِرَ) مدّة ، وما كان من هذه الحروف مدّ فالإدغام فيه محال ، لأنَّه يخرج من المدّ ؛ كما أنَّ إدغام الأَلف محال[2]. والدليل على أنَّ هذه الواو مدّة أنّها

---

(١) فى سيبويه جـ٢ ص٣٧١ « باب ماتقلب فيه الياء واو إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأن الياء والواو ، بمنزلة التى تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما ومرهما على ألسنتهم فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولاقبلها كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم وكانت الياء الغالبة فى القلب لا الواو ؛ لإنها أخف عليهم لشبهها بالألف وذلك قولك فى فيعل : سيد ، وصيب وإنّما أصلهما سيود وصيوب وكان الخليل يقول : سيد فيعل وان لم يكن فيعل فى غير المعتل . . . » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٣ « وسألت الخليل عن سوير ، وبويع ما منعهم أن يقلبوا الواو ياء ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنّما صارت للضمة حين قلت : فوعل ألا ترى أنك تقول : ساير ، ويساير فلا تكون فيهما الواو وكذلك تفوعل نحو تبويع ، لأن الواو ليست بلازمة وإنّما الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رويه ورويا . . لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة ؛ لأن الأصل ليس بالواو فهى فى سوير أجدر أن يدعوها ؛ لأن الواو تفارقها . . . » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ٢٨ — ٢٩ .

منقلبة من ألف ، ألا ترى أنّها كانت سَايَرَ ، فلمّا بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعلهُ قلت : سُويِرَ فالواو غير لازمة .

ولو قلت مثل هذا من القول لقلت : (قُووِلَ) ، فلم تدغم . والعلّة فى هذا ، العلّة فيما قبله ؛ لأنّها يدل من ألف قاوَل .

ونذكر قلب الواو فى الإدغام إلى الياء وإن كانت الياءُ قبلها ، ثمّ نعود إلى المسائل إن شاء الله .

قد قلنا : إذا التقت الياءُ والواو وإحداهما / ساكنة ، وجب الإدغام ، وقلبت الواو إلى الياء
فيقال : فهلاً قلبت الياء إلى الواو إذا كانت الواو بعدها ؛ كما أنّك إذا التقى حرفان من غير المعتلّ فإنّما تدغم الأوّل فى الثانى ، وتقلب الأوّل إلى لفظ الثانى ؛ نحو قولك فى وَتِد : (وَدّ) ، وفى يفتعل من الظلم : (يَظّلِم) ، فتدغم الظاء فى الطاء . وكذلك (ذهبَ طّلحة) تريد : ذهبتْ طلحة ، تقلب التاء طاءً .

ومثل ذلك (أَخَتُّ) ، تريد : أخلت ، فتدغم الدال فى التاء .(أَنْفَتُّ) تريد : أَنْفَذْتُ ؟

قيل : الجواب فى هذا : أنّه إذا التقى الحرفان ولم يكن فى الآخر منهما علّة مانعة تمنع من إدغام الأوّل فيه أُدغم فيه .

وإن كان الأوّل أشدّ تمكّنا من الذى بعده ، وتقاربا تَقَارُبَ ما يجب إدغامه ، لم يصلح إلّا قلب الثانى إلى الأوّل .

فمن ذلك حروف الصفير وهى السين ، والصاد ، والزاى . فإنّها لا تدغم فيما جاورها من الطاء ، والتاء ، والدال[1] .

ومجاورتهنّ إيّاها أنّهنّ من طرَف اللسان ، وأُصول / الثنايا العُلَى ، وحروف الصفير من طرف اللسان ، وأطرافِ الثنايا ، ولهنّ انسلال عند التقاء الثنايا ، لما فيهنّ من الصفير ، وتجاورهنّ

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٢٠ « وأما الصاد ، والسين ، والزاى فلا يدغمن فى هذه التى أدغمت فيهن ، لأنهن من حروف الصفير وهن أندى فى السمع » .

الظاء ، والذال ، والثاء[1] من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا . إلّا أنّ هذه الحروف يلصق اللسان لها بأطراف الثنايا ، وهي حروف النَّفْث وإذا تفقّدت ذلك وجدته .

ومعنى النَّفْث : النفخ الخفىّ .

فالصاد وأختاها لتمكّنهنّ لا يدغمن في شيء من هؤلاء الستّة ، وتدغم الستّة فيهنّ . ونذكر هذا في موضعه إن شاء الله .

فإذا التقى حرفان أحدُهما من هذه الستّة ، والآخر من حروف الصفير فأردت الإدغام أدغمته على لفظ الحرف من حروف الصفير[2] .

تقول في (مُفْتَعِل) من صيرت –إذا أردت الإدغام –: (مِصّير) ،وفي مُسْتَمِع : (مُسَّمع) ، وفي مزدان ، ومزدجر ؛ مُزّان ، ومُزّجر .

فكذلك الياء ، والواو . ويجب إدغامها على لفظ الياء ، لأنّ الياء من موضع أكثر الحروف وأمكنها / والواو مخرجها من الشفة ، ولا يَشْرَكُها في مخرجها إلّا الباء ، والميم فأمّا الميم فتخالفها ؛ لمخالطتها الخياشيمَ بما فيها من الغُنّة ؛ ولذلك تسمعها كالنون .

1/170

والباء لازمةٌ لموضعها ، مخالفة للواو ؛ لأنّ الواو تَهوِى من الشفة الفم ؛ لما فيها من اللين حتى تتّصل بأختيها : الألف ، والياء .

ولغلبة الياء عليها مواضع نذكرها في باب الإدغام ؛ لأنّه يوضّح لك ما قلنا مبيّنا .

وليست الواو كالفاء ؛ لأنّ الفاء لا تخلُص للشفة ، إنّما مخرجها من الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا[3] .

---

(1) في سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٥ « ومما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الظاء ، والذال ، والثاء » .

(2) في سيبويه جـ ٢ ص٤١٩ « والطاء ، والتاء والدال ، يدغمن كلهن في الصاد ، والزاى ، والسين لقرب المخرجين . . وكذلك الظاء ، والثاء ، والذال ؛ لأنهن من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا ، وهن أخوات ، وهن من حيز واحد .

(3) في سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء » .

فلذلك وجب ما وصفنا من الإدغام .

ولا يجبُ الإدغام إذا كانت إحداهما حرفَ مدّ .

وآية ذلك أن تكون منقلبة من غيرها ؛ كما وصفت لك فى واو (سُويرٌ) ؛ لأنّها منقلبة من ألف سايرَ .

وأمّا واو مَغْزُوّ ومَرْمِىّ ، فليست واحدة منهما منقلبةً من شىء ، إنّما هى واو (مَفْعُول) غير منفصلة من الحروف . ولو كانت منفصلةً لم تدغم وقبلها ضمّة ؛ ألا ترى أنّك تقول : ظلموا واقدًا فلا تدغم[1] ؛ كما لا تدغم إذا قلت : ظلما . وكذلك أُغْزِى ياسرا لا يلزمك الإدغام ، لكسرة ما قبل / الياء ، وضمّة ما قبل الواو .

$\frac{1}{171}$

واو كانت قبل كلّ واحدة منهما فتحة لم يجز إلّا الإدغام فى المِثْلين ، ولم يمكنك إلّا ذلك .

تقول : رمَوّا واقدا ، واخشَىْ ياسرا .

فإن قلت : فما بالك فى اخشَىْ واقدا ، ورمَوْا ياسرا لاتدغم ، والأوّل منهما ساكن وقد تقدّم الشرط فى الواو والياء ؟

فإنّما قلنا فى المتّصلين .

فأمّا المنفصلان فليس ذلك حكمهما ؛ لأنّك فى المنفصلين - إذا تقاربت الحروف - مخيّر .

وأمّا فى هذا الموضع فلا يجوز الإدغام ؛ لأنّ الواو علامة الجمع ، والياء علامة التأنيث ؛ فلو أدغمت واحدة منهما على خلاف لذهب المعنى ، وهذا يحكم لك فى باب الإدغام إن شاء الله.

***

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة ، والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لاتدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلموا واقدا ، واظلمى ياسرا ، ويغزوا واقد ، وهذا قاضى ياسر لاتدغم ، وإنما تركوا المد على حاله فى الانفصال ؛ كما قالوا : قد قوول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قاول فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمتها . . وإذا قلت وأنت تأمر : اخشى ياسرا ، واخشوا واقدا أدغمت ، لأنهما ليسا بحرفى مد كالألف وإنما هما بمنزلة قولك : احمد داود ، واذهب بنا . . . » .

ورجع بنا القول إلى ما يتبع باب (سُوير) .

قد تقدّمنا فى القول أنّ الواو الزائدة والياء ، إذا كانتا مدّتين لم تدغما ، كما أنّ الألف لم تدغم ، فإذا كانتا مدّتين صارتا كالألف .

وإنّما استحال الإدغام فى الألف ؛ لأنّها لو كانت إلى جانبها ألف لا يجوز أن تدغم فيها، لأنّ الألف لا تكون إلّا ساكنة ولا يلتقى ساكنان .

١/١٧٢ وبَعْدُ فإنّ لفظها وهى أصليّة لا تكون إلّا مدّا ، والمدّ لا / يكون مُدغما ، ولو رمت ذلك فى الألف لنقلتها عن لفظها .

فتقول : قد قُوْوِل زيد ، وبُوْيِع لا غير ذلك .

وكذلك رُؤْيا إذا خفّفت الهمزة وأخلصتها واوا، لأنّ الهمزة الساكنة إذا خفّفت انقلبت على حركة ما قبلها .

ولم يجز فى هذا القول أن تدغمها ؛ لأنّها مدّة . ولأنّ أصلها غير الواو ، فهى منقلبة كواو سُوْيِرَ .

وأمّا من قال : رُيًّا وريّة[1] فعلى غير هذا المذهب ، ونذكره فى بابه إن شاء الله .

فهذا حكم الزوائد .

ولو قلت : (افْعَوْعَلَ) من القول لقلت : اقْوَوَّل ، ومن البيع : ابْيَيَّعَ وكان أصلها : ابْيَوْيَع ، فأدغمت الواو فى الياء التى بعدها[2] .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٣ « ومثل ذلك قولهم :كروية ، ورويا ، ونوى لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة . وقال بعضهم ريا وريه فجعلها بمنزله الواو التى ليست يبدل له كما قلبت ولو ليلة وأصلها لوية » .

(٢) فى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٣٣ « وتقول فى مثل أغدودن من البيع : أبييع والأصل أبيويع ولكنها قلبت الياء التى بعدها كما قلبت وأولية وأصلها لوية .

ومن قلت أقوول تكرر عين الفعل وبينهما واو زائدة فتدغم الزائدة فى التى بعدها . » وانظر ص ٢٤٣ — ٢٤٤ من تصريف المازنى أيضاً .

وسيأتى للمبرد تكرير هذا مع زيادة تفصيل ص ١٨٧ من الأصل .

فإن بنيت الفعل من هذا بناء ما لم يُسمّ فاعله قلت : ابْيُويع ، واقْوُووِل. ولا يجوز الإدغام ، لأنَّ الواو الوسطى مدّة[1] .

فأمّا عَدُوّ ، ووَلِيّ ، فالإدغام لازم ؛ لأنَّ الواو والياء لم تنقلبا من شيء .

وتقول فى مثل (احْمارّ) من الحُوّة : احواوت الفرس / ، واحْوَوَى الرجل . وإنَّما أصل (احمارّ) احمارَرَ ، فأدركه الإدغام . ويظهر ذلك إذا سكَّنت الراء الأخيرة تقول : احمارَرْت[2] ، ولم يحمارِرْ زيد .

1/173

فعلى هذا تقول : احْوَاوَيْت ، واحْوَاوَى زيد .

فإذا قلت : يَحْوَاوِى لم تدغم ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، والواو متحرّكة .

وإنّما يجب الإدغام فى هذا إذا سكن الأوّل .

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمّ فاعله قلت : احْوُووِى فى هذا المكان ، فلا تدغم ، لأنَّ الواو الوسطى منقلبة عن ألف افعالّ .

فإن قلت : فما بالك تقول فى المصدر على مثل احميرار : احْوِيّاء؟ وأصلها احْوِيواء ، فتدغم[3] هلاَّ تركت الياء مدّة ؟

فمن قِبَل أنَّ المصدر اسم ، فبناؤه على حالة واحدة ، والفعل ليس كذلك لتصرّفه .

فالملحقة فى هذا الباب ، والزائدة لغير الإلحاق سواء فى قول النحويّين .

* * *

---

(1) فى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٢٤٥ « قال أبو عثمان : وإذا قلت فعل من هذا قلت : أبيويع فلم تدغم ؛ لأن الواو مدة فهى بمنزلة الألف . » .

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩١ « وأما افعالت من الواوين فبمنزلة غزوت وذلك قول العرب : قد احواوت الشاة ، واحواويت فالواو بمنزلة واو غزوت ، والعين بمنزلتها فى افعالت من عورت » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ٢١٩ .

(3) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩١ « وإذا قلت : احواويت فالمصدر احوياء ، لأن الياء تقبلها ؛ كما قلبت واو أيام » .

وفى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٢٢١ « ومصدر أفعالت من الحوة احوياء تقلب الواو التى هى بدل من الألف ياء ؛ لأن قبلها كسرة وهى ساكنة ثم تقلب لها اللام ياء من أجل الياء الساكنة ، لأن الياء الساكنة إذا كانت بعدها واو متحركة حولت الواو ياء . » قال أبو الفتح قوله تقلب الواو التى هى بدل من الألف ياء ، ليس يتجه الأعل أنه يريد أنك تقلب الواو الوسطى فى احووورى التى انقلبت عن الألف فى احواويت ياء . . » .

وكان الخليل يقول : لو بنيت (أَفْعَلْت) من اليوم فى قول من قال : أَجْوَدْت ، وأَطْيَبْت لقلت: أيّمت[1] ، وكان الأصل : أَيْومت ،ولكن انقلبت الواو للياء التى قبلها ؛ كما فعلت فى سيّد .

١/١٧٤ فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمّ فاعله ، أو تكلّمت بمضارعه قلت / فى قول الخليل : (أُووِمَ) ؛لأنّ الياء منقلبة من واو ، فلمّا بناها هذا البناء جعلها مدّة ، وإن كانت أصليّة ؛لأنّها منقلبة ؛ كما انقلبت واو سُويِرَ من ألف سايرَ . فقد صارت نظيرتها فى الانقلاب .

وتقول فى مُوئِس فيمن خفّف الهمزة : مُويس ، فتجعلها بَيْنَ بَيْنَ ؛ وفى مِيأَل وهو مِفْعَل من وَأَلت : ميال ، فلا تجعلها كالواو فى خطيئة إذا قال : خطيّة إذا خفّف الهمزة .

والنحويّون أجمعون على خلافه ؛ لإدخاله الأصولَ على منهاج الزوائد فيقولون : أُيِّمَ ؛ لأنّها أصليّة ؛ فالإدغام لازم لها ؛ لأنّ المدّ ليس بأصل فى الأُصول .

* * *

ويقول فى (مِفْعَل) من وأَلت : مِوَل إذا خفّفوا الهمز . والأصل مِيئَل ، فطرحوا حركة الهمزة على الياء فلمّا تحرّكت رجعت إلى أصلها ؛ لأنّها من واو وأَلت ، كما رجعت واو ميزان إلى أصلها فى قولك : موازين .

١/١٧٥ ويقول النحويّون فى مُوئِس إذا خفّفوا الهمزة : مُيِس / ؛لأنّهم طرحوا حركتها على الواو ، فسقطت الهمزة ، ورجعت الواو إلى الياء لمّا تحرّكت ؛ لأنّه من يَئست . فهذا قول النحويّين. وهو الصواب والقياس[2] .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٦ « وسألته كيف ينبغى له أن يقول : أفعلت فى القياس من اليوم على من قال أطولت ، وأجودت فقال : أيمت فتقلب الواو ههنا ؛ كما قلبتها فى أيام وكذلك تقلبها فى كل موضع (لا) تصح فيه ياء أيقنت فإذا قلت افعل وفعل ويفعل قلت : أووم ، يوؤم ، ومؤوم . . » وفى أصل المقتضب : من النوم محرفا .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ٣٥ والمنصف ص ٣٥ — ٣٨ والخصائص جـ ٣ ص ١٦ .

(٢) فى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٣٨ « قال أبو عثمان : ومما ينبغى أن يكون على مذهب الخليل والنحويون أجمعوا على خلافه مفعل من يئست موئس إذ خففت فكل النحويين يقولون : ميس يلقون حركة الهمزة عليها فيرجعونها ياء حين تحركت . ومثل ذلك مفعل من والت ميئل فإذا خففوا قالوا : مول فيردونها إلى أصلها ويقيسون هذا أجمع . وينبغى أن يكون على مذهب الخليل لاتلقى عليها الحركة وتكون الهمزة بعدها بين بين ؛ ألا تراه قال فى فوعل من فوعل كما قال فيها من فاعل، وأجرى يووم =

ولو بنيت من القول (فَعَّل) أو من البيع لقلت : قَوَّل ، وبَيَّع . فإن بنيته بناء ما لم يسمَّ فاعله قلت : قُوِّل ، وبُيِّع ؛ لأَنَّها ليست منقلبة ، إنَّما رددت العين مثقَّلة كما كانت .

***

وتقول فى (افْعَلْ) من أويت إذا أمرت : ايْوِ يارجل ، وللاثنين : ايوِيا ، وللجمع : ايوُوا ، وللنساء : ايوِينَ ؛ كما تقول من عوَيْت .

فالياءُ مبدلة من الهمزة ، ولا يلزمك الادغام ؛ لأَنَّ الأَلف ألف وصل ، فليس البدل لازما للياء ؛ لأَنَّ أصلها الهمز[1] .

***

ولكنَّك لو قلت مثل (إِوَزَّة) من أَوَيْت لقلت : إِيَّاة ، فاعلم .

وكان أصلها إِئْواة ، فلمَّا التقت الهمزتان أُبدلت الثانية ياء ؛ لكسرة ما قبلها ؛ كما ذكرت لك فى جاءٍ ونحوه ، فصارت ياء خالصة وبعدها واو ، فقلبتها لها ؛ لأَنَّ الياء ساكنة /، 1/176 ولم تجعلها مدًّا ، لأَنَّه اسم ، وقد تقدَّم قولنا فى هذا فى باب عدوّ ، ووليّ ، ونحوه[2] .

ولو قلت من وَأَيت مثل (عصفور) لقلت : وُؤْيِيّ ، لأَنَّك إذا قلت : وأيت ، فالواو فى موضع الفاء ، والهمزة فى موضع العين ، فلمَّا قلت : (فُعْلول) احتجت إلى تكرير اللام للبناء ، والواو الزائدة تقع بين اللامين ؛ كما تقع فى مثال فُعْلول فقلت : وُؤْيِيّ .

= من اليوم مجرى المدة ، وجعل ياء يوقن إذا أبدلت بمنزلة ما أبدل من الألف وجعل الأصل فى هذا والملحق ، والزائد يجرين مجرى واحدا هو خلاف مذهب الناس » وانظر شرح ابن جنى .

(1) فى تصريف المازنى جـ 2 ص 239 « تقول إذا أمرت من (أوى) : ايو كما تقول اشو وللاثنين : ايويا : كما تقول : اشويا ، وللجمع : ايووا ، كما تقول : اشووا وللنساء : أيوين كما تقول : أشوين » .

وقال أبو الفتح : « فإن قال قائل : فلم صحت الواو فى أيو وأيويا ونحو ذلك وقبلها ياء ساكنة وهلا قلبت كما قلبت فى سيد وميت فالجواب أن هذه الياء ليست لازمة وإنما هى بدل من همزة أوى . أبدلت لوقوع همزة الوصل قبلها فهى غير لازمة » .

(2) فى الخصائص جـ 3 ص 9 « قوله فى مثال أوزة من أويت أياة وأصلها أئوية فأبدال الهمزة التى هى فاء واجب وإبدال الياء التى هى اللام واجب أيضاً فإن بدأت بالعمل من الأول صرت إلى أيوية ، ثم إلى أييه ، ثم إلى أياة . وإن بدأت بالعمل من آخر المثال صرت أول إلى أئواة ثم إلى ايواة ثم أياة فقد فرقت العمل فى هذا الوجه ، ولم تواله كما واليته فى الوجه الأول . . » .

وانظر شرح الشافية للرضى جـ 3 ص 93 ، 299 وتصريف المازنى جـ 2 ص 271

وقلب الهمزة الثانية هنا ياء مثل القلب فى إيمان وليس مثل القلب فى جاء كما يقول المبرد .

والأَصل وُوْيُوى ، فقلبت الواو ياء ؛ للياء التى بعدها ، وضممت الواو الأُولى لمثال فُعْلول . وإنّما لزمك الإدغام لأَنّه اسم ، ولولا ذلك لكانت واو (فُعْلول) كواو (سُوِيِرَ) ، ولكنّ الأَسماء لا تتصرّف . وقد مضى القول فى هذا .

ألا ترى أنّ قولك : مَرْمِىّ إنّما هو مَفْعُول من رميت ، فكان حقّه أن يكون مَرْمُوى فأُدغمت . فكذلك آخر (فُعْلُول) .

* * *

ولو قلت مثل (مَفْعُول) من حييت لقلت : هذا مكان مَحْيِىٌّ فيه .

وكان الأَصل : مَحْيُوي ، وكذلك مَشْوِىّ ، وكان/ ـ الأَصل مَشْوُوى ؛ لأَنّ العين واو بعدها واوُ مفعول ، وبعد واو مفعول الياء التى هى لام الفعل .

١ / ١٧٧

ولو قلت مثل (فَعاليل) من رميت لقلت : رَمَايِىّ[1] فاعلم . لم تغيّر ؛ لتباعد الأَلف من الطرف ، فأُدغمت الياء الزائدة فى الياء التى هى لام .

* * *

فأَمّا مثل طويل ، وقويم ، وما أَشبه ذلك فلا يلزمك الإدغام ؛ لتحرّك الحرف الأَوّل من المعتلّين . ونبيّن هذا بأَكثر من هذا التبيين فى باب مسائل التصريف إن شاء الله .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من رميت فرمائى ، والأصل رمايى ، ولكنك همزت ، كما همزت فى راية ، وآية حين قالوا : رائى ، وآئى فأجريته مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف . . ومن قال راوى فجعلها واوا قال رماوى ومن قال : أمىي وقال : آيي قال : رمايى فلم يغير » .

هـذا بـاب
تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة

إذا بنيت الماضى من حَيِيت فقلت : حَيِيَ يا فتى فأنت فيه مخيّر : إن شئت أدغمت ، وإن شئت بيّنت .

تقول : قد حَيَّ فى هذا الموضع ، وقد حَيِيَ فيه .

أمّا الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخرَ (فَعَلَ) ، وأنّه قد صار بالحركة بمنزلة غير / — المعتلّ ؛ نحو : رَدَّ ، وكَرَّ .

١ / ١٧٨

وأمّا ترك الإدغام ؛ فلأنّها الياءُ التى تعتلّ فى يَحْيَى ، ويُحْيِى ، فلا تلزمها حركة ؛ ألا ترى أنّك تقول : هو يُحْيِى زيدا ، ولم يُحْيِ ، فتجعل محذوفة ، كما تحذف الحركة . وكذلك يَحْيَا ونحوه ؛ وقد فسّرت لك من اتّصال الفعل الماضى بالمضارع ، وإجرائه عليه فى باب أغزيت ونحوه ما يغنى عن إعادته[1] .

ومن قال : حَيَّ يافتى قال للجميع : حَيُّوا مثل : رَدَّ ، وردُّوا ، لأنّه قد صار بمنزلة الصحيح .

ومن قال : حَيِيَ فبيّن قال : حَيُوا للجماعة . وذلك ؛ لأنّ الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمّة ، كما لا تقول : هو يقضِيُ ، يا فتى ، ولا هو قاضِيٌ .

وكان أصلها حَيِيُوا على وزن علموا ، فسكّنت والواو بعدها ساكنة ، فحذفت لالتقاء الساكنين .

فمثل الإدغام قراءة بعض الناس (وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)[2] وهو أكثر وترك الإدغام : (من حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) وقد قرئ / — بهما جميعا .

١ / ١٧٩

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٧ « وذلك قولك : قد حي فى هذا المكان ، وقد عيِى بأمره ، وإن شئت قلت : قد حيي فى هذا المكان ، وقد عيِى بأمره ، والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة » . وانظر ص ١٣٦ من هذا الجزء .

(٢) الأنفال ٤٢ والقراءتان سبعيتان (النشر جـ ٢ ص ٢٧٦) .

وكذلك قيل فى الإدغام :

عَيُّـــوا بأَمْرِهمو كما عَيَّتْ ببَيْضَتِها الحَمَـامةُ[1]

وقال فى ترك الإدغام :

وكنَّا حسِبناهم فوارسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بعد ما ماتوا من الدهر أَعْصُرا[2]

فإذا قلت : هو (يَفْعَل) لم يجز الإدغام البتَّة . وذلك قولك : لن يُعْيِىَ زيد ، ولن يُحْيِىَ أحد ؛ لأَنَّ الحركة ليست بلازمة ، وإنَّما تدخل للنصب . وإنَّما يلزم الإدغام بلزوم الحركة[3].

وكذلك قول الله عزَّ وجلَّ (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِىَ الْمَوْتَى)[4] ؛ لا يجوز الإدغام كما ذكرت لك .

فإذا قلت : قد (فُعِلَ) من حَيِيت على قول من بَيَّن قلت : قد حُيِىَ فى هذا المكان . ومن أدغم قال : قد حُيَّ فى هذا المكان .

وإن شاء قال : قد حِيَّ ، فأَبدل من الضمّة كسرة ؛ للياء التى بعدها .

وكذلك كلُّ ما كان من هذا ، اسما كان أو فِعْلاً . تقول : قَرْنٌ أَلْوَى وقُرون لُىٌّ ، وإن شئت قلت : لِىٌّ ، والأَصل الضم . وإنَّما دخل الكسر من أجل الياء ؛ لأَنَّ جمع / ـ أَفْعَل (فُعْل) ، إذا كان (أَفْعَل) نعتا ؛ نحو أحمر وحُمْر ، ولكنَّ الكسر فى هذا أكثر لخفَّته .

وكذلك ما كان على (فُعُول) مما اعتلَّت لامه ، تقول : ثُدِىّ ، وعُصِىّ ، وإن شئت قلت : ثِدِىّ وعِصِىّ ، والكسر أكثر ؛ لماذكرت لك والضمّ الأَصل ؛ لأَنَّ البناء (فُعُول) .

1/180

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٢٨٧ . وصف قوماً يخرقون فى أمورهم وضرب لهم المثل بخرق الحمامة وتفريطها فى التمهيد لبيضها لأنها لاتتخذ عشها إلا من كسار الأعواد . وفى المثل . أخرق من حمامة .

والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص ، انظر شواهد الشافية ص ٣٥٦ — ٣٦٣ وديوانه ص ٢٩ ، عيون الأخبار جـ ٢ ص ٧٢

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٧ على فك الإدغام فى حيوا . كهمس : رجل من تميم مشهور بالفروسية ، وقيل هو من الخوارج . الكامل جـ ٧ ص ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

والبيت لأبى حزابة ، انظر شواهد الشافية ص ٣٦٣ — ٣٦٤ والاشتقاق ص ٢٤٧ (كهمس) .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٨ « وإذا قلت : يحيى أو معى ثم أدركه النصب فقلت : رأيت معيياً ، ويريد أن يحييه لم تدغم لأن الحركة غير لازمة ولكنك تخفى ، وتجعلها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر ، وإن شئت بينت ؛ كما بينت حيى والدليل على أن هذا لايدغم قوله عز وجل (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) . » .

(٤) القيامة : ٤٠ .

فأمّا المفتوحة فلا تبدل كسرة لخفّة الفتحة ؛ نحو : وَلِىّ ، وعَدِىّ . وكذلك (لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ)[1] .

فإذا ثنَّيت (أُفْعُوْعِلَ) من حَيِيت لقلت فى قول من لم يدغم : قد احْيُويِيَا فى هذا ، وفى قول من أدغم : أُحْيُويّا[2] فيه .

فإن قلت : فكيف اجتمعت الواو وهى ساكنة ، والياءُ بعدها ساكنة للإدغام ؟

فقد تقدّم قولنا فى أنّ حرف المدّ يقع بعده الساكن المدغم ؛ لأنّ المدّة عوض من الحركة ، وأنّك تعتمد على الحرفين المدغم أحدُهما فى الآخر اعتمادةً واحدة ؛ نحو قولك : دابّة ، وشابّ ، وتُمُودّ الثوب ، وهذا بريدّاود ، ونحو ذلك .

* * *

ونحن ذاكرو ما تلتقى لامه ، وعينه /— على لفظ واحد بجميع علله من الصحيح ، ثمّ نرجع إلى المعتلّ إن شاء الله .

١ / ١٨١

إذا قلت : (فَعِل) أو (فَعَل) ممّا عينه ولامه سواءٌ فكان الحرفان متحرِّكين ؛ فإنّه يلزمك أن تسكِّن المتحرِّك الأوّل ، فتدغمه فى الذى بعده ؛ لأنّهما لفظ واحد ، فلا يقع فى الكلام التباين . وذلك قولك : رَدَّ ، وفَرَّ ، وعَضّ ، ورَدُّوا ، وفَرُّوا .

فإن سكن الثانى ظهر التضعيف . وإنّما يظهر لأنّ الذى بعده ساكن ، فإن أسكنته جمعت بين ساكنين .

لذلك تقول : رَدَدْت ، وفَرَرْت ، وتقول : لم يردُدْن ، ولم يفرِرْن ؛ لأنّ ما قبل نون جماعة النساء لا يكون إلاّ ساكنا ؛ لما قد تقدّم ذكره . وكذلك ما قبل التاء إذا عنى بها المتكلّم نفسه ، أو مخاطبه[3] .

---

(١) النساء : ٤٦ .

(٢) بالأصل أحيوى والصواب أحيويا بألف الاثنين .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٦٠ « وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون للنسوة : أرددن وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهى ، وكذلك كل حرف قبل نون النساء لايسكن لأمر ولا لحرف يجزم ألا ترى أن السكون لازم له فى حال النصب والرفع . . ومثل ذلك قولهم رددت ، ومددت لأن الحرف بنى على هذه التاء ، كما بنى على النون وصار السكون فيه بمنزلة مافيه نون النساء . . » .

وتقول : رُدًّا لا غيرُ ؛ لأنَّ الثانية تتحرّك .

فإذا أمرت الواحد فقلت : (افْعَلْ) من هذه المضاعفة فأنت مخيّر إن شئت قلت : ارْدُدْ ؛ كما تقول : أُقتل . وتقول : إعْضَضْ ؛ كما تقول : إذهب . وتقول : إفْرِرْ ؛ كما تقول : إضربْ . وهذا أجود الأقاويل[1] .

١/١٨٢ /ـ وقد يجوز أن تقول : فِرَّ ، رُدَّ ، عَضَّ[2]. فإذا قلت ذلك فإنّما طرحت حركة العين على الفاء ، فلمّا تحركت الفاءُ سقطت ألف الوصل ، وقد التقى فى الوقف ساكنان ، فإذا وصلت فكان الحرف من باب (يَفْعُل) فأنت فى تحريكه مخيّر : يجوز فيه الوجوه الثلاثة : تقول : غُضِّ يا فتى ، وغُضُّ ، وغُضَّ .

أمّا الكسر فعلى أنّه أصل فى التقاء الساكنين .

وأمّا الضمّ فللإتباع . وأمّا الفتح فلأنّه أخفُّ الحركات ؛ لأنّك إنّما تحرّك الآخر لالتقاء الساكنين .

فإن كان من باب مَسَّ جاز فيه الفتح من وجهين : لخفّته ، وللإتباع . وجاز الكسر لما ذكرت لك[3] .

وإن كان من باب فَرَّ جاز فيه الكسر من وجهين : للإتباع ، ولأنّه أصل التقاء الساكنين . وجاز الفتح لخفّته .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٨ « فإذا كان حرف من هذه الحروف فى موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بد من تحريك الذى قبله ، لأنه لايلتقى ساكنان . وذلك قولك : أردد ، واجترر ، وإن تضارر ، أضارر ، وأن تستعدد استعدد . .

وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم ؛ كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين . . يسكنون الأول ، ويحركون الآخر ، لأنهما لايسكنان جميعاً وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٩ « فإذا كان الحرف الذى قبل الحرف الأول من الحرفين ساكنا ألقيت حركة الأول عليه إن كان مكسوراً فاكسره ، وإن كان مضموماً فضمه ، وإن كان مفتوحاً فافتحه ، وإن كان قبل الذى تلقى عليه الحركة ألف وصل حذفتها ؛ لأنه قد استغنى عنها حيث حرك ، وإنما احتيج إليها لسكون مابعدها ، وذلك قولك : رد ، وفر ، وعض . . » انظر الكامل جـ ٤ ص ٥٠٤ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٥٩ « باب اختلاف العرب فى تحريك الآخر . . اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ماقبله فإن كان مفتوحا فتحوه وإن كان مضموماً ضموه ، وإن كان مكسوراً كسروه وذلك قولك : رد ، وعض ، وفر يافتى ، واطمئن ، واستعد ، واجترّ ، واحمر وضار ، لأن قبلها فتحة وألفا فهى أجدر أن تفتح » .

وإنّما جاز فى هذا ما لم يجز فيما قبله ممّا تحرّك منه الأوّل ، لأنّ هذا أصله الحركة ، وإنّما سُكِّن للجزم ، وليس السكون لازماً له ؛ لأنّك لو ثنّيته أو جمعته أو أنّثته ، للزمته الحركة ؛ نحو : رُدّا ، وردُّوا ، ورُدِّى .

وكذلك إن أدخلت فيه النون - الخفيفة ، أو الثقيلة .

وما كان قبل التاء ، والنون التى لجماعة المؤنّث لم يكن إلاّ ساكناً لا تصل إليه الحركة ، فلمّا كان كذلك كان تحريكه تحريكَ اعتلال ، ولم يكن كما قد تقدّمنا فى ذكره .

1/183

فإن لَقيه ساكن بعده اختير فيه الكسر[1] .

ولا أراه إذا حرّك للذى بعده فى التقدير يجوز فيه إلاّ الكسر .

فإن قدّر تحريكه لما قبله جازت فيه الوجوه كلُّها ، على ما تقدّمنا بذكره . وذلك قولك : رُدَّ الرجل ، وغُضَّ الطرف . وإن شئت قدّرته لما قبله فقلت فى المضموم بالأوجه الثلاثة ، كما كان من قبل أن يدخل الساكن الذى بعده . وقلت فى المفتوح بالفتح والكسر .

وكذلك المكسور . وهذا البيت يُنشد على الأوجه الثلاثة لما ذكرنا وهو :

فغُضِّ الطَّـرْفَ إنّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فلا كَعْبًـا بلغتَ ولا كِلابـا[2]

وكذلك الذى بعده وهو :

ذُمِّ المنـازلَ بعد منزلة اللِّـوَى ... والعيشَ بعـد أولئكَ الأيـامِ[3]

---

(1) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ «فان جئت بالألف واللام وبالألف الخفيفة ، كسرت الأول كله ؛ لأنه كان فى الأصل مجزوما ؛ لأن الفعل إذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر ، وذلك قولك : اضرب الرجل ، واضرب ابنك . فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة ، رددته إلى أصله ، لأن أصله أن يكون مسكنا . . . ومنهم من يفتح إذا التق ، ساكنان . . » .

(2) استشهد سيبويه بالشطر الأول ج ٢ ص ١٦٠ ولم يتكلم عنه الأعلم . نمير بالتصغير : أبو قبيلة . يقال غض طرفه وصوته . وغض من طرفه وصوته .

والبيت لجرير يهجو الراعى النميرى من قصيدته فى ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥ ، وشواهد الشافية ص ١٦٣ - ١٦٧ والكامل ج ٤ ص ٥ .

(3) ساقه الزمخشرى شاهدا على أن أولئك يستعمل فى العقلاء وغيرهم وروى الأقوام بدل الأيام . والبيت لجرير فى هجاء الفرزدق انظر الديوان ص ٥٥١ - ٥٥٣ وشواهد الشافية ص ١٦٧ وشواهد الكشاف ص ٢٨٤ ، والكامل ج ٤ ص ٥ .

1/184 / فعَلى ما ذكرت لك مجرى هذا الباب . وقد تقدّم قولنا فى ذوات الياء والواو المضاعفة ، ثمّ ذكرنا ذا . ونعود إلى استقصاء ما فيها إن شاء الله .

***

اعلم أنَّه لا يقع فى الأفعال ما تكون عينه ياء ولامه واوا[1] ، ولكن تكون عينه واوا ، ولامه ياء ، وذلك نحو : شَوَيْت، ولَوَيت ، وطويت .ويلحق به ما كانت عينهولامه واوين ، لأنَّه يُبنى على فَعِلت ، فيصير لامه بمنزلة ما أصله الياء ، نحو : حَوِيت ، وقَوِيت[2] .

فأمّا قولهم : (حَيَوان) فى الاسم فقد قيل فيه قولان :

قال الخليل : الواو منقلبة من ياء ، لأنّه اسم ، فخروجه عن الفعل كخروج آية ، وبابها .

وقال غيره : اشتاق هذا من الواو لو كان فعْلاً ، ولكنَّه لا يصلح لما تقدّمنا بذكره . ونظيره فى هذا الباب على هذا القول جَبَيْت الخراج جِباية ، وجِباوة ، وليس من جِباوة فِعْل .

ومثل ذلك فاظ الميّت فَيْظًا وفَوْظا ، وليس من فَوْظ فِعْل[3] .

ولذلك ظهر على الأصل ليدلّ على أصله .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٤ « وقد يطرحون الشىء وغيره أثقل منه فى كلامهم كراهية ذلك وهو وعوت وحيوت » .
وقال فى جـ ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا فى حرف واحد ألا ترى أنه ليس فى مثل وعوت فى الكلام كرهوا ذلك ، كما كرهوا أن تكون العين واوا واللام واوا ثانية » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٩ « باب التضعيف فى بنات الواو اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءات فى الفعل . . . فإنما يجىء أبدا على فعلت على شىء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ، ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان . . . » انظر ص ١٤٩ من المقتضب .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٤ « وأما قولهم حيوان فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان ، كما أبدلوها فى رحوى حيث كرهوا الياءات فصارت الأولى على الأصل » .

وفى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٢٨٤ — ٢٨٥ « قال أبو عثمان : وأما قولهم : حيوان فإنه جاء على ما لا يستعمل . ليس فى الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلا وعلى ذلك جاء حيوة اسم رجل . . وكان الخليل يقول : حيوان قلبوا فيه الياء واوا ، لئلا يجتمع ياءان استثقالا لحرفين من جنس واحد يلتقيان . ولا أرى هذا شيئا ، ولكن هذا كقولهم فاظ الميت يفيظ فيظا وفوظا فلا يشتقون من فوظ فعلا » . وفى المنصف جـ ٣ ص ٨٩ : « يقال فاظ الميت يفيظ فيظا ، ويفوظ فوظا : إذا خرجت نفسه . » وقال فى الخصائص جـ ١ ص ٣٩٢ : « لم يستعملوا من فوظ فعلا » وانظر الكامل جـ ٣ ص ١١٤ — ١١٥ .

وقد تقدّم قولنا فى أنّه لا تظهر واوان مجتمعين / إذا كانت إحداهما طرفا ، ولا يقع فى الكلام ما موضع فائه واو ، ولامه واو ، نحو وَعَوْت . ونحن ذاكرو ما يتّصل به إن شاء الله.

١ / ١٨٥

***

إذا بنيت من الغَزْو (فَعَلَلْت) قلت : غَزْوَيْت . ولم يجز إلاّ ذلك ؛ لأنّها فى المضارع يُغَزْوِى على ما ذكرنا من الباب .

ولو لم يكن ذلك لوجب ألاّ تجتمع واوان ؛ ألا ترى أنّهم يذهبون (بفَعَلْت) من الواو إلى (فِعِلت) فى نحو قَوِيت وحَوِيت ؛ لئلاّ يجتمع واوان .

فإذا كانت إحداهما غير طرف ، أو كان ما قبلها ساكنا فهى ثابتة ، نحو قولك : خيل حُوٌّ ، وبطن قَوّ ، وقد قلنا فى هذا ولكن رددناه لما بعده .

***

إذا بنيت (افْعَوْعَل) من قلت فإنّ النحويّين يقولون : اقْوَوَّلَ[1] فتجتمع ثلاث واوات ، ولم تكن واحدة منهنّ طرَفا ينتقل عليها الإعراب، إلاّ أبا الحسن الأخفس ، فإنّه كان يقول فى هذا المثال: (اقْوَيَّلَ) : يقلب آخرهنّ ياء ، ويدغم فيها التى قبلها وعلّته فى ذلك اجتماع الواوات . ويقول : إنّما تجرى الأبنية على الأصول ، وليس / فى الأُصول ما هو هكذا .

١ / ١٨٦

***

فإن قلت : (مَفْعُول) من غَزَوْت فهو [مَغْزُوّ] . هذا المجتمع عليه ، تصحّ الواو التى هى حرف الإعراب ؛ لسكون ما قبلها .

وقد يجوز مَغْزِىّ[2]. وذلك ؛ لأنّك قلبت الطرف : كما فعلت فى الجمع ، وليس بوجه ، لأنّ الذى يقلب إنّما يذهب إلى أنّ الساكن الذى قبلها غير حاجز .

---

(١) فى تصريف المازنى ج ٢ ص ٢٤٣ — ٢٤٤ « قال أبو عثمان : وتقول فى (مثال اغلودن) من بعت أبييع فتقلب الواو ياء ، لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ، ومن قلت أقوول تكرر العين وهى واو وتجعل واو افعوعل الزائدة بينهما وهى ساكنة فتدغمها فى الواو التى بعدها . وكان أبو الحسن يقول أقويل فيقلب الواو الآخرة ياء ، ثم يقلب الواو التى تليها لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول أكره الجمع بين ثلاث واوات » .

ويقول أبو الفتح : الظاهر من المذهبين قول الأخفش . وانظر ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٨١ « ومن ثم قالوا مغزو كما ترى ، وعتو فاعلم ، وقالوا : عتى ، ومغزى شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل فالوجه فى هذا النحو الواو ، والأخرى عربية كثيرة » .

ولا تكون الواو فى الأسماء طرَفا وما قبلها متحرّك ، فلم يعتدّ بما بينهما ؛ ألا ترى أنّك إذا جمعت دَلْو قلت : هذه أدْلٍ ، وإنّما هى (أَفْعُل)، وتقول فى قلنسوة والجمع : قَلَنْسٍ وحقُّه قَلَنْسُوٌ[1]، ولكنّك قلبت الواو لمّا كانت طرفا وكان ما قبلها متحرّكا . على ذلك قال الراجز :

لا مَهْلَ حتّى تَلْحَقِى بعَنْسِ أهـلِ الرياطِ البيْضِ والقَلَنْسِى[2]

وقال الآخر :

حتّى تَفُضِّى عَرْقِىَ الدلِى[3]

جمع عَرْقُوة . وكان حقّه عَرْقُوٌ .

فهكذا حكم كلّ واو طرف إذا تحرّك ما قبلها فكان مضموماً أو مكسوراً .

وإن كان مفتوحاً انقلبت ألفاً ؛ كما ذكرت فى غَزا ، وكذلك رمَى ؛ لأنّ حكم الواو فى هذا الموضع كحكم الياء .

او رخّمت (كَرَوانا) فيمن قال : يا حارُ لقلت : يا كَرا[4] ، أقبل .

وكان الأصل - يا كَرَوُ ، لكن تحرّك ما قبلها وهى فى موضع حركة فانقلبت ألفاً .

1/187

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨١ « اعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم فى الإسم وكانت حرف إعراب قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسرت الباء فى مبيع وذلك قولك : دلو وأدل وحقو وأحق . . . وقالوا قلنسوة فأثبتوا ثم قالوا قلنس فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب . . . » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ١١٧ — ١١٨ .

(٢) استشهد به سيبويه فى جـ ٢ ص ٦٠ على قلب الواو ياء فى القلنسى .

عنس : قبيلة من اليمن . الرياط : جمع ريطة وهو ضرب من الثياب . يخاطب ناقته فيقول : لا أرفق بك فى السير حتّى تلحق بهؤلاء القوم . وهذا الرجز غير منسوب فى سيبويه وفى الاقتضاب ص ١٣٦ وفى اللسان (قلس) وفى تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٢٠ وفى المنصف جـ ٣ ص ٧٠ . وخبر (لا) محذوف تقديره : لك . وانظر جمهرة الأنساب فى عنس ص٤٠٥ — ٤٠٦ .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٥٦ على قلب الواو ياء فى عرق جمع عرقوة . وفى المخصص جـ ٩ ص١٦٥ « العرقوتان : الخشبتان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب . . قال الأصمعى : جمع العرقوة عرق . . ثم قال هذا طريف ، لأنه إنما يجمع ما فيه الهاء بغير هاء مع تسليم البناء ما كان مخلوقا كتمرة وتمر ، وعرقوة مصنوع ولكن لها نظائر » .

تفضى : تكسرين لا تزال ساقية للإبل حتّى تكسرى عراق الدلاء .

وهذا الرجز من شواهد تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٢٠ وفى المنصف جـ ٢ ص ٧٠

(٤) صرح بأن الكرا مرخم كروان فى الجزء الرابع أيضاً ص ٢٦١ ونسب إليه ابن عقيل فى شرح التسهيل بأن الكرا : ذكر الكروان (الخزانة شاهد ١٤٤) .

ولم يكن ذلك فى كروان ؛ لأنَّ الألف بعدها ، فلو قلبتها ألفاً لجمعت بين ساكنين ؛ كما كان يلزمك فى غَزَوَا لو لم تردّها إلى الواو .

فالذين قالوا : مَغْزِىّ إنَّما شبَّهوه بهذا وعلى ذلك قالوا : أرض مَسْنِيّة[1] ، وإنَّما الوجه مَسْنُوّة .

فإن كان هذا البناء جمعاً فالقلب لا غير[2] .

تقول فى جمع عاتٍ : عُتِىّ ، وفى غاز غُزِىّ . وإن كسرت أوّله على ما ذكرت لك قَبْلُ فقلت : غِزِىّ ؛ كما تقول : عِصِىّ ، فالكسر أكثر لخفّته . والأصل الضم ؛ لأنّه (فُعُول) .

وقولى فى هذا الجمع أوجب ؛ لأنَّ باب الانقلاب إنَّما أصله الجمع ، فلذلك أجرينا سائر الجمع عليه .

وقد قلنا فى صُيَّم ما يستغنى عن إعادته[3] .

***

واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء أو واوا ، وقبلها ألف زائدة وهى طرف أنَّها تنقلب همزة[4] . للفتحة والألف اللتين قبلها / . وذلك قولك : هذا سقَّاءٌ يا فتى ، وغَزَّاءٌ فاعلم .

1 / 178

فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب . وذلك قولك : شقاوة ، وعَباية[5] .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٢ « وقالوا يسنوها المطر وهى أرض مسنية وقالوا : مرضى وإنما أصله الواو وقالوا : مرضو فجاءوا به على الأصل والقياس » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨١ « والوجه فى الجمع الياء وذلك قولك : ثدى ، وعصى ، وحق . لأن هذا جمع ، كما أن أدليا جمع . وقال بعضهم : إنكم تتنظرون فى نحو كثيرة فشبهوها بعتو وهذا قليل. . »

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٢٢ — ١٢٤

(٣) تقدم فى ص ١٢٨

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٢ « فان كان الساكن الذى قبل الياء والولو ألفا زائدة همزت وذلك نحو القضاء والنماء والشقاء » .

(٥) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٣ « باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب وذلك قولك الشقاوة والاداوة ، والإتاوة والنقاوة والنقاية ، والنهاية قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو فى قمحدوة . . » وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٢٧ ، والكامل جـ ١ ص ١٤٩

فأمّا من قال : عَظاءة ، وعَبَاءة ، فإنما بناه أوّلا على التذكير ، ثمّ أدخل التأنيث بعد أن فرغ من البناء فأنّثه على تذكيره[1].

فعلى هذا تقول : صلاءة ، وامرأة سقّاءة ، وحذّاءة .

ولو بنيتها على التأنيث على غير مذكّر لقلت : سقّاية ، وحذّاوة فاعلم ، كما تقول : شقاوة ، ونهاية .

***

وكذلك ما كانت آخره واو وليس بمنتهى الكلمة نحو قولك فى مثل (فُعُلَة) من غزوت إن بنيته على التذكير قلت : غَزِيَة ؛ كما كنت تقول فى المذكّر : هذا غَزٍ فاعلم .

وإن بنيته على التأنيث الذى هو من غير تذكير قلت : غَزُوَة ، كما قلت : تَرْقُوة ، وقَلَنْسُوة ؛ لأنّ الإعراب على الهاء ، ولم يثبت له مذكّر يقع تأنيثه عليه .

ألا ترى أنّك لو سمّيت رجلا (يَغْزُو) لقلت : هذا يَغْزٍ[2] ؛ كما ترى ؛ كما قلت ، فى الفِعْل : هو يدْلُو دَلْوه ، وأنا أدْلُو ؛ لأنّ / هذا المثال للفعل .

1/189

وتقول فى جمع دَلْو : هذه أَدْلٍ فاعلم ، تقلب الواو [ياء] لما ذكرت لك ؛ لأنّ الأسماء لا يكون آخر اسم منها واوا متحرّكا ماقبلها ، ويقع ذلك فى حشو الاسم فى مثل : عنفوان ، وأُقْحُوان ، وغير ذلك حيث وقع ثانياً ، أو ثالثاً ، أو رابعاً بعد ألاّ يكون طرفاً .

ولو قلت (فُعْلُلَة) من رميت على التأنيث لقلت : رُمْيُوَة : تقلب الياء واوا ؛ لانضمام ما قبلها .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٨٣ « وسألته عن قولهم : صلاءة ، وعباءة ، وعظاءة فقال : إنما جاءوا بالواحد على حد قولهم صلاء ، وعظاء ، وعباء ، كما قالوا : مسنية ، ومرضية حيث جاءتا على مرضى ، ومسنى وإنما ألحقت الهاء آخرا حرفا يعرى منها ويلزمه الإعراب فلم تقو.قوة ما الهاء فيه على أن لا تفارقه وأما من قال : صلاية وعباية فانه لم يجىء بالواحد على الصلاء والعباء . . » .

وانظر تصريف المازنى جـ ٢ ص ١٢٨ — ١٣١

العظاءة دويبة أكبر من الوزغة ، وانظر حياة الحيوان جـ ٢ ص ١٠١ ، والصلاية : كل حجر عريض يدق عليه .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٦٠ « وسألته عن رجل يسمى يغزو فقال : رأيت يغزى قبل ، وهذا يغز ، وهذا يغزى زيد قال : لا ينبغى أن يكون فى قول يونس إلا يغزى وثبات الواو خطأ ، لأنه ليس فى الأسماء واو قبلها حرف مضموم وإنما هذا بناء اختص به الأفعال» .

ولو بنيتها على التذكير لقلت : رُمْيَة ، لأنّها تنقلب مذكرة فأعللتها على ذلك :

وقد تقدّم قولنا فى أنّ الحرف إذا كان على أربعة أحرف وآخره ياءٌ أو واو ، استوى اللفظان على الياء ؛ لأنّ الواو تنقلب رابعة فصاعدا إلى الياء لما ذكرنا من العلّة ، وأعدنا ذلك لقولهم : مِذْرَوان ، وفلان ينفض مِذْرَوَيْه[1] ، وإنّما حقٌّ هذا الياءُ ، لأنّ الألف رابعةٌ ، ولكنّه جاء بالواو ؛ لأنّه لا يُفْرَد له واحد . فهو بمنزلة ما بُنى على التأْنيث ممّا لا مذكَّرَ له .

وعلى هذا لم يجز فى (النهاية) ما جاز فى (عَظَاية) من قولك : عظاءة ؛ لأنّك تقول فى جميع هذا : العظاء . فهذا يُحْكِم / لك ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله.

1
190

---

(1) فى الكامل جـ ٢ ص ٤٣ – ٤٤ « ويقال : فلان ينفض مذرويه وهما ناحيتاه وإنما يوصف بالخيلاء قال عنترة :

أَحَولِى تَنْفُضُ اسْتُكَ مذرَوَيها لِتَقْتُلَنى ! فهـا أنا ذا عُمارا

ولا واحد لهما ، ولو أفردت لقلت فى التثنية مذريان ، لأن ذوات الواو إذا وقعت فيهن الواو رابعة رجعت إلى الياء ، كما تقول فى ملهى : ملهيان وهو من لهوت ، وفى مغزى : مغزيان وهو غزوت » .

وقال سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٦ : « ألا تراهم قالوا مذروان إذ كانوا لا يفردون الواحد » .

أنظر ص ٩٥ أيضاً من سيبويه .

وانظر آمال الشجرى جـ ١ ص ١٩ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٦٢ والخزانة جـ ٣ ص ٣٦٢

أبواب الإدغام

هذا باب مخارج الحروف

وقسمة أعدادها فى مهموسها ، ومجهورها ، وشديدها ، ورخْوها ،
وما كان منها مطبقاً ، وما كان من حروف القلقلة ، وما كان من حروف المدّ
واللين ، وغير ذلك

اعلم أنَّ الحروف العربيَّة خمسة وثلاثون حرفاً ، منها ثمانية وعشرون لها صُوَر[1] .

والحروف السبعة جارية على الألْسُن ، مستدلّ عليها فى الخطّ بالعلامات. فأمّا فى المشافهة فموجودة .

فمنها للحلْق ثلاثة مخارج :

فمن أقصى الحلْق مخرج الهمزة . وهى أبعد الحروف. ويليها فى البعد مخرج الهاء . والألف هاوية هناك . والمخرج الثانى من الحلق مخرج الحاء ، والعين .

والمخرج الثالث الذى هو أدنى حروف الحلق إلى الفم مما يلى الحلق مخرج الخاء ، والغين[2] .

ثم أوّل مخارج الفم مما يلى الحلق مخرج القاف .

ويتلو ذلك مخرج الكاف / وبعدها مخرج الشين . ويليها مخرج الجيم[3] .

1
———
191

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٤ «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا الهمزة والألف والهاء ...»
والمبرد لم يعتبر الهمزة هنا من جهة أنها لا صورة لها ثابتة واعتبرها فيما يأتى ص ١٩٣ من الأصل .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٥ «فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة ، والهاء ، والألف . ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء . وأدناها مخرجا من الفم الغين ، والخاء» .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٥ «ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء» .

ويعارضها الضاد ومخرجها من الشِدْق[1]. فبعض الناس تجرى له فى الأيمن ، وبعضهم تجرى له فى الأيسر .

وتخرج اللام من حرف اللسان ، معارضا لأصول الثنايا ، والرّباعيات . وهو الحرف المنحرف المشارك لأكثر الحروف[2]. ونفسّره فى موضعه بمعانيه إن شاء الله .

وأقرب المخارج منه مخرج النون المتحرّكة[3]. ولذلك لا يدغم فيها غير اللام .

فأمّا النون الساكنة فمخرجها من الخياشيم ؛ نحو نون مِنْك ، وعنْك وتعتبر ذلك بأنّك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجدتّها مختلّة[4] .

فأمّا النون المتحرّكة فأقرب الحروف منها اللام ؛ كما أنّ أقرب الحروف من الياء الجيم . فمحلّ اللام والنون والراء ، متقارب بعضه من بعض ، وليس فى التدانى كما أذكر لك .

فإذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام فالراءُ بينهما[5] ؛ على أنّها إلى النون أقرب . واللام تتّصل بها بالانحراف الذى فيها .

ثمّ من طرف اللسان وأصول الثنايا مصعدا إلى الحنك مخرج الطاء ، والتاء ، والدال[6] .

ومن طرف اللسان وملتقى حروف الثنايا حروف الصفير . وهى حروف تنسلّ انسلالا وهى السين ، والصاد ، والزاى[7] .

ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا / مخرج الظاء ، والثاء ، والذال[8] .   ١ / ١٩٢

(١) فى سيبويه ص ٤٠٥ : « ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد » .

(٢) فى سيبويه : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام » .

(٣) فى سيبويه « ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون » .

(٤) فى سيبويه « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « من مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء » .

(٦) فى سيبويه « ومما بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء » .

(٧) فى سيبويه « ومما بين طرف اللسان ، وفويق الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد » .

(٨) فى سيبويه « ومما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء » .

ومن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء[1] .

ومن الشفة مخرج الواو ، والباء ، والميم[2] ؛ إلّا أنّ الواو تهوى فى الفم حتّى تتّصل بمخرج الطاء والضاد ، وتتفشّى حتّى تتّصل بمخرج اللام . فهذه الاتصالات تقرّب بعض الحروف من بعض ، وإن تراخت مخارجها .

والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغُنّة . فلذلك تسمعها كالنون ؛ لأنّ النون المتحرّكة مشربة غنّة ، والغنّة من الخياشيم .

والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم . وإنّما سمّيتا باسم واحد ؛ لاشتباه الصوتين . وإلّا فإنّهما ليسا من مخرج ؛ لما ذكرت لك .

***

1/193 ــ ومن الحروف حروف تجرى على النفس ، وهى التى تسمّى الرخْوة .

ومنها حروف تمنع النفس ، وهى التى تسمّى الشديدة .

ومنها حروف إذا ردّدتها فى اللسان جرى معها الصوت ، وهى المهموسة .

ومنها حروف إذا ردّدتها ارتدع الصوت فيها ، وهى المجهورة .

ومنها حروف تسمع فى الوقف عندها نبْرة بعدها ؛ وهى حروف القَلْقَلَة ؛ وذلك لأنّها ضُغِطَتْ مواضعها .

ومنها المطبقة ، والمنفتحة . ونحن ذاكرو جميع ذلك بأوصافه إن شاء الله .

***

وأمّا الحروف الستّة التى كمّلت هذه خمسة وثلاثين حرفا بعد ذكرنا : الهمزة بَيْنَ بَيْنَ ، فالألفُ الممالة ، وألفُ التفخم والحرفُ المعترض بين الشين والجيم ، والحرف المعترض بين الزاى ، والصاد ، والنون ، الخفيفة ، فهى خمسة وثلاثون حرفا[3] .

---

(1) فى سيبويه ص 405 « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العلا مخرج الفاء » .

(2) فى سيبويه « ومما بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو » .

(3) فى سيبويه : ج 2 ص 404 « تكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف من فروع وأصلها من التسعة والعشرين وهى كثيرة يؤخذ بها وتستحسن فى قراءة القرآن والأشعار . وهى النون الخفيفة ، والهمزة التى بين بين ، والألف التى تمال إمالة شديدة ، والشين التى كالجيم ، والصاد التى تكون كالزاى ، وألف التفخيم يعنى بلغة أهل الحجاز فى قولهم : الصلوة والزكاة والحياة » .

ونفسّر هذه التى ليست لها صور مع استقصائنا القولَ فى / غيرها إن شاء الله .

٩
١٩٤

* * *

فأمّا الحروف المهموسة[1] فنبدأ بذكرها . وهى عشرة أحرف :

الهاء ، والحاء ، والكاف ، والصاد ، والفاء ، والسين ، والشين ، والتاء ، والثاء . وتعلم أنّها مهموسة بأنّك تردّد الحرف فى اللسان بنفسه ، أو بحرف اللين الذى معه . فلا يمنع النفس ، ولو رُمْتَ ذلك فى المجهورة لوجدته ممتنعا .

فأمّا الرخوة فهى التى يجرى النفَس فيها من غير ترديد .

والشديدة على خلافها . وذاك أنّك إذا لفظت بها لم يتّسع مخرج النفس معها .

فالرخوة كالسين ، والشين ، والزاى ، والصاد ، والضاد ، وكلّ ما وجدت فيه ما ذكرت لك والشديدة[2] : نحو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والتاء ، ونذكر هذا فى موضعه مستقصى إن شاء الله .

وهذه الحروف التى تعترض بين الرخوة ، والشديدة هى شديدة فى الأصل وإنّما يجرى

وتكون إثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة فى لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن فى قراءة القرآن ولا فى الشعر . وهى الكاف التى بين الجيم والكاف ، والجيم التى كالكاف ، والجيم التى كالشين ، والضاد الضعيفة والصاد التى كالسين ، والطاء التى كالتاء ، والظاء التى كالثاء ، والباء التى كالفاء وهذه الحروف التى تممتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون لاتتبين إلا بالمشافهة » .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٥ . « فأما المجهورة فالهمزة ، والألف ، والعين ، والغين ، والقاف ، والجيم ، والياء ، والميم ، والواو . فذلك تسعة عشر حرفاً .

وأما المهموسة فالهاء . والحاء ، والخاء ، والكاف ، والشين ، والسين ، والثاء ، والصاد ، والتاء ، والفاء ، فذلك عشرة أحرف .

فالمجهورة حرف أشبع الاعتماد فى موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ، ويجرى الصوت . .

وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك فى المجهورة لم تقدر عليه . . . » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٦ : « ومن الحروف الشديدة وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه ، وهو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والدال ، والباء وذلك أنك لو قلت : الحج ، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك . »

ومنها الرخوة وهى الهاء ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاى ، والسين ، والظاء ، والثاء والذال ، والفاء وذلك إذا قلت . الطس ، وانقض وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت » .

فيها النفَس ؛ لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة ؛ كالعين[1] التى يستعين المتكلّم عند اللفظة بها بصوت الحاء ، والتى يجرى فيها الصوت ؛ لانحرافها واتّصالها / بما قد تقدّمنا فى ذكره من الحروف ، وكالنون التى تستعين بصوت الخياشيم ؛ لما فيها من الغُنّة ، وكحروف المدّ واللين التى يجرى فيها الصوت للينها .

1
195

فهذه كلّها رَسْمها الشدّة . فهذا ما ذكرت لك من الاستعانة .

ومنها الراء . وهى شديدة ، ولكنّها حرف ترجيع . فإنّما يجرى فيها الصوت ؛ لما فيها من التكرير .

واعلم أنّ من الحروف حروفا محصورة فى مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه وهى حروف القَلْقَلَة . وإذا تفقّدت ذلك وجدته .

فمنها القاف ، والكاف ، إلّا أنّها دون القاف ؛ لأنّ حَصْر القاف أشدّ ، وإنّما تظهر هذه النبرة فى الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فحلت بينه وبين الاستقرار . وهذه المُقَلْقِلَة بعضها أشدّ حصرا من بعض ، كما ذكرت لك فى القاف والكاف .

1
196

وإنّما قدّمنا هذه المقدّمات فى مواضع الأصول لنجريها فى مسائل الإدغام على ما تقدّم منّا فيه غير رادّين له . ثم نذكر الإدغام على وجهه إن شاء الله .

(1) فى سيبويه جـ 2 ص 406 « وأما العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء » .

هذا باب
إدغام المثلين

ونذكر أوّلا معنى الإدغام ، ومن أين وجب ؟ .

اعلم أنّ الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأوّلُ منهما فهو مدغم فى الثانى .

وتأويل قولنا (مدغم) أنّه لا حركة تفصل بينهما ، فإنّما تعتمد لهما باللسان اعتمادةً واحدة ، لأنّ المخرج واحد ، ولا فَصْلَ . وذلك قولك : قطّع ، وكسّر . وكذلك محمّد ، ومعبّد ، ولم يذهب بّكر ، ولم يقم مّعك . فهذا معنى الإدغام .

فإذا التقى حرفان سواءٌ فى كلمة واحدة ، الثانى منهما متحرّك ولم يكن الحرف ملحقا . وقد جاوز الثلاثة أو كان منها على غير (فَعَل) ، أو ما ليس على مثال من أمثلة الفعل وجب الإدغام ، متحرّكا / كان الأوّل أو ساكنا ، لأنّ الساكن على ما وصفت لك والمتحرّك إذا كان الحرف الذى بعده متحرّكا أُسكن ؛ ليرفع اللسان عنهما رَفْعة واحدة ؛ إذ كان ذلك أخفّ ، وكان غير ناقص معنى ، ولا ملتبِس بلفظ . هذا موضع جُمَل . وسنذكر تفصيلها إن شاء الله .

1/197

هذا باب

إدغام المثلين في الفعل

وما اشتق منه ، وما يمتنع عن ذلك

اعلم أنّ الألفين لا يصلح فيهما الإدغام ؛ لأنّ الألف لا تكون إلّا ساكنة ، ولا يلتقي ساكنان . وقد قلنا في الألف أوّلا ما يغني عن إعادته .

وكذلك الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام[1] في غير باب (فَعّل) و (فَعّال) ، لما ذكرت لك .

فإن التقتا وهما لامان ، أو عين ولام ممّا لم نَسْتَثْنِه لم يجز فيهما الإدغام ، لأنّه لا يجوز أن يحقّقا جميعا . فإذا لم يجز اجتماعهما ؛ لأنّ الثانية في قول الخليل وغيره في الكلمة الأولى مبدلة والأولى في المنفصلين خاصّةً في قول أبي عمرو مخفّفة ، فلم يَلْقَ / الحرف ما يشبهه .

1/198

فأمّا من قال بقول ابن أبي إسحاق في تحقيق الهمزتين فإنّه يدغم ، لأنّهما بمنزلة غيرهما من الحروف .

فأمّا ما يلتقي فيه حرفان الأوّل منهما ساكن من غير ما ذكرنا فالإدغام فيه واجب ، لا يُقْدَر إلّا على ذلك ؛ نحو قولك : قُوّة ، ورِدّة ، وقَرّ فاعلم .

وأمّا ما التقتا فيه والأولى متحرّكة والثانية كذلك ممّا هو فِعْل فنحو قولك : رَدَّ يا فتى ، وفرّ فتقديره : (فَعَلَ) ، وأصله ردَدَ ، وفرَرَ ، ولكنّك أدغمت ؛ لثقل الحرفين إذا فصلت بينهما[2] ، لأنّ اللسان يزايل الحرف إلى موضع الحركة ، ثمّ يعود إليه .

---

(1) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، ولا يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله وذلك الحرف الهمزة ، لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغيير والحذف وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستثقل وحدها فإذا جاءت مع مثلها ، أو مع ماقرب منها أجريت على ما أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استثقال : كما أن هذا موضع استثقال ، وكذلك الألف لاتدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لاتدغم في الألف . . . » .

(٢) يريد الفصل بينهما بحركة المثل الأول فإن الحركة بعد الحرف . انظر سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ .

ومثل ذلك مسّ ، وشمّ ، وعضّ ، وتقديرها : (فَعِلَ) - يبيّن ذلك قولك : عَضِضْت ، وشَمِمْت ، أَشَم ، وأَعَضّ ، كما تقول فى (فَعَلَ) رددْت ، وفَرَرْت . أَرُدّ ، وأَفِرّ .

وكذلك (فَعُلَ) : نحو : لبّ الرجل من اللبّ . ولم يأْت من فَعُل غيره[1] ؛ لثقل الضمّة مع التضعيف . وذلك / قولك : لبُبْت لَبابة فأَنت لبيب ؛ كما قالوا : سفُه سَفاهة وهو سفيه. وأَكثرهم يقول : لَبِبْت تلَبّ وأَنت لبيب ، على وزن مرض يمرض وهو مريض ، استثقالا للضمّة كما وصفت لك .

١ / ١٩٩

فهذا لا اختلافَ فيه أَنّه مدغم .

فإن كان من هذا شىء من الأَسماء فكان على مثال الفِعْل فحكمُه حكمُ الفِعْل ؛ إلّا ما استثنيته لك .

تقول فى (فَعِلٍ) : رجل طَبّ ، ورجل بَرّ ؛ لأَنّه من بَرِرْت ، وطبِبْت[2] ، فإنّما تقديره : فرِقت فأَنا فرِق .

فاعتلال هذا كاعتلال قولك : هذا رجل خافٌ ، ومالٌ إذا أَردت فَعِلَ[3]. وكذلك لو بنيت منه شيئا على (فَعُل) .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٢٦ « واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لايكاد يكون فيه فعلت ، وفعل ، لأنهم قد يستثقلون التضعيف ، وفعل فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك . . وزعم يونس أن من العرب من يقول : لببت تلب كما قالوا : ظرفت تظرف ، وإنما قل هذا ، لأن هذه الضمة تستثقل فيما ذكرت لك فلما صارت فيما يستثقلون فاجتمعا فروا منهما » .

وانظر أفعال ابن القطاع جـ ١ ص ٦ ، فقد ذكر جملة من الأفعال وكذلك الرضى فى شرح الشافية جـ ١ ص ٧٧ — ٧٨ والمنصف جـ ١ ص ٢٤٠ والمخصص جـ ٣ ص ٤٧ — ٧١ — وجـ ١٢ ص ٢٤٣ . وانظر اضطراب كتب اللغة فى حصر هذه الأفعال فى كتابى : المغنى ص ١٦٩ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٩ « فأما ما جاء على ثلاثة أحرى لازيادة فيها فإن كان يكون فعلا فهو بمنزلته وهو فعل وذلك قولك فى فعل : صب : زعم الخليل أنها فعل لأنك تقول : صبيت صبابة كما تقول : قنعت قناعة وقنع ومثله رجل طب وطبيب ... ويدلك على أن فعل مسح أنك لم تجد فى الكلام مثل طبب على أصله » .

(٣) رجل خاف ، ومال يحتمل أن يكون فعلا والأصل خوف ومول فقلبت العين ألفاً ، .

ويحتمل أن يكون فى الأصل خاوف وماول فحذفت العين فالوزن فال ، وفى مثل قولهم : رجل خاف ومال يتعين فيه القلب المكانى قدمت اللام على العين خافو مالو ثم قلبت الواو ياء وأعل إعلال قاض فالوزن فال . انظر المغنى فى تصريف الأفعال ص ٤٢ .

فأمّا الذى استثنيته فإنّه ما كان من هذا على (فَعَلٍ) فإنّه صحيح .

وذلك نحو ذلك : جَلَل ، وشَرَر ، وضَرَرَ ، وكلّ ما كان مثله . وإنّما صحّحوا هذه الأسماء ؛ لخفّة الفتحة ، لأنّها كانت تصحّ فيما لا يصحّ (فَعَلْت) منه ، نحو : القَوَد ، والصَّيَد ، والخوَنة ، والحَوَكة[1] .

فلمّا كانت فيما لا يكون (فَعَلْت) منه إلّا صحيحا لزم أن يصحّح .

1/200 / هذا قول الخليل ، وسيبويه ، وكلّ نحوىّ بصرىّ علمناه .

فأمّا قولهم فى الصدر : قَصّ ، وقَصَص فليس قَصّ مدغما من قولك : قَصَص ولكنّهما لغتان[2] تعتوران الاسم كثيرا . فيكون على (فَعْل) ، و (فَعَلٍ) وذلك قولهم : شعْر ، وشعَر ، ونهْر ونهَر ، وصخْر وصخَر .

وحدّثنى أبو عثمان المازنىّ عن الأصمعىّ قال : رأيت أعرابيّا بالموضع الذى ذكره زهيرٌ فى قوله :

ثمّ استَمَرّوا ، وقالوا إنّ مَشْرَبَكم ماءٌ مشرقىّ سَلْمَى فَيْدُ أَوْرَكَكُ[3]

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٩ « ألا ترى أنهم أجروا فعلا اسما من التضعيف على الأصل وألزموه ذلك إذ كانوا يجرونه على الأصل فيما لا يصح فعله فى فعلت من بنات الواو ولا فى موضع جزم كما لا يصح المضاعف وذلك ، نحو الخونة ، والحوكة ، والقود وذلك ، نحو شرر ومدد . . » .

(2) فى الكامل جـ ٥ ص ١٢٠ « يقال بهر وبهر ، وشعر وشعر ، وشمع وشمع . ويقال للصدر قص وقصص ، وكذلك نهر ونهر » .

فى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٣٠٥ قال أبوعثمان : أما قولهم : قصص وقص وهم يعنون للصدر فإنما هما إسمان أحدهما محرك العين والآخر مسكن العين فجاءوا بهما على أصولها » وانظر تعليق أبى الفتح فى المنصف .

(3) حديث الأصمعى فى تصريف المازنى جـ ٢ ص ٣٠٩ وعلق عليه أبو الفتح بقوله : «يجوز أن تكون مسألة الأصمعى عن ذلك ليعلم أى موضع رك ؟ ويجوز أن يكون أيضاً أراد أن يعلم هل ركك لغة فى رك ان كان قد سمع ركا قبل ذلك ، أو أن يعلم هل هذه ضرورة من زهير أو لا . . ؟ .

فإن قيل ما تنكر أن تكون فيه لغتان فعل وفعل جميعاً دون أن يكون ذلك ضرورة ، قيل : لو كان ركك لغة فى رك مثل نشز من نشز لجاء فى غير هذا الموضع كما جاء نشز ، ونشز جميعاً ، ولو جاء لما خفى على أبى عثمان ، هذا هو الأظهر من أمره وإن كان قد يخفى على بعض الناس كثير مما جاء فإن أبا عثمان قدوة وحجة . . » وانظر الكامل جـ ٥ ص ١٢٠ — ١٢١ .

وفى معجم البلدان : ركك : هو فك رك وهى محله من محال سلمى أحد جبلى طيء ، وقد جاء فى شعر عبيد بن الأبرص ديوانه ص ١٦ .

فقلت : أين رَكَّك ؟ قال : هذا رَكّ فاعلم . هذا بمنزلة ما وصفنا . فإن لم يكن شيءٌ من هذا على مثال الفِعْل من الثلاثة فالإظهار ليس غيرُ[1] وذلك قولك فيما كان على مثال فُعَل : شُرَر ، ودُرَر ، وقُدَد ، كما قلت فى الواو : سُوَر .

وما كان منه على (فِعَل) فكذلك تقول : قِدَد ، وشِدَد ، وسِرَر ، كما كنت تقول فى الثاء والواو : ثِورة ، وبِيَع ، وقِيَم ، وعِودَة .

وكذلك (فُعُل) تقول فيه حضُض وسررٌ ، كما كنت تقول صُيُد .

و :

سُوُك الإِسْحِل[2]

ولو بنيت/ — منه شيئا على مثال (فِعِل) مثل إبِل لصححته ، وكنت تقول : رِدِد فاعلم ، لأنّه إنّما يعتلّ من هذا ما كان فِعْلا ، أو على مثاله . 201/1

هذه ذوات الثلاثة . فإن زدت على الثلاثة شيئا فالتقى فيه حرفان على لفظ لا تريد بهما الإلحاق لم يكن إلّا مدغما ، إسما كان أو فِعْلا[3].

وذلك قولك فيما كان فِعْلا إذا كان على (أَفْعَل) من المضعف : أَمَدّ ، وأعَدّ ، وأَجَدّ فى أمره .

فيد : نجد قريب من أجا وسلمى . استمروا : استقاموا واستقام أمرهم ، أى اجتمعت كلمتهم فساروا . وانظر ديوان زهير ص ١٦٧ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٩ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلا فعل الأصل . فمن ذلك قولك فى فعل درر ، وقدد وكلل ، وشدد وفى فعل سرر ، وخزز ، وقذذ السهم ، وسدد ، وظلل ، وقلل وفى فعل سرر ، وحضض ، وملد وبلله وشدد وسنن » قذذ السهم : جمع قذه : وهى ريش السهم . الحضض : بضم العين وفتحها صمغ أو دواء أو كحل . .

(٢) قطعة من بيت شعر :

أَغَرُّ الثَّنَايَا أَحَمّ اللِّثَات تَمنَحُهُ سوك الإِسْحِل .

وتقدم فى ص ١١٣ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٩٨ « واعلم أن كل شىء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجرى مجرى الفعل الذى يكون على أربعة أحرف إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلا أو كان على غير واحد من هذين ، لأن فيه من الاستثقال مثل ما فى الفعل فإن كان الذى قبل ما سكن ساكناً حركته وألقيت عليه حركة المسكن وذلك قولك : مستَرد ، ومستعد ، ومعد ، ومد ، . . وكذلك مدق والأصل مدقق ، ومرد وأصله مردد ، وإن كان الذى قبل المسكن متحركاً تركته على حركته وذلك قولك : مرتد وأصله مرتدد . . وأما ما يكون أفعل فنحو ألد ، وأشد وإنما الأصل ألدد ، وأشدد ولكنهم ألقوا عليها حركة المسكن وأجريت هذه الأسماء مجرى الأفعال . . . » .

وكذلك إن كان إسما ؛ نحو رجل أَلَدّ ، ورجل أغرّ ، وهذا أبَرُّ من هذا ، وكان الأصل « أبْرَر » فأسكنت موضع العين ، وألقيت حركته على ما قبله ؛ لأنّ الذي قبله كان ساكنا ، فلمّا أسكنته حوّلت حركته ؛ لئلاّ يلتقي ساكنان ، كما فعلت في الفعل المضاعف ، وذوات الواو والياء في قولك : أقام ، وأراد . وقد مضى تفسير هذا .

وما كان منه على (فاعَلَ) فكذلك ؛ نحو قولك : عَادَّ عبدُ الله زيدًا ، وسارّه ، ومادّ يا فتى ؛ ألا ترى أنّك إذا عنيت به نفسك ظهر التضعيف والوزن ، فقلت : عاددت زيدا ، وماددتهُ ؛ كما كنت تقول فيما كان على أفْعَل : أعددت / ـ ؛ وأصممت زيدا ، وأجررته رَسَنه[1] .

١/٢٠٢

فأما ما كان من هذا على (فَعَّلَ) فإنّه لا تغيير فيه . وذلك قولك : ردَّد عبد الله زيدا ، ويبدّد معيزه . وذاك لأنّهم لو ألقوا الحركة على ما قبلها ، لم يخرجهم ذلك من إدغام واحد[2] وتضعيف آخر ، فلمّا كانت العلّة واحدة امتنع تحريك العين التي لم تقع في الكلام قطّ إلّا ساكنة .

وإن أردت بناء (انْفَعَلَ) أدغمت ، وكذلك (افْتَعَلَ) ؛ نحو قولك : انقدّ ، وارتدّ ، وما كان مثلهما .

وكلّ ما كان من هذه الأفعال فأسماؤها مدغمة مثلها ؛ نحو قولك : منقدّ ، ومرتدّ .

وكذلك رادٌّ ، ومادٌّ ، ومَوادّ ، ومَغارّ .

فإن قال قائل : فهلّا ألقَوْا على الألف حركة ما بعدها إذا سكّنوه ؟

قيل : ؛ لأنّ الألف مدّة[3] ، فما فيها عِوَض من الحركة على ما تقدّم به قولنا من احتمالها ،

(١) أجررت فلاناً رسنه : تركته وشأنه .

(٢) في شرح العزى للسعد ص ٢٢ « ولكن ليس للادغام إليه سبيل ، نحو مدد ويمدد في التفعيل ، وتمدد يتمدد في التفعل وذلك ، لأن العين وهو الذي يدغم فيه متحرك أبدا لادغام حرف آخر فيه فهو لايدغم في حرف آخر لامتناع إسكانه » . وشرح الكيلاني ص ٢٠ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ « وإن كان قبل المسكنة ألف لم تغير الألف ، واحتملت ذلك الألف ، لأنها حرف مد وذلك قولك : راد ، وماد والجادة فصارت بمنزلة متحرك » .

واحتمال ما كان مثلَها الساكنَ المدغم ؛ لما فيها من المدّة ، وفيما بعدها من الاعتماد . ولو ألقيْتَ عليها حركة / لزمك أن تهمز ؛ لأنّ الألف متى تحرّكت صارت همزة .

١/٢٠٢

وتقول فيما كان من هذا على (اسْتَفْعَل) : اسْتَردّ ، واستعدّ ، ومستعدّ ؛ وفيما ذكرنا من هذه الأفعال دليل موضّحًا لم نذكره .

وما كان من الأربعة فصاعدا على غير مثال الفعل فمدغم ؛ إلّا أن يكون مُلْحَقًا . وذلك نحو : مُدُقّ[1] .

فأمّا مثل (مَعَدّ) فليس بمسكّن من شيء ، وإنّما هو فَعَلّ فى الأصل . ويدلّك على أنّ الميم أصل قولهم : تمعددوا .

وفى وزن مَعَدّ هَبَىّ ، وهَبَيَّة ، والشَرَبَّة[2] .

ولو كان (فَعْلَل) لم يجز فيه الإدغام ؛ لأنّه ملحق بجعفر وما أشبهه .

ولذلك لم يدغم قَرْدَد[3] ، ومَهْدد[4] ، ونحوهما .

فَفَعَلّ من فَعْلَل بمنزلة جُبُنّ[5] من قُعْدُد ، إنّما جُبُنّ فُعُلّ ، ولو كان فُعْلُلا لم يدغم ؛ لأنّه ملحق بجُلْجُلٍ .

وكذلك (طِمِرّ) ، إنّما هو فِعِلّ فى الأصل ؛ لأنّه لو كان فِعْلِل لم يدغم ؛ نحو قولك : رِمْدِد ، لأنّه ملحق بخِمْخِم[6] .

---

(١) المدق : آلة الدق مما جاء اسم آلة مخالفا للقياس . شرح الرضى للشافية جـ ١ ص ١٨٧ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣٠ « ويكون على فعل وهو قليل قالوا : شربة وهو اسم ، والهبى وهو صفة » . وقال فى ص ٣٤٤ « ومعد مثله التمعدد ، لقلة تمفعل » ، كذلك قال المازنى جـ ١ ص ١٢٩ .

ويرى غيرهم أن معدا على وزن مفعل فالميم زائدة انظر شرح الشافية للرضى جـ ٢ ص ٣٣٥ — ٣٣٦ والجاربردى ص ٢٠٢ والروض الأنف جـ ١ ص ٨ والاشتقاق ٣٠ — ٣١ .

الشربة : موضع بنجد وانظر معجم البلدان . الهبى : الصبى الصغير .

(٣) القردد ، الأرض الصلبة .

(٤) مهدد : اسم امرأة . ذكرت فى شعر الأعشى فى قصيدته :

أَلَم تغتمضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمدَا .

(٥) فى اللسان : الجبن ، والجبن الذى يؤكل وتجبن اللبن صار كالجبن .

(٦) رماد رمدد : كثير . والخمخم كسمسم : الضرع الكثير اللبن ، ونبت له شوك .

أمثلة الإلحاق كثيرة منثورة فى كتب الصرف ، وقد تيسر لى بعون الله أن أجمل له ضوابط عامة تيسر أمره ، وتكشف غموضه ، خلاصتها :

وكذلك الأفعال ما كان منها ملحقا لم يدغم ؛ نحو قولك : جَلْبَبَ يُجَلْبِب ؛ لأنّه ملحق بدحرج. وكذلك اقْعَنْسَسَ ؛ لأنّه ملحق / ـ بقولك : احْرَنْجَمَ .

1/204

فالملحَقُ يبلغ به الذى هو ملحَق به .

وما كان على غير ذلك فقد أوضحته لك فى الثلاثة ، وما فوقها فى العلّة .

= (أ) كل كلمة (إسماً كانت أم فعلا) فيها زيادة وهذه الزيادة لاتطرد فى إفادة معنى وساوت الكلمة بهذه الزيادة وزناً من أوزان المجرد فى عدد حروفه وحركاته وسكناته فهى ملحقة بهذا الأصل إلا إذا كانت الزيادة حرف مد (حروف المد لاتكون للالحاق إلا آخراً) .

فنحو أكرم ، وقاتل ، وقدم ليس ملحقاً بدحرج وإن ساوت هذه الكلمات دحرج فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، لأن هذه الزيادات تطرد فى إفادة معانى كذلك نحو مفعل مصدراً ، أو زماناً ، أو مكاناً ومبرد ليس ملحقاً بدرهم لذلك .

(ب) كل كلمتين فيهما زيادة واتفقتا فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، وكانت احداهما أكثر زوائد من الثانية فالكلمة الكثيرة الزوائد ملحقة بالكلمة القليلة الزوائد . اقعنسس ملحق باحرنجم ، وبهلول ملحق بعصفور ، ورعديد ملحق بقنديل . .

وفك الإدغام ولحاق التاء والتنوين للألف المقصورة والممدودة دليل الإلحاق ، وعلى ذلك فعتل ، وجبن ، وفلز ، وطمر ليس ملحقاً ببرثن وزبرج ، لعدم فك الأدغام . وانظر المغنى فى تصريف الأفعال ص ٥٩ — ٧٨ .

هذا باب
الإدغام في المثلين في الانفصال

إعلم أنّه إذا التقى حرفان من كلمتين وقبل الأوّل منهما حرف متحرّك ، فإنّ الإدغام وتركه جائزان .

فإن أردت الإدغام أسكنت الأوّل . وإنّما تفعل ذلك استخفافا ؛ لترفع لسانك رَفْعَةً واحدة . كلّما كثرت الحركات في الكلمتين ازداد الإدغام حسنا[1]. وذلك قولك : جعلّك وإن شئت قلت : جعل لك . وإنّما كان ترك الإدغام جائزا في المنفصلين ، ولم يجز فيما سواهما ممّا ذكرت لك ؛ لأنّ الكلمة الثانية لا تلزم الأولى .

وإنّما وجب في المتّصلين للزوم الحرفين . وكذلك تقول : قَدِ مُّحَمَّد ، وقدِم / محمّد و (أَرَأَيْتَ الَّذِى يُكَذِّبَا لدِّين)[2] هذا على ما وصفت لك . $\frac{1}{205}$

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٧ : «فأحسن مايكون الأدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا . . وبما يدلك على أن الادغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لاتتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك ، نحو قولك : جعل لك ، وفعل لبيد ، والبيان في كل هذا عربي جيد حجازى» .

(٢) الماعون : ١ .

هذا باب

الإدغام في المقاربة

ومايجوز منه، وما يمتنع

ونبدأ بحروف الحلْق . أمّا الهمزة ، والألف فقدقلنا فيهما .

وأمّا الهاء فتدغم في الحاء[1] ، نحو قولك : اجْبَحّميدا [تريد : اجبه حميدا][2] ؛ لأنّهما متقاربتان ، وليس بينهما إلّا أنّ الحاء من وسط الحلق ، والهاء من أوّله ، وهما مهموستان رِخْوتان .

ولا تدغم الحاء في الهاء[3] ؛ لأنّ الحاء أقرب إلى اللسان ، ولأنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ؛ لبعدها من مخرج الحروف وقلّتها . ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء إذا كانت بعد الحاء وأدغمت ، ليكون الإدغام فيما قرب من الفم . وذلك قولك : أَصْلِحّيْثَما تريد أَصْلِحْ هَيْثَما . فأمّا أن تدعها من غير أن تقلبها فلا .

وكذلك العين لاتدغم في الهاء[4] ، ولاتدغم الهاء فيها .

فأمّا ترك إدغامها في الهاء ؛ فلقرب العين من الفم .

وأمّا ترك إدغام الهاء فيها ؛ فلمخالفتها إيّاها في الهمْس / والرخاوة .

١ / ٢٠٦

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ٤١٢ « الهاء مع الحاء كقولك : أجبه حملا البيان أحسن ، لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للادغام لقلتها ، والأدغام فيها عربي حسن ، لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين ، والهمس » .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه جـ ٢ ص ٤١٢ « ولاتدغم الحاء في الهاء ، كما لم تدغم القاء في الباء ، لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الادغام ومثل ذلك امدح هلالا فلا تدغم » .

(٤) في سيبويه جـ ٢ ص ٤١٢ – ٤١٣ « فلا تدغم العين مع الهاء كقولك : اقطع هلالا البيان أحسن فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاء ، والعين حاء ثم أدغمت الحاء في الحاء ، لأن الأقرب إلى الفم لايدغم في الذى قبله . . . ولم يدغم في العين إذ كانتا من حروف الحلق ، لأنها خالفتها في الهمس ، والرخاوة . . . » .

وقد تقدّم قولنا فى ذلك .

فإن قلبت العين حاء لقرب العين من الحاء جاز الإدغام . وذلك قولك : محُّم تريد : معهم وهى كثيرة فى كلام بنى تميم .

وكذلك العين والحاء، إذا أدغمت واحدة منهما فى الأُخرى فقلبت [العين حاء][1]جاز . تقول : أَصْلِحًّا مِرا تريد : أَصْلِحْ عامرا .

وكذلك : اذْفَحَّاتِما . تريد : ادفع حاتما . أدغمت العين فى الحاء ، وهذا حسن .

فأَمّا قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز ، وليس فى حسن هذا ، لأَنَّ حقّ الإدغام أن يدغم الأَوّل فى الثانى ، ويحوّل على لفظه .

والمخرج الثالث من الحلق مخرج الغين والخاء[2]. وإدغام كلّ واحدة منهما فى أُختها جيّد ، وإدغام العين والحاء فيهما يجوز فى قول بعض الناس . ولم يذكر ذلك سيبويه ، ولكنّه مستقيم فى اللغة ، معروفٌ جائز فى القياس ؛ لأَنَّ الغين والخاء أدنى حروف الحلق إلى الفم . فإذا كانت الهاءُ تدغم فى الحاء ، والهاءُ من المخرج الأَوّل / من الحلق ، والحاءُ من الثانى ، وليس حروف الحلق بأَصل للإدغام ، فالمخرج الثالث أَحرى أن يدغم فيما كان معه فى الحلق ، وهو متّصل بحروف الفم ، كما تدغم الباءُ فى الفاء ، والباءُ من الشفة محضة ، والفاءُ من الشفة السفلى وأطرافِ الثنايا العليا .

١ / ٢٠٧

تقول : اذْهَغَّى ذلك . تريد : اذهب فى ذلك ، واضْرِ فَّرَجا تريد : اضربْ فَرَجا ، لقرب الفاء من حروف الفم .

فكذلك تقول : امْدَغَّالِبا . تريد : امدَحْ غَالبا ، وامدَخَّلَفا . تريد : امدح خلَفا .

---

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٣ – ٤١٤ « الغين مع الخاء البيان أحسن ، والإدغام حسن وذلك قولك : أدمخلف كما فعلت ذلك فى العين مع الحاء والخاء مع الغين البيان أحسن ، لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق وقد خالفت الخاء فى الهمس والرخاوة فشبهت بالحاء مع العين وقد جاز الادغام فيها ، لأنه المخرج الثالث وهو أدنى المخارج من مخارج الحلق إلى اللسان . . وذلك قولك فى أسلخ غنمك : أسلغنمك ويدلك على حسن البيان . . . » .

وكذلك العين نحو اسْمَخَّلَفا . تريد : اسمعْ خَلَفا ، واسْمَغَّاليا ، تريد : اسْمَعْ غَالبًا .

وسيبويه يأبى هذا التراخى بينهما ، وأنّ الغين والخاء أقرب إلى الفم فى المخرج منهما إليه

***

وأمّا ما لا اختلافَ فيه فإنّك تدغم الغين فى الخاء ؛ لاشتراكهما فى الرخاوة ، وأنّه ليس بينهما إلّا الهمس والجهر ، فتقول فى قولك : اصبغْ خلفا : اصبخَّلفا ، وهو أحسن من البيان.

وكذلك / ادْمَخَّالدا تريد : ادْمغْ خالدا ، والبيان جائز حسن .

١/٢٠٨

وتدغم الخاء فى الغين فتقول : اسلَغَّنَمَكْ . تريد : اسلَخْ غَنمك . والبيان أحسن ؛ لأنَّ الغين مجهورة ، والتقاءُ المهموسين أخفُّ من التقاء المجهورين ، وكلٌّ جائز حسن .

ويحتجّ سيبويه بأنّه قد يجوز لك أن تخفى النون معهما ؛ كما تفعل بها مع حروف الفم . وذلك قولك : مُنْغُل ، ومُنْخُل[1] ؛ لأنّهما وإن قربتا من الفم فأصلهما الحلق .

***

ثمّ نذكر حروف الفم . وهى حَيِّز على حدَة .

تدغم القاف فى الكاف[2] . والقاف أدنى حروف الفم إلى الحلق ، والكاف تليها . وذلك قولك : الحكَّلدة ، تريد : الحقّ كِلْدة . فتدغم لقرب المخرجين . والإدغام أحسن ؛ لأنّ الكاف أدنى إلى سائر حروف الفم من القاف ، وهى مهموسة . والبيان حسن .

وتدغم الكاف فيها[3] . والبيانُ أحسن ؛ لأنّ القاف أدنى إلى حروف الحلق . وهو قولك انْهَقَّطَنا ؛ تريد : انْهكْ قطنا . والإدغام حسن .

---

(١) سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ .

« فى اللسان (نخل) : المنخل ، والنخل : ما ينخل به ولا نظير له إلا فى قولهم : منصل ، ومنصل وهذا أحد ما جاء من الأدوات على مفعل بالضم . وأما قولهم فيه منغل فعلى البدل للمضارعة » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « القاف مع الكاف كقولك : الحق كلدة الإدغام حسن ، والبيان حسن وإنما أدغمت لقرب المخرجين ، وأنهما من حروف اللسان وهما متفقان فى الشدة » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والكاف مع القاف أنهك قطنا . والبيان أحسن ، والادغام حسن . وإنما كان البيان أحسن ، لأن مخرجهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق فشبهت بالخاء مع الغين ، كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان » .

/ ثمّ نذكر الشين ، وأختيها : الجيم ، والياء . ١/١٠٩

اعلم أنَّ الياء لا تدغم فى الجيم ولا فى الشين ؛ لأنَّها حرف لين ، وحروف اللين تمتنع من الإدغام[1] لعلل . منها :

أنَّ الألف التى هى أمكن حروف اللين لا تدغم فى شىء ، ولا يدغم فيها شىء : لأنّها لا تكون إلّا ساكنة ، وفى الياء والواو الشَّبه بها ، فيجب أن تمتنعا كامتناعها .

ويعلم هذا ، فإنَّ حروف المدّ واللين لا يلائمها فى القوافى غيرها ؛ ألا ترى أنّك تقول : عَمْرو ، وبَكْر وما أشبه ذلك فى القوافى ، فتعادل الحروف بعضُها بعضا .

ولو وقعت واو أو ياء بحذاء حرف من هذه الحروف نحو : جَوْر أو خَيْر ، مع بكر ونصر لم يجز .

وكذلك تكون القافية على سعيد ، وقعود ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرهما لم يصلح . فهذه علل لازمة .

ومنها أنَّ فى الياء والواو مَدًّا ولِيناً ؛ فلو أدغمت الياء فى الشين أو الجيم ، أو أدغمت/ ١/٢١٠ الواو فى الباء والميم ، لذهب ما كان فيهما من المدّ واللين .

وهى حروف بائنة من جميع الحروف ؛ لأنَّها لا يمدّ صوت إلّا بها ، والإعراب منها ، وتحذف لالتقاء الساكنين فى المواضع التى تحرّك فيها غيرها ؛ نحو قولك : هذا الغلام ، وأنت تغزو القوم ، وترمى الغلام .

ولو كان غيرها من السواكن لحرّك لالتقاء الساكنين ؛ نحو اضربِ الغلام ، وقلِ الحق .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١١ « الألف لا تدغم فى الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم فى الألف . . . . ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ، ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شىء من المتقاربة ، لأن فيهما لينا ومدا فلم تقو عليهما الجيم والياء ، ولا ما لا يكون فيه مد ولا لين من الحروف أن تجعلهما مدغمتين ؛ لأنهما يخرجان ما فيه لين ومد إلى ما ليس فيه مد ولا لين . . . .
ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما فى القوافى لم يجز فى ذلك الموضع غيرها . . . . » .

ولا تدغم الشين ولا الجيم فيها ؛ لئلَّا يدخل فى حروف المدّ ما ليس بمدّ ، فالياءُ بائنة منهما للمدّ واللين الذى فيها . فهى منهما بمنزلة حرف بعيد المخرج من مخرجهما ، وإن كانت من ذلك الموضع ، كما أنَّها والواوَ بمنزلة ما تدانت مخارجُه وإن كانت بعيدةَ المخرج منها . وذلك لما يجمعهما من المدّ ، واللين ، والكثرة فى الكلام ، لأَنَّه ليس كلمة تخلو منهما ، ومن الأَلف، أَو من بعضهن . وبعضُهنّ حركاتُهنّ .

فحروف المدّ حيِّزٌ على حدة ؛ أَلا ترى أَنَّك تذكرهنّ فى مواضع الحركات ، فيَدْلُلْن من الإِعراب – على / ما تدلّ عليه الحركات ؛ نحو : مسلمِين ، ومسلمون ، ورجلَين ، ورجلان .

1/211

وكذلك ، أَخوك ، وأَخاك ، وأَخيك .

ويبدل بعضهنّ من بعض ، وليس هكذا شىءٌ من الحروف .

تقول : مِيْزان ، ومِيعاد ، فتقلب الواو ياء . وتقول : مُوسِر ، ومُوقن . فتقلب الياء واوا . ورمَى وغزا ، إنَّما هى واو غزوت وياءُ رميت . وكذلك ما أَشبه هذا .

***

والجيم تدغم فى الشين لقرب المخرجين[1] وذلك قولك : أَخْرِشَّيْئا . تريد : أَخْرِجْ شيئا . والإِدغام حسن ، والبيان حسن .

ولا تدغم الشين فى الجيم[2] البتَّة ؛ لأَنَّ الشين من حروف التفشِّى ، فلها استطالة من مخرجها ، حتَّى تتَّصل بمخرج الطاء ، والإِدغام لا يبخس الحروف ولا ينقصها .

افرش جبلة . تظهر وتخفَى ولا تدغم . والإِخفاء فى وزن المتحرّك ؛ إِلَّا أَنَّه خفض صوت . وإنَّما يحكمها المشافهة ؛ نحو قولك : أَراك متعقِّفا ، إِنَّما هو كالاختلاس .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٤ « والجيم مع الشين كقولك : ابعج شبثا ، الادغام والبيان حسنان ، لأنهما من مخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٢ « والشين لاتدغم فى الجيم ، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها نحوا من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفشى ، فكرهوا أن يدغموها فى الجيم ، كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك وذلك قولك : أفرش جبلة ، وقد تدغم الجيم فيها . . وذلك أخرج شبثا » .

فهذه حالة الشين مع الجيم / . ولها أخوات نصل ذكرها بها ، يدغم فيهنّ ما جاورهنّ ، ـــ ١/٢١٢
ولا يدغمْن فى شىء من تلك الحروف . منها الضاد ، والميم ، والفاء ، والراء .

تدغم الطاء وأختاها فى الضاد ، ولا تدغم الضاد فى شىء منها ؛ لانحرافها[1] .

والباء والنون تدغمان فى الميم ، ولا تدغم الميم فى واحدة منهما[2] .

وتدغم الباء فى الفاء ، ولا تدغم الفاء فيها[3] .

وتدغم اللام ، والنون فى الراء ، ولا تدغم الراء فى واحدة منهما[4] ؛ لأنَّ فيها تكرارا . فيذهب ذلك التكرير .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٢٠ « وقد تدغم الطاء والتاء والدال فى الضاد ، لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتّى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان . . . » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٢ « ومن الحروف حروف لاتدغم فى المقاربة وتدغم المقاربة فيها ، وتلك الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، فالميم لاتدغم فى الباء ، وذلك قولك : أكرم به ، لأنهم يقلبون النون ميما فى قولهم : العنبر ، ومن بدا لك . فلما وقع موقع الباء الحرف الذى يفرون إليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفى غنة .
وأما الادغام فى الميم فنحو قولهم : اصحمطرا تريد : اصحب مطرا » .
وقال فى ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم » .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٢ « الفاء لاتدغم فى الباء ، لأنها من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العلا ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء . وإنما أصل الادغام فى حروف الفم واللسان ، لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة الثاء لم تدغم فى حرف من حروف الطرفين ، كما أن الثاء لا تدغم فيه وذلك قولك : أعرف بدرا .
والباء قد تدغم فى الفاء للتقارب ، ولأنها قد ضارعت الثاء فقويت على ذلك لكثرة الادغام فى حروف الفم وذلك قولك : إذهفى ذلك فقلبت الباء فاء ، كما قلبت الباء ميما فى قولك اصحمطرا » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٤ « اللام مع الراء ، نحو أشغل وجبة لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافاً نحو اللام قليلا وقاربتها فى طرف اللسان وهما فى الشدة وجرى الصوت سواء وليس بين مخرجيهما مخرج والادغام أحسن . النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهى مثلها فى الشدة وذلك قولك : من راشد ومن رأيت وتدغم بغنة وبلا غنة » .
وقال فى ص ٤١٢ « والراء لاتدغم فى اللام ، ولا فى النون ، لأنها مكرورة وهى تفشى إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى فى الفم مثلها ولا يكرر » .
مامنعه سيبويه والمبرد هنا من إدغام الراء فى اللام جاء فى قراءة سبعية لأبى عمرو فى قوله تعالى (فيغفر لمن يشاء) (أنظر النشر جـ ٢ ص ٢٣٧ والأتحاف ص ١٦٧ وغيث النفع ص ٥٨) .
ثم كان من الزمخشرى أن تطاول ولحن هذه القراءة ، قال فى الكشاف جـ ١ ص ١٧١ : ومدغم الراء فى اللام لاحن مخطىء خطأً فاحشا وراويه عن أبى عمرو مخطىء مرتين ، لأنه يلحن ، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب فى نحو هذه الروايات قلة ضبط الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو » .
وقد رد على الزمخشرى وفند كلامه أبو حيان فى البحر المحيط جـ ٢ ص ٣٦١ – ٣٦٣ .

ألا ترى أنَّك تقول فى الوقف : هذا عمْرو ، فينبو اللسانُ نَبْوَةً ثمّ يعود إلى موضعه وإذا تفطَّنت لذلك وجدته بيِّنا ، وإذا صرنا إلى موضع هذه الحروف ذكرنا العلَّة فى ذلك إن شاء الله .

* * *

ثمّ نذكر الحرف المنحرف[1] . وهو أكثر فى الكلام من غيره ، وله اتصال بأكثر الحروف وهو اللام .

ومخرجه من حرف اللسان متَّصلا بما يحاذيه من الضاحك والثنايا والرباعيات .

١/٢١٢ وهو يدغم إذا كان للمعرفة / فى ثلاثة عشر حرفا[2] . لا يجوز فى اللام معهنّ إلَّا الإدغام . فمنها أحد عشر حرفا تجاور اللام ، وحرفان يتَّصلان بها .

وإنَّما كان ذلك لازما فى لام المعرفة ؛ لعلَّتين : إحداهما كثرة لام المعرفة ، وأنَّه لا يعرى منكور منها إذا أردت تعريفه ، والأُخرى : أنَّ هذه اللام لازم لها السكون ، فليست بمنزلة ما يتحرّك فى بعض المواضع .

فإن كانت اللام غير لام المعرفة جاز إدغامها فى جميع ذلك ، وكان فى بعض أحسن منه فى بعض . ونحن ذاكروها مستقصاة إن شاء الله .

فهذه الحروف منها أحد عشر حرفا مجاورة للام وهى : الراء ، والنون ، والطاء ، وأختاها : الدال ، والتاء ، والظاء ، وأُختاها : الذال ، والثاء ، والزاى ، [وأُختاها : الصاد ، والسين][3] .

والحرفان اللذان يبعدان من مخرجها ويتَّصلان بها فى التفشِّى الذى فيهما : الشين ، والضاد .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٦ « ومنها المنحرف وهو شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٦ « ولام المعرفة تدغم فى ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها معهن إلا الادغام لكثرة لام المعرفة فى الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفا منها حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها فى الكلام لم يجز إلا الادغام . . . » .

(٣) تصحيح السيرافى .

فأمّا الشين فتخرج من وسط / اللسان من مخرج الميم ، والياء ، ثمّ تتفشّى حتّى تتّصل بمخرج اللام . [1/214]

فلام المعرفة مدغمة فى هذه الحروف لا يجوز إلّا ذلك ؛ لكثرتها ولزومها ؛ نحو : التمر ، والرسول ، والطرفاء ، والنمر . فكلّ هذه الحروف فى هذا سواءٌ .

فإن كان اللام لغير المعرفة ، جاز الإدغام والإظهار[1] . والإدغامُ فى بعض أحسنُ منه فى بعض .

إذا قلت : هل رأيت زيدا وجعل راشد ، جاز أن تسكّن فتقول : جَعَرّاشِد ؛ كما تسكّن فى المثلين . والإدغام ههنا أحسن إذا كان الأوّل ساكنا .

فإن كان متحركا اعتدل البيان والادغام .

فإن قلت : هل طرقك ؟ ، أو هل دَفعك ؟ أو هل تَم لك ؟ فالإدغام حسن ، والبيان حسن . وهو عندى أحسن ؛ لتراخى المخرجين .

وقرأ أبو عمرو (بَتُّؤْثِرُوْنَ)[2] فأدغم وقرأ (هَثُّوِّبَ الكُفَّارُ)[3] .

/ والإدغام فى الضاد ، والشين أبعَد ؛ لما ذكرت لك من تراخى مخارجهما . وهو جائز . [1/215]

وهو فى النون قبيح ؛ نحو : هَنَّرَى . هَنَّحْن ، إذا أردت : هل نرى ، وهل نحن . وذلك لأنَّ النون تدغم : فى خمسة أحرف ليس منهنّ شيءٌ يدغم فيها . واللام أحد تلك الحروف . فاستوحشوا من إدغامها فيها ؛ إذ كانت النون لا يدغم فيها غيرها . وهو جائز على قبحه وإنّما جاز ؛ لقرب المخرجين .

فإن كانت الحروف غير هذه فتباعدت عن مخرجها لم يجز الإدغام ؛ نحو قولك : الكرم . القوم . العين . الهادى .

---

(1) فى سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « فإن كانت غير لام المعرفة ، نحو لام هل ، وبل فإن الادغام فى بعضها أحسن وذلك قولك : هرأيت ، لأنها أقرب الحروف إلى اللام ، وأشبهها بها فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد . . . » .

وقال فى ص ٤١٧ « وقرأ أبو عمرو (هثوب الكفار) يريد هل ثوب الكفار فأدغم فى الثاء . . . وقد قرىء (بتؤثرون الحياة الدنيا) فأدغم اللام فى التاء » .

(2) الأعلى : ١٦ ، وقراءة الادغام سبعية (الاتحاف ص ٤٣٧) .

(3) المطففون : ٣٦ وقراءة الادغام سبعية (الاتحاف ص ٤٣٥) .

وكذلك حروف الشفة ، وما اتّصل بها ؛ نحو : الفرَج ، والمثل ، والبأْس ، والوعد .

فهذا سبيل اللام .

وأمّا النون فإنّ لها مخرجين[1] كما وصفت لك : مخرج الساكنة من الخياشيم محضا . لا يَشْرَكها فى ذلك الموضع شىءُ بكماله .

ولكنّ النون المتحرّكة ومخرجها ممّا يلى مخرج الراء / واللام .

١/٢١٦

والميم مخرجها من الشفة تتناولان الخياشيم بما فيها من الغُنَّة .

* * *

وللنونات أحكام نذكرها ، ثمّ نعود إلى سائر الحروف .

اعلم أنّ النون إذا وليها حرف من حروف الفم فإنّ مخرجها معه من الخياشيم[2] ، لا يصلح غير ذلك .

وذلك لأنّهم كرهوا أن يجاوروا بها مالا يمكن أن يدغم معه إذا وجدوا عن ذلك مندوحة . وكان العِلْم بها أنّها نون كالعِلْم بها وهى من الفم . وذلك قولك : مَن قال ، ومَن جاء ؟

ولا تقول : مَنْ قال ، ومَنْ جاء ؟ فتبيّن ، وكذلك مَنْ سليمان ؟

(وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ)[3] ولا تقول: مَنْ سليمان ؟ ولا (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) فتبيّن .

فإن كان معها حرف من حروف الحلق أُمِنَ عليها القلب ، فكان مخرجها من الفم لا من الخياشيم[4] لتباعد ما بينهما . وذلك قولك : مَنْ هو ؟ فتظهر مع الهاء وكذلك مَنْ حاتم ؟ / ، ولا تقول : مَنْ حاتم ؟ فتخفى ، وكذلك مَنْ علىّ ؟ .

١/٢١٧

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٥ « ومن طرف اللسان بينه ، وبين ما فويق الثنايا مخرج النون » . وقال أيضاً : « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٥ « وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفا خفياً مخرجه من الخياشيم وذلك أنها من حروف الفم واصل الادغام لحروف الفم ، لأنها أكثر الحروف فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهى من الفم » .

(٣) المطففون : ١٠ ، والمرسلات .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٥ « وتكون مع الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء بينة موضعها من الفم وذلك أن هذه الستة تباعدت من مخرج النون وليست من قبيلها فلم تخف ههنا ، كما لم تدغم فى هذا الموضع وكما أن حروف اللسان لاتدغم فى حروف الحلق » .

وأجود القراءتين (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ)[1] فتبيّن .

وإنّما قلت : أجود القراءتين ؛ لأنّ قوما يُجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة[2] ؛ لأنّهما أقرب حروف الحلق إلى الفم . فيقولون : مُنْخُل ، ومُنْغُل[3]. وهذا عندى لا يجوز . ولا يكون أبدا مع حروف الحلق إلّا الأظهار .

فأمّا حجّة سيبويه فى أنّها تخرج مع حروف الفم إلى الخياشيم فإنّما ذلك عنده لأنّها إن أدغمت مع ما تخفى معه لم يستنكر ذلك ، ولا يصلح الإدغام لتباعد المخارج . فلمّا وجدوا عن ذلك مندوحة صاروا إليها .

وأنا أرى تقويةً لهذا القول أنّ امتناعهم من تبيينها مع حروف تتفرّق فى الفم ، ويتباعد بعضُها من بعض فكرهو أن يبيّنوها فى حَيِّز ما يدغم فى نظيره .

ألا تَرى أنّها تدغم فى الميم فى قولك : مّمثلك ؟[4] .

وتقلب مع الباء ميما إذا كانت ساكنة ، وذلك عَمْبَرٌ ، وشَمْباء ، ومِمْبَر[5]. فهى فى كلّ هذا ميم فى اللفظ .

وتدغم / فى اللام والراء ، نحو : مَن رَّأيت ؟ ومن لَّك[6] ؟ فهذا مخرج آخر .

1 / 218

---

(1) الملك : 14 .

(2) فى سيبويه جـ 2 ص 415 « وبعض العرب يجرى الغين ، والخاء مجرى القاف . . . » .

(3) المنغل : هو المنخل أبدلت الخاء غينا وانظر اللسان (نخل) .

(4) فى سيبويه جـ 2 ص 414 « وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران وقد خالف سائر الحروف التى فى الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون حتى تتبين . . . » .

(5) فى سيبويه جـ 2 ص 414 « وتقلب النون مع الباء ميما ، لأنهن من موضع تعتل فيه النون فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء فى موضع الميم ، كما أدغموها فيما قرب من الراء فى الموضع . . . وذلك قولهم : عمبك يريدون من بك ، وشمباء ، وعمبر ، يريدون : شمباء ، وعنبرا » .

فى القاموس (شنب) « وهى شنباء ، وشمباء عن سيبويه » قد يشعر هذا بأن شمباء كلمة أخرى وليست من طريق الادغام فى شنباء .

(6) سيبويه جـ 2 ص 414 « والنون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهى مثلها فى الشدة وذلك قولك من راشد ، ومن رأيت ، وتدغم بغنة ، وبلا غنة .

وتدغم فى اللام ، لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك : من لك فان شئت كان ادغاما بلاغنة فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وان شئت أدغمت بغنة ، لأن لها صوتاً من الخياشيم فترك على حاله . . . » .

وتدغم فى الواو ؛ نحو مَنْ ولِىٌّ إذا قلت : موَّلىٌّ . فهذا مخرج الميم والباء .

وَتدغم فى الياء[1] ؛ نحو : منْ يريد ؟ من يقوم ؟

فلما كانت تدغم فى حروف بأعيانها من جميع المخارج استنكر إظهارها مع ما جاور هذه الحروف وسنذكر بعقب هذا من أين جاز إدغامها فى هذه الحروف على تباعد بعضها من بعض إن شاء الله ؟

* * *

أمّا إدغامها فى اللام والراء ، فلأنّ مخرجها بينهما . تقول : أشهد أنّ محمّداً رّسول الله ، وأحْسِرّأيك تريد : أحسن رأيك ، ومحمّدلّك .

وإدغامها فيهما على وجهين : بغُنّة ، وبغير غُنّة . وإظهار الغنّة أحسن ؛ لئلاّ تبطل . وإن شئت أذهبت الغنّة ؛ كما تخلص ماتدغمه فى لفظ الحرف الذى يدغم فيه .

وأمّا إدغامها فى الميم[2] وإن خرجت من الشفة فهى تجاورها ؛ لما فى الميم من الغُنّة ، وتشاركها فى الخياشيم / ، والنون تسمع كالميم . وكذلك الميم كالنون ، وتقعان فى القوافى المكْفَأة ، فتكون إحدى القافيتين نونا ، والأخرى ميما ، فلا يكون عيبا ؛ كما قال :

1/219

بُنَىّ إنّ البِـــرّ شىءٌ هَيِّـــنٌ المنطـــقُ الليّـــنُ والطُّعَيّمُ[3]

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الياء بغنة ، وبلاغنة ، لأن الياء اخت الواو وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد . . . . » .

وذكر المبرد فيما سبق ص ٢١٠ أن الياء لاتدغم فى الجيم ، ولا فى الشين ، لأنها حرف لين ثم قال هنا : أن النون تدغم فى الياء فقد وافق سيبويه فى الموضعين وكان فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على سيبويه بقوله ص ٣٣٠ من الانتصار « قال لاتدغم فى هذه الياء الجيم وإن كانت لاتحرك ، لأنك تدخل اللين فى غير ما يكون فيه اللين ثم قال فى هذا الباب وتدغم النون فى الياءو الولو بغنة وبلا غنة ، وقد زعم أولا أنه لايدخل غير اللين فى اللين » .

وقد رد على المبرد ابن ولاد فى الانتصار ولو وقف ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد رجع عن نقده فى هذه المسألة ، ووافق سيبويه .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التى فى الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم والميم كالنون حتى تتبين » .

(٣) فى الكامل جـ ٦ ص ٢٢٦ — ٢٢٧ « واستجاز الشعراء أن تجمع بين الميم والنون فى القوافى لما ذكرت لك من اجتماعهما فى الغنة قال الراجز . . . » .

وانظر أمالى الشجرى جـ ١ ص ٢٧٦ والمغنى جـ ٢ ص ١٩١ ونوادر أبى زيد ص ١٣٤ .

تكلم البغدادى عن الأكفاء ، وهل يقاس ؟ وذكر شواهد كثيرة له فى الخزانة جـ ٤ ص ٥٣٣ — ٥٣٤ .

وقال آخر :

ماتنقِم الحربُ العَـــوانُ منّى   بازِلَ عامين حــديثٌ سِنّ

لمثلِ هـذا ولَدَتـــنى أمّى[1]

وقال الآخر :

يطعَنهـــا بخَنْجَـــرٍ من لَحْمِ   بَيْنَ الذُّنابَى فى مكانٍ سخْنِ[2]

ولا يصلُح مِثْلُ هذا إلاَّ فى حروف متقاربة المخارج : لأَنَّ القوافى نسق واحد ، فالمتقارب يلحق ما كان من لفظه . وذلك قوله :

إذا ركِبتُ فاجعــــلانى وَسَطا   إنِّى كَبيرٌ لا أطِيقُ العُنَّــدا[3]

ولا تدغم الميم فيها ، لأَنَّ الميم تنفرد بالشفة ، وإنَّما تُشرب غُنَّة من الخياشيم . فالميم داخلة عليها ، وهى بائنة من الميم .

والرَّاءُ لاتدغم فيها ولاشىء ممَّا تدغم فيه / يدغم فيها إلَّا اللامُ وذلك قبيح وقد ذكرته لك[4] (1/220)

وأمَّا قلبها ميما مع الباء[5] ؛ فلأَنَّ الكلام لايقع فى شىء منه ميم ساكنة قبْلَ الباء ، فأَمِنوا

---

(1) فى المغنى جـ 1 ص 44 « أن ثعلبا كان يأتى الرياشى فقال له الرياشى يوما : كيف تروى بازل من قوله : ما تنقم الحرب العوان منى بازل ؟ فقال ثعلب : ألمثلى تقول هذا ؟ إنما السير إليك لهذه المقطعات والخرافات . روى البيت بالرفع على الاستئناف ، والخفض على الاتباع ، والنصب على الحال » .

تنقم : تكره . العوان من الحروب : التى قوتل فيها مرة كأنهم جعلوا الأول بكرا . البازل : اسم فاعل من بزل البعير : انشق نابه وذلك فى السنة التاسعة . يصف نفسه بالقوة ، والجلادة تشبيهاً بالبعير البازل ، لأنه يكون فى هذه السن كامل القوة شديد الصلابة .

ونسب الرجز إلى أبى جهل ابن الشجرى فى أماليه جـ 1 ص 276 وكذلك السيوطى ص 54 وانظر الدمامينى على المغنى جـ 1 ص 99 — 100 .

(2) لم أقف على قائله . والذنابى : الذنب ، وانظر شواهد الشافية ص 456 .

(3) فى أمالى الشجرى جـ 1 ص 76 « وقال آخر فجمع بين الطاء والدال لتقاربهما : إذا ركبت . . وهذا يسمى فى عيوب القوافى الأكفاء » العند : جمع عنود وهى الناقة التى لاتستقيم فى سيرها . ووسط الدابة خير من طرفيها لتمكن الراكب ووسط بفتح السين المفعول الثانى لجعل وأما وسط بسكون السين فهو ظرف لاينصرف وسيأتى حديثهما فى الجزء الرابع . ولو كان المفرد عاند كان الجمع عندا ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين ابن الشجرى وابن هشام فى المغنى جـ 2 ص 191 واللسان والخزانة 4 — 533 .

(4) أنظر ص 212 — 213 .

(5) أنظر تعليق 5 ص 216 .

الالبتاس ، وقلبوها ميا ، لشبهها الميمَ فى الغنَّة ؛ ليكون العمل من وجه واحد فى تقريب الحرف إلى الباء .

وأمَّا إدغامها فى الواو[1] فلعلل غير واحدة :

منها مضارعة النونِ للياء والواو ؛ لأنَّها تزاد فى موضع زيادتهما . فتزاد ثانية ، وثالثةً ، ورابعة .

فأمَّا زيادتها ثانيةً فنحو : عَنْسل ، وعَنْبس ؛ لأنَّه من العُسول ، والعُبوس ، وجُنْدَب ، وعُنْظَب وجميع ما كان على هذا الوزنِ . وهذا موضع زيادة حروف اللين ؛ نحو : كَوْثَر ، وبيطر ، وتابل ، وضارب ، وما أشبه ذلك وتزاد ثالثة فى حَبَنْطًى ، وجَحَنْفَل . وهو موضع زيادة الألف فى قائل / ، وحُبارَى ، والواو فى جَدْول ، وعجوز ، والياء فى عِثْيَر ، وقضيب .

وكذلك [تزاد] النون رابعة فى رَعْشَن ، وضَيْفَن ، بحذاء الواو والياء والألف فى مثل قولك: سلْقَيْت ، وحبلى ، وتَرْقُوة ، وعَرْقوة . وهذا أكثر من أن يحصى[2] .

وتكون النون علامة إعراب فى مثل قولك يفعلان .

والتنوين الذى يدخل الأسماء ، والنون الثقيلة والخفيفة فى الأفعال ، وتبدل من الألف ، وتبدل الألف منها . تقول : رأيت زيدا يافتى فإذا وقفت قلت : رأيت زيدا .

وأمّا بدلها من الألف فقولك فى بهراء : بهرانى ، وفى صنعاء : صنعانى ،

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الواو بغنة ، وبلا غنة ، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميما أن الواو حرف لين يتجافى عنه الشفتان والميم كالباء فى الشدة والزام الشفتين . . . » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جندب ، وعنصل ، وعنظب زائدة ، لأنه لايجىء على مثال فعلل شىء إلاوحرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه . . .

وأما جندب فالنون فيه زائدة ، لأنك تقول : جدب . . وإنما جعلت جندبا ، وعنصلا ، وخنفسا نوناتهن زائدة ، لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة » .

وقال فى ص ٣٥١ « واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة وذلك ، نحو جحنفل ، وشرنبث ، وحبنطى . . ، لأن هذه النون فى موضع الزوائد وذلك نحو ألف عذافر ، وواوفدوكس ، وياء سميدع . . » .

الجندب : ذكر الجراد . والعنظب : الجراد الضخم ، الترقوة : عظم بين ثغرة النحر والعاتق . العنسل : الناقة السريعة ، والعنبس : من أسماء الأسد . الحبنطى : القصير عظيم البطن الجحنفل : عظيم الشفة .

وكذلك فَعْلان الذى له فَعْلى إنّما نونه بدل من الألف التى هى آخر حمراء ، وقد مضى تفسير هذا فى الكتاب[1] .

فهى تصرّف معها فى الزيادات والعلامات . وقد أُدغمت فيما جاورها فى المخرج ، فأشبهتها لفظاً/ ومعنى .

1/222

وكذلك الياء فى باب الزيادات والشبه .

ومع ذلك فإنّ النون تدغم فى الراء[2] ، والياء على طريق الراء ، وإن بعد مخرجها منها .

وكذلك اللام على طريقها ؛ ألا ترى أنّ الألثغ بالراء يجعلها ياء . وكذلك الألثغ باللام ؛ لأنّ هذه الحروفَ بعضُها يقع على سَنَن بعض ، وبعضٌ ينحرف عن ذلك السَنَن ، فأُدغمت فى الياء لذلك[3] .

فإذا كانت فى كلمة واحدة مع ياء ، أو واو ، أو ميم ظهرت ؛ لئلّا يلتبس بالمضاعف من غيره ؛ نحو : كنية ، وزَنْماء ، وقَنْواء .

وزعم سيبويه أنّ النون إنّما أُدغمت فى الواو ؛ لأنّ الواو من موضع تعتل فيه النون ، لأنّ الواو والميم من الشفة ، ولذلك تقلب النون الساكنة مع الباء ميما ، لتعتلّ مع الباء كما اعتلّت مع ماهو من مخرجها ، ولم تدغمها فيها/ ؛ لأنّها لاتجانسها ، ولأنّ الباء لايدغم فيها ما هو من مخرجها ؛ لتصرّف الميم والواو ، وذلك قولك : العَنْبَر والشَّنْباءُ يافتى ، وممّن أنت ؟

1/223

وأمن الالتباس ؛ لأنّه ليس فى الكلام ميم ساكنة قبل باء .

وأدغم النون فى الياء لأنّ الياء والواو عنده بمنزلة ما تقاربت مخارجه .

ألا ترى أنّهما إذا التقتا والأُولى ساكنة لزم الإدغام ؛ نحو : سيِّد ، وأيّام ، ولويت يده ليّا ، وشويته شيّا . وهذا يبيّن بعد فراغنا من أمر النون إن شاء الله.

---

(1) أنظر ص ٦٤ .

(2) أنظر ص ٢١٧ .

(3) انظر ص ٢١٧ .

النون تدغم فى خمسة أحرف : الراء ، واللام ، والياء والواو ، والميم . وتقلب مع الباء كما وصفت لك .

وزعم سيبويه أنَّها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم[1] ، لا من الخياشيم ؛ لأنَّها لو كانت تدغم فى حروف الفم وهى من الخياشيم مع تباعد ما بينهما لجاز أن يدغم الأبعد فى الأبعد . وهذا نقض الباب ، والخروج من المعقول .

١/٢٢٤ والقول عندى كما قال / فى جميع هذه الحروف إلاَّ حروفَ الشفة ؛ فإنَّ النون لو كانت من مخرج الراء واللام ، لبعُدت من الميم ، ولكنّ مخرجها مع الميم من الخياشيم ؛ لأنَّ الميم تخرج من الشفة ، وتصير إلى الخياشيم للغُنَّة التى فيها ، فتدغم فيها الميم لتلك المجاورة . فهذه قصة النون .

* * *

واعلم أنَّ الياء والواو بمنزلة ما تدانت مخارجه . وذلك لأنَّهما مشتركتان فى المدّ واللين ، وأنَّهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحركتا ، وكان قبل كلّ واحد منهما فتحة .

والواو تخرج من الشفة ، ثم تهوِى فى الفم حتَّى تنقطع عند مخرج الألف .

والياءُ تخرج من وسط اللسان من مخرج الشين والجيم حتَّى تنقطع عند مخرج الألف . فهما متجاورتان .

فإذا التقتا فى كلمة والأُولى منهما ساكنة أدغمت إحداهما فى الأُخرى[2] .

فما كانت الأُولى واوا ، والثانية ياءً هو نحو قولك : اويت يده ليّة ، وشويته شيًّا . وأصله لَوْية / ، وشَوْيا . ١/٢٢٥

وإن كانت الثانية واوا قلبتها ياءً ثمّ أدغمت الياءَ فيها ؛ لأنَّ الواو تقلب إلى الياء ،

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٥ « وهى مع الراء ، واللام ، والياء ، والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم ولكن صوت الفم أشرب غنة ، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها فى الواو والياء والراء واللام حتّى تصير مثلهن فى كل شىء » .

(٢) أنظر ص ١٢٤ .

ولاتقلب الياءُ إليها ؛ لأنَّ الواو من الشفة ، وليست من مجمع الحروف . وإنَّما الإدغام نقلُ الأثقل إلى الأخفِّ ، والياءُ من موضع الحروف . وذلك قولك : أيام فى جمع يوم ، وإنَّما الأصل أيْوام .

ومثله سيِّد ، وميِّت ، وأصلهما سَيْود ، ومَيْوت .

وكذلك قَيَّام ، وقَيُّومٌ ، وإنَّما هو فَيْعَال ، وفَيْعول .

* * *

واعلم أنَّ مثل سيِّد ، وميِّت يجوز فيه التخفيف[1] فتقول : سيْد ، ومَيْت ، لأنَّه اجتمع تثقيلُ الياء والكسرة ؛ فحذفوا لذلك ، وقالوا : ميْت ، وهَيْن ، ولَيْن . وقد فسَّرنا حال (فَيْعَلُول) من هذا فيما تقدم ؛ نحو : كَيْنُونة ، وقَيْدُود . وذكرنا ما يكون بدلا من الألف أو غيرها ، فلا يجوز إدغامه ؛ نحو : سُوْيِر ، وقُووِل .

وزعم الخليل أنَّ (يَوْمَ) كأنَّه من يُمْتُ » ، وكذا يجب أن يكون لو كان فِعْلا ؛ لأنَّ ذوات الواو إذا كانت (فَعَلْت) فهى منقولة إلى (فَعُلْت) ، مثل القول والحوْل ، ولكن اجتمع فيها حرفا علَّة ، وكان يجب أن يقعا فى (يفْعَل) ضمّة مع ياءٍ وواو ، وتكون / الضمة فى الياء[2] . وهذا كلُّه مطَّرح من الكلام . فلذلك لم يكن منها فِعْل ؛ كما لم يكن فى ويل ، وويْح ، وويْس، ووَيْب ومعناها المصادر ؛ لما يجتمع فيها من العلَّة .

وَلا يكون فِعْل فى مثل آءة ؛ لأنَّها حروف كلُّها معتلة ؛ لأنَّ الألف من حروف العلَّة . وكذلك الهمزتان .

ومثل ذلك (أوَّل) ؛ لأنَّ الفاء والعين واوان ، ومعناه أَفْعَل ؛ ألا ترى أنَّك تقول : هوأوَّل منه ، والأوَّل ، والأُولى[3] .

١/٢٢٦

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٢ « وأما قولهم : ميت ، وهين فإنهم يحذفون العين ، كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستثقالهم الياءات » .

(٢) إنما تكون الضمة على الياء بعد نقل حركة العين إليها نحو يوم كما فى يقول .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٦ « مما جاء على فعل لايتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو ، وآءة ، وويح وويس » . الآء ثمر شجر ولحدته بالهاء جاء فى شعر زهير . ديوانه ص ٦٤ . وانظر ص ١٢٦ ، ١٥٢ ، وسيبويه جـ ٢ ص ٤٥-٤٦ ، والمقتضب جـ ٣ ص ٣٠٠ .

فهذه أشياءُ لها مواقع من الفعل . وكان يجب فى (أَفْعَل) أن يكون أصله الفِعْل كقولك : هو أفضل من زيد ، إنَّما معناه يحسن فوق حُسْن زيد . فكذلك كان يجب فى (أَوَّل) ، لولا ماذكرت لك .

وقال الخليل : لو قلت (أَفْعَلْت) من اليوم على قول من قال : أَجْوَدت ، وأَطْيَبت لقلت : أَيَّمت ، وهذا لا اختلاف فيه ، لأَنَّه كان أَيومت ، فلزمك الإدغام ؛ لسكون الياء كما قلت : أَيَّام . وقد مضى تفسيرها[1] .

وكان يقول ــ وهو الذى يخالفه فيه كثير من النحويّين ــ : لو قلت : أَفْعِلَ من اليوم لقلت :/ أُووِمَ[2] ، فقبلت الياء واوا ، لانضمام ماقبلها ؛ كما تقول : أُوقِن من أيقنت ، ولا تدغم ؛ لأَنَّ الأُولى حرف لين ؛ لأَنَّها منقلبة كانقلاب واو سُوِير ، وإن كانت أصليّة . ألاترى إلى قولك : أُوقِنَ ، وبُوطِرَ من البيطرة ؛ لأَنَّا لما قلبنا ذلك جرى مجرى الزائد .

١ / ٢٢٧

وكان يرى الملحق والأَصلىّ إذا كان منقلباً كحروف اللين ، لايفصل بين بعض ذلك وبعض .

والنحويّون أجمعون على خلافه يقولون فى (أُفْعِلَ) من اليوم : أُيِّمَ ؛ لأَنَّ العين تلزم الفاء كلزوم العينين إحداهما فى الأُخرى فى قُوِّل ، وبُيِّع ، ويصرفون هذا على هذا .

فأَمَّا ظلموا واقِدا[3] ، فلا يلزم الخليل ؛ لأَنَّ الواو قبلها ضمّة ، وهى بمنزلة الأَلف فى ظلما ؛ لأَنَّها تحلّ من الجمع محلّ الأَلف من التثنية فيضارع سُوِيرَ من سَايَر .

فإن قال قائل : فأَنت تطرح عليها حركة الهمزة إذا خفّفت ، فتقول : ظلمو أخاك .

فإن كان حرف لين فلا ينبغى أَنْ / تُحَوَّل عليها الحركة ؛ كما لا تحوّلها فى النَّبِىء ، وخطيئة ، وبريئة .

١ / ٢٢٨

(١) أنظر ص ١٧٨ وسيبويه جـ ٢ ص ٣٧٦ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٦ « فإذا قلت افعل ، ومفعل ، ويفعل ، قلت ، أووم ، ومووم . . .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لاتدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلموا واقدا ، واظلمى ياسرا ، ويغزو واقد ، وهذا قاضى ياسر . لاتدغم وإنما تركوا المد على حاله فى الانفصال كما قالوا : قد قوول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قاول فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لما أرادوا أن تكون ظلموا على زنة ظلما واقدا ، وقضى ياسرا ولم تقو هذه الواو عليها . . » .

قيل : هذا لايلزم ؛ لأنّها حرف لين فى اللفظ ، ودخلت لمعنى ، فليست كما لاتدخل إلّا للمدّ ؛ نحو ياءِ فَعِيل ، وواو فَعُول .

أَلّا ترى أنّ هذه إذا كانت قبلها فتحة حرّكت لالتقاء الساكنين ؛ نحو : اخشَوُا الرجل. و (لَتُبْلَوُنَّ فِى أَمْوَالِكُمْ)(1) .

وكذلك الياءُ فى قولك : اخْشَىِ الرجل . فهذا هكذا .

ولو قال رجل : هو يَغْزُوَبَاه للزمه مثل هذا والواو لام الفعل .

وتقول : زيد يَغْزُوُمُّه . فتضمّ الواو ؛ لأنّ الضمّة فى الحقيقة للهمزة .

وكذلك هو يَغْزُو خُوانه . فتكسر لهذه العلّة ، وهى لام الفعل ولفظها لفظ اللين ؛ لسكونها وانضمام ماقبلها .

وكذلك ياءُ (يقضى) . فإن دخل عليها ما ينصب نصبتهما جميعاً . وأنت تقول : هو يقضى ياسر ويغزو واقد ، فلا تدغم ؛ لما ذكرناه من لفظ اللين .

فإن كانت قبل كلّ واحدة منهما فتحة لم يكن إلّا الإدغام ؛ نحو : اخشَوْا واقدا ، واخشَىْ ياسرا ؛ لأنّ لفظ / اللين قد ذهب . 1/229

وفى هذا دليل على جميع هذا الباب .

---

(1) آل عمران : 186 .

هذا باب

ما تقلب فيه السين صادًا وتركها على لفظها أجود

وذاك لأنَّها الأصل ، وإنَّما تقلب للتقريب ممَّا بعدها ، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه ليكون تناولهما من وجه واحد .

والحروف المستعلية[1] . الصاد ، والضاد والطاء ، والظاء ، والخاء ، والغين ، والقاف .

وإنَّما قيل : مستعلية ؛ لأنَّها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى . وهى الحروف التى تمنع الإمالة .

ألا ترى أنَّك تقول : عابد ،وحابر ، وسالم ولا تقول: قاسم ، ولا صاعد ، ولا خازم وهذا مبيّن فى باب الإمالة .

فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف فى كلمة جاز قلبها صادا ، وكلَّما قرب منها كان أوجب .

ويجوز القلب على التراخى بينهما . وكلَّما تراخى فترك القلب أجودُ . وذلك قولك : سطر ، وصطر ، وسقَر وصقَر ، / وسلخْت ، وصلخت ، ومساليخ ومصاليخ .

١/٢٣٠

فإن كان حرف من هذه الحروف قبل السين لم يجز قلبها ؛ نحو : قست ، وقسوت ، وطست فاعلم ؛ لأنَّهم إنَّما قلبوها وهذه الحروف بعدها ، لئلا يكونوا فى انحدار ثمَّ يرتفعوا .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٢٧ « باب ماتقلب فيه السين صادا . . . تقلبها القاف إذا كانت بعدها فى كلمة واحده وذلك ، نحو صقت ، وصبقت ، وانصملق وذلك أنها من أقصى اللسان فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم ، وتصعدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى . . . » .

وقال فى ص ٤٢٨ « والغين والخاء بمنزلة القاف . . . » .

وقالوا صاطع فى ساطع ، لأنها فى التصعد مثل القاف . .

وإذا كانت قبلها فإنّما ينحدر إليها انحدارا . ووجب ذلك فى السين ؛ لأنّها والصاد من مخرج ، وهما مهموستان جميعاً ، وكلاهما من حروف الصفير .

ولم تكن الزاى ههنا ؛ لأنّها ليست بمستعلية[1] .

ولا تبدل الصاد من الزاى مع هذه الحروف ؛ لأنّ الزاى مجهورة ، والصاد مهموسة فهى مخالفة لها .

ولم يكن ذلك فى الظاء مع الثاء والذال ، ولا فى الطاء مع التاء والدال ؛ لأنّ لحروف الصفير فى السمع والتصريف ما ليس لهنّ . وقد تقدم قولنا فى هذه الحروف[2]

---

(١) فى سيبويه جـ٢ ص ٤٢٨ (فإذا قلت زقا ، أو زلق لم تغيرها ، لأنها حرف مجهور ولا تتصعد كما تصعدت الصاد من السين وهى مهموسة مثلها فلم يبلغوا هذا إذ كان الأعراب الأكثر الأجود فى كلامهم ترك السين على حالها وإنما يقولها من العرب بنو العنبر وقالوا صاطع فى ساطع ، لأنها فى التصعد مثل القاف . . . ولايكون هذا فى التاء إذا قلت نتق ، ولافى الثاء إذا قلت ثقب . . » .

(٢) أنظر ص ١٧٣ – ١٧٦ .

هذا باب

الأسماء التي وقعت على حرفين

1/231 /إعلم أنَّ الأسماء أصولُها تكون على ثلاثة أحرف بغَير زيادة، وعلى أربعة ، وتكون على خمسة . فما نقص من الأسماء عن الأفعال فمعلوم نقصُه ، ومذكورة علَّته إن شاء الله[1] .

فما كان من الأسماء على حرفين فنحو : يد ، ودم ، وإست ، وابن ، واسم ، وأخ ، وأب ومالم نذكر فحكمُه حكمُ هذا . وهذه الأسماءُ المحذوف منها لا يكون ما حُذف إلَّا حرفَ لين ، أو حرفا خفيًّا كحرف اللين ؛ نحو الهاء ، والنون. أو يكون مضاعفا فيستثقل فيه التضعيف فيحذف .

فما لم يكن على هذا الشرط الذى ذكرناه لم يحذف منه شئٌ ؛ لأنَّه لاسبيلَ إلى حذفه .

فما ذهب منه الياءُ والواو فنحو : ابن ، واسم ، وأخ ، وأب ، وهَنٍ فى بعض الأقاويل .

يدلُّك على ماذهب من أب ، وأخ التثنية ، والجمع ، والتصغير . تقول : أخوان ، وأبوان ، وأخوك ، وأبوك .

وتقول : آباءٌ ، وآخاءٌ يافتى . وكذلك أُبَىٌّ ، وأُخَىٌّ ، وبُنَىٌّ ، وسُمَىٌّ .

1/232 /أمّا أب ، وأخ فلم يسكنوا أوائلها ؛ لئلَّا تدخل ألف الوصل وهى همزة على الهمزة التى فى أوائلها فيصير إلى اعتلالٍ ثانٍ .

وأمّا ابن واسم واست ، فبنيت على سكون أوائلها ، فدخلها ألف الوصل لسكون مابعدها .

وألف الوصل ليست بأصل فى الأسماء ، وإنما حقُّها الأفعال ؛ لتصرّف الأفعال ، وأنَّها تقع مسكَّنةَ الأوائل فى مواضع إسكانٍ ضرورة لامحالةَ . وهذه تذكر عند ذكرنا الأفعالَ إن شاء الله.

فأمّا الأسماء فلا يلحقها ذلك ، إلَّا أن تكون منقوصة ، فتكون قد زالت عن أصل بنائها ، فدخلها لذلك مايدخل الأفعال ؛ لأنَّها قد أشبهتها فى النقص والانتقال .

---

(1) انظر ص ٨٢ ، سيتحدث عن الأسماء المحذوفة اللام بتفصيل قريباً .

فإن قلت : (امرؤ) لم ينقص منه شئ . فما بال ألف الوصل لحقته ؟ .

فإنَّما ذلك ؛ لتغيّره فى اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التى يجوز تخفيفها .

والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال ألا ترى أنَّك تقول : هذا امرؤ فاعلم ، وهذا مَرْءٌ فاعلم ، كما قال عزَّ وجل (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ)[1] . [1/223]

وتقول فى مؤنَّثه : امرأة ، ومَرْأة . فإنَّما لحقت ألف الوصل هذا الاسمَ ؛ لهذا الانتقال والتغير اللذين ذكرتهما لك .

فجميع ما جاءت فيه ألف الوصل من الأسماء : ابن ، واسم ، واست وامرؤ ، ومؤنَّث ذلك على قياسه ؛ نحو : ابنة ، وامرأة . وكذلك ، اثنان واثنتان ، وأيمُنُ فى القسم ؛ لأنَّه اسم يقع بدلا من الفعل فى القسم .

تقول : أَيم اللهِ ، وأَيمُن اللهِ ، فألفه موصولة كما قال :

* وقال فريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِى *[2]

وتحذف النون فتقول : ليمُ اللهِ ما كان ذلك ، فيلحقه من التغيير مع لزومه موضعاً واحدا ما يلحق امرأ .

فلا تكون ألف الوصل إلَّا فيما ذكرت لك من الأسماء ؛ إلَّا الألفَ التى مع اللام للتعريف ؛ فإنَّها داخلة على حرف لايكون إلَّا ساكناً .

/ فأمَّا المصادر التى أفعالُها موصولة الألفات فهى كأفعالها ، نحو : انطلاق ، واستخراج ، واقتدار . [1/224]

فإن كانت أفعالها مقطوعة الألفات فهى كذلك ؛ نحو : إكرام ، وإحسان . فهذا معنى ألفات الوصل .

---

(١) تقدم هذا الكلام ص ٨٢ .

(٢) صدره : (فقال فريق القوم لما نشدتهم) وسيعيد ذكره المبرد فى موضعين من الجزء الثانى وقد استشهد به سيبويه فى موضعين جـ ٢ ص ١٤٧ ، ٢٧٣ على حذف ألف الوصل من أيمن . نشدتهم : سألتهم . وصف أنه تعرض لزيارة من يحب فجعل ينشد ذودا من الابل ضلت له مخافة أن ينكر عليه مجيئه وإلمامه . وبين البصريين والكوفيين خلاف فى كلمة (أيمن) وهل هى مفردة أو جمع ؟ وقد عقد الانبارى فى الإنصاف مسألة لهذا ص ٢٤٦ — ٢٤٩ .

البيت نسبه الأعلم إلى نصيب .

وذكرنا ماذهب منه الياءُ والواو .

فابن ، واسم من ذلك ؛ لقولك : بُنَيّ ، وسُمَيّ ، وأبناء ، وأسماء ؛ كما قلنا فى الأَب ، والأَخ .

فأمّا الذاهب من الأَب ، والأَخ فقد بان لك أنّهما واوان . وقلنا كذلك فى ابن.

فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجعٍ فى تثنية ولا جمع مادلّ على أحدهما دونَ الآخر ؟ .

قلنا : نستدلُّ بالنظائر .

أمّا (ابن) فإنك تقول فى مؤنّثه : ابنة ، وتقول : بنت من حيث قلت: أُخت ، ومن حيث قلت : هَنْت . ولم نر هذه التاءَ تلحق مؤنّثا إلّا ومذكّره محذوف الواو.

يدلُّك على ذلك أخوان ، ومن ردّ فى (هَنٍ) قال : هَنَوات .

* * *

1/235 / فأمّا (الاسم) فقد اختلف فيه[1] :

فقال بعضهم : هو (فِعْل) : [وقال بعضهم : هو (فُعْل)] وأسماء تكون جمعا لهذا وهذا .

تقول فى جِذْع : أجذاع ؛ كما تقول فى قُفْل : أقفال .

ولا يدرك صيغة الأسماء إلّا بالسمع . فأكثرهم أنشد :

باسم الذى فى كلِّ سُورةٍ سُمُهْ[2]

---

(١) فى المنصف جـ ١ ص ٦٠ « واسم محذوف اللام لقولهم : سميت وأسماء ، فهذا بمنزلة دميت ودماء ، والمحذوف منه واو ، لأنه من السمو والرفعة وفيه لغات اسم ، كرسم ، وسم . . . » .

وفى أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٦٦ « وفى الاسم لغات أعلاها اسم ، لأن التنزيل جاء به ، والثانية سم مكسور السين ، والثالثة سم بضمها والرابعة سما كهدى . . . » .

وعقد الانبارى فى الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين فى اشتقاق الاسم ص ١ — ١٠ وفى كتابه أسرار العربية ص ٤ — ٩ .

(٢) بقية هذا الرجز :

أرسل فيها بازلا يقرمه   فهو بها ينحو طريقا يعلمه

وهذا الرجز أورده أبوزيد فى نوادره ص ١٦٦ . والضمير المستتر فى أرسل للراعى .

يقرمه : يتركه عن الاستعمال ليقوى للفحلة . والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الذى فى كل سورة يذكر اسمه هذا الفحل فى هذه الابل فهو يقصد بالابل المذكورة طريقاً يعلمه لاعتياده على هذا الأمر . =

فضم وجاء به على فُعْل. وأنشد بعضهم : (سِمُه) وهو أقلّ ، وأنشد أبوزيد الوجهين جميعاً، وأنشد :

فدَعْ عنك ذِكْرَ اللَّهْوِ واعمِدْ لِمَدْحَةٍ — لخيرِ مَعَدٍّ كلِّهَـا حيثما انتمَى[1]

لأعظمها قَدْراً ، وأكرمِهَـــا أبا — وأحسنِها وجْهـا وأعْلَنِها سُما

* * *

فأمّا (ابن) فتقديره : (فَعَل)[2] . وذلك أنّك تقول فى جمعه : أبناء ؛ كما تقول جمل وأجمال ، وجبل وأجبال .

فإن قال قائل: فلعلَّه (فِعْل) أو (فُعْل)، فإن جَمْعهما على أفْعال ، قيل له : الدليل على ذلك أنّك تقول : بَنون فى الجمع فتحرّك بالفتح .

/ فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون على (فَعْلٍ) ساكنَ العين ؟ — ٢٣٦/أ

قيل : لأنَّ الباب فى جمع (فَعْل) أفْعُل ؛ نحو : كلْب وأكلُب ، وكعْب وأكعُب . فلو كان فَعْلا لم يجمع إلَّا على بابه ليدلّ عليه ، وإنّما يخرج الشىءُ إلى غير بابه إذا أمِنْتَ اللبس فى مثل (أزْناد). ، وبابه .

= والرجز لرجل من كلب ، ونسب إلى رؤبة ولكنه لايوجد فى ديوانه . وانظر شواهد الشافية ص ١٧٦ — ١٧٧ ، والأنصاف ص ١٠ والمنصف ج ١ ص ٦٠ .

(١) مما أنشده أبو زيد فى نوادره وانظر شواهد الشافية ص ١٧٧ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٦٦ .

وقال أبو الفتح فى المنصف ج ١ — ٦١ « فمن كسر السين فالألف عنده للوصل . ولا يجوز أن تكون لام الفعل ، لانا لم نعلمهم قالوا : هذا سما بوزن رضا . وأما من ضم السين فقوله عندى يحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون الألف للوصل بمنزلتها فى قول من كسر السين ، والوجه الآخر أن تكون لام الفعل » ورد عليه البغدادى بقوله : « وأقول : يرد على الوجه الأول أنه يبقى الشعر بلا روى وهو فاسد » .

(٢) فى سيبويه ٢ ص ٨٢ « وزعم أن أصل بنت ، وابنة فعل ، كما أن أصل أخت فعل يدلك على ذلك أخوك ، وأخاك ، وأخيك . . . وقولهم ابن ثم قالوا : بنون ففتحوا يدلك أيضاً » .

وفى المنصف ج ١ ص ٥٨ « يدلك على ذلك أن ابنا من البنوة واللام فيه واو ، لأن مؤنثه بنت والتاء إنما تبدل من الواو دون الياء فى غالب الأمر » .

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٦٨ — ٦٩ « وأما ابن فأصله بنو مفتوح العين بدلالة جمعه على أفعال كأجيال فلا يجوز أن يقال ان أصله بكسر أوله وسكون ثانيه بدلالة كسر بائه فى بنت فيكون كقنو وجمع على أبناء كاقتناء ، لأن هذا يبطل بفتح الباء فى بنين ، وبنات ، وبنوى وأكثر النحويين حكموا بأن المحذوف منه واو واستدلوا بظهور الواو فى البنوة ، وقال آخرون . . . »

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٩٢ — ١٩٥ وشرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٥٥ .

فهذا لو كان (فَعْلا) لم يجز فيه أَفْعال مثل أزناد ؛ لأَنَّ أزنادا لا لبس فيه ، وهذا يلتبس، فكان يلزم الباب .

* * *

فأمّا (دم) فهو (فَعَل)[1] . يدلُّك على ذلك أنَّك تقول : دمِي يَدْمَى فهو دَمٍ . فهذا مثل فرِق، فرَقا وهو فرِق ، وحذِر حذَرا فهو حذِر . فدَم إنّما هو مصدر ؛ مثل البطر ، والحذَر .

ومّما يدلُّك على أنّه (فَعَل) أنَّ الشاعر لمَّا اضطرّ فأَخرجه على أصله وردّ ما ذهب منه جاء به متحرّكا ، فقال :

فلو أَنَّـــــا على حَجَـــرٍ ذُبحْنــــــا   جرى الدمَيَانِ بالخبَرِ اليقين[2]

---

(١) في سيبويه جـ ٢ ص ١٩٠ « وأما ما كان أصله فعلا فانه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفعل وذلك ، نحو يد وأيد وإن كسر على بناء أكثر العدد كسر على فعال ، وفعول وذلك قولهم دماء ودى » .

وفي المنصف جـ ٢ ص ١٤٨ « وقد أجمعوا على سكون العين من يد وقد تراه قال يديان فحركها عند الرد . . والقول فيه مثله في الدميان .

وغيره من أصحابنا وهو أبو العباس يذهب إلى تحريك العين من دم ، لأنه مصدر دميت دمى مثل هويت هوى ، قال أبو بكر : وليس ذلك بشيء ، لأن دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذلك » .

وانظر أمالي الشجرى جـ ٢ ص ٣٤ وشرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٦٣ .

وهذه مسألة مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه قال ص ٢٤٦ « قال محمد : وهذا خطأ من وجهين : أما أحدهما فللهاية إلى أن دما فعل وإنما هي فعل والدليل على ذلك أن الشاعر لما رد ما ذهب قال :

فلو أنا على حجر ذبحنـــــا   جرى الدميـــان بالخـــبر اليقـــين

وتقول دميت وأنا دم والمصدر من هذا إنما يكون على فعل ، نحو برمت برما ، وجزعت جزعا » .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : « قال أحمد : أما حكمه على دم أنه فعل متحرك العين من أجل أن المصدر من دمى يأتى على فعل ، نحو برمت برما فدم ليس بمصدر فنحمله على فعل وإنما هو إسم ليس في ذلك خلاف . وأما دليله الآخر في قول الشاعر : — جرى الدميان — فكقولهم دميان كقولهم دموى ، وتحريكه في التثنية كتحريكه في النسب ، لأن التعويض من حركة الإعراب التى كانت في الميم إذا قلت دم قد وجب لها في الموضعين جميعا وكذلك لو أردنا في شعر أن تثنى يدا على الأصول لقلنا يديان كما تقول يدوى بالتحريك وقد قال سيبويه ...

فالحرف الأوسط ساكن على ذلك يبنى إلا أن يستدل على حركته بشيء وصار الاسكان أولى ، لأن الحركة زائدة فلم يكونوا ليحركوا إلا بثبت . . . » .

(٢) في الخزانة جـ ٣ ص ٣٥١ : الجحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة : الشق في الأرض . . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين . وقال ابن الأعرابي معناه : لم يختلط دمى ودمه من بغضى له وبغضه لى ، بل يجرى دمى يمنة ودمه يسرة ، ويوضحه قول المتلمس :

أحارث إنا لو تساط دماؤنا   تزايلن حتى لا يمس دم دما

/ — فإن قال قائل : فإنّك تجمعه على فِعال ؛ كما تقول : كلْب وكِلاب ، وفِعْل وفِعال ، [1/227]

فالجواب فى ذلك أنّ (فِعالا) جمع لفَعَل المتحرّك العين ؛ كما يكون لفَعْل الساكن العين ؛ نحو قولك جمل وجمال وجبل وجبال . فهذا غير خارج من ذلك.

وأمّا (يد) فتقديرها (فَعْل) ساكن العين[1] ؛ لأنّك تقول : أَيْد فى الجمع وهذا جمع (فَعْل) .

ولو جاء شىءٌ منه لايعلم ما أصله من هذه المنقوصات ، لكان الحكم فيه أن يكون فعْلا ساكنَ العين ؛ لأنّ الحركة زيادة ، والزيادة لاتثبت.

* * *

فأمّا (اِستـ) ففعَل متحرّكة العين . يدلُّك على ذلك أَسْتاه[2] . فإن قال قائل : فلعلّها فِعْل أو فُعْل فإنّ الدليل على ماقلنا (سَهٌ) فاعلم ، فتردّ الهاءَ التى هى لام ، وتحذف العين ، وبفتح السين . كما قال الراجز :

= وقد عرض الجاحظ فى البيان جـ ٣ ص ٦٠ — ٦١ لهذا المعنى وذكر له الشواهد والقصص نسب الشاهد مع أبيات ابن دريد لعلى بن بدال وأدخلها ابن الشجرى وصاحب الحماسة البصرية فى قصيدة المثقب العبدى وتبعه ابن هشام والعينى وليست فى ديوانه . وقصيدة المثقب فى المفضليات ص ٢٨٨ — ٢٩٢ وليس فيها هذا الشاهد .

وقد نسب إلى الفرزدق وإلى الأخطل وإلى غيرهما . . . ويقول البغدادى : ابن دريد هو المرجع فى هذا الأمر فينبغى أن يؤخذ بقوله . وانظر شواهد الشافية ص ١١٢ — ١١٣ ، والمشهور فى الرواية حجر بالحاء ثم الجيم ، وانظر المخصص جـ ٦ ص ٩٢ ، جـ ١٥ ص ١٦٨ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٤٤ ونسب أبو تمام فى الوحشيات الشاهد مع بيتين إلى مرداس بن عمرو ص ٨٤ — ٨٥ .

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٠ « وقولهم : أيد وإنما هى أفعل جماع فعل . . . »

وقال فى ص ١٩٠ « أما ما كان أصله فعلا فانه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفعل وذلك ، نحو يد وأيد . . . »

وفى أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٥ « يد أصلها يدى لظهور الياء فى تثنيتها ولقو لهم يديت إليه يدا . . ويدل على سكون عينها جمعها على أيد . . . وفتح الدال فى التثنية كقوله :

يديان بيضاوان عند محلم قد تمنعانك أن تذل وتقهرا

لا يدل على فتحها فى الواحد لما ذكرته لك من إجراء هذه المنقوصات على الحركة إذا أعيدت لاماتها » .

وانظر المخصص جـ ١٣ ص ١٩٧ ومفردات الراغب ص ٥٧٢ والخزانة جـ ٣ ص ٣٤٧ — ٣٤٨ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٢ « وكما أن است فعل يدلك على ذلك استاه فان قيل لعله فعل أو فعل فانه يدلك على ذلك قول العرب سه لم يقولوا سه ولا سه » . وانظر المنصف جـ ١ ص ٦١ — ٦٢ وأمالى الشجرى جـ ٢ ص ٦٨ ومجالس ثعلب ص ٤٧١ وشرح الشافية للرضى جـ ٢ ص ٢٥٩ .

أدعُ أُحَيْحًا باسمه   لا تنسَــــهْ   إنَّ أُحَيْحَـــــا هى صِئْبانُ السَّهْ[1]

وفى الحديث « العَيْنُ وِكاءُ السَّهِ » . معناه : أنَّ الإنسان / إذا كان متنبّها علم مايخرج منه من الريح . [١ / ٢٣٨]

* * *

فأمّا (حِر) المرأة فتقديره : (فِعْل)[2] ، وقولهم : أفْعَال فى جمعه ، بمنزلة جِذع وأجذاع ، ودليله بيّن ؛ لأنَّ أوّله مكسور .

واعلم أنّه ما كان على حرفين ولا يُدرى ما أصله الذى حذف منه ؟ ، فإنَّ حكمه فى التصغير والجمع أن تثبت فيه الياءُ ؛ لأنَّ أكثر ما يحذف من هذا الياءُ والواو ، والياءُ أغلب على الواو عليها ، فإنّما القياس على الأكثر .

فلو سمّينا رجلا (بإنْ) التى للجزاء ثمّ صغّرناها لقلنا : أُنَىّ .

وكذلك (أنْ) التى تنصب الأفعال .

فإن سمّينا(إن) المخفّفة قلنا : أُنَيْن فاعلم[3] .

لأنّا قد علمنا أنَّ أصلها نون أُخرى حذفت منها .

وكذلك لو سمّينا (برُب) المخفّفة من (ربّ) لقلنا : رُبَيْب ؛ لأنّا قد علمنا ماحذف منه .

---

(١) تقدم فى ص ٣٢ والحديث وتخريجه ص ٣٤

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٨٠ « تقول فى حر حرى وحرحى ، لأن اللام الحاء . . . »

وقال فى ص ١٢٢ « ومن ذلك حر ، تقول : حريح ، يدلك أن الذى ذهب لام وأن اللام حاء قولهم : أحراح » ، وانظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٨ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ١٢٣ — ١٢٤ « وأما (إن) الجزاء ، و (إن) التى تنصب الفعل فبمنزلة (عن) وأشباهها وكذلك (أن) التى تلغى فى قولك ما أن يفعل و (أن) التى فى معنى (ما) فتقول فى تصغيرها : هذا ، عنى وأنى وذلك أن هذه الحروف قد نقصت حرفا وليس على نقصانها دليل من أى الحروف هو فتحمله على الأكثر والأكثر أن يكون النقصان ياء ألا ترى أن ابن ؛ واسم ، ويد ، وما أشبه هذا إنما نقصانه الياء » .

وكذلك (بخ) المخفّفة من (بخٍّ) تردّ فيها الخاءُ المحذوفة ؛ لأنّ ــ الأصل التثقيل[1] ؛ $\frac{1}{239}$
كما قال:

في حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أقْعَسا[2]

ولو سمّينا رجلا (ذو) لقلنا : هذا ذوًا[3] قد جاء ؛ لأنّه لايكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ لأنّ التنوين يُذهبه فيبقى على حرف ، فإنّما رددت ما ذهب ، وأصله (فَعَل)، يدلّك على ذلك (ذَوَاتا أفْنانٍ)[4] و (ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ)[5] .

وإنّما قلت : هذا ذو مال فجئت به على حرفين ؛ لأنّ الإضافة لازمة له ، ومانعة من التنوين؛

كما تقول : هذا فو زيد ، ورأيت فا زيد ، فإذا أفردت قلت : هذا فمٌ فاعلم ؛ لأنّ الإسم قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما حرفَ لين كما تقدّم ، من نحو : زيد ، ودم ، وما أشبه ذلك .

فإذا سمّيت رجلا بـ (هو) فإنّ الصواب أن تقول : هذا هُوٌّ كما ترى فتثقل[6] .

---

(1) في سيبويه جـ ٢ ص ١٢٣ «ولو حقرت (رب) مخففة لقلت : ربيب ، لأنها من التضعيف يدلك على ذلك رب الثقيلة .

وكذلك (بخ) الخفيفة يدلك على ذلك قول لعجاج :

(في حسب بخ وعز أقعسا) ، فرده إلى أصله حيث اضطر » .

(2) قال الأعلم « معنى بخ : التعجب والتفخيم . العز الأقعس : هو الثابت المنتصب الذي لا يتضعضع ولا يذل وأصل القعس دخول الظهر وخروج الصدر ومن كان كذا كان منتصب الرأس غير مطأطأة فجعل ذلك في العز فقيل عزة قعساء ، وعز أقعس » .

وفي أمالي الشجري جـ ١ ص ٣٩٠ « مما حذفوا منه أحد المثلين قولهم : بخ ساكن الخاء وهي كلمة يقولونها للشيء إذا أرادوا مدحه وتفخيمه ، ويكررونها في أكثر الاستعمال وربما نونوه . . وقد صرفوا منه فعلا فقالوا : بَخْبَخَ يبخبخ إذا لفظ به كما قالوا هلل يهلل إذا قال لا إله إلا الله . . . » .

والرجز للعجاج ، وانظر ديوانه ص ٣١ – ٣٣ وبين الروايتين خلاف .

(3) في سيبويه جـ ٢ ص ٣٣ « ولو سميت رجلا (ذو) لقلت : هذا ذوا ، لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول ، هاتان ذواتا مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل ، كما أن أبوان دليل على أن أبا فعل . وكان الخليل يقول : هذا ذو بفتح الذال ، لأن أصلها الفتح » . (ذو) فعل عند الخليل ، بفتح الفاء وسكون العين .

(4) الرحمن : ٤٨ .

(5) سبأ : ١٦ .

(6) في سيبويه جـ ٢ ص ٣٣ (فما جاء فيه الواو وقبله مضموم هو فلو سميت به ثقلت فقلت : هذا هو وتدع الهاء مضمومة لأن أصلها الضم تقول : هما ، وهم ، وهن » .

وإن سمّيته بـ (فى) من قولك : فى الدار زيد ، زدت على الياء ياء وقلت : هذا فىٌّ فاعلم[1] .

وإن سمّيته (لا) زدت على الألف ألفاً ثمّ همزت[2] ؛ لأنّك تحرّك الثانية / ، والألف إذا حرّكت كانت همزة . فتقول : هذا لاءٌ فاعلم . وإنّما كان القياس أن تزيد على كلّ حرف من حروف اللين ماهو مثلُه ؛ لأنّ هذه حروف لادليلَ على ثوالثها ، ولم تكن اسما فيعلمَ ماسقط منها .

١/٢٤٠

و(هو) و (هى) اسمان مضمران . فمجراهما مجرى الحروف فى جميع محالّهما وإن دلّا على الظاهر بما تقدّم من ذكره ، فإنّما جعلت ما ظهر فى كلّ واحد منهما مُتبعا لمثله ، حتّى يتمّ اسما ، ولم تجعل الشاهد غائباً .

وكذلك قالت العرب فى (لوْ) حيث جعلته اسما . قال الشاعر :

ليت شِعرِى وأين مِنّىَ ليتٌ إنّ لَيْتًا وإنّ لَوًّا عَناءُ[3]

فزاد على الواو واوا ؛ لتلحق الأسماء ، وقال الآخر :

ألَامُ على لَوٍّ ولو كنت عالِما بأعقاب لوٍّ لم تفُتْنِى أوائلُهْ[4]

وقال الآخر :

حاوَلتْ لَوًّا فقلتُ لها : إنّ لَوًّا ذاكَ أعْيانا[5]

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣ « وأما (فى) فتثقل ياؤها لأنها لو نونت أجحف بها اسما » وقال فى ص ٣٠٤ : « ألا ترى أنك لو جعلت (فى) و (لو) ، ونحوها اسما ثقلت » .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٣ « ومن ثم مثوا (لا) و (فى) و (لا) فى الانصراف ، وغير الانصراف ، والتأنيث ، والتذكير ككى ولو » .

(٣) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٣٢ على تضعيف (لو) لما جعلها اسما على لفظها وأخبر عنها .

ليت شعرى : التزم فيه حذف خبر ليت إذا أردف باستفهام . . وانظر الخزانة جـ ٣ ص ٢٢٩ وسيبويه جـ ٢ ص ٢٢٩ . والبيت لأبى زبيد الطائى وسيعيد المبرد ذكره فى موضعين من الجزء الرابع .

(٤) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٣٣ ولم ينسبه وكذلك الأعلم .

(٥) استشهد به ابن سيده فى المخصص فى موضعين جـ ١٧ ص ٥٠ ، ٥١ ، استشهد به فى الموضع الأول على تضعيف (لو) وفى الموضع الثانى على تذكيره وروى صدره :

(علقت لوا ترددة) . ونسب فى الأشباه والنظائر إلى النمر بن تولب جـ ٣ ص ٧٩ وهو كذلك فى المخصص .

وإن سمّيت رجلا (كيْ) قلت : هذا كَيٌّ[1] فاعلم .

/ وكذلك كلّ ما كان [على] حرفين ثانيه ياءٌ، أو واو ، أو ألف؛ ألاترى أنّ حروف التهجّى ١/٢٤١ موضوعة على الوقف ؛ نحو : يا . تا . ثا . وكذلك رأوها ، إنّماهي موقوفات غير منوّنات ؛ لأنّهنّ علامات ، فهنّ على الوقف .

ألاترى أنّك تقول : واوْ . زايْ . صادْ ، فتسكّن أواخرها ؛ لأنّك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين ؛ كما تقول فى الوقف : هذا زيدْ ، وهذا عمْرو[2] .

فإذا جعلتهنّ أسماء قلت : باءٌ ، وتاءٌ فزدت على كلّ حرف مثلَه على ما وصفت لك . قال رجل من الأعراب يذمّ النحويّين إذ سمع خصومتهم فيه :

إذا اجتَمعوا على ألــفٍ ، وباءٍ وتاءٍ ، هــاجَ بينهــمُ قتــالُ[3]

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسما .

---

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٣ «وأما (كى) فتثقل ياؤها لأنه ليس فى الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح وقصتها كقصة لو» .

* * *

يتضح من مقارنة نصوص سيبويه بنصوص المقتضب ، أن المبرد على وفاق مع سيبويه فى أنه لا يكون إسم على حرفين أحدهما لين ولا على حرف واحد وفى خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٦١ : «وقال أبو على فى البغداديات : أجاز المبرد فى غير هذا الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد» .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٤ : «واعلم أن هذه الحروف إذا تهجيت مقصورة ، لأنها ليست بأسماء وإنما جاءت فى التهجى على الوقف ، ويدلك على ذلك أن القاف والصاد والدال موقوفة الأواخر ، فلولا أنها على الوقف حركت أواخرهن . ونظير الوقف ههنا الحذف فى الياء وأخواتها ، وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت . لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء ، ولكنك أردت أن تقطع حروف الاسم فجاءت كأنها أصوات يصوت بها إلا أنك تقف عندها . . .» .

(٣) رواية الخزانة وغيرها :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء هاج بينهم جدال

ويقصد حروف العلة وإعلالها والشاهد إعراب حروف المعجم إذا ركبت وإن كان بناؤها أصليا ، والبيت ليزيد بن الحكم كما نسبه إليه الزجاج فى أول تفسيره ، وابن الأنبارى ، وأبو على القالى . وروى الحريرى فى درة الغواص عن الأصمعى أنه قال: أنشدنى عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ — ٥٤ ورواه المبرد فى الجزء الرابع على ألف وباء

أنشدنى عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ — ٥٤ ورواه المبرد فى الجزء الرابع على ألف وباء

وتاء أيضا كما روى كذلك فى المخصص ج ١٤ — ص ٩٥ .

وحكاها أبو النجم إذ جعلها فى مواضعها فقال :

أَقْبَلْتُ مِنْ عندِ زِيـــادٍ كالخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلاَىَ بخَـــطٍّ مُخْتَلِفْ

/ تُكَتِّبان فى الطريق لامَ الِفْ[1]

1/242

فإن كانت لمما فالإعراب كما قال :

كما بُيِّنَتْ كافٌ تَلوحُ وميمُها[2]

فأعرب وأضاف ، وكما قال :

كأنَّ أخـا اليهـود يُجِـدّ خطًّـا بكافٍ فى منـازلهـا ولامِ[3]

وفواتح السور كذلك على الوقف[4] ؛ لأنَّها حروف تهجٍّ ؛ نحو (الم) ، (المر) ، (حم) ، (طس) . ولولا أنَّها على الوقف لم يجتمع ساكنان .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٤ « واعلم أن الخليل كان يقول : إذا تهجيت فالحروف حالها كحالها فى المعجم والمقطع ، تقول لام ألف ، قاف لام قال : تكتبان فى الطريق لام ألف » . وفى الخزانة جـ ١ ص ٤٨ ، « مقصود الشاعر اللام والهمزة لاصورة (لا) فيكون معناه : أنه تارة يمشى مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيهاً بالألف ، وتارة يمشى معوجاً فتخط رجلاه خطاًشبيهاً باللام وعليه فالظاهر أنيقول لاماً وألفاً ووجهه أنه حذف التنوين من الأول من بابالوصل بنية الوقف وحذف العاطف ووقف على الثانى على لغة ربيعة . . . ووجه هذا البيت ابن جنى فى سر الصناعة بوجهين آخرين فقال : إنما أراد كأنهما إنما تخطان حروف المعجم لايريد بعضها دون بعض وقد يمكن أنه أراد بقوله لام ألف شكل (لا) فأنه تلقاه من أفواه العامة ، لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ . . وصواب النطق به (لا) ثم رد على ابن جنى كلامه هذا » .

نقل حركة همزة ألف إلى لام . الخرف صفة مشبهة من خرف الرجل من باب تعب : فسد عقله لكبره . وخط على الأرض خطا : أعلم علامة ، وخط بيده خطاً : كتب .

والرجز لأبى النجم العجلى وانظر شواهد الشافية ص ١٥٦ والمغنى جـ ٢ ص ٣٩ وشرح الكافية للرضى جـ ١ ص ١٩ والهمع جـ ٢ ص ٦٩ والدرر اللوامع جـ ٢ ص ٨٥ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٣١ على تأنيث كاف حملا على معنى اللفظة والكلمة . وصدره كما ذكر الأعلم : (أهاجتك آيات أبان قديمها (ورواية اللسان) أشاقتك أطلال تعفت رسومها) .

شبه آثار الديار بحروف الكلمة على ما جرت به عاداتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم — والبيت للراعى — انظر المخصص جـ ١٧ ص ٤٩ وسيأتى فى الجزء الرابع وابن يعيش جـ ٦ ص ٢٩ .

(٣) فى اللسان أجد فلان أمره : أحكمه والبيت لجرير من قصيدة فى ديوانه ص ٤٩٨ — ٥٠٢ من شواهد النحاة :

كما خط الـكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣١ « أما كهيعص ، والمر فلايكون إلا حكاية وإن جعلتهما بمنزلة طس لم يجر ، لأنهم لم يجعلوا طس كحضرموت ولكنهم جعلوها بمنزلة هابيل ، وقابيل ، وهارون » .

وفى أصل المقتضب على (الفتح) مكان : على (الوقف) .

فإذا جعلت شيئا منها اسما أعربت ، كما قال الكُمَيت :

وجـدنا لكمْ فى آلِ حَاميمَ آيــةً   تَـأَوَّلَهَا مِنّـــا تَقِىٌّ ومُعْـــرِبُ[1]

فحرّك ، ولم يصرف للعجمة . وقال :

أَوْ كُتُبًـــا بُيِّن مِنْ حــــــاميا   قـد علمَتْ أبنـــاءُ إبراهيــما[2]

قال :

يُذكِّرنى حاميمَ والرمـــــحُ شاجِــرٌ   فهلّا تلا حاميمَ قبْلَ التقـدُّمِ[3]

فأمّا قراءة الحسن (صَادِ وَالقُرْآنِ) فإنّه لم يجعلها حرفا ولكنّه / فِعْل ، إنّما أراد : صادِ 1/243

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٠ « وأما (حم) فلاينصرف جعلته اسما للسورة أو أضفته ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمى ، نحو هابيل ، وقابيل . . . » .

وقال فى ص ٣١ « ومما يدل على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لاتدرى ما معنى حاميم ؟ وإن قلت إن لفظ حروفه لايشبه لفظ حروف الأعجمى فإنه قد يجىء الإسم هكذا وهو أعجمى قالوا قابوس ونحوه » .

والمعرب : الذى يفصح عما فى نفسه ، ويعرب عن مذهبه . وأراد بآل حاميم السور التى فى أولها (حم) فجعل حاميم إسماً الكلمة ثم أضاف السور إليها كما تقول : آلُ فلان . والآية التى عناها الكميت هى قوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى) (فيقول من تأول هذه الآية لم يسعه إلا التشيع فى آل النبى صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم .

والبيت من قصيدة طويلة فى الهاشميات ص ٣٦ — ٥٥ .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ٣٠ على ترك صرف حاميم .

والرجز للحمانى الراجز ، يقول : إن القرآن الكريم وماتضمنه من أمر النبى صلى الله عليه وسلم معلوم عند أهل الكتاب . وخص سور حاميم لكثرة مافيها من قصص الأنبياء . وأراد كبأبناء ابراهيم أهل الكتاب من بنى اسرائيل فإنهم من ولد يعقوب . وتذكير الفعل (بين) لضرورة الشعر وأجازه ابن كيسان فى النثر .

(٣) فى شواهد الكشاف ص ٢٦١ — ٢٦٢ قائل الشعر شريح ابن أوفى قاتل محمد ابن طلحة يوم الجمل . شاجر : طاعن وانظر البحر المحيط جـ ٧ ص ٤٤٦ واللسان (حمم) .

وستأتى هذه الشواهد فى الجزء الثالث أيضاً .

(٤) فى الاتحاف ص ٧١ « وعن الحسن صاد بكسر الدال لالتقاء الساكنين » .

وفى البحر المحيط جـ ٧ ص ٣٨٣ « وقرأ أبى والحسن . . صاد بكسر الدال والظاهر أنه كسر لالتقاء الساكنين وهو حرف حروف المعجم نحو ق ، ون وقال الحسن هو أمر من صادى بمعنى عارض ومنه الصدى وهو ما يعارض الصوت . أى عارض بعملك القرآن وعنه أيضاً صاديت حادثت وهو قريب من القول الأول » .

بالقرآن عَملك . وهذا تفسير الحسن ، أىّ عارضْ بالقرآن عملك ، من قولك : صاديت الرجل: أى عارضته : ومنه (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى)(1) أي تعرّض .

وأمّا قولك : هذا فوزيد ــ ثمّ تبدل فتقول : فم(2) فهذا بمنزلة تثقيلك لو ثقّلت ، لأنّه إذا كان على حرفين ليس أحدهما حرفَ لين كان على مثالِ تكون الأسماءُ المنقوصة عليه ، وإنّما أصله فَوْه فاعلم ، وجمعه أفْواه ؛ كقولك : ثوب وأثواب ، وحوض وأحواض . على ذلك : ماتفوهت بكلمة .

فإذا كان فى الإضافة لم تحتج إلى تغييره ؛ لأنّك تأْمَن عليه التنوين . فتقول : رأيت فازيد، ومررت بفِى زيد ، وهذا فوزيد ؛ كما تقول : هذا ذومال ، ورأيت ذا مال ؛ لأنّ أصل هذه الأسماء الإضافة ، فإن أفردتها أخرجتها إلى باب الأسماء .

وما ذكرت لك غيرها من نحو (ذُو) و (فِى) إنّما تلحق بجمَله الأسماء المفردة ، ثمّ تضاف إذا حلث ذلك فيها ، كما / يضاف رجل ، وغلام ، وما أشبهه . فهذا باب الأسماء . تقول :

1/244

هذا فِىُّ زيدٍ ، ولوُّ عبدِ الله .

فإن قال قائل : أجعَلُ ذلك غيرَ متقّل إذا سمّيت به مؤنثا ؛ لأمْنِى عليه التنوينَ .

قيل : المؤنّث قد يكون نكرة فتنوّن ؛ كقولك : هذه هندٌ أُخرى ، وتنوّن زيدا إذا سمّيت به امرأة فىقول جماعة من النحويّين ، فيستوى المؤنّث والمذكّر إذا لم تكن فيها هاءُ التأنيث ، فلا يكون فيه التنوين ، نحو رجل سمّيته بقدَم ، أودعْد ، أو هند .

فليس هذا الاعتراض بشيء . وليس من كلامهم أن يكون الاسم على هيئة فإذا سمّى به غير من هو له خرج إلى هيئة أُخرى . فكذلك المفرد لا ينتقل إذا أضفته .

فأمّا فُو زيد ، وذو مال ، فإنّما غيّرا من الأصل الذى هو لهما ؛ لأنّهما ألزما الإضافة فكان

---

(1) عبس : 6 .

(2) فى سيبويه جـ 2 ص 83 « وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم » وقال فى ص 123 : « ومن ذلك فم تقول فويه يدلك على أن الذى ذهب لام وإنها الهاء قولهم : أفواه » .

وفى شرح الكافية جـ 1 ص 273 « أصله فوه بفتح الفاء ، وسكون العين أما فتح الفاء ، فلأن فم بفتح الفاء أكثر وأفصح من الضم والكسر ، وأما سكون العين فلأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون » ، وانظر أمالى الشجرى جـ 2 ص39—40

حرف إعرابها / منتقلا على غير ما عليه جملة الأسماء ، إنّما يكون ذلك فى أسماء بعينها معتلة ؛ ‏١/٢٤٥
نحو قولك : أخوك ، وأخاك ، وأبوك ، وفوزيد ، وحموك ، وهنوك فى بعض اللغات ؛ لأنّها فى الإفراد أب ، وأ خ ، وهَنٌ ، وحَمٌ . فهذه أسماءٌ كان أصلها الإضافة ؛ لأنّ رواجعها فيه خاصّةً .

فأمّا فوك فإنّما حذفوا لامه لموضع الإضافة ، ثمّ أبدلوا منها فى الإفراد الميم لقرب المخرجين ، فقالوا : فم كما ترى ، لايكون فى الإفراد غيره . وقد لحّن كثير من الناس العجّاج فى قوله :

خالَطَ من سَلْمَى خياشِيمَ وَفَا[1]

وليس عندى بلاحن ؛ لأنّه حيث اضطرّ أتى به فى قافية لايلحقه معها التنوين فى مذهبه . ومن كان يرى تنوين القوافى فيقول :

أَقِلِّى اللوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ[2]

لم ينوّن هذا ؛ لأنّ ترْك التنوين هو الأكثر الأغلب ، / لما فى هذا الاسم من الاعتلال . ‏١/٢٤٦

---

(١) فى الخزانة جـ ٢ ص ٢٦١ « قال أبو على فى البغداديات : فأما قول المبرد : ومن كان يرى تنوين القوافى . . . فليس فى هذا عنده شىء منع من تنوينه عند من ينون . ويفسد ما ذكره . . إن من ينون القوافى يلزمه تنوين هذا الاسم لكونه فى موضع النصب .

وقد خرج أبو على الرجز على أحدوجهين :

(أ) حذف المضاف إليه وبقّى المضاف على حاله الضرورة والأصل وفاها .

(ب) جاء على لغة ربيعة التى تقف على الإسم المنون بالسكون ، ولا تبدل من التنوين ألفاً فالألف فى (وفا) هى عين الكلمة .

والرجز للعجاج ، وتمامه : (صهباء خرطوماً عقارا قرقفا) والأرجوزة فى الديوان ص ٨٢ — ٨٤ .

والصهباء : الخمر . الخرطوم : السلافة . العقار : الخمر أيضاً وكذلك القرقف . الخياشيم : جمع خيشوم وهو أقصى الأنف وجمع باعتبار أجزائه وأطرافه . يصف طيب نكهتها كأن فيها خمرا .

انظر الخزانة جـ ٢ ص ٦٢ — ٦٣ وشرح الكافية جـ ١ ص ٢٧٣ .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٨ « باب وجوه القوافى فى الإنشاد أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف ، والياء ، والواو ماينون ، وما لاينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت . . . ومالاينون فيه قولهم لجرير : أقلى اللوم عاذل والعتابا » وقال فى ص٢٩٩ « سمعناهم يقولون لجرير : أقلى اللوم عاذل والعتابن » .

وفى الخزانة جـ ١ ص ٣٤ « ولحاق هذا التنوين إنما هو عند بنى تميم ، وقيس » . أقلى : فعل أمر يقال : أقللته وقللته بمعنى جعلته قليلا بتعدية قل بالهمزة وبالتضعيف ، والمقصود اتركى اللوم ، والقلة يعبر بها عن العدم .

عاذل : منادى مرخم عاذلة حذف منه حرف النداء وتتمته وقولى إن أصبت لقد أصابا :

والبيت مطلع قصيدة لجرير تجاوزت أبياتها مائة بيت فى هجاء الراعى . ديوانه ص ٦٤ — ٨٠ والخزانة جـ ١ ص ٣٤—٣٧

واعلم أنّ ما جاء من الأسماء على حرفين قليل ؛ لأنّ الثلاثة أقلّ الأصول ، فيكرهون الحذف منها إلّا فيما آخره حرف خفيّ أو حرف لين ، فإنّهم يستثقلون فى ذلك الحركات .

فأمّا مثل : قُلْ ، وبِعْ فإنّما حذفتَ لالتقاء الساكنين ماهو فى نيّتك ، وحذفت من عِدْ ، وزِنْ الواوات التى ذهبت ؛ لأنّها وقعت فى يعد ويَزِنُ[1] . ويعود جميع ذلك فى تصرف الفعل إذا قلت : وعد ، ووزن ، وقال ، وباع ، ويقول ، ويبيع .

وكذلك إذا قلت : فِهْ لزيد ، وعِهْ كلاما ، وشِهْ[2] ثوبا .

إنّما لحقها ذلك لذهاب الواو من أوّلها التى تذهب فى عِدْ ، وذهاب الياء من آخرها التى تذهب فى ارْمِ . ولا يلزم ذلك فى تصرّف الفعل إذا قلت : وعَيْت ، ووايت ، ووشَيْت .

***

فأمّا ما جاء على حرفين ممّا فيه هاء التأنيث فهو أكثر / من ذا ؛ نحو : سَنَة[3] ، وشِية ، وعِدة ، وثُبَة[4] ، وقُلَة[5] ، ورِية[6] . وذاك ؛ لأنّ الهاء لمّا اتّصلت به قوى فضارع ما كان على

١ / ٢٤٧

(١) يظهر أن فى الكلام سقطا نستدل عليه بما قاله فى الجزء الثانى ص ٤١١ : فإذا قلت : يعد ، ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك .

ويجوز أن يريد بقوله : وقعت سقطت وحذفت فلايكون فى الكلام سقط .

(٢) هاء السكت إنما تزاد فى الوقف لا فى الوصل .

(٣) ذكر فى الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل أن لام سنة هاء ، أو واو وانظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٥٤ .

(٤) الثبة : الجماعة من الناس وأصلها ثبوة فعلة من ثبا يثبو ، إذا اجتمع وتضام ، وقيل للجماعة ثبة الانضمام بعضها إلى بعض واستدل ابن جنى على أن المحذوف الواو بأن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو ، نحو أب ، وأخ ، وسنة ، وعضة .

وثبة الحوض : وسطه . جعلها الأخفش والزجاج مما حذفت عينه من ثاب الماء يثوب . بدليل تصغيرها على ثويبة . قال ابن يعيش : والصواب : أن يكون المحذوف منها اللام لكثرة ما حذفت لامه من الأسماء وقلة المحذوف منه العين فلم يأت مما حذفت عينه إلا كلمتان : مذ ، سة انظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٥٨ والخصائص جـ ١ ص ٢٢٦ والمخصص جـ ١٠ ص ٥١ وابن يعيش جـ ٥ ص ٤ — ٥ بتمفردات الراغب ص ٧٦ .

(٥) أصلها قلوة من قلوت ، أى لعبت بالقلة ، وهى خشبة . جمعها قلون بضم القاف وكسرها انظر أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٥٧ — ٥٨ — ابن يعيش جـ ٥ ص ٥ شرح الكافية جـ ٢ ص ١٧١ واللسان .

(٦) لام الرئة ياء لقولهم : رأيته ، إذا أصبت رئته وجمعها رئات ورئون ، والرئة تهمز ولا تهمز . أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٦٥ واللسان .

ثلاثة ، وكان بالهاء أثبت من ابن ، واست ، واثنين ؛ لأنّ ألف الوصل يحذفها الوصل ، ويحذفها تحرُّك ما بعدها . وذلك فى التصغير [كبنىّ] وتخفيف الهمز كقولك فى اسأل : سَلْ ، وفى التشديد وهو قولك : اردُدْ ، ثمّ تقول : رُدّ إن شئت . فأمّا رُدّا أو رُدُّوا فحذفها لازم للزوم الإدغام .

وهاء التأنيث إنّما تذهب فى الترخيم ، وفى النسب ؛ لأنّه عوض منها . وقد يردّ فى النسب بعض ما يذهب منه الهاء لعلّة تلحق . وإنّما قصدنا أن نخبر أنّ ما فيه الهاء من ذوات الحرفين أكثر ممّا لا هاء فيه .

* * *

وهذا شئٌ اتّصل بالتصريف والإدغام لما يقع فى مثله . وهو ما أذكره لك .

/اعلم أنّ الحرفين المثلين إذا كانا ملتقيَيْنِ فى كلمة ، وكلاهما متحرّك ، وقبل المتحرّك الأوّل ساكن ، طرحت حركة المتحرّك الأوّل على ذلك الساكن ، وأدغمت كنحو ما ذكرت لك اقْتتلوا[1] .

١ / ٢٤٨

فإذا التقيا وهما سواء أو متقاربان ، والأوّل منهما أوّل الكلمة أدخلت ألف الوصل وأدغمت وذلك : اطَّيّر زيد[2] إنّما كانت تطيّر ، فأسكنت التاء ، فلم يجز أن تبتدئ بساكن ، فأدخلت ألف الوصل ، ثمّ أدغمت التاء فى الطاء .

وكذلك اتّرس زيد إذا أردته تترّس .

---

(١) فى ماضى نحو اقتتل ومضارعه لغتان عند الإدغام : تحريك القاف بالكسرة على الأصل فى التخلص من الساكنين فتقول قتلوا يقتلون ، أو نقل حركة المثل الأول إلى القاف فتقول قتلوا يقتلون ولم يتقدم من اقتتلوا .

أنظر سيبويه جـ ٢ ص ٤١٠ و شرح الشافية للرضى جـ ٣ ص ٢٨٥ وقد قرىء فى السبعة باللغتين فى قوله تعالى (يخصمون) ، (يهدى) .

(٢) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٢٥ « فإن وقع حرف ما هو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك قولهم فى فعل من تطوع اطوع ، ومن تذكر اذكر . دعاهم إلى إدغامه أنهما فى حرف وقد كان يقع فى الإدغام فيهما فى الانفصال ودعاهم إلى إلحاق الألف فى اذكروا واطوعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الخاء فى خطف والقاف فى قتلوا . . وتصديق ذلك قوله عز وجل (فادارأتم فيها) يريد فتدارأتم (وازينت) إنما هى تزينت . . ومن ذلك قوله عز وجل (اطيرنا) .

وينبغى على هذا أن تقول فى تترس اترس فإن بينت فحسن البيان كحسنه فيما قبله » .

فدخول الألف هاهنا كسقوطها من اقتتلوا إذا قلت : قَتَّلوا . فالتحريك يسقطها ؛ كما أنّ الإسكان يجلبها .

ومن ذلك قوله (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا)[1] وإنَّما كان (تدارأتم) فيها ، فأدغمت التاء في الدال ، فاحتجت إلى ألف الوصل لاستحالة الابتداء بساكن . ومثله (قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ)[2] .

1/249 /فإن قلت : تتكلمون ، وتدّعون ، لم يجز الإدغام وإدخال ألف الوصل ؛ لأنَّ ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع[3] ؛ لأنَّ الأفعال إذا كانت على (يَفْعَل) وما أشبهه فهى مضارعة للأسماء ؛ نحو فاعِل وما أشبهه ، فكما لا تكون ألف الوصل فى اسم الفاعل كذلك لا تكون فيا ضارعه . إنَّما تكون فى الأفعال الماضية ؛ نحو : انطلقَ ، واقتدرَ ، واحمررت ، واستخرج ، واغدودنَ ، واحرنجم . أو فى الأمر : اضربْ ، اقتلْ ، استخرجْ ؛ لأنَّها تضارع أسماء الفاعلين فتمتنع ، فهذا موضعها من الكلام . فقد شرحت لك أمرها فى الأفعال وتصرّفَها ، وأمْرَ وقوعها فى الأسماء ، والعلَّة فى ذلك إذ كان بابها الأفعال .

* * *

فإذا قلت فى المنفصلين : هذا اسم موسى[4] لم يجز أن تطرح حركة الميم على السين ، 1/250 /وتحلف ألف الوصل ، كما فعلت فى الأفعال؛ لأنَّ المتفصل بائن مما قبله ، وإنَّما الإدغام على مقدار لزومه . ولكنَّك تخفى إن شئت ، وإن شئت حقَّقت . والمخفى بزنة المحقَّق ، إلَّا أنك تختلس اختلاسا كقولك : أراك متعفِّفاً . فتختلس ولا يجوز الإدغام ؛ لأنَّ الذى قبل الفاء الوسطى ساكن[5] .

---

(١) البقرة : ٧٢ .

(٢) النمل : ٤٧ .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٢٦ « ولا يسكنون هذه التاء فى تتكلمون ، ونحوها ويلحقون ألف الوصل ، لأن الألف إنما لحقت فاختص بها ما كان فى معنى فعل وافعل فى الأمر فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين . . . » .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤١٠ « مما يجرى مجرى المنفصلين قولك : اقتتلوا ويقتتلون ، إن شئت أظهرت وبينت وإن شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها كما تفعل فى المنفصلين فى قولك اسم موسى وقوم مالك ، لا تدغم » .

(٥) فعل ، وتفعل من المضاعف لا يجوز فيها ولا فيما تصرف منهما الإدغام لاجتماع الساكنين عند الإدغام .

وأمّا الملحقات من الأسماء فلا إدغام فيه[1] ؛ لأنّها تنقص عن مقادير ما ألحقت به . وذلك قولك : قَرْدَد ، ومَهْدَد وما أشبهه ، لأنّه ملحق بجعفر . وكذلك الجمع ؛ نحو قولك : قَرَادد ، ومَهادد ؛ ليكون مثل جعفر[2] .

فإن لم يكن ملحقا لزم الإدغام ؛ نحو قولك : رجل ألدّ ، وأصَمّ ؛ لأنّ (أفْعَل) ليس بملحق بفعلل .

ألا ترى أنّ مصادرهما مختلفة إذا كان فِعْلين تقول : دحرج دحرجة ، وأكرم إكراما .

وكذلك (فَعّل) ليس بملحق بدحرج ؛ لأنّ مصدره التفعيل .

ولكن مثلُ جَدْوَل ملحقٌ بجعفر وكذلك كوثر .

/ وإن كانا فعلين فهما ملحقان بدحرج . تقول : حَوْقَل يحوقل حوقلة[3] ، وبَيْطَر بيطرة[4] وسَهْوك سَهْوكة[5] . وكذلك سالق يسالق سلقاة[6] .

1/251

وفيما ذكرته لك مايدلّ على مايرد عليك منه إن شاء الله.

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠١ « إذا ضاعفت . . . وذلك قولك : قردد ، لأنك أردت أن تلحقه لأنك إنما أردت أن تضاعف لتلحقه بما زدت بدحرجت . . وذلك قولك جلبته فهو مجلب . » .

وقال أيضاً : « هذا باب تضعيف اللام . . . وذلك قولك قردد ، لأنك أردت أن تلحقه بجعفر . . . » .

(٢) المناسب أن يقول : مثل جعافر .

(٣) حوقل الرجل ضعف وأما حوقل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فوزنه فعلل .

(٤) بيطر الدابة : شق جلدها ليداويها .

(٥) فى اللسان : السهوكة : الصرع . وفى القاموس : تسهوك : مشى رويداً .

فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٤ « باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة .

وذلك فعللت ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو جلببته جلببة ، وشملله شمللة ومثل ذلك فوعلت ، نحو حوقلت ، وصومعت صومعة ومثل ذلك فيعلت ، نحو بيطرت بيطرة ، وهيمنت هيمنة ومثل ذلك فعولت ، نحو جهورت ، وهرولت هرولة ومثل ذلك فعليته نحو سلقيته سلقاه ، وجعبته جعباه وقلسيته قلساة » .

وانظر ص ٢٠٤ رقم ٥ فى تلخيص قواعد الإلحاق .

(٦) سلقاه : ألقاه على قفاه .

هذا باب

ما شبه من المضاعف بالمعتل محذوف فى موضع حذفه

وذلك قولك فى أَحْسَسْت : أَحَسْتُ[1] ، وفى مسِسْتُ : مِسْت ، وتطرح حركته على ماقبله ، وتحذفها ؛ تشبيها بقولك : أردت ، وأقمت ، وكِلْت ، وبِعْت ؛ كما استويا فى باب رَدّ وقام فى الإسكان .

واستويا فى التصحيح فى باب (فُعَل) و (فِعَل) تقول : صُور كما تقول : دُرَر ، وبِيَع كما تقول : قِدَد .

وإنّما تفعل هذا فى الموضع الذى لاتصل إليه فيه الحركة بوجه من الوجوه . وذلك فى فعِلْت / وفَعِلْن .

١ / ٢٥٢

فأمّا لم أحِسّ وقولك : احْسِسْ ، وامسَسْ ، ومَسّ وحِسّ فلا تحذف ؛ لأنّ هذا تدخله الحركة إذا ثنّيت ، أو جمعت ، أو أنّثت ؛ نحو : أحِسُّوا ، وأَحَسّا ، وأَحِسّى . وكذلك مَسّى ومَسّا .

وإنّما جاز فى ذلك الموضع للزوم السكون . وليس ذلك بجيّد ولا حسن ، وإنّما هو تَشبيه . قال الشاعر :

خلا أنّ العِتَاقَ منَ المطايا ... أَحَسْنَ بِهِ فهنّ إليهِ شُوسُ[2]

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠٠ « باب ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقت . . وذلك قولهم : أحست يريدون أحسست ، وأحسن يريدون أحسسن . وكذلك تبنى اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة شبهوها بأقت . .

. فإذا قلت لم أحس لم تحذف ، لأن اللام فى موضع قد تدخله الحركة ولم يبن على سكون لا تناله الحركة . . . » .

(٢) رواية أحسن به كما هنا ذكرت فى موضعين من أمالى الشجرى جـ ١ ص ٩٧ ، ٣٨٨ وفى الاقتضاب ص ٢٩٩ .

وروى ثعلب فى مجالسه ص ٤٨٦ حسين به وكذلك القالى فى أماليه جـ ١ ص ١٧٦ وفى السمط ص ٤٣٨ .

ومن قال : مَسْتُ ففتح الميم فإنّما شبّهها بِلَسْت ؛ لأنّ أصلها كان لاس يليس. وقد فسّرنا[1] امتناعها من ذاك ؛ لما يلزمها في المضارع وغيره من تصرف الفعل.

فهذا الذى فتح الميم حذف لما ذكرت لك. وترك الميم على أصلها للتغيير .

واعلم أنّ التضعيف مستثقل وأنّ رَفع اللسان عنه [مرّة واحدة ثمّ العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذى من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب][2] وقوم من العرب إذا وقع / التضعيف أبدلوا الياء من الثانى لئلاّ يلتقى حرفان من جنس واحد ؛ لأنّ الكسرة بعض الياء ، وأنّ الياء تَغلِب على الواو رابعةً فما فوقَها حتّى تصيّرها ياءً ؛ لا يكون إلّا ذلك. وقد مضى هذا .

1/253

وذلك قولهم فى تقضّضت : تقضّيت[3] ، وفى أملَلْت : أمليت . وكذلك تسرّيت فى تسرّرت والدليل على أنّ هذا إنّما أبدل لاستثقال التضعيف قولُك : دينار ، وقيراط . والأصل دنّار وقِرّاط ، فأبدلت الياء للكسرة ، فلمّا فرّقت بين المضاعفين رجع الأصل فقلت : دنانير ، وقراريط ، وقُرَيْرِيط .

واعلم أنّ الشعراء إذا اضطرّوا إلى إسكان حرف ممّا هو متحرّك فلم يصلوا إلى ذلك أبدلوا منه الياء إذا كانت قبله كسرة ؛ لأنّ الياء إذا كانت كذلك لم تحرّك، فيسلم الإعراب ، ويصحّ الوزن . وذلك قوله :

الأشوس : الذى ينظر بأحد شقّ عينيه تغيظاً وقيل هو الذى يصغر عينه ، ويضم أجفانه ، والضمير فى به وإليه يعود على الأسد .

ولأبى زبيد الطائى معه قصة مذكورة فى الاقتضاب ص ٢٩٩ ، وشرح أدب الكاتب لجواليقى ص ١٣٥ مع بقية الأبيات .

(١) لم يفسر ذلك فيما مضى .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) فى سيبويه جـ ٢ ص ٤٠١ « باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد . . . وذلك قولك : تسريت ، وتظنيت ، وتقصيت : من القصة ، وأمليت . . . . » .

وفى الكامل جـ ٦ ص ١٩٦ « والعرب تبدل كثيراً الياء من أحد التضعيفين فيقولون تظنيت والأصل تظننت ، لأنه تفعلت من الظن وكذلك تقضيت من الانقضاض وكذلك تسريت ومثل هذا كثير » .

وانظر ص ٦٢ من هذا الجزء .

لهـــا أَشَارِيرُ منْ لَحْـمٍ تُتَمِّـرُهُ مِنَ الثَّعـــالِى ووَخْـزٌ منْ أَرَانِيها[1]

1/254 / لم يجز أن يذكر الباء فى الثعالب ، ويحرّكها فينكسر الشعر ، فأبدل الياء لما ذكرت لك . ومثله :

ومنهل ليس لهُ حَـــــــوازِقٌ ولِضفادِى جَمِّــــهِ نَقانِقُ[2]

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من الباء فى الثعالب ، والأرانب .

وقال ابن عصفور فى كتابه الضرائر : وقد يمكن أن يكون الثعالى جمع ثعالة فيكون الأصل الثعائل ، ثم قلبا مكانياً .

الأشارير : جمع إشرارة بكسر الهمزة وهى القطعة من اللحم تجفف للادخار . تتمره : تجففه يريد بقاءه فى وكرها حتى يجف . الوخز : القطع من اللحم وأصل الوخز الطعن الخفيف ، كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة . وروى : متمرة على صيغة اسم المفعول بالجرصفة لأشارير وبالنصب حال منها . وقال النحاس فى شرح أبيات سيبويه ويقال إن المبرد صحفه بالثاء المثلثة وتعجب منه ثعلب فقال إنما كان يتمر اللحم بالبصرة فكيف غلط فى هذا .

البيت من قصيدة لأبى كاهل اليشكرى فى وصف عقاب . انظر شواهد الشافية ص ٤٤٣ — ٤٤٤ ومجالس ثعلب ص ٢٢٩ ، والضرائر للألوسى ص ١٥٣ .

فى الأصل « تثمره » بالثاء ، فلم يصحفه المبرد .

(٢) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من العين فى الضفادى للضرورة .

المنهل : المورد . الحوازق : الجماعات مفردها حازقة وقيل حزيقة وجمع فعيلة جمع فاعلة ، الجم : معظم المـــاء . والنقانق: أصوات الضفادع مفردها نقنقة .

منهل : مجرور برب المحذوف ، بعد الواو ، جمه مضاف إليه . والنقانق مبتدأ خبره الجار والمجرور والجملة صفة ثانية لمنهل .

وصف المنهل بالبعد والمخافة فلا يقدر أحد أن يرده لبعده وهوله ، فليس به إلا الضفادع النقاقة ولكن لإقدامى وشجاعتى قد وردته ، وقال الأعلم : ويقال إن البيت مصنوع صنعه خلف الأحمر .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٤١ — ٤٤٣ ، الضرائر للألوسى ص ١٥٢ .

هذا باب
ما يحذف استخفافًا لأن اللبس فيه مأمون

وذلك أنَّ للأشياء أصولا ، ثمّ يحذف منها ما يخرجها عن أصولها .

فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصلَه .

ومنه ما يحذف لأنَّ ما بقى دالّ عليه وإن يكن ذلك أصلَه .

فأما ما يبلغ به أصله فإنَّ كناية المجرور فى الكلام ككناية المنصوب ، وذلك لأنَّ الأصل الرفع ، وهو الذى لا يتمّ الكلام إلَّا به ؛ كالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

وإنَّما المنصوب والمخفوض لِما خرجا إليه عن هذا المرفوع .

فلذلك اشتركا فى التثنية والجمع ؛ نحو : مسلمَين ، ومسلِمِين ، ومسلمات .

/ ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضا فتح ، وحمل على ما هو نظير الخفض ؛ نحو : مررت بعثمانَ ، وأحمرَ يا فتى . $\frac{1}{255}$

وذلك قولك فى الكناية : ضربتك ، ومررت بك ، وضربته ، ومررت به ، وضربتهم ، وعليهم واحد[1] .

وتقول : هذا غلامى ، وهذا الضاربى فيستويان ، فإذا قلت : ضربنى ، زدت نونا على المخفوض ، ليسلم الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يدخله جرّ ولا كسر .

فإنَّما زدت هذه النون ليسلم ؛ لأنَّ هذه الياء تكسر ما وقعت عليه . فإن قلت : قد قلت : الضاربى والياء منصوبة ، فإنَّما ذلك ؛ لأنَّ الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه .

والدليل على أنَّ الياء منصوبة قولك : الضارب زيدا .

---

(١) أنظر ص ٧ .

فإن قلت : فقد يدخل الفعل الكسرة فى قولك : اضربِ الرجل ، فإنَّما ذلك لالتقاء الساكنين وليسْ بلازم . وإنما كسروا ليُعْلموا أنّه عارضٌ فى الفعل ؛ إذ لم يكن من إعرابه[1].

ونظير زيادة هذه النون فى المنصوب قولهم فى / المجرور : منِّى ، وعنِّى ، وقَدْنى[2] . (١/٢٥٦)

زادوا النون ؛ ليسَلم ما قبلها على سكونه ، كما سلم الفعل على فتحه . فقد زيدت فى المجرور كما زيدت فى المنصوب .

ولو كان آخر الاسم متصرِّفا بالحركة لم تزد ؛ نحو قولك : هذا هَنِى ، ودَمِى .

فالذى ذكرنا ممّا يحلف قولك : إنِّى ، وكأنِّى ، ولعلِّى ، لأَنَّ هذه الحروف مشبهة للفعل مفتوحة الأَواخر ، فزدت فيها النون ، كما زدتها فى الفعل لتسلم حركاتها .

---

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٨٦ « واعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (نى) وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء . . وسألته عن الضاربى فقال : هذا اسم ويدخله الجر وإنما قالوا فى الفعل ضربنى ، كراهية أن يدخله الكسر ، كما منع الجر فإن قلت : قد تقول اضرب الرجل فتكسر فإنك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين » .

كلام المبرد صريح فى أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بأل فى موضع نصب كما صرح هنا بقوله « الياء منصوبة فى الضاربى والدليل على أن الياء منصوبة قولك : الضارب زيدا » .

وقال فى ص ٤٥ من الأصل . « وتقع فى النصب ، نحو ضربنى والضاربى » .

وقال فى ص ٢٧٨ : « وكذلك تقول هذا الضاربى الياء فى موضع نصب » .

وقال فى الجزء الرابع ص ٤٦٢ من الأصل فى الحديث عن اسم الفاعل « ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك فى الغلام » .

وفى الأشمونى جـ ٢ ص ١٣٦ وقال المبرد والرمانى فى الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض .

وفى التصريح جـ ٢ ص ٣٠ وذهب الجرمى والمازنى والمبرد إلى أن الضمير فيهما فى محل خفض . . . وقال الرضى فى شرح الكافية جـ ١ ص ٢٦٢ « وقال الرمانى والمبرد فى أحد قوليه » فجعل للمبرد قولين فى هذا . وأجاز المبرد فى نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير فى الضارباك فى موضع نصب أو جر ورد على الأخفش الذى جعله فى موضع نصب فقط وسيبويه يراه فى محل جر أو نصب فالمبرد فى المقتضب عدل عما قاله فى نقد سيبويه جـ ١ ص ٩٤ .

(٢) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٨٦ — ٣٨٧ « وسألته عن قولهم ، عنى ، وقدنى ، وقطنى ، ومنى ، ولدنى فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ههنا كعلامة إضمار المنصوب ، فقال : إنه ليس فى الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التى فى قط ، ولا النون التى فى من فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ، ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم » .

ويجوز فيهن الحذف فتقول : إنّى ، وكأنّى ، ولكنّى .

وإنّما جاز ، لأنّ النون فى (إنّ) و (كأنّ) ثقيلة ، وهى مع ذلك مُشبّهة بالفعل وليست بأفعال . فحذفت كراهيةَ التضعيف ، وإنْ أثبتّ فلما وصفته .

فإن قال قائل : فأنت تقول : لعلّى ، وليس فى لعلّ نون ، فإنّما ذلك لأنّ (لعلّ) مضعّفة[1] : ، وهى أقرب الحروف من النون ، وتعاقبها ، وتدغم كلّ واحدة / منهما فى صاحبتها . وقد مضى القول فى هذا . ‏ 1/257

فأمّا (ليتنى) فلا يجوز حذف النون منها إلّا أن يضطرّ شاعر فيحذفها ؛ لأنّ الضرورة تردّ الأشياء إلى أصولها ، والأصل الياء وحدَها ،وليست (ليت) بفعل إنّما هى مشبّهة . فمن ذلك قوله :

تَمَنّى مَزْيَدٌ زيدا فَـــلاقَى ‏ ‏ أخا ثِقة إذا اختلف العَوالى

كمُنْيةِ جابرٍ إذْ قال ليــتى ‏ ‏ أُصادفُه ويَهْلِكَ جُلُّ مالى[2]

فهذا من المحذوف الذى يُبلغ به الأصل .

***

(1) يريد مضعفة اللام .

فى سيبويه ج 1 ص 386 « فإن قلت : ما بال العرب قد قالت ، إنى ، وكأنى ، ولعلى ، ولكنى ، فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة فى كلامهم ، وأنهم يستثقلون فى كلامهم التضعيف فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها ، وتضعيف الحروف حذفوا التى تلى الياء . قلت : لعلى ليس فيها نون فإنه زعم أن اللام قريبة من النون وهى أقرب الحروف من النون ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقربها منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » .

وانظر الروض الأنف ج 1 ص 126 ، ج 2 ص 210 .

(2) استشهد به سيبويه ج 1 ص 386 على حذف نون الوقاية من ليتى للضرورة . والشعر لزيد الخيل رضى الله عنه . مزيد رجل من بنى أسد كان يتمنى أن يلقى زيد الخيل فلقيه زيد الخيل فطعنه فهرب منه . العوالى : جمع عالية : وهى من الرمح ما يلى الموضع الذى يركب فيه السنان . يعنى وقت اختلاف الرماح مجيئها وذهابها للطعان . جابر : رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيدا فالتقيا فاختلفا طعنتين وهما دارعان فاندق رمح جابر ولم يغن شيئاً ، وانكسر ظهره .

كمنية فى موضع المفعول المطلق أى تمنى مزيد تمنياً كتمنى جابر ، وإذ ظرف عامله منية وهى اسم مصدر تمنى . ويهلك : مضارع منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية الواقعة فى جواب التمنى . أنظر الخزانة ج 2 ص 446 – 447 . .

وممّا حذف استخفافاً لأنّ ما ظهر دليل عليه قولهم فى كلّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ؛ مثل بنى الحارث ، وبنى الهُجَيم ، وبنى العنبر : هو بَلْعَنْبر ، وبَلْهُجيم . فيحذفون النون لقربها من اللام ؛ لأنّهم يكرهون التضعيف . فإن كان مثل بنى النجّار ، والنمر ، والتيم لم يحذفوا ؛ لئلّا يجمعوا عليه علّتين : الإدغام ، والحذف .

ويقولون : عَلْماء بنو فلان ، يريدون : على الماء فيحذفون لام على ؛ كما قال :

1/258 / وما سُبِقَ القَيْسِىُّ مِنْ ضَعْفِ حيلةٍ ولكنْ طفتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خَالِدِ[1]

***

واعلم أنّ كلّ مدغم فيما بعده إذا كانا من كلمتين فإظهار الأوّل جائز ؛ لأنّه غير لازم للثانى ، إلّا أنّه فى بعضٍ أحسنُ منه فى بعض على قَدْر تدانى المخارج وبُعْدها .

فإذا لقيت التاءُ دالا أو طاء ، كان الإدغام أحسن[2] ؛ لأنّ مخرج الثلاثة واحد ، وإنّما يفصل بينها أعراض فيها . وذلك قولك : ذهبطّلحة ، الإدغام أحسن . وكذلك هَدَّ مدّارُ زيدٍ[3] ومثل ذلك : لم يعد تّميم ، ولم يعد طّاهر .

فان قلت : انقط داود كان الإدغام بأن تطبق موضع الطاء أحسن لأن فى الطاء إطباقا فيكرهون ذهابه . تقول : انقطّاود .

1/259 ولو قلت : انقدّاود كان حسنا . ولكنّ الاختيار ما ذكرت لك . وإن لم تدغم / فجائز .

---

(1) فى الكامل جـ 7 ص 249 – 250 « فإن العرب إذا التقت فى مثل هذا الموضع لامان استجازوا احذف إحداهما استثقالا للتضعيف ، لأن ما بقى دليل على ما حذف فيقولون علماء بنو فلان كما قال الفرزدق : وما سبق القيسى . . . » .

وكذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة فإنهم يجيزون معه حذف النون التى فى قولك : بنو لقرب مخرج النون من اللام وذلك قولك : فلان من بلحارث ، وبلعنبر ، وبلهجيم » . وأعاد هذا فى جـ 8 ص 65 .

والبيت مفرد فى ديوان الفرزدق ص 216 وفى أمالى الشجرى جـ 2 ص 4 .

وقال سيبويه جـ 2 ص 430 « ومن الشاذ قولهم فى بنى العنبر ، وبنى الحارث : بلعنبر ، وبلحارث بحذف النون وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلايكون ذلك ، لأنها لما كانت مما أكثر فى كلامهم وكانت اللام والنون قريبتى المخارج حذفوها وشبهوها بمست . . . . ومثل هذا قول بعضهم : علماء بنو فلان فحذف اللام يريد : على الماء بنوفلان وهى عربية » .

(2) فى سيبويه جـ 2 ص 418 « وكذلك الطاء ، مع التاء . . . » .
وكذلك التاء مع الدال ، والدال مع التاء لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجهر . . » .
(3) الأصل : هدمت دار زيد .

والظاء ، والثاء ، والذال هذا أمر بعضهنّ مع بعض فى تبقية الإطباق وحذفه ، وحسن الإدغام وجواز التبيين .

وفيما ذكرت لك من قرب المخارج وبعدها كفاية .

فأمّا قراءة أبى عمرو (هَثُّوِّبَ الكُفَّارُ ما كَانُوا يَفعَلُونَ) فإنّ التبيين أحسن مما قرأ ؛ لأنّ الثاء لا تقرب من اللام كقربِ التاء وأختيها . وكذلك الثاء فى قراءته (بتُّؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيا)[1] .

وليست هذه اللام كلام المعرفة لازمة لكلّ اسم تريد تعريفه . فليس يجوز فيها مع هذه الحروف التى ذكرت لك وهى ثلاثة عشر حرفا إلّا الإدغامُ . وقد ذكرناها بتفسيرها[2] .

وإنّما يلزم الإدغام على قدْر لزوم الحرف ؛ ألا ترى / أنّها إذا كانت فى كلمة واحدة لم يجز الإظهار : إلّا أن يضطرّ الشاعر فيردّ الشيء إلى أصله ؛ نحو : ردّ ، وفرّ ، ودابّة ، وشابّة ؛ لأنّ الباء الأُولى تلزم الثانية .

1/260

فأمّا قولهم : أنتما تكلّماننى ، وتكلماننّى ، وقوله : (أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونّى)[3] وفى القرآن : (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ)[4] فلأنّ الثانية منفصلة من الأُولى ؛ لأنّها اسم المفعول . تقول : أنتما تظلمان زيدا ، وأنتم تظلمون عمرا .

وأمّا (دابّة) فهى فاعِلة ، وكذلك (ردّ) فَعَلَ . فهما لازمة إحداهما للأُخرى لا تنفصل منها.

فإذا اضطرّ شاعر جاز ردَدَ ، وضَنِنَ كما قال :

تشكو الوَجَى من أظْلَلٍ وأظْلَلِ[5]

---

(١) قراءة الأدغام من السبعة وانظر ص ٢١٤ وسيبويه جـ ٢ ص ٢١٧ .

(٢) تقدم فى ص ٢١٣ .

(٣) الزمر : ٦٤ .

(٤) الصف ٥ :

(٥) استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٦١ على إظهار التضعيف فى أظلل للضرورة . الوجى : الحفاء . الأظلل : باطن خف البعير . والمعنى أنه حمل عليه حتى اشتكى خفيه ؛ وبعده :

من طول إملال وظهر مملل

الأملال : السفر ، وملل شاذ أيضاً والقياس ممل .

وهو من رجز لأبى النجم العجلى فى وصف الإبل ، أوله : الحمد لله العلى الأجلل . . انظر شواهد الشافية ص ٤٩١ والطرائف الأدبية للأستاذ الميمنى ص ٥٧ — ٧١ .

وقال :

مَهْلاً أعاذلُ قدْ جَرَّبتِ منْ خُلُقى أنِّى أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا[1]

وقال :

الحمدُ للهِ العلِيِّ الأَجْلَلِ[2]

١/٢٦١ / واعلم أنَّ ألف الوصل التى تكون مع اللام للتعريف تخالف سائر ألفات الوصل ، وإن كانت فى الوصل مثلَهنّ .

وذلك أنّها مفتوحة ؛ لأنّها لم تلحق اسما ولا فعلا ؛ نحو : اضرِبْ ، واقْتُلْ ، وابن ، واسم ، وإنّما لحقت حرفا ، فلذلك فتحت وخولف بلفظها لمخالفة ما وقعت عليه الأسماء والأفعال .

فإذا كانت فى درَج الكلام سقطت كسقوط سائر ألفات الوصل . وذلك قولك : لقيت القوم فتسقط ، وتقول : والقوم ذاهبون ، وكذلك جميع ما صرّفت فيه ، إلّا أن تلحقها ألف الاستفهام فتجعلها مَدّة ، ولا تحذفها ، فيلتبس الخبر بالاستفهام ؛ لأنّها مفتوحة ، فلو حذفتها لاستوى اللفظان . وذلك قولك فى الاستفهام : آلرجل لقيك ؟ وقوله : (آللهُ خَيْرٌ أَمْ مَا يُشْرِكُونَ)[3] .

وكذلك ألف (أيْم) ؛ لأنّها لزمت اسما لا يستعمل إلّا فى القسم ، فهو مضارع لألف اللام : ١/٢٦٢ تقول : آيم الله لقد كان / ذاك ، آيمن الله لقد كان ذاك . ولذلك قالوا : يا أَللهُ اغفر لنا[4] ، لمّا كانت فى اسم لاتفارقه وثبتت فى الاستفهام فعلوا بها ذلك .

وكذلك : أفأَللهِ لتفعلنّ ، لما وصفت لك .

فإذا كانت مستأنفة وتحرّكت اللام بعدها بحركة الهمزة فإنّ النحويّين يختلفون فيها . فيقول قوم : ألَحمر جاءنى فيثبتونها وإن تحرّكت اللام ، ولا يجعلونها مثل قولك : (سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ) ؛ لأنّها كانت اسأل ، فلمّا تحرّكت السين سقطت ألف الوصل .

فهؤلاء يحتجّون بثباتها فى الاستفهام ، وأنّ ما بعدها ساكن الأصل ، لا يكون إلّا على ذلك

---

(١) تقدم فى ص ١٤٢ .

(٢) تقدم فى ص ١٤٢ .

(٣) النمل : ٥٩ .

وحديث همزة الوصل تقدم فى ص ٣٠ ، ٦٣ – ٦٤ .

(٤) الشاهد فى قطع همزة لفظ الجلالة وهذا من خصائص هذا اللفظ الشريف ومثله : أفألله . وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣١٠ ، وسيبويه ج ٢ ص ١٤٥ ، ٤١٠ .

وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام فى اللام مما قرب جواره منها ؛ لأنّ حكم اللام عندهم حكم السكون . فلذلك ثبتت ألف الوصل .

ومنهم من يقول : لَحمر جاءَنى ، فيحذف الألف / لتحرّك اللام . وعلى هذا قرأ أبو عمرو (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُّولَىٰ)[1] .
١ / ٢٦٣

وكان الأخفش يجيز : اسَلْ زيدا ؛ لأنّ السين عنده ساكنة لأنّ الحركة للهمزة . وهذا غلَط شديد ؛ لأنّ السين متصرّفة كسائر الحروف ؛ وألف الوصل لا أصل لها ، فمتى وُجد السبيلُ إلى إسقاطها سقطت ، واللام مبنيّة على السكون لا موضعَ لها غيرُه . فأمرهما مختلف . ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفةً لسائر الألفات .

تمّ الإدغام

قال أبو العبّاس : كنّا قدّمنا فى أوّل كتابنا وبعد ذلك أشياء جرى ذكرها لما يشاكلها فى مواضعها ، ولم يكن موضعَ تفسيرها ، فوعدنا أن نفسّرها إذا قضينا القول فيما قصدنا له عند ذكرها .

فمن ذلك لام الخفض التى يسمّيها النحويّون لام المِلْك / فقلنا : هى مكسورة مع الأسماء الظاهرة ، ومفتوحة مع الأسماء المضمرة[2] ؛ لعلّة نذكرها . وهذا أوان ذكرها[3] .
١ / ٢٦٤

أصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمر ؛ نحو قولك : المال لَك ، والمال لَنا ، والدراهم لَكم ، ولهم . وكذلك كلّ مضمر .

فإذا قلت : المال لِزيد كسرتها ؛ لئلّا تلتبس بلام الابتداء ، ولم تكن الحركة فيها إعرابا فيسلمها على ما خيّلت .

---

(١) النجم : ٥٠ ؛ وفى الإتحاف ص ٤٠٣ « بادغام التنوين فى اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب » وانظر شرح الشافية جـ ٣ ص ٥١ — ٥٢ .

(٢) فى الأصل (المظهرة) وهو سهو .

(٣) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٨٩ « باب ماترده علامة الإضمار إلى أصله فمن ذلك قولك لعبد الله مال ثم تقول لك مال ، وله مال ، ففتح اللام وذلك أن اللام لو فتحوها فى الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال : أن هذا لفلان ، ولهذا أفضل منك فأرادوا أن يميزوا بينهما فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الإضمار لايكون للرفع ويكون للجر . . » وقد كرر المبرد هذه العلة فى المقتضب كما ذكرها فى الكامل جـ ٤ ص ٤٦ وسيعيده فى الجزء الرابع ص ٥٣٤ .

وموضع الالتباس أنّك لو قلت : إنّ زيدا لَهذا ، وإن عمرا لَذاك ، وأنت تريد لام الملك ، لم يدر السامع أيّهما أردت : إنّ زيدا فى مِلْك ذاك ، أو إنّ زيدا ذاك ؟

فإذا كسرت فقلت : إن زيدا لِذاكِ ، علم أنّه فى مِلْكِه ، وإذا قلت : إنّ زيدا لَذاك ، علم أنّ زيدا ذاك .

وكذلك الأسماء المعربة إذا وقفت عليها فقلت : إنّ هذا لَزيد لم يدر أهو زيد أم هو له ؟

1/265 فإن قال قائل : فلم لا يكون / ذلك فى الباء ؟

قيل : لأنّ الباء لا يشركها مثلها فتخافَ لبسا ؛ فبِنْيتُها أبدا الكسرُ مع الظاهر والمضمر . تقول : مررت بزيد ، وبك ، وبه ، وبِهم .

كما أنّ بِنْيةَ الكاف الفتحُ إذا قلت : أنت كزيد ، ولست كَه[1] يا فتى .

فإن قال : فما بالك تكسرها إذا قلت : لست كِى ؟

فإنّما ذاك ؛ لأنّ ياء الإضافة تحوّل كلّ حركة إلى كسرة . تقول : هذا غلامِى ، وضربت غلامِى ، والمال لِى .

فأمّا أَمْنُك الالتباسَ فى اللام مع المضمر ؛ فإنّما ذاك لأنّ ضمير الرفع لا يلتبس بضمير الجرّ . تقول : إنّ هذا لك ، وإنّ هذا لأنت ، وإنّ هؤلاء لنحن . فلاختلاف اللفظين أُمِن الالتباسُ .

* * *

قال : وكنّا ذكرنا فى صدر هذا الكتاب أمْر الأفعال ، والأسماء ، ووعدنا أن نخبر لِم كانت الأسماء على ثلاثة أنحاءٍ لا زيادةَ فيها : على ثلاثة أحرف ، وأربعة ، وخمسة ؟

وكانت الأفعال على ضربين : على ثلاثة ، وأربعة . ولم يكن فى الأفعال شىء على خمسة أحرف كلُّها أصلٌ . فهذا وقت تفسيره وموضعُه .

1/266 / للنحويّين فى هذا أقاويل يقارب بعضُها بعضا .

---

(1) جر الكاف للضمير المتصل مختص بالضرورة عند سيبويه قال: فى ج 1 ص 392 « إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر فى الكاف فيجرونها على القياس . » .

يقولون : الأسماءُ أَمْكَن من الأفعال ؛ فلذلك كان لها على الأفعال فضيلة تمكُّنها[1] ، وأنَّ الأفعال تَبَع لها .

فقلنا فى تفسير قول هؤلاء: الدليل على صحّة ما قالوا أنَّ الأسماء الثلاثيَّة تكون على ضروب من الأبنية تلحقها أبنية الأفعال؛ لأنَّ أبنية الأفعال إنَّما: هى فَعَل ، وفَعِل ، وفَعُل ومضارعاتها : يَفْعُلْ ، ويَفْعِل ، ويَفْعَل .

والأسماءُ تكون على (فَعَل) ؛ نحو : جَمَل وجَبَل ، وعلى (فَعِل) ؛ نحو : فخِذ و كتِف ، وعلى (فَعُل) ؛ نحو : رجُل وعضُد .

وتكون الأسماءُ مفردة (بفِعَل) ؛ نحو : ضِلَعَ وعِوَض ، و (بفُعُل) نحو : خُفُض ، وعُنُق .

وتكون سواكن الأوساط ؛ نحو : فهْد ، وكلْب ، ونحو : جِذْع ، وعِدْل ، ونحو : بُرْد ، وخُرْج .

ويكون فى المتحرّكة ، نحو : إبِل ، وإطِل .

فإذا صرت إلى الأربعة لم تكن الأفعال / بغير زائدة إلَّا على (فَعْلَلَ) ؛ نحو : دحرج ، وسَرْهَفَ[2] وهَمْلَجَ[3] . فهذا نظيره فى الأسماء جعفر ، وصندل ، وفرقد .

١/٢٦٧

وتكون فى الأسماء على (فِعْلَل) ؛ نحو : درهم ، وهجرع . .

وفُعْلُل نحو : حُبْرُج وتُرْتُم[4] ، و (فِعْلِل) نحو : زِبْرِج ، وزِئْبِر[5] .

---

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٣٤٠ « وليس لبنات الخمسة فعل ، كما أنها لاتكسر للجمع ، لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها ، لأنها إذا كانت فعلا فلابد من لزوم الزيادات فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم إذ كان عدده أكثر عدد مالا زيادة فيه . . »

وقال المازنى فى تصريفه جـ ١ ص ٢٨ « وتكون الأسماء على خمسة أمر لازيادة فيها ولا يكون ذلك فى الأفعال ، لأن الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ، لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال وحاجة الأفعال إليها ، ولايكون فعل من بنات الخمسة البتة » .

(٢) سرهفه : نعمه وأحسن غذاءه .

(٣) هملجت الدابة هملجة وهملاجا : حسن سيرها فى سرعة .

(٤) الحبرج : ذكر الحبارى . ذكرنا فيما سبق ص ٦٦ أن الترتم من أمثلة سيبويه والمنصف ولم تذكره كتب اللغة .

(٥) الزئبر : مايعلو الثوب الجديد .

٢٢٢

فلذلك كان فى الأسماء مثل سفرجل ، وجحمرش ، وجِرْدَحْل ، وقُذَعْمِل[1] .

فزادت هذه الأبنيةَ كما زاد ما ذكرت لك . وإنّما ذكرت لك رسما وبقيت أشياء ؛ لأنّى إنّما أردت بما بيّنت الإيضاح لهذا الأصل اللذى ذكرته .

***

وقال قوم : الأفعال تلزمها الزوائد ، وتتصرّف بها ، فيلزمها حروف المضارعة وغير ذلك من الزوائد ؛ كما لحق الأربعة التاءُ فى تدحرج ، وألف الوصل والنون ، فى احرنجم ، ونحوه، وتضعيف اللام فى قولك : اقشعرّ ، واطمأنّ ، فكرهوا أن يبلغوا بها الخمسة ، فتلزمها الزوائد فتخرج عن المقدار، وتصير إلى ما يستثقل. والأسماء لايكره ذلك فيها ؛ لأنّ / الزوائد غير لازمة لها ، وإن كانت قد تدخل فى بعضها وليس بمنزلة اللازم للمعانى .

١ / ٢٦٨

ألا ترى أنّ قولك : اقتدر ، واستخرج ، وقاتل ، واغدودن ، واعْلَوّط[2] قد خرجت هذه الأفعال إلى مَعانٍ بالزوائد ، لولا هذه الزوائد لم تعلم .

إذا قلت : استخرج فمعناه : أنّه طلب أن يخرج إليه .

وإذا قلت : (فاعَلَ) وجب أن يكون الفعل من اثنين .

وإذا قلت : (فَعّلَ) فقد كثّرت الفعل .

والأسماء لا يكون فيها شىءٌ من هذا إلّا التى تُبنَى على أفعالها ؛ نحو : مستخرج ، ومنطلق ، فإنّها بَعْدُ راجعة إلى الأفعال .

***

وقال قوم : لمّا كانت الأسماءُ هى التى يخبر عنها ، وإنّما الأفعال آلة لها ، جعلت لها على الأفعال فضيلة تبيّن بها حال تَمَكُّنها .

وكلّ الأقاويل حسن / جميل . وهذا الأخير قول المازنىّ .

١ / ٢٦٩

---

(١) انظر ص ٦٦ ، ٦٨ فقد ذكر أبنية الإسم الرباعى والخماسى هناك .

(٢) أغدودن النبت : طال . أعلوط المهر : ركبه عريا وانظر المنصف ٣ ص ١٣ .

بـاب مصطفين

قال أبو العبّاس : وهذا أيضا ممّا لم يفسّر .

إذا كان الاسم مقصورا[1] فإنّما تأْويل قَصْره أن يكون آخره ألفا ، والأَلف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلا ، وإنّما هى منقلبة من ياءٍ أو واو ، أو تكون زائدة .

فأَما المنقلبة ؛ فنحو ألف قَفا ، وإنّما هى واو قَفَوْت ، وحصى إنّما هى منقلبة عن ياءٍ . تقول إذا جمعت : حَصَيات ؛ كما أنّها فى الفِعْل كذلك .

تقول : رميت ، وغزوت . وتقول لغيرك : رمى ، وغزا .

والزائدة مثل ألف حُبْلى ؛ لأَنّه من الحبَل . وكذلك مِعْزى[2]، وحَبَنْطَى[3] من قولك : مَعْز ، وحَبِط بطنُه .

فهذه الأَلف لا يدخلها إعراب ، ولكنّها تنوّن إذا كان الاسم منصرفا ، ويترك / تنوينها إذا كان ممّا لا ينصرف .

1/270

* * *

فإذا ثَنَّيْت اسما هى فيه والاسم على ثلاثة أحرف ، أبدلت منها ما كان أصلَها ، فتظهر الواو الياءُ[4] ؛ لأَنّها فى موضع حركة ، والأَلف لا تتحرّك .

---

(١) المبرد عنون المقصور هنا بباب مصطفين وعنون له فى الجزء الثالث ص ٦٣ بقوله هذا باب المقصور والممدود فقد استعمل اللفظة المشهورة ، (المقصور) أما سيبويه فيسمى المقصور منقوصاً قال فى جـ ٢ ص ٩٢ هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف . هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على أربعة أحرف وقال فى ص ٩٤ هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون .

وابن ولاد فى كتابه المقصور والممدود ص ٤ يقول : فأما المقصور الذى يسمى منقوصاً . .

وانظر ص ١٢٤ ، ١٢٥ منه ، والفراء سمى كتابه : المنقوص والممدود .

(٢) ألف معزى زائدة للالحاق بدرهم بدليل قولهم معزاة وبدليل تنوينها .

(٣) رجل حنبطى : غليظ قصير بطين والنون والألف زائدان للالحاق بسفرجل بدليل التنوين وقولهم حبنطاة .

(٤) فى سيبويه جـ ٢ ص ٩٢ « اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو فى التثنية لأنك إذا حركت فلابد من ياء أو واو فالذى من الأصل أولى وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء . . . » .

تقول فى ثنية قفا : قَفَوَان ، وفى تثنية رَحَى : رَحَيَان ؛ كما كنت قائلا فى الفعل : غَزَوَا إذا ثنَّيت ؛ لأَنَّه من غزوت ، ورَمَيَا ؛ لأَنَّه من رمَيْت .

وإذا كانت الأَلف رابعة فصاعدا رجعت إلى الياء على كلِّ حال . تقول : غَزَوت ثمَّ تقول : أَغْزَيت ، واستغزيت .

وكذلك الاسم ، تقول فى تثنية مَلْهى ، ومُستغزَى : ملهَيَان ، مُستغزَيان[1] .

فأَمَّا الياءات فلا يحتاج إلى تفسيرها ؛ لأَنَّ الواو إليها تصير ، فيصير اللفظ بهما واحدا .

* * *

فإذا أردت الجمع على جهة التثنية ـ وذلك لا يكون إلَّا لما يعقل ـ تقول : مسلمان . ومسلمون ، وصالحان /، وصالحون .

1/271

فعلى هذا تقول : فى جمع مصطفى مُصْطَفَوْن[2] . وكان الأَصل على ما أَعطيتك مصطفَيُون ، وقبل أن تنقلب : مصطفَوُون ، ولكنَّها لمَّا صارت ألفا ، لم يجز أن تردَّ إلى ضمَّة ولا إلى كسرة لعلَّتين .

إحداهما : استثقال الضمّة والكسرة فى الموضع الذى تنقلب الواو والياءُ فيه أَلفين للفتحة قبلهما .

والثانية : أنّه لا نظير له فيخرج عن حدّ الأَسماء والأَفعال .

فإن كان فى موضع فتح ثبت ؛ لأَنَّ الفتحة أخفُّ ، ولأَنَّ له نظيرا فى الأَسماء والأَفعال .

فأَمَّا فى الأَفعال فإنَّك تقول للواحد : غَزا ، وللإثنين : غَزَوَا ؛ لئلَّا يلتبس الواحد بالإثنين . وكذلك رمى ، ورمَيا .

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٩٣ « باب تثنية ما كان منقوصاً وكانت عدة حروفه أربعة . . أما ما كانت الألف فيه بدلا من حرف من نفس الحرف ، فنحو أعشى ، ومغزى ؛ وملهى ، ومرمى ، ومجرى تثنى ما كان من ذا من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء » .

(2) فى سيبويه جـ ٢ ص ٩٤ « باب جمع المنقوص بالواو والنون . . » .
اعلم أنك تحذف الألف ، وتدع الفتحة التى كانت قبل على حالها وإنما حذفت ؛ لإنه لا يلتقى ساكنان . . » .

وأمّا فى الأسماء فقولك : النزَوان ، والغثَيان[1]؛ لأنّك لو حذفت لالتبس بفَعال من غير المعتلّ .

وقولنا : الفتحة أخفّ . قد بان لك أمرها .

تقول : هذا زيد / ، ومررت بزيد ، فلا تعوّض عن التنوين ؛ لأنّ قبله كسرة أو ضمّة . (1/272)

وتقول : رأيت زيدا ، فتبدل منه ألفا من أجل الفتحة .

وتقول : رأيتِ قاضيا ، وتسكّن الياء فى الخفض والرفع ، فى الوقف والوصل ، ثمّ تذهب، لالتقاء الساكنين ، وهو التنوين الذى يلحقها وهى ساكنة .

وتقول فى فَخِذ – إن شئت – : فَخْذ ؛ وفى عَلِمَ : عَلْمَ .

وكذلك فى عَضُد ، ورَجُل : عَضْد ورَجْل . ولا يجوز الإسكان فى جَمَل[2] وما كان مثله .

فعلى هذا تقول : هما مصطفَيان ، وهما الأشقَيان ، وأعجبنى قفَواهما ، ورأيت قَفَوَيْهما والمصطفَيَيْن .

فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التى كانت فى معْزى ، ومصطفى والواو ساكنة .

وكذلك هذه الألف فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقيت واو الجمع ، أو ياء الجمع ، وما قبل كلّ واحد مفتوح ؛ لأنّه كان مفتوحا قبل الألف فحذفت الألف وبقى الشىء على حاله

---

(1) يريد المبرد التعليل لصحة الواو والياء فى النزوان والغثيان ، فإنه لو قلبنا ألفاً اجتمع ألفان فتحذف إحداهما للساكنين فتصير الكلمة نزان ؛ غثان فيلتبس ببناء فعال وانظر ص ١٨٩ .

وفى سيبويه جـ ٢ ص ٣٧٠ « وأما فعلان فيجرى على الأصل وفعل ، نحو جولان ، وحيدان ، وصورى ، وحيدى جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه مما لا يجىء على مثال الفعل ، نحو الحول ، والغير واللومة . . » .

(2) انظر ص ١١٧ .

(3) صفحتا ٢٧٣ ، ٢٧٤ وضعتا هنا خطأ ومكانهما بعد ص ١٥ من الجزء الثالث وبنقلهما إلى هناك التحم الكلام وفى صدر ص ٢٧٥ هذه العبارة : (إلا نوعا واحداً لا يكون اثنان أكثر من اثنين كما يقع جمع أكثر من جمع » .

هذا باب
المضمر المتصل

1/275

اعلم أنّ كلّ موضع تقدر فيه على المضمر متّصلا فالمنفصل لا يقع فيه :

تقول : قمت ، ولا يصلح : قام أنا . وكذلك ضربتك ، لا يصلح : ضربت إيّاك[1] .

وكذلك ، ظننتك قائما ، ورأيتنى ، ولا يصلح : رأيت إيّاى .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتّصل وقع فيه المنفصل . هذا جملة هذا .

تقول : أنت قمت ، فتظهر أنت ؛ لأنّ التاء التى تكون فى فَعَلْت لا تقع هاهنا . وتقول : ما جاءك إلّا أنا . وما جاءنى إلّا أنت ، وما ضربت إلّا إيّاك ، وإيّاك ضربت ؛ لأنّ الكاف التى فى ضربتك لا تقع ها هنا ؛ لا تقول كضربت ، وكذلك جميع هذا[2] .

واعلم أنّ ضمير المرفوع التاءُ . يقول المتكلّم إذا عنى نفسه ذكرا كان أو أنثى : قمتُ ، وذهبتُ .

1/276

وإن عنى غيره / كانت التاءُ على حالها إلّا أنّها مفتوحة للذكَر ، ومكسورة للمؤنّث. تقول : فعلتَ يا رجل ، وفعلتِ يا امرأة . فإن ثنّى المتكلّم نفسه ، أو جمعها بأن يكون معه واحد أو أكثر قال : فعلنا ، ولم يجز فعل نحن[3] ؛ لما ذكرت لك .

---

(1) فى سيبويه جـ 1 ص 382 « واعلم أنه قبيح أن تقول : رأيت فيها إياك ورأيت اليوم إياه من قبل أنك قد تجد الاضمار الذى هو سوى أيا وذلك الكاف التى فى رأيك فيها والهاء التى فى رأيته اليوم فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإياك استغنوا بهذا عن إياك ، وإياه . . . » .

(2) فى سيبويه جـ 1 ص 380 « باب استعمالهم أيا إذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا فمن ذلك قولهم إياك رأيت ، وإياك أعنى فإنما استعملت إياك ههنا من قبل أنك لاتقدر على الكاف وقال الله عزوجل (وأنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) من قبل أنك لاتقدر على كم ههنا وتقول : أنى وإياك منطلقان ، لأنك لاتقدر على الكاف ونظير ذلك قوله عز وجل (ضل من تدعون إلا إياه) » .

(3) فى سيبويه جـ2 ص 78 « واعلم أنه لايقع أنت فى موضع التاء التى فى فعلت ، ولا أنتما فى موضع تما التى فى فعلتما —

وإن ثنّى المخاطب قال : فعلتما ، ذكرين كانا أو أنثيين . وقد تقدّم تفسير هذا . ولا يجوز : فَعَلَ أنتما .

فإن جمع فكان المخاطبون ذكورا قال : فعلتم ، ولا يقول : فعل أنتم وإذا كنّ إناثا قال : فعلتنّ ، ولا يجوز فعل أنتنّ .

فإن خبّر عن ذكر كانت علامته فى النيّة[1] ، ودلّ عليها ما تقدّم من ذكره فقال : زيد قام ، وزيد ذهب .

فإن ثنّى ألحق الألف فقال : أخواك قاما .

وإن جمع ألحق واوا مكانَ الألف وقال : إخوتك قاموا ، فإذا كان للغائب مؤنّثا فكذلك . تقول فى الواحد : هندقامت . التاء علامة التأنيث والضمير فى النيّة ، كما كان فى المذكّر وإن ثنّى ألحق الألف.[2]

= ألا ترى أنك لا تقول: فعل أنتما ولا يقع أنتم فى موضع تم التى فى فعلتم لو قلت: فعل أنتم لم يجز ولا يقع أنت فى موضع التاء فى فعلت ، ولايقع أنتن فى موضع تن التى فى فعلتن لو قلت : فعل أنتن لم يجز » .

المبرد فى هذا الفصل موافق لسيبويه فى أنه إذا أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا لايجوز أن يؤتى به منفصلا فقوله : تقول : قمت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولايصلح ضربت إياك ، ورأيتنى ولا يصلح رأيت إياى . .

وقوله : ولايجوز فعل أنتما ، ولم يجز فعل نحن ، ولا يجوز فعل أنتن صريح فى أنه لايعدل إلى الانفصال مع إمكان الاتصال .

والسيوطى فى الهمع ينقل عن شرح التسهيل لأبى حيان أن المبرد يجيز وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل مع إمكان الاتصال فى الشعر وفى النثر مخالفاً لسيبويه وهذا هو نص كلامه جـ ١ ص ٦٠ .

« فى شرح التسهيل لأبى حيان : قال سيبويه نصاً : لاتقع أنا فى موضع التاء التى فى فعلت لايجوز أن يقال فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمى ومنهم من أجازه فى الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن إجازته على معنى ليس فى المتصل . لأنه يدخله معنى النفى والإيجاب ومعناه ماقام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك »

أصرمت حبل الوصل أم صرموا   يا صاح بل صرم الحبال همو

ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) فى سيبويه جـ ١ ص ٣٧٨ « أما المضمر المحدث عنه فعلامته هو وإن كان مؤنثاً فعلامته هى وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما هما وإن حدثت عن جميع فعلامتهم هم وإن كان الجميع جمع مؤنث فعلامته هن ولايقع هو فى موضع الضمير الذى فى فعل ولو قلت فعل هو لم يجز إلا أن يكون صفة . . » .

(٢) هى ص ١٣٧ كررت هنا وأخذت رقم — ٢٧٧ .

$\frac{1}{278}$ / (بكِ) للمخاطب وتكسر الكاف للمؤنّث[1].

وتقول فى الغائب : رأيته ، ومررت به . ورأيتها ، ومررت بها للمؤنّث ، ورأيتهما ، ومررت بهما للمذكّر والمؤنّث ، ورأيتهم ، ومررت بهم للمذكّر ، ورأيتهنّ ، ومررت بهنّ للمؤنّث ، ورأيتكنّ ، ومررت بكنّ للمخاطبات ، وللمذكّر رأيتكم ، ومررت بكم .

وكذلك تقول : هذا الضاربِى ، الياءُ فى موضع نصب . وهذا المارُّبِى ، الياءُ فى موضع خفض .

فأمّا قولك : ضربنى ، وأكرمنى فإنَّما الاسم الياءُ ، وهذه النون زائدة . زادوها عمادا للفعل ، لأنَّ الأفعال لا يدخلها كسر ولا جرّ[2] . وهذه الياءُ تكسر ما قبلها .

تقول : هذا غلامِى ، ورأيت غلامِى ، فتكسر الميم الّتى موضعها مرفوع ومنصوب ، فزيدت هذه النون ، لتسلم فتحة الفعل فى الماضى ، وإعرابه فى إعرابه .

وذلك ضربنى ، ويضربنى ؛ كما تفعل فى الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء .

تقول : منِّى وعنِّى ؛ لأنَّ (مِنْ) ، و (عنْ) لا تحرّك نونهما ؛ لأنَّهما حروف مبنيّة . وكذلك قَطْنِى ، / وقَدْنِى وما كان كمثل ذلك .

$\frac{1}{279}$ وإنَّما زيدت النون ؛ لأنَّهاتزادِ فى الأواخر ؛ كالتنوين الذى يلحق الأسماء ، والنون الخفيفة والثقيلة التى تلحق الأفعال ، والنون التى تزاد مع الألف فى فَعْلان ، والنون حرف أغنّ مضارع حروف المدّ واللين .

---

(1) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩٥ « باب الكاف التى هى علامة المضمر اعلم أنها فى التأنيث مكسورة ، وفى المذكر مفتوحة وذلك قولك : رأيتكِ للمرأة ، ورأيتكَ للرجل ، والتاء التى هى علامة الإضمار كذلك » .

(2) تقدم حديث نون الوقاية ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

هذا باب

الإضمار الذى يلحق الواحد الغائب

وتفسير أصله ، وأين يجوز أن يبدل من الواو
التى تلحقها الياءُ والعلّة فى ذلك ؟

فالأَصل فى هذا الضمير أن تتبع هاءه واو . فالاسم الهاءُ وحدَها ، والواو تلحقها لخفاء الهاء . فإذا وقفت وقفت بالهاء وحدها ؛ لئلاَّ يكون الواو بمنزلة الحروف الأَصليّة . وذلك قولك: رأيتهْ ، وأعطيتهْ إذا وقفت .

فإذا وصلت قلت : أَعطيتهو يارجل ، وجاءنى غلامهو فاعلم ، ورأيت غلامهو يا فتى ، ومررت بغلامهو ، ومررت بهو ، و (فَخَسَفْنَا بهُو وَبِدَارِهُو الأَرْضَ)[1] ، وعليهو مال ، وهذه عصاهو يافتى ، وهذا أَخوهو فاعلم .

هذا الأَصل فى هذا كلّه .

فإن كان قبل هذه الهاء ياءٌ / أو كسرة ، كان الأَحسن أن تبدل من ضمّتها كسرة[2] ؛ لاستثقالهم الضمّة بعد الياء ، والكسرة ، ومن الواو ياء . 1/280

وإن جئت بها على الأَصل كما بدأنا به فعربىٌّ جيّد .

فأَمّا ما كانت قبلها كسرة فنحو : مررت بهى يا فتى ، ونزلت فى دارهى يا هذا ، ونحو ذلك .

وأمّا ما كان بالياء فإنّما يصلُح إذا كانت الياءُ ساكنة ؛ نحو نزلت عليهى يا فتى ، وذهبت إليهى يا رجل .

---

(١) انظر ص ٣ – ٣٧ .

(٢) انظر ص ٣٦ – ٣٧ .

وإن شئت حذفت التى بعد الهاء ؛ لسكونها وسكون الياء ؛ لأنّ الهاء التى بينهما حاجز ليس بحصين . فتقول : نزلت عليه يا فتى ، وذهبت إليه فاعلم .

وكذلك تفعل بما كان مثله نحو قوله عزّ وجلّ (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)[1] ؛ لأنّ هذا يشبّه بالتقاء الساكنين ؛ لخفاء الهاء .

فإن كانت الياء متحركة لم يكن ذلك ، لأنّ الحركة حاجزة بينهما . تقول : رأيت قاضيَهو يا فتى ، وكلّمت غازيهو فاعلم .

$\frac{1}{281}$ / فإنْ كانت هذه الهاء لمؤنث لزمتها الألف[2] والفتحة ؛ للفصل بين المؤنّث والمذكّر ، وجرى ذلك فى الوقف مجراه فى الوصل ؛ لخفّة الفتحة والألف ؛ كما أنّك تقول : رأيت زيدا فى النصب ، وتقف فى الرفع والخفض بغير واو ولا ياء . وذلك قولك : رأيتها ،وضربتها، وهذا غازيُها ، ورأيت قاضيهَا .

---

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) وفى سيبويه ٢ ص ٢٩١ « فإن كان الحرف الذى قبل الهاء متحركا فالإثبات ليس إلا كما تثبت الألف فى التأنيث » .

هذا باب

ما يختار فيه حذف الواو والياء من هذه الهاءات

اعلم أنّه إذا كان قبل هاء المذكّر ياءٌ ساكنة ، أو واو ساكنة ، أو ألف كان الذى يختار حذف الواو والياء بعدها .

وذلك ؛ لأنّ قبلها حرف لين ، وهى خفيّة ، وبعدها حرف لين ، فكرهوا اجتماع حرفين ساكنين كلاهما حرف لين ليس بينهما إلّا حرف خفىّ ، مخرجه مخرج الألف وهى إحدى/ — هذه الثلاث . (1/282)

وذلك قوله (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)[1](وَعَلَيْهِ مَا حُمِّلَ)[2] وفِيْهِ بَصَائِرُ ورأيت قفاه يافتى .

وإن أتممت فعربىّ حسن ، وهو الأصل ، وهو الاختيار ؛ لما ذكرت لك . فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس من هذه الحروف ، فإنّ سيبويه والخليل يختاران الإتمام .

والحذف عندى أحسن. وذلك قوله (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ، ومن لدنْهُ يا فتى ، فى إلا[3]...

وسيبويه ، والخليل يختارزان [إتمام] الواو ، لما ذكرت لك . فالإتمام [عندهما أجود] ؛ لأنّها قد خرجت من حروف اللين تقول رأيت ... يا فتى .

واعلم أنّ الشعراء يضطرون [فيحذفون] هذه الياء والواو ، ويبقون الحركة ؛ لأنّها ليست بأصل [كمايحذفون] سائر الزوائد . فمن ذلك قول الشاعر :

فإنْ يكُ غثًّا أو سَمينا فإنَّـــنى ... سأجعَلُ عَيْنَيْهِى لنفسهِ مَقْنَعا[4]

وقال الآخر :

/ — ومالهُ من مَجْـــدٍ قديم ولا لـهُ ... منَ الريح حَظٌّ لا الجَنُوبِ ، ولا الصَّبا[5] (1/283)

---

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) النور : ٥٤ .

(٣) هكذا بالأصل وما بين المربعات كان بياضاً فى الأصل .

(٤) أنظر ص ٣٨

(٥) أنظر ص ٣٨ .

وقال :

لهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صَـــوْتُ حادٍ إذا طلب الوسِيْقَةَ أو زَمِيرُ[1]

وهذا كثير فى الشعر جدا .

وقد اضطرّ الشاعر أشدَّ من هذه الضرورة ، فحذف الحركة مع الحرف ، وكان ذلك جائزا ؛ لأنّها زيادة . وهو قوله :

فَظلتُ لدى البيتِ العتيق أُريغُـهُ ومِطْواىَ مُشْتاقان لَهُ أرِقان[2]

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ١ ص ١١ على حذف الواو من كأنه للضرورة .
الوسيقة : أنثى الحمار التى يضمها ويجمعها ، من وسقت الشىء جمعته . الزجل : صوت فيه حنين وترنم .
يصف حمار وحش هائجاً فيقول : إذا طلب أنثاه صوت بها ، وكأن صوته من حسن الترجيع والتطريب ، صوت حاد بابل ، أو صوت مزمار .
والبيت للشماخ وانظر ديوانه ص ٣٦ والخصائص جـ ١ ص ١٢٧ ، جـ ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .
(٢) أنظر : ص ٣٩ .

هذا باب
إضمار جمع المذكر

اعلم أنَّ حدَّ الإضمار أن يكون كافا ، وميما ، وواوا إذا كان المخاطبون مذكَّرين .

فتقول : ضربتكمو ياقوم ، ورأيتكمو المنطلقين .

وإنَّما كانت الواو لهذا لازمة ؛ لأنَّ التثنية رأيتكما . وإذا لزمت التثنية الألف لزمت الجمعُ الواو كقولك : مسلمان ، ومسلمون .

/ ولكنَّك تحذف إن شئت هذه الواو استخفافا[1] — فتقول : رأيتكمْ ؛ وضربتكمْ .   1/284

وإنَّما كان ذلك ؛ لأنَّ التثنية تلزمها الألفُ ، فلا يكون ها هنا التباس .

فإن قال قائل : فلم لم تحذف الألف من الاثنين ، وتبقى الواو فى الجمع ؟

قيل : لما تقدّم ذكرهُ مِنْ خفّة الفتحة والألف .

ألا ترى أنَّك تقول فى المؤنث : مررت بها ، فلا تقف إلَّا بالألف ، وفى وقف المذكَّر : مررت بهْ ، ورأيتهْ ، بغير ياء ولا واو ، كما وصفت لك فى قولك : مررت بزيْد ، ورأيت زيدا .

فإن قال قائل : فما بالكم إذا قلتم : رأيتكم حذفتم الواو ، ولم تثبتوا الحركة ؟

قيل : لأنَّ الضمّة فى الاستثقال مع هذا كالواو . وإنَّما بقيت الحركة فى الواحد فى قوله : (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) و (عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ؛ لأنَّ ما قبل الهاء ساكن فلم يجز إسكانها ، فيلتقى ساكنان .

---

(1) فى سيبويه ج 2 ص ٢٩٢ « وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التى هى علامة الإضمار كنت بالخيار : إن شئت حذفت ، وإن شئت أثبت . فإن حذفت أسكنت الميم فالإثبات عليكمو ، وأنتمو ذاهبون ، ولديهمى مال فأثبتوا ، كما تثبت الألف فى التثنية إذا قلت : عليكما ، وأنتما ، ولديهما .

وأما الحذف والإسكان فقولهم : عليكم مال ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال لما كثر استعمالهم هذا فى الكلام . . . » .

وإن خبرّت عن جماعة مخاطبين أنّهم فعلوا فحقّه أن يقال : فعلتمو ، وذهبتمو ؛ كما يقال للاثنين : فعلتما .

1/285 وأمّا الكاف فى ضربتكم فإنّما جاءت؛لأنّها ضمير / المنصوب والمخفوض ثمّ لحقها زيادة للجمع .

ألا ترى أنّك تقول ضربتك ، وضربتكما ، وضربتكمو .

وتقول : إذا كانوا فاعلين : ضربت ، ضربتما ، وضربتمو .

وتقول : ضربتم بغير واو لما أخبرتك فى أوّل الباب . فهذا ذاك بعينه .

فإن كان المذكّرون غُيَّابا وضعت الهاء مكان الكاف إذا كانوا منصوبين ، أو مخفوضين .

تقول : رأيتهمو يا فتى ، ومررت بهمو فاعلم .

ويجوز الحذف ، ويكون حسنا يختاره أكثر الناس ؛ كما كان فى المخاطبين . إلّا أنّه يجوز فى الهاء أن تكسر إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء .

فتقول : مررت بهِمى ، ونزلت عليهِمى .

ومن حذف قال : مررت بهِمْ ، ونزلت عليْهِمْ .

وإنّما جاز هذا فى الهاء ، لخفائها كما ذكرت لك فى الواحد ، ومنهم من يكسر الهاء لخفائها ، ويدع ما بعدها مضموما ؛ لأنّه ليس من الحروف الخفيّة . فيقول : مررت بهِمو ، والإتباع أحسن وهو أن يقول : مررت بهِمِى ، ونزلت عليهِمى .

1/286 وناس من بكر بن وائل يُجْرون الكاف مَجْرَى الهاء[1] ، إذ كانت مهموسة مثلها / وكانت علامة إضمار كالهاء .

---

(1) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٤ « واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون منهم أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً عندهم وهذه لغة رديئة . . . .

وقال ناس من بكر بن وائل من أحلامكم وبكم شبهها بالهاء ؛ لأنها علم إضمار وقد وقعت بعد الكسرة فاتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حلف اضمار و كان أخف من أن يضم بعد أن يكسر ، وهى رديئة جداً » .

وذلك غلط منهم فاحش ؛ لأنّها لم تشبهها فى الخفاء الذى من أجله جاز ذلك فى الهاء .

وإنّما ينبغى أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه فى علّته ، فيقولون : مررت بكم ، وينشدون هذا البيت :

وإنْ قال مولاهم على جُلِّ حــادثٍ مِنَ الدهرِ رُدُّوا فَضْلَ أحلامِكِمْ رَدّوا[1]

وهذا خطأٌ عند أهل النظر مردود .

* * *

واعلم أنّ المذكّر الواحد لا تظهر له علامة فى الفعل . وذلك قولك : زيد قام ، وإنّما ضميره فى النيّة .

وإنّما كان للمخاطب علامة الجهة حرف المخاطبة .

فإن ثنّيت الغائب ألحقته ألفا فقلت : فَعَلا ، وإن جمعته ألحقت واوا فقلت : فَعَلُوا ؛ لأنّ الألف إذا لحقت فى التثنية لحقت الواو فى الجمع .

فأمّا (يفعلون) وما كان مثله فإنّا أخّرنا ذكره حتّى نذكره فى إعراب الأفعال[2] .

واعلم أنّ المؤنث يجرى فيما ذكرنا مجرى المذكّر ؛ إلّا أنّ علامة المؤنّث المخاطب أن يلحقه الكسرة ؛ لأنّ الكسرة / ممّا تؤنّث[3] .

١
٢٨٧

وجمع المؤنّث بالنون مكانَ الميم .

فكل موضع (لا تكون علامة المذكر) فيه واوًا فى الأصل فالنون للمؤنث فيه مضاعفة .

ليكون الحرفان بإزاء الحرفين .

وكلّ موضع [علامة] المذكّر [فيه] الواو وحدها فنون المؤنث فيه مفردة .

---

(١) استشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ٢ على كسر الكاف فى أحلامكم قال : سمعنا أهل هذه اللغة يقولون قال الحطيئة . .
البيت للحطيئة فى مدح آل قريع وهو حى من تميم .
المولى : ابن العم . أى إذا عتبوا على ابن عمهم ، وأحوجه الزمان إليهم عادوا عليه بفضل حلمهم . وانظر الديوان ص ٣٠ .

(٢) سيذكر أعرابها فى الجزء الرابع ص ٣٧٩ — ٣٨٠ .

(٣) انظر سيبويه ج ٢ ص ٣٧ — ٢٧٠ — ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٢٩ من الأصل .

وتقول فيما كان لمؤنث : ضربتنّ وقلتن وقلت للمذكرين : ضربتمو وقلتمو ، وفى المفعول : (ضربتكنّ) كما تقول : ضربتكمو ، وأكرمتكمو .

والموضع الذى تكون فيه مفردة ضربْنَ كما تقول للمذكَّرين : ضربُوا ، وأكرمُوا فلا تلحق إلّا واوا واحدة[1] .

فإن قلت : فما بال الواو ساكنة ، ونون جمع المؤنَّث متحرّكة ؟

قيل : نون التأنيث أصلها السكون ، ولكنَّها حرِّكت لا لتقاء الساكنين ؛ لأنَّ ما قبلها لا يكون إلّا ساكنا .

فإن قيل : فلم فتحت ؟ فالجواب فى ذلك أنَّها نون جمع فحملت على نظيرها .

ومن قال : قمتمْ ، وضربتمْ لم يحذف إحدى النونين ؛ لأنَّها إنما تحذف هاهنا استثقالا للضمّة ، والواو ، ولولا ذلك لكان / الأصل إثباتها ، وإنَّما هى فى المؤنَّث نون مدغمة ، فإذا أدغمت الحرف فى الحرف رفعت لسانك رَفْعَةً واحدة .

١ / ٢٨٨

(١) فى سيبويه جـ ٢ ص ٢٩٦ – ٢٩٧ – « قلت مابالك تقول ذهبن ؛ واذهبن ولا تضاعف النون فإذا قلت أنتن ، وضربكن ضاعفت . قال : أراهم ضاعفوا النون ههنا ، كما ألحقوا الألف والواو مع الميم وقالوا ذهبن ، لأنك لو ذكرت لم تزد إلا حرفاً واحداً على فعل ، فلذلك لم يضاعف ومع هذا أيضاً أنهم كرهوا أن يتوالى فى كلامهم فى كلمة واحدة أربع متحركات ، أو خمس ليس فيهن ساكن ، نحو ضربكن ، ويدكن . . . » .

تمّ الجزء الأوّل حسب تجزئة الأصل

ويليه الجزء الثاني وأوّله : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟

* * *

(الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على سيّدنا محمد النبيّ الأُمّيّ وعلى آله وسلّم تسليما) .
كتبه مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .

* * *

فرغت من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه فى سنة سبع وأربعين وثلثمائة

وكتبه الحسن بن عبد الله السيرافى

حسبنا الله ونعم الوكيل

فهرس مقدمة المقتضب

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس أبواب الجزء الأول من المقتضب

الموضــــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

رقم الايداع ٤٦٩٥ / ١٩٧٩

الترقيم الدولى ٢ــ٩٨٠ــ٢٤١ــ٩٧٧ ISBN

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر